

# الشيء

## الرياضيات

### ٤ - علم الهيئة

مراجعة ونصير

الدكتور إبراهيم بيومي مذكور

تحقيق

الدكتور إمام إبراهيم أحمد

الدكتور محمد رضا مدور



المكتبة المصرية العامة للكتاب

١٩٨٠





مركز تحقيق التراث

ابن سينا

# الشيء

الطبيعيّات

١- السماع الطبيعي

تصدير ومراجعة

الدكتور إبراهيم مذكور

تحقيق

سعيد زاب

بمناسبة الذكرى الالفة للشيخ الرئيس



مركز دراسة التراث الإسلامي

١٩٨٣



# الفهرس

الفن الأول من الطبيعات فى السماع الطيىمى  
وهو أربع مقالات

صفحة

تصديق ..... للدكتور إبراهيم المذكور ..... من ٥ - ز

## المقالة الأولى

فى الأسباب والمبادئ للطبيعات

خمسة عشر فصلا

- |        |  |             |
|--------|--|-------------|
| ٧ ...  | — فصل فى تعريف الطريق الذى يتوصل منه إلى العلم بالطبيعات من مبادئها    | الفصل الأول |
| ١٣ ... | — فصل فى تعديد المبادئ للطبيعات على سبيل المصادر والوضع                | الثانى      |
| ٢١ ... | — فصل فى كيفية كون هذه المبادئ مشتركة                                  | الثالث      |
| ٢٧ ... | — فصل فى تعتب ما قاله برمانيدس وماليسوس فى أمر مبادئ الوجود            | الرابع      |
| ٢٩ ... | — فصل فى تعريف الطبيعة   | الخامس      |
| ٣٤ ... | — فصل فى نسبة الطبيعة إلى المادة والصور والحركة                        | السادس      |
| ٣٨ ... | — فصل فى ألفاظ مشتقة من الطبيعة وبيان أحكامها                          | السابع      |
| ٤١ ... | — فصل فى كيفية بحث العلم الطبيعى ومشاركاته لعلوم آخر إن كانت له مشاركة | الثامن      |
| ٤٦ ... | — فصل فى تعريف أشد العلل اهتماما للطبيعى فى بحثه                       | التاسع      |
| ٤٨ ... | — فصل فى تعريف أصناف علل علة من الأربع                                 | العاشر      |
| ٥٣ ... | — فصل فى مناسبات العالم  | الحادى عشر  |



الفصل الثاني عشر	- فصل في أقسام أحوال العال	... .. ٥٥
الثالث عشر	- فصل في ذكر البحث والاتفاق والاختلاف فيما وإيضاح حقيقة حالها	... ٦٠
الرابع عشر	- فصل في نقض حجج من أخطأ في باب الاتفاق والبحث ونقض مذاهبهم	... ٦٧
الخامس عشر	- فصل في دخول العال في المباحث وطلب الآم والجواب عنه	... .. ٧٦

## المقالة الثانية

### من الفن الأول

#### في الحركة وما يجري معها وهي ثلاثة عشر فصلا

الفصل الأول	- فصل في الحركة	... .. ٨١
الثاني	- فصل في نسبة الحركة إلى المقولات	... .. ٩٣
الثالث	- فصل في بيان المقولات التي تقع الحركة فيها وحدها لا غيرها	... .. ٩٨
الرابع	- فصل في تحقيق تقابل الحركة والسكون	... .. ١٠٨
الخامس	- فصل في ابتداء القول في المكان وإيراد حجج مبطلية ومثبته	... .. ١١١
السادس	- فصل في ذكر مذاهب الناس في المكان وإيراد حججهم	... .. ١١٤
السابع	- فصل في نقض مذهب من ظن أن المكان هبولى أو صورة أو أى سطح	
	- ملأق كان أو بعدا	... .. ١١٨
الثامن	- فصل في مناقضة القائلين بالخلاء	... .. ١٢٣
التاسع	- فصل في تحقيق القول في المكان ونقض حجج مبطلية والمخطئين فيه	... .. ١٣٧
العاشر	- فصل في ابتداء القول في الزمان واختلاف الناس فيه ومناقضة المخطئين فيه	... .. ١٤٨
الحادى عشر	- فصل في تحقيق ماهية الزمان وإثباتها	... .. ١٥٥
الثاني عشر	- فصل في بيان أمر الآن	... .. ١٦٠
الثالث عشر	- فصل في حل الشكوك المقولة في الزمان وإتمام القول في مباحث زمانية	
	مثل الكون في الزمان والكون لافى الزمان وفى الدهر والسرمد ونعته وهو ذا	
	وقبيل وبعيد والقديم	... .. ١٦٦

## المقالة الثالثة

## من الفن الأول

في الأمور التي للطبيعات من جهة ملأكم وهي أربعة عشر فصلا

١٧٧ ... ..	فصل في كيفية البحث الذي يختص بهذه المقالة	الفصل الأول
١٧٨ ... ..	فصل في التالى والتماس والتشافع والتلاحق والانصال والوسط والطرف ومما وفراى	الثاني
١٨٤ ... ..	فصل في حالة الأجسام في انقسامها وذكر ما اختلف فيه وما تعلق به المبطلون من الحجج	الثالث
١٨٨ ... ..	فصل في إثبات الرأى الحق فيها وإبطال الباطل	الرابع
١٩٨ ... ..	فصل في حل شكوك المبطلين في الجزء	الخامس
٢٠٣ ... ..	فصل في مناسبات المسافات والحركات والأزمنة في هذا الشأن ويتبين أنه ليس لشيء منها أول جزء	السادس
٢٠٩ ... ..	فصل في ابتداء الكلام في تنامى الأجسام ولاتناهيها وذكر ظنون الناس في ذلك	السابع
٢١٤ ... ..	فصل في أنه لا يمكن أن يكون جسم أو مقدار أو عدد ذو ترتيب غير متناه وأنه لا يمكن أن يكون جسم متحرك بكلية أو جزئية غير متناه	الثامن
٢١٩ ... ..	فصل في تبين دخول ما لا يتناهى في الوجود وغير دخوله فيه وفي نقض حجج من قال بوجود ما لا يتناهى بالفعل	التاسع
٢٢٣ ... ..	فصل في أن الأجسام متناهية من حيث التأثير والتأثر	العاشر
٢٣٢ ... ..	فصل في أنه ليس للحركة والزمان شيء يتقدم عليهما إلا ذات البارى تعالى وأتهما لا أول لهما من ذاتهما	الحادى عشر
٢٤٠ ... ..	فصل في تعقب ما يقال إن الأجسام الطبيعية تنخاع عند التصغر المفرط صورها بل لكل واحد منها حد لا تحفظ صورته في أقل منه وكذلك تعقب ما قيل إن من الحركات ما لا أقصر منه	الثاني عشر
٢٤٦ ... ..	فصل في جهات الأقسام	الثالث عشر
٢٥١ ... ..	فصل في النظر في أمر جهات الحركات الطبيعية وهي المستقيمة	الرابع عشر

## المقالة الرابعة

في عوارض هذه الأمور الطبيعية ومناسبات بعضها  
من بعض والأمور التي تلحق مناسباتها  
وهي خمسة عشر فصلا

٢٦١ ... ..	فصل في الأغراض التي تشتمل عليها هذه المقالة	الفصل الأول
٢٦٢ ... ..	فصل في وحدة الحركة وكثرتها	الثاني
٢٦٧ ... ..	فصل في الحركة الواحدة بالجنس والنوع	الثالث
٢٧٢ ... ..	فصل في حل الشكوك الموردة على كون الحركة واحدة	الرابع
٢٧٦ ... ..	فصل في مضادة الحركات ولا مضامتها	الخامس
٢٨٠ ... ..	فصل في تضاد الحركات وتقابلها	السادس
٢٨٩ ... ..	فصل في تقابل الحركة والسكون	السابع
٢٩٢ ... ..	فصل في بيان حال الحركات في جواز أن يتصل بعضها ببعض اتصالا موجودا أو امتناع ذلك فيها حتى يكون بينها سكون لآحالة	الثامن
٣٠٠ ... ..	فصل في الحركة المتقدمة بالطبع وفي إيراد فصول الحركات على سبيل الجمع	التاسع
٣٠٥ ... ..	فصل في كيفية كون الحيز طبيعياً للجسم وكذلك كون أشياء أخرى طبيعية	العاشر
٣٠٨ ... ..	فصل في إثبات أن لكل جسم حيزاً واحداً طبيعياً وكيفية وجود الحيز الكلية جسم ولاجزئه والبسيط والمركب	الحادى عشر
٣١٣ ... ..	فصل في إثبات أن لكل جسم طبيعى مبدأ حركة وضعية أو مكانية	الثاني عشر
٣٢٠ ... ..	فصل في الحركة التي بالعرض	الثالث عشر
٣٢٤ ... ..	فصل في الحركة القمرية وفي التي من تلقاء المتحرك	الرابع عشر
٣٢٩ ... ..	فصل في أحوال العلل المحركة والمناسبات بين أفعال المحركة والمتحركة	الخامس عشر



النسخ الى قام عليها التحقيق :

- ١ - ب الأزهر.
- ٢ - بـغ هامش الأزهر .
- ٣ - د دار الكتب المصرية .
- ٤ - ما تاماد الجديدة .
- ٥ - ط طهران .
- ٦ - طا هامش طهران .
- ٧ - م المتحف البريطاني .

## تصدير

وأخيرا وصلنا إلى خاتمة المطاف، بدأنا المسيرة منذ ثلاث قرن تقريبا ، وأخرجنا عام ١٩٥٢ الجزء الأول من « كتاب الشفاء » . وتابعنا السير في شوق ورغبة ، وكثيرا ما عوقت بنا زحمة الحياة والضغط المستمر على وسائل الطبع والنشر . وها نحن أولاء نخرج اليوم « كتاب السماع الطبيعي » ، وهو المجلد الثاني والعشرون ، والمتمم لسلسلة « كتاب الشفاء » الطويلة والمنتمية . وقد أسهم في هذه السلسلة أساتذة أجلاء محققون متخصصون ، نذكرهم جميعا ، ونرجو للأحياء منهم الخير والعافية ودوام العطاء ، وندعو لمن لقوا ربهم أن يميزل مثوبتهم ، وأن يسبغ عليهم شأيب رحمته .

و« كتاب السماع الطبيعي » أحد فنون طبيعيات « الشفاء » القيمة ، ولعله مع « كتاب النفس » ، و« كتاب الحيوان » أقومها . درج فيه ابن سينا على ما حرص عليه من تسبيق وتبويب ، وبحث وتحقيق ، وشرح وتوضيح . هو مشافى ولا نزاع في ذلك ، ولكنه مشافى مستقل ، يأخذ عن أرسطو ، دون أن يتعبد به فيضيف إليه ما يضيف ، ولعله في مشافئته أكثر تحورا من أمثال الاسكندر الأفروديسي بين الإغريق وثامسطيوس بين رجال مدرسة الاسكندرية .

قسم ابن سينا كتابه إلى أربع مقالات ، تدور أولاها حول الأسباب والمبادئ : ويقف بخاصة عند المادة والصورة ، وأحوال العال المختلفة . ولم يفته أن يناقش حجب من أخطأ في تصوير البخت والاتفاق . وتتصب المقالة الثانية على الحركة ، فيقابل بين الحركة والسكون ويربط الحركة بالمكان والزمان ، ويرد على القائلين بالخلاء . وتعالج المقالة الثالثة الأجسام كلها وكيفها ، فتعرض للتقابل والتماثل والتلاحق والاتصال ، والتناهي واللاتناهي ، وترفض نظرية الجزء الذي لا يتجزأ . وتعود المقالة الرابعة إلى موضوع الحركة والأجسام مرة أخرى ، فتعنى بوحدة الحركة ، وتحدث عن الحركة الطبيعية والقسرية وتبين أنه لا وجود للجسم بدون الحيز .

والكتاب و السماع الطبيعي لارسطو ، شأن كبير عند مفكرى الإسلام ، ويظهر أنهم عرفوه لأول مرة عن طرق السريان ، وفي تسميته مايؤذن بذلك ، والأصل السرياني هو « شمعاكيانا » . ولم يفتح العرب بالترجمة عن السريانية ، بل حرصوا على أن يحصلوا على الأصل اليوناني . وأسهم في ترجمته بعض كبار المترجمين ، وعلى رأسهم حنين بن إسحق . ولم يقفوا عند النص الأرسطى ، بل بحثوا عن شروحه ، وبخاصة ماتوفر من شروح الإسكندر الأفروديسى ، وفورفورىوس ، وثامسطيوس ، ويحيى النحوى . وأقبل عليه المترجمون قبل أن يعنى به فلاسفة الإسلام وفي مقدمتهم أبو بشرى بن يونس . وبقي عمدة البحث الطبيعي فى الإسلام ، ولم يخرج عليه إلا من قالوا بالجوهر الفرد والجزء الذى لا يتجزأ .

\* \* \*

و أرى لزاما على فى نهاية المطاف أن أنه بصبر محققنا و جلده ، فقد تابع السير معنا منذ البداية وإلى اليوم ، وله فى إخراج « كتاب الشفاء » شأن يذكر وعسى أن تتاح له فرصة فى إعادة طبعه .

لإبراهيم مذكور





# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## الفن الأول من الطبيعيات في السماع الطبيعي وهو أربع مقالات

وإذ قد فرغنا بتيسير الله وعونه مما وجب تقديمه في كتابنا هذا ، وهو تعليم اللباب من صناعة المنطق ، فحري بنا أن نفتح الكلام في تعليم العلم الطبيعي على النحو الذي تقرر عليه رأينا وانتهى إليه نظرنا ، وأن نجعل الترتيب في ذلك المقام مقارنا للترتيب الذي يجري عليه فاسفة المشائين ، فنشدد فيها هو أبعد عن البداية والنظر الأول ، والمخالف فيه أبعد من الجاحد ؛ ونسأهل فيما نفس الحق تكشف عن صورته ، ونشهد على المخالف بمراته وجعله ، وأن لا يذهب عمرنا في مناقضة كل مذهب أو العلول عن الاقتصاد في مناقضته على البلاغ . فكثيرا ما نرى المتكلمين في العلوم إذا تناولوا بتقصهم مقالة واهية ، أو أكبوا ببيانهم على مسألة يلحظ الحق فيها عن كتب ،

---

(١-٣) بسم ... مقالات : بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين وصلواته على نبيه محمد وآله أجمعين حسبنا الله وحده ونعم الوكيل سا ؛ بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر وأمن ونعم بفذاك م .

(٢-٣) الفن ... مقالات : ساقطة من د .

(٣) وهو أربع مقالات : ساقطة من ب .

(٤) قد : ساقطة من م .

(٦) المقام : ساقطة من د ، سا ، م || مقارنا : مقاربا سا || فنشدد : وأن نشدد سا ، ط || من : مزد ، ط || والنظر

الأول : والفطرة الأول م .

(٧) الجاحد : الجاهد ط || فيما : + هو ط . || ونشهد : ويسهل ط || المخالف : + فيه ط .

(٨) مناقضته : مفاوضته سا ، م طا ؛ مقاومته ط .

(٩) أو أكبرا : وأكبوا ط .

نفضوا كل قوة ، وحققوا كل قسمة ، وسردوا كل حجة ، فإذا تلججوا في المشكل وخلصوا إلى جانب المشتبه ، مروا عليه صفحا .

ونحن نرجو أن يكون وراء ذلك سبيل مقابلة لسبيلهم ، ونهج معارض لنهجهم ، وبمجتهد ما أمكن في أن ننشر عن قبلنا الصواب ، ونعرض صفحا عما نظنهم سهوا فيه ، وهذا هو الذي صدنا عن شرح كتبهم وتفسير نصوصهم ؛ إذ لم نأمن الانتهاء إلى مواضع يظن أنهم سهوا فيها ، فنضطر إلى تكلف اعتذار عنهم ، أو اختلاق حجة ومحملها لهم ، أو إلى مجاهرتهم بالنقض . وقد أغنانا الله عن ذلك ، ونصب له قوما بذلوا طوقهم فيه وفسروا كتبهم ، فمن انتهى الوقوف على ألفاظهم ، فشروحهم تهديه وتفسيرهم تكفيه ، ومن نشط للعلم والمعاني ، فسيجدها في تلك الكتب مثورة وبعض ما أفاده مقدار بحثنا مع قصر عمرنا في هذا ، الكتب التي عملناها وسميناها كتاب الشفاء لي وتأيدنا ومجموعا . والله عصمتنا ، ومن ههنا نشرع في عرضنا متوكلين عليه . ١٠

---

(١) وسردوا : وسودوا ب ؛ وسورا ؛ وسوقوا م || بجانب : ساقطة من ط .

(٢) عليه : ساقطة من سا .

(٣) ونحن : وإننا نحن م || وراء : ما وراء ط || ذلك : ساقطة من سا ، م || مقابلة : مقابل ط .

(٤) مجاهرتهم : مجاهدتهم ط || له : لهم ط .

(٥) فيه : ساقطة من سا .

(٦) والمعاني : والمعاني سا || مثورة : مشهورة ط || أفاده : أفدناه ب ، د ، سا ، ط ، م || هذا : هذه سا ، م .

(٧) التي : التي ب ، د ، م .



# المقالة الأولى في الأسباب والمبادئ للطبيعات خمسة عشر فصلاً

- (أ) في تعريف الطريق الذي يتوصل منه إلى العلم بالطبيعات من مبادئها .
- (ب) في تعديل المبادئ للطبيعات على سبيل المصادرة والوضع .
- (ج) في كيفية كون هذه المبادئ مشتركة .
- (د) في تعقيب برمانيدس وماليسوس في أمر مبادئ الوجود .
- (هـ) في تعريف الطبيعة .
- (و) في نسبة الطبيعة إلى المادة والصورة والحركة .
- (ز) في ألفاظ مشتقة من الطبيعة وبيان أحكامها .
- (ح) في كيفية بحث العلم الطبيعي ومشاركاته بعلم آخر إن كان يشاركه .
- (ط) في تعريف أشد العلل اهتماماً للطبيعي في بحثه .
- (ي) في تعريف أصناف علة علة من الأربع .

---

(١-٣) المقالة .... فصلاً : الفن الأول من صناعة الطبيعات في السباع الطبيعي وهو أربع مقالات المقالة الأول من الفن الأول في الأسباب والمبادئ : للطبيعات خمسة عشر فصلاً م .

(١) الأول : + من الفن الأول ب ، + من الفن الأول وهو مقالتان د .

(٢) خمسة عشر فصلاً : ساقطة من د ، سا .

(١-١٣) المقالة .... الأربع : ساقطة من ب ، د ، سا ، م .

- (ك) في مناسبات العلل .
- (ل) في أقسام أحوال العلل .
- (م) في ذكر البخت والاتفاق والاختلاف فيهما وإيضاح حقيقة حالهما .
- (ن) في نقض حجج من أخطأ في باب الاتفاق والبخت ونقض مذهبهم .
- (س) في أحوال العلل في المباحث وطلب اللّمّ والجواب عنه .

## [ الفصل الأول ]

### ١ - فصل

#### في تعريف الطريق الذي يتوصل منه إلى العلم بالطبيعيات من مبادئها

- ٥ • قد علمتم من الفن الذي فيه علم البرهان ، الذي نلخصناه ، أن العلوم منها كلية ، ومنها جزئية ، وعلمتم مقاييس بعضها إلى بعض ، فيجب أن تعلموا الآن أن العلم الذي نحن في تعليمه هو العلم الطبيعي ، وهو علم جزئي بالقياس إلى ما ذكره فيما بعد ، وهو موضوعه ، إذ قد علمتم أن لكل علم موضوعا هو الجسم المحسوس من جهة ما هو واقع في التغير ، والبحوث عنه فيه هو الأعراض اللازمة له من جهة ما هو هكذا ، وهي الأعراض التي تسمى ذاتية ، وهي اللواحق التي تلحقه بما هو هو ، سواء كانت صورا أو أعراضا أو مشتقة منها ، على ما فهمتم .

١٠

- والأمور الطبيعية هي هذه الأجسام من هذه الجهة ، وما يعرض لها من حيث هي بهذه الجهة ، وتسمى كلها طبيعيا بالنسبة إلى القوة التي تسمى طبيعة ، التي ستعرفها بعد . فبعضها موضوعات لها ، وبعضها آثار وحركات وهيئات تصدر عنها . فإن كان للأمور الطبيعية مبادئ وأسباب وعال ، ولم يتحقق العلم الطبيعي إلا منها ، فقد شرح في تعليم البرهان ، أنه لا سبيل إلى تحقيق معرفة الأمور ذوات المبادئ إلا بعد الوقوف على مبادئها والوقوف من مبادئها عليها وأن هذا النحو من التعليم أو التعلم هو الذي يتوصل منه إلى تحقيق المعرفة بالأمور ذوات المبادئ .
- ١٥ • وأيضا إن كانت الأمور الطبيعية ذوات مبادئ فلا يخلو إما أن تكون تلك المبادئ لجزئي جزئي منها ولا تشترك كافتها في المبادئ ، فحينئذ لا يبعد أن يفيد العلم الطبيعي لإثبات إنية هذه المبادئ وتحقيق ماهيتها معا .

(٢) فصل : فصل آ ب ؛ الفصل الأول ط ، م .

(٦) العلم : ساقطة من ط .

(٧) بالقياس . . . . بعد : ساقطة من سا ، م .

(٨) التغير : التغير ط || هكذا : كذا ط || وهي : وهو سا ، م .

(٩) سواء : ساقطة من ب ، سا ، م .

(١١) بهذه : هذه سا .

(١٣-١٧) الطبيعية . . . . معا : ساقطة من د .

(١٣) منها : بها ط .

(١٥) وأن : فإن سا ، ط ، م || النحو : النوع ط || أو التعلم : والتعلم ط ، م .



وإن كانت الأمور الطبيعية تشترك في مبادئ أول تعم جميعها ، وهي التي تكون مبادئ لموضوعها المشترك ولأحوالها المشتركة لاحالة ، فلا يكون إثبات هذه المبادئ إن كانت محتاجة إلى الإثبات على صناعة الطبيعيين كما علم في الفن المكتوب في علم البرهان ، بل على صناعة أخرى . وأما قبول وجودها وضعها ، وتصوير ماهيتها تحقيقاً فيكون على الطبيعي .

• وأيضا إن كانت الأمور الطبيعية ذوات مبادئ عامة لجميعها ، وذوات مبادئ أخص منها ، يكون مثلا الجنس من أجناسها ، مثل مبادئ النامية منها ذوات مبادئ أخص من الأخص تكون مثلا لنوع من أنواعها مثل مبادئ النوع الإنساني منها ، وكانت أيضا ذوات عوارض ذاتية عامة لجميعها ، وأخرى عامة للجنس ، وأخرى عامة لنوع . فإن وجه التعليم والتعلم العقلي فيها أن يتبدأ بما هو أهم ، ونسلك إلى ما هو أخص . لأنك تعلم أن الجنس جزء من النوع ، فتعرف الجنس يجب أن يكون أقدم من تعرف النوع لأن المعرفة بجزء الحد قبل المعرفة بالحد ، وتصوره قبل الوقوف على المحدود . وإذا كنا نعرف بالحد ما يحقق ماهية المحدود ، فإذا كان كذلك فالمبادئ التي للأمور العامة يجب أن تعرف أولا حتى تعرف الأمور العامة ، والأمور العامة يجب أن تعرف أولا حتى تعرف الأمور الخاصة .

فيجب أن نتدب في التعليم من المبادئ التي للأمور العامة ، إذ الأمور العامة ، أعرف عند عقولنا ، وإن لم تكن أعرف عند الطبيعة ، أي لم تكن الأمور المقصودة في الطباع لتتمة الوجود بذاتها . فإن المقصود في الطبيعة ليس أن توجد حيوان مطلقا ولا جسم مطلقا ، بل أن توجد طبائع النوعيات ، والطبيعة النوعية إذا وجدت في الأعيان كان شخصا ما .

فالمقصود — إذن أن توجد طبائع النوعيات أشخاصا ما في الأعيان ، وليس المقصود هو الشخص العين إلا في الطبيعة الجزئية الخاصة بذلك الشخص . ولو كان المقصود هنا الشخص العين ، لكان الوجود ينتقص نظامه بفساده وعلمه ، كما لو كان المقصود هو الطبيعة العامة والجنسية ، لكان الوجود والنظام يتم بوجوده

(١-١٩) وإن ... بوجوده : ساقطة من د .

(٢) إثبات : + إثنية م || عل : إل سا ، م .

(٣) عل : إل م .

(٤) النامية : السياسة سا || منها ذوات : منها وذوات سا ؛ وذوات م .

(٥) وكانت : فكانت م .

(٦) فيها : منها سا ، م || يتبدأ : نبدأ ط .

(٧) الجنس جزء : الجزء سا .

(٨) وإذا : إذ سا ، م || نفي : نينا ط ؛ ساقطة من سا ، م .

(٩) تعرف : + هي سا ، م .

(١٠) لتتمة : ليم ط .

(١١) مطلقاً (الأول) : مطلق ط ، م || مطلقاً (الثانية) : مطلق ط ، م .

(١٢) كان : كانت م . (١٣) ينتقص : ينتقص م .

(١٤) والجنسية : الجنسية م || بوجوده : وجوده م .

مثل وجود جسم كيف كان أو حيوان كيف كان . فما أقرب إلى البيان أن المقصود هو طبيعة النوع لتوجد شخصا ، وإن لم يعين وهو الكامل ، وهو الغاية الكلية . فالأعرف عند الطبيعة هو هذا ، وليس هو أقدم بالطبع إن عينا بالأقدم ما قيل في قاطيغوريوس ، ولم نعن بالأقدم الغاية . والناس كلهم كالمشركين في معرفة الطباع العامة والجنسية ، وإنما يتميزون بأن بعضهم يعرف النوعيات وينتهي إليها ويعين في التفصيل ، فبعضهم يقف عند الجنسية ، وبعضهم مثلا يعرف الحيوانية ، وبعضهم يعرف الإنسانية أيضا والفرسية .

وإذا انتهت المعرفة إلى الطباع النوعية وما يعرض لها ، وقف البحث ولم ينل بما يفوتها من معرفة الشخصيات ولا مالت إليها نفوسنا البتة . فحين أنا إذا قايسنا ما بين الأمور العامة والخاصة ، ثم قايسنا بينهما معا وبين العقل وجدنا الأمور العامة أعرف عند العقل . وإذا قايسنا بينهما معا وبين نظام الوجود والأمر المقصود في الطبيعة الكلية ، وجدنا الأمور النوعية أعرف عند الطبيعة ، وإذا قايسنا بين الشخصيات المعينة وبين الأمور النوعية ونسبناها إلى العقل ، لم نجد للشخصيات المعينة عند العقل مكان تقدم وتأخر إلا أن تشترك القوة الحامسة التي في الباطن .

فحيثما تكون الشخصيات أعرف عندنا من الكليات ، فإن الشخصيات ترسم في القوة الحاسة التي في الباطن ، ثم يقتبس منه العقل المشاركات والمباينات فيترعرع طبائع العاميات النوعية . وإذا نسبناها إلى الطبيعة وجدنا العامة النوعية أعرف وإن كان ابتداء فعلها من الشخصيات المعينة . فإن الطبيعة إنما تقصد من وجود الجسم أن يتوصل به إلى وجود الإنسان وما يجانسه ، ويقصد من وجود الشخص المعين الكائن الفاسد ، أن تكون طبيعة النوع موجودة ، وإذا أمكنها حصول هذا الغرض في شخص واحد وهو الذي تكون مادته غير مذعة للتغير والفساد ، لم يحتاج إلى أن يوجد للنوع شخص آخر كالشمس والقمر وغيرهما . على أن الحس والتخيل في إدراكهما للجزئيات أيضا يتبدلان أول شيء من تصور شخص هو أكثر مناسبة للمعنى العامي حتى يبلغ تصور الشخص الذي هو شخص صرف من كل وجه .

وأما بيان كيفية هذا ، فهو أن الجسم معنى عام ، وله بما هو جسم أن يتشخص ، فيكون هذا الجسم

(١-٢) مثل .... هذا الجسم : ساقطة من د .

(١) إلى : من سا ، م || النوع : النوع م .

(٢) هو ( الثانية ) : ساقطة من سا ، م .

(٤) فبعضهم : وبعضهم ط .

(٧) نفوسنا : ساقطة من سا || نفوسنا البتة : ساقطة من م .

(٧-٨) وبين ..... معا : ساقطة من سا .

(١٠) التي : ساقطة من سا ، م .

(١٤) العامة : العامة ب || فإن : فلإنجاب .

(١٧) أن الحس : الجنس م .

(١٩) صرف : ساقطة من ط .

والحيوان أيضا معنى عام وأخص من الجسم ، وله بما هو حيوان أن يتشخص ، فيكون هذا الحيوان والإنسان أيضا معنى عام وأخص من الحيوان ، وله بما هو إنسان أن يتشخص ، فيكون هذا الإنسان .

فإذا نسبنا هذه المراتب إلى القوة المدركة ، وراعينا في ذلك نوعين من الترتيب ، وجدنا ما هو أشبه بالعام وأقرب مناسبة له هو أعرف : فإنه ليس يمكن أن يدرك بالحس والتخيل أن هذا هو هذا الحيوان ، إلا وأدرك أنه هذا الجسم ، وأن يدرك أنه هو هذا الإنسان إلا وأدرك أنه هذا الحيوان وهذا الجسم ، وقد يدرك أنه هذا الجسم إذا لمحه من بعيد ولا يدرك أنه هذا الإنسان .

فقد بان ووضح أن حال الحس أيضا من هذه الجهة كحال العقل ، وأن ما يناسب العام أعرف في ذاته أيضا عند الحس . وأما في الزمان ، فإن التخيل إنما يستفيد من الحس شخصا من النوع غير مخلود بخاصيته . فأول ما يرسم في خيال الطفل من الصور التي يحسها على سبيل تأثير من تلك الصور في الخيال هو صورة شخص رجل أو شخص امرأة من أن يتميز رجل هو أبوه عن رجل ليس هو أباه ، وامرأة هي أمه عن امرأة ليست هي بأمه ، ثم يتميز عنده رجل هو أبوه ورجل ليس هو أباه ، وامرأة هي أمه وامرأة ليست هي أمه ، ثم لا يزال تتفصل الأشخاص عنده يسيرا يسيرا . وهذا الخيال الذي يرسم فيه مثلا من الشخص الإنساني مطلقاً غير مخصص ، هو خيال المعنى الذي يسمى منتشرا وإذا قيل شخص منتشر لهذا ، وقيل شخص منتشر لما ينطبع في الحس من شخص لاحالة من بعيد إذا ارتسم أنه جسم من غير إدراك حيوانية أو إنسانية فلنما يقع عليهما اسم الشخص المنتشر باشتراك الاسم . وذلك أن المفهوم من لفظ الشخص المنتشر بالمعنى الأول هو أنه شخص ما من أشخاص النوع الذي ينسب إليه ، غير معين كيف كان وأي شخص كان ، وكذلك رجل ما وامرأة ما . فيكون كأن معنى الشخص وهو كونه غير منقسم إلى عدة من يشاركه في الحد قد انضم إلى معنى الطبيعة الموضوعية للنوعية أو للصنفية وحصل منهما معنى واحد يسمى شخصا منتشرا غير معين ،

(١-١٨) والحيوان ..... معين : ساقطة من د .

(١) معنى : بمعنى م || وأخص : أخص سا .

(٢-١) وأخص ... عام : ساقطة من م .

(٤) هذا ( الثانية ) : ساقطة من سا .

(٥) وأدرك أنه : + هو سا ، ط ، م .

(٨) شخصا : شخصيات م .

(٩) في الخيال : ساقطة من ط .

(١١) وامرأة ( الثانية ) : من امرأة سا .

(١٢) أمه : بأمه سا ، ط ، م .

(١٤) حيوانية أو إنسانية : حيوانيته أو إنسانيته ط .

(١٦) أشخاص : الأشخاص ط .

(١٧) ما ( الأول ) : ساقطة من سا ، م .

(١٨) النوعية : النوعية م || للصنفية : الصنفية ط .

كأنه ما يبل عليه قولنا حيوان ناطق ماث هو واحد، ولا يقال على كثرة ويحد بهذا الحد فيكون حد الشخصية مضافا إلى حد طبيعة النوعية . وبالحملة هذا هو شخص غير معين . وأما الآخر فهو هذا الشخص الجسماني المعين ولا يصلح أن يكون غيره ، إلا أنه يصلح عند الذهن أن يضاف إليه معنى الحيوانية أو معنى الجمادية لشك الذهن ، لالآن الأمر في نفسه صالح لأن يضاف إلى تلك الجسمية ، أى المعينين منهما كان .

- فالشخص المتشتر بالمعنى الأول ، يصلح عند الذهن أن يكون في الوجود أى شخص كان من ذلك الجنس أو النوع الواحد . وبالمعنى التالى ليس يصلح فى الذهن أن يكون أى شخص كان من ذلك النوع ، بل لا يكون غير هذا الواحد المعين لكنه يصلح عند الذهن صلوح الشك والتجوز أن يتعين بحيوانية معينة مثلا دون جمادية معينة أو جمادية دون حيوانية ، تعينا بالقياس إليه بعد حكمه أنه في نفسه لا يجوز أن يكون صالحا للأمرين بل هو أحدهما متعينا . هذا وههنا مقايضة أيضا بين العلل والمعلولات ، ومقايضة بين الأجزاء البسيطة والمركبات :
- ١٠ فإذا كانت العلل داخلة في قوام المعلولات وكالأجزاء لها ، مثل حال الخشب والشكل بالقياس إلى السرير ، فإن نسبتها إلى المعلولات نسبة البسائط إلى المركبات . وأما إذا كانت العلل مباينة للمعلولات ، مثل النجار للسرير ، فهناك نظر آخر ، ولكلنا المقايستين نسبة إلى الحس وإلى العقل وإلى الطبيعة . فأما المقايضة ما بين الحس وبين العلل والمعلولات على أن العلل مباينة ، فإن كانت العلل والمعلولات محسوسة ، فلا كثير تقدم وتأخر لأحدهما على الآخر حسا ، وإن كانت غير محسوسة فلا نسبة لأحدهما إلى الحس وكذلك حكم الخيال .
- ١٥ وأما عند العقل ، فإن العقل ربما وصلت إليه العلة قبل المعلول . فسلك من العلة إلى المعلول ، كما إذا رأى الإنسان القمر مقارنا لكوكب درجته عند الجوزهر ، وكانت الشمس في الطرف الآخر من القطر فحكم العقل بالكسوف ، وكما إذا علم أن المادة متحركة إلى عفن فيعلم أن الحمى كائنة . وربما وصل إليه المعلول

(١-١٤) كأنه .... كانت : ساقطة من د .

(١) ولا يقال : لا يقال ما ، ط // ويحد : ويحد ب // بهذا : لهذا ط .

(٢) طبيعة : الطبيعة ط .

(٤) لأن : أن سا ، م .

(٦) وبالمعنى : بالمعنى م // ذلك : + الجنس أو ط .

(٧) لكنه : لكن ط .

(٧) يتعين : يعين ط // جمادية : + معينة ط

(٨) حيوانية : + معينة ط // تعينا : يقينا م .

(٩) متعينا : معينا ط // هذا : فهذا ط ؛ وهذا م .

(١١) نسبتها : نسبتها من سا ، ط ، م .

(١٢) فهناك : فههنا ط .

(١٤) على : عند ط ، م .

(١٦) لكوكب : لكواكب م // الطرف : الطريق د // فحكم : فيحكم ط .

(١٧) فيعلم : فعلم د .

قبل العلة فسلك المعلول إلى العلة . وقد يعرف المعلول من قبل العلة تارة من طريق الاستدلال ، وتارة من طريق المحس ، وربما عرف أولا معلولا فسلك منه إلى العلة ثم سلك من العلة إلى معلول آخر ، وكأنا قد أوضحنا هذه المعاني في تعليمنا لصناعة البرهان .

• وأما مناسبة هذه العلل المفارقة للمعلولات بحسب القياس إلى الطبيعة ، فإن ما كان منها علة على أنه غاية فهو أعرف عند الطبيعة ، وما كان منها علة على أنه فاعل وكان فاعلا لاعلى أن وجوده ليكون فاعلا لما يفعله فإنه أعرف عند الطبيعة من المعلول ، وما كان وجوده في الطبيعة ليس لذاته بل ليفعل ما يكون عنه حتى يكون المفعول غاية لاله في فعله فقط بل له في وجود ذاته إن كان مافي الطبيعة شيء هذا صفته ، فليس هو أعرف من المعلول ، بل المعلول أعرف في الطبيعة منه .

• وأما نسبة أجزاء المركبات إلى المركبات منها فإن المركب أعرف بحسب المحس ، إذ المحس يتناول أولا الجملة ويدركها ثم يفصل ، وإذا تناول الجملة تناولها بالمعنى الأعم أى أنه جسم أو حيوان ثم يفصلها . وأما عند العقل فإن البسيط أقدم من المركب ، فإنه لا يعرف طبيعة المركب إلا بعد أن يعرف بسائطه ، فإن لم يعرف بسائطه فقد عرفه بعرض من أعراضه أو جنس من أجناسه ولم يصل إلى ذاته ، كأنه عرفه مثلا جسميا مستديرا أو ثقيلا وما أشبه ذلك ولم يعرف ماهية جوهره .

• وأما عند الطبيعة ، فإن المركب هو المقصود فيها في أكثر الأشياء والأجزاء ، يقصدها ليحصل فيها قوام المركب ، فالأعرف عند العقل من الأمور العامة والخاصة ومن الأمور البسيطة والمركبة هو العالم ، وبالسبب وعند الطبيعة هو الخاصة النوعية والمركبة . لكنه كما أن الطبيعة تبتدىء في الإيجاد بالعوام والبسائط ، ومنها توجد ذوات المفصلات النوعية وذوات المركبات . فكذلك التعلم يبتدىء من العوام والبسائط ، ومنها يوجد العلم بالنوعيات والمركبات ، وكلاهما يقف قصده الأول عند حصول النوعيات والمركبات .

(١) من (الاول) : ساقطة من .

(٢) فسلك : فيسلك م || منه : فيه سا || معلول : المعلول ط .

(٤) أنه : أنها ب ، ط .

(٦) ليفعل : ليفعل ب .

(٨) في : عند طا .

(٩) بحسب : عند ط || إذ : فإن ط ؛ ساقطة من م .

(١١) بعد : ساقطة من سا . (١٢) فقد : قدم .

(١٣) وما أشبه : أو ما أشبه سا ، م . || ماهية جوهره : ماهية وجوهره ط .

(١٤) فيها : منها ط || يقصدها : يقصد د ، سا ، م . || فيها : منها سا ، م .

(١٦) أن : كان د ، ط || في الإيجاد : بالإيجاد سا || بالعوام : بالقوام ط .

(١٧) فكذلك : وكذلك م || التعلم : المتعلم ط ؛ التعليم م .

(١٨) قصده : قصد ط .

### في تعديد المبادئ للطبيعات على سبيل المصادرة والوضع

- ثم إن للأمور الطباعية مبادئ، وسنعملها ونضعها وضعا على ما هو الواجب فيها، ونعطي ماهياتها . فنقول .
- ٥ إن الجسم الطبيعي هو الجوهر الذي يمكن أن يفرض فيه امتداد، وامتداد آخر مقاطع له على قوائمه، وامتداد ثالث مقاطع لها جميعا على قوائمه . وكونه بهذه الصفة هو الصورة التي بها صار جسما . وليس الجسم جسما بأنه ذو امتدادات ثلاثة مفروضة ، فإن الجسم يكون موجودا جسما وثابتا وإن غيرت الامتدادات الموجودة فيه بالفعل فإن الشمعة أو قطعة من الماء قد تحصل فيها أبعاد بالفعل طولاً وعرضاً وعمقاً محدودة بأطرافها ، ثم إذا استبدل شكلا بطل كل واحد من أعيان تلك الأبعاد المحدودة وحصلت أبعاد وامتدادات أخرى ، والجسم باق بجسميته لم يفسد ولم يتبدل ، والصورة التي أوجبتها له هي أنه بحيث يمكن أن يفرض فيه تلك الامتدادات ثابتة لا تبطل . ١٠
- وقد أشير لك إلى هذا في غير هذا الموضع ، وعلمت أن هذه الامتدادات المعينة هي كمية أقطاره وهي تلحقه وتبذل ، وصورته وجوهره لا يتبدل ، وهذه الكمية ربما تبعت تبدل أعراض فيه أو صور ، كالماء يسخن فيزداد حجما . لكن هذا الجسم الطبيعي من حيث هو جسم طبيعي له مبادئ ومن حيث هو كائن فاسد بل متغير بالحملة له زيادة في المبادئ . فالمبادئ التي بها تحصل جسميته ، منها ما هو أجزاء من وجوده وحاصلة في ذاته ، وهذه أولى عندهم بأن تسمى مبادئ ، وهي اثنان : أحدهما قائم منه مقام الخشب من السرير ، والآخر قائم منه مقام صورة السريرية وشكلها من السرير . فالقائم منه مقام الخشب من السرير يسمى هيولى وموضوعها

(١) فصل : فصل ب ب ، الفصل الثاني ط ، م .

(٣) تعديد : تعديل د ؛ نقلة سا || والوضع : والمواضع د .

(٤) للأمور : الأمور سا .

(٥) وامتداد : فامتداد د .

(٦) جميعا : ساقطة من سا || صار : + الجسم سا ، م || ذو : قووات سا .

(٧) غيرت : غيرد || الامتدادات : الأبعاد والامتدادات م .

(٨) - عودة : محدود م .

(١٠) يفسد : يفسد سا .

(١١) لك : ساقطة من م .

(١٣) فاسد : و فاسد د ، ط . (١٤) فالمبادئ : ساقطة من ط .

(١٥) اثنان : اثنتان ط .

(١٥ - ١٦) . الآخر ... الخشب من السرير : ساقطة من سا . (١٦) السريرية وشكلها : السرير وشكل ط ،

ومادة وعنصرًا واسطقسًا بحسب اعتبارات مختلفة ، والقائم منها مقام صورة المريرية يسمى صورة . فإذا  
صورة الجسمية إما متقدمة لسائر الصور التي للطبيعات وأجناسها وأنواعها، وإما مقارنة لها لا تنفك هي عنها .  
فيكون هذا الذي هو للجسم كالخشب للسرير ، هو أيضا لسائر ذوات تلك الصور لهذه المنزلة، إذ كلها متقررة  
الوجود مع الجسمية فيه ، فيكون ذلك جوهرًا إذا نظر إلى ذاته غير مضاف إلى شيء وجد خاليا في نفسه عن  
هذه الصور بالفعل ، ويكون من شأنه أن يقبل هذه الصورة أو يقرن بها . أما من شأن طبيعته المطلقة الكلية  
كانها جنس لنوعين : للمتقدمة والمقارنة، وكل واحد منهما يختص بقبول بعض الصور دون بعض بعد الجسمية  
وأما من شأن طبيعة هي بعينها مشتركة للجميع ، فتكون بكليتها من شأنها أن تقبل كل هذه الصور بعضها مجتمعة  
تتعاقب ، وبعضها متعاقبة فقط ، فيكون في طبيعتها مناسبة مامع الصور على أنه قابل لها وتكون هذه المناسبة  
كانها رسم فيها وظل خيال من الصورة ، وتكون الصورة هي التي تكمل هذا الجوهر بالفعل .

- ١٠ فليوضع أن للجسم بما هو هيولى ، ومبدأ هو صورة ، إن شئت صورة جسمية مطلقة أو شئت صورة  
نوعية من صور الأجسام ، وإن شئت صورة عرضية ، إذا أخذت الجسم من حيث هو كالأبيض أو القوى  
أو الصحيح . وليوضع له أن هذا الذي هو هيولى لا يتجرد عن الصورة قائما بنفسه البتة، ولا يكون موجودا  
بالفعل إلا بأن تحصل الصورة فيوجد بها بالفعل ، وتكون الصورة التي تروى عنه ، لولا أن زوالها إنما هو  
مع حصول صورة أخرى تتوب عنها وتقوم مقامها ، تفسد منها الهيولى بالفعل . وهذه الهيولى من جهة أنها  
١٥ بالقوة قابلة لصورة أو لصور فتسمى هيولى لها ، ومن جهة أنها بالفعل حاملة لصور فتسمى في هذا الموضع  
موضوعا لها . وليس معنى الموضوع ههنا معنى الموضوع الذي أخذناه في المنطق جزء رسم الجوهر ، فإن الهيولى

- (١) المريرية : السرير ط || فاذن : والصورة سا .  
(٢) الصور : الصورة ط || وأجناسها : أجناسها || عنها : عنه سا ، م .  
(٣) الصور : الصورة م || لهذه : فهذه د ، سا .  
(٤) وجد : واحد م || عن : من د .  
(٥) الصور : الصورة م || الصورة : الصور سا || بها : به م || طبيعته : الطبيعة م .  
(٦) المتقدمة : المتقدمة سا ، ط || والمقارنة : والمقارنة م ؛ ساقطة من ط || منها : منها ط || بنفس : ساقطة من سا .  
(٧) طبيعة : الطبيعة ط .  
(٨) تتعاقب : ومتعاقبة ط .  
(٩) كأنها : كأنها سا ، ط || الصورة ( الأولى ) : الصور د ، ط ، م .  
(١٠) فليوضع : + العائلي سا ، م || هيولى : الهيولى ط || أو شئت : وإن شئت ط .  
(١٢) له أن : لأن د || لا يتجرد : ألا يتجرد سا || قائما بنفسه : قائمة بنفسها سا ، ط ، م || موجودا : موجودة  
سا ، ط ، م  
(١٣) فيوجد : فيوجد سا || عنه : عنها سا ، م ؛ ساقطة من ط .  
(١٤) تفسد : تفسد سا ، م || وهذه : وهذا ط .  
(١٥) قابلة : قابل ط || أو لصور : ساقطة من د || تسمى : يسمى ط .  
(١٦) الجوهر : الجوهر سا ، م .



لا تكون موضوعا بذلك المعنى البتة ، هذا ومن جهة أنها مشتركة للصور كلها تسمى مادقوطنية ، ولأنها تنحل إليها بالتحليل . فتكون هي الجزء البسيط القابل للصورة من جملة المركب تسمى اسطقسا ، وكذلك كل مايجرى في ذلك مجراها ، ولأنها يبتدئ منها التركيب في هذا المعنى بعينه تسمى عنصرا ، وكذلك كل مايجرى في ذلك مجراها وكأنها إذا ابتدئ منها تسمى عنصرا وإذا ابتدئ من المركب وانتهى إليها تسمى اسطقسا ، إذ الاسطقس هو أبسط أجزاء المركب .

فهذه هي المبادئ الداخلة في قوام الجسم . وللجسم مبادئ فاعلة وغائية .  
والفاعلة هي التي طبعت الصورة التي للأجسام في مادتها ، فقومت المادة بالصورة وقومت منها المركب بفعل بصورته وينفعل بمادته .

والغائية هي التي لأجلها ما طبعت هذه الصور في المواد .

١٠. ولما كان كلامنا ههنا في المبادئ المشتركة ، فيكون الفاعل المأخوذ ههنا هو المشترك ، والغاية المعبرة ههنا هي المشترك فيها . والمشارك فيه ههنا يعقل على نحوين : أحدهما أن يكون الفاعل مشتركا فيه على أنه يفعل الفعل الأول الذي يترتب عليه سائر الأفاعيل ، كالذي يفيد المادة الأولى الصورة الجسمية الأولى إن كان شئ كذلك على ما نعلمه في موضعه فيكون يفيد الأصل الأول ، ثم من بعد ذلك يتم كون ما بعده ، وتكون الغاية مشتركا فيها بأنها الغاية التي يؤمها جميع الأمور الطبيعية إن كانت غاية لذلك ، على ما نعلمه في موضعه . وهذا نحو .

والنحو الآخر أن يكون المشترك فيه بنحو العموم كالفاعل الكلي المقول على كل واحدة من الفاعلات الجزئية للأمور الجزئية والغاية الكلية المقولة على كل واحدة من الغايات الجزئية للأمور الجزئية .

- 
- (١) تنحل : منحل ط ، م .  
(٢) بالتحليل : التحليل د || فتكون : فكون د || الجزء : آخر م .  
(٣-٤) ولأنها ..... مجراها : ساقطة من سا .  
(٤) وكأنها : فكأنها ط ، م .  
(٦) للمبادئ : + أيضا سا ، م || فاعلة : فاعلية ط ، م .  
(٧) والفاعلة : والفاعلية ط ، م || منها : منها ط || المركب : بالمركب ط .  
(٩) المواد : المراد د .  
(١٠) فيكون : فكون م || المعبرة : المتبرة سا ، م .  
(١١) المشترك : لمشاركة د || والمشارك : المشاركة د .  
(١٢) الصورة : والصورة ط .  
(١٣) فيكون يفيد : لميكون يفيد د ؛ فيفيد ط .  
(١٤) يؤمها : يؤمها ط || غاية لذلك ؛ غاية كذلك د ، سا ؛ غاية كذلك ط || إن كانت غايته لذلك : ساقطة من م .  
(١٦) المشترك : المشاركة د ؛ مشتركاً ط || فيه : + مشتركاً فيه سا ، م .  
(١٧) واحدة : واحد ب ، سا .

والفرق بين الأمرين أن المشترك بحسب المعنى الأول يكون في الوجود ذاتاً واحدة بالعدد يشير العقل إليها بأنها هي ، من غير أن يجوز فيها قولاً على كثيرين ، والمشارك بحسب المعنى الثاني لا يكون في الوجود ذاتاً واحدة ، بل أمراً معقولا يتناول ذاتاً كثيرة تشترك عند العقل في أنها فاعلة أو غاية ، فيكون هذا المشترك مقولاً على كثيرين :

٥ فالمبدأ الفاعل المشترك للجميع بالنحو الأول إن كان للطبيعيات مبدأ فاعلي من هذا النحو ، فلا يكون طبيعياً ، إذ كان كل طبيعي فهو بعد هذا المبدأ ، وهو منسوب إلى جميعها بأنه مبدؤه لأنه طبيعي . فلو كان المبدأ طبيعياً لكان حيثئذ مبدأ لنفسه ، وهذا محال ، أو يكون المبدأ الفاعل غيره ، وهذا خلف . فإذا كان كذلك لم يكن الطبيعي بحث عنه بوجه إذا كان لا يخاطب الطبيعيات بوجه ، وعساه أن يكون مبدأ للطبيعيات ولموجودات غير الطبيعيات ، فتكون عليته أهم وجوداً من عليته ما هو علة للأمور الطبيعية خاصة ، ومن الأمور التي لها نسبة خاصة إلى الطبيعيات إن كان شيء كذلك . ١٠

نعم ، قد يجوز أن تكون في جملة الأمور الطبيعية ما هو مبدأ فاعلي لجميع الطبيعيات غير نفسه ، لا مبدأ فاعلي لجميع الطبيعيات مطلقاً ، والمبدأ الفاعل المشترك بالنحو الآخر . فلا عجب لو بحث الطبيعي عن حاله ، ووجه ذلك البحث أن يتعرف حال كل ما هو مبدأ فاعلي لأمر من أمور الطبيعة أنه كيف قوته وكيف تكون نسبته إلى معلوله في القرب والبعد والموازاة والملاقاة وغير ذلك ، وأن يبرهن عليه . فإذا فعل ذلك ، فقد عرف طبيعة الفاعل العام المشترك للطبيعيات بهذا النحو ، إذ عرف الحال التي تخص ما هو فاعل في الطبيعيات وعلى هذا القياس فاعرف حال المبدأ الثاني . ١٥

وأما أن المبادئ هي هذه الأربعة وسيفصل الكلام فيها بعد ، فهو موضوع للطبيعي مبرهن عليه في الفلسفة الأولى . هذا ، وأما الجسم من جهة ما هو متغير أو متكامل أو حادث كائن ، فإن له زيادة مبدأ ، وكونه

(١) بالعدد : ساقطة من سا .

(٢) بأنها : أنها د ، سا ، م .

(٣) الفاعل : الفاعل د .

(٤) لأنه : لأنه سا م .

(٥) مبدأ : يبدأ سا || المبدأ : + الأول د ، سا ، م || الفاعل : + على م .

(٦) يبحث : يبحث ب || إذا : إذا د ، سا ، م || لا يخاطب : لا يخاطب ط || أن : ساقطة من سا || بوجه ... الطبيعيات : ساقطة من د .

(٧) عليه : عليه ط .

(٨) كان : كان : + كل ط .

(٩) يتعرف : يعرف ط || أمور الطبيعة : أمور الطبيعة سا ، الأمور الطبيعية ط ، م || تكون : ساقطة من سا .

(١٠) بهذا : لهذا سا || إذ : إذا سا || في الطبيعيات : الطبيعيات د ، ط

(١١) عن الطبيعيات : ساقطة من م .

(١٢) وسيفصل : سيفصل ط ، وسيفصل م || مبرهن : مبرهن سا .

متغيراً هو غير كونه مستكملاً . والمفهوم من كونه حادثاً وكائناً هو غير المفهوم من كليهما جميعاً . فإن المفهوم من كونه متغيراً هو أنه كان بصفة حاصلة بطلت وحدثت له صفة أخرى فيكون هناك شيء ثابت هو المتغير وحالة كانت موجودة فعلت وحالة كانت معلومة فوجدت .

- فبين أنه لا بد له من حيث هو متغير من أن يكون له أمر قابل لما تغير عنه ولما تغير إليه ، وصورة حاصلة وعدم لما كان مع الصورة الزائلة ، كالثوب الذي اسود والبياض والسواد ، وقد كان السواد معلوماً إذ كان البياض موجوداً . والمفهوم من كونه مستكملاً ، هو أن يحدث له أمر لم يكن فيه من غير زوال شيء عنه مثل الساكن يتحرك ، فإنه حين ما كان ساكناً لم يكن إلا عادماً للحركة التي هي موجودة له بالإمكان والقوة فلما تحرك لم يزل منه شيء إلا العدم فقط ، ومثل اللوح الساذج كتب فيه . والمستكمل لا بد أن يكون له ذات وجدت ناقصة ، ثم كملت ، وأمر حصل فيه وعدم تقدمه ، فإن العدم شرط في أن يكون الشيء متغيراً أو مستكملاً ، فإنه لو لم يكن هناك علم لاستحال أن يكون مستكملاً أو متغيراً بل كان يكون الكمال والصورة ١٠ حاصلة له دائماً . فإذاً المتغير والمستكمل يحتاج إلى أن يكون قبله عدم حتى يتحقق كونه متغيراً أو مستكملاً . والعدم ليس يحتاج في أن يكون علماً إلى أن يحصل تغير أو استكمال . فرفع العدم يوجب رفع المتغير . والمستكمل من حيث هو متغير ومستكمل ورفع المتغير والمستكمل لا يوجب رفع العدم . فالعدم من هذا الوجه أقدم ، فهو مبدأ إن كان كل ما كان لا بد من وجوده أي وجود كان ليوحد شيء آخر من غير انعكاس مبدأ وإن كان ذلك لا يكفي في كون الشيء مبدأ . ولا يكون المبدأ كل ما لا بد من وجوده للأمر أي وجود كان ، ١٥ بل ما لا بد من وجوده مع الأمر الذي هو له مبدأ من غير تقدم ولا تأخر . فليس العلم مبدأ ، ولا فائدة لنا في أن تناقش في التسمية ، فلنستعمل بدل المبدأ المحتاج إليه من غير انعكاس ، فنجد القابل للتغير والاستكمال ونجد العدم ونجد الصورة كلها ، محتاجاً إليه في أن يكون الجسم متغيراً أو مستكملاً . وهذا يتضح لنا بأدنى تأمل :

- والمفهوم من كون الجسم كائناً وحادثاً يضطرنا إلى إثبات أمر حدث وإلى علم سبق . وأما أن هذا ٢٠ الحادث وهذا الكائن هل يحتاج إلى أن يتقدم كونه وحدثه وجود جوهر كان مقارناً لعدم الصورة الكائنة

(١) هو : ساقطة من م .

(٢) هو : ساقطة من سا ، م || بطلت : فبطلت د ، ط ، م .

(٤) تغير (الثانية) : تعين سا .

(٥) أسود : + وأبيض ط || إذ : إذا ط .

(١٢) يحتاج : محتاج ، ط ، م || العدم : ساقطة من د .

(١٤) ما كان : ما سا ، م . الأمر : الأمر ط || وجود : وجود م .

(١٦) له : ساقطة من سا || مبدأ (الثانية) : مبدأ سا .

(١٨) ونجد (الثانية) : أو نجد || إليه : إليهم .

(٢٠) أن : ساقطة من ب ، د ط .

(٢١) إلى : ساقطة من سا ، .

ثم فارقه وبطل عنها العدم ، فهو أمر ليس يبسر لنا عن قريب بيان ذلك ، بل يجب أن نضمه للطبيعي وضما  
ونقنعه بالاستقراء ونبرهن عليه في الفلسفة الأولى .

ووجبا قامت صناعة الجدل في إفادة نفس المتعلم طرفا صالحا من السكون إليه . إلا أن الصنائع البرهانية  
لا تخط بالجدل . فبالجسم له من المبادئ التي ليست مفارقة له ولما فيه بالقوام ، وإياها نخص باسم المبادئ . أما  
من حيث أنه جسم مطلقاً فالهولي والصورة الجسمية المذكورة التي يلزمها الكميات العرضية أو الصورة النوعية  
التي تكمله ، وأما من حيث هو متغير أو مستكمل أو كائن فقد زيد له نسبة العدم المقارن لهيولاه قبل كونه  
ويكون مبدأ على ما قيل . فلأن أخذنا مايم المتغير والمستكمل والكائن كانت المبادئ هيولى وهياة وعدما ، وإن  
خصصنا المتغير كانت المبادئ هيولى ومضادة . فلأن المتوسط إنما يتغير عنه وإليه من حيث فيه ضدية ما ،  
ويشبه أن يكون الفرق بين المضادة والهية والعدم مما قد عرفته ، ويحصل لك بما علمت : والجوهر من حيث  
هو جوهر فهية صورة ، وقد عرفنا الفرق بين الصورة والعرض . وأما المتغيرات والمستكمالات لافي الجوهرية  
فهياتها عرض ، وقد جرت العادة أن تسمى كل هية في هذا الموضع صورة . فلنسم كل هية صورة ونعني  
ونعني به كل أمر يحدث في قابل يصير له موصوفا بصفة مخصوصة ، والهولى تفارق كل واحد منهما بأن  
توجد مع كل واحد منهما بحالها ، والصورة تفارق العدم بأن الصورة ماهية بنفسها زائدة الوجود على الوجود  
الذي للهولى ، والعدم لا يزيد وجودا على الوجود الذي للهولى ، بل تصحبه حال مقايسته إلى هذه الصورة  
إذا لم تكن موجودة ، وكانت القوة على قبولها موجودة . وهذا العدم ليس هو العدم المطلق ، بل عدم له نحو  
من الوجود ، فإنه عدم شئ مع تهيؤ واستعداد له في مادة معينة ، فإنه ليس الإنسان يكون عن كل للإنسانية  
بل عن الإنسانية في قابل للإنسانية . فالكون بالصورة لا بالعدم ، والفساد بالعدم لا بالصورة . وقد يقال إن

(١) يبسر : يبين ب ، د ، سا ؛ يتبين م || لطبيعي : الطبيعي ط .

(٢) الأولى : ساقطة من سا .

(٣) علمت : أقامت د || إياه : ساقطة من .

(٤) وإياها : ساقطة من سا .

(٥) أنه : هـ ، سا ، م || أو الصورة : والصورة ط .

(٦) وأما : ساقطة من م || نسبة : نسبية سا ، م ؛ بسلبه ط || العدم : لعدم ط || المقارن : المفاوق م .

(٧) عدما : ساقطة من سا .

(٨) المبادئ : ساقطة من سا .

(٩) بما علمت : فيما علمت د ؛ فيما علمته سا ، م ؛ بما قد علمته ط .

(١٠) فهية : فهية سا ، م .

(١٢) يحدث : يحدث سا || بأن : بأنها سا ، ط ، م .

(١٣) بحالها : بالقام || ماهية : ما ، سا ، م الوجود : لوجود د .

(١٤) والعدم ... للهولى : ساقطة من سا .

(١٦) للإنسانية : الإنسانية ط .

(١٧) فالكون : والكون سا ، ط ، م .

الشيء كان عن الميولي وعن العدم ، ولا يقال إنه كان من الصورة ، فيقال إن السرير كان عن الميولي أى عن الخشب ويقال كان عن اللاسرير ، وفي كثير من المواضع يصح أن يقال إنه كان عن الميولي ، وفي كثير منها لا يصح ودائما يقال إنه كان عن العدم ، فإنه لا يقال كان عن الإنسان كاتب ، بل يقال إن الإنسان كان كاتباً ، ويقال عن النطفة كان إنسان ، ويقال عن الخشب كان سرير ، والسبب في ذلك إما في النطفة فلاّنها خلعت صورة النطفية فيكون ههنا لفظة " عن " تدل على معنى بعد كما تدل في قولهم " كان " عن العدم ، كما يقال إنه كان عن اللاإنسان إنسان أى بعد اللاإنسانية وأما في الخشب فحيث يقال أيضا عن الخشب كان سرير فكان الخشب ، وإن لم يخل عن صورة الخشب فقد خلا عن صورة ما إذ الخشب مالم يتغير في صفة من الصفات وشكل من الأشكال بالنحت والنجر لا يكون عنه السرير ولا يتشكل بشكله ، فيشبه النطفة من وجه ، إذ كل منهما قد تغير عن حال فيستعمل فيه أيضا لفظة " عن " .

- فهذان الصنفان من الموضوعات والميوليات يقال فيهما " عن " بمعنى " بعد " ، وصنف من الموضوعات يستعمل فيه لفظة " عن " ولفظة " من " على معنى آخر . وبيان ذلك أنه إذا كانت موضوعات بالصورة من الصور إنما يوضع لها بالزاج والتركيب ، فقد يقال إن الكائن يكون عنها ويدل بلفظة " عن " ولفظة " من " على أن الكائن متقوم منها ، كقولنا كان عن الزاج والعفص كان المداد . ويشبه أيضا أن يكون الصنف الأول يقال فيه لفظة " عن " بمعنى مركب من البعدية وهذا المعنى ، فإن النطفة والخشب كان عنها ما كان بمعنى أنه كان بعد أن كانت على حال ثم استل منهما شيء وقوم به الكائن الذي قيل إنه كان عنهما فما كان مثل النطفة والزاج فلا يقال فيه أنه كان الشيء الكائن ، فلا يقال أن النطفة كانت إنسانا أو الزاج كان حبرا ، كما يقال إن الإنسان كان كاتباً إلا بنوع من المجاز وبمعنى صار أن تغير . وما كان مثل الخشب فقد يقال فيه كلا الوجهين فيقال عن الخشب كان سرير ، وأن الخشب كان سريرا ، وذلك لأن الخشب من حيث هو خشب لا يفسد فساد النطفة ، فيشبه الإنسان من حيث يقبل الكتابة ، ولكنه مالم يخل شكلا لم يقبل شكل السرير ، فيشبه النطفة

(١) إنه : ساقطة من د ، سا ، م .

(٢) إنه : ساقطة من د ، سا || كان عند الإنسان : ساقطة من سا .

(٥) صورة : الصورة . سا .

(٦) اللاإنسان : إنسان سا ، م ؛ الإنسان ط || انسان : ساقطة من م || اللاإنسانية : الإنسانية سا ، ط ، م .

(٧) فكان : لأن ينج .

(١٠) بمعنى : معنى سا .

(١١) لصورة : لصود ، سا .

(١٢) كان ( الأول والثانية ) : ساقطة من سا ، م .

(١٥) عنها : عنها ط ، م || عنها : عنها .

(١٦) كانت : كان ب ، د ، سا ، ط .

(١٧) وبمعنى : وبمعنى سا ، م .

(١٨) لا يفسد : ولا يفسد م .

من حيث يستحيل إلى الإنسانية ، وحيث لا يصح من ذلك أن يقال فيه ' عن ' فإذا أضيف إليه العدم صح ، كما يقال عن الإنسان غير الكاتب كان كاتب ، والعدم نفسه لا يصح فيه البتة أن يقال إلا مع لفظة ' عن ' فإنه لا يقال أن غير الكاتب كان كاتباً وإلا فيكون كاتباً غير كاتب . نعم إن لم يعن بغير الكاتب نفس غير الكاتب ، بل الموضوع الموصوف بأنه غير كاتب ، فربما قيل ذلك ، وأما لفظة ' عن ' فيصح استعمالها فيه دائماً .

على أنى لا تشدد في هذا وما أشبهه ، فعسى اللغات تختلف في إباحة هذه الاستعمالات وخطرها ، بل أقول إذا عني بلفظة ' عن ' المعنيان اللذان ذكرناهما ، جازاً حيث أجزنا ، ولم يجوز حيث لم يجوز . وقد يذكر في مثل هذا الموضع حال شوق الهوى إلى الصورة وتشبهها بالأنثى وتشبه الصورة بالذكر ، وهذا شئ لست أفهمه .

١٠ أما الشوق النفساني فلا يختلف في سلبه عن الهوى ، وأما الشوق التسخيري الطبيعي الذي يكون انبعاثه على سبيل الانسياق ، كما للحجر إلى التسفل ليستكمل بعد نقص له في أبنه الطبيعي ، فهذا الشوق أيضاً بعيد عنه . فلقد كان يجوز أن تكون الهوى مشتاقة إلى الصورة ، لو كان هناك خلو عن الصور كلها أو ملال صورة مقارنة أو فقدان التناغم بما يحصل من الصور المكتملة إياها نوعاً ، وكان لها أن تتحرك بنفسها إلى اكتساب الصورة كما للحجر في اكتساب الأبن ، إن كان فيها قوة محركة ، وليست خالية عن الصور كلها . فلا يليق بها الملل للصورة الحاصلة فيعمل في نقضها ورفضها ، فإن حصول هذه الصورة إن كان موجبا للملل لنفس حصولها ١٥ وجب أن لا يشتاق إليها وإن كان لمدة طالت ، فيكون الشوق عارضا لها بعد حين لا أمراً في جوهرها ويكون هناك سبب يوجب . ولا يجوز أيضاً أن تكون غير قنعة بما يحصل ، بل مشتاقة إلى اجتماع الأضداد فيها ، فإن هذا محال ، والمحال ربما ظن أنه يشتاق إليه الاشتياق النفساني .

وَأما الاشتياق التسخيري فلأنما يكون إلى غاية في الطبيعة المكتملة ، والغايات الطبيعية غير محالة ، ومع هذا ، فكيف يجوز أن تكون الهوى تتحرك إلى الصورة ، ولأنما تأتينا الصورة الطارئة من سبب يبطل صورتها ٢٠

(٢) غير : الغير ب ، د ، ص ، ط .

(٣) غير الكاتب : عن للكاتب ط .

(٤) ولم يجوز حيث لم يجوز : ولم يجوز وأحيث لم يجوز ن ، م .

(٥) الموضوع : المواضيع ب ، د ، ط || وتشبهها : وتشبهها ص ، م || وتشبهه : وتشبهه د ، ص ، ط ، م .

(٦) الانسياق : انسياق ط ؛ الاشتياق بخ || التسفل : السفل د ؛ أسفل ص ، م ؛ الأسفل ط || استكمل : استكمل ط

الطبيعي : الطبيعية ص ، ط ، م .

(٧) عنه : عنهام || فلقد : لقد د ، ط || الصورة : الصور ص . || الصور : الصورة م || ملال : + في ط .

(٨) مقارنة : قارنته ص ، م || الصورة : الصور م .

(٩) فلا : لا ز ؛ ولا يليق م . (١٠) فيها : بعضه ب .

(١١) يوجب : يوجب م || أيضاً : ساقطة ن ، ص .

(١٢) المكمل : المكمل د .

الموجودة لا أنها تكسبها بحركتها . ولولم يجعلوا هذا الشوق إلى الصور المقومة التي هي كمالات أولى ، بل إلى الكمالات الثانية لللاحقة ، لكان تصور معنى هذا الشوق من المتعذر ، فكيف وقد جعلوا ذلك شوقا لها إلى الصورة المقومة ؟

- فمن هذه الأشياء يعسر على فهم هذا الكلام الذي هو أشبه بكلام الصوفية منه بكلام الفلاسفة ، وعسى أن يكون غيرى يفهم هذا الكلام حق الفهم ، فليرجع إليه فيه . ولو كان بدل الهبولى بالإطلاق هبولى مآ تستكمل بالصورة الطبيعية حتى يحدث من الصورة الطبيعية التي فيها لها انبعاث نحو استكمالات تلك الصورة مثل الأرض في التسفل والنار في التصعد ، لكان لهذا الكلام وجه وإن كان مرجع ذلك الشوق إلى الصورة الفاعلة ، وأما هذا على الإطلاق فلست أفهمه .
- 

### [ الفصل الثالث ]

١٠

#### ج - فصل

---

في كيفية كون هذه المبادئ مشتركة

---

لما كان نظرنا هذا إنما هو في المبادئ المشتركة ، فيحق علينا أن ننظر في هذه المبادئ الثلاثة المشتركة أنها على أى نحو من النحويين المذكورين تكون مشتركة . لكنه سيظهر لنا أن الأجسام منها ماهي قابلة للكون والفساد ، أى منها ماهيولاهما تستجد صورة وتخلى صورة ، ومنها ما ليست قابلة للكون والفساد ، بل وجودها

---

(١) تكسبها : تكتسبها د ، سا ، ط ، م ، || الصور : الصورة سا ، م .

(٥) ما : ساقطة من م

(٦) تستكمل : مستكمل سا || الطبيعية : ساقطة من م || لها : ساقطة من م .

(٧) وإن : إن م || مرجع : يرجع م .

(٨) هذا على : على هذا سا ، م || فلست : فلست د ، سا ، م .

(١٠) فصل : فصل ج ب ، الفصل الثالث ط ، م .

(١٢) في ... مشتركة : ساقطة من د .

(١٤) ماهيولاهما : ماهيولياتها ط ، ماهية لأنها سا || ما ليست : ماهي ليست ط || أى منها ... الفساد : ساقطة من م .



بالإبداع ، فإذا كان كذلك لم يكن لها هيولى مشتركة على النحو الأول من النحويين المذكورين ، فإنه لا يكون هيولى واحدة تارة تقبل صورة الكائنات الفاسدة ، وتارة تقبل صورة مالا يفسد في طباعه ولا له كون هيولى. فإن ذلك مستحيل ، بل ربما جاز أن تكون الهيولى المشتركة لمثل الأجسام الكائنة الفاسدة التى يفسد بعضها من بعض ، ويتكون بعضها من بعض ، كما سنبين من حال الأربعة التى تسمى الاسطقسات ، اللهم إلا أن تجعل طبيعة الموضوع التى لصورة مالا يفسد والموضوع لصورة ما يفسد طبيعة واحدة في نفسها صالحة لقبول كل صورة .

١٥ إلا أن ما يفسد قد عرض أن قارنته الصورة التى لا يفسد لها ، فيكون السبب في أنها لا تكون ولا تفسد من جهة صورتها المانعة لمادتها عما في طباعها إلا من جهة المادة المطاوعة . فإن كان كذلك ، وبعبء أن يكون كذلك على ما سيتضح بعد فسيكون حينئذ هيولى مشتركة بهذا الوجه . فالهيولى المشتركة بهذا الوجه سواء كانت مشتركة للطبيعات كلها أو للكائنات الفاسدة منها فإنها متعلقة بالإبداع ، وليست تكون من شئ وتفسد إلى شئ ، وإلا كانت تحتاج إلى هيولى أخرى ، فتكون تلك مقدمة عليها ومشاركة .

وأما هل للطبيعات مبدأ صورى مشترك بالنحو الأول ، فليس يوجد لها من الصور ما تنوهم أنه ذلك إلا الصورة الجسمية . فإن كان تصرف الأجسام في الكون والفساد إنما يكون فيما وراء الصورة الجسمية حتى تكون مثلا الصورة الجسمية التى في الماء ، إذا استحال هواء ، باقية بعينها في الماء ، فيكون للأجسام بعد مبدأ صورى على هذه الصفة مشترك لها بالعدد ووجد بعده مبادئ صورية يخص كل واحد منها واحد منها ، وإن كان الأمر ليس كذلك ، بل إذا فسدت المادية فسدت الجسمية التى كانت لهيولاه في فساد المادية ، وحدثت

- 
- (١) لها : ساقطة من سا ، م || الأول : الثاني ينج .  
 (٢) في طباعه : ساقطة من سا .  
 (٣) فإن : فإن م || لمثل : + هذا ط || من : إلى ط ، م .  
 (٤) التى : ساقطة من م .  
 (٥) طبيعة : لهيئة ط || اصورة ( الثانية ) : بصورة ط .  
 (٨) صورتها : صورة ط || إلا : لا سا ، م || وبعبء : فيبعد م .  
 (٩) فسيكون : فيكون ط || فالهيولى : والهيولى م .  
 (١٠) منها : ساقطة من د ، سا ، ط ، م || متعلقة : + الحصول ط || من شئ : ساقطة من سا || وتفسد : أو تفسد ط || إلى : من ب .  
 (١٠-١١) إلى شئ : ساقطة من د ، سا . (١١) مقدمة : متقدمة سا || ومشاركة : مشاركة م .  
 (١٢) ما تنوهم : ما يتوهم د ، ط || ذلك : ذاك سا .  
 (١٣) الصورة : ساقطة من سا ، م || فإن : وإن سا || تصرف الأجسام : التصرف في الأجسام ط .  
 (١٣-١٤) حتى يكون : وتكون سا .  
 (١٤) مثلا : ساقطة من د ، سا || فيكون : + وجد ط .  
 (١٥) ووجد بعده : وبعبء د ، سا ، م ؛ ووجد لها بعد أيضا ط || يخص : يحصل م || منها : + واحد م || واحد ( الثانية ) واحدة ط .  
 (١٦) وإن : فإن ط || في : مع م .

جسمية أخرى مخالفة بالعدد موافقة بالنوع . فلا يكون للأجسام مثل هذا المبدأ الصوري المشترك ، وسيظهر لك الحق من الأمرين في موضعه ، ولو كان للأجسام مبدأ صوري بهذا الصفة أو لطائفة من الأجسام أو لجسم واحد صورة لا تفارق ، لكان ذلك المبدأ الصوري يداوم الاقتران بالهيولى ، ولم يكن مما يكون ويفسد ، بل يتعلق أيضا بالإبداع .

- وأما العدم فواضح من حاله أنه لا يجوز أن يكون من جملة علم مشترك بهذا النحو الأول ، لأن هذا العدم هو علم شيء من شأنه أن يكون ، وإذا كان من شأنه أن يكون ، لم يعد أن يكون . فحينئذ لا يبقى هذا العدم ، فحينئذ لا يكون مشتركا . وأما المشترك على النحو الآخر من المعنيين فإن المبادئ الثلاثة توجد مشتركة للكائنات والمتغيرات ، إذ تشترك كلها في أن لكل منها هيولى وصورة وعدما ، وهذا المشترك يقال إنه لا يكون ولا يفسد على نحو ما يقال للكليات إنها لا تكون ولا تفسد .
- ١٠ ويقال للكليات إنها لا تكون ولا تفسد على وجهين : فنحن بأحد الوجهين أن الكلى لا يكون ولا يفسد أى أنه لا يكون وقت في العالم هو أول وقت وجد فيه أول شخص أو عدة أوائل أشخاص يحمل عليها ذلك الكلى وكان قبله وقت وليس ولا واحد منها موجودا فيه ، وفي الفساد ما يقابل هذا . فبهذا الوجه من الناس من يقول إن هذه المبادئ المشتركة لا تكون ولا تفسد ، وهم القوم الذين يوجبون في العالم دائما كونا وفسادا وحركة مادام العالم موجودا . والوجه الثاني أن ينظر إلى ماهية ما كاهية الإنسان فننظر هل هو من حيث هو إنسان يكون ولا يفسد ، فيوجد معنى أنه يكون ومعنى أنه يفسد ليس معنى الإنسان من حيث هو إنسان ، فيسلبان عن ماهية الإنسان من حيث هو إنسان ، لأنه أمر يلزمه ليس داخلا فيه ، وكذلك يقال في هذه المبادئ المشتركة بالنحو الثاني من نحوى الاشتراك المذكور .

ونظرنا ههنا في المبادئ هو من هذه الجهة ، وليس كلامنا هنا في الجهة الأولى . وأما إذا قصدنا إلى

- 
- (١) مخالفة : ساقطة من ب ، د ، سا ، م || بالنوع : في النوع سا . (٢) لطائفة : لطيفة سا ط ، م .
  - (٣) ذلك المبدأ الصوري : ساقطة من سا || يداوم : مداوم م || ولم يكن . ولا يكون سا .
  - (٤) ويفسد : ولا يفسد ب ، سا .
  - (٥) وأما : فأما م .
  - (٦) وإذا : فإذا ط .
  - (٧) المعنيين : + فإنه قد يوجد في كل صنف من المبادىء ما يكون مشتركا ط .
  - (٨) على نحو .... ولا تفسد : ساقطة من ب .
  - (٩) وهم : فهم م || القوم : ساقطة من سا .
  - (١٠) وحركة : ساقطة من م || ماهية ما : ماهيتها سا ، م .
  - (١١) هو من حيث : الإنسان مثلا من حيث ط .
  - (١٢) يلزمه : + ليس يلزمه ط || وكذلك : فكذلك د ،
  - (١٣) نحوى : النحوى م .
  - (١٤) وليس : ليس م || الأولى : + هذا ط .

الأعيان الموجودة منها ، فهنا هيولات تكون وتفسد كالحشب للسريـر والعفص والزاج للحبر . و الهبولى الأولى  
 التى أشرنا إليها لاتكون ولا تفسد ، إنما هى متعلقة الحصول بالإبداع . وأما الصور فبعضها يكون ويفسد ،  
 وهى التى فى الكائنة الفاسدة ، وبعضها لا يكون ولا يفسد وهى التى فى المبدعات . وقد يقال لها إنها لاتكون  
 ولا تفسد بمعنى آخر ، فإنه ربما قيل للصور التى فى الكائنات الفاسدة إنها لاتكون ولا تفسد بمعنى إنها غير  
 من هبولى و صورة حتى تكون وتفسد ، إذ يراد بالكون حينئذ حصول صورة لموضوع ويكون الكائن مجموعها  
 وبالفساد ما يقابله . وأما العدم ، فإذا كان كونه ، إن كان له كون ، هو حصوله بعد ما لم يكن ، وكان حصول  
 وجوده ليس وجود ما له ذات حاصلة بنفسه ، بل كان وجوده بالعرض لأنه عدم شئ معين فى شئ معين  
 هو الذى فيه قوته ، فيكون له نحو من الكون أيضا بالعرض ومن الفساد بالعرض . فكونه هو أن تفسد الصورة  
 عن المادة فيحصل عدم بهذه الصفة ، وفساده أن تحصل الصورة فلا يكون حينئذ العدم الذى بهذه الصفة  
 موجودا ، ولهذا العدم عدم بالعرض ، كما أن له وجودا بالعرض ، وعلمه هو الصورة لكن ليس قوام  
 الصورة ووجودها هو بالقياس إليه ، بل ذلك يعرض له باعتبار مآ . وقوام هذا العدم ووجوده هو بنفس  
 القياس إلى هذه الصورة ، فكان عدم العدم اعتبار ما يعرض للصورة من الاعتبارات الإضافية التى ربما عرضت  
 للشئ إلى غير نهاية ، والقوة على العدم هى بهذه المترلة ، لأن القوة الحقيقية هى بالقياس إلى الفعل والاستكمال  
 ولا استكمال بالعدم ولا فعل حقيقيا له .

ويجب أن نعلم أيضا أن هذه المبادئ الثلاثة المشتركة على أى نحو يكون مشتركا فيها بالقياس إلى ما تحت  
 كل واحد مما فيه تكون الشركة ، فإنه يعظم علينا ما يقولونه من أن اسم كل واحد منها مشترك ، فإنه إن كان  
 كذلك فيكون سعى الجلماعة مقصورا على أن يوجدوا للمبادئ الكثيرة ثلاثة أسماء يعم كل اسم منها طائفة من  
 المبادئ ، وتحتوى الأسماء الثلاثة على الجميع . فإن هذا قد كان يكفى أن يكون المهم فيه بأن يصطلح فيما بيننا

- (١) والزاج : ساقطة من سا ، م .
- (٢) إنما : وإنما ط || الصور : الصورة سا ، م .
- (٤) فانه ربما : فرجما سا || نى : من ط || الكائنات : الكائنة ب ، د ، سا ، . . .
- (٥) وتفسد : ساقطة من سا || مجموعها : مجموعهما سا .
- (٦-٧) حصول وجوده : حصوله ووجوده د ، سا ، م .
- (٧) حاصلة : ساقطة من سا || بنفسه : بنفسها ط .
- (٨) أن تحصل : أو تحصل د .
- (٩) وفساده ..... الصفة : ساقطة من سا .
- (١٠) هو : ساقطة من م .
- (١٢) فكان : وكان م || ما يعرض : بالعرض ط .
- (١٣) والاستكمال : بالاستكمال ط .
- (١٦) مما : منها سا ، ط ، م || الشركة : المشتركة د ، ط ، م || فإنه إن : وإن سا .
- (١٨) يكفى : يكون ط || المهم : المهم ط .

على أسماء ويتواطأ عليها ، ولو فعلنا ذلك أو لم نفعله ، يل قبلنا ما فعلوه ، لم يكن في أيدينا إلا أسماء ثلاثة ، وما كان يحصل لنا من معاني المبادئ شئ البتة ، وبئس ما فعل من رضى بهذا لنفسه :

- وليس يمكننا أيضا أن نقول إن كل واحد منها يدل على ما يشمله بالتواطؤ الصرف ، فكيف وقد وقع تحت كل واحد منها أصناف شتى من مقولات شتى تختلف في معنى المبدئية بالتقديم والتأخير ، وبالأخرى ، بل يجب أن تكون دلالتها دلالة التشكيك كدلالة الوجود والمبدأ والوحدة. وقد عرفنا الفرق بين المشكك وبين المتفق والمتواطئ في المنطق فلجميع ما يقال إنه هبولى طبيعة تشترك في معنى أنها أمر من شأنه أن يحصل له أمر آخر في ذاته ، بعد أن ليس له ، وهو الذى يكون منه الشئ وهو فيه لا بالعرض . فربما كان هو بسيطا ، وربما كان مركبا بعد البسيط كالخشب للسريز ، وربما كان الحاصل له صورة جوهرية أو هيئة عرضية . وجميع ما يقال له إنه صورة فهو الهيئة الحاصلة لمثل هذا الأمر المذكور ، والذى يحصل منهما أمر من الأمور بهذا النحو من التركيب . وجميع ما يقال له عدم فهو لا وجود ، مثل هذا الشئ الذى سميناه صورة فيما من شأنه أن يحصل له . وجميع نظرنا في الصورة ههنا واعتبارنا مبدئيتها مصروف إلى كونه مبدأ بأنه أحد جزئى الكائن لأنه فاعل ، وإن جاز أن يكون صورة فاعلا. وقد كنا بينا أن الطبيعى لا يشتغل بالمبدأ الفاعل والغائى المشتركين بالنحو الأول للأمور الطبيعية كلها ، فحرى بنا أن نشتغل بالمبدأ الفاعل المشترك للطبيعيات التى بعده .

- وإذ قد فرغ من المبادئ التى هى أخرى بأن تسمى مبادئ أى المقومة للكائن أول للجسم الطبيعى ، فيجب أن نشتغل بالمبادئ التى هى أولى بأن تسمى عللا ، ولنعرف منها المبدأ الفاعل المشترك للطبيعيات وهو الطبيعة . ١٥

(٣) الصرف : ساقطة من د ، سا || فكيف : وكيف ب ، سا .

(٤) تختلف .... وبالأخرى : ساقطة من سا || وبالأخرى : وبالأول والأخرى ط ؛ وبالأخرى م .

(٥) كدلالة .... المشكك : ساقطة من د .

(٦) طبيعة : طبيعة سا .

(٧) ليس : يكون بخ || منه : فيه د .

(٩) له : ساقطة من د || الحاصلة : الحاصل د ؛ + الذى ط || والذى : الذى سا ، م .

(١١) مبدئيتها : بمبدئيتها سا .

(١٢) الفاعل والغائى المشتركين : الفاعل المشترك والغائى المشترك ط .

(١٢-١٣) والغائى .... الفاعل : ساقطة من د .

(١٤) وإذ : إن ب ؛ إذ د ، سا ، م || بأن : أن سا || أى : ساقطة من ب ، سا ، ط || المقومة : المقدمة بخ .

(١٤-١٥) تسمى .... بأن : ساقطة من سا .

في تعقب ما قاله برمانيدس وماليسوس  
في امر مبادئ الوجود

• وإذا قد بلغنا هذا المبلغ فقد سألتنا بعض أصحابنا أن نتكلم عن المذاهب المستفيدة التي للقدماء في مبادئ الطبيعيات قبل الكلام في الطبيعة . وتلك المذاهب مثل المنسوب إلى ماليسوس وبرمانيدس أن الوجود واحد غير متحرك ، ثم يقول ماليسوس إنه غير متناه ، ويقول برمانيدس إنه متناه ، ومثل مذهب من قال إنه واحد غير متناه قابل للحركة إما ماء أو هواء أو غير ذلك ، ومذهب من جعل المبادئ غير متناهية العدد ، وإما أجزاء لا تتجزأ مبنوثة في الخلاء وإما أجساما صغارا مشابهة لما يكون منها مائية وهوائية وغير ذلك مخالطة كلها للكل ، وسائر المذاهب المذكورة في كتب المشائين . وأن نتكلم على النحو الذي نقضوا به مذاهبهم ، فنقول إن مذهب ماليسوس وبرمانيدس فإنما غير محصلين له ، ولا يمكننا أن ننص على ما عرضهما فيه ، ولا نلنظنهما بيلغان من السفه والغباوة هذا المبلغ الذي يدل عليه ظاهر كلامهما ، فلهما كلام أيضا في الطبيعيات وعلى كثرة المبادئ لها مثل قول برمانيدس بالأرض والنار ، وعلى تركيب الكائنات منهما ، فيكون وشيكاً أن تكون إشارتهما إلى الوجود الواجب الوجود الذي هو بالحقيقة موجود ، كما تعلمه في موضعه ، وأنه غير متناه

(٢) فصل : فصل د ب ؛ الفصل الرابع ط ، م .

(٣-٢) فصل ..... الوجود : ساقطة من د .

(٣) تعقب : تعقيب ط || وما ليسوس : وما ليسوس ط .

(٤) الوجود : الموجود ب ، سا .

(٥) وإذا قد : وإذا م .

(٦) ما ليسوس : ما ليسوس ط .

(٧) ماليسوس : ما ليس سا ، م || ويقول برمانيدس : وبرمانيدس سا .

(٨-٧) وإما أجزاء : إما أجزاء سا ، م .

(٩) صغارا : ساقطة من ط || مائية : + لحيمة سا ، م ، || مخالطة : مخالط سا ، م ، || كلها : كل بخ .

(١١) ماليسوس : ماليس م .

(١٢) هذا : ساقطة من ط ، م || الذي .... كلامهما : ساقطة من د ، سا .

(١٣) تركيب : التركيب م .

(١٤) هي : ساقطة من د .

- ولا متحرك وأنه غير متناهي القوة أو أنه متناه على معنى أنه غاية ينهى إليها كل شيء، والذي ينهى إليه يتخيل أنه متناه من حيث أنه ينهى إليه ، أو يشبه أن يكون فرضهما شيئا آخر وهو أن طبيعة الوجود معنى واحد بالحد والرسم ، وأن سائر الماهيات هي غير نفس طبيعة الوجود، لأنها أشياء يعرض لها الوجود ويلزمها كالإنسانية. فإن الإنسانية ماهية وليست نفس الوجود ولا الوجود جزء لها، بل الوجود خارج عن حدها كما بينا في مواضع أخرى، عارض لها . فيشبه أن يكون من قال إنه متناه على أنه مخلود في نفسه ليس طبائع ذاهبة في الكثرة ، ومن قال إنه غير متناه على أنه يعرض لأشياء غير متناهية. وليس يخفى عليك بما تعلمه في مواضع أخرى أن الإنسان بما هو إنسان ليس هو الوجود بما هو وجود ، بل معناه خارج عنه ، وكذلك كل شيء من الأمور الداخلة في المقولات ، بل كل شيء منها موضوع للوجود ويلزمه الوجود .

- فإن لم يذهبا إلى هذا وكابرا ، فليس يمكنني أن أناقضهما . وذلك لأن القياس الذي يناقض به مذهبهما يكون لا محالة مؤلفا من مقدمات ، ويجب أن تكون تلك المقدمات إما في أنفسها أظهر من النتيجة ولا أجد شيئا يكون أظهر من هذه النتيجة أو تكون مسلمة عند الخصم . وليس يمكنني أن أعرف أي تلك المقدمات يسلمانها هذان ، فإنهما إن جوزا ارتكاب هذا الحال فمن يؤمن إقدامهما على إنكار كل مقدمة من المقدمات المستعملة في القياس عليهما . على أنني أجد كثيرا من المقدمات التي يناقضان بها أخفى من النتيجة التي يراد منها مثل ما يقال إنه إن كان الموجود جوهرًا فقط فلا يكون متناهيًا ولا غير متناه ، لأن هذين عارضان لاكم ، والكم عارض للجوهر ، فيكون حينئذ جوهر موجود وكم موجود، فيكون الموجود فوق اثنين كم وجوهر : ١٥

- (١) متناه : ساقطة من م || غاية : غايته ط || إليه : + كل شيء ط .  
 (٢) أنه (الثانية) : ساقطة من م || الوجود : الموجود سا ، ط ، م .  
 (٣) والرسم : أو الرسم سا ، ط ، م || الوجود (الأول الثانية) : الموجود سا .  
 (٤) الوجود (الأول) : الموجود سا || الوجود (الثالثة) : الموجود سا ، م || حدها : + لاحقة لماهيتها ط ، + لاحق لماهيتها م .  
 (٥) أن يكون : ساقطة من ط || في نفسه : ساقطة من سا .  
 (٦) بما : بما سا || الوجود : الموجود سا ، ط ، م || وجود : موجود سا ، ط ، م || وكذلك كل شيء من : وكذلك حال كل واحد من يخ ، ط ، م .  
 (٨) الوجود : الموجود سا ، ط ، م ، || ولزمه : يلزمه سا ، م ، || الوجود : الموجود سا ، م .  
 (٩) وكابرا : وتكابرا م .  
 (١٠) أنفسها : نفسها سا .  
 (١١-١٠) ولا أجد ..... النتيجة : ساقطة من سا .  
 (١١) مسلمة : مسلط || أعرف : + أن ط .  
 (١٢) يسلمانها : يسلمان ط ، يسلماهما م || فمن : : لها ط .  
 (١٣) عليهما : + بن ط .  
 (١٤) فلا يكون : ولا يكون د || هذين عارضان : هذا عارض سا ، م .  
 (١٥) جوهر .... اثنين : ساقطة من سا || كم وجوهر : ساقطة من د .

وأنت إذا تأملت وجدت التناهي وغير التناهي يكتفى في تحقق وجوده أن يكون كما متصلا وهو المقدار المشاهد. وبنا حاجة شديدة إلى أن نبين أن المقدار المشاهد قائم في مادة وموضوع وليس موجودا إلا في موضوع فإن هذا ليس يبين بنفسه ، بل يحتاج في إباته إلى تكلف يعتد به ، فكيف يؤخذ هذا مقدمة في إنتاج ما هو بين بنفسه ، وكذلك ما قالوا من أن المحدود متجزئا بأجزاء حده وغير ذلك .

• وأما سائر القوم فلنشر إشارة خفيفة في هذا الموضوع إلى فساد مذاهبهم ، ثم لنا في مستقبل ما نكتبه كلام يوقف منه على جليلة الحال في زيفهم وقروفا شافيا . ونقول الآن : أما القائلون منهم بأن المبدأ واحد فيتوجه إليهم النقض من وجهين : أحدهما من جهة أنهم قالوا : إن المبدأ واحد ، والثاني من جهة أنهم قالوا : إن ذلك المبدأ هو ماء أو هواء . فأما النقض عليهم من جهة أن ذلك المبدأ هو ماء أو هواء فالأخلق به الموضوع الذي نتكلم فيه على مبادئ الكائنات الفاسدات لأعلى المبادئ العامة ، فإنهم وضعوا ذلك المبدأ مبدأ للكائنات الفاسدات أيضا . وأما الدلالة على فساد قولهم إن المبدأ واحد ، فهو أن مذاهبهم يجعل الأمور كلها متفقة في الجوهر مختلفة في الأعراض ، ويبطلون مخالفة الأجسام بالفصول المتنوعة ، ويستضع لنا أن الأجسام تختلف بالفصول المتنوعة وأما القائلون بأن المبادئ التي يتكون عنها هذه الكائنات غير متناهية ، فقد اعترفوا أنهم لا علم لهم بالكائنات ، إذ مبادئها غير متناهية . فلا يحاط بها علما ، فلا يحاط بما يتكون عنها ، وإذا لا سبيل إلى معرفة الكائنات فكيف علموا أيضا أن مبادئها غير متناهية ؟ وأما مناقضتهم من جهة تخصيصهم تلك الأمور غير المتناهية بأنها أجزاء لا تتجزأ مبثوثة في الخلاء أو مودعة في الخليط ، فالأحرى أن نشغل به حيث ننظر في مبادئ الكائنات الفاسدة أيضا . وإذا بلغنا هذا المبلغ ، فلنختم هذا الفصل . وهذا الفصل داخل في كتابنا بالعرض فمن شاء أن يشبهه أثبتته ، ومن شاء أن لا يشبهه لا يشبهه .

(١) وغير التناهي : + فما ط

|| تحقق : محقق د م || يكون : + يوجد ط || المشاهد : والمشاهد ب : د ، ط . (٢) وليس : وأنه ليس ط .

(٣) بنفسه : في نفسه ط || يؤخذ : يوجد ب || مقدمة : متقدمة د .

(٤) متجزئا : يتجزى يخ .

(٥) خفيفة : خفية ط || مذاهبهم : مذاهبهم ب ، د ، سا || ثم لنا : ساقطة : من د || لنا : ساقطة من سا ، م .

(٦) جليلة : عليه سا || زيفهم : زيفهم ط || الآن : ساقطة من سا .

(٨) فالأخلق : فلا خلق ط .

(٩) الفاسدات : والفاسدات سا ، ط ، م || مذاهبهم : مذاهبهم م .

(١٠) المتنوعة : المتنوعة ط .

(١٢) المتنوعة : المتنوعة ط || عنها : عنه سا ، ط .

(١٣) بها : ساقطة من م || علما فلا يحاط بها : ساقطة من د || وإذا : فإذا سا ، ط ، م .

(١٥) نشغل : نشغل ط .

(١٦) وهذا : فهذا سا .



فى تعريف الطبيعة

- نقول : إنه قد تقع عن الأجسام التى قبلنا أفعال وحركات ، فنجد بعضها صادرة عن أسباب خارجة عنها توجب فيها تلك الأفعال والحركات ، مثل تسخن الماء وصعود الحجر . ونجد بعضها يصدر عنها أفعال وحركات صلورا عن أنفسها من غير أن يستند صلورها عنها إلى سبب غريب ، كالماء ، فلأنا إذا سخناه ثم خلينا عنه يبرد بطباعه ، والحجر إذا أصعدناه ثم خلينا عنه يهبط بطباعه ، وعسى أن يكون ظننا بالبدور فى استحالتها نباتا والتطف فى كونها حيوانا قريبا من هذا الظن ونجد أيضا الحيوانات تنصرف فى أنواع حركتها بإرادتها ، ولا نرى أن قاسرا لها من خارج يصرفها تلك التصارييف ، فيرسم فى أنفسنا تخيل أن الحركات وبالجملة الأفعال والانفعالات الصادرة عن الأجسام قد يكون بسبب خارج غريب ، وقد يكون عن ذاتها ١٠ لامن خارج . ثم المي يكون عن ذاتها لامن خارج ، فحين فى أول النظر نجوز أن يكون بعضه لازما طريقة واحدة لا ينصرف عنها ، ويكون بعضه مفعن الطرائق مختلفة الوجوه . ومع ذلك فيجوز أن يكون كل واحد من الوجهين صادرا بإرادة وصادرا إلا عن إرادة ، بل كصلور الرضى عن الحجر المابط والإحراق عن النار المشتعلة ، فهلنا ما يرسم فى أنفسنا .

- (٢) فصل : فصل هـ ب ؛ ساقطة من د ؛ الفصل الخامس ط . م .  
 (٤) نقول : فنقول سا ، ط .  
 (٥) تسخن : تسخين سا ، م .  
 (٥-٦) عنها أفعال ... عن : ساقطة من د || أفعال .... عن : ساقطة من سا ، م .  
 (٦) عن أنفسها : لأنفسها د ، سا ، م || سخناه : أسخناه ط .  
 (٧) أصعدناه : صعدناه م .  
 (٨) حيوانا : حيوانات ب ، سا ، م || قريبا : قريب سا .  
 (٩) أن (الثانية) : + تلك ط .  
 (١٠) بسبب : لسبب ط .  
 (١١) ثم ... خارج : ساقطة من سا .  
 (١٢) مفعن : مفعن ط || الطرائق : الطلاق د || مختلفة : مختلف سا ، م .  
 (١٣) والإحراق : والإحراق سا .  
 (١٤) المخططة : المخططة م .

ثم ما يلزمنا أن تكون هذه الأجسام التي لا تجد لها محركات من خارج إنما تتحرك وتعمل عن محرك من خارج لاندركه ولا نصل إليه ، بل عساه أن يكون مفارقاً غير محسوس ، أو عساه أن يكون محسوس الذات غير محسوس التأثير أى غير محسوس النسبة التي بينه وبين المفضل عنه ، الدالة على أنها موجهة له ، كمن لم ير المغناطيس يجذب الحديد حساً أو لم يعرف عقلاً أنه جاذب للحديد ، إذ ذلك كالمتمنر إدراكه بطلب العقل فإذا رأى الحديد يتحرك إليه لم يبعد أن يظن أنه متحرك إليه عن ذاته على أنه من الظاهر أن المحرك لا يصح أن يكون جسماً بما هو جسم ، إنما يحرك بقوة فيه . لكننا نضع وضماً يتسلمه الطبيعي ويرى من عليه الإلهي أن الأجسام المتحركة هذه الحركات إنما تتحرك عن قوى فيها هي مبادئ حركاتها وأفعالها ، فمنها قوة تحرك وتغير ويصدر عنها الفعل على نهج واحد من غير إرادة وقوة ، كذلك مع إرادة وقوة متفنتة التحريك ، والفعل من غير إرادة قوة متفنتة الفعل والتحريك مع إرادة وكذلك القسمة في جانب السكون فالأول من الأقسام كما للحجر في هبوطه ووقوفه في الوسط ، ويسمى طبيعية . والثاني كما للشمس في دوراتها عند محصل الفلاسفة ويسمى نفساً فلكية . والثالث كما للنباتات في تكونها ونشوها ووقوفها إذ تتحرك لا بالإرادة حركات إلى جهات شتى فترى وتشتعياً للأصول وتعريضاً وتطويلاً وتسمى نفساً نباتية . والرابع كما للحيوان ويسمى نفساً حيوانية وربما قيل اسم الطبيعة على كل قوة يصدر عنها فعلها . بلا إرادة فتسمى النفس النباتية طبيعة وربما قيل طبيعة لكل ما يصدر عنه فعله من غير روية واختيار حتى يكون العنكبوت إنما يشبك بالطباع وكذلك ما يشبهه من الحيوانات . لكن الطبيعة التي بها الأجسام الطبيعية طبيعية والتي نريد أن نفحص عنها هنا هي الطبيعة بالمعنى الأول .

وما أعجب ما قيل إن الباحث عن إثباتها من حقّه أن يهزأ به وأظن أن المراد بذلك أن الباحث عن إثباتها

- (١) وتفضل : وتنفضل ط || من : + مبدأ ط .
- (٢) محسوس .... يكون : ساقطة من د . || غير .... : الذات : ساقطة من م .
- (٣) النسبة : البتة سا || الدالة : الدلالة م || أنها : أنه سا || موجهة : موجب بخ ، د || كمن : لم يكن م .
- (٤) المغناطيس : مغناطيس ب ، د || ذلك : ذلك م || إدراكه بطلب العقل : ساقطة من سا .
- (٥) متحرك إليه : يتحرك د ، سا ؛ يتحرك إليه م || أنه : أن م .
- (٦) هذه : هذه د ، ط . || فيها : منها سا .
- (٧) الفعل والتحريك : التحريك والفعل سا ، ط ، م . || الأقسام : + هود
- (٨) وقوفه : وقوفه م || طبيعة : طبيعة ب ، سا .
- (٩) فلكية : ملكية بخ || نباتات : لنبات د ، سا ، ط ، م || تكونها ونشوها ووقوفها : تكونه ونشوه ووقوفه ط ، م . || إذ : فإنها ط .
- (١٠) طبيعة : طبيعة ط . (١١) طبيعة : ساقطة من ط || فلة من غير روية : فعل بلاروية ط .
- (١٢) يشبك : يشبه سا || بالطباع : الطابع د ، م .
- (١٣) ما يشبهه : ما يشبهها سا ، ط .
- (١٤) الطبيعة : الطبيعية ط .
- (١٥) ما قيل : + من د || حقّه : جهة م || وأظن : فأظن د .

وهو فاحص عن العلم الطبيعي يجب أن يستزأ به ، إذ يريد أن يبرهن من الصناعة نفسها على مبادئها . وأما إن لم يرد هذا أو تأويل آخر مناسب لهذا ، بل أريد أن وجود هذه القوة بين نفسه ، فهو مما لا أصنى إليه ولا أقول به . وكيف وقد يلزمننا كلفة شاقة أن نثبت أن لكل متحرك محركا . وقد نجش ذلك مفيدنا هذه الآراء بجشها يعتد به ، فكيف يستزأ بمن يرى حركة ويلتمس الحجة على إثبات محرك لها فضلا عن أن يسلم محركا ويجعله خارجا . إلا أن الحق هو أن القول بوجود الطبيعة مبدأ للعلم الطبيعي ، وليس على الطبيعي أن يكلم من ينكرها . ولما لإثباتها على صاحب الفلسفة الأولى ، وعلى الطبيعي محقق ماهيتها . وقد حُذت الطبيعة بأنها مبدأ أول لحركة ما يكون فيه وسكونه بالذات لا بالعرض ليس على أنها يجب في كل شيء أن يكون مبدأ للحركة والسكون معا بل على أنها مبدأ لكل أمر ذاتي يكون للشيء من الحركة إن كانت والسكون إن كان .

ثم بدا لبعض من ورد من بعد أن يستقصي هذا الرسم ويوحى أن يزيد عليه زيادة ، فقال : إن هذا إنما يدل على فعل الطبيعة لأعلى جوهرها ، فإنه إنما يدل على نسبتها إلى ما يصدر عنها ويجب أن يزداد في حدها ، فيقال : إن للطبيعة قوة سارية في الأجسام تفيد الصور والخلق هي مبدأ لكلها وكذا . ونحن مبتدئون بأن معنى الرسم المأخوذ عن الإمام الأول ثم نقبل على كفاية هذا المتكلف لزيادة كلفته موضحين أن ما فعله ردى فاسد غير محتاج إليه ولا إلى بدله فنقول : إن معنى قولنا : مبدأ للحركة ، أى مبدأ فاعلى يصدر عنه التحريك في غيره وهو الجسم المتحرك . ومعنى قولنا : أول ، أى قريب لا واسطة بينه وبين التحريك ، فعسى أن تكون النفس مبدأ لبعض حركات الأجسام التي هي فيها ولكن بوساطة .

وقد ظن قوم أن النفس تفعل حركة الانتقال بتوسط الطبيعة ، ولا أرى الطبيعة تستحيل محرقة للأعضاء خلاف ما توجبه ذاتها طاعة للنفس فلو استحالت الطبيعة كذلك لما حدث الإحياء عند تكليف النفس إياها غير مقتضاها ، ولما مجاذب مقتضى النفس ومقتضى الطبيعة : وإن عني بذلك أن النفس محدث ميلا وبالميل

- 
- (١) يستزأ : يهزأ ط || إذ : لأنه م .  
(٢) شاقة : + في سا ، م || مفيدنا : يفيدنا سا .  
(٣) وجود : لوجود ط || الطبيعة : + يمد ط || يكلم : يتكلم ط || ينكرها : ينظرها م .  
(٤) تحقيق : يتحقق ط || حدث : وجلت م .  
(٥) لكل : الكل ط || الشيء : لشيء سا .  
(٦) يستقصي : استقصى ب ، استقصى ب ، سا ، م ، استقصى د || ويوحى : ويوحى سا . م .  
(٧) لأعلى جوهرها : لأجودها سا . م .  
(٨) الطبيعة : الطبيعة سا ، م || الصور والخلق : للصورة والخلق د ، ط .  
(٩) موضحين : موضحا د ، سا || روى : رأى ب .  
(١٠) فاعل : ساقطة من سا .  
(١١) فيها : منها سا || بوساطة : بوساطة د ، م .  
(١٢) وإن : فإن ط ، م .

محرك ، فالطبيعة تفعل ذلك أيضا ، على ما سيوضح لك . وكان مثل هذا الميل ليس هو المحرك ، بل أمر به محرك  
المحرك ، فإن كان للنفس متوسط في التحريك فلذلك غير التحريكات المكانية ، بل في محرك الكون والإتماء .  
وإذا أريد أن يكون هذا الحد عاما لكل محرك ، زيد فيه الأول فإن النفس قد تكون في المتحرك ومحرك  
ما هي فيه محركاتها الإتماء والإحالة ولكن لأولا ، بل باستخدام الطوائف والكيفيات وبين هذا لك بعد ، وقوله :  
ما يكون فيه ليعرف بين الطبيعة والصناعة والقاسرات . وأما قوله : بالذات فقد حمل على وجهين : أحدهما  
بالقياس إلى المحرك ، والآخر بالقياس إلى المتحرك . ووجه حمله على الوجه الأول أن الطبيعة تتحرك لذاتها  
حين ما يكون بحال محرك لا عن تسخير قاصر ، فيستحيل أن لا يتحرك إن لم يكن مانع حركة مبادنة للحركة القاصرة :  
وحمله على الوجه الثاني أن الطبيعة تتحرك لما يتحرك عن ذاته لا عن خارج . وقوله لا بالعرض قد حمل أيضا  
على وجهين : أحدهما بالقياس إلى الطبيعة ، والآخر بالقياس إلى المتحرك . ووجه حمله بالقياس إلى الطبيعة  
أن الطبيعة مبدأ لما كانت حركته بالحقيقة لا بالعرض ، والحركة بالعرض مثل حركة الساكن في السفينة بحركة  
السفينة . والوجه الآخر أنه إذا حركت الطبيعة صنما فهي محرك بالعرض ، لأن محركاتها بالذات للنحاس  
للاصنم ، فليس الصنم من حيث هو صنم متحركا بالطبيعة كالحجر . فلذلك لا يكون الطب طبيعة . إذا عالج الطبيب  
نفسه وحرك الطب ما هو فيه ، لأنه فيه لامن حيث هو مريض ، بل من حيث هو طبيب ، فإن الطبيب إذا  
عالج نفسه فبرئ لم يكن بروه لأنه طبيب ، ولكن لأنه متعالج ، فإنه من حيث هو معالج شيء ومن حيث  
هو متعالج شيء فإنه من حيث هو معالج صانع العلاج عالم به ، ومن حيث هو متعالج قابل للعلاج مريض .  
فأما الزيادة التي رأى بعض اللاحقين بالأوائل أن يزيدها ، فقد فعل باطلا ، فإن القوة التي جعلها كالجنس  
في رسم الطبيعة هو القوة الفاعلية ، وإذا حُدَّت حُدَّت بأنها مبدأ الحركة من آخر في آخر بأنه آخر . وليس  
معنى القوة إلا مبدأ محرك يكون من الشيء ، وليس معنى السريان إلا الكون في الشيء ، وليس معنى التخليق

- 
- (١) المحرك : المتحرك م .  
(٢) فذلك : بذلك سا . (٣) يكون : لا يكون ط .  
(٤) وبين : ويتبين سا ، ط . (٥) ما يكون : ما هو د ، سا ، ط ، م .  
(٦) فيستحيل : ويستحيل ط .  
(٧) تحرك : محرك د .  
(٨) كانت : كان ب ، د ، سا ، ط || حركة : + حركة ط .  
(٩) صنما : + من نحاس ط || تحريكها : تحريكها سا ، ط .  
(١٠) متحركا : متحركة ط . || كالحجر : كالحجر د || فذلك : وكذلك ط .  
(١١) الطب : الطبيب سا ، الطبيب م . (١٢) الطب : الطبيب م .  
(١٣) ولكن : بل د ، ط || هو : ساقطة من م || معالج : متعالج ط .  
(١٤) معالج ( الأول ) : معالج ط || فانه : وذلك لأنه ط . || العلاج : للعلاج ط || به : ساقطة من سا ، م .  
(١٥) بالأوائل : الأوائل سا ، م .  
(١٦) من : في سا ، م .

والتشكيل إلا داخلا في معنى التحريك ، وليس معنى حفظ الخلق والأشكال إلا في التسكين .

- ولو كان هذا الرجل قال : إن الطبيعة هي مبدأ موجود في الأجسام لتحريكها إلى كمالاتها وتمكينها عليها هو مبدأ أول للحركة ماهو فيه وسكونها بالذات لا بالعرض ، لم يكن إلا مكررا لأشياء كثيرة من غير حاجة إليها فكذا إذا أورد بدل طائفة من كلامه لفظا مفردا مواظنا لتلك الطائفة فيكون قد كرر أشياء كثيرة وهو لا يشعر . ومع ذلك فإن هذا المتدارك للخلل هذا الرسم بزعمه قد حسب أنه إذا قال قوة فقد دل على ذات غير مضافة إلى شيء وما فعل ، فإن المفهوم من القوة هو مبدأ التحريك والتسكين لا غير ، والقوة لا ترسم إلا من جهة النسبة الإضافية ، فلا يكون ما ظنه حقا من أنه قد هرب من ذلك بإيراد القوة فما عمله هذا الرجل باطل فاسد ، ثم معنى قول : الحاد الأول إنه مبدأ للحركة والسكون ليس يعني المبدأ الذي للحركة المكانية دون المبدأ الذي للحركة في الكيفية بل كان مبدأ لأي حركة كانت بالذات ، فهو طبيعة كالمبدأ للحركة التي في الكم والتي في الكيف والتي في المكان ، وفي غير ذلك إن كان حركة وسيتضح لك بعد أصناف الحركات . فأما ١٠ كونه مبدأ للحركة في الكم فهو حال الطبيعة الموجبة لزيادة تماثل وانسباط في الحجم ، أو تكاتف وانقباض في الحجم ، فإن هذا تحريك عن كمية ، وإن شئت أن تجعل النسو بالطبيعة ، ونطلق اسم الطبيعة على ذلك ، وتأخذ الطبيعة على أحد المعاني المذكورة ، فافعل .

- وأما كونه مبدأ للحركة في الكيف فمثل حال طبيعة الماء إذا عرض للماء إن استفاد كيفية غريبة لم تكن مقتضى طبيعته لكون البرودة مقتضى طبيعته . فإن العائق إذا زال ، ردت طبيعته إلى كيفية وأحالاته إليها ١٥ وحفظته عليها ، وكذلك الأبدان إذا ساءت أمزجتها وقويت طبيعتها ردت إلى المزاج الموافق .

وأما في المكان فظاهر : وهو حال طبيعة الحجر إذا حركته إلى أسفل وحال طبيعة النار إذا حركتها إلى فوق

- 
- (١) والتشكيل : والتشكيل م .  
(٢) وتسكينها : وتسكينها ب ، د ، ط .  
(٣) وسكونها : وسكونها سا ، م .  
(٤) فكذا : وكذلك م .  
(٥) بزعمه : لزعمه ط ؛ ساقطة من سا || حسب : حسب ط || فقد : ساقطة من ب .  
(٦) لا ترسم : لا ترسم سا ، م .  
(٧) بإيراد : بإرادة م .  
(٨) المبدأ ( الأولى ) : بالمبدأ ط . (٩) الكيفية : الكيف ط ، م || كان : كل سا ، م || لأي : لأية م .  
(١٠) والتي : ساقطة من د || وفي غير : وغير م || كان : كانت ط .  
(١١) اكون : كون سا ؛ ككون ط .  
(١٢) عليها : عنها م .  
(١٣) وهو : + مثل ط || وحال طبيعة : وطبيعة سا ، م . || حركتها : حركت النار د ، ط .

وأما كونه مبدأ للحركة في الجواهر فمثل حال الطبيعة التي تحرك إلى الصورة معدة بإصلاح الكم والكيف على ما تعلم . وأما حصول الصورة فعسى أن لا تكون الطبيعة مفيدتها، بل تكون مهيتها لها، وتستفاد مواضع آخر . والأولى أن يعلم هذا من صناعة أخرى، فهذا هو حد الطبيعة التي هي كالجنسية وتعطى كل واحدة من الطبائع التي تحتها معناها .

## [ الفصل السادس ]

### و - فصل

#### في نسبة الطبيعة إلى المادة والصورة والحركة

إن لكل جسم طبيعة ومادة وصورة وأعراضا . وطبيعته هي القوة التي يصدر عنها تحركه أو تغيره الذي يتكون عن ذاته ، وكذلك سكونه وثباته . وصورته هي ماهيته التي بها هو . ماهو ومادته هي المعنى الحامل لماهيته والأعراض هي الأمور التي إذا تصورت مادته بصورته ونمت نوعيته لزمته أو هرضت له من خارج . وربما كانت طبيعة الشيء هي بعينها صورته ، وربما لم تكن . أما في البسائط فإن الطبيعة هي الصورة بعينها ، فإن طبيعة الماء هي بعينها الماهية التي بها الماء هو : ماهو لكنها إنما تكون طبيعة باعتبار وصورة باعتبار . فإذا الحركات قيست إلى الحركات والأفعال الصادرة عنها سميت طبيعة وإذا قيست إلى تقويمها لنوع الماء ، وإن لم يلتفت إلى ما يصدر عنها من الآثار والحركات سميت صورة . فصورة الماء مثلاً قوة أقامت هيولى الماء نوعاً ، وتلك

(١) معدة : بعده سا .

(٢) حل ما تعلم : ساقطة من د ، سا || أن : ساقطة من د || مفيدتها : مفيدة إياها ط . || بل : قبل د .

(٣) فهذا : وهذا سا ، م || كالجنية : كالجنس ط || واحدة : واحد ب ، سا .

(٤) فصل : فصل ب ؛ الفصل السادس ط ، م ؛ ساقطة من د .

(٥) إن لكل : أهم أن لكل م || إن : ساقطة من د ، سا || وطبيعته : طبيعته سا || تحركه : تحرك د ؛ تحريكه م .

(٦) يتكون : يكون م || الحامل : الحاصل سا .

(٧) طبيعة : طبيعة م .

(٨) الماء : + هو ط .

غير محسوسه وعنها تصدر الآثار المحسوسة من البرودة المحسوسة والثقل الذى هو الميل بالفعل الذى لا يكون للجسم وهو فى حيزه الطبيعى ، فيكون فعلها مثلاً فى جوهر الماء ، إما بالقياس إلى المتأثر عنه فالبرودة وإما بالقياس إلى المؤثر فيه المشكل له فالرطوبة ، وبالقياس إلى مكانه القريب فالتحريك وبالقياس إلى مكانه المناسب فالتسكين .

- وهذه البرودة والرطوبة أعراض تلزم هذه الطبيعة ، إذا لم يكن هناك عائق . وليس كل الأعراض تتبع الصورة فى الجسم ، بل ربما كانت الصورة معدة للمادة لأن تتفعل عن سبب خارج يعرض ، كما يعد لقبول الأغراض الصناعية ولكثير من الأعراض الطبيعية ، وأما فى الأجسام المركبة فالطبيعة كشئ من الصورة ولا تكون كنه الصورة ، فإن الأجسام المركبة لاتصير هى ما هى بالقوة المحركة لها بالذات إلى جهة وحدها وإن كانت لابد لها فى أن تكون هى ما هى من تلك القوة ، فكان تلك القوة جزء من صورتها ، وكأن صورتها تجتمع من عدة معان فتتحد كالإنسانية فإنها تتضمن قوى الطبيعة وقوى النفس النباتية والحيوانية والنطق : ١٠ وإذا اجتمعت هذه كلها نوعاً من الاجتماع أعطت الماهية الإنسانية . وأما كيفية نحو هذا الاجتماع ، فالأولى أن يبين فى الفلسفة الأولى ، اللهم إلا أن يعنى الطبيعة لا هذا الذى حددناه ، بل كل ما يصدر عنه أفاعيل الشئ على أى نحو كان على الشرط المذكور فى الطبيعة أولم يكن . فعسى أن تكون طبيعة كل شئ صورته .

- ولكن غرضنا هنا فى إطلاق اسم الطبيعة هو ما حددناه . ومن هذه الأعراض ما يعرض من خارج ، ومنها ما يعرض من جوهر الشئ . وقد يتبع بعضها المادة كالسواد فى الزنجى وآثار القروح وانتصاب القلعة ، ١٥ وقد يتبع بعضها الصورة كالذكاء والفرح وغير ذلك فى الناس وقوة الضحك فإن هذه وإن لم يكن بد فى وجودها عن أن تكون مادة موجودة ، فإن منبعها من الصورة ويبدأها منها ، وتستجد أعراضاً تلزم الصورة تنبعث عنها أو تعرض لها بوجه آخر لا يحتاج إلى مشاركة المادة ، وذلك إذا حقق لك علم النفس وقد تكون أعراض مشتركة تبندى من الجهتين جميعاً ، كالنوم واليقظة ، وإن كان قد يكون بعضها أقرب إلى الصورة

(١) الذى هو : هو الذى م .

(٢) قدما : فعل الطبيعة يخ .

(٣) القريب : الغريب سا ، م || وبالقياس : وإما بالقياس ط .

(٦) الصورة (الأولى) : للصورة ط + التى م .

(٧) والكثير : ولكنه سا .

(٩) كانت : كان ط || القوة (الأولى والثانية) : القوى سا ، م || فكان تأك القوة : ساقطة من د .

(١١) أعطت : أعطيت د .

(١٢) أن : بأن ط . || حددناه : حددنا ط .

(١٣) الشرط المذكور : الشرط المشروط سا ، م ؛ الشرط لمشروط ط .

(١٤-١٥) من خارج ومنها ما يعرض : ساقطة من د .

(١) تكون : + فى سا . ' منبعها : منبعها ط || فلزم الصورة : للصورة م .

(١٨) منها : قتها سا ، م .

مثل الیقظة ، وبعضها أقرب إلى المادة مثل النوم : والأعراض اللاحقة من جهة المادة قد تبقى بعد الصورة كأنداب القروح وسواد الحبشى إذا ماتت. فالطبيعة الحقيقية هى التى أو مانا إليها، والفرق بين الصورة وبينها ما أشرنا إليه ، والفرق بين الحركة وبينها أظهر بكثير ، لكن لفظ الطبيعة قد يستعمل على معان كثيرة أحق ما يذكر منها هو ثلاثة منها فيقال طبيعة للمبدأ الذى ذكرناه ، ويقال طبيعة لما يتقوم به جوهر كل شئ ، ويقال طبيعة لذات كل شئ . وإذا أريد بالطبيعة ما يتقوم به جوهر كل شئ حتى أن يختلف فيها بحسب اختلاف المذاهب والآراء . فمن رأى أن يجعل الجزء الأحق من كل جوهر بأن يقوم هو عنصره وهيولاه ، قال : إن طبيعة كل شئ عنصره ومن رأى أن يجعل الصورة أخرى بذلك ، جعلها طبيعة الشئ . وعسى أن يكون فى أهل البحث قوم ظنوا أن الحركة هى المبدأ الأول لإفادة الجواهر قواماتها ، فجعلوها طبيعة كل شئ ، ومن جعل طبيعة كل شئ صورته جعلها فى البسائط ماهيتها البسيطة وفى المركبات المزاج . وستعلم بعد أن المزاج ماهو ونرشدك الآن إليه يسيرا ، فنقول .

إن المزاج هو كيفية تحصل من تفاعل كیفیات متضادة فى أجسام متجاورة ، وقد كان الأقدمون من الأوائل شديدى الشغف بتفضيل المادة والقول بها وتصيرها طبيعة ، ومنهم أنطبقون الذى يذكره المعلم الأول ويحكى عنه أنه أصر على أن المادة هى الطبيعة ، وأنها هى القومة للجواهر ، ويقول لو كانت الصورة هى الطبيعة فى الشئ لكان السرير إذا عفن وصار بحيث يفرع غصنا وينبت فرع سرير ، أو ليس كذلك ، بل يرجع إلى طبيعة الخشبية فنبت خشبا . كأن هذا الرجل رأى أن الطبيعة هى المادة ، ولا كل مادة ، بل المحفوظ ذاتها فى كل تغير ، وكأنه لم يفرق بين الصورة الصناعية وبين الطبيعية ، بل لم يفرق بين العارض وبين الصورة ولم يعرف أن مقوم الشئ يجب أن لا يكون منه بد عند وجود الشئ ، ليس أنه الذى لا بد منه عند عدم الشئ

(١) قدئى : قدبقت بخ .

(٢) إليها : إليه م .

(٣) أحق : وأحق ط .

(٤) ذكرناه : ذكرنا ط .

(٥) مايتقوم : مايتفق ط .

(٦) الأحق : اللاحق م .

(٧) طبيعة كل : الطبيعة اكل م .

(٩) بعد : ساقطة من د .

(١١) تحصل : تحدث د .

(١٢) انطبقون : لانطبقون سا ؛ انطبقون ط .

(١٣) للجواهر : للجوهر سا .

(١٥) الخشبية : آخشب ط || فيبت : وينبت ط .

(١٦) للطبيعة : الطبيعة سا .

(١٧) مقوم : مفهوم د ؛ يقوم سا .



أو يكون ثابتا عند علم الشيء . وما يفنيها أن يكون الشيء ثابتا في الأحوال ، ووجوده لا يكتفي في أن يحصل الشيء بالفعل مثل هذا الذي هو المهيولى التي لا تنفيذ وجود الشيء بالفعل ، بل إنما تنفيذ قوة وجوده ، بل الصورة هي التي تجعله بالفعل . ألا ترى أن الخشب واللبن إذا وجدا كان للبيت كون بالقوة ، ولكن كونه بالفعل مستفاد من صورته حتى لو جاز أن تقوم صورته لاني المادة لاستغنى عنها . وهذا الرجل ذهب عليه أيضا أن الخشبية صورة ، وأنها عند الإثبات محفوظة ، فإن كان الذي يهمننا في مراعاة شرائط كون الشيء طبيعة هو أن تكون مفيدة للشيء جوهرية ، فالصورة أولى بذلك .

ولما كانت الأجسام البسيطة هي ماهي بالفعل بصورتها ، ولم تكن هي ماهي بموادها وإلا لما اختلفت . فين أن الطبيعة ليست هي المادة ، وأنها هي الصورة في البسائط ، وأنها في نفسها صورة من الصور ليست مادة من المواد . أو ما في المركبات فغير خاف عليك أن الطبيعة المحدودة وحدها لا تعطى ماهياتها ، بل هي مع زوائد ، إلا أن تسمى صورتها الكاملة طبيعة على سبيل الترادف ، فتكون الطبيعة تقال حيثند على هذه وعلى الأول بالاشتراك . وأما الحركة فهي أبعد من أن تكون طبيعة للأشياء ، فإنها كما ينضح طارئة في حالة النقص وغريبة عن الجوهر .

(١) أو يكون ثابتا : ولا انفكاك ويكون ثابتا بنح ؛ ويكون ثابتا سا . || الأحوال : الأقوال د .

(٢) بل : قبل د .

(٣) الاترى : لا ترى د || للبيت : البيت سا ، م .

(٥) فان : وإن ط || يهنا ييناب . || كون الشيء طبيعة : الطبيعة د ، سا ؛ طبيعة ط ؛ كون الشيء طبيعة م .

(٧) بصورتها : بصورها ط .

(٨) وأنها : + هي ط || نفسها : أنفسها ط || ليست : وليست م .

(٩) المحدودة : ساقطة من سا .

(١٠) هذه : هذا ط .

(١٢) من : من ط .

فى الفاظ مشتقة من الطبيعة وبيان احكامها

ههنا ألفاظ تستعمل ، فيقال الطبيعة والطبيعى وماله الطبيعة وما بالطبيعة وما بالطبع وما يجرى المجرى الطبيعى . فالطبيعة قد عرفت ، وأما الطبيعى فهو كل منسوب إلى الطبيعة ، والمنسوب إلى الطبيعة هو إما ما فيه الطبيعة ، وإما ما عن الطبيعة . والذي فيه الطبيعة فالمتصور بالطبيعة أو الذى الطبيعة كالجزم من صورته ، وأما ما عن الطبيعة فالآثار والحركات وما يجانس ذلك من الزمان والمكان وغيره ، وأما ماله الطبيعة فهو الذى فى نفسه مثل هذا المبدأ وهو الجسم الميحرك بطباعه ، وأما ما بالطبيعة فهو كل ما وجوده بالفعل من الطبيعة أو قوامه بالفعل عن الطبيعة بالوجود الأول كالأشخاص الطبيعية أو بالوجود الثانى كالأنواع الطبيعية . وأما ما بالطبع فهو كل ما يلزم الطبيعة كيف كان على مشاكلة القصد ، كالأشخاص والأنواع الجوهرية ، أو لازما لها ، كالأعراض اللازمة والحادثة . وأما ما يجرى مجرى الطبيعى ، فمثل الحركات والسكنات التى توجبها الطبيعة بنفسها لذاتها لاخارجة عن مقتضاها ، والخارج عن مقتضاها ربما كان بسبب غريب وربما كان عنها نفسها بسبب قابل فعلها وهو المادة ، فإن الرأس المسقط والأصبع الزائدة ليسا جارين على المجرى الطبيعى ، ولكنهما بالطبع وبالنسبة إلى طبيعتهما ، ولكن ليس لنفسها ، بل لعارض ، وهو كون المادة بحال فى كينيتها أو كميته تقبل ذلك .

- (٢) فصل : فصل ٢ ب ؛ الفصل السابع م ؛ ساقطة من م .  
 (٤) ههنا : وههنا ط . (٤-هـ) المجرى الطبيعى : يجرى الطبيعة ط .  
 (٦) الطبيعة (الأول) : ساقطة من ط || فالمتصور : والمتصور د .  
 (٧) فالآثار : بالآثار سا || يجانس : يجالس م .  
 || فهو : وهو ط || الذى : + له سا . (٨) بطباعه : + والسكن بطباعه سا ، م || ما وجوده : ما كان وجوده سا || من : من م .  
 (٩) بالفعل : ساقطة من د ، م || عن : من ط .  
 (١١) مجرى : المجرى د ، سا ، م .  
 (١٢) مقتضاها (الثانية) : مقتضاها ط .  
 (١٣) نفسها : ساقطة من د || بسبب : لسبب ط . || ليسا جارين : ليس جارين ب ، د ، سا ، م ؛ + ما ط || حل : ساقطة من د ، سا ، م .  
 (١٤) ولكنهما : ولكن د ، سا ، م || سببها : سبب ب ، د ، سا ، م .  
 (١٥) كينيتها : كينيتها د .

والطبيعة تقال على وجه جزئى ، وتقال على وجه كلى . فالتى تقال على وجه جزئى هى الطبيعة الخاصة بشخص شخص ، والطبيعة التى تقال على وجه كلى فربما كانت كلية بحسب نوع ، وربما كانت كلية على الإطلاق ، وكلاهما لا وجود لهما فى الأعيان ذواتا قائمة إلا فى التصور ، بل لا وجود إلا للجزئى . أما أحدهما فهو ما تعقله من مبدأ مقتضى التدبير الواجب فى استحفاظ نوع نوع ، والثانى ما تعقله من مبدأ مقتضى التدبير الواجب فى استحفاظ الكل على نظامه .

- وقد ظن بعضهم أن كل واحد منهما قوة موجودة ، أما الأولى فسارية فى أشخاص النوع ، وأما الأخرى فسارية فى الكل . وظن بعضهم أن كل واحد منهما هو فى ذاته وفيضانه عن المبدأ الأول واحد ومنقسم بانقسام الكل ويختلف فى القوابل . وليس من هذا شئ يجب أن يعنى إليه ، فإنه لا وجود إلا للقوى المختلفة التى فى القوابل ولم تكن البتة متحدة ثم انقسمت . نعم لها نسبة إلى شئ واحد ، والنسبة إلى الشئ الواحد الذى هو المبدأ لا يرفع الاختلاف الذاتى عن الأشياء ولا يقوم المنسوبات مجردة بأنفسها ، بل لا وجود للطبيعة بهذا المعنى لافى ذات المبدأ الأول ، فإنه من المحال أن يكون فى ذاته شئ غير ذاته كما تعلم بعد ، ولا فى طريق السلوك إلى الأشياء كأنه فائض ، لكنه بعد لم يصل ولاله وجود فى الأشياء متحدا بلا اختلاف ، بل طبيعة كل شئ آخر بالنوع أو بالنوع أو بالعدد . ولا أيضا ما يمثلونه من شروق الشمس كذلك ، فإن الشمس لا ينفصل عنها شئ يقوم واحدا لا جسم ولا عرض ، بل إنما يحدث شعاعها فى القابل ويحدث فى كل قابل آخر بالعدد وليس لتلك الشعاع وجود فى غير القابل ، ولا هو من جملة شعاع جوهر الشمس قد انحدر منه إلى المواد ففشيها . نعم لولم يختلف القابل وكان واحدا ، لكان الأثر واحد بحسبه حينئذ ، ويتبين لك تحقيق هذا كله فى غير هذه الصناعة :

- (١) فالتى : فالتى د .
- (٢) شخص : ساقطة من د || على وجه : هـ ، د ، سا ، م || بحسب .... كاية : ساقطة من د .
- (٣) للجزئى : للجزئى ط .
- (٤) مقتضى : مقتضى ط || نوع نوع : نوع د ، سا ، م . || مقتضى : مقتضى ط .
- (٥) واحد : واحدة ط || وأما الأخرى : والأخرى د ، سا ، م .
- (٦) هو : ساقطة من د . || ومنقسم : وينقسم سا ، ط ، م .
- (٧) ويختلف : ساقطة من د . || فإنه : وإنه م .
- (٨) المنسوبات : النسوبات د . || للطبيعة : لطبيعة م .
- (٩) شئ : + غريب يخ ، ط ، م || غير : عن ط ، م .
- (١٠) لكنه : ساقطة من سا .
- (١١) شئ : + شئ ط . || لا ينفصل : لا ينفصل سا .
- (١٢) شعاعها : شعاعها د ، سا ، شعاعها ط || ويحدث : ويحدث م .
- (١٣) ولا هو : + شئ ط .
- (١٤) بحسبه : بحسب سا || ويتبين : ويتبين سا ، م .

لكن إن كانت طبيعة كلية من هذا الجنس ، فلا تكون على أنها طبيعة ، بل على أنها أمر معقول عند الأوائل والمبادئ التي يفيض منها تدبير الكل أو على أنها طبيعة جرم أول من الأجرام السماوية التي بتوسطها يستحفظ النظام ولا يكون البتة طبيعة واحدة الماهية سارية في الأجسام الأخرى .

فhekذا يجب أن تصور الطبيعة الكلية والجزئية ، ثم تعلم أن كثيرا مما هو خارج عن مجرى الطبيعة الجزئية ليس بخارج عن مجرى الطبيعة الكلية ، فإن الموت وإن كان غير مقصود في الطبيعة الجزئية التي في زيد ، فهو مقصود في الطبيعة الكلية من وجوه : أحدها لتخلص النفس عن البدن للسعادة في السعداء ، وهي المقصودة ولها خلق البدن ، وإذا أخلفت فليس لسبب من الطباع ، بل لسوء الاختيار. ويكون لقوم آخرين حالهم في استحقاق الوجود حال هذا الشخص وجودا ، فإنه إن خلد هؤلاء لم يسع للآخرين مكان ولا قوت . وفي قوة المادة فضل للآخرين وهم يستحقون مثل هذا الوجود ، وليسوا أولى بالعدم الدائم من هؤلاء بالخلود ، فهذه وغيرها مقاصد في الطبيعة الكلية . وكذا الأصبع الزائدة فهي مقصودة الطبيعة الكلية التي يقتضى أن تكسى كل مادة ما يستعد لها من الصور ولا تعطل ، فإذا فضلت مادة تستحق الصورة الأصبعية لم نحرّم ولم نضيع .

(١) كلية : كليته م || على أنها طبيعة بى : ساقطة من سا .

(٢) جرم أول من : جرم من أول من سا || الأجرام ط .

(٣) يستحفظ : استحفظ ط || الأخرى : الأخر ط .

(٤) فهكذا : فكذا سا ، هكذا م .

(٥) الكلية : ساقطة من ب ، د ، ط . || التي : ساقطة من م .

(٦) وإذا : فإذا د ؛ وإذا سا ، ط ، م || أخلفت : اختلف د ؛ أخلفت سا ، ط ، م || فليس : فليست ط ؛ وليست م .

(٨) للآخرين : الآخرين سا ، م .

(١٠) وغيرها : ساقطة من د ، سا || فهي : هو سا ، هي م || مقصودة : مقصود في د ، سا ؛ مقصودة في م .

(١١) الصور : الصورة د ، سا ، ط . || فقلت : قلت سا ؛ فضلت م || الصورة : الصور د ؛ الصورة ط .

في كيفية بحث العلم الطبيعي ومشاركاته  
لعلم آخر ان كانت له مشاركة

- وإذا قد عرفت الطبيعة، وعرفت الأمور الطبيعية فقد اتضح لك فضل اتضاح أن العلم الطبيعي عن أي الأشياء يبحث، ولما كان المقدار المحدود من لوازم هذا الجسم الطبيعي وعوارضه الذاتية أعنى الطول والعرض والعمق المشار إليها وكان الشكل من لوازم المقدار كان الشكل أيضا من عوارض الجسم الطبيعي. ولما كان المهندس موضوعه المقدار فموضوعه عارض من عوارض الطبيعي، والعوارض التي يبحث عنها هي من عوارض هذا العارض. فمن هذه الجهة تصير الهندسة جزئية بوجه ما عند العلم الطبيعي، ولكن الهندسة الصرفة لا تشارك الطبيعي في المسائل. وأما علم الحساب فهو أبعد من المشاركة وأشد بساطة، بل ههنا علوم أخرى تحبها كعلم الأثقال وعلم الموسيقى وعلم الأكر المتحركة، وعلم المناظر وعلم الهيئة. وهذه العلوم أقرب مناسبة إلى العلم الطبيعي، وعلم الأكر المتحركة أبسطها، وموضوعه كرة متحركة. والحركة شديدة المناسبة للمقادير لاتصالها وإن كان اتصالها لا لذاتها، بل لسبب مسافة أو زمان: كما نبين نحن من بعد. ثم البراهين الموردة في علم الأكر المتحركة لا تستعمل فيها المقدمات الطبيعية البتة.
- وأما علم الموسيقى فموضوعه النغم والأزمنة وله مبادئ من علم الطبيعي ومبادئ من علم الحساب. وكذلك علم الأثقال وعلم المناظر أيضا موضوعه مقادير منسوبة إلى وضع مامن البصر وله مبادئ من الطبيعيات ومن الهندسة.

(٢) فصل : فصل ح ب ؛ الفصل الثامن ط ، م ؛ ساقطة من د .

(٤) لعلم آخر : لعلوم أخرى || كانت له مشاركة : كان د || له مشاركة : مشاركة سا ، م .

(٥) وإذا : فإذا || قد : ساقطة من م || اتضاح : لإيضاح سا ، م .

(٨) عارض : ساقطة من سا || عوارض : + الجسم ط || هي : هو سا .

(٩) ولكن : لكن د ، ط ، م . || لا تشارك : + العلم ط .

(١٠) من : + هذا ط || تحبها : تحبها م .

(١٢) كان : كانت ط || بسبب : بسبب ط || الموردة : ساقطة من سا ، م .

(١٥) الطبيعي : الطبيعيين سا ، م . || وكذلك : كذلك م .

وهذه العلوم لا تشارك كلها العلم الطبيعي في المسائل البتة ، وكلها ينظر في الأشياء التي لها من حيث هي قووات كم ، ومن حيث لها عوارض الكم التي لا يوجب تصور عروضها لكم أن يجعلها كما في جسم طبيعي فيه مبدأ حركة وسكون لا يحتاج إلى ذلك .

- وأما علم الهيئة فموضوعه أعظم أجزاء موضوع العلم الطبيعي ، ومبادئه طبيعية وهندسية . أما الطبيعة
- فمثل أن حركة الأجرام السماوية يجب أن تكون محفوظة على نظام واحد وما أشبه ذلك مما استعمل كثير منه في أول المجسطي . وأما الهندسية فما لا يفتنى ويخالف سائر تلك العلوم في أنه يشارك الطبيعي في المسائل أيضا ، فيكون موضوع مسأله شيئا من موضوعات مسائل العلم الطبيعي ، والمحمول فيه أيضا عارض من عوارض الجسم الطبيعي ومحمول في مسائل العلم الطبيعي ، مثل أن الأرض كرية والسما كرية وما أشبه ذلك . فهذا العلم كأنه ممتزج من طبيعي ومن تعليمي ، فإن التعليمي المحض مجرد لاني مادة الهيئة ، وكان هذا موقع لذلك المجرد في مادة معينة . لكن المقدمات المبرهن بها على المسائل المشتركة لصاحب الهيئة والطبيعي مختلفة . أما
- مقدمات التعليمي فرصدية مناظرية أو هندسية ، وأما مقدمات الطبيعي فمأخوذة مما توجه طبيعة الجسم الطبيعي وربما خلط الطبيعي فأدخل المقدمات التعليمية في براهينه ، وخلط التعليمي فأدخل المقدمات الطبيعية في براهينه . وإذا سمعت الطبيعي يقول : لولم تكن الأرض كرية لم يكن فصل الكسوف القمري هلاليا ، فاعلم أنه قد خلط . وإذا سمعت التعليمي يقول : وأشرف الأجرام له أشرف الأشكال وهو المستدير وأن أجزاء الأرض يتحرك إليها على الاستقامة وما أشبه ذلك ، فاعلم أنه قد خلط .
- ١٠ • يتحرك إليها على الاستقامة وما أشبه ذلك ، فاعلم أنه قد خلط .

وانظر كيف يختلط الطبيعي والتعليمي في البرهان على أن جرما متآمن البسائط كرى . أما التعليمي فيستعمل في بيان ذلك ما يجد عليه حال الكواكب في شروقها وغروبها وارتفاعها عن الأفق وانخفاضها ، وإن ذلك

- 
- (١) لا تشارك كلها : كلها لا تشارك سا ، م .  
(٢) يجعلها : يجعله ط .  
(٣) العلم : علم ط ، م .  
(٤) فسا : فسا ط .  
(٥) فإن : كان ب د ، سا ، م .  
(٦) مقدمات : ساقطة من د ، سا || طبيعة : ساقطة من م .  
(٧) فأدخل : وأدخل د ، سا || التعليمية : الطبيعية سا .  
(٨) وإذا : فإذا ط .  
(٩) خلط : خلطه ب || التعليمي : الطبيعي م .  
(١٠) إليها إليه سا . || قد : ساقطة من سا .  
(١١) سا : ساقطة من سا ، م .  
(١٢) الكواكب : ساقطة من سا .

- لا يمكن إلا أن تكون الأرض كرية . والطبيعي يقول إن الأرض جرم بسيط ، فشكله الطبيعي الذي يجب ، طبيعة متشابهة يستحيل ان يكون مختلفا فيه ، فيكون في بعضه زاوية وفي بعضه خط مستقيم ، أو يكون بعضه على ضرب من الانحناء والآخر على خلافه ، فنجد الأول قد أتى بدلائل مأخوذة من مناسبة المقابلات والأوضاع والمخاضات . من غير أن تكون محتاجة إلى أن يكون فيها تعرض لقوة طبيعية موجبة فيها لمعنى . ونجد الثاني قد أتى بمقدمات مأخوذة من مقتضى طبيعة الجسم الطبيعي بما هو طبيعي ، والأول أن يكون قد أعطى الإثنية ولم يعط العلة والثاني العلة واللمية . والأعداد بما هي أعداد قد توجد في الموجودات الطبيعية ، إذ يوجد فيها واحد وواحد آخر . وكون كل واحد منهما واحد ليس كونه ذاته من ماء أو نار أو أرض أو شجرة أو غير ذلك ، بل الوحدة أمر لازم له خارج عن ماهية . واعتبار ذينك الواحدين من حيث هما في نحو من أنحاء الوجود معا هو صورة الاثنيتية في ذلك الوجود ، وكذلك في غير ذلك من الأعداد وهذا هو العدد المعلوم . وقد توجد في الموجودات غير الطبيعية التي سيتضح أن لها إثنية وقواما فليس العدد داخلا في العلم الطبيعي ، لأنه لا هو جزء ولا هو نوع من موضوعه ، ولا هو عارض خاص به ، فهو يته لا تقتضى تعلقاً بالاطبيعات ولا بغير الطبيعات . ومعنى التعلق أن يكون وجوده خاصا بما قيل إنه متعلق به مقتضيا لإياه ، بل هو مباين لكل واحد منهما بالقوام وبالحد ، ويتعلق إن كان ولا بد بالموجود العام فيكون من الأمور اللازمة له .
- لأن طبيعة العدد بحيث تصلح أن تعقل مجردة عن المادة أصلا ، والنظر فيها من حيث هي طبيعة العدد وما يعرض لها من هذه الجهة نظر مجرد عن المادة ، ثم قد تعرض لها أحوال ينظر فيها الحاسب ، وتلك الأحوال لا تعرض لها إلا وقد وجب تعلقها بالقوام بالمادة ، وإن لم يجب تعلقها بها بالحد ، ولم تكن مما تخصها بمادة معينة

(١) والطبيعي : فالطبيعي م . || جرم : جسم د ، ط .

(٢) طبيعة : طبيعته د ، ط || يستحيل : مستحيل ب ، سا .

(٣) مناسبة : مناسبات ط .

(٤) محتاجة : محتاجا م || يكون فيها تعرض : يتعرض فيها م || لقوة : بقوة ط .

(٥) والأول : فالأول ط ، م .

(٦) العلة ( الأولى والثانية ) : العلية ط ، م || والثاني : + أعطى سا ، م .

(٧) منهما : منها ب ، سا || كونه : كونه م || ذاته : ذاتا ط || شجرة : شجر ط .

(٨) ذلك : + النحو من ط .

(٩) في ( الأولى ) : ساقطة من سا ، ط ، م || أن : أنها د ، ط .

(١٠) ولا هو : ولا سا ، م . || لا بالطبيعات : إلا بالطبيعات د ، ط .

(١١) ولا بغير الطبيعات : ساقطة من م .

(١٢) بالموجود : بالوجود م .

(١٣) بحيث : ساقطة من ط .

(١٤) قد : ساقطة من ط || وتلك : تلك ب ، سا ، م .

(١٥) تعلقها ( الأولى والثانية ) : تعلقها سا ، ط ، م .

|| بما : بما م || تخصها : تخصها سا ، ط ، م .

فيكون النظر في طبيعة العدد من حيث هي كذلك نظرا رياضيا ، وأما المقادير فلإنها تشارك المتعلقات بالمادة وتباينها ، أما مشاركتها للمتعلقات بالمادة فلأن المقادير هي من المعاني القائمة في المادة لاحتمالها ، وأما مباينتها فمن جهات. من ذلك أن من الصور الطبيعية ما يظهر من أمره في أول الأمر أنه لا يصلح أن يكون عارضا لكل مادة اتفقت مثل الصورة التي للماء من حيث هي ماء ، فلإنها مستحيلة أن توجد في المادة الحجرية من حيث هي على مزاجها لا كالتدوير الذي يصح أن يحل المادتين جميعا وأي مادة كانت ، والصورة الإنسانية وطبيعتها فلإنها مستحيلة أن توجد في المادة الخشبية ، وهذا أمر لا يلزم الذهن في تحقيقه كثير تكلف ، بل يقرب مناله ، ومنها مالا يستحيل في بادى النظر أن يعرض لأي مادة اتفقت مثل البياض والسواد وأشياء من هذا الجنس ، فإن الذهن لا يستوحش من إحلالها أية مادة اتفقت ، لكن العقل والنظر يوجبان من بعد أن طبيعة البياض والسواد غير عارضة إلا لمزاج واستعداد مخصوص ، وأن المستعد للتسود بمعنى التلون لا بمعنى التصبغ ليس قابلا للبياض الذي بذلك المعنى لأمر في مزاجه وقرينته ، لكنهما وإن كانا كذلك فلا يتصور ولا واحد منهما في الذهن إلا مقارنا لأمر ليس هو هو ، وذلك الأمر هو السطح أو المقدار المباين للون في المعقول . ثم قد يتشارك أيضا هذان القسمان المذكوران في أمر ، وهو أن الذهن لا يعقل واحدا منهما إلا وقد لحقه خاصية نسبة إلى أمر آخر يقارن ذاته كالموضوع . فإن الذهن إذا أحضر صورة الإنسان لزمه أن يحضر معها نسبة لها إلى مادة مخصوصة لا تتخيل إلا كذلك . والبياض أيضا إذا أحضره التصور أحضر معه انبساطا هو فيه ضرورة وأبى أن يتصور بياضا إلا تصور قدرا . ومعلوم أن البياضية غير القدرية ، ونجعل نسبة البياضية إلى القدرية شبيهة بنسبة شئ إلى أمر موضوع له . ثم المقدار يفارق هذين الصنفين فيما يشتركان فيه ، إذ الذهن يقبل المقدار على أنه مجرد ، وكيف لا يقبله وهو محتاج إلى استقصاء في البحث حتى ينكشف له أن المقدار لا يوجد إلا في مادة ويفارق القسم الأول بشئ يخصه ، وهو أن الذهن إذا تكلف نسبة المقدار إلى المادة لم يضطر إلى أن يعدله مادة مخصوصة

- 
- (١) وأما : أن ط .  
(٢) وتباينها : + اه ب || من : نقطة من ط .  
(٣) ذلك : ذاك ط .  
(٤) هي ( الأولى ) : هوم || مستحيلة : مستحيل م .  
(٥) يصح : يصلح ط || والصورة : والصور ب .  
(٦) مستحيلة : مستحيل م || تحقيقه : يحققه ط || يقرب : يعرف د || مناله : تناوله ط .  
(٧-٨) وأتياه .... والسواد : ساقطة من م .  
(٩) كانا : كان ط .  
(١٢) لا يعقل : لا يقبل ب ، سا ، م || إلا وقد : الآن قد سا .  
(١٣) يقارن : ساقطة من سا || الإنسان : الإنسانية د ، سا ، ط ، م .  
(١٤) وأبى : وإل م .  
(١٥) بياضا : بياض ط || تصور : أن يتصور ط || غير ... البياضية : ساقطة من ط .  
(١٦) لا يقبل : لا يقبل د || استقصاء : الاستقصاء ط .  
(١٨) القسم الأول : هذا القسم د ط || إلى ( التالية ) : ساقطة من سا ، م || له : لها سا .



وفارق القسم الثاني بأن الذهن وإن لم يضطر في تصور المقدار إلى أن يجعل له مادة مخصوصة ، فالقياس والعقل لا يضطره إليها أيضا ، إذ الذهن يستغنى في نفس تصور المقدار عن تصوره في المادة . والقياس لا يوجب أيضا أن يكون للمقدار اختصاص بمادة نوعية معينة ، لأن المقدار لا يفارق شيئا من المواد ، فليس مما يكون خاصا بمادة ، ومع ذلك فهو مستغن في التوهم والتحديد عن المادة . وقد ظن أن البياض والسواد هذا حكمه أيضا ، وليس كذلك ، فإنه لا التصور التخيل ولا الرسوم ولا الحدود المعطاة لها تغنى عن ذلك إذا حقق واستقصى ، وإنما يتجردان بمعنى آخر وهو أن المادة ليس جزء قواميهما كما هو جزء قوام المركب ، لكنه جزء حديهما . وكثير من الأشياء يكون جزء حد الشيء ولا يكون جزءا من قوامه إذا كان حده يتضمن نسبة ما إلى شيء خارج عن وجود الشيء .

وقد شرح هذا المعنى في كتاب البرهان ، فصناعة الحساب وصناعة الهندسة صناعتان لا تحتاجان في إقامتهما البراهين أن تتعرضا للمادة الطبيعية أو تأخذنا مقدمات تتعرض للمادة بوجه ، لكن صناعة الكرة المتحركة ١٠ وأشد منها صناعة الموسيقى ، وأشد منها صناعة المناظر ، وأشد من ذلك صناعة الهيئة تأخذ المادة أو شيئا من عوارض المادة ، وذلك لأنها تبحث عن أحوالها ، فمن الضرورة أن تأخذها . وذلك لأن هذه الصناعات إما أن تبحث عن عدد لشيء أو مقدار أو شكل في شيء ، والعدد والمقدار والشكل عوارض لجميع الأمور الطبيعية . ويعرض مع العدد والمقدار الواحق الذاتية أيضا بالعدد والمقدار ، فإذا أريد أن يبحث عما يعرض من أحوال العدد والمقدار في أمر من الأمور الطبيعية لزم ضرورة أن يلتفت إلى ذلك الأمر الطبيعي ١٥ وكأن الصناعة الطبيعية صناعة بسيطة والصناعة التعليمية التي هي حساب صرف وهندسة صرفة صناعة بسيطة ويتولد ما بينهما صنائع موضوعاتها من صناعة ومحمولات المسائل قريبا من صناعة . وإذا كان بعض العلوم

(١) بأن : في سا .

(٢) إليها : إليها سا . || عن : عند م .

(٣) مادة : + معينة ط || والتحديد : والتجديد بخ || ظن : يظن م || حكمه : حكمها ط .

(٤) التخيل : التخيل ط || لها : لها ط .

(٥) ليس : ليست ط || هو : هي ب ، ط || المركب : المركبات ط || لكنه : لكنهما م .

(٦) المعنى : ساقطة من سا .

(٧) تعرضا : تعرض ب || الكرة : الكرة د .

(٨) شيئا : شيء ط .

(٩) لأنها : لأنه سا || أحوالها : أحواله سا || أن : أنها ب ، أنه سا ، م || تأخذها : تأخذها سا .

(١٠) لشيء : الشيء د ، ط || أو مقدار : أو عن مقدار ط || أو شكل : وشكل م .

(١١) والمقدار ( الأولى ) : + والشكل م .

(١٢) يلتفت : ساقطة من م .

(١٣) الطبيعية : المتبقية د || والصناعة : والصناعات ط .

(١٤) وإذا : إذا م .

المنسوبة إلى الرياضة مما يحوج الذهن إلى التفات نحو المادة لمناسبة بينه وبين الطبيعيات ، فكيف ظنك بالعلم الطبيعي نفسه وما أفسد ظن من يظن أن الواجب أن يشتغل في العلم الطبيعي بالصورة ويخلى عن المادة أصلا .

## [ الفصل التاسع ]

### ط - فصل

#### في تعريف أشد العلل اهتماما للطبيعي في بحثه

قد رفض بعض الطبيعيين ومنهم أنطيقون مراعاة أمر الصورة رفضا كليا ، واعتقد أن المادة هي التي يجب أن تحصل وتعرف ، فإذا حصلت هي تحصيلها فما بعد ذلك أغراض ولواحق غير متناهية لا تضبط . ويشبه أن تكون هذه المادة التي قصر عليها هؤلاء نظرم هي المادة المتجسمة المنطبعة دون الأولى، وكأنهم عن الأولى غافلون .

وربما احتج هؤلاء ببعض الصانع ، وقايس بين الصناعة الطبيعية وبين الصناعة المهنية ، فقال : إن مستنبط الحديد وكده تحصيل الحديد وما عليه من صورته ، والغواص وكده تحصيل الدرّة وما عاينه من صورتها والذي يظهر لنا فساد هذا الرأي إفقاده إيانا الوقوف على خصائص الأمور الطبيعية ونوعياتها التي هي صورها ومناقضة صاحب المذهب نفسه نفسه ، فإنه إن أقنعه الوقوف على الميوي غير المصورة ، فقد قنع من العالم بمعرفة شيء لا وجود له بالفعل ، بل كأنه أمر بالقوة . ثم من أي الطرق يسلك إلى إدراكه ، إذ قد أعرض عن الصور والأعراض صفحا ، والصور والأعراض هي التي تبحر أذهاننا إلى إثباته ، فإن لم يقنعه الوقوف على الميوي غير

(٣) فصل : فصل ط ب ، الفصل التاسع ط ، م .

(٦) انطيقون : انطيقون ط || هي : سائقة من سا ، م .

(٨) المنطبعة : المنطبعة د || دون : + المسبة د ، ط || وكأنهم : فكانهم سا ، ط ، م .

(١٠) الطبيعية : + النظرية ط || مستنبط : يستنبط سا .

(١١) صورته : صورة ط .

(١٢) صورها : صورتها م .

(١٣) نفسه نفسه : نفسه ط || غير : الغير ب ، د ، سا ، ط .

(١٤) الطرق : الطريق ط || الصور : الصورة م .

(١٥) غير : الغير ب ، د ، سا ، ط .

المصورة ، ورام للهوى صورة مثل صورة المائية أو الهوائية ، أو غير ذلك فما خرج عن النظر في الصورة وظنه أن مستنطق الحديد غير مضطر إلى مراعاة أمر الصورة ظن فاسد . فإن مستنطق الحديد ليس موضوع صناعته هو الحديد ، بل هو غاية في صناعته وموضوعه الأجسام المعدنية التي يكب عليها بالحفر والتلوين : وفعله ذلك هو صورة صناعته ، ثم تمصيل الحديد غاية صناعته ، وهو موضوع لصنایع أخرى أربابها لا يعينهم مصادقة الحديد عن التصرف فيه بإعطائه صورة أو عرضا .

وقد قام يلزاء هؤلاء طائفة أخرى من الناظرين في علم الطبيعة ، فاستخفوا بالمادة أصلا وقالوا : إنها إنما قصدت في الوجود لتظهر فيها الصورة بآثارها ، وأن المقصود الأول هو الصورة ، وأن من أحاط بالصورة علما فقد استغنى عن الالتفات إلى المادة إلا على سبيل شروع فيما لا يعنيه .

- وهؤلاء أيضا مسرفون في جنبه اطراح المادة ، كما أولئك كانوا مسرفين في جنبه اطراح الصورة . وبعد
- ١٠ تعذر ما يقولونه في علوم الطبيعة على ما أومأنا إليه قبل هذا الفصل ، فقد قنعوا بأن يجهلوا المناسبات التي بين الصور وبين المواد ، إذ ليس كل صورة مساعلة لكل مادة ، ولا كل مادة متمهدة لكل صورة ، بل تحتاج الصورة النوعية الطبيعية في أن تحصل موجودة في الطباع إلى مواد نوعية متخصصة بصور لأجلها ما استتم استعدادها لهذه الصورة إلى وكمن عرض إنما يحصل عن الصورة بحسب مادتها وإذا كان العلم التام الحقيقي هو الإحاطة بالشئ كما هو وما يلزمه ، وكانت ماهية الصورة النوعية أنها مفتقرة إلى مادة معينة أو لازم لوجودها وجود مادة معينة ، فكيف يستكمل علمنا بالصورة ، إذ لم يكن هذا من حالها متحققا عندنا ، أو كيف
- ١٥ يكون هذا من حالها متحققاً من عندنا ، ونحن لانلتفت إلى المادة ولا مادة أعم اشتراكا فيها وأبعد عن الصورة من المادة الأولى . وفي علمنا بطبيعتها وأنها بالقوة كل شئ ، نكتسب علما بأن الصورة التي في مثل هذه المادة إما واجب تزوالها بخلافه أخرى غيرها أو ممكن غير موثوق به . وأي معنى أشرف من هذه المعاني التي من

(١) خرج : يخرج سا .

(٢) أن : أنه سا .

(٣) صناعته : صناعة ب ، د ، ط || وموضوعه : وموضوعها ط || يكب : يكتب م .

(٤) هو : هي سا ، م || لا يعينهم : لا يعينها سا .

(٥) فاستخفوا : واستخفوا ط .

(٦) اطراح : اطراح ط || الصورة : الصور ب ، د ، ط .

(٧) علوم الطبيعة : العلوم الطبيعية سا ، م || يجهلوا : يجهل ط .

(٨) إذ ليس : وليس د ، ليس م .

(٩) الصورة : الصور سا ، ط ، م || متخصصة : متخصصة سا .

(١٠) الصورة (الأولى) : الصور سا ، ط ، م || مادتها : مادته سا ، م || وإذا : فإذا ط .

(١١) أو كيف : وكيف م .

(١٢) الصورة : الصور د .

(١٣) أخرى : ساقطة من د || به : ساقطة من د || هذه : ساقطة من سا ، م .

حقها أن تعلم من معنى حال الشيء في وجود نفسه وأنه وثيق أو قلق ، بل الطبيعي مفتقر في براهينه ومحتاج في استتمام صناعته إلى أن يكون محصلا للإحاطة بالصورة والمادة جميعا . لكن الصورة تكسبه علما بما هو به الشيء بالفعل أكثر من المادة ، والمادة تكسبه العلم بقوة وجوده في أكثر الأحوال ، ومنهما جميعا يستتم العلم بجوهر الشيء .

## [ الفصل العاشر ]

### ي - فصل

#### في تعريف أصناف علة علة من الأربع

قد استعملنا فيما تقدم إشارات دلت على أن للجسم الطبيعي علة عنصرية وعلة فاعلية ، وعلة صورية ، وعلة غائية . فحري بنا الآن أن نعرف أحوال هذه العلل فنستفيد منها سهولة سلوك السبيل إلى معرفة المعلولات الطبيعية . أما أن لكل كائن فاسد أو لكل واقع في الحركة أو لكل ماهو مؤلف من مادة وصورة علاموجودة ١٥ وأنها هذه الأربع لا غير : فأمر لا يتكلفه نظر الطبيعي ، وهو إلى الإلهي . وأما تحقيق ماهيتها والدلالة على أصورها وضما : فأمر لا يستغنى عنه الطبيعي .

فنعول : إن العلل الاندائية للأمور الطبيعية أربع : الفاعل ، والمادة ، والصورة ، والغاية .

والفاعل في الأمور الطبيعية قد يقال لمبدأ الحركة في آخر غيره من جهة ما هو آخر . ونعني بالحركة ههنا ١٥ كل خروج من قوة إلى فعل في مادة . وهذا المبدأ هو الذي يكون سببا لإحالة غيره وتحريكه عن قوة إلى فعل والطبيب أيضا إذا عالج نفسه فإنه مبدأ حركة في آخر بأنه آخر ، لأنه إنما يحرك العلل ، والعليل غير الطبيب من جهة ماهو عليل . وهو إنما يعالج من جهة ما هو هو ، أعني من جهة ماهو طبيب . وأما تعالجه وقبوله

(٢) بالصورة : بالصور د ، ط . || علما بما هو به : علم هو به سا ، م ؛ علما بهوية . (٢) ط || بالفعل : بالقل د .

(٦) فصل : فصل ي ب ؛ الفصل الماثر ط ، م .

(٧) تعريف : ساقطة من ب .

(٨) استعملنا : استعملها د || تقدم : سلف ب ، سا ، م || الجسم : الجسم م .

(١١) لا يتكلفه : يتكلفه بخ .

(١٢) الطبيعي : الطبيعين د ، سا ، م .

(١٧) إنما ( الثانية ) : ساقطة من د || وأما : فأما د ، سا .

العلاج وتحركه بالعلاج ، فليس من جهة ما هو طبيب ، بل من جهة ما هو عليل . ومبدأ الحركة إما مهيئ وإما متمم ، والمهيئ هو الذى يصلح المادة كمحرك النطفة فى الإحالات المعلقة ، والمتمم هو الذى يعطى الصورة ويشبه أن يكون الذى يعطى الصورة المقومة للأنواع الطبيعية خارجا عن الطبيعيات . وليس على الطبيعى أن يتحقق ذلك بعد أن يضع أن ههنا مهيئا وههنا معطى صورة . ولاشك أن المهيئ مبدأ حركة ، والمتمم أيضا هو مبدأ الحركة لأنه المخرج بالحقيقة من القوة إلى الفعل ، وقد يعد المعين والمسير فى مبادئ الحركة . أما المعين فيشبه أن يكون جزءا من مبدأ الحركة ، كأن مبدأ الحركة جملة الأصل والمعين ، إلا أن الفرق بين المعين والأصل أن الأصل يحرك لغاية له ، والمعين يحرك لغاية ليست له ، بل للأصل أو لغاية ليست نفس غاية الأصل الحاصلة بالتحريك ، بل غاية أخرى كشكر أو أجر أو بر . وأما المشير فهو مبدأ الحركة بتوسط ، فإنه سبب الصورة النفسانية التى هى مبدأ الحركة الأولى لأمر إرادى ، فهو مبدأ المبدأ . فهذه هى الفاعلى بحسب الأمور الطبيعية .

١٠

فأما إذا أخذ المبدأ الفاعلى لا بحسب الأمور الطبيعية ، بل بحسب الوجود نفسه ، كان معنى أعم من هذا ، وكان كل ما هو سبب لوجود مبادئ لذاته من حيث هو مبادئ ومن حيث ليس ذلك الوجود لأجله علة فاعلية.

ولنقل الآن فى المبدأ المادى ، فنقول : إن المبادئ المادية تشترك فى معنى ، وهى أنها فى طبيعتها حاملة لأمور غريبة عنها ، ولها نسبة إلى المركب منها ومن تلك الماهيات ، ولها نسبة إلى تلك الماهيات نفسها . مثلاً أن الجسم له نسبة إلى المركب ، أى إلى الأبيض ، ونسبة إلى البسيط أى إلى البياض . ونسبة إلى المركب نسبة ١٥ علية أبدا ، لأنه جزء من قوام المركب ، والجزء فى ذاته أقدم من الكل ومقوم لذاته . وأما نسبته إلى تلك الأمور فلا تعقل إلا على أجسام ثلاثة : إما أن يكون لا يتقدمها فى الوجود ولا يتأخر عنها ، أعنى لاهى محتاجة إلى الأمر الآخر فى التقوم ولا ذلك الأمر محتاج إليها فى التقوم . والقسم الثانى أن تكون المادة محتاجة إلى مثل

(١) جهة : + ما هو هو أى من جهة ط ، م .

(٢) كمحرك : كمحرك د || النطفة : النطف ط .

(٣) يكون : + هو ط . || وليس : إذ ليس سا ، ط ، م .

(٤) بالحقيقة : ساقطه من ' .

(٥) الأصل : الأصل م .

(٦) الصورة : الصورة د || الحركة : + التى هى ط ، م || الأولى : العلة الأولى م || بحسب د ، م .

(٧) فأما : وأما سا ، م .

(٨) وهى : وهو م || حاملة : حاملة سا .

(٩) الماهيات : الماهيات ط || نفسها : أنفسها سا .

(١٠) إلى البسيط أى : ساقطة من سا || نسبة : نسبته م .

(١١) علية : علة ، م سا . || قوام : ساقطة من م || الكل : الكل سا || وأما : فأما ط .

(١٢) التقوم ( الأولى والثانية ) : التقوم سا ، ط ، م || محتاج : يحتاج م .

ذلك الأمر في تقوم بالفعل ، والأمر يكون مقدما عليها في الوجود الذاتي ، كأن وجوده ليس متعلقا بالمادة بل بمبادئ أخرى ، ولكنه يلزمه إذا وجد أن يقوم مادتها ويحصلها بالفعل ، كما أن كثيرا من الأشياء تكون مقومة بشئ ويلزمها بعد تقومها أن يقوم شيئا آخر ، ربما كان مايقومه بمفارقة لذاتها ، وربما كان تقومها بمخالطة من ذاته ، ومثل هذا الأمر يسمى صورة ، وله قسط في تقويم المادة بمقارنة ذاته ، وهو كل المقوم القريب وبيان ذلك في الصناعة الأولى .

والقسم الثالث هو أن تكون المادة متقومة في ذاتها وحاصلة بالفعل ، وأقدم من ذلك الشئ ، ويقوم ذلك الشئ . وهذا الشئ هو الذي نسميه عرضا بالتخصيص وإن كنا ربما سمينا جميع هذه الهيئات أحرارضا .

فيكون القسم الأول يوجب إضافة المعية ، والقسمان الآخران إضافة تقدم وتأخر . لكن في الأول منهما التقدم لما في المادة ، وفي الثاني منهما التقدم للمادة . والقسم الأول ليس بظاهر الوجود ، وكأنه إن كان له مثال فهو النفس والمادة الأولى إذا اجتمعا في تقويم الإنسان . وأما القسمان الآخران فقد أخبرنا عنهما مرارا .

وللمادة مع المتكون عنها التي هي جزء من وجوده نوع آخر من اعتبار المناسبة ، ويصلح أيضا أن تنقل هذه المناسبة إلى الصورة ، فإن المادة قد تكفى وحدها في أن تكون هي الجزء المادي لما هو ذو مادة ، وذلك في صنف من الأشياء ، وقد لا تكفى مالم تنضم إليها مادة أخرى ، فتجتمع منها ومن الأخرى ، كالمادة الواحدة لتمامية صورة الشئ ، وذلك في صنف من الأشياء ، كالعقاقير للمعجون والكيموسات للبدن . وإذا كانت المادة إنما يحصل منها الشئ بأن يكون معها غيرها ، فلما أن يكون بحسب الاجتماع فقط كأشخاص الناس للعسكرية والمنازل للمدينة ، وإما بحسب الاجتماع والتركيب معا فقط كاللبن والخشب للبيت ، وإما بحسب الاجتماع والتركيب والاستحالة كالأسطقسات للكائنات . فإن الأسطقسات لا يكفى نفس اجتماعها ولا نفس

(١) التقوم : التقويم د ، سا ، ط ، م || والأمر : فالأمر ط . || مقدما : مقدما سا ، ط ، م .

(٢) مادتها : + مادة ما طا || ويحصلها : ويحصلها سا ، ط ، م .

(٣) مقومة : تقومه سا ، ط ، م || ويلزمها : ويلزم سا ، ط ، م || تقومها : تقومه سا ، ط ، م + لكنه د ،

سا ، ط ، م . || بمفارقة : بمفارقة سا ، ط ، م || لذاتها : لذاته سا ، ط ، م || تقومها : تقومها د ؛ تقومها سا ، ط ، م

(٤) وهو : أو هو د ، سا ، ط ، م .

(٥) الصناعة الأولى : صناعة الأولى د ، ط ؛ صناعة الفلسفة الأولى طا .

(٦) ويقوم : + بها ط .

(٩) التقدم ( الثانية ) : المقدم د .

(١٠) فهو النفس : فالنفس سا . || وأما : أما سا .

(١١) والمادة : د ؛ د ؛ || التي : التي م || وجوده : وجود م . || تنقل : تنقل ط .

(١٢) مادة : مادة ط .

(١٣) في : ساقطة من سا . || منها : منه سا || الواحدة : الواحد د .

(١٥) فقط : ساقطة من ط .

(١٧) كالأسطقسات : كالأسطقسات سا || الأسطقسات : الأسطقسات سا .

تركيبها بالتأني والالتفات وقبول الشكل ، لأن تكون منها الكائنات ، بل بأن يفعل بعضها في بعض ، ويفعل بعضها من بعض ، وتستقر للجملة كيفية متشابهة تسمى مزاجا ، فحينئذ تستعد للصورة النوعية . ولهذا ما كان الترياق وما أشبهه إذا خلطت أخطأطمو اجتمعت وتركبت ، لم يكن ترياقا بعد ولاله صورة الترياقية ، إلى أن يأتي عليها مدة في مثلها بفعل بعضها في بعض بكيفياتها فتستقر لها كيفية واحدة كالمتشابهة في جميعها فيصدر عنها فعل المشاركة . فهذه ، فإن صورتها الذاتية تكون ثابتة محفوظة ، والأعراض التي بها يتفاعل التفاعل الاستحالي فيعتبر ويستحيل استحالة بأن يتقص كل إفراط يكون في كل مفرد منها إلى أن تستقر فيها كيفية الغالبات أنقص مما في الغالب . وقد جرت العادة بأن يقال إن المقدمات نسبتها إلى النتيجة مشاكلة لمناسبة المواد والصور والأشبه أن تكون صورة المقدمات شكلها ، وتكون المقدمات بشكلها تشاكل السبب الفاعل ، فإنها كسبب فاعل للنتيجة ، والنتيجة من حيث هي نتيجة شيء خارج عنها .

- ١٠ لكنهم لما وجدوا الحد الأصغر والحد الأكبر إذا التأما حصلت النتيجة ، وقد كانا قبل ذلك في القياس وقع الظن بأن في القياس موضوع النتيجة . فيخطئ ذلك إلى أن ظن أن القياس نفسه موضوع النتيجة . لكن الحد الأصغر والحد الأكبر طبيعتا هما موضوعتان لصور ، فإنهما موضوعتان لصورة النتيجة ، وليستا حينئذ الحد الأصغر والحد الأكبر ، وموضوعتان لأن تكونا حدا أصغر وحدا أكبر ، وليستا حينئذ موضوعتين للنتيجة لأن كل واحد منهما إذا كان على نمط من النسبة إلى الآخر كان حدا أصغر وحدا أكبر ، وذلك النمط هو أن ينسب معا بالفعل نسبة معينة إلى الأوسط ، وأن يكون لهما إلى النتيجة نسبة إلى شيء بالقوة . وإذا كانا على نمط آخر كانا موضوعين للنتيجة بالفعل ، وذلك النمط هو أن ينسب كل واحد منهما إلى الآخر نسبة الحمل والوضع أو التلو والتقديم ، بعد نسبة كانت لهما . ومع ذلك فليس أيضا عين ما هو في القياس حدا أكبر أو أصغر هو بالقوة موضوع النتيجة ، بل آخر من نوعه . فليس يمكن أن نقول إن شيئا واحدا بالعدد يعرض له أن يكون موضوعا لكونه حدا أكبر وحدا أصغر ، وموضوعا لكونه جزء النتيجة :

(٢) من بعض : ساقطة من م || تسمى : قسما .

(٤) طليا : عليه سا ، ط ، م || كاللشابة : كاللشابة م .

(٥) فهذه : هذه د ، سا ، ط ، م || صورتها : صورها سا ، م || إلى : ساقطة من د .

(٨) وتكون : وقد تكون د || تشاكل : تشاكل ط || الفاعل : الفاعل د ، ط .

(٩) كسبب : ساقطة من سا || فاعل : فاعل د ، م || لنتيجة : ذاتية ط .

(١١) بأن : + الحدود ط || فيخطئ : + من ط || إلى : ساقطة من ط .

(١٢) الصور فإنهما موضوعتان : ساقطة من سا || الصورة : الصور د .

(١٥) ينسب : ينسب د .

(١٦) النمط : نمط د .

(١٧) والتقديم : والتقديم د . || عين : غير سا .

(١٨) أو أصغر : وأصغر سا .

(١٩) وموضوعا : وموضوعها د || جزء : حد سا .

فلست أفهم كيف ينبغي أن تجعل المقدمات موضوعة للنتيجة ، فإذا قسنا المادة إلى ما عنها يحدث فقط فقد تكون المادة مادة لقبول الكون ، وقد تكون لقبول الاستحالة ، وقد تكون لقبول الاجتماع والتركيب ، وقد تكون لقبول التركيب والاستحالة معا .

- فهذا ما نقوله في العلة المادية . وأما الصورة فقد تقال للماهية التي إذا حصلت في المادة قومتها نوحا . ويقال صورة لنفس النوع ، ويقال صورة للشكل والتخطيط خاصة ، ويقال صورة لهيئة الاجتماع كصورة العسكر وصورة المقدمات المقرنة ، ويقال صورة للنظام المستحفظ كالشريعة ، ويقال صورة لكل هيئة كيف كانت ، ويقال صورة لحقيقة كل شيء كان جوهرها أو عرضا ويفارق النوع ، فإن هذا قد يقال للجنس الأعلى ، وربما قيل صورة للمعقولات المفارقة للمادة والصورة المأخوذة لإحدى المبادئ هي بالقياس إلى المركب منها ومن المادة أنها جزء له يوجهه بالفعل في مثله ، والمادة جزء لا يوجهه بالفعل . فإن وجود المادة لا يمكن في كون الشيء بالفعل ، بل في كون الشيء بالقوة ، فليس الشيء هو ما هو بمادته ، بل بوجود الصورة يصير الشيء بالفعل . وأما تقويم الصورة للمادة فعلى نوع آخر ، والعلة الصورية قد تكون بالقياس إلى جنس أو نوع وهو الصورة التي تقوم المادة ، وقد تكون بالقياس إلى الصنف ، وهو الصورة التي قد قامت المادة دونها نوعا وهو طارئ عليها كصورة الشكل للسريز ، والبياض بالقياس إلى جسم أبيض .
- وأما الغاية فهي المعنى الذي لأجله تحصل الصورة في المادة ، وهو الخير الحقيقي أو الخير المظنون . فإن كل تحريك يصدر عن فاعل لا بالعرض ، بل بالذات فإنه يروم به ما هو خير بالقياس إليه . فربما كان بالحقيقة ، وربما كان بالظن ، فإنه إما أن يكون كذلك ، أو يظن به ذلك ظنا .

(١) قسنا : لسنا سا .

(٢) المادية : المادة م .

(٣) كصورة : كهيئة ط .

(٤) المعقولات : المقولات م || إحدى : أحدا سا ، ط ، م || المبادئ : + التي سا .

(٥) جزء له : حركة د || يوجهه : يوجه م || لا يوجهه : ولا يوجهه د .

(٦) بمادته : بمادة سا .

(٧) قد : ساقطة من سا ، م .

(٨) وهو طارئ : وهو طارئ ط .

(٩) الحقيقي : ساقطة من م .

(١٠-١١) أو الخير ... بالحقيقة : ساقطة من م .

(١٢) ذلك : ساقطة من سا .



### في مناسبات الطل

- الفاعل من جهة سبب للغاية . وكيف لا يكون كذلك ، والفاعل هو الذى يحصل للغاية موجودة . والغاية من جهة هى سبب الفاعل ، وكيف لا تكون كذلك وإنما يفعل الفاعل لأجلها وإلا لما كان يفعل . فالغاية تحرك الفاعل إلى أن يكون فاعلا ، ولهذا إذا قيل : لم ترتاض ؟ فيقول لأصح ، فيكون هذا جوابا ، كما إذا قيل : لم صححت ؟ فيقول لأننى ارتضت ، ويكون جوابا . والرياضة سبب فاعل للصحة ، والصحة سبب غاى للرياضة . ثم إن قيل : لم تطلب الصحة فقيل : لأرتاض ، لم يكن جوابا صحيحا عن صادق الاختبار ثم إن قيل : لم تطلب الرياضة ، فقيل لكى أصح ، كان الجواب صحيحا .
- والفاعل ليس علة لصيرورة الغاية غاية ، ولا لماهية الغاية فى نفسها ، ولكن علة لوجود ماهية الغاية فى الأعيان . وفرق بين الماهية والوجود كما علمته . والغاية علة لكون الفاعل فاعلا ، فهى علة له فى كونه علة ، وليس الفاعل علة للغاية فى كونها علة . وهذا سيتضح فى الفلسفة الأولى .
- ثم الفاعل والغاية كأنهما مبدآن غير قريبين من المركب المعلوم ، فإن الفاعل إما أن يكون مهيتا للمادة فيكون سببا لإيجاد المادة القريبة من المعلوم ، لا سببا قريبا من المعلوم ، أو يكون معطيا للصورة . فيكون سببا لإيجاد الصورة القريبة .
- والغاية سبب للفاعل فى أنه فاعل ، وسبب للصورة والمادة بتوسط تحريكها للفاعل المركب . فالمبادئ
- 
- (٢) فصل : فصل ك ب ؛ الفصل الحادى عشر ط ، م ؛ ساقطة من د .  
 (٣) مناسبات : مناسب د .  
 (٤) لأصح : ليصح ب ، د ، سا ، م .  
 (٥) الصحة : الصحة سا .  
 (٦) ثم إن ... الاختبار : ساقطة من سا || فقيل : فقال م .  
 (٧) فقيل : فقال م .  
 (٨) علمت : علمت د || فهم : فهو سا .  
 (٩) لإيجاد : لإيجاد م .  
 (١٠) الصورة : الصورة د || بتوسط : بسبب م || تحريكها : تحريكه سا . || المركب : المركب ب ، د ، ط .

القريبة من الشيء هي الميولي والصورة ، ولا واسطة بينهما وبين الشيء ، بل هما علتاه ، على أنهما جزءان يقومانه بلا واسطة ، وإن اختلف تقويم كل واحدة منهما ، وكان هاتاه غير العلة التي هي ذلك .

لكنه ربما عرضي أن كانت المادة علة بواسطة وبغير واسطة معا من وجهين ، والصورة علة بواسطة وبغير واسطة معا من وجهين . أما المادة ، فإذا كان المركب ليس نوعا ، بل صنفاً ، وكانت الصورة لا التي تخص باسم الصورة ، بل هيئة عرضية ؛ فحيث تكون المادة مقومة لذات ذلك العرض الذي يقوم ذلك الصنف من حيث هو صنف ، فتكون علة ما للعلة . لكن وإن كان كذلك فمن حيث المادة جزء من المركب وعلة مادية فلا واسطة بينهما ، وأما الصورة ، فإذا كانت الصورة صورة حقيقية ومن مقولة الجوهر وكانت تقوم المادة بالفعل والمادة علة للمركب ، فتكون هذه الصورة علة لعلة المركب . لكنه وإن كان كذلك فمن حيث الصورة جزء من المركب وعلة صورية فلا واسطة بينهما . فالمادة إذا كانت علة المركب فليس من حيث هي علة مادية للمركب ، والصورة ، إذا كانت علة المركب فليس من حيث هي علة صورية للمركب . وقد يتفق أن تكون ماهية الفاعل والصورة والغاية ماهية واحدة ، فتكون هي التي تعرض لها إما أن تكون فاعلا وصورة وغاية فإن في الأب مبدءاً لتكون الصورة الإنسانية من النطفة . وليس ذلك كل شيء من الأب ، بل صورته الإنسانية وليس الحاصل في النطفة إلا الصورة الإنسانية ، وليست الغاية التي تتحرك إليها النطفة إلا الصورة الإنسانية ، لكنها من حيث تقوم مع المادة نوع الإنسان فهي صورة ، ومن حيث تنتهي إليها حركة النطفة فهي غاية ، ومن حيث يبتدئ منه تركيبها فاعلة : فإذا قيست إلى المادة والمركب كانت صورة . وإذا قيست إلى الحركة كانت غاية مرة وفاعلة مرة ، إما غاية فباعتبار انتهاء الحركة وهي الصورة التي في الابن ، وإما فاعلة فباعتبار ابتداء الحركة وهي الصورة التي في الأب .

(١) علتاه : قلناه م .

(٢) واحدة : ساقطة من سا ، م || وكان : فكان ط .

(٣-٤) والصورة . . . وجهين : ساقطة من ب ، د ، سا || المادة . . . وجهين : للمادة والصورة علة بواسطة وبغير واسطة معاً من

وجهين ولذلك الصورة بما عرض ذلك م .

(٥) تخص : تخص ط .

(٦) حيث : + أن ط .

(٧) فلا واسطة : بلا واسطة سا || صورة : ساقطة من م .

(١١) إما : ساقطة من سا ، م || فاعلا : لفاعلة ط .

(١٢) الأب (الأول) : الآن م || صورته : صورة سا .

(١٣) إلا : + أن م .

(١٤) مع المادة : بالمادة سا || الإنسان : للإنسان م . || حركة : الحركة م .

(١٥) منه : ساقطة من سا ، ط ، م || تركيبها : تركيبها ط ، + منه سا ، + منها ط ، م || فإذا : وإذا

ب ، د ، سا .

### في السام احوال العطل

- إن كل واحد من العطل قد يكون بالذات وقد يكون بالعرض ، وقد يكون قريبا وقد يكون بعيدا ، وقد يكون خاصا ، وقد يكون عاما ، وقد يكون جزئيا ، وقد يكون كليا ، وقد يكون بسيطا ، وقد يكون مركبا .  
وقد يكون بالقوة ، وقد يكون بالفعل ؛ وقد يتركب بعض هذه مع بعض .
- ولنصور هذه الأحوال أولا في العلة الفاعلية ، فنقول : إن العلة الفاعلة بالذات هي مثل الطبيب إذا حالج النار إذا سخنت ، وهو أن تكون العلة مبدأ لذات ذلك الفعل وأخذت من حيث هي مبدأ له . والعلة الفاعلة بالعرض ماخالف ذلك . وهو على أصناف : من ذلك أن يكون الفاعل يفعل فعلا ، فيكون ذلك الفعل مزبلا لضد ممانع ضده ، فيقوى الضد الآخر فينسب إليه فعل الضد الآخر ، مثل السقمونيا إذا برد بإسهال الصفراء ، أو يكون الفاعل مزبلا لممانع شيئا عن فعله الطبيعي ، وإن لم يكن يوجب مع المنع ضدا مثل مزبل الدعامة عن هدف فإنه يقال إنه هو هادم الهدف . ومنه أن يكون الشيء الواحد معتبرا باعتباراته لأنه ذو صفات ، ويكون من حيث له واحدة منها مبدأ بالذات لفعل فلا ينسب إليها ، بل إلى بعض المقارنة لها ، كما يقال : إن الطبيب يبنى ، أى الموضوع الذى للطبيب هو بناء ، فيبنى لأنه بناء لآلته طبيب . أو يؤخذ الموضوع وحده غير مقرون بتلك الصفة ، فيقال : إن الإنسان يبنى ، ومن ذلك أن يكون الفاعل بالطبع أو الإرادة متوجها إلى غاية ما

(٢) فصل : فصل ل ب ؛ الفصل الثاني عشر م .

(٤) وقد يكون بعيدا : ساقطة من م .

(٦) يتركب : يتركب م .

(٧) الفاعلة : الفاعلية ، م . || هي : هو د ، سا .

(٨) وأخذت : وأعطى سا ، ط ، م || الفاعلة : الفاعلية ط .

(٩) فيكون : ويكون سا ، ط ، م .

(١٢) الهدف : + وإنما أنهم لنقله بالذات ط .

(١٣) لفعل : + فعلا ط .

(١٤) يؤخذ : يوجد سا ، م || مقرون : مقرون سا ، ط ، م .

(١٥) ما : ساقطة من سا .

فبلغها أولا يبلغها ، لكن يعرض معها غاية أخرى مثل الحجر ليشج ، وإنما عرض له ذلك لأنه بلغاته يهبط فاتفق أن وقعت هامة في عمره فأتى عليها بثقله فشجها .

وقد يقال للشيء إنه فاعل بالعرض ، وإن كان ذلك الشيء لم يفعل أصلا ، إلا أنه يتفق أن يكون في أكثر الأمور يتبع حضوره أمر محمود أو مذموم ، فيعرف بذلك ، فيستحب قربه إن كان يتبعه أمر ، محمود ويتيان به أو يستحب بعده إن كان يتبعه أمر محذور ، ويتطير منه ويظن أن حضوره سبب لذلك الخير أو للتلذذ الشر .

وأما الفاعل القريب ، فهو الذي لا واسطة بينه وبين المفعول ، مثل الوتر لتحريك الأعضاء .

والبعيد هو الذي بينه وبين المفعول واسطة ، مثل النفس لتحريك الأعضاء :

وأما الفاعل الخاص فهو الذي إنما يفعل عن الواحد منه وحده شيء بعينه ، مثل الهواء الذي يتناول له زيد في بدنه . والفاعل العام فهو الذي يشترك في الانفعال عنه أشياء كثيرة ، مثل الهواء المغير لأشياء كثيرة ، وإن كان بلا واسطة .

وأما الجزئي فهو إما العلة الشخصية لمحلول شخصي ، كهذا الطبيب لهذا العلاج ، أو العلة النوعية لمحلول نوعي مساو له في مرتبة العموم والخصوص ، مثل الطبيب للعلاج . وأما الكل فإن تكون تلك الطبيعة غير موازية لما بإزائها من المحلول ، بل أعم ، مثل الطبيب لهذا العلاج أو الصانع للعلاج . وأما البسيط فإن يكون صدور الفعل عن قوة فاعلية واحدة ، مثل الجذب والدفع في القوى البدنية . وأما المركب فإن يكون صدور الفعل عن عدة قوى ، إما متفقة النوع كعدة يحركون سفينة ، أو مختلفة النوع كالجوع الكائن عن القوة الجاذبة والحاسة . وأما الذي بالفعل فمثل النار بالقياس إلى ما اشتعلت فيه . وأما الذي بالقوة ، فمثل النار بالقياس إلى ما لم يشتعل فيه ويصح اشتعالها فيه .

والقوة قد تكون قريبة ، وقد تكون بعيدة ، والبعيدة كقوة الصبي على الكتابة ، والقريبة كقوة الكاتب

(١) ليشج : يشج سا ، م || عرض : يعرض ط || يهبط : أنهبط سا .

(٢) فاتفق : فاتفق ط || وقعت : رفعت سا ؛ وقع عل ط || فأتى : فأتى سا ، ط || بثقله : بثقلها سا .

(٣) الأمور : الأمر سا ، ط ، م || مذموم : محذور سا ، م .

(٤) ويتيان : ويتيان د .

(٥) فهو : هو م .

(٦) لمحلول : بمحلول م || أو العلة : والعلة د . || لمحلول : بمحلول م .

(٧) مرتبة : رتبة ط || فإن : فإنه سا ؛ فإن ط .

(٨) موازية : موازنة سا ، م || بل : بلا د || البسيط : البسيطة ط || فإن : بأن سا ؛ فإن ط .

(٩-١٠) أم ... والدفع في : ساقطه من م .

(١١) والحاسة : والحاسة ط .

المقتنى للملكة الكتابية على الكتابة . وقد يمكنك أن تتركب بعض هذه مع بعض ، وقد وكلناه إلى ذهنك .  
 ١١ ولتورد هذه الاعتبارات أيضا في المبدأ المادى ، فأما المادة التى بالذات ، فهى التى لأجل نفسها تقبل  
 الشئ مثل الدمن للاشتعال . وأما التى بالعرض ، فعلى أصناف من ذلك أن تؤخذ المادة مع صورة مضادة لصورة  
 وتزول بحلولها ، فتؤخذ مع الصورة الزائلة مادة الصورة الحاصلة ، كما يقال إن الماء موضوع للهواء والنطفة  
 موضوعة للإنسان والنطفة ليست موضوعة بما هى نطفة ، لأن النطفة تبطل عند كون الإنسان . أو يؤخذ الموضوع  
 مع صورة ليست داخلة في كون الموضوع موضوعا وإن لم يكن ضد الصورة الأخرى المقصودة ، فيجعل  
 موضوعا مثل قولنا : إن الطبيب يتعالج ، فإنه ليس إنما يتعالج من حيث هو طيب ، ولكن من حيث هو  
 عليل ، فالموضوع للعلاج هو العليل لا الطبيب .

- وأما الموضوع القريب ، فمثل الأعضاء للبدن ، والبعيد مثل الأخطا بل الأركان . والموضوع الخاص  
 فمثل جسم الإنسان بمزاجه لصورته ، والعام ، مثل الخشب للسرير والكرسى ولغيرهما . و١٠ فرق بين القريب  
 والخاص ، فقد يكون السبب المادى قريبا وعاما مثل الخشب للسرير . والموضوع الجزئى مثل هذا الخشب  
 لهذا الكرسي أو هذا الجوهر لهذا الكرسي ، والكلى مثل الخشب لهذا والجوهر للكرسي . والموضوع البسيط  
 فمثل الهوى للأشياء كلها والخشب عند الحس للخشبيات ، والمركب مثل الأخطا للبدن ومثل العقاقير  
 للترياق . والموضوع بالفعل مثل بدن الإنسان لصورته ، وبالقوة مثل النطفة لها أو الخشب غير المصور بالصناعة  
 لهذا الكرسي . وههنا أيضا قد تكون القوة قريبة وقد تكون بعيدة .  
 ١٥

وأما هذه الاعتبارات من جهة الصورة ، فالصورة التى بالذات مثل شكل الكرسي للكرسي والذي  
 بالعرض فمثل البياض أو السوادله . وربما كان نافعا في الذى بالذات مثل صلابة الخشب لقبول شكل الكرسي

- 
- (١) الملكة الكتابية : الملكة الكتابية ط ؛ الملكة الكتابية م || تركب : يتركب ط .  
 (٢) التى ( الأولى ) : ساقطة من سا ، م || فهى : فهو م .  
 (٣) التى : الذى ط || تؤخذ : توجد م .  
 (٤) فتؤخذ : فيوجد سا || الزائلة : النائلة د .  
 (٥) النطفة : النطفية سا ، م || يؤخذ : يوجد سا ، م .  
 (٦) مثل قولنا : كقولنا م .  
 (٨) فالموضوع : بالموضوع سا || العليل : الملل م .  
 (٩) البدن : البدل د .  
 (١٠-١١) والكرسي ... السرير : ساقطة من سا .  
 (١٢) ولغيرها : ولغيره ب ، د ، م .  
 (١٣) أو هذا : وهذا م || والكل : العام ب ، م || لهذا الجوهر : لهذا الكرسي أو الجوهر ط ، م ؛ أو الجوهر لهذا سا .  
 (١٤) غير : الغير ب ، د ، سا ، ط .  
 (١٥) والذى : والى سا ، م .  
 (١٦) فمثل : مثل م || أو السواد : والسواد ط || الذى : الذى ط ، م . || لقبول : لقبوله سا ، ط ، م

وربما كانت الصورة بالعرض وبسبب المجاورة كحركة الساكن في السفينة ، فإنه يقال للساكن في السفينة متحرك ومتنقل بالعرض ، والصورة القرية فمثل التبريع لهذا المربع ، والبعيدة مثل ذى الزاوية له ، والصورة الخاصة لا تخالف الجزئية ، وهو مثل حد الشئ أو فصل الشئ أو خاصة الشئ والعامة فلا يفارق الكلية ، وهو مثل الجنس للخاصة . والصورة البسيطة فمثل صورة الماء والنار التي هي صورة لم تقوم من عدة صور مجتمعة ، والمركبة مثل صورة الإنسان التي تحصل من عدة قوى وصورة تجتمع . والصورة بالفعل معروفة والصورة بالقوة من وجه ما فهي القوة مع العلم .

وأما اعتبار هذه المعاني من جهة الغاية ، فالغاية بالذات هي التي تنحوها الحركة الطبيعية أو الإرادية لأجل نفسها لا غيرها ، مثل الصحة للدواء . والغاية بالعرض على أصناف :

فمن ذلك ما يقصد ، ولكن لا لأجله ، مثل دق الدواء لأجل شرب الدواء لأجل الصحة . وهذا هو النافع أو المظنون نافعا ، والأول هو الخير أو المظنون خيرا . ١٠

ومن ذلك ما يلزم الغاية أو يعرض لها . أما ما يلزم الغاية فمثل الأكل غايته التغوط ، وذلك لازم للغاية لا غاية ، بل الغاية هي كف الجوع . وأما ما يعرض للغاية فمثل الجمال للرياضة ، فإن الصحة قد يعرض لها الجمال ، وليس الجمال هو المقصود بالرياضة .

ومن ذلك ما تكون الحركة متوجهة لآلية فيعارضها هو ، مثل الشجرة للحجر الهابط ومثل من يرمى طيرا فيصيب إنسانا . وربما كانت الغاية اللاتية موجودة معها وربما لم يوجد . ١٥

وأما الغاية القرية فكالصحة للدواء ، والبعيدة فكالسعادة للدواء .

وأما الغاية الخاصة فمثل لقاء زيد صديقه فلانا . وأما العامة فكمساهل الصنفاء لشرب الترنجيين ، فإنه غاية له ، ولشرب البنفسج أيضا .

- 
- (١) وبسبب : ولسبب ط || الساكن في السفينة : لساكن السفينة ب ، د ، سا . (١-٢) متحرك ومتنقل : ينتقل ويتحرك سا .
  - (٢) فمثل : مثل م || والبعيدة : والبعيدة د || مثل : فمثل ط .
  - (٣) أو فصل : وفصل م || وهو : وهي م .
  - (٤) فمثل : مثل م || التي : التي سا م || هي : هو سا ، م .
  - (٥) الإنسان : الإنسانية ط || صورة : صور ط ، م .
  - (٦) فهي : فهو سا .
  - (٧) الطبيعية : للطبيعة م .
  - (٨) الدواء ... عل : ساقطة من م .
  - (٨-٩) أصناف ... الصحة : ساقطة من م .
  - (٩) لأجل (الثانية) : لأجل ط .
  - (١٢) هي : هو ب ، د . || لها : له م .
  - (١٤) طيرا : طائرا م .

وأما الغاية الجزئية فكمقبض زيد على فلان الغريم المقصود كان في سفره .

وأما الكلية فكانتصفاه من الظالم مطلقاً .

وأما الغاية البسيطة فمثل الأكل للشبع . والمركبة مثل لبس الحرير للجمال ولقتل القمل . وهما بالحقيقة غايتان .

• وأما الغاية بالفعل والغاية بالقوة ، فمثل الصورة بالفعل والصورة بالقوة .

واعلم أن العلة بالقوة يلزأ المعلول بالقوة ، فإدام العلة بالقوة حلة ، فالمعلول بالقوة معلول . ويمحوز أن يكون كل واحد منهما بالفعل ذاتا أخرى ، مثل أن تكون العلة إنسانا والمعلول خشبا ، فيكون الإنسان نجارا بالقوة ، والخشب منجورا بالقوة . ولا يحوز أن تكون ذات المعلول موجودة والعلة معدومة البتة . والذي يشكل في هذا من أمر البناء وبقائه بعد الباني ، فيجب أن يعلم أن البناء ليس يبقى بعد الباني ، على أن البناء معلول الباني ، فإن معلول الباني هو تحريك أجزاء البناء إلى الاجتماع وهو لا يتأخر عنه . وأما ثبات الاجتماع ١٠ وحصول الشكل فيثبت عن حلل موجودة ، إذا فسدت فسد البناء. وتحقيق هذا المعنى وما يجرى مجراه مما سلف موكول إلى الفلسفة الأولى ، فليترعص به إلى ما هناك .

---

(٢) فكانتصفاه : فانتصفاه م .

(٣) الحرير : الحرب سا || القمل : القمل سا .

(٦) بالقوة ( الأولى ) : ساقطة من م || العلة ( الثانية ) : لعلة د || ويمحوز : فيمحوز ط .

(٨) موجودة : موجودا ب ، د ، سا .

(٩) أمر : ساقطة من م .

(١٠) هو : ساقطة من ط || أجزاء : آخرم . || ثبات : إثبات م .

(١١) من : + عدة ط || فسد : فسدت م .

(١١-١٢) ما سلف : ساقطة من ط .

في ذكر البخت والاتفاق والاختلاف فيهما  
وايضاح حقيقة حالهما

• وإذا قد تكلمنا عن الأسباب ، وكان البخت والاتفاق وما يكون من تلقاء نفسه قد ظن بها أنها من الأسباب  
فحري بنا أن لا نغفل أمر النظر في هذه المعاني ، وأنها هل هي في الأسباب أو ليست في الأسباب ، وإن كانت  
فكيف هي في الأسباب .

و أما القدماء الأقدمون فقد كانوا اختلفوا في أمر البخت والاتفاق . ففرقة أنكرت أن يكون للبخت  
والاتفاق مدخل في العلل ، بل أنكرت أن يكون لها معنى في الوجود البتة . وقالت : إنه من المحال أن نجد  
للأشياء أسبابا موجبة ونشاهدها فنعدل عنها ونعزلها عن أن تكون عللا ونرتاد لها عللا مجهولة من البخت ١٠  
والاتفاق ، فإن الحافر بئرا إذا عثر على كنز ، جزم أهل الغباوة القول بأن البخت السعيد قد لحقه ، وإن زلق  
فيه فأنكسر رجله ، جزموا القول بأن البخت الشقي قد لحقه . ولم يلحقه هناك بخت البتة ، بل كان من يحفر  
إلى الدفين يناله ، ومن يميل على زلق في شفير يزلق عنه . ويقولون إن فلانا لما خرج إلى السوق ليقعد في دكانه  
لمح غريما له فظفر بحقه ، فذلك من فعل البخت وليس كذلك ، بل ذلك لأنه قد توجه إلى مكان به غريمه  
وله حس بصر فرآه . قالوا : وليس وإن كان غايته في خروجه غير هذه الغاية ، يجب أن لا يكون الخروج ١٥  
إلى السوق سببا حقيقيا للظفر بالغريم ، فإنه يجوز أن يكون لفعل واحد غايات شتى ، بل أكثر الأفعال كذلك  
لكنه يعرض أن يجعل المستعمل لذلك الفعل أحد تلك الغايات غاية ، فتتعطل الأخرى بوضعه لافي نفس الأمر

(٢) فصل : فصل م ب ؛ الفصل الثالث عشر م .

(٥) تلقاء : لقاء م || قد : فقد سا || قد ظن : يظن د .

(٦) أو ليست في الأسباب : ساقطة من م .

(٩) في ( الثانية ) : من سا ، م .

(١٠) موجبة : موجدة ط .

(١٢) فيه : فيها د ، ط ، م || وجله : ساقطة من سا ، م || الشقي قد : ساقطة من م .

(١٣) يناله ومن : يتلوه من ط .

(١٥) بصر : نظر سا || فرآه : فرأه ب ، د ، ط || وليس : ساقطة من م .

(١٧) أحد : إحدى ط || فتتعطل : فتعطل سا ، م || بوضعه : موضعه سا .



وهو في نفس الأمر غاية يصلح أن ينصبها غاية ويرفض ماسواها . أليس لو كان هذا الإنسان شاعرا بمقام الغريم هناك، فخرج يرومه فظفر به، لم يقل إن ذلك واقع منه بالبخت، بل قيل لما عداه إنه بالبخت أو بالاتفاق فيرى أن جعله أحد الأمور التي يؤدي إليها خروجه غاية تصرف الخروج عن أن يكون في نفسه سببا لما هو سببه فكيف يظن أن ذلك يتغير يجعل جاعل .

- فهؤلاء طائفة، وقد قام بإزائهم طائفة أخرى عظموا أمر البخت جدا وتشعبوا فرقا . فقال قاتل منهم : إن البخت سبب يلجئ مستور يرتفع عن أن تتركه العقول، حتى أن بعض من يرى رأى هذا القاتل أحل البخت محل الشيء الذي يتقرب إليه أو إلى الله تعالى بعبادته، وأمر فبني له هيكل واتخذ باسمه صنم يعبد على نحو ما تعبد عليه الأصنام .

- وفرقة قدمت البخت من وجه على الأسباب الطبيعية، فجعلت كون العالم بالبخت. وهذا هو ديمقراطيس وشيعته فلأنهم يرون أن مبادئ الكل هي أجرام صغار لا تتجزأ لصلابتها ولعلمها الخلاء، وأنها غير متناهية بالعدد ومبثوثة في خلاء غير متناهي القدر، وأن جوهرها في طباعه متشاكل وبأشكالها مختلف، وأنها دائمة الحركة في الخلاء فينتق أن يتصادم منها جملة فتجتمع على هيئة فيكون منه عالم، وأن في الوجود عوالم مثل هذا العالم غير متناهية بالعدد مرتبة في خلاء غير متناه، ومع ذلك فيرى أن الأمور الجزئية مثل الحيوانات والنباتات كافية لا بحسب الاتفاق .

- وفرقة أخرى لم تقدم على أن تجعل العالم بكلية كائنا بالاتفاق، ولكنها جعلت الكائنات متكونة عن ١٥ المبادئ الاسطيقسية بالاتفاق، فما اتفق أن كان هيئة اجتماعه على نمط يصلح للبقاء والنسل، وما اتفق أن لم يكن كذلك لم ينسل، وأنه قد كان في ابتداء النشوء ربما تتولد حيوانات مختلطة الأعضاء من أنواع مختلفة وكان يكون حيثئذ حيوان نصفه أبل ونصفه عنز، وأن أعضاء الحيوان ليست هي على ما هي عليه من

(١) وهو : وحى ط || ويرفض : فيرفض سا || الإنسان : إنسان د || بمقام : مقام سا .

(٢) يرومه : ليرومه ط || يقل : يقبل د .

(٣) فيرى : ليرى م || أن : بأن سا .

(٤) فكيف : وكيف د ، سا ، ط ، م . || جاعل : جاعل سا .

(٥) فقال قاتل : فقال ب ، د م ، فقال سا .

(٦) تعال : ساقطة من د ، سا ، ط ، م .

(٨) عليه : ساقطة من ط .

(٩) بالعدد : ساقطة من م . || طباعه : طباعها ط .

(١٠) والنباتات : والنبات سا ، م || كافية : كائنة سا ، م .

(١١) تقدم : تقدم م .

(١٢) هو : وهو م .

(١٣) مختلطة : مختلطة م .

(١٤) حيثئذ : ساقطة من سا ، ط ، م .

المقادير والخلق والكيفيات لأغراض ، بل اتفقت كذلك ، مثلا قالوا : ليست الثنايا حادة لتقطع ، ولا الأضراس عريضة لتطحن ، بل اتفق أن كانت المادة تجتمع على هذه الصورة ، واتفق أن كانت هذه الصورة نافعة في مصالح البقاء ، فاستفاد الشخص بذلك بقاء ، وربما اتفق له من آلات النسل نسل لا يستحفظ به النوع بل اتفاق .

- فنقول : إن الأمور منها ماهي دائمة ، ومنها ماهي في أكثر الأمر ، مثل أن النار في أكثر الأمر تحرق الحطب إذا لاقته ، وأن الخارج من بيته إلى بستانه في أكثر الأمر يصل إليه ، ومنها ما ليس دائما ولا في أكثر الأمر ، والأمور التي تكون في أكثر الأمر هي التي لا تكون في أقل الأمر . وكونها إذا كانت لا تخلو إما أن يكون عن اطراد في طبيعة السبب إليها وحده أو لا يكون كذلك . فإن لم يكن كذلك ، فلما أن يحتاج السبب إلى قرين من سبب أو شريك أو زوال مانع أو لا يحتاج ، فإن لم يكن كذلك ولم يحتاج السبب إلى قرين ، فليس كونها عن السبب أولى من لا كونها ، إذ ليس في نفس الأمر لافيه وحده ، ولا فيه وفي مقارن له ، ما يرجح الكون على اللاكون ، فيكون كون هذا الشيء عن الشيء ليس أولى من لا كونه ، فليس كائنا على الأكثر . فإذا لم يحتاج إلى الشريك المذكور ، فيجب أن يكون مطردا بنفسه إليه إلا أن يعوق عائق ويعارض معارض ولمعارضته ما يخلف في الأقل . ويجب من ذلك أنه إذا لم يعق عائق ولم يعارض معارض وسلمت طبيعته أن يستمر إلى ما ينحوه ، فحينئذ يكون الفرق بين الدائم والأكثرى أن الدائم لا يعارضه معارض ألينة وأن الأكثرى يعارضه معارض هو يتبع ذلك . إن الأكثرى بشرط دفع الموانع وإمالة العوارض واجب ، وذلك في الأمور الطبيعية ظاهر وفي الأمور الإرادية أيضا . فإن الإرادة إذا صحت وتمت ووات الأعضاء للحركة والطاعة ، ولم يقع سبب مانع أو سبب ناقص للعزيمة . وكان المقصود من شأنه أن يوصل إليه فبين أنه يستحيل أن لا يوصل إليه ، وإذا كان الدائم من حيث هو دائم لا يقال إنه كائن بالبحث ، فالأكثرى أيضا لا يقال إنه كائن بالبحث ،

(٢-١) ولا الأضراس : والأضراس د .

(٢) اتفق : اتفقت ب ، د || كانت ( الأولى ) : كان د .

(٣) البقاء : البتايام || فاستفاد : واستفاد سا || وربما : وبما د ، ربما سا ، ط ، م || نسل : نسل سا ، ط ، م ||

لستحفظ : استحفظ سا .

(٤) اتفاق : اتفاقا د ، سا ، م .

(٥) الأمر ( الأولى ) : الأمور د .

(٦-٧) الأمر .... دائما ولا في أكثر الأمر : ساقطة من سا .

(٧) أكثر ( الأولى ) : الأكثر د || والأمور ... أكثر الأمر : ساقطة من م || وكونها : فكونها سا ، ط ، م . (١١) إن :

ساقطة من م .

(١٢) ماخلف : ماخلف د .

(١٥) معارض : ساقطة من م || هو يتبع : ويتبع د ، سا ، ط ، م || ذلك : + عل ط .

(١٦) ورائت : ورائت د .

(١٧) فبين : من سا ، فبين ط .

(١٨) فالأكثرى : والأكثر ط .

فإنه من جنسه وفي مثل حكمه . نعم إذا عورض فصرف ، فربما قيل إن انصرافه عن وجهه كائن بالبحث أو بالاتفاق ، وأنت تعلم أن الناس لا يقولون لما يكون كثيرا عن سبب واحد بعينه أو دائما أنه كائن اتفاقا أو بالبحث .

- وقد بقي لنا ما يكون بالتساوي وما يكون على الأقل ، والأمر مشتبه في الكائن بالتساوي أنه يقال فيه إنه اتفق اتفاقا وكان بالبحث أو لا يقال . قد اشترط متأخرو المشائين أن ما يكون بالاتفاق والبحث فإنما يكون في الأمور الأقلية الكون عن أسبابها والذي رسم لهم هذا النهج لم يشترط ذلك ، بل اشترط أن لا يكون دائما ولا أكثريا ، وإن مادعا المتأخرين إلى أن جعلوا الاتفاق متعلقا بالأمور الأقلية دون المتساوية صورة الحال في الأمور الإرادية . فإن هؤلاء المتأخرين يقولون إن الأكل واللاأكل والمشى واللامشى وما أشبه ذلك هي من الأمور المتساوية الصدور عن مبادئها ، ثم إذا مشى ماش أو أكل آكل يلزادته لم يقل إنه اتفق ذلك . وأما نحن فلا نستصوب زيادة اشتراط على ما اشترطه معلمهم ، ونبين بطلان قولهم بشئ يسير وهو أن الشئ الواحد قد يكون بقياس واعتبار أكثريا ، بل واجبا ، وبقياس آخر واعتبار آخر متساويا ، بل الأقل إذا اشترطت فيه شرائط واعتبرت أحوال صار واجبا ، مثل أن يشترط أن المادة في كون كف الجنين فضلت عن المصروف منها إلى الأصابع الخمس ، والقوة الإلهية الفائضة في الأجسام صادفت استعدادا تاما في مادة طبيعية لصورة مستحقة ، وهي إذا صادفت ذلك لم تعطلها عنها ، فيجب هناك أن يتخلق أصبع زائدة ، فيكون هذا الباب وإن كان هو أقل الوجود ونادرا بالقياس إلى الطبيعة الكلية فليس أقليا ونادرا بالقياس إلى الأسباب التي ذكرناها بل هو واجب .

ولعل الاستقصاء في البحث يبين لنا أن الشئ مالم يجب أن يوجد من أسبابه ولم يخرج عن طبيعة الإمكان لم يوجد عنها . ولكن بيان هذا وأمثاله مؤخر إلى الفلسفة الأولى . وإذا كان الأمر على هذا فغير بعيد أن تكون طبيعة

- (١) فصرف : وصرف سا ، ط ، م .
- (٢) دائما : + م . (٣) أو بالبحث : وبالبحث د .
- (٤) أنه : + هل ط .
- (٥) اشترط : أشرط م ، ساقطة من سا .
- (٦) النهج : المنهج ب .
- (٧) متعلقا : متعلقا ب || صورة : صور سا .
- (٨) اشترط : إشرط سا .
- (٩) بل : ساقطة من م .
- (١٠) كون : تكون ط .
- (١١) لصورة : بصورة ط .
- (١٢) إذا : أيضا ب || تعطلها : تعطل ط .
- (١٣) هو : ساقطة م || الوجود : الإمكان سا ، ط ، م .
- (١٤) في البحث : بالبحث م .
- (١٥) وإذا : فإذا د ، سا ، ط ، م .

واحدة بالقياس إلى شيء أكثرية وبالقياس إلى شيء آخر متساوية . فإن البعد بين الأكثرى والمتساوى أقرب من البعد ما بين الواجب والأقل . ثم الأكل والمشى إذا قيسا إلى الإرادة ، وفرضت الإرادة حاصلة ، خرجا من حد الإمكان المتساوى إلى الأكثرى ، وإذا خرجا من ذلك لم يصح البتة أن يقال إنهما اتفقا أو كانا بالبحث وأما إذا لم يضافا إلى الإرادة ونظر إليهما في وقت يتساوى كون الأكل ولا كونه ، فصحيح أن يقال دخلت عليه واتفق أن كان يأكل ، وذلك بالقياس إلى الدخول لا إلى الإرادة . وكذلك قول القائل : صادفته واتفق أن كان يمشى ، ولقيته واتفق أن كان قاعدا ، فإن هذا كله متعارف مقبول ، ومع ذلك مسجوح . وبالحملة إذا كان الأمر الكائن في نفسه غير متطلع ولا متوقع إذ ليس دائما ولا أكثرى ، فصالح أن يقال للسبب المؤدى إليه أنه اتفاق أو بحث ، وذلك إذا كان من شأنه أن يؤدي إليه وليس مؤديا إليه لادائما ولا أكثرى . وأما إذا لم يكن مؤديا إليه البتة ولا موجبا له مثل قعود فلان عند كسوف القمر ، فلا يقال إن قعود فلان اتفق أن كان سببا لكسوف القمر ، بل يصلح أن يقال اتفق أن كان معه ، فيكون القعود لا سببا للكسوف ، بل سببا بالعرض للكون مع الكسوف وليس الكون مع الكسوف هو الكسوف وإذا كان الشيء ليس من شأنه أن يؤدي إلى شيء البتة ، فليس سببا اتفاقيا له ، إنما يكون سببا اتفاقيا له إذا كان من شأنه أن يؤدي إليه وليس دائما ولا في أكثر الأمر حتى لو فطن الفاعل بما تجرى عليه حركات الكل وصح أن يريد ويختار لصح أن يجعله غاية . كما لو فطن الخارج إلى السوق أن الغريم في الطريق لصح أن يجعله غاية وكان حينئذ خارجا عن حد التساوى والأقل ، لأن خروج العارف بحصول الغريم في جهة مخرجه يؤدي في أكثر الأمر إلى مصادفته ، وأما خروج غير العارف من حيث هو غير عارف فربما أدى وربما لم يؤد وإنما يكون اتفاقيا بالقياس إلى الخروج لا بشرط زائد ويكون غير اتفاقى بالإضافة إلى خروج بشرط زائد .

- (١) أكثرية : أكثر به ب . || متساوية : متساو به ب .
- (٢) يصح : + ذلك م .
- (٣) إليهما : + نفسيهما سا ، م ؛ + نفسيهما ط || كون : وكون ط .
- (٤) واتفق : فاتفق سا ، ط ، م .
- (٥) ولقيته : لقيته ب ، م ؛ وكذلك لقيته د .
- (٦) فصالح : وصالح سا .
- (٧) إليه (النتيجة) : ساقطة من م . (٨-٩) لا دائما .... إليه : ساقطة من د .
- (١٠) هو : + سبب ط . (١٢) شيء : الشيء سا ، م .
- (١١) اتفاقيا (الأول) : + بل ط ، م .
- (١٢) عليه : + من ط .
- (١٣) أن (الثانية) : وأن م .
- (١٤) غير (الأول) : الغير سا .
- (١٥) اتفاقيا : اتفاقا سا ، ط ، م || لا بشرط : لا بشرط م .
- (١٦) اتفاق : ب ، ، اتفاق ، م د .

وتبين من هذا أن الأسباب الاتفاقية تكون من حيث يكون من أجل شيء إلا أنها أسباب فاعلية لها بالعرض والغايات غايات بالعرض فهي داخلية في جملة الأسباب التي بالعرض . فالاتفاق سبب من الأمور الطبيعية والإرادية بالعرض ليس دائماً الإيجاب ولا أكثرى الإيجاب ، وهو فيما يكون من أجل شيء وليس له سبب أوجه بالذات . وقد تعرض أمور لا يقصد وليست بالاتفاق مثل تخطيط القدم على الأرض عند الخروج إلى أخذ الغريم ، فإن ذلك وإن لم يقصد فضروري في المقصود .

- لكن لقائل أن يقول : إننا ربما قلنا إن كذا كان بالاتفاق وإن كان الأمر أكثرى ، كقول القائل إن فلانا قصدته لحاجة كذا فاتفق أن وجدته في البيت ، ولا يمنعه عن هذا القول كون زيد في أكثر الأمر في البيت . فالجواب أن هذا القائل إنما يقول ذلك لا بحسب الأمر في نفسه ، بل بحسب اعتقاده فيه . فإنه إذا كان أغلب ظنه أن زيدا ينبغي أن يكون في البيت ، فلا يقول إن ذلك اتفق ، بل إن لم يجده يقول إن ذلك اتفق ، ولكن إنما يقول هذا إذا كان يتساوى عنده في ظنه وفي ذلك الوقت وفي تلك الحالة أنه كائن في البيت .
- يقول هذا إذا كان يتساوى عنده في ظنه وفي ذلك الوقت وفي تلك الحالة أنه كائن في البيت أو غير كائن . فيكون ظنه في ذلك الوقت يحكم بالتساوى دون الأكثرى والواجب ، وإن كان بالقياس إلى الوقت المطلق أكثرى . وقد ظن في كثير من الأمور الطبيعية النادرة الوجود مثل الذهب الثابت على وزن من الأوزان أو الياقوتة المجاوزة للمقدار المعهود أنه موجود بالاتفاق لأنه أقل وليس كذلك . فإن كون الشيء في الأقل إنما يدخل الشيء في الاتفاق ، لا إذا قيس إلى الوجود المطلق ، بل إذا قيس إلى السبب الفاعل له ، فكان وجوده عنه أقلياً .
- والسبب الفاعل لهذا الذهب والياقوت إنما صدر عنه ذلك لقوته ووجدان المادة الوافرة . وإذا كان كذلك فيصدر عنه مثل هذا الفعل عن ذاته دائماً أو في الأكثر صدوراً طبيعياً . ويقول إن السبب الاتفاقى قد يجوز أن يتأدى إلى غايته الذاتية ، وقد يجوز أن لا يتأدى ، مثل أن الرجل إذا خرج متوجهاً إلى متجره فلقى غريمه اتفاقاً فربما انقطع بذلك عن غايته الذاتية ، وربما لم ينقطع ، بل توجه نحوه هاو وصل إليها ، والحجر الهابط إذا شجر رأساً فربما وقف وربما هبط إلى مهبطه ، فإن وصل إلى غايته الطبيعية فيكون بالقياس إليها سبباً ذاتياً وبالقياس إلى الغاية العرضية

(١) من (الأول) : ساقطة من ب ، سا || من حيث : حتى م .

(٢) ولا أكثرى الإيجاب : والأكثرى للإيجاب م || وليس : ليس سا ، م .

(٣) ولا يمنعه : ولم يمنعه ط .

(٤) فإنه : بأنه سا .

(٥) إن (الأول) : ساقطة من ب ، د ، ط || وفي : في سا ، ط .

(٦) الحالة : الحال سا ، م .

(٧) ظن : ظن سا ، ط ، م .

(٨) الفاعل : الفاعل ط || فكان : وكان وجوده : وجود م .

(٩) الفاعل : الفاعل ط || ووجدان : ووجدان سا ، ط ، م .

(١٠) عنه : ساقطة من سا ، م || ذاته : ذات د .

(١١) فربما : ساقطة من م || وقف : وقت د ، فوقت م .

سببا اتفاقيا ، وأما إن لم يصل إليها فيكون بالقياس إلى الغاية العرضية سببا اتفاقيا وبالقياس إلى الغاية الذاتية باطلا كقولهم شرب الدواء ليسهل فلم يسهل ، فكان شربه باطلا . والغاية العرضية بالقياس إليها تكون اتفاقيا . وقد يظن أنه قد يكون وتحدث أمور لا لغاية ، بل على سبيل العبث ، ولا يكون اتفاقا كالولوع باللحمة وما أشبه ذلك ، وليس كذلك . وسنبين في الفلسفة الأولى حقيقة الأمر فيها .

• ثم الاتفاق أهم من البخت في لغتنا هذه ، فإن كل بخت اتفاق ، وليس كل اتفاق بختا . فكانهم لا يقولون بخت إلا لما يؤدي إلى شيء يعتد به ، ومبلوه إرادة عن شيء اختيار من الناطقين البالغين . فإن قالوا لغير ذلك كما يقال للعود الذي يشق نصفه لمسجد ونصفه لكنيف ، إن نصفه منه سعيد ونصفه منه شقي ، فهو مجاز وأما ما بدهه طبيعي فلا يقال إنه كائن بالبخت بل عسى أن يخص باسم الكائن من تلقاء نفسه إلا إذا قيس إلى مبدأ آخر إرادى ، فإن الأمور الاتفاقية تجري على مصادمات تحصل بين شيئين أو أشياء ، وكل مصادمة فلما أن يكون فيها كلا المتصادمين متحركين إلى أن يتصادما ، أو يكون أحدهما ساكنا والآخر متحركا إليه ، فإنه إذا سكن كلاهما على حال غير التصادم الذي كانا عليهما ينتج ما بينهما تصادم . وإذا كان كذلك فجائز أن تتفق حركتان من مبدئين ، أحدهما طبيعي والآخر إرادى يتصادمان عند غاية واحدة تكون بالقياس إلى الإرادى خيرا يعتد به أو شرا يعتد به ، فيكون حينئذ بختا له لا محالة ، ولا يكون بالقياس إلى حركة الطبيعي بختا .

١٥ وافرقة بين وداعة البخت وسوء التدبير فإن سوء التدبير هو اختيار سبب في أكثر الأمور يؤدي إلى غاية مذمومة ، ورداعة البخت هي أن يكون السبب في أكثر الأمور غير مؤد إلى غاية مذمومة ، ولكن يكون عنلمتوأسبها السبب البخت يؤدي إليها . والشئ الميمون هو الذى تكرر حصول أسباب مسعدة بالبخت عند حصوله ، والشئ المشنوم هو الذى تكرر حصول أسباب مشقية بالبخت عند حصوله ، فيستشعر من حصول الأول عود ما اعتيد تكرره من

(١) وأما إن : وإن د ؛ وأما إذا سا ، ط ، م || فيكون : فإنه يكون سا ، ط ، م .

(٢) فلم يسهل : ساقطة من م .

(٣) ولا يكون : فلا يكون ا || كالولوع : لولوع د || وليس كذلك : ساقطة من سا .

(٤) وسنبين : + ذلك سا .

(٥) يشق : شق ط .

(٦) مصادمة : مصادفة م .

(٧) فيها : ساقطة من سا .

(٨) ينتج : ينتج ط .

(٩) أوشرا : وشرا ب ، د ، ط || لا محالة : ساقطة من سا ، م || حركة : الحركة ط .

(١٠) فإن سوء التدبير : ساقطة من م || أكثر : الأكثر د || الأمور : الأمر سا ، م .

(١١) هي : هو سا ، م || مؤد : مؤدبة ط .

(١٢) إليه : إليه ط || الذى : + قد ط .

(١٣) حصول (الثانية) : حضور سا ، م .

الخير ، ومن حصول الثاني عود ما اعتيد تكرره من الشر . وقد يكون للسبب الواحد الاتفاق غايات اتفاقية غير محددة ، ولذلك لا يتحرز عن الاتفاق التحرز عن الأسباب الذاتية ونستعبد باقاه من الشقاوة .

## [ الفصل الرابع عشر ]

### ن - فصل

#### في نقض حجج من الخطأ في باب الاتفاق والبخت ونقض مذاهبهم

- وإذ قد بينا ماهية الاتفاق ووجوده ، فحري بنا أن نشير إلى نقض حجج المذاهب الفاسدة في باب الاتفاق وإن كان الأخرى أن تؤخر هذا البيان إلى ما بعد الطبيعة وإلى الفلسفة الأولى . وإن المقدمات التي نأخذها في هذا البيان أكثرها مصادرات . لكننا ساعدنا في هذا الواحد ، وفي بعض الأشياء الأخرى مجرى العادة . فنقول أما المذهب المبطل للاتفاق أصلاً ، المحتج بأن كل شيء يوجد له سبب معلوم . ولا نضطر إلى اختلاف ١٠ سبب هو الاتفاق ، فإن احتجاجه ليس يتج المطلوب ، لأنه ليس إذا وجد لكل شيء سبب ، لم يكن للاتفاق وجود ، بل كان السبب الموجب للشيء الذي لا توجهه على الدوام أو الأكثر هو السبب للاتفاق نفسه من حيث هو كذلك . وأما قوله إنه قد يكون لشيء واحد غايات كثيرة . فما ، فإن المغالطة فيه لا شراك الاسم في الغاية ، فإن الغاية تقال لما ينتهي إليه الشيء كيف كان . ويقال لما يقصد بالفعل والمقصود بالحركة الطبيعية

(١) حصول : حضور سا ، م || السبب : السبب سا .

(٢) ولذلك : فذلك ط || ونستعمل : ونستأذ بخ ؛ ويستأذ سا ، ط ، م .

(٣) فصل : فصل ن ب ؛ الفصل الرابع عشر م .

(٧) في باب : ساقطة من م .

(٨) وفي : في ه || الأخرى : الأخر سا ، الآخر م

(١٠) يوجد : فيوجد ط .

(١١) المطلوب : المطلوب م .

(١٢) الموجب : الموجود سا ، م .

(١٣) كثيرة : كثيرة ب .

محدود ، والمقصود بالإرادة أيضا محدود، ونحن نعني بالغاية الذاتية ههنا هذا . وقوله : إنه ليس يجب أن تصير الغاية غير غاية بالجعل ، حتى إذا جعل الظفر بالغيرم غاية صار الأمر غير بخفى ، وإن جعل الوصول إلى المكان غاية صار الأمر بخفيا . فإن الجواب عنه أن قوله : إن الجعل لا يغير الحال في هذا الباب ، هو غير مسلم . ألا ترى أن الجعل يجعل الأمر في أحدهما أكثر يا وفي الآخر أقليا ؟ فإن الشاعر بمقام الغريم الخارج إليه ليظفر به من حيث هو كذلك ، فإنه في أكثر الأمر يظفر به ، وغير الشاعر الخارج إلى المكان من حيث هو كذلك ، فإنه في أكثر الأمر يظفر بغيره . فإن كان الجعل المختلف يختلف له حكم الأمر في أكثريته وغير أكثريته فكذلك يختلف له حكم الأمر في أنه اتفاق أو غير اتفاق .

وأما ديمقراطيس الذى يجعل تكون العالم بالاتفاق ، ويرى أن الكائنات تكون بالطبيعة ، فما يكشف فساد رأيه هو أن نبين له ماهية الاتفاق وأنه غاية عرضية لأمر طبيعي أو إرادى بل أو لقسرى ، واقترى ١٠ ينتهى إلى طبيعة أو إرادة ، فإنه سيظهر أنه لا يستمر قسر على قسر إلى غير النهاية فتكون الطبيعة والإرادة ذاتهما أقدم من الاتفاق ، فيكون السبب الأول للعالم طبيعة أو إرادة . على أن الأجرام التى يقول بها ويراهما صلبة ويراهما متفقة الجواهر مختلفة بالأشكال ويراهما متحركة بذاتها في الخلاء إذا اجتمعت وتماسكت ، ولا قوة عنده ولا صورة إلا الشكل فقط ، فإن اجتماعها ومقتضى أشكالها لا ياصق بعضها ببعض ، بل يجوز لها الانفصال واستمرار حركتها التى لها بذاتها ، فيجب لذاتها أن تتحرك فتتفصل ولا يبقى لها الاتصال . ولو كان ذلك لما وجدت السماء مستمرة الوجود على هيئة واحدة في أرصاد متتابعة بين طرفي زمان طويل . ولو كان يقول إن ١٥ في هذه الأجرام قوى مختلفة في جواهرها يتفق لها أن تصادم ، ويضغط ما بينها ، ويقف الضعيف منها بين الضاعطين ويتكافأ ميل الضاعطين بحسب القوتين فيبقى كذلك ، لكان ربما أوهم أنه يقول شيئا إلى أن نبين أن هذا لا يكون ولا يتفق ، وسنشير إليه بعد . والعجب أنه يجعل الأمر الدائم الذى لا يقع فيه خروج عن نظام واحد ولا أمر حادث كائن يبحث أو اتفاق فيه البتة اتفاقيا ، ويجعل الأمور الجزئية لغاية ، وفيها ما يرى بالاتفاق.

(٢) غاية : ساقطة من ما || الوصول : الحصول ، ط . (٣) هو : فهو ط .

(٤) الخارج إليه : ساقطة من م .

(٥) فإنه ... كذلك : ساقطة من م .

(٩) وأنه : ساقطة من م .

(١١) لقسرى : قسرى ط || والقسرى : والقسرى ط .

(١١) ذاتها : ذاتها ، ط ، م || أو إرادة : وإرادة م || بها : ذاتها أقدم من الاتفاق ط .

(١٢) الجواهر : أويراها ط .

(١٣) اجتماعها : اجتماعها م .

(١٤) ذلك : كذلك ، ط ، م .

(١٤-١٥) لما وجدت : ساقطة من م .

(١٦) ما بينها : ما بينها ط || الضعيف : الضعيف م .

(١٧-١٨) لكان ... لا يكون : ساقطة من م .

(١٩) البتة : ساقطة من د || لغاية : كفاية ما || بالاتفاق : الاتفاق ، ط ، م .



- وأما أبداً فليس ومن جرى مجراه فلأنهم جعلوا الخريات تكون بالاتفاق ، بل خلطوا الاتفاق بالضرورة فجعلوا حصول المادة بالاتفاق وتصورها بصورتها بالضرورة لالغاية . مثلاً قالوا : إن الثنايا لم تتحد لقطع بل اتفق أن حصلت هناك مادة لاتقبل إلا هذه الصورة ، فاستحدثت بالضرورة ، وقد أدخلوا في هذا الباب إلى حجب واهية ، وقالوا : كيف تكون الطبيعة تفعل لأجل شيء وليس لها روية ، ولو كانت الطبيعة تفعل لأجل شيء لما كانت التشويبات والزوائد والموت في الطبيعة البتة ، فإن هذه الأحوال ليست بقصد ، ولكن يبنى أن تكون المادة بحالة تتبعها هذه الأحوال . فكل ذلك الحكم في سائر الأمور الطبيعية التي اتفقت أن كانت على وجه يتضمن المصلحة ، فلم ينسب إلى الاتفاق ، وإلى ضرورة المادة ، بل ظن أنها إنما تصدر عن فاعل يفعل لأجل شيء . ولو كان كذلك لما كان إلا أبداً ودائماً لا يتخلف . وهذا كالمطر الذي يعلم يقيناً أنه كائن لحرارة المادة ، لأن الشمس إذا نخرت فخلص البخار إلى الجو البارد برد فصار ماء ثقيلاً ، فتزل ضرورة فاتفق أن يقع في مصالح ، فظن أن الأمطار مقصودة في الطبيعة لتلك المصالح . قالوا : ولم ياتمت إلى إفسادها لليادر . وقالوا : وقد عرض في هذا الباب أمر آخر وهو النظام الموجود في تكون الأهور الطبيعية وسواكها إلى ما توجه بالضرورة التي في المواد . وليس ذلك مما يجب أن يغتر به ، فإنه وإن سلم أن للنش والتكون نظاماً فإن للرجوع والسلوك إلى الفساد نظاماً ليس دون ذلك النظام ، وهو نظام الذبول من أوله إلى آخره بعكس من نظام النشو . فكان يجب أيضاً أن يظن أن الذبول لأجل شيء هو الموت ، ثم إن كانت الطبيعة تفعل لأجل شيء فالسؤال ثابت في ذلك الشيء نفسه وأنه لم فعل في الطبيعة على ما هو عليه وتستمر المطالبة إلى غير النهاية .

قالوا : وكيف تكون الطبيعة فاعلة لأجل شيء ، والطبيعة الواحدة تختلف أفعالها لاختلاف المواد ، كالحرارة تحل شيئاً كالشمع ، وتعمد شيئاً كالبيض والملح ، ومن المعجائب أن تكون الحرارة تفعل الإحراق لأجل شيء ، بل إنما يلزمها ذلك بالضرورة ، لأن المادة بحال يجب فيها عند مماسة الحار الاحتراق ، فكل ذلك حكم سائر القوى الطبيعية .

(١) بالضرورة : + وكذلك الأخراس في أنها عريضة لا لظن ط .

(٤-٥) تفعل لأجل شيء : ساقطة من م .

(٥) التشويبات : التشويبات م .

(٦) بحالة : بحالة م .

(٧) إنما : ساقطة من م .

(٨) ودائماً : دائماً م ، م || يقيناً : يقيناً م .

(١٠) أن يقع : أو يقع م || قالوا : وقالوا م ، ط ، م .

(١١) لليادر : لليادر م || وقالوا : قالوا م ، ط ، م || عرض : من م .

(١٢) به : ساقطة من م || للنش : للنش م .

(١٣) النظام : ساقطة من م ، ط ، م .

(١٤) فكان : وكان م ، ط || أن (الثانية) : ساقطة من م .

(١٥) فالسؤال : بالسؤال م .

(١٧) كالشمع : كالشمع م .

(١٨) فكل ذلك : وكذلك د || القوى الطبيعية : قوى الطبيعة ط .

والذى يجب علينا أن نقوله فى هذا الباب ونعتقد هو أنه لا كثير مناقشة الآن فى أن للاتفاق مدخلا فى أن تكون الأمور الطبيعية ، وذلك بالقياس إلى أفرادها . فإنه ليس حصول هذه المدرة عند هذا الجزء من الأرض ولا حصول هذه الحبة من البئر فى هذه البقعة من الأرض ، ولا حصول هذه النطفة فى هذه الرحم أمرا دائما ولا أكثريا ، بل لتسامح أنه وما يجرى مجراه اتفاقا ، ولنعم النظر فى مثل تكون السنبلة عن البرة باستمداد المادة من الأرض والجنين عن النطفة باستمداد المادة عن الرحم ، هل هذا بالاتفاق . فنجده ليس باتفاق بل أمرا توجهه الطبيعة وتستدعيه قوة ، وكذلك لتساعدوا أيضا على قولهم إن المادة التى للثنايا لا تقبل إلا هذه الصورة ، لكننا نعلم أنها لم تحصل لهذه المادة هذه الصورة لأنها لا تقبل إلا هذه الصورة ، بل حصلت هذه المادة لهذه الصورة لأنها لا تقبل إلا هذه الصورة ، فإنه ليس البيت إنما رتب فيه الحجر وطفنا الخشب لأن الحجر أثقل والخشب أخف ، بل هناك صنعة صانع لم يصلح لها إلا أن تكون بسبب مواد ما تفعله هذه النسبة فجاء بها على هذه النسبة . والتأمل الصادق يظهر صدق ما قلناه وهو أن البقعة الواحدة إذا سقط فيها حبة برّة أنبت سنبلة برّة أو حبة شعير أنبت سنبلة شعير . ويستحيل أن يقال إن الأجزاء الأرضية والمائية تتحرك بذاتها وتنقل فى جوهر البرة وترتبه فإنه سيظهر أن تحركهما عن مواضعهما ليس لذاتهما والحركات التى لذاتهما معاومة فيجب أن يكون تحركهما إنما هو لجذب قوى مستكنة فى الحبات جاذبة بإذن الله . ثم لا يخفى أن تكون فى تلك البقعة أجزاء تصلح لتكون البرة وأخرى صالحة لتكون الشعيرة ، أو يكون الصالح لتكون البرة صالحة لتكون الشعيرة . فإن كان الصالح لم الأجزاء الواحدة فقط ، سقطت الضرورة المنسوبة إلى المادة ، ورجع الأمر إلى أن الصورة طارئة على المادة من مصور يخصها بتلك البرة ويحركها إلى تلك الصورة ، وأنه دائما أو فى أكثر الأمر يفعل ذلك . فقد بان أن ما كان كذلك فهو فعل يصدر عن ذات الأمر متوجها إليه ، إما دائم فلا يعاق ، وإما أكثرى فيعاق ، وهذا هو مرادنا بالغاية فى الأمور الطبيعية . وإن كانت الأجزاء مختلفة ، فلمناسبة ما بين القوة التى فى البرة وبين تلك المادة ما يجذب

(٢) وذلك : وتلك ط .

(٤) وما يجرى : وما جرى سا ، ما جرى م . || ولنمن : ولنين ب ، د ، سا ، م || البرة : البر ط .

(٥) من : من سا ، م || بالاتفاق : بالاتفاق د || فنجده : ونجده ط || فنجده ليس باتفاق : ساقطة من د .

(٧) الصورة ( الأولى ) : ساقطة من ب || تحصل : تصل سا .

(٩) لما : ساقطة من سا ، م || بسبب : نسب ب ، د ، سا ، ط .

(١٢) تحركهما : تحركها سا ، ط || مواضعها : مواضعها سا ، ط || لذاتهما ( الأولى والثانية ) : لذاتها ط .

(١٣) تحركهما : تحركها ط ، م || بلذب : يجذب سا ، م ، يجذب ط .

(١٤) البرة وأخرى صالحة لتكون : ساقطة من م || صالحة : تصلح ب ، د ، سا || الشعيرة ( الأولى ) : الشعيرة سا ، م ||

أو يكون : ويكون ط || أو يكون .... الشعيرة : ساقطة من سا .

(١٥) فقط : فقد سا ، م || سقطت : سقط ط || الصورة : الضرورة سا .

(١٦) أو فى : وفى سا . || فقد : وقدم .

(١٧) إليه : ساقطة من م || دائم : دائما م || أكثرى : أكثرها م .

(١٨) ما يجذب : ما يحدث م .

تلك المادة بعينها ويحركها إلى حيز مخصوص في الدوام أو الأكثر . فهناك تكسبها صورة ما ، فتكون أيضا القوة التي في البرة تحرك بذاتها هذه المادة إلى تلك الصورة من الجوهر والكيف والشكل والأين ، ولا يكون ذلك لضرورة المادة ، وإن كان لابد من أن تكون تلك المادة على تلك الصفة لتنتقل إلى تلك الصورة . فانضغ أن طباع المادة صالحة لهذه الصورة أو غير قابلة لغيرها مثلا ، فهل بضمن أن يكون انتقالها إلى حيث تكتسب هذه الصورة بعد ما لم تكن لها ليس لضرورة فيها ، بل عن سبب آخر يحركها إليه ، فيحصل لها ما هي صالحة لقبوله أو لا يصلح لقبول غيره . فبين من هذا كله أن تحريكات الطبيعة للمواد هي على سبيل قصد طبيعي منها إلى حد محدد ، وأن ذلك مستمر على الدوام أو على الأكثر ، وذلك ما نعنيه بلفظة الغاية ..

ثم من الظاهر أن الغايات الصادرة عن الطبيعة حال ما تكون الطبيعة غير معارضة ، ولا معوقة كلها أخيرات وكمالات ، وأنه إذا تأدت إلى غاية ضارة كان ذلك التأدي ليس عنها دائما ولا أكثريا ، بل في حال تتفقد النفس منافعها سببا عارضا ، فيقال ماذا أصاب هذا الفسيل حتى فوى ، وماذا أصاب هذه المرأة حتى أسقطت . وإذا كان كذلك ، فالطبيعة تتحرك لأجل الخيرية ، وليس هذا في نشو الحيوان والنبات فقط ، بل وفي حركات الأجرام البسيطة وأفعالها التي تصدر عنها بالطبع ، فإنها تتحول نحو غايات تتوجه إليها دائما ما لم يعق توجها على نظام محدود ولا يخرج عنه إلا بسبب معارض . وكذلك الإلهامات التي للأنفس الحيوانية والبانية والناسجة والمذخرة فإنها تشبه الأمور الطبيعية ، وهي لغاية ، وإن كانت الأمور مجرى اتفاقا ، فلم لا تثبت البرة شعيرة ، ولم لا تتولد شجرة مركبة من تين وزيتون كما يتولد عندهم بالاتفاق عتر أبل ، ولم لا تتكرر هذه النوادر ، بل تبقى الأنواع محفوظة على الأكثر .

ومما يدل على أن الأمور الطبيعية لغاية ، أنا إذا أحسنا بمعارض أو قصور من الطبيعة أعنا الطبيعة بالصناعة

(١) الدوام أو الأكثر : الدوم أو الأكثر ب ، د ، الدوام والأكثر ط || فهناك : فهناك ط ، م .

(٣) تلك ( الأولى ) : ساقطة من سا ، م || لتنتقل : لتنتقل د ، سا ، ط ، م .

(٥) لها ليس : ليس لها ط || لضرورة : بضرورة د ، سا ، م || فيها : فيها سا || إليه : إليها ط .

(٦) فبين : فيبين م .

(٧) بلفظة : بلفظ سا ، ط .

(٨) ثم : + إن د ، ط || الطبيعة : + في د ، ط .

(٩) دائما : دائما ط .

(١٠) منافعها : فيها د ، منها ط || ماذا ( الأولى ) : مافق ب ، د ، سا ، ما إذا م .

(١١) نشو : نشو م || الحيوان والنبات : الحيوانات والنباتات ط || وفي : في سا .

(١٢) مالم : لم م || توجها : توجها سا || على : إلى ط .

(١٣) والمذخرة : والمعقرة ط .

(١٤) وهي : هي د .

(١٧) من الطبيعة : ساقطة من م .

على الأكثر كما يفعله الطبيب معتقدا أنه إذا زال العارض المعارض أو اشتدت القوة توجهت الطبيعة إلى الصحة والخير . وليس إذا عدت الطبيعة الروية ويجب من ذلك أن يحكم بأن الفعل الصادر عنها غير متوجه إلى غاية فإن الروية ليست لتجعل الفعل ذا غاية ، بل لتعين الفعل الذي يختاره من بين سائر الأفعال بجائز اختيارها لكل واحد منها غاية تخصه ، فالروية لأجل تخصيص الفعل لأجله ذا غاية . ولو كانت النفس مسلمة عن النوازع المختلفة والمعارضات المتفتنة ، لكان يصدر عنها فعل يتشابه على نهج واحد من غير روية ، وإن شئت أن تستظهر في هذا الباب ، فتأمل حال الصناعة ، فإن الصناعة لانشك في أنها لغاية ، والصناعة إذا صارت مائة لم يحتج في استعمالها إلى الروية وصارت بحيث إذا أحضرت الروية تعددت وتبادل الماهر فيها عن النفاذ فيما يزول به كمن يكتب أو يضرب بالعود فإنه إذا أخذ يروى في اختيار حرف حرف أو نغمة نغمة وأراد أن يقف على عدده تبدل وتعطل . وإنما يستمر على نهج واحد فيما يفعله بلا روية في كل واحد واحد مما يستمر فيه ، وإن كان ابتداء ذلك الفعل وقصده إنما وقع بالروية . وأما المبني على ذلك الأول والابتداء فلا يروى فيه . وكذلك حال اعتصام الزائق بما يعصمه ومبادرة اليد إلى حاك العضو المستحك من غير فكرة ولا روية ولا استحصار لصورة ما يفعله في الخيال .

وأوضح من هذه القوة النفسانية إذا حركت عضوا ظاهرا سخرت محركه وتشعر بتحريكه . فليس محركه بالذات وبلا واسطة ، بل إنما يحرك بالحقيقة الوتر والعضل فيقبه محرك ذلك العضو . والنفس لا يشعر بتحريكها للعضلة ، مع أن ذلك الفعل اختياري وأول . وأما حديث التشويبات وما يجري مجراها ، فإن بعضها هو نقص وقبح وقصور عن المجرى الطبيعي ، وبعضها زيادة . وما كان نقصا وقبحا فهو عدم فعل لمصيان المادة . ونحن لم نضمن أن الطبيعة ، لكنها أن تحرك كل مادة إلى الغاية ، ولا ضمنا أن لإعدام أفعالها غايات ، بل

(١) على الأكثر : ساقطة من سا ، م || اشتدت : استدت سا .

(٢) عدت : عدت سا . || وجب من ذلك : ومن ذلك م .

(٣) الذي : ساقطة من م || يختاره : يختار ب ، د ، سا ، م || الأفعال : أفعال سا .

(٤) ولو كانت : وإن كانت سا .

(٥) المتفتنة : المعنية سا || يتشابه : متشابهة ط ، م .

(٦) لانشك : لاشك ط || في (الثانية) : فيها ط || لغاية : الناية م .

(٧) تعددت : تعدت سا ، م .

(٨) يروى : روى سا .

(٩) واحد واحد : واحد د ، م .

(١٠) وقصده : وقصدم || فيه : ساقطة من سا .

(١١) حك : + فليس محركه د || فكرة م .

(١٢) بتحريكه : محركه م . || فليس محركه : ساقطة من د .

(١٤) الوتر والعضل : العضو والوتر م .

(١٥) للعضلة : العضلة د ، ط ، م .

(١٧) بل : + إنما ط .

- ضمنا أن أفعالها في المواد الطبيعية التي لها هي لغايات ، وهذا لا يزاحم ذلك . والموت والذبول هو لقصور الطبيعة البدنية عن إلزام المادة صورتها وحفظها لإياها عليها بإدخال بدل ما يتحلل ، ونظام الذبول ليس أيضا غير متأد إلى غاية البتة . فإن لنظام الذبول سببا غير الطبيعة الموكلة بالبدن ، وذلك السبب هو الحرارة وسببا هو الطبيعة ولكن بالعرض . ولكل واحد منهما غاية . فالحرارة غايتها تحليل الرطوبة وإحالتها . فتسوق المادة إليه على النظام ، وذلك غاية . فالطبيعة التي في البدن غايتها حفظ البدن ما أمكن بإمداد بعد إمداد ، لكن كل مدد يأتي فإن الاستمداد منه أخيرا يقع أقل من الاستمداد منه بديا لعال نذكرها في العاوم الجزئية ، فيكون ذلك الإمداد بالعرض سببا لنظام الذبول . فإذا الذبول من حيث هو ذو نظام ومتوجه إلى غاية فهو فعل الطبيعة . وإن لم يكن فعل طبيعة البدن . ونحن لم نضمن أن كل حال للأمور الطبيعية يجب أن يكون غاية للطبيعة التي فيها بل قلنا إن كل طبيعة تفعل فعلها لغاية لها . وأما فعل غيرها فقد لا يكون لغاية لها والموت والتحليل والذبول وكل ذلك إن لم يكن غاية نافعة بالقياس إلى بدن زيد فهي غاية واجبة في نظام الكل .

١٠

وقد أرومنا إلى ذلك فيما سلف ، وعلمك بحال النفس سينبهك على غاية في الموت واجبة ، وغايات في تناسب الضعف واجبة . وأما الزيادات فهي أيضا كائنة لغاية ما . فإن المادة إذا فصلت حركت الطبيعة فضاها إلى الصورة التي تستحقها بالاستعداد الذي فيها ولا تعطلها ، فيكون فعل الطبيعة فيها لغاية ، وإن كان المستدعى إلى تلك الغاية اتفاق سبب غير طبيعي .

- وأما أمر المطر وما قيل فيه فليس ينبغي أن نسلم ما قيل فيه ، بل نقول إن قرب الشمس وبعدها وحدثت السخونة بقربها والبرودة ببعدها ، على ما تعلمه بعد ، سبب ذو نظام لأمر كثيرة من الغايات الجزئية في الطبيعة ، ووقوع الشمس مقربة في حركاتها المائلة يصدر عن ذاته التبخر المصعد إلى حيث تبرد فيهبط للضرورة . وليس يمكن في ذلك ضرورة المادة ، بل هذا الفعل الإلهي المستعمل للمادة إلى أن ينتهي إلى ضرورتها فيلزمها الغاية ،

(١) المواد : + الطبيعية ط || التي : ساقطة من ط ، م .

(٢) إلزام : إلزام سا .

(٣) بالبدن : البدن ط .

(٤) ولكن : لكن سا || منها : ساقطة من سا || فالحرارة : والحرارة ط || تحليل : لتحليل د ، ط .

(٥) مدد : + ثان سا ، ط .

(٦) الطبيعة : لطبيعة سا ، م . (٨) البدن : البدن سا ، م .

(٩) فعلها : + فإنما تفعله ط .

(١٢) كائنة : كانت ط || فصلت : فصلت سا ، م . || فصلها : فصلها سا ، م .

(١٣) التي : إلى م || بالاستعداد : الاستعداد م .

(١٥) المطر : النظر سا || نسلم : + له ط .

(١٦) الجزئية : الجزئية سا .

(١٧) المائلة : + سبب ط || عن ذاته : لذاته سا || التبخر : التبخر ط ، م || حيث : بحيث سا || فيهبط : فيهبط ط .

فإن كل غاية أوجلت الغايات يلزم ضرورة في مادة ، ولكن العلة المحركة ترتاد المادة ونجعلها بحيث تحصل بالضرورة التي فيها إن كانت بما هو الغاية المقصودة ، تأمل ذلك في الصناعات كلها . ونقول لم أيضا وليس إذا كانت الحركة غاية والافعل غاية وجب أن يكون لكل غاية غاية . وأن لا تنقف المسألة عن لم ، فإن الغاية في الحقيقة تكون مقصودة لذاتها وسائر الأشياء يقصد لها وما يقصد لأجل شيء آخر ، فحري أن يسأل عنه باللم المقضى للجواب بالغاية . وأما ما يقصد لذاته ، فإنه لا يليق به السؤال عن أن لم قصد ، ولهذا لا يقال لم طلبت الصحة ، ولم طلبت الخيرية ، ولم هربت عن المرض ، ولم نفرت عن الشر . ولو كانت الحركة والإمالة تقتضي الغاية لأنها موجودة أو لأنها غاية ، لكان يجب أن تكون لكل غاية غاية ، لكنها تقتضي ذلك من حيث هناك زوال وتجدد صادر عن سبب طبيعي أو إرادي . وليس يجب أن يتعجب من أن الحرارة تفعل لإحراق شيء بل حقا أن الحرارة تفعل لتحرق وتغني المحرق وسحياه إلى مشاكلة أو مشاكلة الجوهر الذي فيها . إنما يكون الاتفاق والغاية العرضية في مثل أن يحرق ثوب فقير وذلك ليس له بغاية ذاتية ، فإنها ليست بحرقه لأجل أنه ثوب فقير ولا في النار هذه القوة المحركة لأجل هذا الشأن ، بل لكي يحبل ما يماسه إلى جوهرها ، ولكي يحل ما يكون محال وتعتقد ما يكون محال . وقد اتفق الآن أن ماسها هذا الثوب فلنعمل النار في الطبيعة غاية ، وإن لم يكن مصادفتها هذا المشتعل إلا بالعرض ، ووجود الغاية بالعرض لا يمنع وجود الغاية بالذات ، بل الغاية بالذات متقدمة على الغاية بالعرض .

فبين من هذا كله أن المادة لأجل الصورة ، وأنها تتوخى لتحصل ، فتحصل فيها الصورة ، وليست الصورة

- (١) ترتاد : بزيادة د ؛ زياد سا . (٢-١) تتصل بالضرورة : تتصل بالصورة د ؛ تتصل بالضرورة بالصورة ط .
- (٢) بما : بما ط || وليس : + أيضا ط .
- (٣) غاية غاية : غاية د ، م .
- (٤) تكون : ساقطة من سا .
- (٥) المقضى : المقضى م .
- (٦) والإمالة : والإحالة سا ، ط ، م .
- (٧) غاية غاية : + يجب د .
- (٨) لإحراق : الإحراق م .
- (٩) المحرق : المحرق ب ، سا ، م ؛ المحروق د || أو مشاكلة : ومشاكلة : ومشاكلة م || الذي فيها : التي فيه ب ، د ، سا ؛ الذي فيه م || إنما : وإنما ط .
- (١٠) وذلك : ذلك م || له بغاية : له لغاية سا ؛ لها لغاية ط || فإنها : فإنه سا ، م || ليست : ليس د ، سا ، م .
- (١١) جوهرها : جوهر سا ، م || ولكي : ولكن سا ، ط .
- (١٢) ماسها : ماسه سا ، م .
- (١٣) مصادفتها : مصادفته سا ، م || المشتعل : المنفعل ط .
- (١٤-١٣) لا يمنع ... بالعرض : ساقطة من سا .
- (١٤) بالعرض : + لا يمنع وجود م .
- (١٥) وأنها : فأنها سا .

لأجل المادة ، وإن كان لابد من المادة حتى توجد فيها الصورة . ومن تأمل منافع أعضاء الحيوان وأجزاء النبات لم يبق له شك في أن الأمور الطبيعية لغاية ، وستشتم من ذلك شيئا في آخر كلامنا في الطبيعيات . ومع هذا كله فلا ينكر أن يكون في الأمور الطبيعية أمور ضرورية بعضها يحتاج إليها للغاية ، وبعضها يلزم الغاية .

## [ الفصل الخامس عشر ]

### س - فصل

#### في دخول العلة في المباحث وطلب العلم والجواب عنه

وإذ قد بان لنا عدة الأسباب وأحوالها ، فنقول إنه يجب أن يكون الطبيعي متعينا بالإحاطة بكليتها وخصوصا بالصورة حتى يتم إحاطته بالمعلول وأما الأمور التعليمية فلا يدخل فيها مبدأ حركة ، إذ لا حركة لها . وكذلك لا يدخل فيها غاية حركة ولا مادة البتة ، بل يتأهل فيها العلة الصورية فقط .

واعلم أن السؤال عن الأمور المادية بالعلم ربما تضمن علة من العلة ، فإن تضمن الفاعل كقولهم : لم قاتل فلان فلانا ، فيجوز أن يكون جوابه الغاية ، كقولهم : لكي ينتقم منه . ويجوز أن يكون جوابه المشير والفاعل المتقدم للفاعل ، وهو الداعي إلى الفعل ، مثل أن يقال : لأن فلانا أشار عليه أو لأنه غصبه حقه ، وهذا هو الفاعل لصورة الاختيار الذي ينبعث منه الفعل الأخير . وما أنه هل يجيب بالصورة أو هل يجيب بالمادة ففيه

(١) كان : كانت م .

(٢) كله : ساقطة من سا ، م .

(٣) فصل : فصل من آ ب ؛ الفصل الخامس عشر ط ، م .

(٤) في : + كهيئة ط .

(٥) متعينا : معينا سا ، م .

(٦) تضمن (الأول) : يتضمن ط .

(٧) والفاعل : أو الفاعل ط . (٨) الفعل : الممل د .

(٩) ينبعث : نبعث م || الأخير : الآخر م || يجب (الأول) : يجب م || أول : وهل د ، سا || ففيه : ومته م .

نظر . أما الصورة فلأنها صورة الفعل وهو التناول ، وليس انشؤا إلا عن علة وجودها عن الفاعل فلا يصلح أن يجاب لها ، فلأنها ليست علة لوجود نفسها عن الفاعل إلا أن تكون تلك الصورة هي غاية الغايات ، كالتحريك مثلا ، فتكون لذاتها لا لسبب ما هي محركة للفاعل إلى أن يكون فاعلا على النحو الذي أوأنا إليه في بيان نسبة ما بين الفاعل والغاية ، ومع ذلك فلا تكون علة قريبة لوجودها في تلك المادة عن الفاعل بل علة لوجود الفاعل فاعلا فلا تكون من حيث هي موجودة في المادة علة للفاعل ، بل من حيث هي معنى وماهية . فإذا كان السؤال عن كونها موجودة لم يصلح الجواب بها من حيث هي موجودة ، بل من حيث هي معنى وماهية ، وربما كانت الصورة المشوول عنها ذات معنى داخل فيها أو عارض لها ذاهب مذهبها ، فيكون يصلح أن يكون ذلك المعنى جوابا ، لما يقال : لم عدل فلان ، فيقال : لأن العدل حسن ، فيكون الحسن معنى في العدل وجاريا مجرى الصورة ، ولا تكون الصورة المشوول عنها جوابا ، بل صورة غيرها ، فإن الحسن هو جزء حد أو عارض لها ، فإن الحسن معنى أعم من العدل إما عارض لازم إما جزء حد له مقوم . وإذا صلحت الصورة أن يجاب بها ههنا فقد دخلت من حيث هي كذلك في جملة الداعي المحرك للاختيار وحكم المادة هذا الحكم بعينه . فإنه إذا قيل : لم ينجر فلان هذا الخشب سريرا ، فقيل : لأنه كان عنده خشب ، لم يكن مقنعا ، إلا أن يزداد فيقال : كان عنده خشب صلب صالح لأن ينجر منه سرير ، وكان لا يحتاج إليه في أمر آخر . لكن الأمور الإرادية يصعب أن تؤدي بعلة يتأماها فيها ، فإن الإرادة تنبثق بعد توافي أمور لايسهل إحصاؤها ، وربما لم يشعر بكثير منها فيخبر عنها . وأما الأمور الطبيعية فيكون فيها من المادة الاستعداد والملاقاة للقوة الفاعلة فيكون حصول نسبة المادة فيها جوابا وحده إذا ذكر في السؤال حضور الفاعل ، وأما إذا تضمن السؤال الغاية كما يقال : لم صح فلان ؟ فيصلح أن يجاب بالبدء الفاعلي فيقال : لأنه شرب الدواء . ويصلح أن يجاب بالبدء المادى مضافا إلى الفاعل : فيقال : لأن مزاج بدنه قوى الطبيعة . ولا يكفي ذكر المادة وحدها ، وأما الصورة فقلما يقع ويقطع السؤال بذكرها وحدها بأن يقال : لأن مزاجه اعتدل : بل يحوج إلى سؤال آخر يؤدي إلى مادة أو فاعل . وأما إذا كان السؤال عن المادة واستعدادها بأن يقال مثلا : لم بدن الإنسان قابل للموت ؟ فقد يجوز أن يجاب بالعللة الغائية ، فيقال : جعل ذلك لتخلص النفس عند الاستكمال عن البدن . وقد يجوز أن يجاب بالعللة المادية ، فيقال : لأنه مركب من الأضداد ، ولا يجوز أن يجاب بالفاعل في الاستعداد الذي ليس كالصورة ، لأن الفاعل لا يجوز أن يعطى المادة الاستعداد ، كأنه إن لم يعط لم تكن مستعدة اللهم إلا أن يعنى

(٣) فاعلا : مفاعلا || النحو : ساقطة من د .

(٥) موجودة .... هي : ساقطة من د .

(٧) الصورة : الصورة ط .

(١٠) فإن : وإن م .

(١٤) بعلة : اللة سا م .

(١٥) منها ، عنه د ، سا م .

(١٩) بذكرها : ذكرها سا م || يؤدي : يؤدي ب ، د ، ط .

(٢٣) مستعدة : مستعدا م .



بالاستعداد التيقن التام ، فقد يعطيه الفاعل ، كما يقال للمرأة إذا مثل عنها لم تقبل الشبح ، فيقال : لأن الصاقل صقلها ، وأما الاستعداد الأصلي فلازم للمادة ويجوز أن يجاب بالصورة إذا كانت هي المتممة للاستعداد ، فيقال في المرأة مثلاً لأنها ملساء صقيلة . وبالحملة السؤال لا يتوجه إلى المادة إلا وقد أخذت مع صورة فيسأل عن حلة وجود الصورة في المادة . وأما إذا تضمن السؤال الصورة ، فالمادة وحدها لا يكفي أن يجاب بها ، بل يجب أن يضاف إليها استعداد وينسب إلى الفاعل والغاية يجاب بها ، والفاعل يجاب به . فإذا شئت أن ترفض ما يقال على سبيل المجاز وتذكر الأمر الحقيقي ، فإن الجواب الحقيقي أن تذكر جميع العلة التي لم تتضمنها المسألة فإذا ذكرت وختمت بالغاية الحقيقية وقف السؤال .

(١) ضها : أنها د ، سا || فيقال : يقال د ، سا ، م .

(٢) صقلها : صقلة سا || ويجوز : وقد يجوز ط .

(٣) صقيلة : صقيلة ط .

(٤) فالمادة : والمادة سا .

(٥) فإذا : وإذا د ، سا ، م .

(٦) فإن الجواب الحقيقي : ساقطة من سا ، م .

(٧) السؤال : + تم الفن الأول من الطيحات والحمد لله رب العالمين وصلاته على محمد وآله أجمعين د ؛ تمت المقالة الأولى

من الفن الأول بحمد الله وعونه والحمد لله وحده والصلاة على من لا نبي بعده م .



# المقالة الثانية من الفن الأول في الحركة وما يجري معها وهي ثلاثة عشر فصلاً

الأول في الحركة

الثاني في نسبة الحركة إلى المقولات

الثالث في بيان المقولات التي تقع الحركة وحدها لا غيرها .

الرابع في تحقيق تقابل الحركة والسكون .

الخامس في ابتداء القول في المكان وإيراد حجج مبطلية ومثبتة .

السادس في ذكر مذاهب الناس في المكان وإيراد حججهم .

السابع نقض مذاهب من ظن أن المكان هبولى أو صورة أو سطح كان أو بعد :

الثامن في مناقضة القائلين بالخلاء .

التاسع في تحقيق القول في المكان وبعض حجج مبطلية والمخطلين فيه .

---

(٢) من الفن الأول : ساقطة من م || الأول : + من الطبيعيات م .

(٤) وهي : ساقطة من م || وهي ثلاثة عشر فصلاً : ساقطة من د .

(١٣-٥) الأول ... فيه : ساقطة من د ، ب ، سا ، م .

العاشر في ابتداء القول في الزمان واختلاف الناس فيه ومناقضة المخطئين فيه :

الحادي عشر في تحقيق ماهية الزمان وإثباتها .

الثاني عشر في بيان أمر الآن .

الثالث عشر في حل الشكوك المقلولة في الزمان وإتمام القول في مباحث زمانية مثل الكون في الزمان ، والكون

• لافي الزمان ، وفي الدهر والسرمد وتعينه ، وهو ذا وقيل وبعيد والقديم .

## [ الفصل الأول ]

### ١ - فصل

#### في الحركة

لقد ختمنا الكلام في المبادئ العامة للأمور الطبيعية . فحرى بنا أن ننقل إلى الكلام في العوارض العامة لها ، ولا أعم لها من الحركة والسكون . والسكون كما سنبين من حاله عدم الحركة ، فحرى بنا أن نقدم الكلام في الحركة .

- فنقول : إن الموجودات بعضها بالفعل من كل وجه ، وبعضها من جهة بالفعل ، ومن جهة القوة ويستحيل أن يكون شيء من الأشياء بالقوة من كل جهة ، لآذات له بالفعل البتة . ليسلم هذا وليوضع وضعا مع قرب تناول الوقوف عليه . ثم من شأن كل ذي قوة أن يخرج منها إلى الفعل المقابل لها ، وما امتنع الخروج إليه بالفعل فلا قوة عليه . والخروج إلى الفعل عن القوة قد يكون دفعة ، وقد يكون لادفعة ، وهو أعم من الأمرين جميعا . وهو بما هو أعم أمر يعرض لجميع المقولات ، فإنه لا مقولة إلا وفيها خروج عن قوة لها إلى فعل لها . أما في الجوهر فكخروج الإنسان إلى الفعل بعد كونه بالقوة . وفي الكم فكخروج النامي إلى الفعل عن القوة . وفي الكيف فكخروج السواد إلى الفعل عن القوة . وفي المضاف فكخروج الألب إلى الفعل عن القوة . وفي الأبن فكالحصول فوق بالفعل بعد القوة . وفي متى فكخروج الغد إلى الفعل عن القوة . وفي الوضع فكخروج المنتصب إلى الفعل عن القوة . وكذلك في الجدة . وكذلك في الفعل والانفعال . لكن المعنى المتصالح عليه عند القدماء في استعمال لفظة الحركة ليس ما يشترك فيه جميع أصناف هذه الخروجات عن القوة إلى الفعل ، بل ما كان خروجا

(٢) فصل : فصل أ ب ؛ الفصل الأول ط ، م .

(٤) لقد : فقد سا .

(٦) في : حل سا ، م .

(٧) بالفعل ( الأول ) : بل بالفعل د .

(٨) ليسلم : ولنسلم ط .

(٩) تناول : يتناول ط || بالفعل : بالفعل م .

(١١) لا مقولة : لا مقول له م || أما : وأما ط .

(١٢) فكخروج : فكخروج سا || الفعل : فعل سا . || الكم : الكلم م || فكخروج ( الثانية ) : كخروج ط || النام :

التابع ط || فكخروج ( الأولى ) : كخروج سا .

(١٣) وفي ( الأولى ) : في م . || الغد : الغد ب ، د ، م

(١٤-١٣) وفي الوضع .... القوة : ساقطة من سا .

(١٤) الجدة : + كخروجه إلى أن يكون مستقلا أو متسلما عن القوة م .

(١٥) ما يشترك : ما يشترك سا ، م .

لادفعة بل متسرجا . وهذا ليس يتأتى إلا في مقولات معدودة مثلا كالكيف ، فإن ذا الكيف بالقوة يجوز أن يتوجه إلى الفعل يسيرا يسيرا إلى أن ينتهى إليه ، وكذلك ذو الكم بالقوة .

- ونحن سنبين من بعد أن أى المقولات يجوز أن يقع فيه هذا الخروج من القوة إلى الفعل ، وأنها لا يجوز أن يقع فيه ذلك . ولولا أن الزمان مما تضطر في تحديده إلى أن تؤخذ الحركة في حده ، وأن الاتصال بالترجيع قد يؤخذ الزمان في حدها ، والدفعة أيضا فلأنها قد يؤخذ الآن في حدها ، فيقال هو ما يكون في آن ، والآن يؤخذ الزمان في حده ، لأنه طرفه ، الحركة يؤخذ الزمان في حدها ليسهل علينا أن نقول : إن الحركة خروج عن القوة إلى الفعل في زمان أو على الاتصال أو لادفعة . لكن جميع هذه الرسوم يتضمن بياناً دورياً خفياً ، فاضطر مفيدنا هذه الصناعة إلى أن سلك في ذلك نهجا آخر فنظر إلى حال المتحرك عندما يكون متحركاً في نفسه ، ونظر في النحو من الوجود الذى يخص الحركة في نفسها فوجد الحركة في نفسها كدلاً وفعلأى كونا بالفعل إذ كان بإزائها قوة إذ الشيء قد يكون متحركاً بالقوة ، وقد يكون متحركاً بالفعل وبالكمال ، وفعله وكماله هو الحركة . فالحركة تشارك سائر الكمالات من هذه الجهة ، وتفارق سائر الكمالات من جهة أن سائر الكمالات إذا حصلت صار الشيء بها بالفعل ولم يكن بعد فيه مما يتعلق بذلك الفعل شيء بالقوة . فإن الأسود إذا صار بالفعل أسود لم يبق بالقوة أسود من جملة الأسود الذى له ، والمربع إذا صار بالفعل أسود لم يبق بالقوة مربعاً من جملة المربع الذى له ، والمتحرك إذا صار متحركاً بالفعل فيظن أنه يكون بعد بالقوة متحركاً من جملة الحركة المتصلة التى هو بها متحرك . ويوجد أيضا بالقوة شيئاً آخر غير أنه متحرك ، فإن ذات المتحرك مالم يكن بالقوة شيئاً ما يتحرك إليه وأنه بالحركة يصل إليه ، فإنه لا تكون حاله وقياسه عند الحركة إلى ذلك الشيء الذى هو له بالقوة ، كما كان قبل الحركة . فإنه في حال السكون قبل الحركة يكون هو ذلك الشيء بالقوة المطلقة بل يكون ذا قوتين إحداها على الأمر والأخرى على التوجه إليه ، فيكون له في ذلك الوقت كمالان وله عليهما قوتان . ثم يحصل له كمال إحدى القوتين ، ويكون قد بقى بعد بالقوة في ذلك الشيء الذى هو المقصود بالقوتين ، بل في كليهما ، وإن كان أحدهما قد حصل بالفعل الذى هو أحد الكمالين وأولها

(٤) تؤخذ : يوجد م .

(٥) يؤخذ ( الأولى ) : يوجد سا ، م || يؤخذ ( الثانية ) : يوجد م .

(٦) حدها : حده ب ، د ، ط || ليسهل : ليسهل سا .

(٧) زمان : الزمان ط || أو عل : وعلى سا .

(٨) مفيدنا : مفيدنا سا || إلى أن : في د ، أن سا .

(١١-١٢) من هذه .... الكمالات : ساقطة من سا || من جهة أن سائر الكمالات : ساقطة من م .

(١٣) بالقوة أسود .... يبق : ساقطة من م || جملة ( الأولى ) : جهة ب .

(١٥) ويوجد : وقد يوجد ط .

(١٨) ذا : ساقطة من سا .

(٢٠) قد : ساقطة من سا ، م .

فهو بعد لم يتبرأ عما هو بالقوة في الأمرين جميعا ، أحدهما المتوجه إليه بالحركة والآخر في الحركة . فإن الحركة في ظاهر الأمر لا تحصل له بحيث لا تبقى قوتها إليه ، فتكون الحركة هي الكمال الأول لما بالقوة لامن كل جهة ، فإنه يمكن أن يكون لما بالقوة كمال آخر ككمال إنسانية أو فرسية لا يتعلق ذلك بكونه بالقوة بما هو بالقوة . وكيف يتعلق وهو لا ينافي القوة مادامت موجودة ، ولا الكمال إذا حصل .

- فالحركة كمال أول لما هو بالقوة من جهة ماهو بالقوة . وقد حلت بحدود مختلفة مشبهة ، وذلك لاشتباه الأمر في طبيعتها إذ كانت طبيعة لا توجد أحوالها ثابتة بالفعل ووجودها فيما يرى أن يكون قبلها شيء قد بطل وشيء مستأنف الوجود . فبعضهم حدها بالغيرية إذ كانت توجب تغيرا للحال وإفادة لغير ما كان . ولم يعلم أنه ليس يجب أن يكون ما يوجب إفادة الغيرية فهو في نفسه غيرية ، فإنه ليس كل ما يفيد شيئا يكون هو إياه ولو كانت الغيرية حركة لكان كل غير متحركا ، ولكن ليس كذلك . وقال قوم إنها طبيعة غير محدودة ، والأحرى أن يكون هذا إن كان صفة لها صفة غير خاصة . فغير الحركة ماهو كذلك كاللأنهاية والزمان ، وقيل إنها خروج عن المساواة كأن الثبات على صفة واحدة مساواة للأمر بالقياس إلى كل وقت يمر عليه . وأن الحركة لا تتساوى نسبة أجزائها وأحوالها إلى الشيء في أزمنة مختلفة ، فإن المتحرك في كل آن له أين آخر . والمستحيل له في كل آن كيف آخر . وهذه رسوم إنما دعا إليها الاضطراب وضيق المجال ولا حاجة بنا إلى التطويل في إبطالها ومناقضتها ، فإن الذهن السليم يكفي في تزييفها ما قلناه . وأما ما قيل في حد الحركة أنها زوال من حال إلى حال ، أو سلوك قوة إلى فعل ، فذلك غلط ، لأن نسبة الزوال والسلوك إلى الحركة ليس كنسبة الجنس أو ما يشبه الجنس ، بل كنسبة الألفاظ المرادفة إياها . إذ هاتان اللفظتان ولقطة الحركة وضعت أولا لاستبدال المكان ، ثم نقلت إلى الأحوال .

ومما يجب أن تعلم في هذا الموضوع أن الحركة إذا حصل من أمرها ما يجب أن يفهم ، كان مفهومها أصما لمعنيين : أحدهما لا يجوز أن يحصل بالفعل قائما في الأعيان ، والآخر يجوز أن يحصل في الأعيان ، فإن الحركة

- 
- (١) لم : مالم ط || هو : ساقطة من سا .
  - (٢) إليه : البتة سا ، م .
  - (٣-٢) بالقوة ... لما : ساقطة من سا .
  - (٥) لما هو بالقوة : لما بالقوة سا ، م || حدث : حدثت سا ؛ حدث م . || لاشتباه : الاشتباه ط .
  - (٧) توجب : ساقطة من م || تغير الحال : تغير الحال سا ، ط ، م || لغير : تغير ط .
  - (٨) كل ما يفيد : كلها يفيد ؛ كلها يفيد سا .
  - (٩) إياه : ساقطة من سا ، م || كانت : كان ط .
  - (١٠) والأحرى : الأخرى د || صفة : ساقطة من سا ، م .
  - (١١) للأمر : لأمر ب ، د ، سا ؛ الأمر م || وأن : فإن د .
  - (١٢) إليها : إليه سا || وضيق : ويضيق سا .
  - (١٤) ومناقضتها : أو مناقضتها م || ترتيبها ط || ما قلناه : ما قلنا ط .
  - (١٦) أو ما يشبه الجنس : ساقطة من سا ، م || المرادفة : المرادفة ط || إياه سا ، م . || لاستبدال : لاستبدال م .

إن عني بها الأمر المتصل المعقول للتحرك من المبدأ. والمنتهى فلذلك لا يحصل البتة للتحرك، وهو بين المبدأ والمنتهى، بل إنما يظن أنه قد حصل نحواً من الحصول إذا كان المتحرك عند المنتهى. وهناك يكون هذا المتصل المعقول قد بطل من حيث الوجود، فكيف يكون له حصول حقيقي في الوجود، بل هذا الأمر بالحقيقة مما لا ذات له قائمة في الأعيان. وإنما ترسم في الخيال لأن صورته قائمة في الذهن بسبب نسبة المتحرك إلى مكانين : مكان تركه ومكان إدراكه، أو يرسم في الخيال لأن صورة المتحرك وله حصول في مكان وقرب وبعد من الأجسام تكون قد انطبعت فيه، ثم تلحقها من جهة الحس صورة أخرى بحصول له آخر في مكان آخر وقرب وبعد آخرين، فيشعر بالصورتين معا على أنهما صورة واحدة للحركة، ولا يكون لها في الوجود حصول قائم كما في الذهن. إذ الطرفان لا يحصل فيهما المتحرك في الوجود معا ولا الحالة التي بينهما لها وجود قائم. وأما المعنى الموجود بالفعل الذي بالحرى أن يكون الإسم واقعا عليه، وأن تكون الحركة التي توجد في المتحرك فهي حالته المتوسطة حين يكون ليس في الطرف الأول من المسافة ولم يحصل عند الغاية، بل هو في حد متوسط بحيث ليس يوجد ولا في آن من الآتات التي يقع في مدة خروجه إلى الفعل حاصل في ذلك الحد، فيكون حصوله في أي وقت فرضته قاطعا لمسافة ما، وهو بعد في القطع. وهذا هو صورة الحركة الموجودة في المتحرك، وهو توسط بين المبدأ المفروض والنهاية بحيث أي حد يفرض فيه لا يوجد قبله ولا بعده فيه لا كحدي الطرفين فهذا التوسط هو صورة الحركة وهو صفة واحدة تلزم المتحرك ولا تتغير البتة مادام متحركاً. نعم قد تتغير حدود التوسط بالفرض، وليس المتحرك متوسطاً، لأنه في حد دون حد، بل هو متوسط لأنه بالصفة المذكورة، وهو أنه بحيث أي حد تفرضه لا يكون قبله ولا بعده فيه. وكونه بهذه الصفة أمر واحد يلزمه دائماً في أي حد كان ليس يوصف بذلك في حد دون حد. وهذا بالحقيقة، هو الكمال الأول، وأما إذا قطع فلذلك الحصول هو الكمال الثاني. وهذه الصورة توجد في المتحرك، وهو في آن لأنه يصح أن يقال له في كل آن يفرض أنه في حد وسط لم يكن قبله فيه ولا بعده يكون فيه. والذي يقال من أن كل حركة ففي

(١) للتحرك : لتحرك ب ، د ، م || من : بين سا ، ط ، م .

(٢) هذا : وهذا سا ، م .

(٣) لا ذات له : لاله ذات ط || في الخيال لأن : ساقطة من سا ، ط .

(٤) تركه : أو تركه د || إدراكه : أدركه سا .

(٥-٦) المتحرك .... تكون : ساقطة من م .

(٦) بحصول له : بحصوله م .

(٧) آخرين : آخر م || أنهما : أنها ب ، د ، سا || لحركة : تحركه ط . (٨) بينهما : فيها م || لها وجود : إما وجود سا .

(١٢) وهو : هو م .

(١٣) لا يوجد : ولا يوجد سا || فيه : ساقطة من م .

(١٤) ولا تتغير : ولا تتحرك د .

(١٥) دون حد : ساقطة من م .

(١٦) وهو : وهي ب ، د ، سا ، م || بحيث : يحدث ب .

(١٩) ولا بعده يكون فيه : ولا يكون بعده فيه ط .



زمان ، فلما أن يعنى بالحركة الحالة التى للشئ بين مبدأ ومنهى وصل إليه فتقف عنده أو لاتقف عنده ، فتلك الحالة الممتدة هى فى زمان ، وهذه الحالة فوجودها على سبيل وجود الأمور فى الماضى وتباينها بوجه آخر . لأن الأمور الموجودة فى الماضى قد كان لها وجود فى آن من الماضى كان حاضرا ، ولا كذلك هذا ، فتكن هذه الحركة يعنى بها القطع .

- وأما أن يعنى بالحركة الكمال الأول الذى ذكرناه فيكون كونه فى زمان لاعلى معنى أنه يلزمه مطابقة الزمان ، على أنه لاتخلو من حصول قطع ذلك القطع مطابق للزمان فلا يخلو من حدوث زمان ، لأنه كان ثابتا فى كل آن من ذلك الزمان مستمرا فيه .

فإن قال : إن الكون فى المكان ولم يكن قبله ولا بعده فيه ، وكذلك الإضافة إليه ، والأمر الذى يجعلونه أنا هو أمر كل معقول وليس بموجود بالفعل ، بل إنما الموجود بالفعل الكون فى هذا المكان لم يكن قبله ولا بعده فيه ، وكذلك الإضافة إلى هذا الكون ، والأمر الكلى إنما يثبت بأشخاصه ولا يكون شيئا واحدا موجودا .  
يعينه كما اتفق عليه أهل الصناعة .

- ١ فنقول : أما الكون فى المكان من حيث يقال على متمكنات كثيرين ، فلا شك أن الحال فيه على ماقد وصفت وأما من حيث يقال على متمكن واحد ولكن لامعا فالأمر فيه مشكل ، فإنه لايبعد أن يكون معنى جنسى يقال على موضوع واحد فى وقتين ، ويكون لم يثبت واحدا بعينه مثل الجسم الأسود إذا ابيض ، فإن الجسم إذا كان أسود فقد كان فيه سواد وكان السواد لونا وكان اللون كالجزء من السواد مثلا وبتخصيص قارنه ما كان سوادا ، فلما ابيض فلا يمكننا أن نقول إن ذات الشئ الذى كان عرض له مقارنة التخصيص باقية وقارنه تخصيص آخر ، مثل الخشبة موجودة فى بيت على تخصيص أنها جزء حائط ثم صارت هى بعينها جزء سقف ولها إضافة أخرى وتخصيص آخر أنه جزء من سقف ، فإن ذلك ليس كذلك ، بل مثله مثل أن يعدم الحائط والخشبة التى فيه ثم يحدث فى البيت حائط وفيه خشبة أخرى مثل تلك الخشبة . وذلك لأن السواد

(١) عنده ( الثانية ) : ساقطة من م .

(٢) كذلك : لذلك م .

(٦) الزمان : + بل سا ، م . || فلا يخلو : ولا يخلو سا || لا أنه د ؛ ولأنه ط .

(٧) فيه : + فيكون ثانيا فى هذا ط .

(٨) قال : + قائل سا ، م || وكذلك ؛ فكذلك سا ، م .

(٩) لم : ولم سا ، م .

(١٢) الكون : للكون م . (١٣) وصفت : وصف د .

(١٥) وبتخصيص : ويتخصص م .

(١٦) قارنه ما كان : ما كان ب ؛ قارنه ثم ما كان سا ؛ مقارنه كان ط .

(١٧) مثل الخشبة : مثلا كخشبة سا ، ط || حائط : حافظ د .

(١٨) أنه : أنها ط .

(١٩) يعلم : يعمده م || حائط : حائطا د ، سا .

لا يبطل فصله وتبقى حصته من طبيعة الجنس التي كانت مقارنة لها بعينها ، وإلا فليس بفصل منوع ، بل هو عارض لامنوع . قد علم هذا من مواضع أخرى ، فإذا كان الأمر على هذا ، فليُنظر هل حكم المكون في المتمكن تارة مقارنا لتخصيص أنه في هذا المكان وتارة مقارنا لتخصيص آخر حكمه حكم اللون أو ليس كذلك ، بل حكمه حكم حرارة تارة يفعل في هذا وتارة في هذا ، أو رطوبة تارة تنفعل عن هذا وتارة عن ذلك وهي واحدة بعينها ، أو عرض من آخر الأعراض يبقى واحد بعينه ويلحقه تخصيص بعد تخصيص .

فنعول أولاً إن هذا التخصيص بهذا أو بذاك في أمر المكان ليس أمراً موجوداً بالفعل نفسه ، كما يظهر لك بعد . إذ المتصل لأجزاء له بالفعل ، بل يعرض أن يتجزى لأسباب تقسم المسافة فتجعلها بالفعل مسافات على أحد أنواع القسمة ، وما بين حدود تلك القسمة أيضاً مسافات لا يشتمل عليها آن وحركة على النحو الذي قلنا إنها تكون في آن ، بل الحركة التي على نحو القطع ، ويكون الزمان مضابقاً لها ولا يكون المعنى الذي سميناه أنا هو متكرر فيها بالفعل . لأن ذلك لا يتكرر بالفعل إلا بتكرر المسافة بالفعل ، وإذا لم يكن متكرراً بالفعل وكانت الحركة على الموضوع الواحد ، أعني المسافة حقاً موجودة ولم تكن كثيرة بالعدد كانت بالضرورة واحدة بالعدد ، ولم يكن على النمط الذي يكون عليه الحال في اللون ، ووجوده في الموضوع في حال سواده وفي حال بياضه وحال النسبة التي تخصص كلا إلى الموضوع بالفعل ، لأن الحركة لا توجب بالفعل انفصالاً بل يستمر الاتصال استمراراً لا يجب معه تغير هذه الحال بالقياس إلى الموضوع حتى يعدم منه أمر ثابت بالشخص . فإنه إنما تختلف النسبة بالفعل إلى مختلف بالفعل ، وإنما تكثر الواحد بالفعل تكثر من قبل النسبة إذا كانت النسبة متكررة بالفعل . وإذا كانت المسافة واحدة بالاتصال لا اختلاف فيها ، لم تختلف لإيها نسبة . فلم يختلف بسبب ذلك عدد شيء واحد . ثم بعد ذلك إذا عرض للمسافة قسمة ما واختلاف ، ولم يكن ذلك مما يتعلق بالحركة ولا الحركة تتغلق به ولا أحدهما موجب للآخر ، لا موجب ، كانت الاثنيتية التي تعرض خير متكررة بالذات ، بل بالعرض ومن طريق نسبة الواحد إلى كثير ، وتكون النسبة خارجية غير داخلة في ذات الشيء .

(١) حصته : حصة ط .

(٢) لامنوع : لامنوع سا ، م || من : ق ط .

(٥) آخر : ساقطة من م || من آخر : آخر من سا || يبقى : فيبقى ط .

(٧) أو بذاك : أو بذاك ط .

(١١) لأن ذلك .... المسافة بالفعل : ساقطة من سا .

(١٣) اللون : الكون م .

(١٦) تكثر الواحد بالفعل تكثر : تكثر الواحد بالفعل بتكرر د ، سا ؛ يتكرر الواحد بالفعل بتكرر له ط .

(١٧) وإذا : فإذا ط || لا اختلاف : لا اختلف م || نسبة : نسبة سا .

(١٨) بسبب : لسبب ط || للمسافة : المسافة م .

(١٩) موجب : موجباً د ، سا || للآخر : لآخر سا || تعرض : + به ط . || متكررة : متكرر سا

(٢٠) كثير : الكثير ط .

وبالحملة لا تكون هذه الحال حال اللون الذي هو بالحقيقة لا بالقياس إلى أمر خارج يختلف بمقارنة فصلى السواد والبياض ، ولا كون المتحرك في مكان مطلقا يصير كثيرا يكونه كثيرا في هذا المكان وذلك المكان : لأنه ليس في مسافة الحركة انفصال بالفعل ومكان معين دون مكان حتى يجوز أن يكون هناك كون في المكان مطلقا جنسيا أو نوعيا يتنوع أو يتشخص بسبب نسبته إلى أمكنة كثيرة بالفعل .

- واعلم أن الحركة قد تتعلق بأمور ستة هي : المتحرك ، والمحرك ، وما فيه ، وما منه ، وما إليه ، والزمان .  
 أما تعلقها بالمتحرك فأمر لا شبهة فيه . وأما تعلقها بالمحرك فلأن الحركة إما أن تكون للمتحرك عن ذاته من حيث هو جسم طبيعي أو تكون صادرة عن سبب . ولو كانت الحركة له لذاته لالسبب أصلا ، لكانت الحركة لا تعدم البتة مادام ذات الجسم الطبيعي المتحرك بها موجودة . لكن الحركة تعدم عن كثير من الأجسام وذاته موجودة ، ولو كانت ذات المتحرك سببا للحركة حتى يكون محركا ومتحركا لكانت الحركة تجب عن ذاته ، لكن لا تجب عن ذاته إذ توجد ذات الجسم الطبيعي ، وهو غير متحرك . فإن وجد جسم طبيعي يتحرك دائما فهو لصفة له زائدة على جسميته الطبيعية ، إما فيه إن كانت الحركة ليست من خارج ، وإما خارجا عنه إن كانت عن خارج . وبالحملة لا يجوز أن تكون ذات الشيء سببا لحركته : فإنه لا يكون شيء واحد محركا ومتحركا إلا أن يكون محركا بصورته ومتحركا بموضوعه ، أو محركا وهو مأخوذ مع شيء ، ومتحركا وهو مأخوذ مع شيء آخر . ومما يبين لك أن الشيء لا يحرك ذاته أن المحرك إذا حرك لم يحل إما أن يكون يحرك لا بأن يتحرك وإما أن يكون يحرك بأن يتحرك . فإن كان المحرك يحرك لا بأن يتحرك فمحال أن يكون المحرك هو المتحرك بل يكون غيره . وإن كان يحرك بأن يتحرك وبالحركة التي فيه بالفعل يحرك . ومعنى يحرك أنه يوجد في شيء متحرك بالقوة حركة بالفعل ، فيكون حينئذ إنما يخرج شيئا من القوة إلى الفعل بشيء فيه بالفعل وهو الحركة ومحال أن يكون ذلك الشيء فيه بالفعل وهو بعينه فيه بالقوة ، فيحتاج أن يكتسبه ، مثلا إن كان حارا فكيف يسخن نفسه بحرارته ، أي إن كان حارا بالفعل فكيف يكون حارا بالقوة حتى يكتسب من ذى قبل حرارة عن نفسه فيكون بالفعل وبالقوة معا . وبالحملة طبيعة الجسمية طبيعة جوهر له طول وعرض وعمق ، وهذا

(١) حال : ساقطة من م . || فصل : فصل د ، سا ، م

(٢) والبياض : ساقطة من د || مكان : زمان م .

(٥) واعلم : فاعلم م || هي : وهي سا ، م .

(٧) كانت : كان ب ، د ، سا ، ط || لسبب : بسبب ط .

(٩) ذات : ساقطة من م .

(١١) إن : وإن م .

(١٣) بموضوعه : لموضوعه م || ومتحركا .... شيء : ساقطة من سا .

(١٤) الشيء : + محركا وهو مأخوذ مع شيء آخر سا || المحرك : المتحرك د .

(١٦) وإن : فإن ط || وبالحركة : بالحركة ط .

(١٩) بالفعل : بالقوة م || بالقوة : بالفعل م . || قبل : فعل ط .

(٢٠) طبيعة : طبيعة ط .

القدر مشترك فيه لا يوجب حركة وإلا لا مشترك فيها بعينها ، فإن زيد على هذا القدر معنى آخر حتى يلزم  
 الجسم حركة ، وحتى تكون جوهرها إذا طول وعرض وعمق وخاصة أخرى مع المذكور يتحرك بسبب ذلك  
 فيكون فيه مبدأ حركة زائد على الشرط الذى إذا وجد كان به جديا ، وإن كان من خارج فذلك فيه أظهر .  
 وقد قيل فى إثبات أن لكل متحرك محركا قول جدلى ، وأحسن العبارة عنه ما نقوله إن كل متحرك كما يتبين  
 من بعد منقسم وله أجزاء لا يمنع من توهمها ساكنة طبيعة الجسمية التى لها ، بل إن منع منع أمر زائد عليها .  
 وكل توهم بشئ لا تمنعه طبيعته ، فهو من التوهم الممكن من حيث تلك الطبيعة ، فتوهم جزء المتحرك ساكنا  
 من حيث هو جسم توهم لا يستحيل إلا بشرط ، وذلك الجزء ليس هو ذلك الكلى ، وكل ما هو متحرك لذاته  
 ففرض ما ليس هو ، بل هو غيره ساكنا ، وخصوصا إذا كان غير محال فى نفسه لا يوجب فى الوهم سكونه  
 وكل جسم فإن فرض سكون الجزء منه يوجب سكون الكلى إيجاب العلة للمعلول ، لأن السكون الذى للكلى  
 هو كما تبين لك مجموع سکونات الأجزاء إذا حصلت أجزاء بفرض أو غير ذلك ، فإذا لم يكن لاشئ من  
 الأجسام متحركا لذاته .

فإن قال قائل: إن قولكم إن المتحرك لذاته لا يسكن إذا فرض غيره ساكنا إنما يصح إذا كان فرض  
 سكون ذلك الغير ممكنا غير مستحيل ، فبدل ذلك على أن سكون ما يلزم أن يسكن معه جائز غير مستحيل .  
 وأما إذا كان سكونه مستحيلا فيجوز أن يكون فرضه ساكنا يلزم عنه سكون المتحرك لذاته مع أنه محال  
 كما أن كثيرا من المحالات يلزمها محالات . فحق أن سكون المتحرك لذاته محال ، لكنه إذا فرض محال آخر  
 جاز أن يلزمه سكونه المحال ، فإنه إنما يستحيل سكونه فى الوجود . وأما لزوم القول بسكونه عند فرض  
 محال لا يمكن ، بل عند فرض ما يسقط عنه كونه متحركا لذاته فأمر غير مناقض لذلك الحق ، لأن ذلك حملى

- (١) مشترك : المشترك م || لا مشترك : لا مشترك ط .
- (٢) وعرض : ساقطة من د ، سا || وخاصة : وخاصة سا ، ط ؛ وحتى تكون خاصة م .
- (٤) قول : قول م || جدلى : ساقطة من م . || كما : لما سا ، م || يتبين : يتبين د .
- (٥) من (الثانية) : عن سا ، م || منع منع : منع منع م .
- (٦) بشئ : شئ د ، سا ، م || طبيعته : طبيعة م .
- (٧) متحرك : يتحرك م .
- (٨) غير : ساقطة من م || الوهم : التوهم م .
- (١٠) حصلت : اتصلت ط .
- (١٢) غيره ساكنا إنما يصح : ساقطة من د || إذا كان فرض : ساقطة من د .
- (١٥) محالات : محالا م .
- (١٦) سكونه ( الأول ) : السكون هامش ب .
- (١٧) لا يمكن : ساقطة من سا || عند فرض ما : عندما سا .

- وذلك شرطى. وهذا كما لو فرضه: المائة جزء للعشرة ، أليست العشرة تكون حينئذ مائة وشيئا ، وذلك مالا يكون. وليس يلزم للثك ، أن يكون قولنا إن العشرة ليست أكثر من مائة باطلا ، وكذلك فمضى أن المتحرك بذاته وإن أمكن توهم سكون جزئه من حيث هو جسم فليس يمكن من حيث هو جزء المتحرك لذاته وعلى طبيعته ، أى وإن كان يمكن ذلك له من حيث طبيعة جنسه فليس يمكن ذلك له من حيث طبيعته الخاصة ، بل يستحيل فرضه . كما أن الإنسان من حيث هو حيوان لا يمتنع أن يكون طائرا ويمتنع من حيث هو إنسان • فإذا كان ممتعا فقد ازم فرض المحال من فرض المحال . ونحن إنما نسلم أن ما هو متحرك لذاته لا يمكن به سكون غيره إذا حصل سكون غيره في الوجود ، أو توهم المتوهم أى الممكن . وأما على وجه آخر فلما نقول إنه قد يلزم أن يسكن المتحرك بذاته إذا فرض سكون محال في غيره . فنقول في جواب ذلك إن جزء الجسم من حيث هو جسم لا يمتنع عليه السكون ، فإن امتنع السكون يكون بمعنى عارض عليه غير الجسمية ، فإذا كان كذلك فتكون علة الحركة في كل جسم أمرا زائدا على الجسمية وهذا نسله ، لكن بالحري أن يقول لنا قائل : فما اضطركم إلى أن اشتغلتم بالجزء وإن كان مأخذا لاحتجاج ، هو هذا ، ولم تنصوا في أول الأمر على الكل أنه إذا توهم ساكنا من حيث هو جسم لم يستحل ، فقد عرض له معنى أزيد من الجسمية ، به صار متحرك الذات واجب الحركة مستحيل فرض السكون. وإن كان ذلك الاحتجاج يكفيكم فهذا أكفى ، وإن كان الغرض في هذا الاحتجاج غير هذا الغرض وكان لم يذهب إليه القائل الأول ولا أراده بوجه وإنما هو تمهين منكم لكلامه وهو نفسه لم يذهب إلى إمكان هذا الغرض فيه من حيث هو جسم ولا اعتبر الإمكان ، بل قال إن كل ما توهم غيره ساكنا يوجب كونه ساكنا فليس متحركا لذاته ، فليس هذا مسلما ، بل الأمر على ما أوضحناه في التقرير الأول للشك ، فإنه يجوز أن يكون الشيء متحركا لذاته ، ثم يتوهم محال فيعرض من توهمه أن يصير

(١) وذلك شرطى : وذلك شرطى د ، سا . || فرضت : فرضنا سا ، ط ، م .

(٢) وكذلك : وذلك م .

(٣) بذاته : لذاته ط || يمكن : + ذلك له د + ذلك سا ، ط ، م .

(٤) طبيعة : طبيعة م || له (الأول) : ساقطة من م .

(٥) ويمتنع : ويمتنع سا ، ط .

(٦) كان : + ذلك ط || فرض (الثانية) : ساقطة من م || من فرض المحال : ساقطة من م .

(٧) المتوهم : في توهمه المتوهم ط .

(٨) بذاته : لذاته ط . || في (الثالثة) : ساقطة من م .

(٩) امتنع : + عليه ط || بمعنى : لمضى ط ، م .

(١٠) علة : عليه د || نسله : + به ط .

(١١) وإن : إن سا ، ط ، م || هو : وهو ط || تنصوا : تنصروا سا .

(١٢) معنى : + ما ط . || متحرك الذات : متحرك لذات د .

(١٣) وإن (الأول) : فإن ط || فهذا : وهذا م || أكفى : كفى ط .

(١٤) فليس (الثانية) : وليس سا ، م .

(١٥) للشك : لشك د .

هو غير متحرك لذاته ، ولا يلزم ذلك المحال أن يتغير حكمه بمحال يلزمه ذلك المحال ، بل يجوز أن لا يكون المتحرك لذاته بحيث إذا توهم جزءه ساكنا ممكن ، لكنه يجب حينئذ حمله . فإن قيل : إن هذا محال ، قيل نعم ، وقد لزم محال محالا فرض قبله . فهذا القول ليس مما يحضرنى له جواب أقنع به ، ولا يبعد أن يكون عند غيرى له جواب . وأظن أن مأخذ الاحتجاج لا يلجئ إلى هذا كل الإلحاء ، وذلك إن كانت هذه المقدمة مسلمة كان التمكن محالا أو غير محال ، ثم الاحتجاج ، أعني بالمقدمة قولنا كل ما تمتنع حركته لفرض سكون في غيره فليس متحركا لذاته ، وهذا غير قولنا كل ما تمتنع حركته لفرض سكون في غيره محالا أو غير محال ، حتى لو قلنا كل ما تمتنع أن يتحرك لفرض محال في غيره لم يكن متحركا لذاته ، فسلم ذلك ، فصح لنا القول والقياس . ولكن الشأن في صحة هذه المقدمة فليجهد غيرنا من المتعصبين لهذا الاحتجاج في تصحيح هذه المقدمة فربما تيسرت له هذه المتسرة علينا . وعلى هذا الاحتجاج شك آخر ، وهو أن المتصل وإن كان يمكن أن تفرض له أجزاء فلا يمكن أن توهم تلك الأجزاء ساكنة أو متحركة إلا بالفرض لأنها غير ذات أين مادامت أجزاء المتصل إلا بالفرض ولا ذات وضع ، وهذا شئ سيئين بعد . فإذا كان توهم السكون في الجزء مما لا يتحقق توهما إلا وينفصل بالفعل ، لم يكن لهذا الاحتجاج مأخذ سديد أو يدعى توهم فصل ثم إسكان معا . ولو أنت توهمت في الجزء المفروض سكونا وهو متصل ، فقد توهمت معنى مشاركا للسكون في الاسم . وأما السكون بحده فلا يمكن أن يتوهم في ذلك الجزء ، كما لا يمكن أن توهم الأمور المحالة في الفعل والحيلان جميعا ، فليكن هذا المأخذ مما يستل غيرنا ممن يقف على تحقيقه أن ينوب عنا فيه . وأما تعلق الحركة بما منه وبما إليه فيستنبط من حدها ، لأنها أول كمال يحصل لشيء له كمال ثان ينتهى به إليه ، وله حالة القوة التي قبل الكمالين ، وهى الحالة التي الكمال الأول تركها وتوجهه إلى الكمال الثانى وربما كان مامنه وما إليه ضلعي

(١) ولا يلزم ذلك : ولا يلزمه ط ؛ ولا يلزمه ذلك م || يلزمه : بلزم ط ، م .

(٢) محال : ساقطة من ب ، د .

(٣) ليس بما : بما ليس سا ، م . (٤) مأخذ : تأخذ سا .

(٥) سكون : السكون سا ، ط .

(٦-٥) لفرض .... حركته : ساقطة من سا .

(٦) وهذا : وهذه سا ، ط .

(٨) صحة : صحة د ، ط || غيرنا من : غير تام د .

(١٠) بالفرض : بالعرض ط || ذات : ذوات م .

(١١-١٠) غير ذات ..... بالفرض : ساقطة من د .

(١١) بالفرض : بالعرض ط .

(١٢) بالفعل : بالعدد م || سديد : شديد سا ، م .

(١٥) ممن : ساقطة من ب || منه : فيه سا .

(١٦) له : لها ط .

(١٧) وتوجه : والتوجه د ، سا ، م .

وربما كانا بين الضدين ، لكن الواحد أقرب من ضد ، والآخر أقرب من ضد ، وربما لم يكونا ضدين ولا بين ضدين ، ولكن كانا من جملة أمور لها ذنب إلى الأضداد وأمر متقابلة بوجه ما فلا تجتمع معاً كالأحوال التي للفلك ، فإنه لا يضاد مبدأ حركة من انتهائها لكنها لا تجتمع معاً . وربما كان مامنه وما إليه مما ثبت الحصولان فيهما زماناً ، حتى يكون عند الطرفين سكون ، وربما لم يكن الحصول فيه إذا فرض كأنه حد بالفعل إلا أنا كما للفلك ، فإن في حركته ترك مبنياً وتوجها إلى غاية ، لكن لاوقوف له عند أحدهما .

- ثم لقال أن يقول : إن الحدود في المتصل على مذهبكم ليست موجودة بالفعل ، بل بالقوة ، وإنما يصير بالفعل إما بقطع وإما بموافاة محدودة كماسة أو موازاة أو بفرض أو بعرض كما سنذكره ، فيكون إذن ما لم يكن أحد هذه الأسباب بالفعل لا يكون مبدأ ولا منتهى . وما لم يكن مبدأ ولا نهاية معينين ، عنه تبدئ الحركة وتنتهي إليه لا يكون حركة : فالفلك ما لم يكن له سبب محدد لا يكون متحركاً ، وهذا محال . فالذي نقول في جوابه أن النهاية والمبدأ تكونان للحركة بضرب فعل وبضرب قوة ، والقوة تكون على وجهين : وجه قريب من الفعل ، ووجه بعيد من الفعل . مثال ذلك أن المتحرك في حال ما يتحرك ، له بالقوة القربية حد ، ولاك أن يفرضه ، وقد وصل إليه في آن ، يفرضه فيكون ذلك له في نفسه بالحقيقة بالقوة وإنما يصير بالفعل حداً لحصول الفرض بالفعل والقطع بالفعل ، ومع ذلك لا يقف بل يستمر ، وحد مستقبل لا يمكن من حيث هو حد حركة أن يجعل بالفعل حد حركة بفرض أو بسبب محدد بالفعل بل يحتاج أن يستوفى المسافة إليه حتى يصير بهذه الصفة ، أعني أن يكون هناك ما يمكنك أن يفرضه مبدأ أو يمكنك أن يفرضه منتهى ، وبالجملة حداً يفرضه من الحركة . فكل حركة من حركات الفلك تشير إليها في وقت معين ومحصلها ، فإنها يفترض لها ذلك فتارة يفترض المبدأ والمنتهى متباينين أي نقطتين مختلفتين هما حداً ذلك المفروض من الحركة في ذلك الوقت الذي تعينه ، وتارة تكون نقطة واحدة هي بعينها مبدأ ومنتهى . أما مبدأ ، فلأن الحركة عنها ، وأما منتهى فلأن الحركة

- (١) لم : ساقطة من سا .  
 (٢) فإنه : وإنه م || لا يضاد : لا يضاد سا ، م || كالأحوال ..... معا : ساقطة من سا .  
 (٣) الحصولان : الحصول م .  
 (٤) إلا : ساقطة من سا .  
 (٥) وإما بموافاة : أو بموافاة ط .  
 (٦) وتنتهي إليه : أو إليه ب ، د ، سا ، م || محدد : محدود ب ؛ مجزى م ؛ + محرك ط || فالذي : بالذي سا || نقول : نقوله سا .  
 (٧) وبضرب : وضرب ط || وبضرب قوة : وهذا ظاهر وقد يكونان بضرب وضرب قومة .  
 (٨) الحصول : الحصول م .  
 (٩) حركة : + بالفعل سا ، ط ، م || بسبب : سبب سا ، م .  
 (١٠-١١) حداً يفرضه : حداً لقطع لما يفرضه ط .  
 (١٢) فكل : وكل د || يفترض : يفرض ط .  
 (١٣) يفترض : يفرض ط || المبدأ : من المبدأ م || مختلفتين : ساقطة من م .  
 (١٤) نقطة : لفظة ط .

### في نسبة الحركة إلى المقولات

- إنه قد اختلف في نسبة الحركة إلى المقولات ، فقال بعضهم : إن الحركة هي مقولة أن يفعل ، وقال بعضهم : إن لفظة الحركة تقع على الأصناف التي نحتها بالاشتراك البحت : وقال بعضهم : بل لفظة الحركة لفظة مشككة مثل لفظة الوجود ، تتناول أشياء كثيرة لا بتواطؤ ولا باشتراك بحت ، بل بالتشكيك لكن الأصناف الداخلة تحت لفظة الوجود والعرض دخولا أوليا هي المقولات وأما الأصناف الداخلة تحت لفظة الحركة فهي أنواع أو أصناف من المقولات . فالأين منه قار ومنه سيال هو الحركة في المكان ، والكيف منه قار ومنه سيال هو الحركة في الكيف أي الاستحالة ، والكم منه قار ومنه سيال وهو الحركة في الكم أي النمو والمذبول . وربما تمادى بعضهم في مذهبه حتى قال والجوهر منه قار ومنه سيال هو الحركة في الجوهر أي الكون والفساد ، وقال ١٠ إن الكم السيال نوع من أنواع الكم المتصل بإمكان وجود الحد المشترك فيه ، لأنه يفارقه بأنه لاوضع له ولامتصل وضع واستمرار . قال والتسود والسواد من جنس واحد ، لأن السواد قار والتسود غير قار . وبالجملة فإن السيال في كل جنس هو الحركة . فقال بعض هؤلاء لكنها إذا نسبت إلى العلة التي هي فيها كانت مقولة أن يفعل أو إلى العلة التي هي عنها صارت مقولة أن يفعل . وقوم خصوا هذا الاعتبار بالكيف السيال وأخرجوا منها مقولتي يفعل ويفعل . واختاف أصحاب هذا المذهب أعني القول بالسيال ، فمنهم من جعل الاقتراق ١٥

(٢) فصل : فصل ب ب ؛ الفصل الثاني م .

(٣) فقال : يقال سا .

(٤) بعضهم (الأول) : بعض د .

(٥) لفظة (الثانية) : لفظ ط .

(٦) الوجود : + والعرض ط || أشياء : أجزاء م .

(٨) فالأين : والأين د .

(٨) هو (الأول) : وهو ط || ومنه : + أين سا ، م || هو (الثانية) : وهو د ، ط .

(٩) في الكيف ... وهو الحركة : ساقطة من د .

(١٠) هو : وهو ط || أي الكون : أو الكون ط || وقال : وقالوا سا ، م . (١٢) قار : قارة ط .

(١٣-١٤) التي .... العلة : ساقطة من م .

(١٤) هي : ساقطة من سا ، م || وأخرجوا : وأخرج ط .

(١٥) منها : منه م || ويفعل : أو يفعل م .



الذى بين السواد والتسود اقترافا فصليا منوعا ، ومنهم من جملة افترقا بمعنى غير فصلى ، إذ كان هو كزيادة تعرض على خط فيسير خطأ أكبر ولا يخرج به من نوعه . وقال الأولون : بل التسود بما هو تسود هو سواد سيال ، وليس أمر خارجا عن هويته بما هو تسود ، فهو إذن تمايز السواد الثابت بفصل . ويمكن أن يبين بطلان الحجتين جميعا . أما الأولى فتنتقض بالعدد ، وأما الثانية فبالبياض وكونه أمرا غير خارج عن هوية الأبيض بما هو أبيض من غير أن يكون فصلا . وههنا مذهب ثالث وهو مذهب من يقول إن لفظة الحركة وإن كانت مشككة كما قيل ، فإن الأصناف الواقعة تحتها ليست أنواعا من المقولات على السبيل المذكورة ، فلا التسود نوع من الكيف ، ولا النقلة نوع من الأئين . فإن وقوع الحركة في الكيف ليس على أن الكيف جنس لها ولا أيضا موضوع لها ، فإن جميع الحركات إنما هي في الجواهر من حيث هي في موضوع لا غير ولا تمايز بينها في هذا المعنى . ولكن إذا تبدلت بجوهرية سمي ذلك التبدل ، مادام في الساوك حركة في الجوهر ، وإن كان في الأئين ، سمي حركة في الأئين . وبالجملة إن كان ماعنه وما إليه كيفا فالحركة في الكيف . وإن كان كما فالحركة في الكيم ويقال الحركة على هذه لا بالتواطؤ ، فإن الكمال المأخوذ في رسمها أخذ الجنس هو من الألفاظ المجنسة لوجود والوحدة . وأنت تعلم أن الكيم والكيف والأئين ليست داخلات تحت جنس واحد ، وإذالم تكن هذه المقولات داخلية تحت جنس واحد ولانسبة الكمال الأول إليها أمرا أيضا حاصرا لإياها حصر الجنس ، لم يكن سبيل إلى أن يجعل الحركة معنى جنسيا ، بل هو الرسم يتناول معنى إنما يدل على مثله لفظ مشكك لا غير . ١٥

والمذاهب الملتصت إليها في هذا المطلوب هي هذه الثلاثة ، وليس يعجبنى المذهب الأوسط أولا ، بل استكره ما يقال فيه من أن التسود كيفية ، وأن النموكية . وبالحرى أن لا يكون التسود سوادا اشتد ، بل اشتداد الموضوع في سواده ، وذلك لأنه لا يخلو إذا فرضنا سوادا اشتد إما أن يكون ذلك السواد بعينه موجودا وقد عرضت له عند الاشتداد زيادة ، أو لا يكون موجودا . فإن لم يكن موجودا فمحال أن يقال إن ما قد عدم

(١) جملة : جملة ط : فصل : فصل سا ، م || كان : ساقطة من سا ، م .

(٢) ولا يخرج : فلا يخرج سا || سواد : ساقطة من سا .

(٣) وليس : + هذا ، سا ، ط ، م .

(٤) يقول : قال ط || لفظة : لفظ ط .

(٥) المذكورة : المذكور ط .

(٦) النقلة : لنقلة د .

(٧) الجواهر : الجوهر سا ، م || ولا تمايز : فلا تمايز م .

(٨) بينها : بينهما ط .

(٩) فالحركة : بالحركة سا || وإن : فإن ط .

(١٠) المجانسة : المتجانسة م .

(١١) أيضا : ساقطة من م .

(١٢) يكن : + لنا سا ، م || لفظ : لفظة ب ، د || مشكك : مشكل م .

(١٣) فيه : به سا ، م || وأن : أو أن سا || كمية : كيفية د ؛ كمية ط || اشتد : يشتد سا ، م .

- وبطل هو ذا يشتد ، فإن الموصوف بصفة موجودة يجب أن يكون أمرا موجودا ثابت بالذات ، وإن كان السواد ثابت الذات ، فليس بسيال كما زعموا من أنها كيفية سيالة ، بل هو ثابت على الدوم يعرض عليه زيادة لا يثبت مبلغها ، بل يكون في كل آن مبلغ آخر ، فتكون هذه الزيادة المتصلة هي الحركة إلى السواد فاشتداد السواد وسيالته ، أو اشتداد الموضوع في السواد وسيالته فيه ، هو الحركة لا السواد المشتد . ويظهر من هذا أن اشتداد السواد يخرج عن نوعه الأول ، إذ يستحيل أن يشير إلى وجود منه وزيادة عليه مضافة إليه بل كل ما يبلغه من الحدود فكيفية بسيطة واحدة . لكن الناس يسون جميع الحدود المشابهة لحد واحد سوادا ، وجميع المشابهة للبياض أى المقاربة له بياضا . والسواد المطاق هو واحد ، وهو طرف خفي ، والبياض كذلك وما سوى ذلك كالمترج . والمترج ليس أحد الطرفين ، ولا يشاركه في حقيقة المعنى ، بل في الاسم وإنما تكون الأنواع المختلفة في الوسط ، لكنه يعرض لما يقرب من أحد الطرفين أن ينسب إليه ، والحس ربما لم يميز بينهما فظنهما نوعا واحدا وليس كذلك ، وتحقيق هذا في العاوم الكامية . وأما المذهب الآخر فهو ١٠ أحصف من المذهب الأول ، ولا يلزمه إلا أمر مشترك يلزم المذهبين ، ومبناه على أن اوضاعين لعدد المقولات هذا العدد يلزمهم أحد أمرين : إما أنهم يجوزوا أن تكون الحركة جنسا من الأجناس العالية وإما أن يزيلوا في عدد المقولات زيادة ضرورية إذ كانت أصناف الحركة لا تدخل في جنس منها ولا في مقولة أن يفعل ، وهي معان كلية مقولة على كثيرين قول الأجناس ، فإن تشددوا في عشرية المقولات ، فواجب أن يسامحوا ويجعلوا مقولة أن يفعل هي الحركة ، وأن لا يطلبوا في مقولة أن يفعل من صريح اتواطؤ ما أراهم يتعصبون ١٥ فيه ولا يحفظونه ، فإنهم قد فعلوا في مقولة الجدة بين المساعدة ما يحملهم على أكثر من ذلك في الحركة . على أنه لا يبعد أن تكون لفظة الكمال والفعل وإن كان وقوعهما على الجوهر والتسعة الباقية وقوعا بالتشكيك ،

(١) فإن : وإن سا .

(٢) الذات : ساقطة من د || هو : + أمرط || الدوم : الدوام ط .

(٣) إلى : لا ط ، م .

(٤) فاشتداد : فاشتداد سا || أو اشتداد : واشتداد د || في السواد : ساقطة من د ، ط || الحركة ساقطة من د .

(٥) إذ يستحيل : ويستحيل د . || موجود : الموجود ط

(٦) فكيفية : فهو كيفية م || واحدة : ساقطة من سا .

(٧) أى : إلى سا .

(٨) ليس : + هود .

(٩) والحس : فالحس سا ، ط ، م .

(١٠) فظنهما : ولفظهما ، ط || الآخر : الآخر سا ، ط .

(١١) المذهب الأول : هذا المذهب ط .

(١٢) أمرين : الأمرين ط || أنهم : أن سا ، م || أن (الأولى) : ساقطة من م . (١٣) إذ : إذا م || أن يفعل : يفعل ب ، سا ، ط .

(١٤) هي : وهي سا .

(١٥) الجدة : الجدة م || ما يحملهم : ما يحمله ط .

(١٦) وقوعهما : وقوعها سا .

فإن وقوعهما على أصناف الحركة لا يكون بالتشكيك الصريح . وذلك لأن التشكيك هو أن يكون اللفظ واحداً المفهوم ، لكن الأمور التي يتناولها ذلك المفهوم تختلف بالتقدم والتأخر فيه ، كالوجود فإنه لا يجوز أن يكون لألّا الأخر في ثانياً . وأما مفهوم الحركة وهو الكمال الأول لما بالقوة من حيث هو بالقوة ، فليس بما يستفاده بعض ما يسمى باسم الحركة من بعض ، فليس كون النقلة بهذه الصفة علة لكون الاستحالة بهذه الصفة ، بل يجوز أن يكون وجود النقلة سبباً لوجود الاستحالة ، فيكون التقدم والتأخر في المفهوم من لفظة الوجود لا في المفهوم من لفظة الحركة ، كما أن الاثنينية قبل الثلاثية في مفهوم الوجود . وليس قبله في مفهوم العددية . فإن العددية لها معاً ليست العددية للثلاثية من جهة العددية للثنائية ، كما أن الوجود للثلاثية يتعلق بالوجود في الثنائية . ومفهوم الوجود غير المفهوم من العدد . وأنت قد عرفت هذا المعنى في مواضع أخرى ، فلا يبعد أن يكون الكمال ، وإن كان مشككاً بالقياس إلى أشياء أخرى هو متواطئ بالقياس إلى هذه كما لا يبعد أن يكون مشتركاً بالقياس إلى أشياء ومتواطئ بالقياس إلى ماتحت بعضها .

ونرجع إلى ما كنا فيه ونقول للطائفتين جميعاً ما قولكم في مقولة أن يفعل ، أي نفس الحركة أم نسبة للحركة إلى الموضوع كما يقولون ؟ فإن كانت نفس الحركة أفهى نفس الحركة المطلقة أم نفس حركة ما ؟ فإن كانت نفس الحركة المطلقة فالحركة أحد الأجناس ، وإن كانت نفس حركة ماثلاً نفس النقلة أو نفس الاستحالة . فيجب أن يزداد في عدد الأجناس ، فإنه إن كانت النقلة جنساً فالاستحالة أيضاً جنساً والحركة في الكم جنساً ، فإن كل واحدة من هؤلاء تمتحق ما تمتحقه الأخرى ، وإن كانت النقلة ليست جنساً ، بل اسماً مشككاً ، فيوجد تحتها معنى هو جنساً ، وإن كان أخص من عمومها ، وإن لم تكن مقولة أن يفعل هي الحركة المطلقة ، بل كانت نسبة للحركة إلى المادة ، فلا يخاف إما أن تكون الحركة المطابقة أو للحركة ما . فإن كانت الحركة المطلقة ، فلا يخاف إما أن تكون الحركة المطلقة مقولة على أصنافها بالتواطؤ أو بالتشكيك ، فإن كانت مقولة بالتواطؤ ،

(١) وقوعهما : وقوعها سا .

(٢) تختلف : لمختلف ط .

(٣) بما : بما سا ، م .

(٤) الصفة : ساقطة من سا .

(٥-٦) الوجود .... لفظة : ساقطة من م

(٦) لفظة (الثانية) : لفظ ط || فإن : بأن سا ، وإن ط .

(٧) الثلاثية : لثلاثية ط ، ساقطة من سا .

(٨) كما : + أنه ط . (٩) ومتواطئ : متواطئ د ، م .

(١٢) المطلقة : ساقطة من د || ما : ساقطة من د ، سا .

(١٣) نفس (الثانية) : كنفس ط || يزداد : يزداد د .

(١٥) واحدة : واحد د ، سا ، م هؤلاء : هذه المقولات بخ ؛ هذه ط ، م || الأخرى : الآخري د ، م || النقلة : النقلة سا .

(١٦) فيوجد : فهو حد د || هي : + نفس ط .

(١٧) الحركة (الأول) : الحركة م || المطلقة (الثانية) : مطلقة ط .

(١٨) أو بالتشكيك : وبالتشكيك م .

- فالحركة باعتبار ذاتها جنس ، فصارت الأجناس أكثر من عشرة ولأن تكون بلاتها جنسا ، أولى من أن تكون نسبتها إلى موضوعها جنسا ، وإن لم يكن أولى فليس دونه في الاستحقاق ، وإن كانت مقولة بالتشكيك وكذلك مقولة أن يفعل التي هي نسبة هذا المشكك اسمه إلى موضوعه مقولة بالتشكيك، فليس بجنس، وإن كانت المقولة هي النسبة لصنف من الحركة إلى الموضوع فيستحق مثله سائر الأصناف ، ومع ذلك فيكون بنفسه جنسا وبالقياس إلى الموضوع ، جنسا آخر، ويتريد الأجناس تريدا كثيرا . وكذلك يلزم أن يطالبوا بالسبب الذي جعلوا له نفس الكيفية جنسا ، ولم يجعلوا نسبتها إلى الموضوع جنسا، وهناك أدخلوا للنسبة الحركة المطلقة أو حركة ما فجعلوها جنسا ولم يجعلوا الحركة نفسها جنسا ، وإن كان مأخوذهم طبائع الأمور وذواتها مجردة الماهيات ، لامع عوارض لها من نسب وغير ذلك، فيجب من ذلك أن يجعلوا مقولة أن يفعل هي نفس حالة الانفعال ، لماهو نسبة لها إلى شيء . وهذا الكلام إنما يتحقق كله بعد أن تعرف ما قلناه قديما من حال الفعل والانفعال بالتحريك والتحرك . والأولى بهم أن يجعلوا مقولة أن يفعل والحركة من باب واحد، وأما نحن فإننا لانتشدد كل انتشدد في حفظ القانون المشهور من أن الأجناس عشرة ، وأن كل واحد منها حقيق الحسبة ولا شيء خارج منها . ويمكنك أن بين هذا البيان بعينه لمن جعل الحركة اسما مشتركا على الإطلاق، فإذا انفسخت المذاهب التي أثبتناها، ولم تقبلها بى الحق واحدا، وهو المذهب الأول . فإذ قد بينا وجه نسبة الحركة إلى المقولات وأرضحنا معنى قولنا إن الحركة في المقولة ماهو ، فانيبين الآن أن الحركة في حكم مقولة تقع .

١٥

- 
- (١) ولأن تكون : ولا تكون م .
  - (٢) دونه : عنده ما .
  - (٣) وكذلك : فكذلك م || فليس : فليست م .
  - (٤) لصنف : بصنف ط || إلى الموضوع : ساقطة من ما ، م || فيستحق : تستحق ما .
  - (٥) الموضوع : موضوعه ط || ويتريد : وتتريد د، ط || تريدا : تريدا ط || وكذلك : ولذلك م .
  - (٦) النسبة : نسبة ما ، نسبهم .
  - (٨) من ذلك : ساقطة من ما ، م .
  - (٩) وهذا : فهذا ط || ما قلناه : ما قلنا ب ، د ، ما .
  - (١٠) بالتحريك : والتحريك د، ط || والأولى : فالأولى ط ، م .
  - (١١) فلنا لانتشدد : فلا نتشدد ما ، ط || التشدد : التشديد ما . || من : ومن ما || منها : منها م .
  - (١٢) أثبتناها : أثبتناها ما ، ط ، م .

في بيان المقولات التي تقع الحركة فيها  
وحدها لا غيرها

- إنا لنضع أصلا، وإن كان ربما اشتمل على تكرار بعض ما قبل، فنقول إن قولنا إن مقولة كذا فيها حركة قد يمكن أن يفهم منه أربعة معان : أحدها أن المقولة موضوع حقيق لها قائم بذاته، والثاني أن المقولة وإن لم تكن الموضوع الجوهرى لها فتوسطها تحصل للجوهر، إذ هي موجودة فيها أولا، كما أن الملاسة إنما هي للجوهر بتوسط السطح، والثالث أن المقولة جنس لها وهي نوع لها، والرابع أن الجوهر يتحرك من نوع لتلك المقولة إلى نوع آخر ومن صنف إلى صنف. والمعنى الذى نلجأ إليه هو هذا الأخير، فنقول أما الجوهر فإن قولنا إن فيه حركة هو قول مجازى، فإن هذه المقولة لا تعرض فيها الحركة، وذلك لأن الطبيعة الجوهرية إذا فسدت تفسد دفعة، وإذا حدثت تحدث دفعة، فلا يوجب جلد بين قوتها الصرفة وفعلها العرف كمال متوسط، وذلك لأن الصورة الجوهرية لا تقبل الاشتداد والتنقص، وذلك لأنها إذا قبلت الاشتداد والتنقص لم يخل إما أن يكون الجوهر وهو في وسط الاشتداد والتنقص يبقى نوعه أو لا يبقى، فإن كان يبقى نوعه فما تغيرت الصورة الجوهرية البتة، بل إنما تغير عارض للصورة فقط، فيكون الذى كان ناقصا واشتد قد عدم والجوهر لم يعدم، فيكون هذا استحالة أو غيرها لاكونا، وإن كان الجوهر لا يبقى مع الاشتداد فيكون الاشتداد قد جلب جوهر آخر. وكذلك في كل آن يفرض للاشتداد يحدث جوهر آخر، ويكون الأول قد بطل، ويكون بين جوهر وجوهر. إمكان أنواع جوهرية غير متناهية بالقوة كما في الكيفيات، وقد علم أن الأمر بخلاف هذا فالصورة الجوهرية إذن تبطل وتحدث دفعة، وما كان هذا وصفه فلا يكون بين قوته وفعله واسطة هي الحركة. ونقول أيضا إن

(٢) فصل : فصل جـ؛ فصل ٣ د؛ الفصل الثالث م .

(٣-٤) في .... لا غيرها : ساقطة من م . (٤) لا غيرها : لا غير سا .

(٦) بذاته : بذاتها طا .

(١١) دفعة ( الأول ) : + فيها م .

(١٤) واشت : فاشت سا، ط، م .

(١٥) أو غيرها : وغيرها م || فيكون الاشتداد : ساقطة من م .

(١٦) يفرض : يفرض سا || جوهر : جوهر سا .

(١٧) فالصورة : بالصورة سا .

موضوع الصورة الجوهرية لا يقوم بالفعل إلا بقبول الصورة كما علمت، وهي في نفسها لا توجد الأشياء إلا بالقوة. والذات غير المحصلة بالفعل يستحيل أن تتحرك من شيء إلى شيء، فإن كانت الحركة الجوهرية موجودة فلها متحرك موجود، وذلك المتحرك يكون له صورة هو بها بالفعل، ويكون جوهرًا قائمًا بالفعل، فإن كان هو الجوهر الذي كان قبل، فهو حاصل موجود إلى وقت حصول الجوهر الثاني لم يفسد ولم يتغير في جوهرية بل في أحواله، وإن كان جوهرًا غير الجوهر الذي فرضت الحركة عنه، والذي إليه، فيكون قد فسد الجوهر أولاً إلى الجوهر الوسط، وتميز إذن جوهران بالفعل. والكلام فيه كالكلام في الجوهر الذي فرضت الحركة منه، فإنه إما أن يكون في تلك المدة كلها على طبيعة الجوهر المتغير إليه أولاً، فيكون التغير إلى الثاني دفعة وإما أن يكون في بعض تلك المدة حافظاً لنوعه الأول، وفي بعضها الآخر واقعاً في النوع الآخر بلا توسط، فيلزم فيه ما قيل من الانتقال من نوع إلى نوع دفعة، فتكون تلك المدة مطابقة لحركات غير حركات نوعية الجوهر، إذ كانت الانتقالات في الجوهرية لآني مدة وزمان.

ولا يمكن أن يقال إن هذا القول يلزم أيضاً على حركة الاستحالة، وذلك لأن الهوى فيما نحن فيه محتاجة في قوامها إلى وجود صورة بالفعل والصورة إذا وجدت حصلت نوعاً بالفعل، فوجب أن يكون الجوهر الذي بين الجوهرين أمراً محصلاً بالفعل ليس بالفرض ولا كذلك في الأعراس التي تتوهم بين كيفيتين مثلاً، فإنها مستغنى عنها في قوام الموضوع بالفعل. وقد يثبتون أن الجوهر لا حركة فيه لأن طبيعته لا ضد لها، وإذا لم يكن لطبيعته ضد، استحال أن ينتقل عن طبيعة إلى طبيعة أخرى على سبيل التنقص والاشتداد، حتى تكون الحالة التي هو فيها عند الحركة حالة متوسطة بين طرفين لا يجتمعان وبينهما غاية البعد وهما الضدان.

ويجب أن نتأمل نحن هذه القضية فنقول: إنه لا بد من أخذ المادة أو الموضوع في حد التقاض، فإن هي بالموضوع الموضوع الحقيقي القائم بالفعل نوعاً القابل للأعراس التي للملك النوع، فلا تكون الصور الجوهرية

(١) علمت: + كالمبول هاشب || وهي في نفسها: وهو في نفسه م. || الأشياء: شيئاً ط

(٢) غير: الغير ب، د، سا، ط، || المحصلة: المتحصلة ط.

(٣) فلها: فلها م.

(٤) قبل: + أن يصير متحركاً ط. || حصول: ساقطة من ب، سا، م.

(٥) فرضت الحركة: ساقطة من د، سا، م.

(٦) أولاً: الأول ط || إلى: وإلى ط، ساقطة من م || إذن: ساقطة من م || التي: ساقطة من سا.

(٧) منه: فيه د || تلك: ساقطة من م.

(٨) الآخر (الثانية): الأخير ط، م.

(٩) إذ: إذا سا، م.

(١٠) لأن: أن م || نحن: هي سا.

(١١) قوامها: قولها سا || وجدت: + بالفعل ط.

(١٢) بالفرض: بالعرض سا، م.

(١٣) فإنها: فإنه م || لطبيعته: لطبيعة سا || ينتقل: يتفصل سا، م || التنقص: النقص سا، ط، م.

(١٤) بالموضوع: الموضوع م || الصور: ساقطة من د.

متضادة لأنها في هيولى لافى موضوع ، وإن عني بملك أى محل كان ، فيشبه أن تكون الصورة النارية مضادة للصورة المائية لاكيفيتاهما فقط ، فلذلك لاشك فيه ، بل الصور التى عنها تصدر الكيفيات التى لها . وذلك لأن الصورتين مشتركتان في محل ومتعاقبتان عليه وبينهما غاية الخلاف . ولهذا من الشأن ما اشتغل من بين أن القللك لايتكون لأنه لا ضد لصورته ، كأنه وضع أن كل متكون فصورته ضد وإليه يكون انتقاله ، فيجعل النار والهواء والماء والأرض متضادة الصور . فلم أنكر أن يكون للصورة الجوهرية ضد البتة ، فيشبه أن يكون الضد الذى ذكر ههنا هو الذى بينه وبين شئ آخر غاية الخلاف وإنما يكون بينه وبين ذلك غاية خلاف إذا كان لشيء ثالث معه خلاف دونه وهو الواسطة ، بحيث يحتمل استمرارا فيه كالاستمرار في بعد بين شيئين وليس بين الصور الجوهرية التى فيها الاستحالة الأولية واسطة بهذه الصفة ، كما ليس بين النار والهواء واسطة . أو يشبه أن يكون يرى أن التعاقب المأخوذ في حد الضد ، هو تعاقب بين شيئين بينهما غاية الخلاف . وهذا على ما قلنا يصح أن يكون بلا واسطة ، فيصح أن يرتفع هذا الضد ويعقبه الآخر من غير أن يتخلل بينهما عاقب آخر . وإن كان قد يصح أيضا أن يكون بتعقب المتوسط ، إن كان هناك متوسط فيكون الانتقال مستمرا من الطرفين على الاتصال ، ثم لا يرى أن المحل يقبل الصورة النارية عقيب المائية من غير أن يقبل أولا صورة الهواء المتوسط لاعلى استمرار متصل ، بل وجب أن يسكن لاحتالة على الصورة الهوائية ، فلا تكون الصورة المائية مضادة للنارية إذ لا يستمر الانتقال من إحداهما إلى الأخرى إلا من النارية إلى الهوائية ، ولا الصورة النارية مضادة للصورة الهوائية ، إذ لا يستمر بينهما غاية الخلاف فإن كان القصد هذا القصد كان التعبير عنه يرده إلى البيان الأول الذى حاولناه نحن وهو أن طبيعة الجوهرية لا تنسلخ يسيرا يسيرا إذ لا تقبل الشدة والضعف قبولا يكون لاشتداده ولضعفه طرفان يخصصان في هذا النظر باسم الضدية .

وسنبين لك أيضا في الفلسفة الأولى أن الصورة الجوهرية لا تقبل الاشتداد والضعف ببيان أشرح ، لكنه

(٢) الصورة : الصورة م . || الصور : الصورة د ، هما : الصورتان م || الى عنها : التان عنها م .

(٣) مشتركتان : مشتركان د || ومتعاقبتان : ويعتاقبان د .

(٤) لأنه : بأنه سا ، م ؛ فإنه ط || كأنه : كائنه ط .

(٥) والهواء : ساقطة من د ، سا . || للصورة : الصور د || فيشبه : فيشبهه د .

(٦) ذكر : ذكرنا سا ؛ ينكره ط ؛ ذكره م || إذا : وإذا م .

(٧) شيئين : الشيئين م || الصور : الصورة م .

(٨) شيئين : الشيئين م . (٨) وهذا : ساقطة من سا .

(١٠) ويعقبه : + قد ط .

(١١) من : بين ط .

(١٢) يسكن : يشكر د .

(١٤) النارية : + ولا الصورة النارية مضادة للصورة الهوائية سا ، م || الأخرى : الآخر سا . (١٤-١٥) الهوائية... للصورة :

ساقطة من سا ، م .

(١٥) لا يستمر : ليس ط ، م || التصوير : التطهش بخ ، ط ؛ التصوير م .

(١٦) طبيعة : الطبيعة د ، سا ، ط || يسيرا يسيرا : يسيرام .

لما رأى أن المني يتكون حيوانا يسيرا يسيرا ، والبلر يتكون نباتا يسيرا يسيرا ، توهم من ذلك أن هناك حركة  
والذي يجب أن يعلم هو أن المني إلى أن يتكون حيوانا ، تعرض له تكوينات أخرى تصل ما بينها استحقاقات  
في الكيف والكم ، فيكون المني لا يزال يستحيل يسيرا يسيرا ، وهو بعد مني ، إلى أن تتخلع عنه صورة المنوية ،  
ويصير علقه ، وكذلك حالها إلى أن تستحيل مضغة ، وبعدها عظاما وعصبا وعروقا وأمورا أخر لا ندرکہا ،  
وكنك إلى أن يقبل صورة الحياة ، ثم كنك يستحيل ويتغير إلى أن يشتد فينفصل . لكن ظاهر الحال توهم  
أن هذا سلوك واحد من صورة جوهرية إلى صورة جوهرية أخرى ، ويظن لذلك أن في الجوهر حركة  
وليس كنك ، بل هناك حركات وسكونات كثيرة . وأما كون الحركة في الكيف فلذلك ظاهر لكن في  
الناس من لم ير الحركة في أنواع الكيف كلها إلا في الصنف المنسوب إلى الحواس ، فقال : أما نوع الحال  
والمملكة فهو متعلق بالنفس ، وليس موضوعة الجسم الطبيعي ، وأما القوة واللاقوة والصلابة واللين وما أشبه  
ذلك فلأنها تتبع أعراضا تعرض للموضوع ، ويصير الموضوع مع بعض تلك الأعراض موضوعا لها ، فلا يكون  
حينئذ الموضوع للقوة هو بعينه الموضوع لعدم القوة ، وكنك الحال في الصلابة واللين . وأما الأشكال  
وما يشبهها فلأنها إنما توجد في المادة التي قبلها دفعة إذ لا تقبل التشدد والتضعف .

ولا أدري ماذا يقولون في الانحناء والاستقامة وغير ذلك ، وعندى أن الأمر ليس على ما يقولون ، فإن  
موضوع الحال والمملكة ، كان نفسا أو بدنا أو هما معا بحال الشركة ، فإنه يوجد فيه كمال ما بالقوة من جهة  
ما هو بالقوة لجوهر ما . والذين قالوا : إن الموضوع ليس واحدا للصلابة واللين أو القوة والتضعف ، فيتنقض  
عليهم في النمو والذبول ، وكان يجب على قولهم أن لا تكونا حركتين بل إنما نعني بالموضوع في هذه الأشياء  
طبيعة النوع الحاملة للأعراض ، فلما دامت تلك الطبيعة باقية لم يتغير النوع ، ولم تفسد الصورة الجوهرية . فإن

(١) رأى : روى د ، ط ؛ روى س ؛ دحم || والبلر : والبز د ، ط ؛ أو البلر س . || والبلر يتكون نباتا يسيرا يسيرا ،

ساقطة من م .

(٢) تصل : فصل س || ما بينها : ما بينهما د ، س ، ط ، م .

(٣) تتخلع : تتسلخ ط .

(٤) وكذلك : فذلك س || وأمورا : أو أمورا د .

(٥) فينفصل : ويفصل س .

(٦) ويظن لذلك : ويظن كنك م .

(٨) فقال : فيقال م .

(٩) متعلق : يتعلق س ، م .

(١٠) ويصير : فيه نصير س ؛ يصير م .

(١٢) وما يشبهها : وما يشبهها م || إنما : لسا .

(١٣) فإن : وإن ب ، د ، س ، م .

(١٥) لجوهر بجوهر م || والذين : والى ب ، س ، م . || أو القوة : والقوة ب ، س ، م .

(١٦) في هذه : فلهذه ط .

(١٧) لم : ولم ط ، م .



الموضوع ثابت من غير أن يباين أنه لعارض يعرض له أو زيادة تتضاف إليه، يصير موضوعا قريبا للحالة التي فيها الحركة أو لذاته . نعم الأشكال يشبه أن لا يكون حكمها حكم سائر الكيفيات في وقوع الاستحالة فيها ، لأنها تكون دفعة ، وأما الكم ففيه أيضا حركة وذلك على وجهين : أحدهما بزيادة مضافة فينمو لها الموضوع ، أو نقصان نفع بالتحلل فينقص له الموضوع ، وصورته في الأمرين باقية ، وهذا ما يسمى ذبولا ونموا . وقد يكون لا بزيادة تزداد عليه أو نقصان ينقص منه ، بل بأن يقبل الموضوع نفسه مقدارا أكبر أو أصغر بتخلخل أو تكاثف من غير انفصال في أجزائه ، وهذا وإن كان يلزمه استحالة قوام وهي من الكيف فذلك غير ازدياده في الكم أو نقصانه فيه . ولأن هذه الحالة سلوك من قوة إلى فعل يسيرا يسيرا ، فهو كمال ما بالقوة ، فهو حركة .

لكنه قد يتشكك فيقال : إن الصغير والكبير ليسا بمتضادين ، والحركات كلها بين المتضادات . فنقول :

- ١٠ أما أولا فلسنا نحن ممن يتشدد كل التشدد في إيجاب كون الحركات كلها بين المتضادات لا غير ، بل إذا كانت أشياء متقابلة لا تجتمع معا ، وسلك الشيء من أحدهما إلى الآخر يسيرا يسيرا ، سمينا الشيء متحركا ، وإن كان لا تضاد هناك . على أن الصغير والكبير اللذين يتحرك فيما بينهما النامي والذابل ، ليسا الصغير والكبير الإضافي المطلق ، بل كأن الطبيعة جعلت للأشياء الحيوانية والنباتية حدودا في الصغير وحدودا في الكبير لا يتعداهما ويتحرك فيما بينهما ، فيكون العظيم هناك عظيما على الإطلاق ، لا يصير صغيرا بالقياس إلى عظيم آخر في ذلك النوع ، فكذلك الصغير يكون صغيرا بالإطلاق . وإذا كان كذلك لم يبعد أن تشاكل المتضادات ، بل تكون متضادة . فإن قال قائل : إن النمو حركة في المكان ، لأن المكان يتبدله ، فالجواب أنه ليس إذا قلنا : إن النمو حركة في الكم فإن ذلك يمنع فيه أن تكون معه حركة في المكان ، فإنه لا يمنع أن يكون في موضوع النمو تبدلان : تبدل كم ، وتبدل أين ، فتكون فيه حركتان معا . وأما مقولة المضاف ، فيشبه أن يكون جل الانتقال فيها إنما هو من حال إلى حال دفعة ، وإن اختلف في بعض المواضع ، فيكون التغير بالحقيقة وأولا

(١) تنضاف : فيضاف سا ، ط ، م .

(٢) الحركة : ساقطة من م .

(٣) وأما الكم : والكم ب ، د سا ، م || فينمو : فينمي م .

(٤) نفع : تقطع سا ، يقطع م || له : لها سا || ما يمسى : يمسى سا ، م .

(٥) تزداد : تزداد ط || أو نقصان : ونقصان ط || بأن : أن د || مقدارا : د هـ ط || أو أصغر : وأصغر ط .

(٦) وهي من الكيف فذلك : وذلك سا

(٧) غير : من سا || أو نقصانه : ونقصانه ط .

(٨) الطبيعة : بالطبيعة ط || الصغير : الصغر سا ، م || الكبير : الكبير ب ، م .

(٩) لا يتعداهما : لا يتأديهما ط || لا يصير : ولا يصير ط .

(١٠) فكذلك : وكذلك د ، ط ، م || المتضادات : المتضادات ط .

(١١) لأن المكان : ساقطة من م . || به : فيه ط .

(١٢) فيها : فيهما م || إنما هو : ساقطة من سا || وإن اختلف : أو إن اختلف ب ، د وإن اختلف د ؛ فإن اعطفت ط .

- في مقولة أخرى عرضت لما الإضافة ، إذ الإضافة من شأنها أن تلحق مقولات أخرى ولا تتحقق بلانها . فإذا كانت المقولة مما يقبل الأشد والأضعف عرض للإضافة مثل ذلك ، فإنه لما كانت الـخوة مما يقبل الأشد والأضعف كان الأسخن يقبل الأشد : الأضعف ، فيكون موضوع الإضافة يقبل ويلزمه ذلك قبولاً أولياً فتكون الحركة في الأمر العارض له الإضافة بالذات وأولاً ، وللإضافة بالعرض وثانياً . وأما مقولة الأين فإن وجود الحركة فيها واضح بين . وأما مقولة متى فيشبه أن يكون الانتقال من متى إلى متى آخر أمراً واقعاً دفعة كالانتقال من سنة إلى سنة أو من شهر ، إلى شهر أو يشبه أن يكون حال متى كحال الإضافة في أن نفس متى لا ينتقل فيه عن شيء إلى شيء ، بل يكون الانتقال الأول في كيف أو كم ، ويكون الزمان لازماً للملك التغير فيعرض بسببه فيه التبدل . وأما مالا تغير فيه ، فستعلم أنه ليس في الزمان ، فكيف تكون له حركة فيه . وأما مقولة الوضع فقد قيل إنها لا حركة فيها البتة ، إذ لا تضاد في الوضع . وأنه إذا انتقل الشيء من قيام إلى قعود ، فإنه لا يزال في حكم القائم إلى أن يصير قاعداً دفعة ، وكذلك إذا انتقل من قعود إلى قيام ، فإنه لا يزال في حكم القاعد حتى يصير قائماً دفعة . والحق يوجب أن يكون في الوضع حركة ، وأنه لا كثير حاجة إلى التضاد الحقيقي في طرفي الحركة ، تبين لك ذلك بتأمل حركة الفلك . على أن الوضع لا يبعد أن يكون فيه تضاد ، حتى يكون المستأق مضاداً للمنبطح . والذي قيل من أن الانتقال إلى القعود يكون دفعة إن عني به أن القعود الذي هو الطرف يحصل دفعة فهو صادق وكذلك السواد الذي هو الطرف ، والأين الذي هو الطرف يحصل دفعة . وإن عني به أن كل وضع ينتقل عنه إلى القعود يكون ذلك الانتقال دفعة ، فهو كذب ، لأن الانتقال عن القيام

(١) أخرى : آخر ط (٢-١) فإذا كانت : وإذا كانت ب ؛ فإذا كان د ، ط .

(٢) ما ( الثانية ) : ساقطة من د ، م .

(٣-٢) عرض ..... والأضعف : ساقطة من سا .

(٣) ويلزمه : ويلزم م .

(٤) وللإضافة : للإضافة م || وثانياً : زمانياً سا .

(٥) متى : هي م || آخر : ساقطة من د ، سا .

(٦-٥) متى إلى متى ... نفس : ساقطة من م .

(٦) أو يشبه : ويشبه د || كحال : + أمر ط ، م .

(٨) مالا تغير : لا تغير د || فيه : ساقطة من د ، سا .

(٩) وأنه : فإنه د || الشيء : شيء د .

(١٠) في (الأول) : ساقطة من م || القائم : القائل م .

(١١) يكون : يوجد د ، سا ، م .

(١٢) الحركة : الحركة ط || تبين : يتبين ط || ذلك : ساقطة من سا ، م || الوضع : الموضع م .

(١٣) المستأق : الملقى د || مضاداً : مضاد م || المنبطح : المنبطح م . || أن (الأول) : ساقطة من سا ، م || الانتقال : + من القيام

ط || القعود (الأول) : ط || قعود ب || يكون : أنه يكون م .

(١٤) وكذلك : فكذلك ط ، م || الشيء (الثانية) : بالشيء م || يحصل دفعة : ساقطة من م .

(١٥) به : ساقطة من سا ، م || ينتقل : ينتقل ب .

إلى القعود يكون قليلا قليلا ، حتى يوافي النهاية التي هي القعود . كالحال في الانتقال من السفلى إلى العلوي بعينه .  
وأما كيفية وجود الحركة في الوضع فهو أن كل مستبدل وضع من غير أن يفارق بـكليته المكان ، بل بأن يتبدل  
نسبة أجزائه إلى أجزاء مكانه وإلى جهاته ، فهو متحرك في الوضع لا محالة . لأن مكانه لم يتبدل ، بل يتبدل وضعه  
في مكانه ، والمكان هو الأول بعينه . وإذا كان التبدل في الوضع وكان مع ذلك متدرجا يسيرا يسيرا ، كان ذلك  
التبدل حركة في الوضع ، إذ كانت كل حركة هي تبدل حال بهذه الصفة وبالعكس ، وتكون منسوبة إلى  
الحالة التي تبدلت ، لا إلى شيء آخر لم يتبدل .

ولست أعني بهذا أن كل متحرك في وضع فهو ثابت في مكانه ، فليس يجب من قوى إن كل ثابت في مكانه  
يستبدل وضعه بالتدريج فهو متحرك في الوضع ، أن كل متحرك في الوضع كذلك بل لا يمنع أن يكون الشيء  
لا بتغير وضعه إلا وقد تغير مكانه ، كما لا يمنع أن يكون شيء لا يتغير مكانه إلا وقد تغير مكانه ، بل الغرض هو أن يثبت  
وجود المتحرك في الوضع بإثبات متحرك ما في الوضع . وأما أنه هل يمكن أن يكون الشيء يتبدل وضعه وحده ولا يتبدل  
مكانه ، فلنعلم إمكانه من حركة الفلك ، فإنه إما أن يكون كالفلك الأعلى الذي ليس في مكان بمعنى نهاية الحواشي  
الشامل المساري الذي إياه نعني بالمكان ، وإما أن يكون في مكان لكنه لا يفارق كلية مكانه ، بل إنما يتغير  
عليه نسبة أجزائه إلى أجزاء مكانه الذي تلقاها . وإذا لم يكن هناك إلا هذا التغير والمكان ثابت ، وهذا التغير  
تغير هذه النسبة ، وهذه النسبة هي الوضع ، فهذا التغير هو تغير في الوضع ، وليس هناك غير هذا التغير ،  
فليس هناك غير هذه الحركة التي في الوضع . وأما كون حركة الفلك الأعلى غير مكانية ، فواضح عندهم  
بين ، ثم ليس تحركه في كيفية ولا كمية ولا جوهرية ولا في مقولة غير الوضع ، فإنك إذا تعقبت مقولة مقولة  
لم تجد هذه الحركة ثلاثها ما خلا الوضع أو الأين ، ولا أين تبقى الوضع .

فإن قال قائل : إن الفلك كل جزء منه متحرك في المكان ، وكل ما كان جزء منه متحرك في المكان فالكل  
منه متحرك في المكان ، فالجواب عن هذا أن الأمر بخلاف ذلك . أما الفلك فلا جزء له بالفعل حتى يتحرك

(٢) مستبدل : متبدل ط .

(٣) بل يتبدل : بل تبدل م ، ساقطة من سا .

(٤) متدرجا : متدرجا سا ، م .

(٥) وتكون : فيكون ط || منسوبة : منسوباط ، م || تبدلت : تبدل م .

(٧) بهذا : ساقطة من م .

(١٠) المتحرك : الحركة طا .

(١١) إمكانه : مكانه د || الحواشي : ساقطة من م .

(١٤) تنير (الثانية) : تنيره د ، سا ، ط || الوضع .... فهذا في : ساقطة من سا .

(١٦) بين ثم : ثم بين م || ولا كمية : ولا من كمية سا ، م . || في ، من سا ، م || مقولة مقولة : مقولة م .

(١٧) أو الأين : والأين د ، ط . (١٨) إن : إن م .

(١٩) حتى : حتى م .

في المكان ، ولو فرضنا له أجزاء فليست تفارق أمكتها ، بل يفارق كل جزء منها جزءا من مكان الكل إن كان كله في مكان : وليس مكان الجزء جزء مكان الكل ، بل عسى أن يكون جزء مكان الكل جزء مكان الجزء . وذلك لأن جزء مكان الكل لا يحيط بالجزء والمكان كما يعلم محيط ، بل عسى أن يكون المتصل ليست أجزاؤه في مكان إلا بالقوة ، بل قد صرح لم بهذا في كتبهم . وبعد هذا ، فليس إذا كان كل جزء يفارق مكان نفسه ، فالكل يفارق مكان نفسه ، لأنه فرق بين قولنا كل جزء ، وبين قولنا كل الأجزاء ، وذلك أن كل جزء قد يكون بصفة ، والكل لا يكون بتلك الصفة ، لأن للكلية حقيقة خاصة مباينة لحقيقة كل واحد من الأجزاء . ألا ترى أول شيء أن كل جزء هو جزء الكل . والكل ليس بجزء ، وكل جزء من العشرة واحد ، والعشرة ليست بواحدة .

- بل نرجع إلى مسألتنا فنقول : إنه يجوز أن يكون مكان يشتمل على شيء ذي أجزاء بالفعل كالرمل وغير ذلك ، ثم كل جزء منه يفارق مكانه ، والكل لا يفارق مكانه ، بل مانحن بسبيله لاشك أنا وإن سلمنا فيه أن كل جزء منه يفارق مكانه الخاص ، فالكل لا يفارق مكانه الخاص ، فلم يقع الشك في أن الكل غير متحرك في المكان ، وإن كان كل جزء متحركا ، وعندى أن كل من يتأمل ما قلناه ، ثم ينصف ، سيعتقد يقينا أن الوضع فيه حركة . ولعل قائلا يقول : إن معنى الحركة في المكان ليس هو أن يكون المتحرك يفارق المكان ، بل أن يكون متحركا وهو في مكان ، وإن لم يفارقه . فيقال له حينئذ يجب أن يكون لكونه متحركا ومتغيرا معنى ، فإن كل كونه متحركا ومتغيرا غير متعلق بأمر يفارقه وأمر يوجد له ، فلا حركة في الحقيقة ولا تغير ، بل الحركة والتغير المذكوران هما باشتراك الاسم ، وإن كان يتعلق بأمر متغير ، وهو غير المكان ، فهناك حالة تقبل

(١) في المكان : ساقطة مزد ، سا ، ط .

(٢) الجزء وذلك ..... ليست : ساقطة من م || يكون : ساقطة من م .

(٥) وبين قولنا : ساقطة من م .

(٥-٦) كل الأجزاء وذلك أن كل جزء : ساقطة من م .

(٦) خاصة : خاصة م .

(٧) أن : بأن ط || جزء لكل : جزء سا ، جزء لكل م .

(٨) بواحدة : بواحد سا ، م .

(٩) يشتمل : يشتمل ، ط .

(١٠) يسيله : يسيله سا .

(١١) مكانه .... لا يفارق : ساقطة من م .

(١٢) سيعتقد : سيعتقد م .

(١٣) قائلا : + أن ط ، م .

(١٥) فإن : وإن م .

(١٦) متغير : متغير سا ، م .

وفيها الحركة الخاصة ، وإن كان الشيء في مكان كون الشيء مستحيلا ، وهو في مكان ، فذلك لا يوجب أن تكون الاستحالة استحالة مكانية ، وإن كانت في مكان ولا غرضنا في أن الحركة في كذا معناه ، والمتحرك في كذا ، بل على ما علمت .

وأما مقولة الجدة ، فإني إن هذه الغاية لم أتحققها . والذي يقال إن هذه المقولة تدل على نسبة الجسم إلى ما يشمله ويلزمه في الانتقال ، فيكون تبدل هذه النسبة على الوجه الأول إنما هو في السطح الحاوي وفي المكان فلا يكون فيها - على ما أظن لذاتها - وأولا حركة .

وأما مقولة أن يفعل وأن يتفعل ، فربما ظن أن فيهما حركة من وجوه . من ذلك أن الشيء يكون لا يفعل ولا يتفعل ، ثم يتدرج يسيرا يسيرا إلى أن يصير يفعل أو يتفعل ، فيكون أن يفعل وأن يتفعل غاية لذلك التدرج ، مثل السواد فإنه غاية للتسود ، فظن أن في هاتين المقولتين حركة وأيضا فإنه قد يتغير الشيء من أن لا يكون يتفعل بالجزء أو يفعله إلى أن يتفعل بالجزء أو يفعله ، ويكون ذلك قليلا قليلا فيظن أن ذلك حركة . وأيضا فإن الانفعال قد يكون بطيئا فيتدرج يسيرا يسيرا إلى أن يسرع ويشند وبالعكس فيظن أن ذلك حركة إلى السرعة . فأقول . أما الوجه الأول فلا تكون الحركة فيه في الفعل والانفعال ، بل في اكتساب الهيئة والصورة التي بها يصبح أن يصدر الفعل أو الانفعال . وأما الوجه الثاني فيحمله ما سنبين بعد ، من أنه لا سيلا إلى أن يتصل السيل من تبرد إلى تسخن أو تبريد إلى تسخين إلا بانقطاع وتخلل وقفه . وأما الوجه الثالث فلا أعنف من يجعل الاستحالة من السرعة بالقوة إلى سرعة بالفعل يسيرا يسيرا حركة ، وهو استكمال لما بالقوة من حيث هو القوة . لكن ذلك في السرعة والبطء ، وليسا بحركتين ولا فعلين ولا انفعالين ، بل عارضين وكيفيتين وهيتين لها أو لفعل أو لانفعال . وبالحيلة لا يجوز أن يكون في طبيعة أن يتفعل وأن يفعل حركة على سبيل ما يقال الحركة في المقولة ، فإنه إن جاز أن يكون انتقال من التبريد إلى التسخين يسيرا يسيرا ، فلا يخلو إما أن يكون ذلك

(١) فذلك : وذلك ساء م .

(٢-٣) معناه .... كذا : ساقطة من م .

(٥) إنما : أما ساء .

(٧) أن : ساقطة من ساء م || وأن : ساقطة من ب ، د ، ساء م || أن ( الأولى ) : ساقطة من م || لا يفعل : يفعل ساء .

(٨) ولا يتفعل : أو لا يفعل ساء ط ، م .

(٩) لتسود : التسود ساء م || فظن : فيظن د ، ط ، م .

(١٠) يتفعل ( الأولى ) : يفعل ساء .

(١١) قد : ساقطة من ساء || فيتدرج : فيتدرج م .

(١٢) في الفعل : بالفعل م .

(١٣) يصبح : ساقطة من ساء || أو الانفعال : والانفعال م || فيحله : ساقطة من ساء || من : ساقطة من د .

(١٤) بانقطاع : بالانقطاع ط || وقفه : وقفه ط || أعنف : أعرف بخ .

(١٥) سرعة : السرعة د ، ط .

(١٦) وليس : وليست م .

(١٧) أو لفعل : وللفعل ب ، أو يفعل م || أو لانفعال : وانفعال ب ، أو انفعال د ، ساء م .

- والتبرّد تبرداً أو عندما ينتهي التبرّد : فإن كان عندما التبرّد بعد تبرّد ، ومعلوم أن الانتقال إلى التسخن أخذ من طبيعة التسخن وفي طبيعة التسخن أخذ من طبيعة السخونة ، فيكون عند ما يقصد الحر يقصد البرد معا ، وهذا محال . وإن كان عند منتهى البرد فهو بعد الوقوف على البرد وبعد الانتهاء ، كما ستعلم ، ومع ذلك فحينئذ لا يخلو إما أن يكون ذلك الانتقال نفس التسخن أو انتقالاً من التسخن ، فإن كان نفس التسخن فليس بين التبرّد والتسخن إلا زمان سكّون أو أن لا حركة فيه ولا سكّون كما تعلمه ، وإن كان المصير إلى التسخن فلا يخلو إما أن يكون في المصير إلى التسخن أخذ من طبيعة التسخن أو لا يكون . فإن لم يكن ، فليس ذلك استحالة البتة ، وإن كان ، فهناك أخذ لا محالة من طبيعة السخونة ، والأخذ من طبيعة السخونة هو تسخن فيكون عند الانتقال إلى التسخن ، والتوجه إليه تسخن موجود ، اللهم إلا أن يفرض التسخن ماهو في الغاية تسخن ويكون الانتقال إليه مما هو أضعف منه . ثم التسخن نفسه وكل حركة فإنه ينقسم بالزمان على ما ستعرف ، وحينئذ يستكمل السخونة في آن ، فلا يكون تسخن ، فإن كان تسخن فهو منقسم إلى أجزاء ويكون كل جزء من ١٠ التسخن يفرض تسخن ، ويكون الجزء المتقدم منه أضعف ، فلا يكون بالغاية فلا يكون تسخن بهذا المعنى وفرض تسخن ، هذا خلف . وإما أن يكون التسخن غير منقسم البتة فلا يكون حركة ، بل سخونة وإما أن يكون منقسماً فلا يكون من التسخن ماهو غاية . فليس إذن من شرط التسخن هو أن يكون في الغاية ، بل أن يكون أخذاً في السخونة ولا يتسخن في الغاية .
- وإذ قد عرفت الكلام في التسخن ، عرفت في التسخين . ويجب أن يكون هذا القدر كافياً ونرفض ١٥ جميع ما يذنب به هذا الموضوع فقد ظهر لك من هذه الجملة أن الحركة إنما تقع في المقولات الأربع التي هي الكيف والكم والأين والوضع ، فقد وقفت على نسبة الحركة إلى المقولات ، وإذ قد عرفنا طبيعة الحركة فحرى بنا أن نعرف السكون .

(١) والتبرّد : + يمد ط || عندما : وعندما ؛ عندنا ط .

(٢) التسخن (الأول) : التسخين م .

(٣) البرد : التبرّد ط .

(٤) التسخن (الأول) : التسخين م || إلى : في د || التبرّد : التبرّد د .

(٥) فإن : وإن ط .

(٦) والأخذ من طبيعة : ساقطة من م . || السخونة : ساقطة من م .

(٧) ما : ما م || ينقسم : منقسم ما ، م || ما ستعرف : ما ستعرفه ط || وحينئذ : فحينئذ ط .

(٨) التسخن : التسخين م .

(٩) وفرض تسخن : + بهذا المعنى د ، ط || وإما : فلما سا ، م || التسخن : التسخين م .

(١٠) هو : ساقطة من سا ، م . (١١) في (الأول) : من م .

(١٢) ما يذنب : ما يذنب م .

في تطبيق تقابل الحركة والسكون

- ٥ إن أمر السكون فيه إشكال أيضا، لأن المشهور من مذهب الطبيعيين أن السكون مقابلته للحركة هي مقابلة  
العدم للثنية، لا مقابلة الضد . ثم من البين أنه لا يصلح أن يفرض بينهما مقابلة إلا إحدى هاتين المقابلتين، أعنى  
العدمية والضدية . وقد جعلنا لفظة الحركة واقعا على معنى صوري، ليس علميا، إذ قلنا إنها كمال أول . فإن  
كانت المقابلة مقابلة العدم للملكة ، لم يمكن أن تكون الحركة منهما هي العدم ، بل نقول إن الجسم إذا كان  
هادما للحركة، وكان من شأنه أن يتحرك ، قيل له ساكن . ومعنى قولنا من شأنه أن يتحرك، أن يكون ما يتعلق  
به الحركة موجودا ، وهو أن يكون مثلا في مكان وزمان . وأيضا إذا كان له حصول في مكان واحد زمانا،  
١٠ فيقال له إنه ساكن . فههنا معنيان موجودان في الساكن : أحدهما عدم الحركة، ومن شأنه أن يتحرك، والآخر  
أين له موجود زمانا . فإن كان السكون منهما هو الأول وهذا لازم له، كان السكون عدما، وإن كان السكون  
هو الثاني منهما ، والأول لازم له ، لم يكن السكون أمرا علميا .

فلنضع أن السكون المقابل للحركة هو المعنى الصوري منهما، وأن حده هو الدال على كونه صوريا منهما،  
فإذا أردنا أن نقايس بين هذا الحد وحد الحركة، وجب أن يكون لنا أن نفتضب إما حد الحركة من هذا الحد

- (١) فصل : الفصل الرابع ب ، د ، م .  
(٢) تقابل : مقابل سا || والسكون : فالسكون د .  
(٣) أيضا : + وذلك سا ، م || الحركة : + إنما ط .  
(٤) من : بين م || لا يصلح : لا يصح ط || المقابلتين : المقدمتين سا .  
(٥) لفظة : لفظ سا ، م || علميا : بمعنى ط || أول : سابقة من د ، سا ، م .  
(٦) المقابلة : + بينها ط || الملكة : والملكة ط .  
(٧) له : + إنه ط .  
(٨) وزمان : مدتان سا .  
(٩) موجودان : موجودا م .  
(١٠) أين : أن م || موجود : موجودا ب . || عدما : معنى علميا ط ، م .  
(١١) الأول : فالأول ط . || أمرا علميا : معنى علميا سا ، معنى علميا م .  
(١٢) نقايس : يقاس م . || إما : + من ط ، سابقة من م .

- أو تقتضب هذا الحد من حد الحركة ، على ما يوجب القانون الامتحاني في اقتضاب حد الضد من حد ضده .
- لست أقول : إن سبيل التحديد للحد أن تقتضب من حد ضده ، فهذا شيء منعا عنه في تعليم البرهان ، ودحضنا فيه بوجه ما في تعليم الجدل . بل نقول : إن ذلك وإن لم يكن واجبا ولم يكن طريقا لاقتصاص الحد ، فهو ممكن .
- أعني أن يكون حد الضد يوازي به حد ضده ، ويكون للامتحان سبيل إليه . فإن كان الحدان متضادين ويتقابلان جاز حينئذ أن يكون السكون قية . وإن كان الحدان لا يتقابلان ، لم يكن حينئذ هذا المعنى هو السكون ، لأن
- السكون مقابل الحركة ، بل يكون معنى يلزم معنى السكون ، والسكون هو الذي يدل عليه الحد العدمي .
- فنقول : أما أولا فإن هذا الرسم لا يقابل الرسم المقول للحركة الذي هو باصهلاحنا مفهوم افظة الحركة فإن قولنا كمال أول لما بالقوة من حيث هو بالقوة ، إذا أردنا أن نخصصه بالحركة المكانية صار هكلما ، وهو أنه كمال أول في الأين لما هو بالقوة ، ذو أين من حيث هو بالقوة ، وهذا الحد ليس بمقابل لحد السكون الذي حددناه ، بل عسى أن يلزم ما يقابل ذلك . وهذا مما لانعمه ، فلما نسلم أن معنى كل واحد من الرسمين المفروضين
- للسكون يلزم الآخر وليس هو ، فإن شئنا أن تقتضب من حد الحركة حد السكون ، على أن السكون معنى صوري ، لم نجد إلا أن نقول : إنه كمال أول لما هو بالفعل أين من حيث هو بالفعل أين ، أو نقول : إنه كمال
- ثان لما هو بالقوة أين ، من حيث هو بالقوة ، فيكون الأول من هذين ليس حدا لازما للسكون ، فإن السكون من حيث هو سكون ليس يحتاج أن يكون كمالا أول ، حتى يكون للشيء كمال ثان ، فإنه يجوز أن يعقل السكون
- سكونا والشيء لا كمال فيه غير ما فيه . وأما الحد الثاني فإنه يجعل من شروط ماهية كون السكون سكونا أن
- يكون قد تقدمه الحركة ، وهذا ليس بواجب . فإن حلفنا لفظ الأول والثاني ، لم تكن قد حفظنا شرط التقابل

(١) أو تقتضب : و تقتضب م .

(٢) عه : عه ط || ودحضنا : ودحضنا م .

(٣) ما : ساقطة من د ، ط || تعليم : التليم م || ولم يكن : وإن لم يكن م || الاقتصاص : لانا م .

(٤) للاعتناء : الاعتناء م || كان : كانت م || متضادين : يتضادان ط || ويتقابلان : ويتقابلان م .

(٥) قية : تحه م ، م ، ملكة ط .

(٦) مقابل : يقابل م || والسكون : ساقطة من م .

(٧) فإن : فلأن م .

(٨) هو : ساقطة من م .

(٩) أول : أول م || ذو : ساقطة من م || ذو أين : ساقطة من م .

(١٠) فلما : وإنما ، د .

(١١) تقتضب : تقتضب م .

(١٢) إنه (الأول) : بأنه م ، د || بالفعل (الأول والثانية) : + ذو ط .

(١٣) بالقوة : + ذو ط .

(١٤-١٥) فإنه .... الخ : ساقطة من د .

(١٥) السكون : الشيء م .

(١٦) لفظ : لفظ د ، لفظ ط



في الحد وإن غيرنا تغيير آخر، لم يكن له مفهوم صادق أصلا ، وإن أردنا أن تأتى بمقابل الكمال كان القوة ،  
فالتحق السكون حينئذ بالعدميات . فقد بان أنه ليس يمكن أن تقتضب من حد الحركة حدا يطابق حد السكون ،  
ويكون السكون مقابلا لها ، ويكون السكون مع ذلك قنية . فإن جعلنا الأصل حد السكون الذى ذكرناه ، دخل<sup>١</sup>  
فيه أول شئ الزمان ، أو ما يتعلق بالزمان . والزمان يتحدد بالحركة فيكون السكون يتحدد بالحركة ، والأضداد ليس<sup>٢</sup>  
بعضها جزء رسم البعض ، ويكون الزمان يدخل أيضا في حد الحركة ، لأنه داخل فيما يدخل في حده ، والحركة  
قبل الزمان في التصور ، فلا يجوز أن تكون الحركة حينئذ عدما ، إن كان السكون قنية ، لأن العدم لا يدخل  
في مفهوم القنية ، بل الأمر بالعكس ، فإن الحركة داخلة في حد الزمان الداخل في حد السكون المذكور بالمعنى  
الصورى . فتبين إذن أنه لا يجوز أن نقول في هذا الاقتضاب : إن الحركة هي أن لا يكون للجسم أين واحد  
زمانا فينظر هل يمكن أن يكون هذا الاقتضاب على وجه آخر فنقول : إن أحسن ما يمكن أن يقال حينئذ هو  
أن السكون كون في أين واحد وقتا ، والشئ قبله وبعده فيه ، والحركة كون في أين واحد ، من غير أن يكون<sup>٣</sup>  
قبله أو بعده فيه . فنكون قد استعملنا في تفهيمهما القبل الزمانى والبعء الزمانى ، وهما متحددان بالزمان ، والزمان  
متحدد بالحركة ، فيكون قد صارت الحركة مأخوذة في مفهوم نفسها . فظاهر أن الحركة لا تفهم من هذه  
الجهة فليس هذا رسما ، وأضعف من هذا أن يؤخذ متوسعا فيه فيقال : إن السكون كون في أين واحد زمانا  
والحركة كون في أين واحد لافى زمان . فإن هذا يلزمه ما قبل هناك ، ويشركه حال المتحرك في ابتداء الحركة  
وانتهائها . فذلك كون في مكان واحد لازمانا ، وليس بحركة ولا سكون .

فقد تبين واتضح أنه لاوجه لتصحيح تقابل حد الحركة بحد السكون ، والسكون حده المعنى القينى ، فبقى  
أن يكون السكون حده المعنى العدمى . واعلم أن في كل صنف من أصناف الحركة سكونا يقابله ، فللنمو سكون  
يقابله ، وللاستحالة كذلك ، وكما أن السكون المقابل للاستحالة ليس هو الكيف الموجود زمانا ، بل سكون في  
الكيف ، وكذلك السكون المقابل للنقلة ليس هو الأين الواحد الموجود زمانا بل هو سكون في ذلك الأين ،

(١) تغييرا : تغييرا ب ، د .

(٤) فيكون .. بالحركة : ساقطة من سا .

(٥) جزء : حدد || حده : حدا ط ، وحدة م .

(٦) فلا يجوز : ولا يجوز ط ، م || عدما : عدما ط .

(٨) فتبين : فبين سا ، م . || أنه : ساقطة من م .

(١٠) قبله ... يكون : ساقطة من سا .

(١١) تفهيمها : تفهيمها د .

(١٣) يؤخذ : يؤخذ م .

(١٤) والحركة كون : + الشئ ط || لافى زمان : لازمانا ب ، سا ، م . || هذا : ساقطة من د .

(١٥) واحد : ساقطة من سا ، م .

(١٦) تقابل : مقابل سا . (١٧) يكون : ساقطة من سا .

(١٩) وكذلك : فكذلك م .

فالسكون عدم الحركة . وإذ قد تكلمنا في الحركة والسكون ، فحرى بنا أن نعرف حقيقة المعنى المسمى مكانا والمعنى المسمى زمانا ، إذ هما من الأمور السليمة المناسبة للحركة .

## [ الفصل الخامس ]

### هـ - فصل

#### في ابتداء القول في المكان

#### وايراد حجج مبطلية ومثبتية

أول ما يجب أن نفحص عنه من أمر المكان وجوده ، وأنه هل ههنا مكان أم لا مكان البتة . على أننا نحن انما نفهم بعد من اسم المكان لآذاته ، بل نسبة إلى الجسم ، بأنه يسكن فيه ، وننقل عنه وإليه بالحركة . فإن الفحص عن وجود الشيء قد يكون بعد تحقق ماهيته ، وقد يكون قبل تحقق ماهيته ، إذ كان قد وقف على عارض له ١٠ مثلا قد وقف على أن ههنا شيئا له النسبة المذكورة ، ولم يعلم ما ذلك الشيء وحينئذ يحتاج إذا فهمت تلك الماهية أن نبين وجودها ، ثم إن لم يكن وجود النسبة بينا لها احتيج إلى أن نبين أنها هي الماهية التي تخصها تلك النسبة . وهذا شيء قد بان لك في موضع آخر .

فنقول : إن من الناس من نفي أن يكون للمكان وجود أصلا ، ومنهم من أوجب وجوده . فأما النفاة منهم ، فلهم أن يحتاجوا بحجج ، منها ما تقرب منه عبارتنا هذه ، وهو أن المكان إذا كان موجودا فلا يخلو من أن يكون جوهرًا أو عرضًا . فإن كان جوهرًا ، فلما أن يكون محسوسا أو جوهرًا معقولا ، فإن كان جوهرًا محسوسا ١٥

(١) وإذ قد : وقد ، قد سا ، م || حقيقة : ساقطة من د ، سا ، م .

(٢) فصل : فصل د ب ، الفصل الخامس م .

(٩) ماهية ( الأولى والثانية ) : ماهية ط . || إذ : إذا ط ، م .

(١٠) وحينئذ : حينئذ م .

(١١) وجود : + تلك ط .

(١٣) نفي : نفي م || يكون : ساقطة من سا .

(١٤) وهو أن : وإن م || فلا يخلو : + إما ط .

(١٥) يكون : + جوهرًا م .

وكل جوهر محسوس فله مكان، فلبمكان مكان إلى غير نهاية، وإن كان جوهر معقولا فيستحيل أن يقال: إن الجوهر المحسوس يفارقه ويقارنه، لأن المعقولات لا إشارة إليها ولا وضع لها، وكل ما يقارنه الجوهر المحسوس أو يفارقه فهو ذو إشارة إليه ووضع له، وإن كان عرضا فالذى يحله هذا العرض هو كالأذى يحله البياض، والذى يحله البياض يشق له منه الاسم، فيقال مبيض وأبيض فالجوهري الذى يحله المكان يجب أن يشق له منه الاسم فيكون هو المتمكن فيكون مكان المتمكن عرضا فيه، فيلزم أن يلزمه في الثقل، ويصير معه حيث صار. وإذا كان كذلك كان متقلا معه. والمكان كما ترعمون ليس هو المتقل معه، بل المتقل فيه، وأيضا فإن المكان لا يخلو إما أن يكون جسما وإما أن يكون غير جسم، فإن كان جسما والمتمكن يكون فيه فالمتمكن مداخل له، ومداخلة الأجسام بعضها بعضا محال. ثم كيف يكون جسما ولا هو بسيط من الأجسام ولا مركب منها، وإن كان غير جسم فكيف يقولون إنه يطابق الجسم ويساويه، ومساوى الجسم جسم. وأيضا فإن الانتقال ليس إلا الاستبدال لقرب وبعد. وكما أن هذا الاستبدال قد يقع للجسم فكذلك قد يقع للسطح وللخط والنقطة. ١٠

فإن كان الانتقال يوجب للمتقل مكانا، فيجب أن يكون للسطح مكانا، وللخط مكانا، بل وللنقطة مكانا. ومعلوم أن مكان النقطة يجب أن يكون مساويا لها. إذ جعلتم المكان مساويا للمتمكن حتى لا يسعه غيره، وما يساوى النقطة نقطة. فمكان النقطة نقطة، فلم صارت إحدى النقطتين مكانا والأخرى متمكنة: بل عسى أن تكون كل واحدة منهما مكانا ومتمكنة، فتكون بالقياس الأخذ منها إلى الأخرى متمكنة، وبالقياس الآخذ من الأخرى إليها مكانا. وهذا مما حظرتموه حين أبيتم أن يكون المكان متمكنا في المتمكن فيه. وزادوا فقالوا: إن كان للنقطة مكان فبالحرى أن يجعلوها ثقلا وخفة. قال ذلك خصوصا القوم الذين نفوا الحركة، فقالوا لا معنى يوجب للجسيم مكانا وحركة إلا ومثله يوجب للنقطة مكانا وحركة. فإن جوزتم في النقطة حركة، فقد أعطيتموها ميلا إلى جهة، وجعلتم لها خفة وثقلا، وهذا مشهور البطلان. على أن النقطة ليست إلا فناء الخط وفناء الخط

(١) وكل : فكل م . (٢) ما يقارنه : ما يفارقه م .

(٣) إشارة إليه ووضع له : وضع وإليه إشارة ط || عرضا : عارض م .

(٤) يشق : فيشتق د ، ط .

(٥) فيكون هو المتمكن : ساقطة من سا ، م .

(٦) وإذا : فإذا ط || كان : لم يكن ط || متقلا : + عنه بل متقلا ط || المتقل معه بل : ساقطة من د ، م || فيه : عنه ط .

(١٠) قد : فقد م || فكذلك سا . م || والخط والنقطة : والنقطة والخط ط .

(١١) السطح : السطح م .

(١٢) المتمكن : للمتمكن سا ، م .

(١٣) فمكان : فكان ب ، د ، ط .

(١٤) واحدة : واحد سا || الأخرى : الآخر يخ .

(١٥) فيه : ساقطة من م .

(١٦) يجعلوها : يجعلوها م || وخفة : أو خفة سا ، ط .

(١٨) إلى جهة : ساقطة من د ، سا ، ط ، م .

معنى على ، فكيف يكون للمعنى العدمى مكان أو حركة . فأما أن النقطة فناء الخط فلأنها نهاية ، والنهاية هي أن ينفى الشيء فلا يبقى منه شيء . وإذا لم يكن للنقطة مكان لم يكن للجسم مكان إذ كان ما يوجب للجسم مكانا يوجب للنقطة مكانا وأيضا فإن المكان عندكم أمر لا بد منه للحركة إذ تجعلون الحركة محتاجة إليه فهو إحدى حلل الحركة لكنه ليس بفاعل للحركة . وكيف ولكل حركة يجعلونها في المكان مبدأ فاعلى معلوم غير المكان ، ولا هو أيضا منصرف له ، إذ الحركة إنما قوامها في المتحرك لا في المكان ، ولا أيضا مبدأ صوري له لأن المكان ليس هو صورة الحركة ، ولا أيضا مبدأ غائي له ، وذلك لأنه مما يحتاج عندكم إليه قبل الوصول إلى الغاية والتمام كما يحتاج إليه عند الوصول . فإن كان المكان غاية فليس لأنه مكان ، بل لأنه مكان لحال الحركة بحال ، وكلامنا في المكان من حيث هو مكان مطلقا . ولو كان المكان كاملا لأنه يشترك إليه المتحرك إما طبعيا وإما إرادة ، لكان من كمالات الإنسان أيضا أن يحصل في أمكنة يشترك إليها . على أن التمام منه خاص ومنه مشترك والخاص هو صورة الشيء ، والمكان ليس هو صورة المتحرك ولا صورة الحركة . وأما المشترك فإنه يكون للشيء ولغيره ١٠ والمكان عندكم خاص ولو كان الجسم في مكان لكانت الأجسام النامية في مكان ، ولو كانت في مكان لكان مكانها أيضا ينمو معها ، ولو كان مكانها ينمو معها لكان مكانها يتحرك معها ولكان لمكانها مكان ، وأنتم تمنعون هذا كله . وأما مثبتو المكان قد احتجوا بوجوه النقل ، وذكروا أن النقلة لا محالة مفارقة شيء لشيء إلى شيء ، وليس ذلك مفارقة جوهر ولا كيف ولا كم في ذاته ولا غير ذلك من المعاني ، إذ جميع هذه يبق مع النقلة ، بل إنما كان ذلك مفارقة شيء كان الجسم فيه ثم استبدل به ، وهذا هو الشيء الذي نسميه مكانا . واحتجوا أيضا ١٥ بوجود التعاقب ، فلما نشاهد هذا الجسم يكون حاضرا ، ثم نراه غائبا . ونرى جسما آخر حضر حيث هو ، مثلا قد كانت جرة فيها ماء ثم حصل بعد فيها هواء أو دهن ، والبديهة توجب أن هذا المعاقب عاقب هذا الشيء

- (١) معنى : ساقطة من م || فكيف : وكيف سا || فلأنها نهاية : فلأنها م || والنهاية : ساقطة من م .
- (٢) للنقطة : النقطة م . (٣) يوجب للنقطة مكانا : ساقطة من سا || عندكم : عندكم م || فهو : فهذا ط .
- (٣) وكيف : كيف ط .
- (٥) له ( الأولى والثانية ) : لها ط .
- (٦) هو : له م || مما يحتاج : ما يحتاج سا .
- (٧) لحال : يحال سا ، م .
- (٩) أن ( الأولى ) : لأن د || والخاص : فالخاص د ، ط .
- (١٠) فإنه : فإن م .
- (١١) مكان : المكان سا || كانت : + الأجسام النامية ط .
- (١٢) أيضا : ساقطة بين سا ، م || ينمو : ينمو م || ولو كان : ولو كان سا ، م .
- (١٣) كله : كلها سا || إلى شيء : ساقطة من م || وليس : فليس ط ، ساقطة من م .
- (١٤) ذلك م || مفارقة : بمفارقة ط . || كان ( الأولى ) : ساقطة من سا ، م || هو : ساقطة من سا || الشيء : ساقطة من سا ، م .
- (١٦) هذا : ساقطة من سا ، م . || غائبا : غاب ب ، سا ، م || ونرى : ولما سا .
- (١٧) بعد : بعده سا م || المعاقب : التعاقب سا .

وخلفه، في أمر كان لذلك الشيءُ أولاً وكان الأول مختصاً به، والآن فقد فاتته وذلك لا كيف ولا كم في ذات أحدهما ولا جوهر، بل الحيز الذي كان الأول فيه ثم صار الآخر فيه، ولأن الناس كلهم يعقلون أن ههنا فوقاً، وأن ههنا أسفل، وليس يصير الشيءُ فوقاً وأسفل بجوهر له أو كيف أو كم فيه أو غير ذلك، بل المعنى الذي يسمى مكاناً. وحتى أن الأشكال التعليمية لا تتوهم إلا أن تخصص بوضع وحيز، ولولا أن المكان موجود مع وجود له تنوع وفصول وخواص، لما كان بعض الأجسام يتحرك طبعاً إلى فوق وبعضها إلى أسفل. قالوا: وقد بلغ من قوة أمر المكان أن التخيل العامي يمنع وجود شيء لا في مكان، ويوجب أن المكان أمر قائم بنفسه يحتاج أن يكون معدداً حتى توجد فيه الأجسام. ولما أراد استودس الشاعر أن يقول شعراً يحدث فيه عن ترتيب الحلقة لم ير أن يقدم على وجود المكان شيئاً، فقال: إن أول ما خلق الله تعالى المكان ثم الأرض الواسعة. فأما حل الشكوك التي أوردها نفاة المكان، فسيأتى آخر إلى وقت إحاطتنا بماهية المكان، فلنعرف أولاً ماهية المكان.

## [ الفصل السادس ]

### و - فصل

#### في ذكر مذاهب الناس في المكان وإيراد حججهم

إن لفظة المكان قد يستعملها العامة على وجهين، فربما هنوا بالمكان ما يكون الشيء مستقراً عليه، ثم لا يتميز لهم أنه هو الجسم الأسفل أو السطح الأعلى من الجسم الأسفل، إلا أن يترعزوا يسيراً عن العامة، فيتخيل

- (١) وخلفه : وخلف م || لذلك : كذلك د ، ط || فاته : فارقة طا .
- (٢) وليس : فليس ط || أو كيف : وكيف د || المعنى : بالمعنى سا .
- (٣) تخصص : تخصص م . || بوضع : بوضع ط .
- (٤) وجود : وجوده سا ، م .
- (٥) يمنع : يمنع ط || شيء : الشيء ط || يحتاج : محتاج م .
- (٦) خلق : خلقه سا ، م || تعالى : ساقطة من ب ، د ، سا ، م . || حل : حدم .
- (٧) أوردها : أوردها ط || المكان : ساقطة من سا || قسأخر : قسأخر د ، ط ، م . || إحاطتنا : احيطانام || فلنعرف : فلنعرف م || المكان : ساقطة من م .
- (٨) فصل : فصل د ب ؛ الفصل السادس م .
- (٩) الأسفل (الأول) : ساقطة من م || أو السطح .... الأسفل : ساقطة من سا .

- بعضهم أنه هو السطح الأعلى من الجسم الأسفل دون سائره ، وربما عنوا بالمكان الشيء الحاوى للشيء كالدن للشراب والبيت للناس . وبالجمله ما يكون فيه الشيء ، وإن لم يستقر عليه ، وهذا هو الأغلب عندهم وإن لم يشعروا به . إذ الجمهور منهم يجعلون السهم ينفلد في مكان ، وأن السماء والأرض عند من فهم صورة العالم منهم مستقرة في مكان ، وإن لم تعتمد على شيء . لكن الحكماء وجدوا للشيء مألنى يقع عليه اسم المكان بالمعنى الثانى أو صافا ، مثل أن يكون فيه الشيء ، ويفارقه بالحركة ، ولا يسهه معه غيره . ويقبل المنتقلات إليه ، ثم تدرجوا قليلا إلى أن توهموا أنه حاو . وإذا كان المتمكن موصوفا بأنه فيه ، فلما أرادوا أن يعرفوا ماهية هذا الشيء وجوهره ، فكأنهم قسموا في أنفسهم ، فقالوا إن كل ما يكون خاصا بالشيء مولا يكون لغيره ، فلا يخلو إما أن يكون داخلا في ذاته ، أو يكون خارجا عن ذاته ، فإن كان داخلا في ذاته ، فإما أن يكون هيولاه ، وإما أن يكون صورته ، وإن كان خارجا عن ذاته ، ويكون مع ذلك يساويه ويخصه ، فهو إما نهاية سطح يلاقيه ويشغل بمماسه ولا يماسه غيره ، إما محيط وإما محاط مستقر عليه أيهما اتفق وإما أن يكون بعدا يساوى أقطاره ، فهو يشغله بالانتماس فيه . فمنهم من زعم أن المكان هو الهوى ، وكيف لا والهوى قابل للتعاقب ، ومنهم من زعم أن المكان هو الصورة وكيف لا وهو أول خاو محدود ، ومنهم من قال إن المكان هو الأبعاد ، فقال إن بين غايات الإناء الحاوى للماء أبعادا مقطورة ثابتة ، وأنها يتعاقب عليها الأجسام المحصورة في الإناء . وبلغ بهم الأمر إلى أن قالوا إن هذا مشهور مفطور عليه البديهة ، فإن الناس كلهم يحكون أن الماء فيما بين أطراف الإناء ، وأن الماء يزول ويفارق ويحصل الهواء في ذلك البعد بعينه ، واحتجوا أيضا بضروب من الحجج ، فقالوا وهم مخاطبون خاصة أصحاب السطوح أنه إن كان المكان سطحا يلتقى سطح الشيء ، فتكون الحركة هى مفارقة سطح متوجها إلى سطح آخر فالطائر الواقف في الهواء ، والحجر الواقف في الماء ، وهما يتبدلان عليه ، وهو يفارق سطحا إلى سطح ، يجب أن

(١) كالدن : كالزق م .

(٢) عليه : + الشيء سا .

(٣) فهم : ساقطة من سا .

(٤) قليلا : + قليلا ط .

(٥) وإذا : إذا سا ، م .

(٦) ولا يكون : فلا يكون م .

(٧-٨) فإن كان .. عن ذاته : ساقطة من سا .

(٩) ويشغل : ويشغل سا ، م .

(١٠) محاط : محاط ط .

(١١) وكيف : فكيف سا || والهوى : الهوى م .

(١٢) خاو محدود : حلو محدود سا ، م || الإناء : إناء ط ، الآله م .

(١٣) الإناء : الآله سا ، م || إن : ساقطة من سا ، م .

(١٤) مشهور : + بل ط || يحكون : يحكون سا ، م .

(١٥) السطوح : السطح ط || أنه إن : أن ط .

(١٦) في الماء : ساقطة من سا .

يكون متحركا . وذلك لأن ما يجعلونه مكانه يتبدل عليه ، فإن كان ساكنا فسكونه في أى مكان، إذ من شرط الساكن أن يلزم مكانه زمانا، إذ الساكن قد يصدق عليه هذا القول، فإذا ليس يلزمه السطح، فما الذى يلزمه سوى البعد الذى شغله الذى لا يتزعج ولا يتبدل، بل يكون دائما واحدا بعينه. وقالوا أيضا إن الأمور البسيطة إنما يودى إليها التحليل، وتوهم رفع شيء شيء من الأشياء المجتمعة معا وهما، فالذى يبقى بعد رفع غيره في الوهم هو البسيط الموجود في نفسه، وإن كان لا ينفرد له قوام، وبهذا السبب عرفنا الميوى والصورة والبسائط التى هي آحاد في أشياء مجتمعة. ثم إذا توهمنا الماء أو غيره من الأجسام مرفوعا غير موجود في الإناء. لزم من ذلك أن يكون البعد الثابت بين أطرافه موجودا وذلك أيضا موجود عندما تكون هذه موجودة معه . وقالوا أيضا إن كون الجسم في مكان ليس بسطحه، بل بحجمه وكميته، فيجب أن يكون ما فيه بحجميته مساويا له، فيكون بعد أولان المكان مساو للمتمكن، والمتمكن جسم ذو ثلاثة أقطار، فالمكان أيضا ذو ثلاثة أقطار . وقالوا أيضا إن المكان يجب أن يكون شيئا لا يتحرك بوجه ولا يزول، ونهايات المحيط قد تتحرك بوجه ما وتزول . وقالوا أيضا إن الناس قد يقولون إن المكان قد يكون فارغا. وقد يكون ممثلا، ولا يقولون إن البسيط يكون فارغا، ويكون ممثلا. قالوا والقول بالأبعاد يجعل كل جسم في مكان، ومذهب أصحاب البسيط الخاوى يوجب أن يكون من الأجسام مالا مكان له . وقالوا أيضا إن النار في حركتها إلى فوق، والأرض في حركتها إلى أسفل يطلبان مكانا لكلتيهما، ومحال أن يطلبنا نهاية الجسم الذى فوقه أو تحته، فإن النهاية محال أن يلاقيها كلية جسم ، فإذا نطلب الترتيب في البعد . فهذه حجج أصحاب البعد مطلقا .

لكن أصحاب البعد على مذهبين : منهم من يحيل أن يكون هذا البعد يبقى فارغا لامالى له ، بل يوجب أن لا يتخلل عن مالى إلا عند الحق مالى، ومنهم من لا يحيل ذلك، بل يجوز أن يكون هذا البعد خاليا تارة ومملو تارة، وهم أصحاب الخلاء. وبعض القائلين بالخلاء يظن أن الخلاء ليس هو بعدا، بل هو لا شيء ، كأن الشيء هو

(١) مكانه : فكان سا || إذ من : أو من ط . (٢) يلزمه السطح فما الذى : ساقطة من م .

(٤) شئ شئ : شئ سا ، م .

(٥) وهذا : بهذا م .

(٦) أو غيره : وغيره سا ، م || الإناء : الآنايا ، م .

(٧) وذلك : فذلك سا ، م ؛ فذلك البعد ط .

(٨) بسطحه : لسطحه م . || بحجمه : لحجمه م || ما فيه : ما يكون فيه ط .

(٩) مساو : مساويا سا || للمتمكن : للممكن ط || أيضا : ساقطة من م .

(١١) الناس : + فيه د ، ط || قد يكون : ساقطة من م || وقد يكون : ويكون سا .

(١٣) قالوا : وقالوا م .

(١٤) لكلتيهما : بكلتيهما سا ، ط ، م || فوقه : فوق سا ، م .

(١٥) فهذه : وهذه ط || فهذه حجج أصحاب البعد : ساقطة من م .

(١٦) من : ساقطة من د .

(١٧) مالى ( الثانية ) : + البتة سا || لا يحيل : لا يحيل سا .

(١٨) يظن أن الخلاء : ساقطة من م .

الجسم وأول شيء خيل اعتقاد الخلاء هو الهواء، وذلك لأن الظن العامي الأول هو أن ما ليس بجسم ولا في جسم فليس بوجوده. ثم ظنهم الأول في أمر الأجسام الموجودة، هو أن تكون محسوسة بالبصر، وما لا يحس بالبصر يظن أنه ليس بجسم، ثم يوجب أنه ليس لشيء. فكل ذلك يتخيل من أمر الهواء أنه ليس بملاء، بل لا شيء، فكان الإناء الذي فيه هواء لا يتخيل عندهم من أمره في أول الأمر أن فيه شيئا، بل يخيل أن هناك أبعادا خالية، فأول من نبههم نبههم بأن أراهم الأزقاق المنفوخة تقاوم المس، فأظهر لهم بالمس أن الهواء جسم كسائر الأجسام في أنه جسم. فمن الذين أراهم ذلك من رجوع، فلم ير أن ههنا خلاء موجودا، إذ صار الشيء الذي كان يظنه خلاء، هو الملاء، ومنهم من سلم أن الهواء ليس بملاء صرف، بل ملاء، ويخالطه خلاء، ولم يخل من الخلاء، إذ قد وجد حججا وقياسات أنتجت أن الخلاء موجود. فمن الحجاج على ذلك أنا نرى أن الأجسام تتخلخل وتتكاثر من غير دخول شيء أو خروجه. فالتخلخل إذن تباعد الأجزاء تباعدا يترك ما بينها خاليا والتكاثر رجوع من الأجزاء إلى ملاء الخلاء المتخلخل

١٠

قالوا : ونحن نرى إناء مملوا من رماد يسع ملاؤه ماء فلولا أن هناك خلاء لاستحال أن يسع ملاؤه ماء. وقالوا أيضا : والدين يملأ شرابا، ثم يجعل ذلك الشراب بعينه في زق، ثم يملأان في ذلك الدين بعينه، فيسع الدين الزق والشراب معا. فلولا أن في الشراب خلاء قد انحصر فيه مقدار مساحة الزق، لاستحال أن يسع الزق والشراب معا ما كان يملأه الشراب وحده. وقالوا : إن النامي أيضا إنما ينمو بنفوذ شيء فيه فلا شك أن ذلك الشيء ينفذ لافي الملاء، وإمكن في الخلاء. وبعضهم جعل هذا الاحتجاج كلياً فقال : إن المتحرك لا يخلو إما أن يتحرك في خلاء أو يتحرك في ملاء، لكنه إن تحرك في الملاء دخل ملاء في ملاء، فبقى أن يتحرك في الخلاء. ومن ذلك احتجاجهم بالفارورة التي تمص ثم تكب على الماء فيدخلها الماء، ولو كانت مملوءة لما وسعت شيئا آخر يدخل فيها. وقالوا أيضا : إن المتحرك إذا تحرك فلا يخلو إما أن يدفع الملاء فيحركه، وإما أن يدخله، لكن

١٥

(٢) ظنهم : ظننا سا || في أمر : أن سا || هو أن تكون : كلها سا || وما لا يحس بالبصر : ساقطة من سا .

(٣) لشيء : بشئ سا ، م || فكل ذلك : فذلك سا ، م .

(٤) فكان : مكان ب ، د || هواء : الهواء م || يتخيل : يتخيل سا ، م .

(٥) نبههم نبههم : نبههم سا ، ط ، م || أراهم : أراهم ط || الأزقاق : الأزقاق ط . || المس : لمس م .

(٦) أراهم : أراهم ط ؛ أرويتهم م || إذ : إذا سا .

(٧) هو الملاء : وهو الهواء الملاء ط ؛ وهو الهواء ملاء سا || ويخالطه : يخالطه ط .

(٩) من : عن سا ، م || شيء : + ط || ما بينها : ما بينها د .

(١١) لاستحال : استحال ط .

(١٢) وقالوا : قالوا سا || زق : ذق ط || بعينه فيسع : ساقطة من م .

(١٣) الزق : اللق ط .

(١٤) وقالوا : + أيضا ط .

(١٦) تحرك : يتحرك ط || الملاء : ملاء سا ، م .

(١٨) تحرك : ساقطة من سا .



المداخلطة محالة ، فبقى أن يلفغه فيحركه . وكذلك حال المدفوع فيما يتحرك فيه ، فيلزم إذا تحرك متحرك أن يتحرك العالم ، وأن يكون إذا تحرك متحرك بعنف أن يتموج العالم تموجا بعنف ومضاهيا لتموجه . وأما القائلون بأن المكان ما يكون الشيء عليه فيأخذون ذلك من العامة إذ يسمون مجالسهم أمكنة لهم .

ونحن لانبأ أن يسمى مسم هذا مكانا ، لكننا لانتشغل بتحقيق هذا المكان الذى يكون المتمكن عليه ، بل الذى قيل إنه حاو مساو ، ولا بد منه لكل متقل حيث كان ، وإن لم يكن مستقرا على مسند .

وأما القائلون بأن المكان هو البسيط كيف كان ، فهم يقولون إنه كما أن سطح البحرة مكان للماء ، كذلك سطح الماء مكان للبحرة ، لأنه سطح مماس لحمة بسيط متصل به . ويقولون إن الفلك الأعلى متحرك ، وكل متحرك فله مكان ، فالفلك الأعلى له مكان لكن ليس له نهاية حاوية من محيط ، فليس كل مكان هو النهاية الحاوية من المحيط ، بل مكانه هو السطح الظاهر من الملك الذى تحته . وأما القائلون بأن المكان هو السطح الحاوى فسنذكر مذهبهم ونحققه ، فيجب أن نبدأ أول شيء بإبطال هذه المذاهب ، ثم نقيمها بكشف المغالطات وقبائحهم .

## [ الفصل السابع ]

### ٣ - فصل

#### في نقض مذهب من ظن أن المكان هيولى أو صورة أو أى سطح ملاق كان أو بعدا

أما بيان فساد قول من يرى أن الهيولى أو الصورة مكان ، فبأن يعلم أن المكان يفارق عند الحركة ، والهيولى والصورة لا يفارقان ، والمكان تكون الحركة فيه ، والهيولى والصورة لا تكون الحركة فيهما ، بل معهما والمكان تكون إليه الحركة ، والهيولى والصورة لا تكون إليهما حركة البتة . والمتكون إذا تكون استبدل مكانه الطبيعى

(١) محالة : محال م .

(٢) ومضاهيا : أو مضاهيا ط .

(٣) أمكنة : أمكنة ط .

(٤) مساو : مساو ط .

(٥) وأما : فأما ط .

(١٢) فصل : فصل زب : الفصل السابع م .

(١٤) أى : ساقطة من سا || يبدأ : بهذه سا ، م .

(١٦) لا يفارقان : لا يفارق م .

(١٦-١٧) والصورة ... الهيولى : ساقطة من ذ . (١٧) حركة : الحركة سا .

كالماء إذا صار هواء، ولا يستبدل هيولاه الطبيعية . وفي ابتداء الكون يكون في المكان الأول، ولا يكون في صورته. ويقال إن الخشب كان سريرا ، ويقال عن الماء كان بخارا، وعن النطفة كان إنسانا ولا يقال إن المكان كان جسم كذا ولا عن المكان كان جسم كذا ، والقائلون بأن المكان كل بسيط، ملاق لبسيط تام ، كان محيطا أو كان محاطا ، فيلزمهم أن يجعلوا للجسم الواحد مكانين ، وأنه يلزم على مذهبهم أن يكون للجرة مكانان : مكان هو سطح الماء الذي فيها، ومكان هو سطح الهواء المحيطة بها . وقد علم أن الجسم الواحد لا يكون في مكانين • وأن لا يتمكن الواحد مكانا واحدا ، وإنما اضطروا إلى هذا القول بسبب جهلهم بحركة الفلك الأعظم فظنهم أنها مكانية، ووجودهم الجرم الأقصى لافى مكان حاو من خارج ، وهو متحرك حركة مكانية . وإذا علم مذهبنا في الحركة الوضعية استغنى عن هذه الكافة وتخلص عن هذه الضرورة .

- وأما القائلون بأن المكان هو البعد الثابت بين أطراف الحاوى فنخص الذين يحملون منهم خلو هذا البعد عن التمكن ، أن هذا البعد لا يخلو إما أن يكون موجودا مع البعد الذى للجسم المحوى ، أولا يكون موجودا ١٠ فإن لم يكن موجودا، فليس مع وجود التمكن في المكان مكان ، لأن التمكن هو هذا الجسم المحوى، والمكان هو هذا البعد الذى لا يوجد مع بعد الجسم . وإن كان موجودا معه . فلا يخلو إما أن يكون له وجود هو غير وجود بعد الجسم المحوى بالعدد ، فهو ممايز له يقبل خواص وأعراضا هى بالعدد أعراضا له من دون التى لبعد الجسم المحوى. وإما أن لا يكون غيره بل يتحد به. فيصير هو هو. وإن كان غيره، فهناك بعد بين أطراف الحاوى وهو مكان وبعد آخر في التمكن أيضا هو بين أطراف الحاوى غير ذلك بالعدد . لكن معنى قولنا ١٥ البعد الشخصى الذى بين هذين الشئين ، هو أنه هذا الأمر المتصل بينهما الذى يقبل القسمة الواحدة المشار إليها ، فكل ما بين هذا الطرف وهذا الطرف هو هذا البعد الذى بين الطرفين، فكل ما هو هذا البعد الذى بين

(١) هيولاه : ساقطة من سا || الطبيعية : الطبيعة سا ، م .

(٢) كان إنسانا : إنسان سا .

(٣) بسيط : بسيط سا .

(٤) وأنه : فإنه م .

(٥) سطح : ساقطة من سا || المحيطة : المحيط سا ، م .

(٦) الأعظم : ساقطة من سا ، م || فظنهم : وظنهم سا ، م .

(٧) ووجودهم : وجودهم د .

(١٢) مع : ساقطة من م .

(١٤) ممايزله : ممايزه م || هى : ساقطة من م || له ( الثانية ) : لها سا ، م || دون : ساقطة من سا || أعراضا ... الى : غير أشأها

من الى أعراضا لها ط .

(١٦) وهو : هو سا ، ط . || وهو مكان ... الحاوى : ساقطة من سا . || لكن : ولكن سا ، ط ، م .

(١٧) الشخصى : + هو سا ، م || هذين : ساقطة من م || هو : وهو ط .

(١٨) وهذا الطرف : ساقطة من سا .

الطرفين المحدودين فهو لا محالة واحد شخصي لا غير ، فيكون كل ما بين هذا الطرف وهذا الطرف لهذا شخصيا واحدا ، ليس بعدا وبعدا آخر . وإذا كان كذلك لم يكن بين هذا الطرف وهذا الطرف بعد للجسم وبعد آخر . لكن البعد الذي للجسم بين الطرفين موجود ، فالبعد الآخر ليس بموجود . هذا وأما إن كان هو هو ، فليس هناك بعد إلا هذا ، وكذلك إذا تعقبه جسم آخر لم يكن هناك بعد إلا الذي للجسم الآخر ، فلا يوجد البتة بين أطراف الحاوي بعد هو غير بعد الحاوي ، فلا يجوز عندهم خلوه البتة عن المتمكن . فإذا لا يوجد البعد المفرد إلا في توهم محالات مثل أن يتوهم أن يبقى ذلك الجسم الحاوي غير منطبق النهايات الداخلة بعضها على بعض ولا جسم فيه . وهذا كمن يقول : إذا توهمنا الخمسة منقسمة بمساويين فيكون حينئذ زائدا على الفرد بواحد ، فليس يجب إذا لزم هذا عن توهم ، محال هناك أن تكون له حقيقة في الوجود . وكيف يمكن أن يكون بعدان معا ، ومن البين أن كل بعدين اثنين أكثر من بعد واحد ، لهما اثنان ومجموع للأجل شيء آخر ، وكل مجموع بعد أكبر من بعد ، فهو أعظم منه ، لأن العظيم هو الذي يزيد على القدر بعدد خارج عن الشيء ، والعظيم في المقادير كالأكبر في الأعداد ، فكل ما هو أكبر في المقادير قدرا ، فهو أعظم . فإذا كان بعد يدخل في بعد ، فلما أن بعدم الدخول فيه ، فيكون قد دخل بعدم موجود في معلوم ، ولما أن يبقى هو والداخل فيه مجموعين أعظم من واحد منهما ، فيكون البعدان أعظم من الواحد . وليس الأمر كذلك لأن مجموعهما هو الذي بين النهايات ، وذلك بعينه قدر كل واحد منهما ، فليس المجموع من الواحد .

ولسائل أن يسأل ههنا محال الخط إذا عطف حتى لزم نصفه ، فيكون خطان ومجموعهما في الطول لا يزيد على طول واحد منهما ، لكن هذا محال ، لأنه لا يخلو إما أن يتميز كل نصف عن الآخر في الوضع ، فيكون مجموع الخطين يفعل بعدا غير بعد واحد منهما وأكبر منه . وإن كان ليس على الاستقامة ، لم يكن الانعطاف

(١) المحدودين : ساقطة من سا || لا غير : لا غير سا ، ط ، م .

(٢) شخصيا .... كان : ساقطة من سا || آخر : ساقطة من م || وإذا : فإذا ط || كذلك .... بعد : ساقطة من سا || وبعد : أو

بعدا سا .

(٣) بين : هذين ط || وأما : فأما ب ، د ، سا .

(٤) وكذلك : كذلك ط .

(٥) فلا يجوز : ولا يجوز سا ، ط ، م .

(٦) بمساويين : مساويين سا . || بواحد : + بمعنى أنه حينئذ يكون زوجا ط .

(١٠) أكبر : أكثر سا ، م || بعدد : بقدر ط || والعظيم : فالعظيم ط .

(١١) كالأكبر : كالأكبر ب ، د ، ط ، م || فكل : وكل د ، سا ، ط ، م .

(١٢) الدخول : الدخول سا ، م .

(١٥) محال : فقال ب ، حال سا || نصفه : + نصفه ط .

(١٦) عن : من ط .

(١٧) يفعل : ساقطة من سا || وأكبر : وأكثر ب ، د ، م || لم يكن الانعطاف : ساقطة من سا .

ولا يكون البعد الواحد متناولا لمجموعهما ، بل يتميز بعد وبعد ، ولما أن يتحدا خطأ واحدا إن أمكن ذلك ، فحينئذ لا يكون خطان ، بل خط واحد . والأجسام التي تمتنع عن التداخل ليس الذي منع ذلك من هذا الجسم أن يدخل في ذلك الجسم جملة ما يشتمل عليه الجسم من الصورة والكيفيات وغير ذلك ، فإن الصورة والكيفيات أيها فرضت لو لم تكن وفرض الجسم موجودا كان التداخل ممتنعا أيضا ، وليس الهيولى هي التي تمتنع عن مداخلته هيولى أخرى بالعدد . وذلك أنا إذا قلنا إن الهيولى تمتنع عن مداخلته هيولى أخرى ، إما أن يكون على سبيل السلب ، كقولنا إن الصوت لا يرى ، بل كما نقول إن النفس لا تداخل الحركة ، إذ ليس من شأن كل واحد منهما أن يكون مع الآخر ، بحيث يتوهم عليه المداخلته ، ولما أن لا يكون على هذا المعنى ، بل على المعنى الذي يقابل المداخلته مقابلة خاصة ، فإنه كما أن معنى المداخلته هو أن يكون أى شئ أخذت من أحد الأمرين مجدا معه في الوضع شيئا من الآخر إذ لا ينفرد أحدهما عن الآخر بوضع ، فالذي يقابله هو أن يكون ذات هذا متميزا في الوضع عن ذات ذلك ، فتوجد أجزاءه مباينة لأجزاء ذلك .

- ١٠ فإن قيل إن الهيولى تمتنع عليها التداخل . بمعنى السلب الذي هو المعنى الأول ، فليس كلامنا في ذلك ، وذلك مسلم ، إذ الهيولى في نفسها بهذه الصفة . ولكن كلامنا في القسم الثاني ، وذلك القسم الثاني لا يتصور في الهيولى إلا أن يجعل ذات وضع ، ولا يصير كذلك إلا بالعرض بسبب البعد الذي يعرض لها . فحينئذ يتعرض للتجزى والانقسام ، فيكون استعداد الهيولى لأن يحمل عليها بهذه المقابلة ، وهي التداخل ، وغير التداخل المقابل ، أمرا يلحقها من البعد . والبعد هو السبب في أن تلحقها هذه المقابلة وتتصور فيها ، وهو السبب في أن صارت الهيولى ١٥ لا تداخل الهيولى الأخرى لأجل البعد ، وإن كان البعد جازيا له ذلك . وليس في طبيعة الهيولى وحدها منع يقابل المداخلته ، فلا تمتنع على الهيولى المداخلته وكيف يمكن أن تمنع هذه الهيولى ذات البعد لنفسها لالامتناع

(٢) التي : الذي د || تمتنع : تمتنع ط منع : يمنع ط م .

(٣) مايشتمل : مايشتمل ط ؛ ومايشتمل م || الجسم : ساقطة من ط .

(٤) أيها : أيها ط || لولم : أولم م .

(٥) تمتنع : تمتنع ط || إما : فإما ط .

(٧) مع : من سا ، م || الآخر : الأخرى ط || على هذا : لهذا ط || لا يكون على هذا : يكون بهذا المعنى م .

(٨) خاصة : خاصة د ، ط .

(٩) فالذي : بالذي سا .

(١٠) مباينة : متباينة ط ●

(١١) يمتنع : يمتنع م || بمعنى : يعني م .

(١٢) وذلك : + في سا ، ط ، م .

(١٣) كذلك : لذلك م .

(١٤) والانقسام : في الانقسام د || هذه : هذه سا ، م . || وغير : + ذلك م || المقابل : + له ط .

(١٦) الأخرى : ساقطة من سا ، م .

(١٧) المداخلته : المداخلته ط || يمتنع : يمتنع م .

البعد الجسماني أن تلقى ذاته البعد الجسماني الآخر ، وليست المهيولى بما لا يقبل طبيعة البعد ويلاقيه، ولا أيضا بما لا يقبل بعدا أو زيادة يكشف قبولها التخلخل، وذلك حين تحققه وتصحيحه. فإن كان البعد لا يمنع عن مداخلته بعد آخر في نفسه، والمهيولى مستعدة لأن يلقاها البعد، وليس في طباعها بما هي مهيولى أن تنفرد بـ محيز فتقابل المداخلة، فواجب أن يكون التداخل في الجسمين جائزا . فإن كل مؤلف من شيئين ، وليس إلا نفس تؤلفهما من غير إن حدث هناك استحالة وانفعال هي صورة ثالثة ومعنى ثالث غيرهما . فإن الحكم إذا كان جائزا على كل واحد منهما، كان جائزا على الجملة، وإذا لم يمنعه واحد واحد منهما، لم يمنعه الجملة لكن جملة الجسم تمنع مداخلته جسم آخر، فهو بسبب أن في أجزائه ما يمنع ذلك، فإنه ليس كل جزء منه غير مانع لذلك. إذ ليست المهيولى سببا يمنع ذلك، ولا سبب فعل خاص وانفعال خاص. فيبقى أن تكون طبيعة البعد لا تحتل التداخل. فإن كان مع ذلك يجب المهيولى المتصورة بالبعد أن لا تداخل البعد، لم يجوز أن يدخل الجسم في البعد البتة ، ثم لا يتحاو إذا كان المتمكن في الإناء قد ملأه من أن يلقى مادته وهيولاه ذلك البعد المفطور أو لا يلاقها، فإن انفرد عنها وفارقها فلا يكون الجسم ذو المهيولى قد ملأ الإناء ولا دخل فيه إذ يكون ذلك البعد المفطور قائما على حياله ليس ملاقيا لمادة الجسم الداخل فيه ، والجسم الداخل فيه لا تكون ذاته خالية عن مادته ، وإن سرى ذلك البعد في ذات المادة مع البعد الذي في المادة ، فتكون المادة قد سرى فيها بعدان متساويان متضايقا الطبيعة . وقد علم أن الأمور المتضقة في الطباع التي لا تنوع بفصول في جوهرها لا تتكرر في هوياتها إنما تتكرر بتكرر المواد التي تحملها، وإذا كانت المادة لها واحدة لم تتكرر البتة ، فلا يكون بعدان . ولو أننا فرضنا البعد قد تكرر في المادة إذا صار فيها بعدان ، فآية خاصة بعديّة تكون للمادة بسبب سريان أحد البعدين فيها ؟ وآية خاصة أخرى تكون لها بسريان البعد الآخر فيها ؟ فإننا لا نجد في المادة إلا انحوا من الاتصال واحدا ، ونحوا من الانقسام واحدا ، وعلى ما لو كان فيها بعد واحد فقط لكانت الصورة تلك الصورة .

- (١) تلقى : يبلغ ط || ولا أيضا : أياض .
- (٢) أو زيادة : وزيادة ، سا ، ط ، م || ويكشف : ويكشفه ط .
- (٣) فتقابل : فتقابل د ، سا ، ط ، م .
- (٤) تؤلفهما : تألفهما ؛ مؤلفهما سا ؛ مؤلفهما ط ؛ مؤلفها م . (هـ) حدث : يحدث ط .
- (٧) فإنه : وإنه سا ، م || إذ : وإذ ط .
- (٧-٨) فإنه ..... ذلك : ساقطة من د .
- (٩) البعد : بعد ب ، سا .
- (١٠) فلا يكون ؛ لا يكون م .
- (١١) فيه : عليه سا ، م || خالية : خاليا ط || البعد : + المفطور ط .
- (١٤) بتكرر : لتكرر سا ، م || تحملها : يحلها ط ؛ يحتملها م .
- (١٥) إذا : إذ د ، ط ، م || إذ صار : لكان سا || فآية : وآية سا
- (١٥-١٦) فآية ... البعدين لها : ساقطة من سا .
- (١٦) خاصة (الأولى) : خاصة ب ، د ، سا ، ط || بسريان : السريان ب ، د ، ؛ السريان م .
- (١٨) تلك الصورة : ساقطة من م .

فهذا ما نقوله في إبطال وجود هذا البعد المفطور . وقد قيل في إبطال ذلك شيء مبني على استحالة وجود أبعاد في أبعاد بلا نهاية . ونحن لم نحصل إلى هذه الغاية فهم ذلك على حقيقة يوجب الركون إليها ، وسنذكره بعد أو يدركه غيرنا .

## [ الفصل الثامن ]

### ج - فصل

#### في مناقضة القائلين بالخلاء

وأما القائلون بالخلاء فأول ما يجب علينا هو أن نعرفهم أن الخلاء ليس لاشئ مطلقا كما يظن ويتوهم قوم كثير . وإنه إن كان الخلاء لاشئ البتة ، فليس ههنا منازعة بيننا وبينهم ، فليكن الخلاء شيئا حاصلا ولنسلم هذا لهم ، لكن الصفات التي يصفون بها الخلاء توجب أن يكون الخلاء شيئا موجودا ، وأن كما ، وأن يكون جوهرًا وأن يكون له قوة فعالة . فإن اللاشيء لا يجوز أن يكون بين شيئين أقل أو أكثر ، والخلاء قد يكون بين جسمين ١٠ أقل أو أكثر . فإن الخلاء المتقدر بين السماء والأرض أكثر من المتحصل بين بلدين في الأرض ، بل له إليه نسبة ما ، بل هو مسح مقدر المقدار فيكون خلاء ألف ذراع وخلاء آخر عشرة أذرع وخلاء يتناهي إلى ملاء وخلاء يذهب إلى غير النهاية . وهذه الأحوال لا تحمل البتة على اللاشيء الصفر ولأنه يقبل هذه الخواص وهذه الخواص بذاتها لكم ، ويتوسط الكم ما يكون لغيره ، فلا يخلو إما أن يقبلها الخلاء قبولًا أوليًا بالذات

(٢) بلا نهاية : فلا نهاية ط . || وسنذكره : وسنذكرها ط ، م

(٣) أو يدركه : أو يدركها ط ، أو يدركنا م .

(٥) فصل : فصل ح ب ، الفصل الثامن م .

(٧) وأما : فأما م || لاشئ : لاشيا ب ، د ، م || ويتوهم : منهم ط ، م .

(٨) كثير : كثيرون م || وإنه : فإنه ط ؛ إنهم || لاشئ : لاشيا ب ، د .

(٩) لكن : ولكن ط .

(١٠) له : ساقطة من سا ، م || أو أكثر : وأكثر ب ، د || قد : ساقطة من سا || جسمين : شيئين ط .

(١١) أو أكثر : وأكثر ب ، د || المتقدر : المقترن م || له : وله ط .

(١٢) هو مسح : وكل منهما يوجد مسحًا ط || مقدر المقدار : مقدر د ، سا ، م ؛ مقدر ط .

(١٣) لا تحمل : لا تحتمل م || البتة : ساقطة من سا .

(١٤) وهذه الخواص : ساقطة من م .

أو قبولاً بالعرض، فإن كان قبلها بالذات فهو كم، وإن كان قبلها بالعرض فهو شيء ذو كم إما عرض ذوكم وإما جوهر ذو كم. والعرض لا يكون ذوكم إلا لوجوده في جوهر ذي كم. فيلزم أن يكون الخلاء ذاتاً مقارنة لجوهر وكم، وليس ذلك الكم إلا الكم المتصل القابل للقسمة في الأقطار الثلاثة، وإن كان كل واحد من الجوهر والكم داخل في تقويمه. وكل جوهر بهذه الصفة فهو جسم، فالخلاء جسم وإن كانا مقارنين له من خارج غير مقومين له. فأقل أحواله أن يكون عرضاً في جسم، والعرض في الجسم لا يدخله جسم، فالخلاء لا يدخله جسم وإن كان يقبل ذلك بالذات فهو لا محالة كم بالذات، ومن طباع الكم بالذات الذي له ذهاب في الأبعاد الثلاثة أن تنطبق به المادة، وأن يكون جزءاً أو هيئة للجسم المحسوس، فإن لم تنطبق به المادة فلا يكون لأنه كم، بل لأمر عارض، وذلك العارض لا يخاف إما أن يكون من شأنه أن يقوم لائق موضوع أو يكون ليس من شأنه ذلك. فإن كان من شأنه أن يقوم لائق موضوع وقد قارن البعد، فهذا البعد لا يخرج أن يقوم مقارناً لقائم لائق موضوع غيره. فما يقارنه البعد ويقوم به وهو قائم في نفسه، فهو موضوع يقوم به بعد الخلاء. فإن الموضوع للبعد ليس إلا شيئاً هو في نفسه لائق موضوع، ويقارنه بعد وبكمه. وإن كان ليس من شأن ذلك المعنى أن يقوم لائق موضوع، فيكون لا وجود له مع ما هو معه إلا في موضوع، فكيف يصير به البعد قائماً لائق موضوع وهو يحتاج إلى موضوع. فإن قيل إن موضوعه هو البعد، وأنه إذا حصل في موضوعه جعل موضوعه لائق موضوع. كان معنى هذا الكلام أن مالا قوام له بنفسه يعرض للأقوام له في نفسه إلا في موضوع، فيجعله قائماً بنفسه لائق موضوع ويكون بعض هذه الأشياء هو في طبيعته عرض، ويعرض له أن يكون جوهرًا، فتكون الجوهرية مما يعرض لبعض الطباع وهذا بين الاستحالة وخصوصاً في الفلسفة الأولى.

وبالحملة فإن البعد المشار إليه القابل للأمرين، هو طبيعة واحدة بالعدد، فلا تترتب هي بعينها إلا في جنس واحد، فتكون تلك الطبيعة إما تحت ما وجوده في موضوع أو تحت ما وجوده لائق موضوع. وأيضا إن كانت تارة هي بعينها جوهرًا. وتارة هي بعينها لا جوهرًا. فإذا صارت لا جوهرًا فقد فسدت منها ذاتها فساداً طامقاً،

(١) إما عرض : أو عرض سا || لوجوده : بوجوده ط .

(٢) لجوهر : للجوهر ب || إلا الكم : ساقطة من م || وإن : فإن سا .

(٣) وإن : إن ط || يقبل : قبل سا ، م ، || ذلك : ذلك ط ، م .

(٤) الأمر : الأمر ط .

(٥) قارن : فارق م .

(٦) نفسه : + وهو في نفسه ط || بعد : بعدا بين ط ، م .

(٧-١١) ويقارنه .... لائق موضوع : ساقطة من سا || يقوم ..... الموضوع : ساقطة من م .

(١٢) إلا في : لائق م .

(١٣) هذه : ساقطة من سا ، م || طبيعته : طبيعة سا ، م .

(١٤) ما : ما م .

(١٥) لائق : في د .

(١٦) جوهرًا ... بعينها : ساقطة من م || فإذا صارت : ساقطة من سا . || فقد : وقد سا .

- حتى زال أجناسها وهو الجوهرية فلا تكون باقية لاحالة. فلأنها لو كان يفسد نوعها دون جنسها الأعلى لكان جوهرها لا يبق فكيف إذا فسد جنسها الأعلى، فترى تبقى نوعيتها التي هي بها جوهر ؟ وإما إن كان هذا المعنى الموضوع للبعد ملازما غير زائل ، فلا يخلو إما أن يلزم الخلاء لأجل أنه بعد ذاهب في الأقطار : فيلزم كل بعد فيكون كل بعد مفارقا للمادة ، وهذا محال أو يلزمه لمعنى يلحقه بعد كونه بعدا ذاهبا في الأقطار : ويكون الكلام في ذلك المعنى هو ذلك الكلام بعينه، وينذهب إلى غير النهاية . وليس هذا الاحق كالحق المعنى الفصل ٩
- للمعنى الجنسي إذ طبيعة البعد إذا كان بحيث ينقسم في الأبعاد الثلاثة فهي طبيعة نوعية للمقدار ، وكذلك طبيعة السطح لأن التميز بين الطبيعة النوعية على ما يلحقها من العوارض، والجنسية على ما يلحقها من الفصول، أن الطبيعة الجنسية تنفصل بفصول تلتحق بالطبيعة بما هي، وإذا لم تلتحق يكون العقل، مقتضيا للاحقها، حتى يستكمل في العقل تصورها، ويجوز عنده تحصيل وجودها. وبالجملة قد يكون فصلا له لأنه هو، فإنه إذا قيل بعد مطلقا أي أمر يقبل الانقسام المتصل بلا تحصيل، كان الفصل الذي يلحق هذا أنه في جهة أو جهتين ١٠
- أو جميع الجهات فصلا بكيف المعنى المعقول من البعد ويحصله مقرر في الوجود وفي العقل، ويفتقر إليه العقل في تحصيله موجودا أو معقولا مفروغا منه . فأما كون البعد بعضه ملاقيا للبياض أو السواد، وكون بعضه ملازما للمادة وبعضه قائما بلا مادة فليس بكيف بعديته ولا يحتاج إليها في تحصيل أنه بعد وتقويمه، بل هي أمور تلحقه من حيث هو في مادة أو من حيث وجوده وبكيفية وجوده أمر من خارج . والفصول هي التي تتكيف بها ماهية الشيء سواء فرض موجودا في الأعيان أو لم يلتصق إلى ذلك . وهذا العلم يستم من صناعته أخرى بل طبيعة البعد تستم بعدا في ماهيته بأن يكون له نحو من أنحاء الانقسام والامتداد محصلا، ويكون ماسوا لواحق تلحقه لاحتاج إليها في تقرير كونه بعدا ما يصح أن يفرض موجودا، ولا يقتضى العقل لحق شيء آخر به يجعله محصل

- (١) أعلى : على سا || وهو : وهي ب ، د .  
(٢) بها : ساقطة من م || إن كان : إذا كانت م .  
(٣) الموضوع للبعد : ساقطة من سا || ذاهب : دامت سا .  
(٤) فيكون كل بعد : ساقطة من سا ، م || وهذا محال : ساقطة من سا ، م .  
(٥) إذ : إذا د ؛ أو سا || إذا : إذا سا ، م || بحيث : ساقطة من سا || فهي : فهو ط .  
(٦) الخط وكذلك طبيعة : ساقطة من م .  
(٧) الطبيعة ( الأولى ) : طبيعة ط || بما هي : + طبيعة ط .  
(٨) فإنه : ساقطة من م .  
(٩) بعد : بعدا سا || هذا : + وهو سا ، ط .  
(١٠) يكيف : يكشف ط || مقرر : مقدام .  
(١١) تحصيله : تحصل ط || فأما : وأما سا ، م || السواد : للسواد م .  
(١٢) يكيف : يكشف ط .  
(١٣) ويكيف : يكيف سا ؛ ويكشف م || ويكوف وجوده : ساقطة من د || وجوده : وجود ط || تتكيف : يكشف ط .  
(١٤) إليها : إليه سا ، ط || تقرير سا || بعدا : + به سا .



البعد ، كما يقتضى إذا جعل اللون موجودا أو الحيوان موجودا أن يكون صار بحال ، ووصف نوعا حتى وجد .  
ولذلك لا يجوز العقل أن يكون الفصل الحقيقى يبطل عن النوع ، ويبقى حصّة جنسه له وهذا يوضح فى مواضع  
آخر .

وإذا كان كذلك فلا يكون هذا الانفصال بين بعد فى مادة ، وبعد لاقى مادة ، انفصالا بفصل منوع ، بل  
انفصالا بأعراض لازمة خارجة عن تقويم طبيعة البعد نوعا . والأشياء المتفقة بالطبيعة لا يستحيل أن يتوهم  
لكل واحد منها العارض الذى للآخر ، لكنه ربما استحال ذلك لعائق ولزمان ولسبب من خارج .

وكأننا أمعنا الآن فى غير النظر الذى من غرضنا أن نتكلم فيه ، وهو النمط الأشبه بالكلام الطبيعى ، فنقول :  
إن كان بعد مفارق ، فلا يخلو إما أن يكون متناهيا ، وإما أن يكون غير متناه ، لكن طبيعة الخلاء عند جميع من  
يوجب وجوده هى بحيث لا ينتهى إلا إلى بعد ملاء ، فإنه إن كان الملاء متناهيا انتهى أيضا إلى الخلاء ، فيلزم أن  
يكون عندهم بعد غير متناه ، إما خلاء وحده أو ملاء وحده يتحدد به الخلاء ، أو تأليف خلاء وملاء ، وبحال أن  
يكون بعد غير متناه على هذه الصفة ، كما نوضحه بعد . فمحال أن يكون خلاء على ما يقولون . وأيضا إن كان  
خلاء فلا يخلو إما أن يدخله الملاء أو لا يدخله وإن دخله الملاء فلا يخلو إما أن يبقى بعد الخلاء مع المداخلة  
موجودا ، أو معلوما . فإن كان معلوما فلا يجوز أن يسموه مكانا ، بل يكون المكان هو ما يحيط بالجسم من الخلاء  
المقارن له ، وذلك لأنه فى ذلك لا غير ، إذ قد عدم ما بين ذلك من بعد الخلاء ولا يكون أيضا جميع ذلك ، بل  
نهايته التى تلى المتسكن ، لأن جميع ذلك لو توهم معلوما إلا هذا الطرف لكان المتسكن فى شئ أن يحرك  
فارقه مهيئا لعاقب يخلفه ، وأيضا ما وراء ذلك قد تسكنه أجسام كثيرة ، ومكان الشئ لا يسهه معه جسم آخر  
ومع ذلك فإن كان هذا البعد تارة يعدم ، وتارة يوجد ، فيكون تارة بالقوة ، وتارة بالفعل ، وكل ما كان كذلك  
فإن كونه بالقوة معنى موجود قبل وجوده فى طبيعة قابلة لوجوده ليسلم الطبيعىون هذا على سبيل الأهمـل  
الموضوع ، فيكون الخلاء مؤلفا من بعد ومادة تتصور بذلك البعد ، فيصير ذا وضع ويكون إليه إشارة ، وهذا  
هو الجسم ، فيكون الخلاء جسما . وإن كان يبقى مع المداخلة ، فيكون بعد يدخل فى بعد ، وهذا قد أبطلنا إماكنه

(١) البعد : البهية ط .

(٢) ولذلك : وكذلك سا || العقل : العقل سا || يوضح : موضح سا .

(٤) منوع : بنوع سا .

(٦) ولسبب : وبسبب سا ، م .

(٩) إلا : ساقطة من سا ، فإنه : بأنه سا || انتهى : ينتهى ط || أيضا : إليه م .

(١٠) يتحدد به : يتحدد به سا ، يتحدد ط ، ويتحدد به م . (١١) بعد : ساقطة من سا ، م .

(١٢) وإن : فإن ط .

(١٣) فإن : وإن ط ، م || هوما : ماهو سا .

(١٦) لعاقب : لعاقب م .

(١٩) وطأ : فهذا ط .

ونقول : إنه لا يجوز أن يكون في الخلاء حركة ولا سكون ، وكل مكان فيه حركة وسكون ، فالخلاء ليس بمكان . وإما أنه لا حركة فيه فإن كل حركة إما قسرية وإما طبيعية . ونقول : إن الخلاء لا تكون فيه حركة طبيعية ، وذلك لأنها إما أن تكون مستديرة ، وإما أن تكون مستقيمة ، ولا يجوز أن تكون في الخلاء حركة مستديرة ، وذلك لأن الخلاء من شأنه أن لا يقف ولا يقف إلا أن يكون وراءه جسم غير متناه ، فذلك الجسم يمنعه أن يمتد إلى غير النهاية . فلنفرض جسما يتحرك على الاستدارة على دائرة أب ح د ، ويجعل الدائرة نفسها تتحرك وليكن مركزها ط ، ولنفرض خارجا عنها امتداد ز المستقيم بلا نهاية موازيا ل ا د ، إما في خلاء أوقى ملاء أو فيها جنينا . وليكن خط ط ج يصل بين المركز وبين نقطة ج المنتقلة كيف كانت الاستدارة ، فلأن خط ط ج عمود أو كالعمود على ا د في غير جهة ه ز ، فإذا أخرج من جهة ج إلى غير النهاية لم يلاق ه ز ، إذ لا شك أن ل ط جهة لاتل بعده ز ، وما ينفذ فيها لا يصل إليه ، ولا يبعد ه ز متناه يطيف بدائرة ا ب ج د من كل جهة ، ولم يفرض كذلك . فليكن ط ج بعدا أو خطا لا يلاق ه ز ، مادام في تلك الجهة ، إلى أن ينطبق على خطها واد ، ثم يجاوزه . فهناك لا محالة يقطع ه ز . فإنه إذا صار في جهة ه ز ، وكان عمودا على ا د أو غير عمود ، فإذا أخرج إلى غير النهاية قاطع ه ز لا محالة ولا في نقطة منه ، وليست نقطة واحدة بعينها . فإنك يمكنك أن تفرض في خط ه ز نقطة كثيرة ، وتصلها بمركز ط بخطوط كثيرة ، كلما انطبق خط ط ح على خط منها ، صار في سمت مقاطعة النقطة التي جاء منها ذلك الخط . ولما كانت المسامطة بعد لامسامطة فيجب أن يكون أول آن زمان المسامطة التي هي فصل بين الزمانين في سمت نقطة ولتكن نقطة ح . ولناخذ نقطة ك قبل نقطة ح ، ولنا أنصل بين ط وك على خط ط ل ك ، فيكون خط ط ج ط إذا بلغ في الدور حتى يلتقي ج نقطة ل كان مسامتا لنقطة ك في خط ه ز قبل نقطة ج . وقبل إن ح أول نقطة تسامت من خط ه ز ، هذا خاف ، بل يلزم أن يكون دائما مسامتا ، ودائما مباينا ، وهذا محال ، فإذا لا حركة مستديرة في الخلاء الذي فرضوه .

ونقول : ولا حركة طبيعية مستقيمة وذلك لأن الحركة الطبيعية تترك جهة وتنحو جهة ، ويجب أن يكون

(٢) فإن : فلا أن د ، سا ، ط ، م || وإما طبيعية : أو طبيعية ط || ونقول : ويكون سا .

(٥) ونجعل : ولنجعل سا ، ط ، م || نفسها : بميها ط || تتحرك : ساقطة من سا .

(٦) عنها : عن م || امتداد : امتداده سا ، م || موازيا : مواز م .

(٧) المركز : المركزين م || ط ج : ساقطة من د .

(٨) فإذا أخرج من جهة : إذا خرج من خط م .

(٩) وما ينفذ : وما يبعد سا ، م . || يطيف : يضيف م .

(١٢) قاطع : يمد يقطع ط || لا محالة : ولا محالة ط || ولا في : لا في ط .

(١٣) كلما : كل ما ط || صار : صارت م .

(١٤) آن : آت سا ، ذ ط ، آ م .

(١٥) ولتكن : وليكن ط || ط وك : نقطة ط ونقطة ك م .

(١٦) في ( الثانية ) : من ط ، م .

(١٧) ح ج سا ط م : تسامت : المسامت ط || ه ز : ك م .

(١٩) ونقول : فنقول سا ، ط ، م || مستقيمة : + في الخلاء ط || وذلك : وذلك م .

ما يتركه بالطبع مخالفا لما يقصده بالطبع ، فإنه إن كان ما يتركه في جميع أحواله في حال ما يقصده ، فلا معنى لأن تكون الطبيعة تتركه طبعاً ، لتأخذ مثله طبعاً ، فإن الترك الطبيعي تفارط طبيعي ، ومن المحال أن يكون المنفور عنه بالطبع مقصوداً بالطبع . بل نقول من رأس إنه لا يخلو إما أن تكون الحركة الطبيعية تنحوي بالطبع جهة ، أو لا تنحوي جهة ومحال أن تكون الحركة لا تنحوي جهة خاصة فإن كانت تنحوي جهة خاصة فلا يخاف إما أن تكون الجهة شيئاً موجوداً أو شيئاً غير موجود ، فإن كان شيئاً غير موجود ، فمحال أن يكون متروكاً أو منحوا متوجهاً إليه ، وإن كان شيئاً موجوداً ، فإما أن يكون موجوداً عقلياً لا وضع لذاته ، فلا يشار إليه ، أو يكون له وضع فيشار إليه . ومحال أن يكون عقلياً لا وضع له ، لأن ذلك لا حركة إليه ، فبقي أن يكون له وضع وحينئذ لا يخاف إما أن يكون شيئاً لا يتجزأ من حيث يصرار إليه بالقطع للبعد ، أو يكون يتجزأ ، وإن كان يتجزأ فالبعض منه يكون أقرب من المتحرك إليه ، فإذا وصل إليه المتحرك فإما أن يكون قد حصل في الجهة ، فالبعض هو الجهة المقصودة ، والباقي خارج عنه ، وأما أن لا يكون قد حصل في الجهة ، بل يحتاج أن يتعداه ، فإن كان يحتاج أن يتعداه فهو سبيل إلى الجهة لا بعض الجهة المقصودة ، وحكمه حكم سائر ما يليه . وإن كان غير متجزئ من حيث يصرار إليه ، فلا يخلو إما أن يكون فقدانه امتجزي لآلته في نفسه لا يحتمل فرض القسمة ، بل لأنه ليس في طباعه الانكسار كما يقولونه في الفلك أو يكون لا يتجزأ أصلاً . فإن كان لا يتجزأ بالتفكيك ويتجزأ بالفرض فهو جسم غير خلاء ، فإلم يكن في الخلاء جسم موجود لا تكون له جهة ، فيكون حينئذ لا جهة في الخلاء المطلق وحده . وذلك الجسم أيضاً لا يخاف إما أن يكون مختصاً بالطبع بالجزء من الخلاء الذي هو فيه ، أو لا يكون مختصاً به ، فإن كان مختصاً به فبعض الخلاء مخالف لبعضه في الطبيعة : حتى تختص به بعض الأجسام طبعاً دون بعض وإن كان غير مختص بجزء فيه مفارقة له ، وإذا فارق ذلك الجزء من الخلاء لم يخل إما أن يتحرك الجسم

(١) ما يتركه (الأولى) : ما يترك ب ، د ، ط .

(٢) تفارط : تفارط || تفارط طبيعي : ساقطة من سا

(٣) المنفور : ساقطة من سا .

(٤) ومحال : ومن المحال ط || فإن : إن ب ، د || كانت : كان سا ، ط ، م || خاصة (الثانية) : ساقطة من سا ، م || فلا يخلو :

ولا يخلو سا . (٥) كان : كانت م .

(٦) وإن ... فلا يشار : ساقطة من د || لا وضع : + له د ، ط ، م || لذاته فلا يشار : فيشار م .

(٧-٦) إليه أو يكون له وضع فيشار إليه : ساقطة من د || إليه أو يكون له وضع فيشار : ساقطة من م .

(٧) وحينئذ : حينئذ م .

(٨) يتجزأ (الثانية) : متجزئ ط . (٩) فإذا : وإذا سا ، م .

(١٠) قد : ساقطة من سا ، م || يحتاج (الأولى) : + إلى م || يحتاج (الثانية) : + إلى سا ، ط . (١١) فإن ... يتعداه : ساقطة من سا .

(١٢) لا يحتمل : يحتمل م .

(١٣) يقولونه : نقوله ط ، م || بالتفكيك : بالشكل سا ؛ بالتفكيك م . || بالفرض : بالعرض م ؛ + فليس في طباعه

الانكسار ط .

(١٤) لا تكون : لم يكن م .

(١٥) مختص : + به ط . || ذلك : وذلك د .

المفروض متحركاً إليه بحركته الطبيعية إلى الحيز الأول الذى كان فيه ذلك الجسم من الخلاء، أو يتحرك نحو الحيز الآخر الذى صار إليه، ولا يجوز أن يتحرك إلى الحيز الأول، وإلا فحركته إلى ذلك الحيز هى الحركة الطبيعية التى بالذات. وأما إلى ذلك الجسم الذى كان فيه، فقد كانت بالعرض، ولا يجوز أن تتحرك بالطبع إلى الحيز الآخر، لأن الجسم المتحرك إن لم يشعر بوجه من الوجوه بانتقال ذلك الجسم عن حيز إلى حيز، كيف يتأتى أن يترك جهة كانت مقصودة بحركته لأن ذلك الجسم فيها، ويقصد جهة أخرى من تلقاء طباعه إلا أن يكون ذلك الجسم يبعث إليها أثراً أو قوة، وذلك الأثر وتلك القوة تكون مبدأ لانبعاث حركة الجسم المتحرك بالطبع إليه كحال ما بين المغناطيس والحديد، فحينئذ تكون الحركة قسرية لاطبيعية، وإن شعر، فقد حصل هناك إدراك وحصلت الحركة إرادية لاطبيعية. وهذا كله باطل.

- على أن الكلام فى انتقال ذلك الجسم بالطبع أو بغير الطبع يرجع إلى ما نحن نسرده ونقوله. وإن كان المتوجه إليه لا يتجزأ من حيث يصار إليه بوجه من الوجوه وله وضع، فهو إما نقطة وإما خط وإما سطح، فلا يخلو بعد ذلك إما أن تكون الجهات كلها متشابهة فى أنها نقط أو خطوط أو سطوح أو تكون جهة نقطة وجهة خطاً وجهة سطحاً. فإن كانت الجهات كلها نقطاً أو خطوطاً أو سطوحاً، والنقط والخطوط والسطوح لا تختلف إلا بعوارض تعرض لها، إما بما يختص بها من حيث هى كذلك، وإما غريبة عنها، وجميع ذلك يلزمها من جهة الأشياء المختلفة الأشكال والطباع التى هى نهايات لها، والخلاء ليس كذلك، فإذاً لا يجوز أن يكون منه اختلاف جهات على هذه الصفة بالنوع وإن كان ليس كذلك، بل جهة نقطة وجهة أخرى سطح ١٥ أو خط، أو على وجه آخر مما تحتله القسمة. فكيف يمكن أن يكون فى الخلاء فى موضع نقطة بالفعل فقط، وفى موضع خط بالفعل فقط، أو سطح بالفعل، أو وجه آخر. والخلاء واحد متصل لا انقطاع فيه لأنه لا مادة له فيقبل لأجلها هذه الأحوال، ووضعنا أن ذلك ليس بسبب جسم لما بان من البيان. فالخلاء ليس فيه اختلاف

(١) الطبيعة : الطبيعى سا || الحيز : الجزء سا، م.

(٢) الحيز ( الأول والثاني والثالث ) الجزء سا || وإلا : ساقطة من د، م. (٣) والتى : والتى سا، م.

(٣) وأما : أما ط || يجوز أن : ساقطة من م. (٤) الحيز : الجزء سا.

(٥) طباعه : طباعها سا، م.

(٦) إليها : إليه د || وذلك : ذلك سا، م || مبدأ : + ما سا، م.

(٩) الكلام : + حينئذ ط || وإن : فإن سا.

(١٠) وإما خط وإما سطح : أو خط أو سطح ط.

(١١) بعد ذلك : ساقطة من م || نقط : نقطة ط || أو تكون جهة نقطة وجهة : ساقطة من د.

(١٢) خطا .... والسطوح : ساقطة من د.

(١٤) الأشكال : والأشكال ط.

(١٥) منه : فيه سا، م || بل : + من سا.

(١٧) موضع : + ما ط || سطح بالفعل : + فقط ط. || والخلاء : فالخلاء ط.

(١٨) ووضعنا : وضعنا د || فالخلاء : والخلاء ط.

جهات وإذا لم يكن هناك اختلاف جهات وأماكن، استحال أن يكون مكان متروكا بالطبع، ومكان مقصودا بالطبع. فليس إذن في الجلاء سكن طبيعي، إذ ليس في الجلاء موضع هو أولى بالسكون فيه بالطبع من موضع. وأيضا فإننا نشاهد الأجسام تتحرك بالطبع إلى جهات ما، وتختلف بعد ذلك في السرعة والبطء، فلا يخلو اختلافها في السرعة والبطء أن يكون إما الأمر في المتحرك منها، أو الأمر في المسافة. أما الأمر الذي في المتحرك فقد يكون لاختلاف قوة ميله. فإن الأزيد في الثقل النازل أو الخفة الصاعدة، لقوته أو لزيادة عظمه يسرع، والآنقص يبطئ. وقد يكون لاختلاف شكله. فالشكل مثلا إذا كان مربعا مقطع المسافة بسطحه، لم يكن كمخروط يقطع المسافة برأسه. وكذلك المربع إذا قطع المسافة بزوايته: إذ ذلك يحتاج أن يحرك شيئا أكثر، وهو الذي يلاقيه أولا، وهذا لا يحتاج إلى ذلك فيكون سبب السرعة في كل حال الافتدار على شدة دفع ما يمانع الشيء ويقاومه مقاومة ما وعلى شدة الخرق، فإن الأدفع والأخرق أسرع والأعجز عنهما أبطأ، وهذا لا يتقرر في الجلاء، بل لنترك هذا الوجه، فإنه لا كثير نفع لنا فيما نحاوله منه. وأما الذي يكون من قبل المسافة فهو أنها كلما كانت أرق كان قطعها أسرع وكلما كانت أغلظ كان قطعها أبطأ، وذلك بحسب المتحرك بالطبع الواحد. وبالجملة السبب فيه الافتدار على مقاومة الدافع الخارق والعجز عنه، فإن الرقيق شديد الانفعال عن الدافع الخارق والغليظ أكثيف شديد المقاومة له. ولذلك ليس نفوذ المتحرك في الهواء كنفوذه في الأرض والحجارة، ونفوذه في الماء بين الأمرين، والرق والغلظ تختلف في الزيادة والنقصان، ونحن نتحقق أن السبب في ذلك المقاومة، وكلما قلت المقاومة زادت السرعة، وكلما زادت المقاومة زاد البطء، فيكون المتحرك تختلف سرعته وبطؤه بحسب اختلاف المقاومة. وكلما فرضنا قلة مقاومة وجب أن تكون الحركة أسرع، وكلما فرضنا كثرة مقاومة وجب أن تكون الحركة أبطأ، فإذا تحرك في الجلاء لم يخل إما أن يقطع المسافة الحالية بالحركة في زمان، ولأني زمان، ومحال أن يكون ذلك لأني زمان لأنه يقطع البعض من المسافة قبل قطعه الكل، فيجب أن يكون في زمان، ويكون ذلك

(٣) بعد : مع سا، م .

(٤-٣) فلا يخلو ... أما : ساقطة من سا، م .

(٤) لو الأمر : ولأمرم || أما : وأما د، ط .

(٥) أو الخفة : أو في الخفة ط، والخفة م || الصاعدة : الصاعد د .

(٦) فالشكل : والشكل سا، ط، م || مقطع : وقطع د، سا، ط، م || كمخروط : لمخروط م .

(٧) وكذلك : أو كذلك سا || إذ ذلك : أو ذلك م || يحتاج : + إلى ط .

(٨) الافتدار : لافتدار م || دفع : وقع د .

(١٠) لا كثير : كثير م || فيها : ساقطة من م || من : ساقطة من سا || أرق : أدق م . (١١) كانت : كان ط .

(١٢) شديد : لشديد ط .

(١٣) له : ساقطة من م || ولذلك : وكذلك م || الأرض : الأراض م .

(١٤) بين : وبين ط || نتحقق : تحقق ط || السبب : الكسب م || وكلما : فكلما سا، ط، م .

(١٧) تحرك : + جسم ط .

(١٨) الكل : لكل سا، ط، م || يكون : + ذلك ط .

الزمان نسبة لاهماله إلى زمان الحركة في ملاء مقاوم، ويكون مثل زمان مقاومة لو كانت نسبتها إلى مقاومة الملاء نسبة الزمانين، وأبطأ من زمان مقاومة هي أصغر في النسبة إلى المقاومة المقروضة من نسبة الزمان إلى الزمان. ومحال أن تكون نسبة زمان الحركة حيث لا مقاومة البتة، كنسبة زمان حركة في مقاومة ما، لو صح لها وجود ففصلا عن أن تكون أبطأ من زمان مقاومة أخرى لو توهمت أقل من المقاومة القليلة الأرى، بل يجب أن لا تكون لما توجه به أى مقاومة توهمت موجودة من الزمان نسبة إلى زمان لا مقاومة أصلا، فيجب إذن أن تكون الحركة لا في زمان، ولا ليست في زمان، وهذا محال. ولا يحتاج في بياننا هذا أن نجعل لهذه المقاومة التي حل النسبة المذكورة استحقاق وجود أو عدم، لأننا نقول إن زمان هذه الحركة في الخلاء يكون مساويا لزمان حركة في مقاومة ما، لو كانت موجودة. وهذه المقدمة صادقة أو ضحنا صدقها. وكل حركة في الخلاء، فهي حركة في عدم مقاومة. وهذه المقدمة أيضا صادقة. وكل حركة في عدم مقاومة، فليست مساوية البتة لحركة في مقاومة ما على نسبة ما. لو كانت موجودة فيلزم من هذه المقدمات أن لا حركة في الخلاء هي مساوية الزمان لزمان حركة في مقاومة ما لو كانت. ويلزم منها ومن الأولى أن لا شيء من الحركات في الخلاء حركة في الخلاء، وهذا خاف.

ومما يمكن أن يقول القائل على هذا إن كل قوة محركة تكون في جسم، فلها تقضي بمقدار الجسم في عظمه ومقدارها في شدتها وضعفها، زمانا لو لم تكن مقاومة أصلا، ثم بعد ذلك فقد تزداد الأمانة بحسب زيادة مقاومات ما، وليس يلزم أن تكون كل مقاومة ماثرة في ذلك الجسم، فإنه ليس يلزم إذا كانت مقاومة ما تؤثر أن يكون نصفها يؤثر. ونصف نصفها يؤثر فإنه ليس يلزم إذا كان عدة يحركون ثقلا ويتقلونه أن يكون نصف العدة يحرك شيئا، أو كانت قطرات كثيرة تثقب المقطور عليه ثقبا أن تكون قطرة واحدة تؤثر أثرا، فيجوز أن تكون المقاومة التي زمانها على نسبة زمان مقاومة الخلاء لا تؤثر شيئا، وإنما تؤثر مقاومة أخرى لو كانت موجودة فالجواب عن هذا أنا أخذنا المقاومة على أنها لو كانت موجودة مقاومة مؤثرة، لكان زمانها زمان حركة في لا

(١) نسبة : يشبه م || مقاومة : مقاومته ط || كانت : كان ط .

(٢) من نسبة : من ما ، م ؛ فط .

(٣) حركة : الحركة ط .

(٤) أن : ساقطة من ب ، د ، ط .

(٥) ولا ليست : وليست لام || هذا : + إلى ط .

(٨) حركة (الثانية) : تحرك م .

(٩) مساوية : متساوية ط .

(١٠) ما (الأول) : ساقطة من د ، سا || نسبة : ساقطة من د || مساوية : متساوية ط .

(١١) ما : ساقطة من ط || ويلزم : فيلزم ب || الأول : الأول سا || حركة في الخلاء : ساقطة من ط .

(١٢) يقول : يكون م || هذا : + القول ط . (١٣) مقاومات : مقاومة د ؛ مقامات م .

(١٤) ويقلونه : ويتقلون سا .

(١٧) إلى : ساقطة من م .

(١٨) في لا : لا في ط .

مقاومة. وإنما لم نحتاج أن نقول مقاومة مؤثرة لأن المقاومة إذا قبل إنها غير مؤثرة ، كان كما يقال مقاومة غير مقاومة ، فمعنى المقاومة هو التأثير لاغير .

وهذا التأثير على وجهين : أحدهما الكسر من الحماية ومن قوة الميل ، والثاني ما يظن من إحداث المقاومة سكونا ، فلا تزال تحدث سكونات عن مقاومات متشافة ، لا يحس بأفرادها ، ونحس بالحملة ، كالبطؤ . وأنت ستعلم بعد أنه ما من تأثير على أحد الوجهين ، إلا وفي طباع المتحرك أن يقبل أقل منه ، لو كان مؤثرا يؤثره . فيجب من ذلك أن تكون بعض تلك المقاومات التي تحتملها طبيعة الجسم ، مساويا في زمانه لغير المقاومة ، وهذا محال . فقد ظهر أنه لا يكون في الخلاء حركة طبيعية البتة ، نقول ولا حركة قسرية ، وذلك أن الحركة القسرية إما أن تكون بمقارنة المحرك أو بمفارقة ، فإن كان بمقارنة المحرك فالمحرك متحرك فهو أيضا إما متحرك عن قاسر ، أو عن نفس أو عن طبع . وإن كان عن قاسر لزم الكلام إلى أن ينتهي إلى نفس أو طبيعة . وإن كان عن نفس فالنفس تحرك بإحداث ميل ، مختلف أيضا في الشدة والضعف ، حتى أن ذلك ليحس مع التمكن المقاوم للحركة كما يحس في المتحرك طبعيا إذا قووم فتمتعت حركته . وذلك الميل يختلف بالقوة والشدة . ويلزمه ما يلزم الميل الطبيعي وإن كان طبيعيا لزم ما قبل . فإذا كان النفس والطبيعي لا يصح في الخلاء ، لم يصح أن يكون في الخلاء تحريك قاسر يلزم المحرك فيه التحرك ، وإن كان المحرك يفارق عند إيجاد الحركة فقد يلزمها الاختلاف من جهة ما يتحرك فيه ، ويلزم ما قلنا في الحركة الطبيعية بعينها .

وأبضا فإن الحركة القسرية المفارقة للمحرك قد تكون موجودة ، وتحريك المحرك قد زال ، ومحال أن يكون ما يتجدد على الانصال من الحركة موجودا ، وسببه غير موجود ، فيجب أن يكون هناك سبب يستتبع الحركة وأن يكون ذلك السبب موجودا في المتحرك يؤثر فيه . فلذلك إما قوة عرضية ارتبكت في المتحرك من المحرك ، كالحرارة في الماء عن النار وإما تأثير مما يلاقى المتحرك مما يتولد فيه ، وهذا التأثير معقول على أحد وجهين : إما أن يكون الجزء الأول من الشيء الذي فيه الحركة ، لما دفعه المحرك بالمتحرك وهو يلاقيه ، دفع ذلك ما يليه ، واستمر

(٢) فمضى : بمعنى سا .

(٤) لا يحس : ولا يحس ط .

(٥) الوجهين : وجهين سا || مؤثرا : ساقطة من ط .

(٦) لغير : بدير م . (٧) طبيعة : طبيعة سا || نقول : وتقول سا ، ط ، م || إما : لا م .

(٨) بمقارنة : بمقاومة || المحرك : المتحرك د ، سا || كان : كانت م . (١٠) ما : ساقطة من سا ، م .

(١١) حركة : حركة سا ، الحركة ط ، م || ويلزمه : ويلزم م || ما يلزم : ما يلزم م .

(١٢) لا يصح : + أن يكون ط || أن يكون : ساقطة من ط .

(١٣) المحرك (الثانية) : والمتحرك بخ || يفارق : مفارق ط .

(١٧) فذلك : بذلك سا .

(١٨) مما يتولد : مما يتولد ط .

(١٩) الذي : ساقطة من د || يلاقيه : ملاقيه ط ، م .

- إلى آخر الأجزاء، وكان هذا المرمى المتكثف موضوعا في ذلك المتوسط، فيلزمه أن يتحرك في ضمان تلك الأجزاء المتدافعة المتحركة أسرع من حركة المرمى الذي دفعه المحرك، لأن ذلك أسهل اندفاعا من هذا المرمى، وإما أن يكون خرق الدافع لذلك الجسم المتوسط بالدفع، يلجئ الشيء إلى أن يلتزم، فينعطف من ورائه مجتمعا ويلزم ذلك الاجتماع دفع الجسم إلى قدام. وهذا كله لا يتصور في الخلاء وإنما كانت الأقسام هذه إذ كانت هذه الحركة إما أن تكون عن قوة أو عن جسم يحرك بالملاقاة، والجسم المحرك بالملاقاة إما أن يحرك بأنه يحمل وإما بأنه يدفع بالملاقاة، وأما الذي يجذب بالملاقاة فتحكمه حكم الحامل، فإن كانت الحركة القسرية في المرمى عن قوة في الخلاء فيجب أن تبقى فلا تفتر البتة ولا تنقطع البتة، وذلك لأن القوة إذا وجدت في الجسم فلا يخلو إما أن تبقى وإما أن تعدم. فإن بقيت فالحركة تبقى دائما وإن عدت أو إن ضعفت فلا يخلو إما أن تكون تعدم أو تضعف عن سبب، أو تعدم أو تضعف لذاتها. والكلام في العدم يعرفك المأخذ في الكلام في الضعف. فنقول:
- ويستحيل أن تعدم لذاتها فإن ما يستحق العدم لذاته يمتنع وجوده زمانا، وإن حدثت بسبب فلما أن يكون ذلك السبب في الجسم المتحرك، أو يكون في غيره فإن كان في الجسم المتحرك وقد كان غير سبب لذلك بالفعل عند أول الحركة، بل كان مغلوبا، ثم صار سببا وغالبا، فلكونه كذلك سبب آخر، والأمر في ذلك يتسلسل إلى غير النهاية. فإن كان السبب خارجا عن الجسم أو كان المعين للسبب الذي في الجسم، فيجب أن يكون الفاعل أو المعين مما يفعل بملاقاة، أو يكون يفعل بغير ملاقاته. فإن كان يفعل بملاقاة فهو جسم يلاقى المتحرك فلا يكون في الخلاء المحض هذا السبب، فالحركة القسرية لا تفتر في الخلاء المحض، ولا تنف. وإن كان لا يفعل بملاقاة بل يكون شبيها من الأشياء يؤثر على المايئة، فما باله لم يؤثر في أول الأمر، ويكون الكلام عليه كالكلام في السبب لو كان في الجسم، بل الأولى أن يكون تواتر المقاومات على الاتصال هو الذي يسقط هذه القوة ويفسدها

- 
- (١) فيلزمه : ويلزمه سا .  
 (٢) يحرق : حرق د || بالدفع : فالدفع ب .  
 (٣) إذ : إذا سا || كانت : كان ، د ب ، سا .  
 (٤) عن قوة : غير قوة سا ، غير قوته م || المحرك : الذي يحرك ط || إما : فلما ب ، سا .  
 (٥) يجذب : يحدث سا ، م || فإن : وإن م .  
 (٦-٨) فلا يخلو ... أو إن ضمنت : ساقطة من سا .  
 (٩) أو إن ضمنت : أو ضمنت سا ، ط . (١٠) أو تضعف : أو ضفت د || عن سبب أو تعدم أو تضعف : ساقطة من د || أو تضعف : وتضعف ط || والكلام : فالكلام ط || في الكلام : ساقطة من م .  
 (١١) ويستحيل : فيستحيل ط || يمتنع : يمنع سا .  
 (١٢) وغالبا : غالبا ط || فلكونه : ولكونه سا ، م . || يتسلسل : تتسلسل ب ، د .  
 (١٣) المدين : المنير سا || السبب : السبب سا || الجسم : خارجا ط .  
 (١٤) بملاقاة ... يفعل : ساقطة من م .  
 (١٥) فالحركة : والحركة ط || كان : كانت سا ، ط ، م .  
 (١٦) كان : كانت سا ، ط ، م .



وهذا لا يمكن إلا أن لا تكون الحركة في الخلاء الصرف . هذا إذا كان سبب الحركة قوة ، فإن كان السبب جسمًا ملاقيا يحرك على سبيل حمل ووضع ، رجع الكلام إلى السبب المقارن ، وقد قيل فيه ما قيل .

فبين أن لا حركة قسرية مفاوقة للمتحرك أو مقارنة إياه في خلاء صرف . فقد وضع بما قلنا إن الخلاء لا حركة فيه لا طبيعية ولا قسرية ، فنقول ولا سكن فيه ، وذلك لأنه كما أن الذي يسكن هو عادم الحركة ومن شأنه أن يتحرك ، كذلك الذي يسكن فيه هو الذي تعدم فيه الحركة ، ومن شأنه أن يتحرك فيه ، والخلاء ليس من شأنه أن يتحرك فيه . وقد بلغ من غلو الفائلين بالخلاء في أمره ، أن جعلوا له قوة جاذبة أو محركة ولو بوجه آخر حتى قالوا إن سبب احتباس الماء في الأواني التي تسمى سراقات الماء . وانجذابه في الآلات التي تسمى زراقات الماء إنما هو جذب الخلاء ، وأنه يجذب أول شيء الأكتف ثم الألف . وقال آخرون : بل الخلاء محرك للأجسام إلى فوق وأنه إذا تداخل الجسم بكثرة خلاء بداخله صار أخف وأسرع حركة إلى فوق . فنقول لو كان للخلاء قوة جاذبة لما جاز أن يختلف في أجزاء الخلاء بالأشد والأضعف ، إذ سبيل كل جزء جذب من الخلاء سبيل الآخر ، فما كان يجب أن يكون الانجذاب إلى شيء منه أوى من الانجذاب إلى شيء آخر ولا الاحتباس في شيء منه أوى بالاحتباس في شيء منه آخر وسراقة الماء إن كان حابس الماء فيها هو الخلاء الذي امتلأ به فلم إذا خلى من الآلة نزل ، بل كان يجب أن يحبس الماء في نفسه ويحفظه ولا يتركه يفارقه ولا يدع الإناء الذي فيه أن ينزل أيضا لأن ذلك الماء احتبس هناك فيحبس الإناء أيضا . فما يتوون في إناء يتخذ أخف من الماء ، وكذلك قولهم في رفع الخلاء الأجسام ، فإنه لا يخلو إما أن يكون الخلاء المتخلل لأجزاء الجسم المتخلل ، هو الذي يوجب حركته إلى فوق وموجب الشيء ملازم له فيكون ذلك الخلاء يلازم المتخلل في حركته فيكون

(١) وهذا لا يمكن : هذا ولا يمكن ط || إلا أن لا تكون الحركة : ساقطة من سا || لا تكون : تكون م || هذا : وهذا ط .

(٢) يحرك : يحرك ط ؛ يحرق م || حمل : + ودفع ط . || المقارن : المفاوطة م .

(٣) مفاوطة : مفاوطة ط || إياه : له م || قلنا : قلنا م .

(٤) يسكن : + فيه ط .

(٥) يسكن : سكن د || الحركة : الحركة ط .

(٦-٥) يتحرك .... ليس من شأنه أن : ساقطة من سا .

(٦) جاذبة : شاذة سا .

(٧-٦) ولو بوجه : أو بوجه سا .

(٧) احتباس : انبثا ط || وانجذابه : وانجذابا سا ، م .

(٨) وأنه : فإنه د ، ط ، م . (٩-١٠) وأنه ... إلى فوق : ساقطة من د .

(١٠) جاذبة : شاذة سا .

(١١) الانجذاب (الأول) : انجذاب منه م || الانجذاب (الثانية) : انجذاب ط .

(١٢) الاحتباس : الأجسام م || منه آخر : آخر منه ط .

(١٣) امتلأ : امتلأ ط || الآلة : الإناء ط .

(١٤) فيه : ساقطة من سا || فيحبس : فيحبس ط .

(١٥) وكذلك : + أيضا سا ، ط ، م || المتخلل : المتخلل ب ، المتخلل ط ، م .

- مستقلا معه . ويحتاج إلى مكان أيضا إذا كان مستقلا ذا بعد متميز في الوضع أو لا يكون ملازما له بل لا يزال يستبدل بحركته خلاه بعد خلاه . فإن كان كذلك فأى خلاه يفرضه يكون ملاقاته له في آن ، وفي الآن لا يحرك شئ شيئا ، وبعد الآن لا يكون ملاقيا فيه ، بل عسى أن يعطيه قوة من شأن تلك القوة أن تبقى فيه وتحركه ، مثلا أن تسخنه أو تؤثر فيه أثرا آخر يبقى فيه . يكون المحرك ذلك الأثر . يكون كل خلاه جديد يؤثر فيه من ذلك الأثر ، فلا يزال ذلك الأثر يشتد والحركة تسرع ، إلا أن لإيجاب جهة من الخلاه لذلك الأثر أيضا من دون جهة والخلاه متشابه لإيجاب مستحيل . ومن العجائب أن يصير انبثات الخلاه بين أجزاء الملاء موجبا حكما في الحمل من الأجزاء ، دون أن يوجب في واحد واحد من الأجزاء ، فإنه محال أن تكون أجزاء منفصلة لا يتحرك واحد واحد منها عن سبب محرك ، ولكن الحملة تتحرك عنه ، بل من الواجب أن تكون الحملة المركبة عن أجزاء متباينة ومماسمة إنما تنتقل لوجود انتقال يحدث في واحد واحد من الأجزاء . فيكون المتخلخل المتباين الأجزاء بالخلاه ، إنما يتحرك عن الخلاه فيبلغ أولا إلى فوق جزء جزء منه ، وكل جزء من تلك الأجزاء لا خلاه فيه إذا أخذنا أبسط الأجزاء المتناهية فيه ، فيكون ليس صعوده لانبثات الخلاه ، بل لأجل إحاطة الخلاه به . فحينئذ يشبه أن يكون إذا اجتمع وكثر لم يفعل عن الخلاه وإذا تفرق وصغرت أجزاءه انفعلت أجزاءه الصغار من الخلاه ويعرض منه أن يتحرك الكل إلى فوق ، ويكون مع ذلك ليس كل الأجسام تنفعل هذا الانفعال بل أجسام مالها طبائع مخصوصة ، وطبائعها توجب أن تتخلخل هذا التخلخل الكائن بالخلاه ، فتكون حقيقة هذا أن شيئا من الأجسام مقتضى طبيعته أن يتباعد أجزاءه بعضها عن بعض بعدما يفعل حجم ذلك التخلخل وأجسام آخر تقتضى ما هو أشد من ذلك بعدما . ومن العجائب تصور هرب هذه الأجزاء المتجانسة بعضها عن بعض حتى يتم بينها أبعاد محدودة ، وكون ذلك الهرب إلى جهات غير محدودة كيف كانت ، فجزء يهرب بالطبع إلى فوق ، وجزء إلى أسفل ، وجزء يمتد ، وجزء يسره ، حتى يحدث التخلخل . فيرى أن كل واحد من هذه الأجزاء يعرض له الهرب أو يكون واحدا قارا مهروبا عنه ، والبواقي هاربة غير قارة . ومن العجائب أن يكون جزء واحد منها لا يهرب والبواقي تهرب وأجزاءها

(١) إذا : إذ ط .

(٢) خلاه ( الثالثة ) : الخلاه سا ، ط ، م .

(٣) فيه : له ط .

(٤) الأثر : اللاتر ط . (٥) الأثر ( الأولى ) : الأمر سا ، م || من ( الثانية ) : ساقطة من ط ، م .

(٨) محرك : متحرك د || عنه : منه ط .

(٩) لوجود : الوجود م .

(١١) المتناهية : المابينة ط . || به : ساقطة من د .

(١٢) وكثر : فكبر ط || وإذا : فإذا ط .

(١٣) يتحرك : بحرك سا ، م .

(١٥) عن : من ط || يفعل : يقبل ط .

متشابهة ، والخلاء الذى هى فيه متشابه. ومن المعجائب أيضا أن يكون جزء واحد يأخذ يمئة، وجزء آخر يأخذ يسرة ، وحكم الجزئين فى الطبيعة واحد ، وما فيه الحركة غير مختلف .

فمن هذه الأشياء تبين أن الخلاء لامتعى له ، وأن هذه الآلاف السراقة والزراقة إنما تكون فيها أمور خارجة عن المجرى الطبيعى ، لأجل امتناع وجود الخلاء ، ووجوب تلازم صفائح الأجسام إلا عند افتراق تسرى، يكون مع بدل ملاق ، عوضا عن المفارق بلا زمان يخلف فيه سطح ، عن سطح يلاقه . فإذا كانت صفيحة الماء الذى فى السراقة تلزم بالطبع صفيحة جسم يلاقه كسطح الإصبع ، فيلزم أن يكون محبوسا عن النزول عند احتباس ذلك السطح معوقا عن النزول معه فلزم أن يقف ضرورة ، ولوجاز أن يكون خلاء وافتراق سطوح لاهن بدل لتزل ، ولذلك ماصح انجذاب الماء فى الزراقة للزوم ماقد نزل من طرفه للطرف الثانى ، وامتناع الانقطاع فى البين المؤدى إلى وجود الخلاء وطاعة المتصات للمص. ولذلك ما أمكن رفع ثقل كبير بقدر صغير مهندم عليه وأشياء أحر من الحيل المعجبة التى تم بامتناع وجود الخلاء . ١٠

---

(١) هى فيه : يقر فيه د || متشابه : متشابهة ط || يأخذ (الثانية) : ساقطة من ط .

(٢) واحد : واحدة ط || مختلف : + فيه ط .

(٤) لأجل امتناع : لامتناع م .

(٥) كانت : كان ب ، د ، سا ، ط || صفيحة : صفحة ط .

(٦) صفيحة : صفحة ط || السطح : + لقوته ط ؛ + بقوته م .

(٧) معوقا : معوقة ط ؛ ساقطة من م || فلزم : فيلزم ط || وافتراق : وأوراق د .

(٨) ولذلك : وكذلك سا .

(٩) ولذلك : وكذلك سا .

في تحقيق القول في المكان  
ونقص حجج مبطلية والمخطئين فيه

- فإذا كان المكان هو الذي فيه الجسم وحده ولا يجوز، أن يكون فيه معه جسم غيره، إذ كان مساويا وكان يستجد ويفارق، والواحد منه تتعاقب عليه عدة متمكنات، وكانت هذه الصفات كلها أو بعضها لا توجد إلا لهيولى أو صورة أو بعد أو سطح، لاق كيف كان، وجميعها لا توجد في الهيولى ولا في الصورة، والبعد لا وجود له خاليا ولا غير خال، والسطح غير الحاوى ليس بمكان ولا حاومته إلا الذي هو نهاية الجسم الشامل. فالمكان هو السطح الذي هو نهاية الجسم الحاوى لا غيره، فهو حاو وفساد ثابت للمتقلات، ويملاؤه المتقل شغلا ويفارقه المتقل بالانتقال عنه ويواصله بالانتقال إليه، ويستحيل أن يوجد فيه جسمان معا. فقد ظهر وجود المكان وماهيته ١٠ وقد يتفق أن يكون المكان سطحا واحدا، وقد يتفق أن تكون عدة سطوح يلتئم منها مكان واحد كما للماء في النهر، وقد يتفق أن تكون بعض هذه السطوح متحركة بالعرض وبعضها ساكنة، ويتفق أن تكون كلها متحركة بالدور على المتحرك، والمتحرك ساكن، وربما كان المحيط والمحاط متخالفين المفارقة، كما في كثير من السماويات. ويجب أن ننظر هذا إذا كان ماء مثلا في جرة وفي وسط الماء شيء آخر يحيط به الماء، وقد علمنا أن مكان الماء هو السطح المقعر من الجرة، فهل هو وحده مكانه، أو هو السطح المحدب الظاهر من الجسم الموجود في الماء بمجموعين ١٥

- (٢) فصل : فصل ٩ ب ٤ الفصل التاسع م .  
(٣) في المكان : في ماهية المكان ط . (٤) والمخطئين : والمبطلين سا .  
(٥) كان مساويا : هو صدر ط ١ + له د ، ط .  
(٦) متمكنات : متمكنات ط .  
(٧) هيولى : الهيولى م .  
(٨) غير : الغير ب ، د ، د ، ساد ط .  
(٩) ثابت : وثابت ط || ويملاؤه المتقل : ساقطة من د .  
(١٢) متحركة (الأولى) : متحركام || ساكنة : ساكنام .  
(١٣) المتحرك : + عليه ط || والمتحرك : + عليه د ، ط || المحيط : المحيط د .  
(١٤) هذا : هنا ط || وفي : في د .  
(١٥) أوهو : أم هو م .

مكان الماء كما لو كان الماء على شكل محيط به سطح مقبب و سطح مقعر و سطحان آخران على هذه الصورة (٨) ،  
 لم يكن السطح المقعر من المحيط به وحده مكانه ، بل جملة السطوح التي تلاق جميع جهاته فيشبه أن تكون  
 جملة السطوح التي تلاق الماء من جميع جهاته مقعرا من الجرة ومعدبا من الجسم الذي في داخل الماء هو المكان  
 له . لكن ههنا شيء واحد ليس هناك ، وهو أن المقعر من الشكل الذي صورناه ليس يحيط به وحده ، بل إنما تحيط  
 به السطوح الجملة كسطح واحد ، وهناك ليس الأمر كذلك ، بل بالمقعر كفاية في الإحاطة به ، كان السطح المحدب  
 أولم يكن ، وهناك أيضا سطحان متباينان ليس يأتلف منهما شيء واحد ، يكون مكانا ، وأما في هذا الشكل فإنه  
 يأتلف من جملة السطوح الملاقية سطح واحد يلاق سطحا واحدا ، فيشبه أن يكون حيث يحصل من الجملة  
 واحد . فإن الجملة تكون مكانا واحدا وتكون الأجزاء أجزاء المكان ، ولا يكون شيء منها مكانا لكل وحيث  
 لا يحصل لا يكون . وأما حجج نفاة المكان ، فالحجة الأولى يقال عليها إن المكان عرض ، ويجوز أن يشتق منه الاسم  
 لما هو عرض فيه ، لكنه لم يشتق لأنه لم يوقف عليه بالتعارف ومثل هذا كثير . وإذا اشتق فلا يجب أن يكون ذلك الاسم  
 هو لفظ المتمكن ، فإن المتمكن مشتق من المتمكن وليس المتمكن ، هو كون الشيء ذا عرض هو مكان لشيء ،  
 ويجوز أن يكون في الشيء عرض ويشق منه الاسم لغيره كالولادة فهي في الوالد ، والعلم فهو في العالم ، ويشق منه  
 للمعلوم الاسم ، وليس العلم فيه ، فيجوز أن يشتق من المكان اسم المتمكن ، ولا يكون المكان فيه ، بل هو في المكان .  
 ولكن كون الجسم محيطا بجسم آخر حتى يكون سطحه الباطن مكانا له هو معنى معقول يجوز أن يشتق منه  
 اسم لذلك المحيط لو كان اشتق له منه مصدر ، والمكان ليس بمصدر ، فلم يتفق أن يشتق منه على هذه الجهة مصدر  
 فليس يجب من هذا أن لا يكون المكان عرضا . ١٥

وأما التشكيك الثاني فالجواب عنه أن المكان ليس بجسم ولا مطابقا للجسم ، بل محيطا به بمعنى أنه منطبق  
 على نهايته انطباقا أوليا . وقولنا إن المكان مساو للمتمكن قول مجازي ، أريد به كون المكان مخصوصا بالمتمكن

(٢) : ≡ : سا ، ط ، ساقة من د ، م .

(٢) هـ : ساقة من م .

(٣) جهاته : ساقة من سا .

(٥) الجلة : والجلة ط || بالمقعر : المقعر م || في الإحاطة : بالإساطة د .

(٧) حيث : بحيث ط || الجملة : + سطح ط .

(٩) لا يحصل : لا يصلح م || عرض فيه : فيه عرض ط .

(١١) متمكن : المتمكن م || كون : أن م || لشيء : الشيء ط .

(١٢) ويشق (الأول) : فيشتق د ؛ قد يشتق ط || الوالد : + ويشق منه المولود الاسم ولوى الولادة فيه ط .

(١٣) بل هو في المكان : ساقة من سا .

(١٤) له : ساقة من سا .

(١٥) له منه : منه له ط ، م || فلم : ولم د ، سا ، ط ، م .

(١٧) التشكيك : التشكك سا ، م .

(١٨) نهاية : نهاية ط || مجازي : تجازي ط || مخصوصا : + هـ م .

فيخيل أنه مساو له بالحقيقة وليس كذلك، بل مساو لنهايته بالحقيقة، وهو مخصوص به بالحقيقة. إذ لا يجوز أن يكون في باطن النهاية الحاوية جسم غير الجسم الذي يساوي نهايته الظاهرة تلك النهاية. وإذا لم يكن ماقبل من مطابقة المكان ومساواته للمتضمن واجبا تسليمه ولا أوليا بينا بنفسه لا يحتاج أن يدل عليه لم يكن التشكيك لازما، وأما التشكيك الثالث، فإنما كان يلزم لو قلنا: إن كل انتقال كيف كان، بالذات أو بالعرض، يوجب أن يثبت المكان. ونحن لانقول ذلك، بل نقول إن انتقال الشيء بالذات، وهو أن يفارق كل ما يحصره ويحيط به مفارقة عن ذاته لا بسبب ملزوم، هو مفارق بذاته، وهو الذي يجب أن يكون مثبتا للمكان. وأما السطح والخط والنقطة فإنها تلزم ما هي معه من الجسم ولا تفارقه البتة. لكن الجسم قد يفارق كل مامعه وعنده، وكل ما يطيف به فيلزم أن يكون الخط قد فارق خطا، والسطح سطحا، فلو كان الخط والسطح والنقطة مما يجوز أن تفارق بذاتها وتحرك بنفسها لكان الحكم ماقبل. وأما قولهم: إن النقطة عدم فمعه نظرو موضعها الخاص به غير هذا الموضع ولا نعلق له بكل الشك، فقد ينحل دونه.

١٠

وأما التشكيك الرابع فإنما كان يلزم لو كان صحيحا أن كل مالا بد منه فهو علة. وليس كذلك، فإنه لا بد أيضا للعة من المعلول ومن لوازم المعلول وليس غللا، كما لا بد للمعلول من العلة ومن لوازم العلة التي ليست بغل، وليس شيء منها بعة للعة، بل العلة هي التي لا بد منها، وهو لذاته لا لغيره أقدم فالمكان من الأمور التي لا بد منها للحركة، وليس أقدم من الحركة بالعلة، بل عساه أن يكون أقدم منه بالطبع، حتى أنه إن كانت نقلة كان مكانا، وليس إذا كان مكانا كانت نقلة لكن هذا التقدم غير تقدم العلة، بل يجب أن يكون الشيء مع وجود هذا مفيدا لوجود المعلول، حتى يكون علة، وهذا إنما يتحقق في صناعة أخرى فيجوز أن يكون المكان أمرا أهم من الحركة، لازما للحركة، وليس بعة وأيضا فإن كون الحركة موجودة في المتحرك، لا يمنع أن يكون المكان أيضا علة عنصرية لها، فكثير من الأمور يتعلق بموضوعين عند كثير من الناس، والحركة معارفة ما،

(٢) تلك : تلك ط || ماتيل : + حقا د .

(٣) مطابقة : مطابقة ط || بينا : ساقطة من م || لا يحتاج : + إل ط .

(٤) التشكيك : التشكك ب . (٥) التشكيك : التشكك ب .

(٥) ما يحصره : ما يحصره د ، م .

(٦) هو : وهو م || وهو : هو ط || مثنا : مينا م .

(٧) وكل ما : وكلما ط .

(٨) ويحرك بنفسها : ويحرك نفسها ب ، ويحرك نفسها د ، م .

(٩) بكل : لكل ط || فقد م .

(١٠) التشكيك : التشكك ط || وليس : وليست م .

(١١) وهو لذاته لا لغيره : وهي لذاتها لا لغيرها ط ، م || فالمكان : بالمكان ط . (١٢) منها : فيه سا ، ط .

(١٣) كانت : كان سا ، ط .

(١٤) الحركة (الأولى) : الحركة ط .

(١٥) لها : له سا .

فلا يبعد أن تتعلق بالمفارق والمفارق، على أنهما كلاهما موضوعان. فتكون الحركة موجودة في المتحرك وفي المكان، فإن بطل هذا بطل بيان آخر، لالنفس صحة وجود الحركة في المتحرك. وبالحمل على المكان أمر لازم لموضوع الحركة فإن موضوع الحركة من حيث هو بالفعل موضوع الحركة بالفعل، أى من حيث هو بالفعل جاز عليه انتحرك لامن حيث هو بالفعل موجود فيه الحركة فقط هو في مكان لا محالة، وإن كان كونه في مكان ليس بعلة له فالمكان لازم لعلّة الحركة العنصرية.

وأما التشكيك الخامس فلأنما يصح لو كان النامي الذي في المكان يجب أن يلزم مكانا واحدا، وأما إذا كان دائما يستبدل مكانا بعد مكان لما يستبدل كما بعد كم، فليس ما قيل بواجب. فلنبتل الآن حجج المخطئين في ماهيته. فأما قياس من قال إن المكان يتعاقب عليه والهوى يتعاقب عليه، فقد علم أنه غير متبع، اللهم إلا أن يقال وكل ما يتعاقب عليه مكان فلا نسلم حيثنذ، لأن المكان هو بعض ما يتعاقب عليه وهو الذي يتعاقب فيه الأجسام بالحصول فيه. وكذلك ما قيل إن المكان أول حاو ومحدد فهو الصورة وذلك أنه ليس المكان كل أول حاو، بل الذي يحوى شيئا مفارقا، وأيضا الصورة لا تحوى شيئا، لأن المحوى منفصل عن الحاوى، والهوى لا تنفصل عن الصورة. وأيضا فإن المحدد إن عني به الطرف الذي به يتحدد الشيء، فليس بمشهور أن المكان بهذه الصفة. وأما أنه غير حق فقد بان، وأما المحدد الذي يراد به الحاوى فهو اسم مرادف للحاوى، ومعناه معناه، وأيضا المكان حار للمتمكن ومحدده، والمتمكن جسم الصورة تحوى المادة لأجسامها فيها. وأما الحجة التي لأصحاب البعد المبينة على وجود البسيط مستبدلا، والمتمكن غير مستبدل مكانه، وليس هناك شيء يبقى ثابت إلا البعد فنقول: إنا لانسام إن المتمكن غير مستبدل مكانه، بل هو مستبدل بمكانه إلا أنه ليس ينتحرك ولا ساكن أما أنه ليس بساكن. فلأنه ليس عندنا في مكان واحد زمان، اللهم إلا أن يعنى بالسكن لا ملاء، بل الذي لا يتبدل نسبه من أمور ثابتة فيكون ساكنا بهذا المعنى، والذي لو خلى وحاله وترك عليه مكانه، حفظ ذلك المكان ولم يستبدل به من نفسه، كان حافظا لمكان واحد ونحن لانريد الآن بالسكن، لا الأول ولا هذا فإن أردنا أحد المعنيين كان

(٣) من ... أى : ساقطة من ب .

(٤-٣) جاز ... بالفعل : ساقطة من د .

(٥) العنصرية : ساقطة من م .

(٦) التشكيك : التشكيك ب ، د ، سا ، م .

(٨) فأما : وأما ط || يعاقب : يعاقب د ، م || تتعاقب : تتعاقب د || عليه ( الثانية ) : عليها ط .

(٩) وكل ما : فكل ما ب ، سا || فيه : عليها ط .

(١٠) وكذلك : ولذلك د || محدود : محدود م || أنه : لأنه ط .

(١١) منفصل : منفصل م .

(١٥) مستبدلا : مستبدلا د ، سا ، م || مكانه : مكانه م .

(١٦) بمكانه : + لأن المكان ليس هو الطرف المحدد بل السطح الحاوى ط .

(١٨) عليه : ساقطة من سا .

(١٩) كان : وكان سا ، فكان ط .

ساكتا ، وأما أنه ليس بمتحرك فلأنه ليس مبدأ الاستبدال منه ، والمتحرك بالحقيقة هو الذى مبدأ الاستبدال منه ، وهو الذى الكمال الأول لما بالقوة فيه من نفسه حتى أنه لو كان سائر الأشياء عنده بحالها لكان حاله يتغير ، أعنى لو كانت الأمور المحيطة والمقارنة إياه ثابتة كما هى لا يعرض لها عارض ، كان الذى عرض له تبدل نسبته فيها . وأما هذا فليس كذلك . فليس بواجب أن يكون الجسم لا محالة ساكتا أو متحركا ، فإن للجسم أحوالا لا يكون فيها ساكتا ولا متحركا فى المكان . من ذلك أن لا يكون له مكان ، ومن ذلك أن يكون له مكان ولكن ليس له ذلك المكان بعينه فى زمان ولا هو المبدأ فى سفارته ، ومن ذلك أن يكون له مكان وهو له بعينه زمانا ، ولكن أخذناه فيه لافى زمان ، بل من حيث هو فى آن الجسم حينئذ لا ساكتا ولا متحركا .

- وأما ما ذكر من حديث التحليل ، فإن التحليل ليس على وجه الذى ذكر وأبل التحليل هو أفراد واحد واحد من أجزاء الشئ الموجود فيه . فإن التحليل يدل على الهوى بأنه يبرهن أن هنالك صورة ، وأنها لا تقوم بذاتها بل لها مادة فيبرهن أن فى هذا الشئ الآن صورة ومادة . وأما البعد الذى يدعونه فهو فى شئ ليس ثبوته على هذا التقييم ١٠ وذلك لأن البعد إنما يثبت فى الوهم عند رفع المتمكن وإعدامه ، فعسى إذا رفع المتمكن راعدم وأحب أن يثبت فى الوهم بعد . وأما المادة فلأنما يوجبها إثبات الصورة لا توهم رفعها ، اللهم إلا أن يعنى بالرفع معنى آخر ، فتكون المغالطة واقعة باشتراك الاسم ، وذلك لأن الرفع يعنى به توهم الشئ معدوما ، وهذا التوهم فى الصورة يوجب بالحقيقة إبطال المادة لإثباتها ، وفى المتمكن لا يوجب لإبطال البعد ولا إثباته . أما أنه لا يوجب لإبطال البعد فقد استغنيانا عنه ، إذ الخصم لا يقول به . وأما إثباته فلأن نفس لإبطال المتمكن وحده لا يوجب ذلك ما لم يضاف إليه حفظ ١٥ الأجسام المطيعة به موجودة على أحوالها . وأما إن كان جسم واحد فقط وتوهم معدوما ، فليس يجب من توهم عدمه القول ببعد ، لولا توهم عدمه لما قيل به ، بل التوهم يتبع التخيل فى إثبات فضاء غير متناه دائما كان جسم فرغته أو لم ترفعه . وأما وجوب بعد مامعين التقدير ، فلأنما يكون فى الوهم تبعالعدم جسم بشرط حفظ الأجسام المطيعة به ، التى كانت تقصر البعد المجهود ، ولولا التقدير لما احتيج إلى إعدام جسم فى تخيل البعد .

(٢) أنه : ساقطة من سا || حاله : له حالة ط .

(٣) والمقارنة : أو المقارنة د ، ط ، م .

(٤) فليس ( الثانية ) : ساقطة من م .

(٨) ما ذكر : ما ذكر واط || حديث : حدث سا || ذكرنا : ذكرنا سا .

(٩) يبرهن : يبرهن ط .

(١٠) فيبرهن : فيبرهن ط ، م .

(١١) وإعدامه : وإعدامها ط || وأعدم : وأعدم م .

(١٣) الرفع : الرفع م .

(١٦) من توهم : وتوهم سا .

(١٨) فرغته : فرغته سا .

(١٩) المطيعة : المطيعة د || احتج : احتج ط || تخيل : تخيل سا .



ومع هذا كله فلنسلم أن هذا البعد مفترض عند الوهم إذ أعدم جسم أو أجسام، فما يلزمه أن هذا التوهم ليس فاسداً، حتى لا يكون تابعه محالاً؟ وهل صحيح أن هذا المفروض ممكن حتى يكون ما يتبعه غير محال؟ فعسى أن يقضى هذا القائل بأن الوهم عليه وأن كل ما يوجب الوهم واجب. وليس الأمر كذلك، فكثير من الأحوال الموجودة مخالف للموهم. وبالحملة يجب أن نرجع إلى ابتداء الكلام، فنقول: إن التحليل تمييز لأشياء صحت وجودها في المجتمع، ولكنها مختلطة عند العقل، فيفصل بعضها من بعض بقوته وبجده أو يكون بعضها يدل على وجود الأمر فإذا تأمل حال بعضها انتقل منه إلى الآخر، ويكون الرفع حينئذ بمعنى الترك له والإعراض عنه إلى آخر لا بمعنى الإعدام.

وأما الحجة التي بعد هذا، فجوابها أن قول هذا القائل: إن الجسم يقتضى المكان لا بسطحه بل بجسميته، إن عني به أن الجسم بسطحه وحده لا يكون في مكان، بل إنما يكون في المكان بجسميته، أو عني أنه لأنه جسم به. أي أن يكون في مكان، فالقول حق، وليس يلزم منه أن يكون مكانه جسماً، فإنه ليس يجب إذا كان أمر يقتضى حكماً ما أو إضافة إلى شيء ما بسبب وصف له. أن يكون المقتضى بذلك الوصف: فليس إذا كان الجسم يحتاج إلى مباد لكونه جسماً لا لكونه موجوداً، يجب أن تكون مبادئه أيضاً أجساماً، إذ كان العرض يحتاج إلى موضوع لكونه عرضاً أن يكون موضوعه عرضاً. وأما إن عني به أن كل بعد من جسميته يقتضى بعداً يكون فيه فهو مصادرة على المطلوب الأول، وبالحملة أنه ليس إذا كان بجسميته يقتضى المكان يجب أن يلاقى بجميع جسميته المكان، كما أنه لو كان بجسميته يقتضى الحاوى، فليس يلزم أن يكون بجميع جسميته يلاقى الحاوى. وبالحملة فإنه غير مسلم أن الجسم يقتضى لجسميته مكاناً إلا مقدار ما يسلم أنه بجسميته يقتضى

- (١) فلنسلم: ليسلم د، ب، سا.
- (٢) بأن: + كل د || عليه: يحكم ط.
- (٣) الموجودة: الموجود سا، ط، م. || تمييز: تميز ط، م.
- (٤) فيفصل: فيفصل ط || من: من سا || وبجده: وكده ط.
- (٥) الأمر: الآخر د، ط || له: ساقطة من سا.
- (٦) الإعدام: الأعلام ط.
- (٧) بعد هذا: بعد هام || القائل: لقائل م.
- (٨) بسطحه: فسطحه سا || مكان: المكان ط || في (الثانية): ساقطة من سا.
- (٩) منه: ساقطة من م || فإنه: وإله م || أمر: الأمر م.
- (١٠) ما (الأول والثانية): ساقطة من ط || بسبب: إما بسبب ط.
- (١١) لا لكونه: لا لكونه د، ط || إذ: إذا د، أو سا، ط، م.
- (١٢) جسمية: جسمية ط.
- (١٣) عل: من ط || بجسمية: بجسمية ط || أن: + يكون ط.
- (١٤) جسمية (الأول): بجسمية ط || بجسمية (الثانية): جسمية ط.
- (١٥) لجسمية: بجسمية ب || مقدار: بمقدار ط || ما يسلم: لما يسلم م || بجسمية: لجسمية م.

حاويا. ومنفى القولين جميعا، إن جملة الجسم المأخوذ كشيء واحد يوصف بأنه في مكان أو في حاو، وليس كون الشيء بكلية في شيء هو كونه ملاقيه بالكلية، فلأنا نقول: إن جميع هذا الماء وجملته في هذه الجرة، ولا نغنى به أن جملته ملاقيه للجرة.

وأما الحجة التي بعد هذه المبنية على مساواة المكان والتمكن فقد فرغ عن جوابها.

- وأما التي بعد تلك فهي مبنية على أن المكان لا يتحرك، والمسلم أن المكان لا يتحرك بذاته، وأما أنه لا يتحرك لا بالذات ولا بالعرض فذلك غير مسلم ولا مشهود. فلأن الجمهور لا يابون أن يتحرك مكان الشيء، فلأنهم يرون الجرة مكانا ويجوزون لا محالة حركتها.

- وأما الحجة التي بعد هذه، فهي أول شيء مبنية على عادات الجمهور، وذلك ليس بحجة في الأمور العقلية. وثانيا أنه لما لا يمنع العامة أن تقول إن البعد المفقور في الجرة فارغ ومملو، كذلك لا يمنع أن تقول: إن البسيط المقعر الذي في الجرة فارغ ومملو. على أن تفهم العامة المعنيين جميعا فلأنهم لا فتوى لهم في لفظ لم تجر العادة بفهم معناه محصلا وبشبه أن يكونوا إلى أن يطلقوا ذلك في البسيط المقعر، أسرع منهم إلى غير ذلك. وذلك لأن المملو في عرفهم هو الذي يحيط بشيء مصمت في ضمنه، حتى يلاقيه من كل جهة، ألا ترى أنهم يقولون فيما بينهم إن الجرة مملوءة والزرق مملو، ولا يعرفون حال البعد الذي يدعونه في داخل الجرة، بل يصفون الحلاوى بهذه الصفة، والحلاوى أشبه بالبسيط منه بالبعد لأن البعد لا يحيط بشيء، بل ربما أحاط به ما يملؤه إن كان موجودا. فلذلك تجد العامة لا يتحاشون أن يقولوا إن الجرة مملوءة، وربما توقفوا عن أن يقولوا: إن البعد الباطن مملو والجرة اسم الجوهر الخزف المعمل على شكل البسيط الباطن المحيط. ولو كان البسيط يقوم بنفسه لكان مقام هذه الجرة ولكنوا يقولون في البسيط ما يقولونه في الجرة. فقد بان أنهم إذا قالوا: إن الجرة فارغة ومملوءة وجعلوا ذلك كقولهم: مكان ما فارغ أو مملو، ذهبوا إلى المحيط. نعم إنما يمتنعون أن يقولوا في البسيط المطلق:

- (١) إن : وإن ط || الجسم : الاسم ط .  
(٥) لا يتحرك .. المكان : ساقطة من سا .  
(٦) لا بالذات : ساقطة من ب ، د ، سا ، م .  
(٧) حركتها : حركتها سا ، ط ، م .  
(٨) بعد هذه : بعده سا ، م ؛ هذه ط || أول : أولا ط .  
(٩) كا : ساقطة من م || البعد : البعد ب || فارغ ومملو : مملوء فارغ ط ؛ مملو وفارغ م || لا يمنع : لا يمنعا ط || نقول : يقولوا ط || إن : + المفقور في الجرة مملو إلى م .  
(١٠) فلأنهم : فإنه ط || لم : ساقطة من سا || لم : ساقطة من م .  
(١١) يكونوا : يكون ط || في : ساقطة من سا .  
(١٢) مصمت : مضمن ب ، د ؛ مصمت سا .  
(١٤) بهله : لهله ط .  
(١٥) عن أن : بأن ط . (١٦) الخزف : ساقطة من سا .  
(١٧) إذا : إذ ط || إن : ساقطة من ط .  
(١٨) إنما : وإنما م .

لأنه فارغ ومملو، لأن البسيط المطلق ليس هو، المكان، بل الممكن بسيط بشرط الإحاطة . وإذا جعل بدل البسيط المطلق بسيط بهذه الصفة، لم يتحاشوا عن ذلك .

وأما الحجة التي بعد هذه فبناها على أن يصير المكان بعدا يجعل لكل جسم مكانا. وهو أمر صواب واجب وهذا التصويب شهوة من الشهوات، فإنه إن لم يكن واجبا أن يكون كل جسم في مكان وجوبا في نفسه، كان معينا في إيجابه سعيًا باطلا، وعسى أن يكون الأوجب لبعض الأجسام أن لا يكون في مكان، وإن كان واجبا لم يحتج إن تدبير منا ولو كانت هذه المقدمة صحيحة، وهو أن كل جسم في مكان، ولم يمكن أن يوجد لكل جسم حاو أو شئ من الأشياء المتوهمه مكانا غير البعد المفقور، وكان البعد المفقور موجودا، كانت الحاجة تمسنا إلى أن نقول بأن البعد ممكن. وأما وليس شئ من ذلك واجبا أشد تحريفا في أن نتحمل حيلة، فيكون لنا أن نجعل كل جسم في مكان، ولنسلم أيضا أن كل جسم في مكان، فليس يجب أن يكون ذلك المكان هو البعد فإنه يجوز أن يكون هذا المعنى ليس بممكن لكنه لازم للمكان وعام لكل جسم عموم الممكن. فإن عني بهذا القول إنه يكون أشبه برأى الجمهور، وأن كل جسم في مكان، فليس ذلك حجة، فإن نسبة هذا الرأي إلى الجمهور والذين هم العامة من حيث لا يعتقلون مذهبا يذهبون إليه، بل يعملون ويقولون على مافى المشهور أو الوهم، كنسبة رأى آخر لا يهيم، وهو أن كل موجود في مكان، وأنه يشار إليه . وهذا الرأيان يتساويان في أن العامة تنصرف عنهما بتبصير وتعريف يرد عليهما بعد انقطة العقلية والوهمية. وقد عرفناك أحوال هذه المقدمات حيث تكلمنا في المنطق، وبيننا أنها وهميات دون عقلية، ولا يجب أن يلتفت إليها على أن حكمهم أن كل جسم في مكان ليس في تأكيد حكمهم في أن كل موجود إليه إشارة ولهيز، ولا وهم يفهمون من التمكن غير ما يفهم من الوضع. ثم لو كان هذا أيضا حقا، لما وجب على ما بيننا أن يكون ما قالوه حقا، وكان يجوز أن يكون المكان أمرا غير البعد وكل واحد منهما مما يوجد لكل جسم، فلا يكون وجود البعد ملاقيا لكل جسم دليلا على أنه مكان له إذ كان يجوز أن يكون شيان موجودين لكل جسم وأحدهما دون الآخر مكان.

(١) وإذا : فإذا م .

(٢) بعدا يجعل : بعد الجعل ط .

(٣) التصويب : التصوب ط .

(٤) معينا : سعيًا ط ، شيان م || الأوجب ط || الأجسام .. واجبا : ساقطة من ط .

(٥) صحيحة : واضحة ط ، م || وهو : وهي م || يمكن : يمكن م .

(٦) واجبا : ساقطة من م || تحريفنا : تحريفا ط || فيكون : ليكون م ، ط || لنا : إنما م .

(٧) وأن : أن ط .

(٨) والذين : الذين ط || المشهور : المشهور ط .

(٩) وأنه : بأنه د ، م .

(١٠) عرفناك : عرفنا م ، ط .

(١١) عقلية : عقليات ط .

(١٢) حيز : خيرة م . (١٣) ثم : + أنه ط .

(١٤) كان : ساقطة من ط || موجودين : موجودان م .

وأما الحجة التي بعد هذه ، فليعلم أن طلب النهاية على وجهين : طلب ممكن ، وطلب محال . فأما الطلب المحال فهو أن يكون ذو الحجم يطلب أن يدخل بحجمه سطحاً ونهاية جسم ، والطلب الممكن يطلب أن يلاقيه ملاقاتة محاط به بمحيط . وهذا المعنى يتحقق مع وضع النهاية مكاناً ، ثم ليس إذا لم يطلب النهاية ، وجب أن يطلب ترتيباً في أبعاد مرتبة ، بل ربما طلب ترتيباً في الوضع فقط من غير حاجة أن يكون كل وضع في بعد ، بل على أن يكون كل وضع هو نسبة ما بين جسم وجسم آخر تليه في جهة ، ولا أبعاد إلا أبعاد الأجسام المتتالية .

- فأما حجج أصحاب الخلاء فالجواب عن المبنى منها على التخلخل والتكاثف أن التكاثف على وجهين : تكاثف باجتماع الأجزاء المنبثقة في هواء يتخللها بأن يخرج الهواء عن الخلخل فتقوم الأجزاء مقامه من غير أن يكون هناك خلاء معه ، ويقابله تخلخل وتكاثف يكون لا بأن الأجزاء المتفرقة اجتمعت ، بل بأن المادة نفسها تقبل حجماً أصغر تارة وحجماً أكبر أخرى ، إذ كان كلاهما أمرين عارضين له ، ليس أحدهما أولى به من الآخر .
- فلذا قبل حجماً أصغر قبل أنه تكاثف ، ولقابله تخلخل . وهذا أمرتين في صناعة أخرى ، وإن لم يبين في هذا الموضع لم يضر ، إذ تكون غاية ذلك أن هذا القسم بطل ويبقى ، ذلك القسم الذي أجيب عنه ، وأما حديث إنا عالم ما فهو كذب صرف ، ولو كان ذلك صحيحاً كان الإناء كله خالياً لارماد فيه أصلاً . وأما حديث الزق والشراب فيجوز أن يكون المقدار الذي للزق لا يظهر تفاوته في الحب حساً ، ويجوز أن يكون الشراب فيعصر فيخرج منه بخاراً وهو فيصير أصغر ، ويجوز أن يصغر بتكاثف طبيعي أو قسري على ما تعلمه . وأما حديث النامي ، فإن الغناء ينفذ بقوته بين متماسين من أجزاء الأعضاء ويحركهما بالتباعد فيسكن بينهما فينفسح الحجم ، ولو كان الغناء إنما ينفذ في الخلاء لكان الحجم في حال دخوله وقبله حجماً واحداً لا زائداً . وأما حديث القارورة فإن الجواب عن ذلك مبنى على المذكور في التخلخل والتكاثف وهو أنه من الجائز أن يكون الجسم يستفيد حجماً أصغر ،

- (١) فأما : وأما ط .  
 (٢) يطلب ( الثانية ) : أن يطلب ط ، ساقطة من د .  
 (٣) محاط به بمحيط : محاط لمحيط : محاط بالمحيط ط .  
 (٤) مرتبة : مرتبة ط .  
 (٥) فأما : وأما ط ، م || عن : على ط || أن التكاثف : ساقطة من ط ، م .  
 (٦) باجتماع : اجتماع م .  
 (٧) خلاء : الخلاء ط || تخلخل : تخلخل سا .  
 (٨) به : ساقطة من م .  
 (٩) فلذا : إذا ط || تكاثف : متكاثف ط || ولقابله : ولقابله ط || تخلخل : تخلخل ط || وإن : فإن د ، ط ، م || يبين

من م .

- (١٠) غاية : ساقطة من م || القسم ( الثانية ) : الجسم م .  
 (١١) حساً : حسام || بخاراً : بخار م  
 (١٢) وهواء : أو هواء م ؛ + نصغر ط || أصغر : + حاشية ط || حديث : حديث ط || الغناء : + إنما ط .  
 (١٣) من : عن ط || ويحركهما بالتباعد : يحركها التبعيد سا || فيسكن : ليسكن ط || فينفسح : فينفسح ط .  
 (١٤) فإن الجواب : فالجواب ط .

وحجما أكبر، وأن يكون من ذلك ماهو طبيعى ومنه ماهو قسرى. فكما أنه يجوز أن يسخن ويبرد ويكون منه ماهو طبيعى ومنه ماهو قسرى، فكللك الحال فى العظم والصفر. وإذا كان هذا جائزا لم يكن كل انتقاص جزء من جسم يوجب أن يبقى الباقي على حجمه الأول، حتى يكون إذا أخذ جزء من هواء مائى للقارورة يجب أن يبقى الباقي على حجمه فيكون ماوراءه خلاء، وإذا لم يجب هذا لم يجب تلك الحجة، وإذا كان خلافاه جائزا فجائزا أن يكون الهواء بطبعه يقتضى حجما. ثم إنه يضطر فى حال إلى أن يصير أعظم بأن يقتطع منه جزء بالقسر من غير أن يجعل له إلى استخلاف جسم بدل ما يقتطع منه وفى حجمه سبيل. وإذا كان اقتطاع ذلك الجزء منه لا يمكن أو ينبسط انبساطا يصير الباقي فى حجمه الأول لامتناع وقوع الخلاء ووجوب الملاء، وكان هذا الانبساط ممكنا وكان للقاسر قوة تخرج إلى خروج هذا الممكن إلى الفعل يجلبه إياه فى جهة ولزوم سطحه لما يليه فى جهة، وذلك بسط منه وتنظيم إياه بالقسر، أطاع القاسر فانبسط انبساطا عظيما، وصار بعض ما انبسط واقفا خارج القارورة وهو الممصوص، وبقي الباقي ملء القارورة ضرورة قد ملأها منبسطا لضرورة الجذب الماص بقدر القارورة. فإذا زال ذلك المص، وجاز أن يرجع إلى قوامه الأول بأن يجذب ماء أو هواء إلى شغل المكان الذى يتحرك عنه متقلصا، عاد إلى قوامه. ونحن إذا نفخنا فى القارورة، ثم كبتها على الماء، خرجت منها ريح كثيرة يبقب منها الماء، ثم عاد الماء فدخل فيها، فيعلم أننا قد أدخلنا فيها بالقسر شيئا لا محالة، ولما زال القسر خرج. وذلك لا يخلو إما أن يكون دخول الماء بالقسر هو بنفوذه فى الخلاء، أو يكون على سبيل التكاثف من الموجود الذى كان فيه حتى حصل للمدخل بالقسر مكان، ويكون ذلك التكاثف على سبيل التكاثف الذى نقوله نحن ونرى أن القسرى منه أن يعود إلى الطبيعى عند زوال القاسر. فلن كان على سبيل نفوذ فى الخلاء حتى حصل فى ذلك المكان منه، وليس ذلك المكان له بقسرى ولا مبعضا لجسم هو أى يملؤه فينتفيه عنه ويدفعه، ولأن طبيعة

(١) ماهو قسرى : ماقسرى م .

(٢) كذلك : وكذلك سا || كل : ساقطة من سا .

(٣) يكون : ساقطة من سا ، ط ، م .

(٤) الباقي : ساقطة من ب ، د || حجمه : + الأول ط || تلك : + فى سا || وإذا : فإذا ط . (٤-٥) جائزا فجائزا : جائزا د .

(٦) له : ساقطة من م || وإذا : فإذا سا ، ط ، م .

(٨) قاسر : القاسر سا ، م || قوة : قوما سا || ولزوم : لزوم سا .

(٨-٩) ولزوم ... جهة : ساقطة من د .

(٩) واقفا : واقفا د ، ط || ملأه : مثل د ، سا ، ط + ملأه ط .

(١٠) قد : وقد ط || لضرورة : بضرورة سا . (١٠-١١) بقدر القارورة : ساقطة من سا .

(١١) قوامه : + الأول ط . (١٢) كبتها : أكبتها ها .

(١٣) يبقب : ينبسط ط || منها : منه ب ، د ، سا ، ط || الماء (الثانية) : ساقطة من م .

(١٥) الذى : ساقطة من ب ، د ، سا ، ط || حصل : يحصل م . || كان فيه ... سبيل التكاثف : ساقطة من سا .

(١٦) القسرى : القسرى د ، ط || الطبيعى : طبيعى ط .

(١٧) مبعضا : مبعضا ط || هو إلى ط .

- الهواء أن يتزل متسفلا عن خلاه يحصل فيه نزولا متدفعاً في الماء ، فينبغي أن لا يحتاج الهواء إلى أن يفارقه ويتخلص عنه . فإن كان الخلاه هو الذي يأباه ، فلم لا يأتي الهواء الآخر ، وإن كان الماء يأباه فلم إذا أحكم المص ثم ترك حتى يخرج من الهواء ما من شأنه أن يخرج ، وكب سر بعا على الماء ، دخله الماء ، فإن كان الخلاه يأبى أن يشغله الهواء ويدفعه فلأن يأبى جذب الماء أولى ، فلعل الخلاه يفيض الهواء بطبيعته ، ويجذب الماء فلم يترك الماء المنفوخ في الهواء الشاغل لخلل الهواء الحالية يتزل ، وإن كان ثقله يغلب جذب ذلك الخلاه ، فلم ثقل الماء المكب عليه .
- الضرورة لا يغلب الخلاه ، بل ينجذب ، وإمساك الثقل المشتغل عليه أصعب من إشالة الثقل المبائن . فإذا استبانت استحالة هذا القسم ، بقى أن السبب فيه التجاء الهواء إلى حجم أصغر للانضغاط ، فإذا زال انبسط إلى حجمه ، ولأجل أن هناك سببا آخر يقتضى حجما أكبر وهو التسخن والتلطيف ، بقسر تحريك النفع إن كان ممنوعا عن مقتضاه بالضغط الذي يكثفه أشد من تلطيف هذا ، وقد زال العائق ، فاقضى السخونة العارضة أن يصير الهواء أعظم حجما من الحجم الذي كان قبل النفع ، ومن أجل أن تلك السخونة عرضية بهذا ، وتزول ، وينقبض الهواء إلى الحجم الذي اقتضته طبيعته لولم تكن تلك السخونة ، فيعود الماء فيدخل لاستحالة وقوع الخلاه . فلهذا ما تشاهد من أن المنفوخ بالقوة أولا يتبقي منه هواء يخرج ، ثم يأخذ في جذب الماء إلى نفسه ، كما لو سد فم القارورة بأصبع وسخنت بنار حارة لا تكسر ها ، ثم أكبت على الماء ، عرض أولا يتبقى ثم امتصاص منها للماء .

- وأما الجواب عن الحجة التي بعد هذه ، فناسب لهذا الجواب ، وذلك لأن المتحرك يدفع ما يليه من قدام من الهواء ، ويمتد ذلك إلى حيث لا يطع فيه الهواء المتقدم للدفع ، فيتلبذ الموج بين المندفع وغير المندفع ، ويضطر إلى قبول حجم أصغر ، وما خلفه يكون بالعكس ، فيكون بعضه ينجذب معه ، وبعضه يعصى فلا ينجذب فيتخلخل

- (١) متدفعاً : متدفعاً ط .  
 (٢) عنه : منه ط // فإن : وإن ط // لا يأتي .. فلم : ساقطة من ط // أحكم : حكم ط ، م .  
 (٣-٤) فإن كان ... الماء : ساقطة من م .  
 (٤) جذب الماء : + ويكون ط // بطبيعته : طبيعته سا ؛ بطبعه ط .  
 (٥) خلل : حل تخلخل م // الحالية : + أن ط // جذب : حدث د // المكب : المكب ط ، م .  
 (٦) ينجذب : يحدث د // أصعب : أسهل م // من إشالة : وإشالة سا // المبائن : البائن ط .  
 (٧) فيه : + هو ط // الهواء : ساقطة من سا // البسط : انبساط م .  
 (٨) إن : ساقطة من سا .  
 (٩) يكثفه : يكثفه سا .  
 (١١) اقتضت : اقتضاه ب ، د ، سا ، ط . // لاستحالة : الاستحالة ط // وقروح : وجود م .  
 (١٢) يتبقى : يتبقى م // بأصبع : أصبع م .  
 (١٣) أكبت : كبت ط ؛ كبت م // عل : عليها م .  
 (١٤) هذه : + الحجة ط .  
 (١٥) حيث : حين يخ ، سا // للبع : ساقطة من م // الموج : الموج ط // وفيه التلطف : ساقطة من م .  
 (١٦) فلا ينجذب : ولا ينجذب ط .

ما بينهما إلى حجم أكبر ، يحدث من ذلك وقوف معتدل عند قوام معتدل ، فليكن هذا القدر من الكلام في المكان ، ولنتكلم الآن في الزمان .

## [ الفصل العاشر ]

### ي - فصل

#### في ابتداء القول في الزمان واختلاف الناس فيه ومناقضة المظنين فيه

إن النظر في أمر الزمان مناسب للنظر في أمر المكان ، لأنه من الأمور التي تلزم كل حركة ، والحال في اختلاف الناس في وجوده وماهيته كالحال في المكان . فمن الناس من نفي أن يكون للزمان وجود البتة ، ومنهم من جعل له وجودا لاعلى أنه في الأعيان الخارجة البتة بوجه من الوجوه ، بل على أنه أمر متوهم ، ومنهم من جعل له وجودا لاعلى أنه أمر واحد في نفسه ، بل على أنه نسبة ماعلى جهة ما لأمور أنها كانت إلى أمور أنها كانت . فقال إن الزمان هو مجموع أوقات ، والوقت عرض حادث يعرض وجود عرض آخر مع وجوده بحضور ، فهو وقت للآخر أى عرض حادث كان ، ومنهم من جعل للزمان وجودا وحقيقة قائمة ، فمنهم من جعله جوهرًا قائمًا بذاته . فأما من نفي وجود الزمان ، فقد تعلق بشكوك من ذلك أن الزمان إن كان موجودا ، فلما أن يكون شيئا منقسما ، أو يكون شيئا غير منقسم ، فإن كان غير منقسم فمستحيل أن يكون منه سنون وشهور وساعات وماض ومستقبل

(١) عند قوام معتدل : ساقطة من د || فليكننا : فليكننا ط || المكان : ساقطة من سا .

(٢) ولنتكلم : فلتكلم سا ، ط ، م .

(٣) فصل : فصل ب ؛ الفصل العاشر م .

(٤) الزمان : الزمان م .

(٥) وجود الامل أنه : وجود لاسا ؛ وجود لامل أنه ط || الخارجة : الخارجية د ، ط || متوهم : يتوهم م .

(٦) لامل : لامل ط || لأمور : الأمور ط .

(٧) يعرض : يعرض ط ؛ + علم || بحضور : + بل مع طوع الشمس ط .

(٨) ومنهم : منهم م || فأما : أما د .

(٩) أن (الأولى) : ساقطة من د .

(١٠) فمستحيل : فمستحيل ط || سنون : سنين ب ، د || وماض : وماضي ب ، د .

- وإن كان منقسما ، فلما أن يكون موجودا بجميع أقسامه أو ببعضها . فإن كان موجودا بجميع أقسامه ، وجب أن يكون الماضي والمستقبل منه موجودين معا . وإن كان بعض أقسامه موجودا وبعضها معدوما ، فلا يخلو إما أن تكون القسمة التي تعتبر إياها تعتبر واقعة على سبيل الحاضر والمستقبل والماضي ، أو واقعة على سبيل الساعات والأيام وما أشبه ذلك . فأما الماضي والمستقبل فكل واحد منهما باتفاق من مثبتى الزمان مع -وم، وأما الحاضر فإن كان منقسما وجبت المسألة بعينها ، وإن كان غير منقسم كان الأمر الذي يسمونه آنا ، وليس بزمان . ومع ذلك فإنه لا يجوز أن يوجد بالفعل ، ولو وجد بالفعل لم يخل إما أن يبقى وإما أن يعدم ، فإن بقي كان منه شئ متقدما وشئ متأخرا ولم يكن كله آنا وكان الماضي والمستقبل معا في آن واحد ، وهذا محال ، وإن عدم لم يخل إما أن يعدم في آن يليه لازمان بينهما ، وإما أن يعدم في آن بينه وبينه زمان ، فإن عدم في آن بينه وبين زمان لزم أن يبقى زمانا وقد أبطلنا ذلك ، وإن عدم في آن يليه كان الآن يل الآن على الاتصال من غير تخلل زمان بينهما ، وهذا مما يمنعه مثبتو الزمان . ثم بالجملة كيف يكون للزمان وجود ، وكل زمان نرضيه فقد يتحدد عند فرضه بآتين : آن ماض ، وآن هو بالقياس إلى الماضي مستقبل . وعلى كل حال لا يصح أن يوجد معا ، بل يكون أحدهما معدوما ، وإذا كان معدوما فكيف يصح وجود ما يحتاج إلى طرف هو معدوم فكيف يكون للشئ طرف هو معدوم . وبالجملة كيف يكون شئ واصلا بين معلوم وموجود .

- فهذه هي الشبه القوية التي يتعلق بها من ينق الزمان . ويقولون أيضا : إنه إن كان لا بد للحركة في أن تكون حركة من أن يكون لها زمان ، وليس تحتاج هذه الحركة في أن تكون حركة إلى أن يكون جسم آخر يتحرك أيضا غير جسمها ، بل ربما احتجج إلى ذلك في بعض الأمور ، لا أن تكون حركة ، بل لأن موجودها يحتاج في أن يحرك إلى أن يتحرك ، وهذا ليس من شرط الحركة بما هي حركة ولا من لوازمها . فإذا كان كذلك فأية حركة فرضتها موجودة ، يلزمها من حيث هي حركة أن يكون لها زمان ، ولا يلزمها من حيث هي حركة أن

- 
- (١) أو ببعضها : أو ببعضها ط . م .  
(٢) معا : + وهذا محال ط || وبعضها : وبعضه م .  
(٣) واقعة : مائة ط || والماضي : ساقطة من سا .  
(٤) فأما : وأما سا || فكل : وكل د .  
(٥) آنا : آناه م .  
(٦) فإنه : ساقطة من ط || واو وجد : فلو وجد د .  
(٧) آنا : آناه م || وهذا : هذا ط .  
(٨) بما : ما ه .  
(٩) وكل زمان : ساقطة من سا || نرضيه : تعرضه ط .  
(١٠) كل : ساقطة من م || يكون : ساقطة من سا .  
(١١) كيف : فكيف ط .  
(١٢) ينق : نق ط .  
(١٣) فإذا : وإذا ط || غاية : غاي سا .



تكون هناك حركة أخرى . وإذا كان كذلك ، كان كل حركة مستتعبة زمانا على حدة غير موقوف على حركة أخرى ، كما يستتبع مكانا على حدة ، ولا يكون لها زمان واحد إلا على نحو ما يكون لها مكان واحد أى الواحد بالعموم . وليس كلامنا في ذلك ، فإذا كانت الحركات معا كانت أزمنتا لاهماله معا ، ولا يخلو إما أن تكون معيتها في المكان أو في الموضوع أو في الشرف أو في الطبع أو في شيء آخر ، غير المعية في الزمان . لكن جميع وجوه «معا» لا يمنع أن يكون بعضها قبل وبعضها بعد أى بعضها يكون موجودا وبعضها معلوما . فبقى أن تكون معيتها المعية التي بالزمان ، والمعية التي بالزمان هي أن تكون أشياء كثيرة في زمان واحد أو في آن واحد هو طرف زمان واحد فيجب من ذلك أن تكون للأزمنة الكثيرة زمان واحد ويكون الكلام في جميع ذلك الزمان معها في هذا المعنى كان الكلام في التي هي مجموعة فيه ، فيلزم أن تكون أزمنة بلا نهاية «معا» . وعندكم أن الأزمنة تتبع الحركات . فيلزم أن تكون حركات لانهاية لها معا ، فيلزم أن تكون متحركات لانهاية لها معا ، فيلزم أن تكون أجسام لانهاية لها معا . وهذا من المستحيل الذي يدفعونه ويمنعون وجوده . فمن جهة هذه الشكوك ووجوب أن يكون للزمان وجود اضططر كثير من الناس إلى أن جعل للزمان نحواً من الوجود آخر وهو الوجود الذي يكون في التوهم . والأمر الذي من شأنها أن توجد في التوهم ، هي الأمور التي تلحق المعاني إذا عقلت ونوسب بينها ، فتحدث هناك صور نسب لانما وجودها في التوهم فقط ، فجعلوا الزمان شيئا ينطبع في الذهن من نسبة المتحرك إلى طرفي مسافته اللذين هو يقرب أحدهما بالفعل وليس يقرب الآخر بالفعل إذ في حصوله هناك لا يصح مع حصوله ههنا في الأعيان . لكن يصح في النفس فإنه يوجد في النفس تصورهما وتصور الواسطة بينهما معا فلا يكون في الأعيان أمر موجود يصل بينهما ، ويكون في التوهم أمر ينطبع في الذهن ، إن بين وجوده ههنا وبين وجوده هناك شيئا في مثله يقطع هذه المسافة بهذه السرعة أو البطء التي لهذه الحركات أو لهذا العدد من الحركات والسكونات المركبة فيكون

(١) مستتعبة : مستتعبا سا ، ط ، م .

(٢) الواحد : واحد م .

(٣) وبعضها : والبعض ب ، د ، سا ؛ وبعض م || معلوما : معلوم م .

(٤) والمعية التي بالزمان : ساقطة من سا ، م || أو في آن : وآن ط ؛ أو في م || هو : وهو د .

(٥) للأزمنة : الأزمنة سا .

(٦) فيلزم ( الأول ) ؛ : فلزم ط || تكون : ساقطة من سا .

(٧) أجسام : أجساما ط .

(٨) جهة : + وجود ط .

(٩) الوجود ( الثانية ) : ساقطة من م .

(١٠) هي : ساقطة من م .

(١١) المتحرك : المتحرك م || اللذين : اللذين ب .

(١٢) لا يصح : لا يوجد سا ، م || لكن : ولكن ط ، م .

(١٣) يصح : ساقطة من سا || فلا يكون : ولا يكون ط ، م .

(١٤) وبين وجوده : ووجود د ، سا . || شيئا : شيء ب ، د ، سا .

(١٥) المسافة بهذه : ساقطة من م || التي : اللذين ط ؛ الذي م . || المركبة : المركبة ط ، م .

هذا تقديرًا لتلك الحركة لا وجود له، لكن اللحن يوقعه في نفسه لحصول أطراف الحركة فيه بالفعل بها، مثل  
مأن الحمل والوضع والمقدمة وما جرى هذا المجرى أشياء يقضى بها اللحن على الأمور المعقولة، ومناسبات  
بينها، ولا يكون في الأمور الموجودة شيء منها :

- وقالت الطائفة التي ذكرناها بديا : إن الزمان ليس إلا مجموع أوقات ، فلذلك إذا رتبت أوقاتا متتالية  
وجمعتهما، لم تشكل أن مجموعها الزمان. وإذا كان كذلك، فإذا عرفنا الأوقات عرفنا الزمان، وليس الوقت إلا  
ما يوجب الموقت، وهو أن يعين مبدأ عارض يعرض، فنقول مثلا : يكون كلنا بعد يومين : معناه أنه يكون مع  
طلوع الشمس بعد طلوعين، فيكون الوقت طلوع للشمس، ولو جعل بدله : قنوم زيد لصلح في ذلك صلوح  
طلوع الشمس، فإذا صار طلوع الشمس وقتا يتعين القائل إياه، ولو شاء لجعل غيره وقتا. إلا أن طلوع  
الشمس قد كان أهم وأعرف وأشهر، ولذلك اختير ذلك وما يجرى مجراه للتوقيت . فالزمان هو جملة أمور  
هي أوقات موقّعة . أو من شأنها أن تجعل أوقاتا موقّعة، قالوا : وإن الزمان على غير هذا الوجه لا وجود له، يعرف  
ذلك من الشكوك المذكورة . وقالت طائفة : إن الزمان جوهر أزلي وكيف لا يكون جوهرًا وهو واجب  
الوجود، فإن وجوب وجوده بحيث لا يحتاج فيه إلى إثبات بدليل، بل كلما حاولت أن ترفع الزمان وجب أن  
تثبت الزمان ، لأنك ترفعه قبل شيء وبعد شيء، ومهما فعلت ذلك فقد أوجدت مع رفعه قبلية وبعدية فتكون  
قد أثبت الزمان مع رفعه ، إذ القبلية والبعدية التي تكون على هذه الصورة لا تكون إلا الزمان أو بزمان. فالزمان  
واجب الوجود وما كان واجب الوجود فلا يجوز أن يرفع وجوده ، ومالا يجوز أن يرفع وجوده فليس يعرض  
وما كان موجودا وليس يعرض فهو جوهر ، وإذا كان جوهرًا واجب الوجود فهو جوهر أزلي. قالوا : وإذا  
كان واجب الوجود استحال أن يتعلق وجوده بالحركة، فجائز أن يوجد الزمان، وأن لم توجد الحركة. فالزمان  
عندهم تارة يوجد مع الحركة فيقدر الحركة تارة مجردا فحينئذ يسمى دهرًا .

فهذه هي الشكوك المذكورة في أمر الزمان ، والأولى بنا أن ندل أولا على نحو وجود الزمان وعلى ماهيته،

- 
- (١) حصول : بحصول سا .  
(٢) بينها : منها م .  
(٧) طلوعين : طلق عين ط .  
(٩) ولذلك : وكذلك سا || مجراه للتوقيت : مجرى التوقيت م .  
(١٠) قالوا : وقالوا ط || وإن : إن ط .  
(١٢) الزمان : ساقطة من د .  
(١٣) وبعد : أو بعد سا ، ط ، م || قبلية وبعدية : قبلية أو بعدية سا ، م ؛ قبلية أو بعديته ط . (١٤) الزمان : لزمان م ||  
إذ : إذا ط . (١٥) واجب : هو واجب ط || ومالا يجوز أن يرفع وجوده : ساقطة من م .  
(١٦) جوهر (الأولى) : + قالوا ط ، م || الوجود : + قالوا سا .  
(١٨) فحينئذ يسمى : ينبغي حينئذ ط ؛ حينئذ يسمى م .  
(١٩) نحو : ساقطة من سا .

بأن نجعل الطريق إلى وجوده من ماهيته . ثم نذكر على هذه الشبه فنحلها . ونقول : إن الدين أثبتوا وجود الزمان معنى واحدا فقد اختلفوا أيضا ، فمنهم من جعل الحركة زمانا ، ومنهم من جعل حركة الفلك زمانا هون سائر الحركات ، ومنهم من جعل عودة الفلك زمانا أى دورة واحدة ، ومنهم من جعل نفس الفلك زمانا . فأما الذين جعلوا الحركة نفسها زمانا ، فقالوا : إن الحركة من بين ما نشاهده من الموجودات هى التى تشتمل على شئ ماض وشئ مستقبل وفى طبيعتها أن يكون لها دائما جزءان بهذه الصفة ، وما كان بهذه الصفة فهو الزمان قالوا : ونحن إنما نظن أنه كان زمان ، إذا أحسنا بحركة ، حتى أن المريض والمغمى يستطيلان زمانا يستقصره المتأدى فى البطر لرصوخ الحركات المقاسات فى ذكر هذين ، وانمحاشا من ذكر المتلهى عنها بالبطر والغبطة . ومن لا يشعر بالحركة لا يشعر بالزمان ، كأصحاب الكهف فلهم لما لم يشعروا بالحركات التى بين آن ابتداء لقائهم أنفسهم للاستراحة بالنوم ، وآن انتباههم لم يعلموا أنهم زادوا على يوم واحد ، فقد حكى المعلم الأول أيضا أن قوما من المتألهين عرض لهم شبيه بذلك وبدل التاريخ على أنهم كانوا قبل أصحاب الكهف .

فهذه هى الأقوال السائرة قبل نضج الحكمة فى أمر الزمان ، وكلها غير صحيح . أما أن الحركة ليست زمانا فلا أنه قد يكون حركة أسرع وحركة أبطأ ، ولا يكون زمان أسرع من زمان وأبطأ ، بل أقصر وأطول ، وقد يكون حركتان معا ولا يكون زمانان معا . وأنت تعلم أنه قد تحصل حركتان مختلفتان معا فى زمان واحد وزمانهما لا يختلف ، والحركة فصولها غير فصول الزمان ، والأمور المنسوبة إلى الزمان مثل هو ذى ونعته ، والآن وآفنا ليست هى من ذات الحركة فى شئ ، والزمان به ليج أن يؤخذ فى حد الحركة السريعة جزءا من الفصل ، والحركة لا تصلح أن تؤخذ كذلك بل تؤخذ على أنها جزء متقدم . فإنه يصلح أن يقال : إن السريع هو الذى يقطع مسافة أطول فى زمان أقصر ، ولا يصح أن يقال فى حركة أقصر . وحكم الحركة الأولى الفلكية هذا الحكم بعينه ، فلأنها يصلح

(١) الشبه : الشبهة ط || ونقول : فنقول م .

(٥) شئ : ساقطة من د . || جزءان : غيران ط .

(٦) قالوا : وقالوا ط || ونحن : نحن ط || زمان : زمانا ط || أحسنا : أحسنا ، ط ، م || يستقصره :

يقصره ط .

(٧) المقاسات : المقاسة ب ، سا ، بالمقاسات ط || المتلهى : المتلهى ب ، د || بالبطر : بالنظر م .

(٨) بالماركة لا يشعر : ساقطة من ط .

(٩) فقد : وقد سا ، أو قد ط .

(١٠) شبيه : شبه م .

(١٢) زمان (الأول) : زمانا ط ؛ حركة م || وأبطأ : إلا أبطأ ط .

(١٣) مختلفتان : ومختلفتان م .

(١٤) فصولها : فصولها م || ذى : ذام ؛ مثل ذى د || ونعته : أو بعته ط .

(١٥) يؤخذ : يوجد م .

(١٦) تؤخذ (الأول والثانية) : يوجد سا ، م

(١٧) ولا يصح : ولا يصلح ط || فى حركة : ساقطة من سا . || أقصر ... يصلح : ساقطة من سا .

أن يقال فيها إنها أسرع الحركات ، لأنها تقطع مع قطع الحركة الأخرى أعظم مع مافي هذا عما نتكلم فيه بعد .  
وهذه المعية تدل على أمر غير الحركتين ، بل تدل على معنى ينسبنا كلتاها إليه ويتساويان فيه ويختلفان في المسافة .  
وذلك المعنى ليس ذات أحدهما ، لأن الثاني لا يشارك الآخر في ذاته ويشاركه في الأمر الذي هما فيه معا

- ويمكن من هذا الموضع أن يظهر فساد قول من جعل الأوقات أعراضا تثقت لأغراض ، وذلك لأنهم لا يجعلون نفس ذلك العرض الحادث من حيث هو حركة أوسكون أو سواد أو بياض أو غير ذلك وقتا ، ولكن يضطرون إلى أن يقولوا إنه يصير وقتا بالتوقيت ، ويضطرون إلى أن يكون التوقيت بقرن وجود شيء آخر مع وجوده . وهذا الاقتران وهذه المعية يفهم منها ضرورة معنى غير معنى كل واحد من العرضين ، وكل مقترنين يقترنان في شيء وكل معين فهما في أمر مامعا ، فإذا كان وجودهما معا أو وجود واحد منهما مؤقتا بأنه مع وجود الآخر ، فالمفهوم من المعية هو أمر مالا محالة ليس هو مفهوم أحدهما ، وهذه المعية مقابلة للمعنى أن لو تقدم أحدهما أو تأخر . وهذا الشيء الذي فيه المعية هو الوقت الذي يجمع الأمرين . فكل واحد منهما يمكن أن يحمل دالا عليه ، كما لو كان غير ذلك الأمر مما يقع في ذلك الوقت ، ولو كان ذلك الأمر في نفسه وقتا لكان إذا بقي مدة وهو واحد بعينه وجب أن تكون مدة البقاء وابتدائها وقتا واحدا بعينه . ونحن نعلم أن الوقت المؤقت هو حدين متقدم ومتأخر وأن المتقدم والمتأخر بما هو متقدم ومتأخر لا يختلف ، وبما هو حركة أو سكون أو غير ذلك يختلف . فليس كونه عرضا ككونه حركة أو سكونا ، هو كونه متقدما أو متأخرا أو معا ، بل حقيقة التقدم والتأخر والمعية أمر آخر ، هو حال الزمان .

١٥

وأما الحجة التي اعتمدها جاعلو الزمان حركة ، فهي مبنية على مقدمة غير مسلمة وذلك قولهم : إن كل ما يقتضى أن يكون في طبيعته شيء ماضٍ وشيء مستقبل فهو زمان ، فإن هذا غير مسلم ، فإن كثيرا مما ليس بزمان

(٢) فيه : + معا ط .

(٣) ها : وهما ط .

(٤) الموضع : الوضع ط || قول : ساقطة من سا .

(٥) العرض : ساقطة من ط || سكون : كون ب ، د ، سا ، م || أو سواد : أو فساد .

(٦) يقولوا ..... إلى أن : ساقطة من سا || يقرن : تقرين سا ، ط ؛ تقدير م .

(٧) الاقتران : الاقتران ط ؛ الاقتران م || معنى (الثانية) : ساقطة من م || مقترنين : مقترنين د ، سا ، م .

(٨) يقترنان : يقترنان د ، سا || فهما : فهما سا || منهما : منها ط || بأنه : فإنه سا .

(٩) فالمفهوم : بالمفهوم سا .

(١٠) فيه : منه سا || الذي (الثانية) : ساقطة من م || فكل : وكل د ، م || يمكن : ساقطة من د .

(١١) الأمر : لأمر ط .

(١٢) وابتدائها : ابتدائها ط .

(١٣) فليس : ساقطة من م .

(١٤) هو : وهو ط .

(١٧) فإن هذا : لهذا م || بزمان : زمان سا .

هو ماضٍ ومستقبل ، وهو كالطوفان والقيامة ، بل يجب أن يكون مع هذا شرط آخر ، وهو أن يكون لذاته ماهو بحيث منه الشيء الذي هو نفس الماضي أو نفس المستقبل حتى تكون طبيعته الأمر الذي إذا قيس إلى أمر آخر كان لذاته حيثئذ ماضيا أو مستقبلا . والحركة إذا مضت لم يكن نفس وجودها حركة هي أنها ماضية ، بل تكون قد قارنت الماضي ، ولذلك يصح أن يقال : حركة في زمان ماضٍ ، ولا يجوز أن يقال حركة في حركة ماضية ، اللهم إلا أن يعنى في جملة الحركات الماضية ، وليس قصدنا هذا بل أن يكون الشيء مطابقا لوجود ذلك الذي هو فيه .

وأما القائلون بأن الزمان هو دورة واحدة من الفلك ، فنبين إحالته بأن كل جزء زمان ، زمان وجزء الدورة ليس دورة . وأبعد من هذا كله ظن من ظن أن الزمان هو الفلك بقيا من موجبتين في الشكل الثاني ، على أن إحدى المقدمتين فيه كاذبة وهي قوله وكل جسم في فلك ، فإنه ليس كذلك ، بل الحق إن كل جسم ليس بفلك هو في فلك . وأما الذي في الزمان فعله هو كل جسم مطلقاً فإن الفلك نفسه أيضا في زمان على النحو الذي تكون الأجسام في الزمان عليه :

وإذ قد أشرنا إلى المذهب الباطلة في ماهية الزمان ، فحقيق بنا أن نشير إلى ماهية الزمان ، فيتضح لنا من هناك وجوده ويتضح حل اشبه المذكورة في وجوده .

(٢) طبيعته : طبيعة سا .

(٣) أنها : أنه د . (٤) وذلك : وكذلك سا ، م .

(٨) دورة : بدورة ط || موجبتين : موجبتين سا . || الشكل : السطر سا .

(١٠) في ( الثانية ) : ساقطة من سا || الزمان : ساقطة من د ، سا .

(١٢) فيتضح : ثم يتضح ط .

(١٣) حل : حال د ، سا || الشبه : الشبهة ط .

### فى تحقيق ماهية الزمان والباتها

فنقول : إن من البين الواضح أنه قد يجوز أن يتحدى متحركان بالحركة ويتبنا معا، وأحدهما يقطع مسافة أقل والآخر مسافة أكثر، إما لاختلاف البطء والسرعة، أو لتفاوت عدد السكونات المتخللة، كما يراه قوم ويجوز أن يتحدى اثنان ويقطعا مسافتين متساويتين لكن أحدهما يقضى إلى آخر المسافة والآخر لم ينته وذلك للاختلاف المذكور، ويكون فى كل حال من الأحوال من مبتدأ كل حركة إلى منتهاها إمكان قطع تلك المسافة بعينها بتلك الحركة المعينة السرعة والبطء، والمعينة التركيب مع السكون، وإمكان قطع أعظم من تلك المسافة بالأسرع منها أو الأقل مخالطة سكونات، وإمكان قطع أقل منها بالأبطأ من تلك أو الأكثر مخالطة سكونات، وإن ذلك لا يجوز أن يخالف البتة، فقد ثبت بين المبدأ والمنتى إمكان محدود بالقياس إلى الحركة وإلى السرعة : ١٠ وإذا فرضنا نصف تلك المسافة وفرضنا السرعة بعينها والبطء بعينه كان إمكان آخر بين ابتداء تلك المسافة ومنتى نصفها إنما يمكن فيه قطع النصف بذلك السرعة والبطء، وكذلك بين هذا المنتى النصف المفروض الآن وبين المنتى الأول . فيكون الإمكان إلى النصف ومن النصف يتساويان ، فكل واحد منهما نصف الإمكان المفروض أولا ، فيكون الإمكان المفروض أولا متقسما .

(١) فصل : فصل ثوب : الفصل الحادى عشر م .

(٢) فنقول : نقول د، م || قد : ساقطة من ط .

(٣) لاختلاف : الاختلاف م || أو لتفاوت : وإما لتفاوت ساء، ط، م .

(٤) والآخر : + بعد د، ساء، ط، م .

(٥) مبتدأ : مبدء ط .

(٦) والمعينة : أو المعينة د، ساء، ط .

(٧) أو الأقل : والأقل ساء، م || منها : ساقطة من ساء || أو الأكثر : والأكثر ساء، م .

(٨) والبطء : أو البطء ط || إمكان : المبدأ والمنتى م .

(٩-١٠) بعينه ..... والبطء : ساقطة من ساء .

(١١) يمكن : يكون م || بذلك : بذلك م || والبطء : وذلك البطء م || النصف : ساقطة من م .

(١٢) يتساويان : يتساويان ب، د، ساء متساويين م || فكل : وكل د، ط، م .

(١٣) الإمكان (الأول) : لإمكان د || فيكون : يكون م .

ولا عليك الآن أن يجعل هذا المتحرك شيئاً متحركاً بالحقيقة في المكان أو جزءه يفرضه لتحرك بالوضع يشبه المتحرك في المكان، فإنه يفارق مماسة إلى مماسة بمماسات متصلة، أو موازاة إلى موازاة بموازيات متصلة وأن يسمى ما يقطعه مسافة كيف كان، فليس يختلف لذلك حكم فيما نحن بسبيله فنقول: إن هذا الإمكان قد صح أنه منقسم، وكل منقسم فمقدار أو ذو مقدار، فهذا الإمكان لا يعبر عن مقدار، فلا يخلو أن يكون مقداره مقدار المسافة أو مقدار آخر. ولو كان مقدار المسافة لكانت المساويات في المسافة متساوية في هذا الإمكان، لكن ليس كذلك فهو إذن مقدار آخر. فلما أن يكون مقدار المتحرك أو لا يكون، لكنه ليس مقدار المتحرك، والإمكان المتحرك الأعظم أعظم في هذا المقدار، وليس كذلك، فهو إذن غير مقدار المسافة وغير مقدار المتحرك، ومن المعلوم أن الحركة ليست نفسها ذات هو المقدار نفسه، ولا السرعة والبطء ذلك. إذ الحركات في أنها حركات تنفق في الحركة. وتنفق في السرعة والبطء ويختلف في هذا المقدار. وربما اختلفت الحركة في السرعة والبطء وتنفقت في هذا المقدار، فقد ثبت وجود مقدار لإمكان وقوع الحركات بين المتقدم والمتأخر وقوعاً يقتضي مسافات محدودة ليس مقدار المتحرك ولا المسافة ولا نفس الحركة. وهذا المقدار ليس يجوز أن يكون قائماً بنفسه. وكيف يكون قائماً بنفسه وهو منقسم مع مقداره، وكل منقسم فاسد، فهو في موضوع أو ذو موضوع. فهذا المقدار هو متعلق بموضوع ولا يجوز أن يكون موضوعه الأول مادة المتحرك لما يبيناه فإنه إن كان مقدار مادة بلا واسطة لكانت المادة تصير به أعظم أو أصغر. فإذاً هو في الموضوع بواسطة هيئة أخرى، ولا يجوز أن يكون بواسطة هيئة قارة كالبياض والسواد، وإلا لكان مقدار تلك الهيئة في المادة يحصل في المادة مقدراً ثابتاً قاراً. فبقي أن يكون مقدار هيئة غير قارة، وهي الحركة من مكان إلى مكان أو من وضع إلى وضع بينهما مسافة يجرى عليها الحركة الوضعية، وهذا هو الذي نسميه الزمان.

وأنت تعلم أن الحركة يلحقها أن تنقسم إلى متقدم ومتأخر، وإنما يوجد فيها المتقدم ما يكون منها في المتقدم

(١-٢) أو جزء .... المكان : ساقطة من م .

(٢) يفارق : يفارقه ط .

(٤) فمقدار : لمقدار د || ذو : كيف م .

(٥) الإمكان : المكان م .

(٦) لكن : ولكن ط || فلما : وإما د، م || أو لا يكون .... المتحرك : ساقطة من م .

(٨) نفسها : بميتها ط ساقطة من م || إذ : أن م .

(٩) الحركة : الحركة ط، م || اختلفت : اختلف ط، م || الحركة في السرعة : السرعة في الحركة م || والبطء : ساقطة من

م، ط، م .

(١٠) فقد : وقد م || لإمكان : الإمكان د، م || محدودة : محدده ط .

(١١) المسافة : المسافات ط || وكيف : فكيف د، م .

(١٢) فهو : ساقطة من م .

(١٣) إن : لوب د || مقدار : مقداره ط . (١٤) أو أصغر : وأصغر ط .

(١٥) مقدار : مقداره ط . (١٦) هيئة : هيئة ط || غير : ساقطة من ب .

(١٨) المتقدم (الثانية) : التقدم ط .

- من المسافة ، والمتأخر ما يكون منها في المتأخر من المسافة . لكنه يتبع ذلك أن المتقدم للحركة لا يوجد مع المتأخر منها ، كما يوجد المتقدم والمتأخر في المسافة معا ، ولا يجوز أن يصير ما هو مطابق المتقدم من الحركة في المسافة متأخرا ولا الذي هو مطابق المتأخر منها مقدما ، كما يجوز في المسافة ، فيكون المتقدم والتأخر في الحركة خاصية تلحقهما من جهة ما هما للحركة ، ليس من جهة ما هما للمسافة ، ويكونان معدودين بالحركة ، فإن الحركة بأجزائها بعد المتقدم والمتأخر ، فتكون الحركة لها عدد من حيث لها في المسافة تقدم وتأخر ، ولها مقدار أيضا يلزم مقدار المسافة . والزمان هو هذا العدد أو المقدار ، فالزمان عدد الحركة إذا انفصلت إلى متقدم ومتأخر ، لا بالزمان ، بل في المسافة ، وإلا لكان البيان تحديدا بالدور ، والذي ظن بعض المنطقيين أنه وقع في هذا البيان دور ، إذ لم يفهم هذا فقد ظن غلطا . وهذا الزمان هو أيضا لذاته مقدار لما هو في ذاته ذو تقدم وتأخر لا يوجد المتقدم منه مع المتأخر ، كما قد يوجد في سائر أنحاء التقدم والتأخر . وهذا هو لذاته يكون شئ منه قبل شئ ، وشئ منه بعد شئ ، وتكون سائر الأشياء لأجله بعضها قبل وبعضها بعد . وذلك لأن الأشياء التي يكون فيها قبل وبعد بمعنى أن القبل منها فابت والبعد غير موجود مع القبل ، إنما يكون كذلك لالتوائها ، بل لوجودها مع قسمين من أقسام هذا المقدار فيما يطابق منها جزءا هو قبل ، قيل له إنه قبل ، وما يطابق جزءا هو بعد ، قيل له إنه بعد . ومعلوم أن هذه الأشياء هي ذوات التغير فيه فلا فابت فيه ولا لاحق . وهذا الشئ ليس يكون قبل وبعد لأجل شئ آخر ، لأنه لو كان كذلك لكان القبل منه إنما صار قبلها لوجوده في قبل شئ آخر ، فيكون ذلك الشئ أو شئ آخر ينتهي إليه التدرج آخر الأمر هو لذاته وقبل وبعد ، أي لذاته يقبل الإضافة التي بها يكون قبل وبعد . ومعلوم أن ذلك الشئ هو الذي يقع فيه إمكان التغيرات على النحو المذكور وقوعا أوليا ويقع في غيره لأجله ، فيكون ذلك الشئ هو المقدار المقدر للإمكان المذكور تقديرا بذاته ويكون مانحن فيه لا غيره . فنحن إنما كنا جعلنا الزمان اسما للمعنى الذي هو لذاته مقدار للإمكان المذكور ويقع فيه الإمكان المذكور وقوعا أوليا . فبين من هذا أن هذا المقدار المذكور هو

(١) ما يكون منها : منها ما يكون ط || المتقدم : المقدم د .

(٢) من الحركة : ساقطة من د .

(٣) منها : + فيها ط ، م || التقدم : التقدم س ، م ؛ التقدم ط || والتأخر : والتأخر ط || خاصة : خاصية || تلحقها :

يلحقها س ، ط ، م . (٤) فإن : فإذا ط .

(٥-٦) والزمان ..... أو المقدار : ساقطة من م .

(٦) ومتأخر ، أو متأخر ط || في المسافة : بالمسافة ط .

(٨) لذاته : الذي هو لذاته م || منه : منها ط ، م .

(١٠) فابت : ثابت ط || والحد : أو الحد م .

(١١) إنما : وإنما ط || لتوائها : لتوائها س || قسمين : قسم س ، ط م || يطابق : طابق ط .

(١٢) هي : + الأشياء ط || التغير : التغير ط .

(١٣) فيه (الثانية) : ساقطة من م || لأنه : ساقطة من م .

(١٥) وبعد : وذو بعد ط .

(١٧) ويكون : + هو ط .

(١٨) فيمن : فيمن ط .



يعينه الشيء الذي هو، لذاته يقبل إضافة قبل وبعد، بل هو بنفسه منقسم إلى قبل وبعد. ولست أعني بهذا أن الزمان يكون قبل لابالإضافة بل أعني أن الزمان لذاته تازمه هذه الإضافة وتلزم سائر الأشياء بسبب الزمان، فإن الشيء إذا قبل له قبل وكان ذلك الشيء غير الزمان، فكان مثل الحركة والإنسان وغير ذلك، كان معناه أنه موجود مع شيء هو بحال، تلك الحال يلزمها إذا قيست إلى حال الآخر إن كان الشيء بها قبل لذاته، أي يكون هذا للزوم له لذاته. فالتقدم تقدمه أنه له وجود مع عدم شيء آخر لم يكن موجودا وهو موجود، فهو تقدم عليه إذا اعتبر علمه، وهو نعمه إذا اعتبر وجوده فقط، وفي حال ماهو معه فليس متقدما عليه وذاته حاصل في الحالين وليس حال ماهو له متقدم هو حال ماهو مع، فقد يبطل منه لاحالة أمر كان له من التقدم عندما هو مع. فالتقدم والقبلية معنى لهذا الذات، ليس لذاته ولا ثابت مع ثبات ذاته. وذلك المعنى مستحيل فيه أن يبقى مع الحالة الأخرى البتة استحالة للذاته، ويستحيل فيه أن يصير مع. ومعلزم أن هذا الوجود لا يثبت له عند وجود الآخر، وأما الشيء الذي له هذا المعنى والأمر فلا يستحيل ذلك فيه، فإنه تارة يوجد وهو قبل، وتارة يوجد وهو معا، وتارة يوجد وهو بعد، وهو واحد بعينه. وأما نفس الشيء الذي هو قبل وبعد لذاته وإن كان بالقياس فلا يجوز أن يبقى هو بعينه، فيكون بعد، بعد ما كان قبل، فإنه ما جاء المعنى الذي به الشيء بعد لإبطل ماهو به قبل، والشيء ذو هذا الأمر هو باق مع بطلان الأمر القبل. وهذا الأمر لا يجوز أن تكون نسبته إلى عدم فقط أولى وجود فقط، فإن نسبة وجود الشيء إلى عدم الشيء قد يكون تأخرا كما يكون تقدما، وكذلك في جانب الوجود، بل هو نسبة إلى عدم مقارن أمرا آخر، إذا قارنه كان تقدما، وإن قارن غيره كان تأخرا. والعدم في الحالين عدم وكذلك الوجود، وكذلك نظيره يقارن المنسوب، لأن المنسوب أيضا منسوب إليه بالعكس، وله ذلك الحكم. وهذا الأمر هو زمان، أو نسبة إلى زمان، فإن كان زمانا فنلك مانقوله، وإن كان نسبة إلى الزمان فتكون قبلتها لأجل الزمان

- (١) ولست : لست د، سا، ط، م.
- (٢) فكان : وكان د، ط، م.
- (٣) بحال : بحالة ط || أي : أن م.
- (٤) تقدما : تقدم م.
- (٥) متقدما : متقدما م || الحالين : الحال م. (٧) له : ساقطة من ط.
- (٨) ولا ثابت : ولا ثابتا ط، م || البتة : ساقطة من م.
- (٩) له : فإنه سا، ط، م || مع ومعلوم ... الآخر : ساقطة من سا || الآخر : + قبله سا + قبل ط.
- (١٠) معا : مع م.
- (١١) وإن : فإن م || بالقياس : + له قبل وبعد ط.
- (١٢) بعد بعد : بعد البعد ط. بعد تقدم م || بطل ماهو به : بطل به هو ج.
- (١٣) الأمر (الأول) : ساقطة من م || هو : ساقطة من ط || الأمر (الثانية) : الأمر ط.
- (١٤) وجود الشيء إلى عدم الشيء : وجود وجود الشيء د.
- (١٥) أمرا : أمر ط || تقدما : متقدما سا، متقدما م || وإن : فإن ط.
- (١٦) أيضا منسوب : ساقطة من د. || بالعكس : وبالعكس ط || وله ذلك : ولو كان فله ذلك ب، د.
- (١٧) كان : كانت سا || نسبة (الثانية) : نسبة ط || الزمان (الأول) : زمان ط || قبلتها : قبلتها مع + ما ط.

ويرجع الأمر إلى أن هذه القبلية البعدية أول موضوعهما الزمان . فالزمان لذاته يعرض له قبل وبعد، بل الذى يعرض له قبل وبعد لذاته هو الذى نسميه الزمان، إذ قد بينا أنه لذاته هو مقدار الإمكان المشار إليه، ولما صح أن الزمان ليس مما يقوم بذاته، وكيف يكون مما يقوم بذاته وليس له ذات حاصلة وهو حادث وفاسد، وكل ما يكون مثل هذا فوجوده متعلق بالمادة، فيكون الزمان ماديا، ومع أنه مادي موجود في المادة بتوسط الحركة فإن لم تكن حركة ولا تغير لم يكن زمان، فإنه كيف يكون زمان ولا يكون قبل وبعد، وكيف يكون قبل وبعد إذا لم يحدث أمر فأمر، فإنه لا يكون بعد وقبل معا، بل يبطل الشيء الذى هو قبل من حيث هو قبل، لأنه يحدث الشيء الذى هو بعد من حيث هو بعد، فإن لم يكن اختلاف وتغير ما بأن يبطل شيء أو يحدث شيء لا يكون أمر هو بعد إذ لم يكن قبل، أو أمر هو قبل إذ ليس بعد.

- فلذا الزمان لا يوجد إلا مع وجود مجدد حال ويجب أن يستمر في ذلك التجدد وإلا لم يكن زمان أيضا، لأنه إذا كان أمر دفعة ثم لم يكن شيء البتة حتى كان شيء آخر دفعة لم يتخل إما أن يكون بينهما إمكان بمجدد أمور أو لا يكون فإن كان بينهما إمكان بمجدد أمور فيكون فيما بينهما قبل وبعد، والقبل والبعد إنما يتحقق بتجدد أمور، وفرضنا أنه ليس هناك بمجدد أمور، هذا خلف. وإن لم يكن بينهما هذا الإمكان فهما متلاصقان، فلا يتخلو إما أن يكون ذلك الالتصاق مستمرا أو لا يكون، فإن كان مستمرا فقد حصل ما فرضناه على أنه محال مستفصحا استحالة بعد، وإن كان منقطعا عاد الكلام من رأس. فيجب ضرورة إن كان زمان أن يكون بمجدد أحوال إما على التلاصق وإما على الاتصال، فإن لم تكن حركة لم يكن زمان. ولأن الزمان كما قلنا مقدار وهو متصل ١٥ محاذ لاتصال الحركات والمسافات، فله لا محالة فصل متوهم وهو الذى يسمى الآن .

(١) موضوعهما : موضوعها د، سا .

(٢) ولما : لما سا .

(٣) يكون ما : ساقطة من م . (٤) مثل : يمثل م || فوجوده : بوجوده سا .

(٥) زمان ( الثانية ) : ساقطة من سا .

(٦) فأمر : ساقطة من م .

(٧) من حيث هو بعد : ساقطة من د || ما : ساقطة من سا، ط، م .

(٨) أو أمر هو قبل : ساقطة من م .

(١٠) شيء ( الأول ) : الشيء د || حتى كان : حتى إذا كان سا .

(١٢) متلاصقان : بمتلاصقان سا، م .

(١٥) التلاصق : التلاحق بخ . (١٦) لاتصال : الاتصال سا .

في بيان امر الآن

نقول، إن الآن يعلم من جهة العلم بالزمان، فإن الزمان لما كان متصلا فله لاحالة فصل، يتوهم وهو الذي يسمى الآن، وهذا الآن ليس موجودا البتة بالفعل بالقياس إلى نفس الزمان، وإلا لقطع اتصال الزمان، بل إنما وجوده على أن يتوهم الوهم واصلا في المستقيم الامتداد، والواصل لا يكون موجودا بالفعل في المستقيم الامتداد من حيث هو واصل، وإلا لكانت كما نبين بعد واصلات بلا نهاية، بل إنما يكون بالفعل لوقطع الزمان ضربا من القطع. ومحال أن يقطع اتصال الزمان، وذلك لأنه إن جعل للزمان قطع، لم يحل إما أن يكون ذلك القطع في ابتداء الزمان أو انتهائه. فإن كان في ابتداء الزمان، وجب من ذلك أن يكون ذلك الزمان، لا قبل له، وإذا كان لا قبل له فيجب أن لا يكون معلوما ثم وجد فإنه إذا كان معلوما ثم وجد يكون وجوده بعد علمه، فيكون علمه قبل وجوده، فيكون له قبل ضرورية، ويكون ذلك القبل معنى غير العدم الموصوف به على النحو الذي قلنا في هذا الموضع. فيكون الشيء الذي به يقال هذا النوع من القبلية حاصلا ولا هذا الزمان، فيكون هذا الزمان قبله زمان يكون متصلا به، ذلك قبل وهذا بعد، وهذا الفصل بجميعهما وقد فرض فاصلا، وهذا خلف. وكذلك إن فرض فاصلا على أنه نهاية، لم يحل إما أن يكون بعده إمكان وجود شيء أو لا يكون، فإن كان لا يمكن بعده أن يوجد شيء ولا واجب الوجود حتى يستحيل أن يوجد شيء مع عدم ما انتهى إليه من النهاية، فقد ارتفع أن يكون وجود واجب واجبا، وارتفع الإمكان المطلق والوجود الواجب. والإمكان المطلق لا يرتفع، وإن كان بعده ذلك، فله

(١) فصل ١٢ ب ٤ الفصل الثاني عشر م .

(٥) موجودا : بوجود ط .

(٦) واصل : فاصلا د، ط || المستقيم : مستقيم د، سا، ط، م || والواصل : والفاصل د؛ فالواصل سا؛ فالفاصل ط || والواصل ... الامتداد : ساقطة من م .

(٧) واصل : فاصل د، ط || واصلات : فاصلات د، ط .

(٨) للزمان قطع : الزمان قطعة م || القطع : قطع ط || للزمان ( الأولى ) : زمان م .

(٩) لم انتهائه : أو في انتهائه ط، م || وإذا : فإذا ط .

(١٠) هـ : ساقطة من سا، ط، م .

(١٢) وهذا خلف : هذا خلف ط، م .

(١٥-١٦) حتى ... واجبا : ساقطة من سا .

(١٦) واجب : شيء ط || وارتفع : فارتفع ط || المطلق : ساقطة من د، سا م || لا يرتفع : لا يرتفعان ط .

بعد فهو قبل، فالآن واصل لا فاصل، فالزمان لا يكون له أن بالفعل موجودا بالقياس إلى نفسه، بل بالقوة، أعنى به القوة القريبة من الفعل، وهو أن الزمان يتبأ أن يفرض فيه الآن دائما إما بفرض الفارض أو بتوافاة الحركة جدا مشتركا غير متقسم، كبدا طالع أو غروب أو غير ذلك. وذلك بالحقيقة ليس لإحداث فصل في ذات الزمان نفسه، بل في إضافته إلى الحركات، كما يحدث من الفصول الإضافية في المقادير الأخر، كما يتفصل جزء جسم من جزء آخر بموازاة أو مماسة أو فرض فارض، من غير أن يكون قد حصل فيه بالفعل فصل في نفسه بل حصل فيه فصل مقبلا إلى غيره. وهذا الآن إذا حصل بهذه النسبة فليس يكون علمه إلا في جميع الزمان بعده. وقول القائل إنه إما أن يفسد في آن يليه أو آن لا يليه، هو بعد أن يسلم أن له فسادا مبتدأ في آن بلا ابتداء فساده هو في طرف الزمان الذي هو في جميعه يعدم، فإنه لا يفهم من الفساد غير أن يكون الشيء معلوما بعد وجوده. ووجوده في هذا الموضع هو أنه طرف الزمان الذي هو فيه معلوم. كأنك قلت إنه في طرف الزمان الذي هو معلوم فيه موجود، وليس لفساده مبدأ فساد هو أول آن فسد فيه، بل بين وجوده وعلمه فصل هو وجوده لا غير. وأنت ستعلم أنه ليس للمتحرك والساكن والمتكون والنافس أول آن هو فيه متحرك أو ساكن أو متكون أو فاسد، إذ الزمان متقسم بالقوة إلى غير النهاية. والذي يظن أنه يمكن أن يقال على هذا أن الآن إما أن يعدم قليلا قليلا فيمتدأ أخذه إلى العدم مدة أو يعدم دفعة، فيكون علمه في آن هو قول يحتاج أن يبين فساد. فنقول: إن المعلوم أو الموجود دفعة بمعنى الذي يحصل في آن واحد، ليس لازما لمقابل الذي يعلم قليلا قليلا أو الذي يوجد قليلا قليلا، بل هو أخص من ذلك المقابل. وذلك المقابل هو الذي ليس يذهب إلى الوجود أو إلى العدم أو الاستحالة أو غير ذلك قليلا قليلا، وهذا يصدق على ما يقع عليه دفعة، ويصدق على الأمر الذي يكون في جميع زمان ما معلوما، وفي طرفه الذي ليس بزمان موجود، أو الأمر الذي يكون في جميع زمان ما موجودا وفي طرفه الذي ليس بزمان معلوما. فإن هذين ليسا يوجدان أو يعلمان قليلا قليلا، والأول أيضا

(١) موجودا : موجود م. (٢) به : ساقطة من سا، ط، م || القوة : ساقطة من ب.

(٣) كبدا : كبدا ط.

(٤) من : في سا || الأخر : الأول ط.

(٥) فيه : + بالفعل ط.

(٦) لو آن : وآن || يعلم : يتعلم ب، سا || فسادا : فساد ب، سا. (٨) هو (الثانية) : وهو م || في (الأول) : ساقطة من م

|| يعلم : معلوم هاشد.

(٩) أنه : أن د.

(١٠) لفساده : لإفساده سا.

(١١) ستعلم : تعلم ط || فيه : ساقطة من م.

(١٢) إذ الزمان : فالزمان سا. || متقسم : يتقسم سا، ط. || أن (الأول) : ساقطة من م.

(١٣) أعده : أعدا ط، م.

(١٤) لمقابل : لمقابل ط.

(١٥) وذلك المقابل : ساقطة من م.

(١٦) معلوما .... زمان ما : ساقطة من سا.

(١٧-١٨) أو الأمر .... موجودا : ساقطة من م.

كذلك وهو الذى يكون وجوده أو علمه فى آن. لكن هذا الوجه يباين ذلك الوجه الأول، لأن الوجه الأول قد فرض فيه الحكم فى أن الزمان الذى هو نهايته بالذات، كالحكم فى جميع الزمان، وفى هذا الوجه قد فرض الحكم فى الآن مخالفاً للحكم فى الزمان من غير أن يوضع آن بعد الآن المخالف، وإلا لوقعت مشافهة بين آتات، ولكان ذلك الآن هو الطرف بالذات وليس كلامنا فى أن هذا الوجه الثانى يصح وجوده أو لا يصح، فإننا لا نتكلم فيه من حيث يصدق بوجوده، بل نتكلم فيه من حيث هو محمول عليه سلب ما، وذلك السلب هو أنه ليس يوجد أو يعدم قليلاً قليلاً، وله فى ذلك شريك. فذلك الشريك أنحص من هذا السلب، والأخص لا يلزم الأعم، وليس يجب أن يكون الشئ من حيث يتصور موضوعاً أو محمولاً بحيث يصدق بوجوده أو لا يصدق، قد علم هذا فى صناعة المنطق: فإذا كان قولنا ليس يوجد أو يعدم قليلاً قليلاً، أعم من قولنا يوجد دفعة، أو يعدم دفعة، بمعنى أنه يكون حاله ذلك فى آن مبتدأ فليس قول القائل إنه إما أن يكون قليلاً قليلاً أو يكون دفعة بهذا الوجه، صادقاً صدق المتفصل المحيط بطريقى النقيض أو المحيط بنقيض، وما يلزم نقيضه وأيضاً فإن مقابل ما يوجد دفعة هو ما لا يوجد دفعة، أى لا يوجد فى آن مبتدأ. وليس يلزمه لاحالة أنه يوجد أو يعدم قليلاً قليلاً، بل قد يصدق معه الذى بحسب الوجه المذكور، اللهم إلا أن يعنى بالموجود دفعة الذى لا يوجد آن إلا وهو فيه حاصل الوجود، ولا يوجد آن هو فيه بعد فى السلوك. وكذلك فى المعلوم دفعة بحسبه، فإن كان عنى هذا، كان هذا لازم المقابل وصحت القضية، ولكن لم يجب أن يكون وجوده المبتدأ دفعة أو علمه. وهنا شئ وإن كان لا يليق بهذا الموضع فينبغى أن نذكره ليكون سبيلاً إلى تحقيق ما قلناه، وهو أنه بالحرى أن نتعرف لنعرف هل الآن المشترك بين زمانين فى أحدهما الأمر محال وفى الآخر محال أخرى، قد يخلو الأمر فيه عن الحالين جميعاً، أو يكون فيه على إحدى الحالين دون الأخرى، فإن كان الأمران فى قوة المتناقضين كالماس وغير الماس والموجود والمعلوم وغير ذلك، فمحال أن يخلو الشئ فى الآن المقروض عنهما جميعاً، فيجب أن يكون لاحالة على أحدهما، فليت شعرى على أيهما يكون.

فتقول إن الأمر الموجود لاحالة يرد عليه أمر فيعلمه فلا يخلو إما أن يكون ذلك الوارد مما يصح وروده

(١) ذلك : ساقطة من سا || لأن : + فى سا .

(٢) فرض : يفرض : هاش د .

(٣) آن : آنا ط ؛ آتاء م || المخالف : المخالفة م || مشافهة : ساقطة سا .

(٤) قليلاً قليلاً : قليلاً د || فذلك : بذلك سا .

(٥) يوجد : وجوده سا .

(٦) إنه : ساقطة من م || بهذا : وهذا م || صادقاً : صادق ط .

(٧) هو : ساقطة من م || وكذلك : ولذلك ب || بحسبه : بحسب د ، م || لازم : لل لازم د .

(٨) شئ : آخر هو ط .

(٩) تحقق : تحقيق ط ، م || زمانين : الزمانين ط .

(١٠) فيه (الأول) : ساقطة من م || أو يكون : أن يكون م || إحدى : أحد د ؛ ساقطة من سا .

(١١) الأمران : الآخر د || فمحال : فيحال م .

(١٢) فيعلمه : ساقطة من سا || ذلك : + الشئ د ، ط ، م .

- فى آن، وهو الشئ الذى تتشابه حاله فى أى آن أخلدت فى زمان وجوده، ولا يحتاج فى آن يكون إلى آن يطابق مدة. وما كان هكذا فالشئ فى الفصل المشترك موصوف به، كالماسة وكالتربيع وغير ذلك من الهيئات القارة التى يتشابه وجودها فى كل آن زمان وجودها. وإما أن يكون الشئ بخلاف هذه الصفة فيقع وجوده فى زمان ولا يقع فى آن فيكون وجوده فى الزمان الثانى وحده، والآن الفاصل بينهما لا يحتمله، فتكون فيه مقابلة مثل المفارقة وترك الماسة والحركة. فمن ذلك ما يجوز أن تتشابه حاله فى آنات من زمانه دون آنات الوقوع ابتداء ومنه مالا يجوز أن تتشابه حاله البتة. أما الذى يجوز فمثل اللاماسة التى هى المبينة، فإنها لا تنتم إلا بحركة واختلاف حال ولكنها تثبت للاماسة، بل مبينة زمانا تتشابه فيه. وإن اختلفت أحوالها من جهات أخرى، فليس ذلك من جهة أنها مبينة ولا ماسة، وأما الذى لا يجوز ذلك فيه فكالحركة، فإنها لا تتشابه حالها فى آن من الآنات، بل يكون فى آن من الآنات، بل يكون فى كل آن مجدد قرب وبعد جديد هامن أحوال الحركة. فالشئ غير المتحرك إذا تحرك والمماس إذا لم يماس فالآن الفاصل بين زمانيه. إذ لا ابتداء مفارقة فيه ولا حركة، ففيه ماسة وعدم حركة. ١٠ وهذا وإن كان خارجا عن غرضنا، فإنه نافع فيه وفى مسائل أخرى. فهذا الذى تكلمنا فيه هو الآن المحفوف بالماضى والمستقبل كأنه حدث زمان، فبعد حصوله بهذا الآن. وقد يتوهم أن آخر على صفة أخرى فكما أن طرف المتحرك وليكن نقطة ما يفرض بحركته وسيلانه مسافة ما، بل خطأ ما، كأنه أعنى ذلك الطرف هو المنقل، ثم ذلك الخط يفرض فيه نقط لا الفاعلة للخط، بل المتوهمه وأصله كذلك، يشبه أن يكون فى الزمان وفى الحركة بمعنى القطع شئ كذلك، وشئ كالنقط الداخلة فى الخط التى لم تفعله، وذلك إنه يتوهم منتقل وجد فى المسافة وزمان، فالمنتقل بفعل نقلة متصلة على مسافة متصلة يطابقه زمان متصل. فكان المنتقل، بل حالته التى تلزمه فى الحركة هو طرف غير منقسم فعال بسيلانه اتصالا ويطابقه من المسافة نقطة ومن الزمان آن، فإنه لا يكون معه لاخط المسافة، فقد خلفه ولا الحركة بمعنى القطع، فقد انقضت، ولا الزمان، فقد سلف، إنما يكون معه من كل واحد

(٢) به : ساقطة من سا .

(٣) الصفة : القصة د || ولا يقع : فلا يقع م .

(٤) بينهما : + لاجماله ط .

(٥) ابتداء : + منه سا، ط .

(٥-٦) فى آنات ..... حاله : ساقطة من سا . || مالا يجوز : لا يجوز م

(٦) أما : وأما ط .

(٧) تثبت : لا تثبت سا || اختلفت : اختلف ب، د، سا، ط || جهات : جهة ط، م .

(٨) أنها : أنها م || فكالحركة : وكالحركة د .

(٩) غير : الغير ب، د، سا، ط .

(١٠) يماس : يماس ط .

(١٤) نقط : نقطة د، ط || الفاعلة : الفاعل ط || وأصله : حاصلة ط .

(١٥) كالنقط : كالنقط د، ط || فى الخط : ساقطة من م || التى : التى سا || تقطع : + بل المتوهمه بعد حدوث الخط ط .

(١٦) نقلة : ساقطة من م || على مسافة متصلة : ساقطة من ط . || يطابقه : وطابقه د || فكان : كان د، وكان م .

(١٧) فعال : فعالا م || بسيلانه : بسيلانه ط .

طرف له غير منقسم انقسامه، فيكون معه دائما من الزمان الآن، ومن القطع الشيء الذي بينا أنه بالحقيقة هو الحركة مادام الشيء يتحرك، ومن المسافة الحد إما نقطة وإما غير ذلك. وكل واحد من هذه نهاية، والمتنقل أيضا نهاية لنفسه من حيث انتقل، كأنه شيء ممتد من المبدأ إلى المسافة إلى حيث وصل. فإنه من حيث هو متنقل شيء ممتد من المبدأ إلى المنتهى، وذاته الموجودة المتصلة الآن حد ونهاية لذاته من حيث قد انتقل إلى هذا الحد، فجزى بنا أن ننظر هل كما أن المتنقل ذاته واحدة وبسبيلانه فعل ما هو حده ونهايته وفعل المسافة أيضا، كذلك في الزمان شيء هو الآن يسير فتكون هي ذاتا غير منقسمة من حيث هو هو، وهو بعينه باقى من حيث ذلك، وليس باقيا من حيث هو الآن، لأنه إنما يكون أنا إذا أخذ محدد الزمان كما أن ذلك يكون متنقلا إذا كان محدد لما محده ويكون في نفسه نقطة أو شيئا آخر. وكما أن المتنقل يعرض له من حيث هو متنقل أن يمكن أن يوجد مرتين بل هو يفوت بفوات انتقاله كذلك الآن من حيث هو أن لا يوجد مرتين لكن الشيء الذي لأمر ما صار تناغمي أن يوجد مرارا كما أن المتنقل من حيث هو أمر عرض له الانتقال عسى أن يوجد مرارا، فإن كان شيء مثل هذا موجودا فيكون حقا ما يقال إن الآن يفعل بسبيلانه الزمان ولا يكون هذا الآن هو الذي يفرض بين زمانين يصل بينهما، كما أن النقطة المتوهمه فاعلة بحركتها مسافة هي غير نقطة المسافة المتوهمه فيه فإن كان لهذا الشيء وجود فهو وجود الشيء مقرونا بالمعنى الذي حققنا فيما سلف أنه حركة، من غير متقدم ولا متأخر ولا تطيق. وكما أن كونه ذا أين إذا استمر سائلا في المسافة أحدث الحركة، كذلك كونه ذا ذلك المعنى الذي سميناه الآن إذا استمر في متقدم الحركة ومتأخرها أحدث الزمان. فنسبة هذا الشيء إلى المتقدم والمتأخر هي كونه أنا، وهو في نفسه شيء يفعل الزمان، وبعد الزمان بما يحدث إذا أخذ أنا من جلود فيها، فيحدث تقدمات وتأخرات معلومة، كالنقط تعد الخط بأن تكون كل نقطة مشتركة بين خطين بإضافتين، والعداد الحقيقي هو الذي هو أول معط للشيء وحدة ومعط لما الكثرة والعدد بالتكرير. فالآن الذي بهله الصفة يعني الزمان فإنه مالم يكن أن لم يعد الزمان،

(٢) وكل : لكل م .

(٣) لنفسه : نفسه م || تمتد : ساقطة من سا ، م .

(٤) قد : ساقطة من ط .

(٥) وبسبيلانه : فسبيلانه سا ، وبسبيلانه م .

(٦) هو : ساقطة من م || هي : هو ط .

(٧) الآن : أن ط || محدد : محدد ط .

(٩) هو ( الثانية ) : ساقطة من ط .

(١٠) هو : هو هو ط || شيء : شيء ط .

(١١) موجودا : موجود ط || بسبيلانه : بسبيلانه د || يفرض : يفرض م || يصل : فصل سا .

(١٣) الشيء : شيء ط .

(١٤) الحركة : بالحركة م .

(١٥) قلعة : نيشه م .

(١٦) وبعد الزمان : ساقطة من م || أخذ : أعلناد ، ط ، م . || تقدمات : + أخرى د .

(١٧) كالنقط : كالنقطه د ، ط || بإضافتين : ساقطة من سا .

(١٨) وحدة : الوحدة ط || فالآن : لأن م || الشيء : هو ط ، م . || بعد ( الثانية ) : بعدد ب ، سا ، م ، بعدد د ، ط .

والمتقدم والمتأخر يعد الزمان على الوجه الثاني، أى بأنه جزؤه، ويحصل جزؤه بوجود الآن، ولأن المتقدم والمتأخر أجزاء الزمان، وكل جزء منه من شأنه الانقسام كأجزاء الخط، فالآن أولى بالوحدة، والوحدة أولى بالتعديد، فالآن يعد على الجهة التى تعد النقطة ولا ينقسم، والحركة تعد الزمان بأن يوجد المتقدم والمتأخر بسبب المسافة، فبمقدار الحركة يكون عدد المتقدم والمتأخر، فالحركة تعد الزمان على أنها توجد عدد الزمان وهو المتقدم والمتأخر، والزمان يعد الحركة بأنه عدد لها نفسها. مثال هذا أن الناس لوجودهم هم أسباب وجود عددهم الذى هو مثلاً عشرة، ولو وجودهم وجدت عشريتهم، والعشرية جعلت الناس لاه وجودين وأشياء، بل معدودين، أى ذوى عدد. والنفس إذا عدت الناس كان المعدود ليس هو طبيعة الإنسان، بل العشرية التى حصلها اقتراف طبيعة الإنسان مثلاً فالنفس بالإنسان تعد العشرية، فكل تلك الحركة بعد الزمان على المعنى المذكور. ولولا الحركة بما يفعل فى المسافة من حدود التقدم والتأخر لما وجد للزمان عدد، لكن الزمان يقدر الحركة، والحركة تقدر الزمان. والزمان يقدر الحركة على وجهين : أحدهما أنه يجعلها ذا قدر، والثانى أنه يدل على كمية قدرها والحركة تقدر الزمان على أنها تدل على قدره بما يوجد فيه من المتقدم والمتأخر، وبين الأمرين فرق. أما الدلالة على القدرة فتارة تكون مثل ما يدل المكيال على الكيل، وتارة تكون مثل ما يدل الكيل على المكيال، وكذلك تارة تدل المسافة على قدر الحركة، وتارة الحركة على قدر المسافة، فيقال تارة مسيرة فرسخين، وتارة مسافة رمية. لكن الذى يعطى المقدار للتأخر هو أحدهما، وهو الذى هو بذاته قدر. ولأن الزمان متصل فى جوهره صالح، أن يقال طويل وقصير ولأنه عدد بالقياس إلى المتقدم والمتأخر على ما أوضحناه صالح أن يقال : قليل وكثير. وكذلك الحركة فلأنها يعرض لها اتصال وانفصال، فيقال عليها خواص المتصل وخواص المنفصل، لكن يعرض ذلك لها من غيرها، والذى هو أخص بها السريع والبطيء، فقد دللنا على نحو وجود الآن بالفعل إن كان له وجود بالفعل، وعلى نحو وجوده بالقوة.

- (١) ويحصل : ويحصل م .
- (٢) أجزاء : آخر ما || مت : فيه م || والوحدة : ساقطة من م .
- (٣) والحركة : فالحركة ط || فبمقدار : ومقدار ما .
- (٤) تعد الزمان : ساقطة من ما .
- (٥) لها نفسها : له نفس ما ، م || هم : ساقطة من م || عشرة : العشرة م .
- (٦) ولو وجودهم : فلو وجودهم ط ، م || وأشياء : أشياء م || معدودين : معدودين م .
- (٧) العشرية : العشرة م .
- (٨) بالإنسان : الإنسانية ط || العشرية : العشرة د || الحركة : بالحركة م ، ط ، م .
- (٩) للزمان : الزمان م || يقدر ( الأول ) : يعد د .
- (١٠-١١) أنها تدل : أنه يدل م .
- (١١) والتأخر : التأخر د || تكون : ساقطة من د || مثل : مثلا ط .
- (١٢) وكذلك : ولذلك ما .
- (١٣) بذاته : بداية د || صالح : صالح ب ، د .
- (١٤) صالح : صالح ب ، د . (١٦) فيقال : فقال م || والذى : الذى د || هوذا : ساقطة من ما .



م - فصل

في حل الشكوك المقتولة في الزمان واتمام القول في مباحث  
زمانية مثل الكون في الزمان والكون لا في الزمان وفي  
الدهر والسرمد ونعته وهوذا وقيل وبعيد والقديم

فأما الزمان فإن جميع ما قيل في أمر إعدامه وأنه لا وجود له، فهو مبني على أن لا وجود له في الآن. وفرق<sup>١٣</sup>  
بين أن يقال لا وجود له مطلقا، وبين أن يقال لا وجود له في آن حاصلا. ونحن نسلم ونصحح أن الوجود المحصل  
على هذا النحو لا يكون للزمان إلا في النفس والتوهم، وأما الوجود المطلق المقابل لعدم المطلق فلذلك صحيح له،  
لأنه إن لم يكن ذلك صحيحا له، صدق سلبه، فصدق أن نقول : إنه ليس بين طرفي المسافة مقدار إمكان الحركة  
على حد من السرعة يقطعها ، وإن كان هذا السلب كاذبا، بل كان للحركة على ذلك الحد من السرعة مقدار فيه  
يمكن قطع هذه المسافة ، ويمكن قطع غيرها بأبطأ وأسرع على ما قد بينا قبل . فالإثبات الذي يقابله صادق، وهو  
أن هناك مقدار هذا الإمكان ، والإثبات دلالة على وجود الأمر مطلقا، وإن لم يكن دالا على نحو وجوده محصلا  
في آن أو على جهة ما . وليس هذا الوجه له بسبب التوهم، فإنه وإن لم يتوهم ، كان هذا النحو من الوجود وهذا  
النحو من الصدق حاصلا . ومع هذا فيجب أن يعلم أن الموجودات منها ما هي متحققة الوجود محصلته. ومنها  
ما هي أضعف في الوجود . والزمان يشبه أن يكون أضعف وجودا من الحركة ومجانسا لوجود أمور بالقياس  
إلى أمور، وإن لم يكن الزمان من حيث هو زمان مضافا، بل قد تلزمه الإضافة. ولما كانت المسافة موجودة، وحوادث

- (١) فصل : فصل ١٣ ب ؛ الفصل الثالث عشر م .
- (٥) وقيل وبعيد : وقيل وبهد م || والقديم : والتقديم م .
- (٦) فأما : أما ط .
- (٨) وأما أما سا || المقابل : القابل سا .
- (٩) بين : ساقطة من م || إمكان : ساقطة من د || الحركة : الحركة د ، ط ، بحركة سا .
- (١٠) وإن كان : ساقطة من د || وإن : وإذا ط .
- (١١) بأبطأ : ساقطة من م || وأسرع : أو أسرع ط .
- (١٢) يمكن : يمكن م || دلالة : دالا ط || حل : + نحو ط .
- (١٤) محصلته : ومحصلته ط .
- (١٥) أمور : أمر د .
- (١٦) الإضافة : + من حيث كونه مقدار الشيء وكونه زمانا غير كونه مقدارا ط .

المسافة موجودة، صار الأمر الذى من شأنه أن يكون عليها ومطابقا لها أو قطعاً لها أو مقدار قطع لها محو من الوجود، حتى إن قيل إنه ليس له البتة وجود، كذب. فلأن أريد أن يجعل للزمان وجود لأعلى هذه السبيل، بل على سبيل التحصيل، لم يكن إلا فى التوهم. فلاذن المقدمة المستعملة فى أن الزمان لاوجود له ثابتاً، معناه لاوجود له فى آن واحد مسلمة. ونحن لا نمنع أن يكون له وجود، وليس فى آن، بل وجوده على سبيل التكون بأن يكون أى آتئين فرضتهما كان بينهما الشيء الذى هو الزمان، وليس فى آن واحد البتة.

- وبالحملة طلبهم إن الزمان إن كان موجوداً فهو موجود فى آن أو فى زمان أو طلبهم متى هو موجود، مما ليس يجب أن يشتغل به، فإن الزمان موجود لائق آن ولا فى زمان ولا له متى، بل هو موجود مطلقاً وهو نفس الزمان، فكيف يكون لموجود فى زمان. فليس إذن قولهم: إن الزمان إما أن لا يكون موجوداً أو يكون موجوده فى آن أو يكون وجوده باقياً فى زمان، قولاً صحيحاً، بل ليس مقابل قولنا: إنه ليس بموجود، هو أنه موجود فى آن، أو موجود باقياً فى زمان، بل الزمان موجود ولا واحد من الوجودين، فإنه لائق آن ولا باقياً فى زمان وما هذا إلا كمن يقول: إما أن يكون المكان غير موجود أو يكون موجوداً فى مكان أو فى حد من مكان. وذلك لأنه ليس يجب إما أن يكون موجوداً فى مكان أو فى جزء مكان، وإما غير موجود بل من الأشياء ما ليس موجوداً البتة فى مكان، ومن الأشياء ما ليس البتة موجوداً فى الزمان. والمكان من جملة القسم الأول. والزمان من جملة القسم الثانى، وستعلم هذا بعد. والذى قيل: إنه إن كان للزمان وجود وجب أن يتبع كل حركة زمان فتكون كل حركة تستتبع زماناً، فالجواب عن ذلك أنه فرق بين أن يقال: إن الزمان مقدار لكل حركة، وبين أن يقال إن إنتيه متعلقة بكل حركة، وأيضاً فرق بين أن يقال: إن ذات الزمان متعلقة بالحركة على سبيل العروض

(١-١٦) المسافة ... العروض : ساقطة من ب .

(٢) له : ساقطة من د ، ط || لامل : لامل ط || هذه : هذا ، سا ، ط .

(٣) لاوجود : ولاوجود سا ، م .

(٤) التكون : الذى يكون د ، سا ، الكون م .

(٥) متى : فمتى سا ، ط .

(٦) آن ولا فى زمان : لائق زمان م || فى ( الثانية ) : ساقطة من د .

(٧) لا يكون : يكون م .

(٨) فى آن أو موجود باقياً : ساقطة من م || الموجودين : الموجودين م .

(٩) أو فى حد من مكان : أو فى جزء من مكان د ، أو فى حد م ؛ ساقطة من سا .

(١٠) إما أن يكون : أن يكون ما د ؛ أن يكون إما سا || أو فى جزء مكان : أو حد مكان سا ، م ؛ أو فى حد مكان ط .

(١١) البتة : ساقطة من د ، سا .

(١٢) أنه : بأنه ط .

(١٣) يقال : نقول سا ، ط ، م .

لها، وبين أن يقال : إن ذات الحركة متعلق بها الزمان على سبيل أن الزمان يعرض لها . لأن الأول معناه أن شيئا يعرض بشئ ، والثاني أن شيئا يستتبع شيئا . أما الأول فلأنه ليس من شرط ما يقدر الشئ أن يكون عارضا له وقائما به، بل ربما قدر المباين بالموافاة والموازاة لما هو مباين له . وأما الثاني فلأنه ليس إذا تعلق ذات الشئ بطبيعة شئ، يجب أن لا تحلوا طبيعة الشئ عنه. ونحن إنما يبرهن لنا من أمر الزمان أنه متعلق بالحركة، وهيته لها. ومن أمر الحركة أن كل حركة تقدر بزمان ، فليس أن تكون كل حركة متعلق بها زمان يخصها، ولا أن كل ما قدر شيئا فهو عارض له، حتى يكون لكل حركة زمان عارض لها بعينه، بل الحركات التي لها ابتداء وانتهاء لا يتعلق بها الزمان، وكيف يتعلق بها الزمان. ولو كان لها زمان لكان مفصولا بآتين، وقدوة معنا ذلك. نعم إذا وجد الزمان بحركة على صفة يصلح أن يتعلق بها وجود الزمان، تقدر به سائر الحركات. وهذه الحركة حركة يصح عليها الاستمرار ولا يتحدد لها بالفعل أطراف . فإن قال قائل : أرأيت إن لم توجد تلك الحركة لكان يفقد الزمان حتى تكون حركات أخرى غيرها بلا تقدم ولا تأخر أوقبل ما ذكرناه في الشكوك: إن الجسم في آن يوجد متحركا غير محتاج إلى حركة جسم آخر، فيجوز أن يتحرك، ولا يجوز أن يكون له زمان . فالجواب عن ذلك إنه منبني لك أنه إن لم تكن حركة مستديرة بلحرم مستدير، لم تعرض للمستقيم جهات فلم تكن حركات مستقيمة طبيعية، فلم تكن قسرية، فيجوز أن تكون حركة جسم من الأجسام وحده ولا أجسام أخرى مستجيلا وإن لم يكن بين الاستحالة فليس كل محال يعرض يكون بين عروض الاستحالة، بل كثير من المحالات لا تظهر ولا تستبين استحالتها إلا ببيان وبرهان . وأما إن اعتمدنا التوهم فإذا رفعنا المستديرة بالتوهم وأثبتنا المستقيمة المتناهية في التوهم أمكن وثبت في التوهم زمان محدود لا يستنكره التوهم ، وليس نظرنا في هذا، بل فيما يصح في الوجود .

فالزمان إذن وجوده متعلق بحركة واحدة يقدرها ، ويقدر أيضا الحركات التي يستحيل أن توجد دون

(١-١٨) لها .. دون : ساقطة من ب .

(١) متعلق : يعلق سا ، ط .

(٢-١) لأن .... يستتبع شيئا : ساقطة من سا .

(٣) وقائما : أو قائما ط .

(٤) وهيته : وهياة سا ، م . (٥) ومن : من سا || فليس : + إذا ط .

(٥) متعلق : يعلق د ، سا || ولا أن : فلا أن د .

(٦) لها : لآتها سا ، م ، لذاته د .

(٧) وجد : وجدنا ط . (٨) بحركة : لحركة د ، م .

(٩) بالفعل : + بل م .

(١٠) ولا تأخر : وتأخر د ، ط .

(١٢) تعرض : تعرض د ، سا ، ط || المستقيم : المستقيمة م .

(١٣) مستجيلا : مستجيلا د .

(١٤) بين : بين م || يعرض : يعرض ط . (١٥-١٤) لا تظهر ولا تستبين : لا يستبين د ، سا ، لا يظهر ويستبين م .

(١٦) التوهم (الثانية) : المتوهم ط .

- حركة الجسم المتأهل بحركته لازمان إلا في التوهم ، وذلك كالمقدار الموجود في جسم يقدره ويقدر ما يحاذيه ويوازيه . وليس يوجب تقديره وهو واحد بعينه للجسمين أن يكون متعلقا بالجسمين ، بل يجوز أن يتعلق بأحدهما ويقدره ويقدر أيضا الآخر الذي لم يتعلق به . والحركة اتصالها ليس إلا لأن المسافة متصلة ، ولأن اتصال المسافة يصير علة لوجود تقدم وتأخر في الحركة ، تكون الحركة بهما علة لوجود عدد لها هو الزمان فتكون الحركة متصلة من جهتين : من جهة المسافة ومن جهة الزمان . فأما هي في ذاتها فليست إلا كمال ما بالقوة ، وليس يدخل في ماهية هذا المعنى اتصال أو تقدم ، فإنه لا يفهم من كمال ما بالقوة أو اتصال من شيء إلى شيء ومن خروج من قوة إلى فعل أن هناك بعدا ما بين المبتدأ والمنتى متصلا قابلا للقسمه التي يقبلها المتصل ، بل هذا يعلم بنوع من النظر يعلم به أن هذا المعنى يكون على المقدار المتصل لا غير . فلو أننا توهمنا ثلاثة أجزاء لا تتجزأ ، وكان التحرك حين يتحرك في الأوسط منها لكان فيه عند حركته من الأول إلى الثالث كمال ما بالقوة ولم يكن حل متصل ، فنفس كونها حقيقة كمال ما بالقوة لا يوجب أن تكون منقسمة . وكذلك ما لم تعرف أشياء أخرى لا يعرف وجوب ذلك ، فإنها لا تكون إلا على متصل قابل لقسمه كذا . فحين أن الاتصال أمر عارض يلزم الحركة من جهة المسافة أو من جهة الزمان ، لا يدخل في ماهيتها . وبالحيلة فإننا لو لم نلتفت إلى مسافة أو إلى زمان ، لم نجد للحركة اتصالا . وكذلك متى احتجنا إلى تقدير الحركة احتجنا إلى ذكر مسافة أو زمان . وأما اتصال الزمان فعلة القرية اتصال الحركة بالمسافة ، لا اتصال المسافة وحدها ، فإن اتصال المسافة وحدها ما لم يكن حركة موجودة : لا يوجب اتصال الزمان ، كما تكون مسافة يتحرك فيها المتحرك ويقف ثم يتنقل من هناك ويتحرك حتى يفنيها ، فيكون هناك اتصال المسافة موجود أو لا يكون الزمان متصلا ، بل يجب أن تكون علة الزمان اتصال المسافة بتوسط الحركة ، ولأن اتصال الزمان اتصال المسافة ، بشرط أن لا يكون فيها سكون . فعلة اتصال الزمان أحد اتصالي الحركة من جهة

(١٧-١) حركة ... جهة : ساقطة من ب .

(١) الزمان : الزمان سا . (٢) ويقدره : ساقطة من د .

(٣) الآخر : الأجزاء د || الذي : التي سا || لم : ساقطة من سا || والحركة : الحركة م || اتصالها : أيضا م .

(٤) تقدم ... لوجود : ساقطة من م .

(٥) فأما : وأما ط ، م .

(٦) المبتدأ : المبدأ ط .

(١٠) وكذلك : ولذلك ط ، وكذلك م .

(١١) فإنها : وإنها سا ، ط ، م || الاتصال : الاتصالات ط .

(١٢) لم ( الأول ) : ساقطة من م || نلتفت : نلتفت د .

(١٣) وكذلك : ولذلك ط ، م || تقدير : تقدير د .

(١٤) لا اتصال : لا اتصال سا || لا يوجب : ولا وإما م . اتصال .

(١٧) اتصال ( الأول ) : الاتصال ط || اتصال ( الثانية ) : باتصال ط || اتصال : اتصال سا .

ما هو اتصال الحركة. وليس هذا إلا اتصال المسافة مضافا إلى الحركة، وهذا لا يكون وهناك سكون، وليس هذا الاتصال علة لصيرورة الزمان متصلا، بل لاتحاد الزمان، فإنه ليس الزمان شيئا يعرض الاتصال الخاص به، بل هو نفس ذلك الاتصال. فلو كان شيء يجعل للزمان اتصالا على معنى اتحاد ذات الزمان المتصل لكان الاتصال عارضا للزمان لاجوهر الزمان. وكما أنا نقول: إن لونا كان سبب لون، أو حرارة كانت سبب حرارة، ونعني بذلك أنها كانت سببا لوجود اللون أو الحرارة، لالكون الكيفية حرارة، كذلك نقول: إن اتصالا هو سبب لوجود اتصال، لأنه سبب لصيرورة ذلك الشيء اتصالا، فإنه اتصال بذاته كما أن ذلك حرارة لذاتها.

وليس لقائل أن يقول: إنا لانفهم للحركة اتصالا إلا بسبب المسافة أو الزمان، وأنتم أيتم أن يكون الاتصال المسافي سببا للزمان، ولا يجوز أن تقولوا إن الاتصال الزماني هو سبب للزمان، ثم تقولون إن اتصال الحركة سبب للزمان، وليس هناك اتصال غير هذين. فلما نجيبه ونقول: إنا نجعل الاتصال المسافي سببا للزمان، ولكن لا مطلقا، بل من حيث صار لحركة فصارت الحركة بها متصلة، واعتبار اتصال المسافة بنفسه شيء واعتباره مقارنا للحركة شيء. فافهم الآن أن اتصال المسافة من حيث هي للحركة علة لوجود ذات الزمان الذي هو بلداته متصل أو اتصال لأنه علة لكون ذات الزمان متصلا، فذلك أمر لاعلة له. فهذا يصح أن الزمان أمر عارض للحركة وليس بجنس ولا فصل لها ولا سبب من أسبابها، بل أمر لازم لها بقدر جميعها.

ومن المباحث في أمر الزمان أن نعرف كون الشيء في الزمان، فنقول: إنما يكون الشيء في الزمان على الأصول التي سلفت، بأن يكون له معنى المتقدم والمتأخر، وكل ماله في ذاته معنى المتقدم والمتأخر فهو إما حركة وإما ذو حركة. أما الحركة فذلك لها من تلقاء جوهرها، وأما المتحرك فذلك له من تلقاء الحركة. ولكنه قد يقال لأنواع الشيء ولأجزائه ونهاياته إنها شيء في الشيء، فالمتقدم والمتأخر والآن أيضا والساعات والسنون يقال إنها في الزمان. فالآن في الزمان كالوحدة في العدد، والمتقدم والمتأخر كالزوج والفرد في العدد، والساعات

(١٨-١) ما هو .. والمتأخر : ساقطة من ب .

(١) اتصال ( الثانية ) : لاتصال سا || مضافا : مضافا سا ، ط ، م .

(٢) لاتحاد : لإيجاد سا ، ط ، م . (٢-٢) الاتصال ... ذلك : ساقطة من سا .

(٤) إن : ساقطة من م || ونعني : نعني ط .

(٥) كذلك : لذلك د . (٦-٥) هو سبب ... اتصالا : ساقطة من د ، م .

(٦) ذلك : ذاك ط .

(٧) إلا : لا سا .

(٨) الزماني : الزمان ط .

(٩) اتصال : ساقطة من د . (١٠) لا مطلقا : مطلقا سا || حركة : الحركة ط .

(١١) الآن أن : إلا أن ط .

(١٥) بأن : أن م || في ذاته : ساقطة من ط .

(١٦) ذلك : بذلك د ، سا .

والأيام كالثلاثين والثلاثة والأربع والعشرة في العدد، والحركة في الزمان كالعشرة الأخرى في العشرية، والمتحرك في الزمان مثل الموضوع للأعراض العشرة في العشرية، ولأن السكون إما أن يتوهم مستمرا ثابتا أبدا، وإما أن يتوهم بحيث يعرض له تقدم وتأخر بالعرض، وذلك بسبب الحركتين اللتين يكتملانه، إذ السكون علم حركة فيما من شأنه أن يتحرك لاعدم الحركة مطلقا، فلا يبعد أن يكون بين حركتين، فمثل هذا السكون له وجه ما تقدم وتأخر، فهو أدخل وجهي السكون في الزمان دخولا بالعرض والتغيرات التي يلبسها الحركة المكانيّة في أنها تبدل من طرف إلى طرف، كما تأخذ التسخن من طرف إلى طرف، هي داخلة في الزمان لأجل أن لها تقدما وتأخرا. فإذا كان تغير ما يأخذ المتغير كله جملة فيذهب إلى الاستعداد أو النقص، فإن له من الاتصال الاتصال الزماني فقط، فإن له تقدما وتأخرا في الزمان فقط. ولذلك ليس له فاعل الزمان المسمى هو اتصال الحركة في مسافة أو شبه مسافة وهو مع ذلك ذو تقدم وتأخر، فهو متعلق بالزمان، فوجوده بعد وجوده علة الزمان وهو الحركة التي فيها انتقال. فهذه التغيرات تشارك الحركات المسافية في أنها تتقدم بالزمان، ولا تشاركها في أن الزمان متعلق الوجود بها معلول لها، فإن هذا للمسافيات وحدها.

وقد علمت غرضنا في قولنا الحركات المسافية. وأما الأمور التي لا تقدم فيها ولا تأخر بوجه فإنها ليست في زمان، وإن كانت مع الزمان، كالعالم فإنه مع الخردة وليس في الخردة. وإن كان شيء له من جهة تقدم وتأخر، مثلا من جهة ما هو متحرك وله جهة أخرى لا تقبل التقدم والتأخر، مثلا من جهة ما هو ذات وجود فهو من جهة مالا يقبل تقدما وتأخرا ليس في زمان، وهو من الجهة الأخرى في الزمان. والشيء الموجود مع الزمان وليس في الزمان فوجوده مع استمرار الزمان كله هو الدهر، وكل استمرار وجود واحد فهو في الدهر، وأعني بالاستمرار وجوده بعينه كما هو مع كل وقت بعد وقت على الاتصال، فكان الدهر هو قياس ثبات إلى غير ثبات، ونسبة هذه المعية إلى الدهر كنسبة تلك الغيبة من الزمان ونسبة الأمور الثابتة بعضها إلى بعض.

(٣) حركة : الحركة ب ، د .

(٤) أن يكون : ساقطة من سا || بين : ساقطة من د .

(٥) أدخل : + في سا || والتغيرات : والتغيرات ط || الحركة : الحركات ط .

(٦) التسخن : التسخين م || كما .. إلى طرف : ساقطة من د || هي : وهي . سا ، ط ، م .

(٧) المتغير : التغير ط || أو النقص : والنقص د ، سا ، ط || فإن : فإنه ط .

(٨) فإن : وإن ط || ولذلك : وكذلك د ؛ فكل ذلك م .

(٩) تقدم وتأخر : متقدم وتأخر د ، سا .

(١٠) التي : التي سا || فهذه : هذه سا || التغيرات : التغيرات ط . || تتقدم : متقدم ط .

(١٢) وليس : وليس ط . || وليس في الخردة : ساقطة من د || شيء : شيئا ط ، م .

(١١) الدهر ( الثانية ) : الدهن م .

(١٧) وجوده : وجود د .

(١٨) الغيبة : المعية د ، ط ؛ ساقطة من سا .

والعلة التي لها من هذه الجهة هو معنى فوق الدهر، وبشبه أن يكون أحق مسمى به السرمد، وكل استمرار وجود بمعنى سلب التغير مطلقا من غير قياس إلى وقت فوقت فهو السرمد، والعجب من قول من يقول إن الدهر مدة السكون أو زمان غير مخلود بحركة، ولا يعقل مدة ولا زمان ليس في ذاته قبل ولا بعد، وإذا كان فيه قبل وبعد وجب بمحدد حال على ما قلنا فلم يخل من حركة .

٥٠ والسكون يوجد فيه التقدم والتأخر، على نحو ما قلنا سافلا لا غير، والزمان ليس بعلة لشيء من الأشياء، لكنه إذا كان الشيء مع استمرار الزمان يوجد أو يعدم ولم تر له علة ظاهرة نسب الناس ذلك إلى الزمان، إذ لم يجدوا هناك مقارنا غير الزمان أولم يشعروا به . فإن كان الأمر محمودا مدحوا الزمان، وإن كان ملموما ذموا . لكن الأمور الوجودية في أكثر الأمر ظاهرة الملل، والعدم والفساد خفي الغلة، فإن سبب البناء معقول وسبب الانقراض والاندساس مجهول في الأكثر . وكذلك إن شئت استقرت جزئيات كثيرة ، فيعرض للملك أن يكون أكثر ما ينسب إلى الزمان هو من الأمور العدمية الفسادية كالنسيان والحرم ولانتقاص وفناء المادة وغير ذلك، فالمالك صار الناس يولعون بدم الزمان وهجو .

١٥ والزمان له عوارض وأمور تدل عليها ألفاظ، فخرى بنا أن نذكرها ونعدها، فمن ذلك الآن، وقد يفهم منه الحد المشترك بين الماضي والمستقبل الذي فيه الحديث لا غيره ، وقد يفهم منه كل فصل مشترك ولو في أقسام الماضي والمستقبل، وقد يفهم منه طرف الزمان، وإن لم يدل على اشتراك، بل كان صالحا لأن يجعل طرفا قاصلا في الوهم غير واصل، وإن كان يعلم من خارج المفهوم إنه لا بد من أن يكون مشتركا ولا يمكن أن يكون فصلا، وذلك بنوع من النظر غير تصور معنى لفظه . وقد يقولون أن زمان قريب جدا من الآن الحاضرة قصير . وتحقيق سبب هذا القول هو أن كل زمان يحدث عنه فله حدان لاحالة هما آتان يفترضان في الذهن له، وإن لم يشعر به . وهذان الآتان يكونان في الذهن حاضرين معا لاحالة، لكنه قد يشعر بالذهن في بعض الأوقات بتقدم آن في الوجود، وتأخر آن، وذلك لبعد المسافة بينهما، كما يشعر بالآن المتقدم من آتي الساعة واليوم، وفي بعضها يكون الآتان من القريب بحيث لا يشعر بالذهن بما بينهما في أول وهلة، مالم يستند إلى استبصار، فيكون الذهن يشعر بهما

(١) فوقت : مؤقت د ، سا .

(٢) والعجب : والتعجب ط || يكون : ساقطة من ب د ، سا ، ط || ماسى : مايسى ط || وكل : فكل ب ، سا || من قول : ساقطة من ط .

(٣) من : من م .

(٤) ترله : يترله م || إلا : إذا د ، سا .

(٥) والاندساس : ساقطة من سا || أكثر : ساقطة من م .

(٦) العدمية : ساقطة من سا || الفسادية : والفساد م .

(٧) يولعون : يولعون سا .

(٨) لزمان : الزمان ط .

(٩) يفترضان : يفترضان د ، سا .

(١٠) آن (الثانية) : + في الوجود د .

كأنهما وقعا معا، وكأنهما آن واحد، وإن كان التعقب والاستقصاء يمنع الذهن من ذلك في أدنى تأمل، ولكن إلى أن يراجع الذهن نفسه يكون الآن كأنهما وقعا معا .

- ومن الألفاظ الزمانية قولهم : بغتة . وبغتة ، هونبة الأمر الواقع في زمان غير مشعور بمقداره قصرا إلى زمانه ، بعد أن لا يكون الأمر متوقعا . ومن هذه الألفاظ قولهم : دفعة، وهو يدل على حصول شيء في آن، وقد يدل على مقابل قولنا : قليلا قليلا ، وقد شرحنا ذلك. ومن هذه الألفاظ قولهم : هو ذا، وهو يدل على أن قريب في المستقبل من الآن الحاضر لا يشعر بمقدار البعد بينهما قصرا شعورا يعتد به. ومن ذلك قولهم : قبيل وهو يدل على نسبة إلى آن في الماضي قريب من الآن الحاضر، إلا أن المدة بينهما مشعور بها. وبعيد في المستقبل نظير قبيل في الماضي . والمتقدم إما في الماضي فيدل على ما هو أبعد من الآن الحاضر، والمتأخر على مقابله، وأما في المستقبل فيدل على ما هو أقرب من الحاضر، والمتأخر على مقابله. وإذا أخذ مطلقا فالمتقدم هو الماضي، والمتأخر هو المستقبل، والتقديم زمان يستطال ما بينه وبين الآن بالقياس إلى الحدود المتعالة للزمان، وأيضا التقديم في الزمان مطلقا وبالحقيقة هو الذي ليس لزمانه ابتداء .
- ١٠

---

(١) وإن كان : وكان م .

(٢) كأنهما : كلاهما م .

(٣) هو : هي ط || قصرا : قصر م .

(٥) مقابل : مقابله سا || هو ذا : هوئى سا || يدل : ما يدل ي .

(١٠) المتصلة : المتصلة د ، ط .

(١١) وبالحقيقة : ساقطة من ط || ابتداء : تمت المقابلة الثانية من الفن الأول بحمد الله وحسن توفيقه والحمد لله رب العالمين م .





# المقالة الثالثة من الفن الأول فى الأمور التى للطبيعات من جهة ما لا راكم وهى أربعة عشر فصلاً

الأول فى كيفية البحث الذى يختص بهذه المقالة .

الثانى فى التالى ، والتماس ، والتشافع ، والتداخل ، والتلاحق ، والاتصال ، والوسط ، والطرف ، ومعا ، وفراى .

الثالث فى حال الأجسام فى انقسامها ، وذكر ما يختلف فيه وتعلق به المبطلون من الحجج .

الرابع فى إثبات الرأى الحق منها وإبطال الباطل .

الخامس فى حل شكوك المبطلين فى الجزء : ١٠

السادس فى مناسبات المسافات والحركات والأزمنة فى هذا الشأن ويتبين أن ليس لشيء منها أول جزء .

السابع فى ابتداء الكلام فى تنهى الأجسام ولاتناهيها وذكر ظنون الناس فى ذلك .

الثامن فى أنه لا يمكن أن يكون جسم أو مقدار أو عدد ذو ترتيب غير متناه وأنه لا يمكن أن يكون جسم متحرك بكلية أو جزئية غير متناه .

---

(٢) من الفن الأول : سابقة من ب ، سا .

(٤) وهى أربعة عشر فصلاً : ثلاثة عشر فصلاً ، سابقة من ب ، د ، سا .

(١٤-٥) الأول ... متناه : سابقة من ب ، د ، سا ، م .

التاسع في تبين كيفية دخول مالايتاهي في الوجود ، وغير دخوله فيه ، ونقض حجج من قال بوجود مالايتاهي بالفعل .

العاشر في أن الأجسام متناهية من حيث التأثير والتأثر .

الحادي عشر في أنه ليس للحركة والزمان شيء يتقدم عليهما إلا ذات الباري تعالى وأنه لا أول لهما من ذاتهما .

الثاني عشر في تعقيب ما يقال إن الأجسام الطبيعية تنخلع عند التصغر المفرط ، بل لكل واحد منها لا يحفظ صورته في أقل منه ، وكذلك تعقيب ما قيل من أن الحركات مالا أقصر منه .

الثالث عشر في جهات الأجسام .

الرابع عشر في النظر في أمر جهات الحركات الطبيعية وهي المستقيمة .

في كيفية البحث الذي يختص بهذه المقالة

- إن الطبيعيات هي أجسام وأحوال الأجسام، والكمية مخالطة متالاصنين، فالكمية التي للأجسام هي الأقطار .
- أما التي لأحوال الأجسام فمثل الزمان ومثل أشياء أخرى تلحقها بالذات أو بالعرض. وأحوال الأجسام يلحقها الكم، إما من جهة كمية الأجسام التي لها أو معها، وإما من جهة الزمان كما يلحق الحركة، وإما من جهة القياس إلى عدد ما يصلر عنها أو مقداره، وهذا أبعد أنحاء لحوق الكم. وهذا كما يقال قوة تناهية وقوة غير متناهية .
- والأحوال التي تعتبر للأجسام من كيتها إما أحوال يصح أن تكون بانفراد جسم جسم: مثل حال التناهي واللاتناهي في العظم، وحال التناهي واللاتناهي في الانقسام والصغر، وإما أحوال تكون بقياس بعضها إلى بعض، مثل التناهي والتماس والشفاف والاتصال وما يجري مجراها، وإما أحوال الأجسام . فالحركة والزمان منها تعتبر ١٠ من أحوال كيتها لأنها هل لها ابتداء زمني، وهل ينقطعان، أو ليس كذلك، بل لانهاية لها. وأما القوى منها فيعتبر من أحوال الكميات فيها أنها كيف محاذي أمورا ذوات نهاية أو غير ذوات نهاية، وكيف يمكن ذلك فيها .

(٢) فصل : فصل ا ب ؛ الفصل الأول م .

(٣) الذي : التي سا .

(٤) والكمية : والكمية سا ، م || ما : ساقطة من م || الأقطار : الأقطار ط .

(٥) في ... واللاتناهي : ساقطة من د || وحال : ساقطة من سا || في الانقسام : والانقسام م .

(٦) هل .. لانهاية : ساقطة من م || ابتداء زمني : ابتداء ب ؛ ابتداء د ؛ سا || أو ليس : أم ليس ط .

(٧) فيها (الأول) : منها سا .

## [ الفصل الثاني ]

### ب - فصل

#### في التتالي والتماس والتشافع والتلاحق والاتصال والوسط والطرف ومما وفردى

• وقبل أن نتكلم في أمر تاهى الأجسام وأحوالها في الإعظام، فحقيق بنا أن نتكلم في تاهيها ولاتاهيها الصغر والانقسام. وقبل ذلك فحقيق بنا أن نعرف التتالي والتماس والتداخل والتشافع والتلاصق والاتصال، وأن نعرف الوسط والطرف، وأن نعرف مما في المكان وفردى. فنقول إن المتتالين هما اللذان ليس بين أولهما وثانيهما شيء من جنسهما مثل البيوت المتتالية. فإن التالى منهما للأول هو الذى ليس بينه وبين الأول شيء من جنسهما، وقد تكون متفقة مثل بيت وبيت، وتكون مختلفة النوع مثل صف من إنسان وفرس وحبل وشجرة، فحيث لا تكون متتالية من حيث هي مختلفة النوع، بل من حيث يجمعها أمر عام ذاتى كالجسمية، أو عرضى كالبياض، أو القيام صفا، أو الشخوص حجبا. وإذا لم يكن بينهما من القول عليه الأمر المعتبر عاما شيء، قيل للمأخوذ منهما ثانيا : إن هنا يتلو صاحبه مثلا، إذا أخذت هذه الأشياء من حيث هي أشخاص متعصبية، كان الفرس يتلو الإنسان والحبل والشجرة، وإن أخذت من حيث هي حيوانات، كان الفرس يتلو الإنسان، ولم يكن الحبل والشجرة يتلوان، وإن أخذت من حيث هي ناس، لم يكن هناك شيء يتلو شخص الإنسان إلا الإنسان.

• وأما التماس فهو الشيء الذى ليس بين طرفه وطرف ما قبله إنه مماس له، شيء ذو وضع، فالتماسان هما اللذان

(٢) فصل : فصل ب : الفصل الثانى م .

(٣) التماس : ساقطة من د .

(٥) بنا : ساقطة من ب ، د ، سا ، ط || ولاتاهيها : ساقطة من م .

(٦) والاتصال : ساقطة من م .

(٧) شيء : + واحد د .

(٨) ليس : ساقطة من سا .

(٩) مثل صف : من صنف م || صف : صنف سا || وشجرة : وفجر م || لا تكون : لا توجد ط ، م .

(١٠) بل : مثل د || يجمعها : يجمعها ب ، سا .

(١١) وإذا : فإذا سا ، ط ، م . || قيل : لم يقل ط || منها : ط .

(١٢) من حيث : ساقطة من ط .

(١٣) والحبل .... الإنسان : ساقطة من د || حيوانات : حيوان م .

(١٥) التماس : التماس ط ، م || طرفه : طرفه ط || بطرف سا || فالتماسان : والتماسان ط .

طرفهما معا لاقى المكان، بل في الوضع الواقع عليه الإشارة . فإن الأطراف ليست في مكان الهبة ولها وضع  
ما والنقطة أيضا لها وضع، فإن الوضع هو أن يكون الشيء بحيث يمكن أن يشار إليه أنه جهة مخصوصة. والمتسامان  
تقع هذه الإشارة على طرفهما معا .

- وإذا كان شيان يتعدى لقاء كل منهما طرف الآخر حتى يلتقي ذات الآخر بأمره لم يكن ذلك مماسة، بل  
كان مداخلة، فإنه ليست المداخلة إلا أن تدخل كلية ذات في الآخر، وليس ذلك الدخول إلا أن يلتقي أحدهما كل  
ما قبل إنه مداخل فيه، فإن سواه كان لا شيء من هذا إلا وهو ملاق للآخر، وإن فصل أحدهما لم يكن داخله  
كله بل داخله ما يساويه منه. فحقيقة المداخلة أن يكون لا شيء من ذات هذا إلا ويلتقي ذات الآخر، فلا يرى شيء  
لا يلتقي الآخر . وأما كون المتداخلين في مكان واحد فهو أمر يلزم المداخلة، وليس هو مفهومها بل مفهومها  
الملاقاة بالآخر. وإذا كان شيء يلاقى الآخر بالآخر، والآخر لا يفضل عليه، فما يلتقي الآخر يلتقي الأول، ولا فيوجد  
فيه بالملاقاة شيء خاليا عن الأول . وقيل إن الأول لاقاه كله، ولم يفضل عن الثاني عليه، هذا خلف. فالملاقات  
بالآخر، أي شيء لاقى أحدهما لاقى الآخر، ولا يحجب واحد منهما عن مماسة الآخر، ولا يزداد الحجم باجتماع ألف  
منها، وهذا هو سبيل ألف نقطة لو اجتمعت. وإذا كان شيء يلاقى شيئا، ويلتقي الملاقى شيء لا يلتقي الأول، فهناك  
فصل في ذاته عما لاقى الأول، ذلك الفضل يناله الملاقى الثاني فارغا عن الملاقاة الأولى. وهذه الأشياء كلها بينة  
في العقل . وكذلك إذا كان الشيء مشغولا بالملاقاة حتى تكون الملاقاة ممنوعة عن ملاقاة شيء آخر، فلما أن يكون  
مشغولا، كله أو بعضه. فإن كان كله لم يمسه ثالث، وإن كان بعضه الأول فلا يكون لا الشغل ولا المماسه شغلا بالآخر  
أو مماسة بالآخر وهذه مقدمات بينة بنفسها، وما ورد من النقض لها فهو نقض مقدمات أعم منها، وهو ما يقال من أن الشيء قد  
يكون كله معلوما بالقياس إلى شيء، وعند شيء مجهولا بالقياس إلى آخر، وعند آخر من غير انقسام، ويكون الشيء  
يمين شيء وليس يمين شيء من غير انقسام، ولذلك يكون مشغولا بأمره بالقياس إلى شيء، فارغا بالقياس إلى شيء  
آخر من غير انقسام فأول ما يغلطون في هذا أن هذا ينقض قول قائل من جهة أخرى إنه لا يجوز أن يكون

(٢) وضع فإن الوضع هو : وضع هو س ، م ؛ وضع ما والوضع ط .

(٣) طرفها : طرفها ط ، م .

(٤) لم : ولم ط .

(٥) المداخلة : المدخل د || الآخر : الأخرى د || الدخول : المدخول س .

(٧) ما يساويه : مساواه ط . || يرى : يراها د ؛ يرى م .

(١٠) فالملاقات : فالملاقات ط .

(١٢) منها : منها د ، م || هو : + عل م || لو : إذا ط || ويلتقي : ويلتقي ط || لا يلتقي : لا يلتقي ط .

(١٣) ذلك : وذلك ط ، م || الفضل : ساقطة من س .

(١٤) بالملاقاة : فالملاقات س .

(١٦) وما ورد : وما ورد د ، س ، ط ، م .

(١٧) بالقياس (الأول) : بقياس ب ، د ، س ، م .

(١٨) ولذلك : فكذلك س ، ط ، م .

(١٩) ينقض : ينقض س ، ط ، م || من جهة أخرى : ساقطة من س || من : ساقطة من م .

الشيء بأسره ذا أمرين متقابلين بالقياس إلى شيء ، وهذا مسلم . إنما المنكر مانسبته إلى هذه المقلمة نسبة النوع مثلا ، وهو أنه إذا اشتغل بأسره عن أن يماس لم يمس في جهة دون جهة مماسة مخصوصه ، فإن فرغ من جهة واشتغل في جهة فني ذاته فضل عن الاشتغال . وهذه المقلمة لم تناقض ولم تبطل ، بل دل على أن جنسها ليس بواجب ، ولها أشباه ليست بواجبة . وهذه المقلمة لم يجب ولم تثبت في العقل الأول من حيث المعنى الجنسي لها ، بل من حيث هي مخصوصة بالملاقاة ، فإن الملاقاة هذا موجبا . ولو كان بدل الملاقاة معنى آخر لكان يجوز أن يكون كل الشيء بالقياس إلى جهة بحال ، وبالقياس إلى جهة أخرى بحال مخالفة لتلك الحال إذا كانت تلك الحال لا توجب شغلا ومنعا أصلا ، وكان لا يوجب شغلا يتعاطى بحال الكل وبحال البعض ، إذ كان الشغل للكل أمرا بالقياس ليس أمرا في نفسه . فإن المشغول الممنوع عن مماسة شيء آخر لا يكون مشغولا عن شيء دون شيء ، فإنه من حيث هو مشغول لا يماسه شيء البتة ، ومن حيث هو فارغ يماسه كل شيء . فأما المجهول فكونه مجهولا ليس أمرا يستقر فيه البتة ، بل هو مضاف إلى شيء ، ولذلك لا يمنع أن يعلمه أي عالم كان بأي عدد كان من العلم : لا كالجزم البني لهم ، فإنهم قصرُوا إمكان مماسه على أشياء معدودة . وبالحملة لا يوجب ذلك في العلم منعا البتة ، ولو أوجب منعا متناولا لأمر غير متجزئ بوجه من الوجوه لما علم شيء .

على أنه لا حاجة بنا إلى إثبات هذا الفرق ، فإن الذي نقوله في أمر الملاقاة بالأسر من أنه إذا شغل شغل الجميع ، وإن لم يشغل لم يشغل شيئا هو بين نفسه وبين خلافه ، في أمر العلم . وما أوردوه من الأمثلة للمناقضة يناقض غير المطلوب ، ويوجب مجوزا في أمر أعم من المطلوب ، فيجعل مجوزا في المطلوب . وبالحري أن تكون الملاقاة بالأسر لا تشغل البتة عن المماس ، فإن الوارد المماس إذا شغله المتقدم السابق إلى المماس امتنع عن المشغول ولم يمنع

(١) شيء : شئين ط . || هذه : هذا م || النوع : بالنوع م .

(٢) فإن : وإن ط ، م

(٣) هي : هو ط || ولو : فلو ط || يكون : ساقطة من د .

(٤) الشيء : شيء ط || بحال (الثانية) : بحالة ط || إذا : إذ يخ || تلك : ساقطة من م .

(٥) وكان : وكانت ط ، لو كانت م || إذ كان : لو كان ط ، م .

(٦) فأما : وأما سا ، ط ، م .

(٧) لا يمنع : لا يمنع ط .

(٨) منّا متناولا : أمرا سا || متناولا : + ولاد . (٩) حل : وحل ب ، سا ، ط || شغل (الأول) : اشتغل م .

(١٠) وما أوردوه : وما أورد ط .

(١١) أم : ساقطة من ط || بالأسر : ساقطة من سا .

(١٢) لا تشغل : لا تشغل م || ولم يمنع : ولم يمنع ط .

عن مماسة الشاغل ، فأصاب ذات الشاغل بالمماسة دون ذات المشغول ، وكان ذات المشغول غير ملاق بجميع ذات الشاغل، فما كانت بينها ملاقة بالأسر . أما إذا كانت الملاقاة ملاقة بالأسر كانت مداخلته بالحقيقة . والمتداخلان لا يشغل أحدهما الآخر عن ممس ماس ، فالملاقاة بالأسر كذلك حكماً . وإذا كانت المماسة المداخلية ، وكان كل واحد من المتماسين منفرداً بوضع مخصوص هناك ذاته دون ذات الآخر فتكون المماسة ملاقة بأطراف الذاتين ، وهو أن لا يكون بين طرفهما بعد أصلاً، وتكون المداخلية ملاقة بالأسر . فيلزم ذلك ٥ أن يصير وضعهما ومكانهما واحداً . وأنت إذا تأملت أدنى تأمل، علمت أن الشيء إذا كان مماساً، فلو توهمته صار مداخلتاً احتاج أن يتحرك إلى ملاقة أمر من ذات المداخل ينقل فيه، لم يكن لاقاه، حتى إذا استوت الملاقاة صار مداخلتاً. وليس كلامنا الآن في المداخلية على أنها موجودة أو معدومة، بل على تصور معنى لفظها، وأن المتصور منها كيف يخالف المتصور من المماسة، وأنها لو كانت موجودة كيف كانت تفارق المماسة . وأما التشافع فهو حال تماس نال من حيث هو نال . وظن بعضهم أن من شرط ذلك أن يشارك في النوع، وأظن أن مفهوم اللفظ لا يقتضي ذلك اللهم إلا أن يصطلح على ذلك من رأس، وبعد ذلك فيحتاج أن يكون لهذا المعنى الذي هو أعم منه لفظ بحسبه وأما المتصلق فهو التماس اللازم للشيء في الانتقال حتى يصعب حتى التفضيل بينهما، إما لانطباق السطحين حتى لا يمكن أنه يفارق أحدهما الآخر إلا مع وقوع انحلاء الممين استحالة وجوده، وذلك يكون إذا كان ليس طرف أحد سطحي الجسمين أولى بالسبق إلى الانفتاح، أو يكون إنما يفتح بزوال صورة السطح عن كلفيته باستحداث تقريب أو تعبير أو غير ذلك وهو غير مجيب إليه إلا بعنف، وإما لانغراز أجزاء من هذا في أجزاء من ذلك. وقد ١٥ يحدث الالتصاق بين جسمين بتوسط جسم من شأنه أن ينطبق جيداً على كل واحد من السطحين لسيلانه، وأن ينغرز أيضاً في كل واحد منها لذلك، ثم منه شأنه أن يجف ويصلب فيلزم كل واحد من الجسمين ويعرض لذلك الترام الجسمين بوساطته وهذا كالفراء وما يشبهه .

(٢-١) بالمماسة ... الشاغل : ساقطة من د . (١) ذات : ذوات م || ملاق ب ، سا ، م .

(٢) بجميع : بجميع ب سا || فما : فيما م || ملاقة : ساقطة من د .

(٣) فالملاقاة : بالملاقاة سا || وإذا : فإذا سا ، م .

(٦) وضعها : وضعها م || توهمته : توهمناه سا ، ط ، م .

(٧) حتى ... الملاقاة : ساقطة من م || استوت : استوت ط ، م .

(١١) لهذا : لذلك ط || لفظ : اللفظة د ، ط || بحسبه : بحسب ط ، م .

(١٢) لانطباق : الانطباق في ط ، الانطباق م .

(١٣) الممين : الممين ط .

(١٤) يفتح : يفتح ط || عن : من ط .

(١٥) إليه : ساقطة من م || لانغراز : الانغراز م .

(١٦) الالتصاق : التصاق م || لسيلانه : لسيلانه د ، سا ، ط .

(١٧) لذلك : كذلك د .

(١٨) كالفراء : كالفراء ب .



وأما المتصل فإنه لفظ مشترك يقال على معان ثلاثة ذكرناها في مواضع : اثنان منها يقال للشيء بالقياس إلى غيره ، وواحد يقال للشيء في نفسه لا بالقياس إلى غيره : فأما أحد الاثنين فإنه يقال للمقدار أنه متصل بغيره ، إذا كان طرفه وطرف غيره واحد، فيجب أن يكون كل واحد من المتصل والمتصل به محصلا بالفعل، إما مطلقا وإما بالعرض . فإن كان مطلقا وفي الوجود نفسه ، كان له طرف مطلق في الوجود نفسه، كأحد خطي الزاوية ، فإنه متصل بالآخر لأنه خط موجود بالفعل غير الآخر وله طرف بالفعل، لكنه بعينه طرف الخط الآخر ، وأما الذي بالعرض، فمنه ما يكون بالفرض، فكما يعرض إذا توهنا أو فرضنا الخط الواحد بالفعل ذا جزئين وميزنا أحدهما عن الآخر بالفرض فيميز بذلك له طرف، هو بعينه طرف القسم الآخر، فيقال لكل واحد منهما أنه متصل بالآخر . وإنما يكون كل واحد منهما موجودا بعينه مادام الفرض، فإذا زال الفرض لم يكن ذلك ولا هذا بل كان الواحد الكل ولاقسمة فيه بالفعل . ولو كان ما يقع بالفرض موجودا في نفس الأمر، ولو لم يفرض لم يمتنع وجود أجزاء بالفعل لانهائية لها في الجسم، على ماسنيين، وهذا محال. وبالحملة أيضا إنما يكون في أجزاء المتصل شيء هو هذا باتجاه الإشارة بعد الفرض إليه على نحو. وكذلك ذلك إنما يكون ذلك لاتباع إشارة على نحو آخر من الفرض إليه، وهذا هذا وذلك ذلك من حيث الإشارتان متجهتان إليه، فإن بطلتا فمحال أن يقال إن هذا وذلك باقيا من حيث هما هذا وذلك، اللهم إلا أن يفرض سبب آخر مميز، وأما ما كان يعرض بالفرض فيبطل بزوال الفرض. والمتصل لأجزاء له بالفعل، كما يظهر من بعد، فيكون حدوث جزء له هو هذا وجزء له هو ذلك ، من غير أن كان قبل موجودا بالفعل، وهو أمر يتبع الإشارة . وإذا زالت الإشارة لم يبق معلول الإشارة، فمحال أن يقال بعد ذلك إنه وإن بطلت الإشارة فلا بد من مميز ذلك من هذا ، فإن كون هذا وذلك فيها إنما هو بالإشارة فيكون كأنه قيل : إن بطلت الإشارة فلا بد من أن تكون إشارة، وليس الحال في أجزاء المتصل كالحال في أجزاء الأشياء الأخرى المنفصل بعضها من بعض موجودا بالفعل ، فإن الإشارة هناك تدل

(١) في : وفي : سا ، ط ، م .

(٢) بالفرض : بالعرض د ، سا ، ط ، م || فكما : كما م .

(٣) من الآخر : ساقطة من د || هو : ساقطة من سا .

(٤) ذلك : ذلك ط .

(٥) الواحد : لواحد د .

(٦) أيضا : ساقطة من د || في : ساقطة من سا .

(٧) ذلك (الثانية) : ساقطة من م ، ط . (٨) آخر : ساقطة من د ، سا ، م || ذلك : ساقطة من م || الإشارتان : إن

الإشارتين م .

(٩) هذا : ساقطة من سا || يفرض : يعرض سا ، ط ، م . (١٠) بالفرض : بالعرض د ، م || للفرض : العرض د . سا .

(١١) بالفعل : ساقطة من ط || وهو : هو د ، سا ، ط ، م .

(١٢) تميز : تميز سا || ذلك : ذلك م .

(١٣) قبل : قبل سا . || إن بطلت : لم بطلت سا .

(١٤) الأخرى : الأخر ط .

- ولا تفعل ، وههنا تفعل فتدل . ومن الذى يكون بالعرض ، اختصاص العرض الحال ببعض دون بعض ، حتى إذا زال ذلك العرض زال ذلك التخصيص ، مثل جسم يبيض لأكله ، أو يسخن لأكله ، فيفرض له بالبياض جزء إذا زال البياض زال افتراضه . وأما الوجه الثانى فيقال : متصل ، للذى إذا تقل ما قبل إنه متصل به فى جهة تبعه عن الآخر تبعه الآخر ، فيكون هنا أمر أهم من المتصل ، الذى قلناه قبل هذا ، ومن المتصل . ويجوز أن تكون النهايتان اثنتين بالفعل ، وأن يكون هناك تماس بالفعل ، بعد أن يكون تلازم فى الحركة ، ويجوز أن تكون نهاية المتصل والمتصل به واحدة ، ولكن لا يكون لإيقاع اسم المتصل ههنا بهذا المعنى عليه من حيث نهايته ونهاية الآخر واحدة ، بل من حيث يتبعه فى الحركة على النحو المذكور . ويقال متصل ، للشيء فى نفسه إذا كان بحيث يمكن أن يفرض له أجزاء بينها الاتصال الذى بالمعنى الأول ، أى بينها حد مشترك هو طرف لهذا وذاك ، وهذا هو حد المتصل . وأما الذى يقال إنه المنقسم إلى أشياء تقبل القسمة دائماً فهو رسمه ، وذاك لأن هذا غير مقوم لماهيته ، لأن المتصل يفهم بالمعنى الأول فهما حقيقيا ، ولاندرى أن هذا المعنى يلحقه أو لا يلحقه لإبرهانه ، فهو من الأعراض اللازمة للمتصل المحتاج فى إبانة وجودها للمتصل إلى حد أوسط . وأما قولنا فرادى فلأنما يقال لأشياء لكل واحد منها مكان خاص ليس جزؤه جزءا من مكان عام له وللآخر . ويقال معا فى المكان ليس كما فى الزمان ، بأن يكون مكان كل واحد منهما هو بعينه مكان الآخر ، كما زمانه زمان الآخر ، فإن هذا مستحيل فى المكان وغير مستحيل فى الزمان ، بل إنما يقال معا فى المكان لأشياء مجتمعة ، كشيء واحد يكون لجمليتها مكان ، ويكون لكل واحد منها مكان خاص ، جزء من ذلك المكان الخاص بجزء من المكان العام والوسط والبين هو الذى يقع التغير إليه قبل التغير إلى غيره فى الزمان ، أى تغير كان . فهذه الأشياء نالعة فى معرفة غرضنا ، ومع ذلك فلأنها من الأحوال التى تلزم الطبيعيات من حيث هى فوات كم .

(١) بالعرض : بالفرض سا || العرض : ساقطة من سا .

(٢) العرض : الوجوه م || يبيض : أبيض ط .

(٥) وأن يكون : ويكون م .

(٧) إذا : ساقطة من ط . (٧) أجزاء : الأجزاء سا .

(٩) الذى : ساقطة من د || المنقسم : المقسم د || وذاك : وذلك ط ، م .

(١٣) بأن : بل م || هو : ساقطة من د .

(١٤) لجمليتها : يجمليتها ط .

(١٥) جزء (الأول) : ساقطة من م || المكان الخاص بجزء من : ساقطة من د .

(١٦) إليه : فيه م || التغير (الأول والثانية) : للتغير ط .

في حالة الأجسام في انقسامها وذكر ما يختلف فيه وما تعلق به  
المبطلون من الصحيح

- فنفول : قد اختلف الناس في أمر هذه الأجسام المحسوسة : فمنهم من جعل لها تأليفا من أجزاء لا تتجزأ ٥  
البيئة ، وجعل كل جسم متضمنا لعدة منها متناهية ، ومنهم من جعل الجسم مؤلفا من أجزاء لانهاية لها ، ومنهم من  
جعل كل جسم إما متناهي الأجزاء الموجودة فيه بالفعل وإما غير ذي أجزاء بالفعل أصلا ، وإذا كان ذا أجزاء  
بالفعل كان كل واحد من أجزائه المنفردة جسما أيضا لا جزء له بالفعل ، فالجسم عنده إما أن يكون جسما لا جزء  
له ، وإما أن يكون مؤلفا من أجسام لا جزء لها ، ويعني بقوله : لا جزء له لأنه ليس في الحال له جزء مفترض متميز ،  
بل هو واحد بالاتصال ، وليس يعني أنه ليس من شأنه قبول الانقسام ، بل عنده أن يقبل القسمة دائما ، وكما ١٠  
قسم فأنخارج بالقسمة جسم له في نفسه أن ينقسم ، لكنه ربما لم تكن قسمة بسبب عدم ما يقسم به أو فواته تقدير  
القاسم أو لصلابته أو استحالة انكساره ، وهو في نفسه يحتمل أن يفرض فيه وسط . وكل جسم فإنه قبل انقسامه  
لا جزء له البيئة ، بل الفاعل للجزء وجود القسمة ، والقسمة إما بتفريق الاتصال وإما بعرض مميز يحاوله جزءا عن  
جزء إما عرض مضاف كالبياض أو عرض مضاف كالحاذاة والموازاة ، وإما بالتوهم والفرض . وأما الذين ١٥  
يقولون : إن الأجسام تنتهي إلى أجزاء لا تتجزأ ، فمنهم من يجعل تلك الأجزاء أجساما في أنفسها ، ومنهم من يجعلها  
خطوطا غير منقسمة ، ومنهم من يجعلها غير أجسام ولا خطوط ولا أشياء لها في أنفسها أقطار وأبعاد . ويفارق  
أصحاب المذهب الأول من هذين المذهبين وهم شيعة ديمقراطيس وأبروقياوس وأبيقورس المذهب الحق

(٢) فصل : فصل جب ؛ الفصل الثالث م .

(٣) فيه : ساقطة من م .

(٢-١٦) في حال .... الحق : ساقطة من م .

(٥) لا تتجزأ : لا تتجزأ م .

(٦) مؤلفا : ساقطة من ب ، د ، م .

(٨-٩) عنده .... أجسام : ساقطة من م .

(٩) له : + بالفعل ط || له ( الثانية ) : ساقطة من م .

(١٢) لصلابته : الصلابة م .

(١٣) من : من ط .

(١٥-١٦) ومنهم ..... منقسمة : ساقطة من د .

(١٧) المذهبين : ساقطة من د .

أن هؤلاء يقولون إن التركيب من هذه الأجسام هو بالتماس فقط وأنها لا يحدث منها متصل البتة، وأن الأجسام المحسوسة ليست بحقيقية الاتصال، فإن تلك الأجسام الأولى موجودة بالفعل في الأجسام المحسوسة متميزا بعضها عن بعض، وأنها لا تقبل القسمة المفرقة، بل القسمة المتوهمة، وهي مع ذلك بعضها أصغر وبعضها أكبر. وأما أصحاب الحق فإنهم يجوزون أن يكون جسم كبير من المحسوسات لا جزء له بالفعل، ويجوزون أن تكون الأجزاء إذا حصلت بالفعل منفصلة تلتقي مرة أخرى، فيحصل منها شيء واحد فتبطل خاصة كل واحد منها فلا يكون ثابتا بعينه .

ونعود إلى ما كنا فيه، فنقول : لكن أصحاب ديمقراطيس يفارقون الآخرين من أصحاب الجزء بأن الآخرين يجعلون جزءهم غير جسم، ولكل واحد من هؤلاء حجج تخصه . أما القائلون بجزء لا يتجزأ، ولا هو جسم، فمن حججهم أن كل جسم فإنه قابل للتفريق، وإذا تفرق فأجزاؤه مقابلة للتأليف كما كانت، فإذا كان كذلك فكل جسم ففيه قبل التفريق تأليف، ولولا أن فيه تأليفا لكان لا يختلف عن الأجسام في صعوبة التفكيك ١٠ وسهولته .

قالوا : وليس ذلك لأن جنسها مخالف. ويعنون بالجنس الطبيعة النوعية. قالوا ولا اختلاف الفاعل، ولا لعدم شيء، ولا لأقسام يذكرونها، فإذاً هو للتأليف. وإذا كان فيه تأليف فتوهمناه زائلا لم يكن محالا، وإذا زال بكايته بقي ما لا تأليف فيه ، وما لا تأليف فيه فليس بجسم، لأن كل جسم ينقسم، وما لا تأليف فيه لا ينقسم، وهذا الاحتجاج مبلوّه لديمقراطيس، إلا أنه حرف منه بشيء يسير، يفهم ذلك إذا أوردنا حجته. وقالوا أيضا : إنه لو لم تكن ١٥ أجزاء الجسم متناهية لكانت غير متناهية، فكان للجسم أقسام وأنصاف في أقسام وأنصاف من غير نهاية، فكان المتحرك إذا أراد أن يقطع مسافة احتاج أن يقطع نصفها، وقبل ذلك نصف نصفها، واحتاج في زمان متناه أن يقطع أنصافا بلا نهاية ، فكان يجب أن لا يقطع المسافة أبدا، ويجب أن لا يلحق أخيلوس السريع العدو السلحفاة

(١-١٨) أن ..... السلحفاة : ساقطة من سا .

(١) أن : بأن ط || يقولون : ويقولون ط || هو : هي ب ، د .

(٢) بحقيقية : بحقيقة ط ، م .

(٣) من : من ط .

(٤) بالفعل : ساقطة من د || تلتقي : يلتصق ط || فبطل م || خاصة : خاصة سا ، ط || ثابتا : باقيا ط .

(٨) لا يتجزأ ولا : أو لا د .

(٩) فأجزاؤه : فإن أجزاؤه ب ، د || كان : ساقطة من م .

(١٠) كذلك : كذلك ط ، م || التفريق : التفرق ط .

(١٣) وإذا : فإذا ه ، ط .

(١٣-١٤) تأليف ..... ينقسم وما لا : ساقطة من د .

(١٦) في أقسام وأنصاف : ساقطة من د ، ط .

(١٧) واحتاج : في أحيان د .

(١٨) فكان : وكان د ، م || ويجب : وكان يجب ط || أخيلوس : أخيلوس ط .

البطيئة العدو، وكانت الكرة لا تفرغ من قطع نعل يسير عليها. فالمثل الأول للقلماء والثاني للمحدثين . لكن الحركة موجودة، فأقسام الجسم متناهية. وقالوا: إنه لو جاز أن ينقسم الجسم إلى غير نهاية، لوجب من ذلك أن تكون المردلة تنقسم أقساما تبلغ إلى أن تفضي أديم الأرض كله . وقالوا : لو كان الجسم ينقسم إلى غير نهاية ، لكانت المردلة في أقسامها مساوية لأقسام الجبل العظيم، وهذا محال . وقالوا أيضا: إن النقطة لا تخلو إما أن تكون جوهرًا قائمًا بنفسه أو لا تكون. فإن كانت قائمة بنفسها، فقد حصل الجزء الذي لا يتجزأ، ويكون الذي يلقاها أيضًا نقطة أخرى فتتوالى النقاط فاعلة لجسم أو لخط فاعل لسطح فاعل لذلك الجسم، وإن كانت عرضًا فهي نعل محلا، وكل حال في محل فهو محل فيما يساويه ويكون مثله، فتكون النقطة نعل جوهرًا لا يتجزأ. وقالوا أيضًا : إن جاز أن ينقسم الجسم إلى أجزاء غير متناهية، جاز أن يتركب من أجزاء غير متناهية، وأن يتركب مع غيره تركيبًا بلا نهاية . ولهم أن يقولوا أيضًا : إنا إذا فرضنا خطًا منطبقًا على خط، حتى تكون النقطة محاذية للنقطة أو ملاقية أو ملاخلة له أو أي اسم شئتم أن تدلوا به على المعنى المفهوم ثم تحرك الخط، فقد صارت النقطة المماسية غير المماسية، وزوال المماسية دفعة، فيكون في آن واحد صارت غير مماسة، وهي في ذلك الآن ملاقية لنقطة تالية للنقطة الأولى، فتكون النقطة متتالية في الخط، والخط مؤلفًا عنها، إذ الكلام على زوال مماسة النقطة الثانية، كما هو في مماسة النقطة الأولى، وكذلك هلم جرا . ومن حججهم وجود زاوية غير منقسمة وهي التي جعلها أوقليدس أصغر الحاديات. وقالوا أيضًا ما يقولون في حركة الكرة على سطح أملس، أليس يكون بمماسية واقعة بنقطة بعد نقطة، فيؤلف الخط الذي ممسحه الكرة من نقط . وأما الذين جعلوا هذا الجزء المنتهي إليه جسمًا وهم شيعة ديمقراطيس فقالوا : إن الجسم لا يخلو إما أن ينقسم كله ، حتى لا يكون منه ما لا ينقسم أو لا ينقسم كله ، فإن كان في طباعه أن ينقسم فغير ممتنع أن يقع ، وغير الممتنع إذا فرض موجودًا لم يعرض منه محال ، بل ربما عرض منه كذب غير محال، والكذب غير المحال لا يلزمه المحال. فلنفرض أن كل قسمة ممكنة في الجسم فقد خرجت بالفعل فحيث لا يخلو إما أن يحصل لأشئ، أو تحصل نقط، أو تحصل أجسام لا تنقسم . لكن من المحال أن تنتهي إلى لأشئ أو

(١٩-١) البطيئة ... أو : ساقطة من سا .

(١) نعل : نعل د ، بدل ط || فالمثل : والمثل د ، ط ، م || والثاني : والمثل الثاني م .

(٢) لو جاز : ساقطة من د || نهاية : النهاية م .

(٣) تبلغ : ساقطة من ط || وقالوا : قالوا ب ، د || لكالت : لكان ط .

(٥) ويكون : فيكون ط || الذي : ذلك م . (٦) النقط : النقطة ط .

(٨) الجسم : ساقطة من د .

(١٠) شئتم : شئتم م .

(١١) تالية للنقطة : ساقطة من م .

(١٢) إذا : إذا ط ، م .

(١٥) تمسحه : لمسحه ب .

(١٧) غير (الثانية) : الغير ب ، د ، ط .

(١٨) الجسم : الجزء م .

- النقط ، فإنه إن كان انتقاضه إلى لاشئ ، فثألفه من لاشئ ، وهذا محال ، وإن كان انتقاضه إلى النقط ، فثألفه من النقط وهذا أيضا محال . قد أجمع العلماء على أن النقط كم اجتمعت لاثريد على حجم نقطة واحدة ، وأنها إنما تتلاقى بالأسر ، ولا يحجب بعضها بعضا من الملاقة ، ولا تتحرك إلى التآليف فتصير شاذلة مكانا ، ولا يحدث منها متصل فبقى أن يكون انتقاضه إلى أجسام ليس في طبيعتها أن تنفصل وتنقسم ، اللهم إلا بالوهم والفرض . وأما الذين قالوا بوجود أجزاء غير متناهية للجسم فقد دفعهم إلى ذلك امتناع تركيب الأجسام من الأجزاء غير المتجزئة ومن الأجسام غير المتجزئة . قالوا : فإن الأجسام أيضا في أنفسها ذوات أقسام ، وإن لم تنفصل بالفعل ، فهي إن تجزئت بالتعيين والفرض كان كل جزء منها بعضا وجزءا من الجسم وإن لم ينفصل البتة . قالوا فبقى أن تكون أجزاء الجسم بلانهاية ، وبسبب ذلك ينقسم الجسم انقسامًا لايتناهي ، إذ الانقسام الفرضي أو الضريفي إنما يرد على أجزاء موجودة في الجسم متجاوزة ، فتكون أجزاء الجسم بحسب احتمال الانقسام ، فإن احتمل انقسامًا متناه كان ذا أجزاء غير متناهية . ولما ضيق أصحاب الجزء على هؤلاء الجاهلون إلى مسألة النعل والذرة والسلحفاة وأخيولوس ، وبالحيلة أن تكون الحركة تأتي على أنصاف لايتناهي ، فلا تبلغ الغاية البتة ، التجأوا إلى ماالنتجأ إليه أبيقورس فقالوا بالطرفة ، وهو أن الجسم قد يقطع مسافة حتى يحصل في حد منها مقصود عن حد متروك ، ولم يلاق ولم يحاذ ما في الوسط . وأورد أول من يشبه بأبيقورس من الخارجيين للملك مثالا من دوران الدائرة القروية من طرف الرحي واللوامة والأخرى القروية من المركز ، وذكروا أنه لوكان الجزء الذي عند الطرف يتحرك مع حركة الجزء الذي عند الوسط بالسواء لقطعا معا مسافة واحدة ، ومحال أن يسكن الذي في الوسط ، لأنه متصل بالترم بعضه لبعض . فبين أن الذي في الوسط يتحرك ويقل طفرانه ، مع أن الذي عند الطرف يتحرك ويطفر أكثر حتى يحصل في بعد أكثر من بعد الذي في الوسط . ولما استشنع الأولون من الخارجيين المذكورين الطرفة ولزومهم هذا الكلام ، ولم يجوزوا أن تكون حركة متصلة أسرع من حركة بلا توسط ، سکون اضطروا إلى أن جعلوا الذي يلي الوسط يسكن سکونات أكثر من سکونات الذي على الطرف واضطروا إلى تمكين المتوسط

(١٩-١) النقط .... المتوسط : ساقطة من سا .

(١) ثألفه ( الأولى ) : ثألفه ط ، م || النقط : النقط ط || ثألفه ( الثانية ) : ثألفه د ، ط ، م .

(٢) أجمع : اجتمع م || النقط : النقط ط || تتلاقى : تلاقى ، ب ، د .

(٤) فبقى : فبقى ب ، د ، م || أن يكون : أن لا يكون م || وتنقسم : ولا تنقسم ط .

(٥) دفعهم : أوقفهم ط ، دفعهم م . || تركيب : بتركب د ، تركيب ط || غير ( الأولى والثانية ) : الغير ب ، د ، ط .

(٧) بالتعيين : + والتفريق ط .

(٨) الجسم ( الثانية ) : ساقطة من م || الفرضي : الفرضي م .

(١١) وأخيولوس : وأخولوس يخ ، م ؛ والأخولوس ط || وبالحيلة : + إلى ط ، م .

(١٢) حتى : ساقطة من د .

(١٤) واللوامة : والدولامة ط || يتحرك : يتحرك ط . (١٥) عند : هذا د .

(١٧) بعد ( الثانية ) : البعد ط || الطرفة : الطرفة ط ||

(١٨) ولزومهم : ولزومهم ط ، م || متصلة : متصل د .

(١٩) من : ساقطة من ط || تمكين : أن تمكين ط .

من السكون ، وإلى أن حكموا بأن الرحى تنفك عند الحركة أجزاؤها بعضها من بعض تنفكا لا يلزم أحدها أن يتحرك مع الآخر ، بل يسكن أحدها ويتحرك الآخر ، فلم يزل أحدهما في شناعة الطفرة ، والآخر في شناعة التنفك .

## [ الفصل الرابع ]

### د - فصل

#### في اثبات الراي الحق فيها وإبطال الباطل

وإذ قد دللنا على اختلاف المذاهب في مسألتنا هذه ، فانبداً بالدلالة على صحة المذهب الحق ، ثم لنجدل على الشكوك التي أوردناها مخالفوه ، فنحلها حلا ، ونقول : أما المذهب القائل إن الجسم فيه أجزاء بالعدل غير متناهية ، فيظهر بطلانه من جهة استحالة قطع أشياء بلا نهاية في زمان متناه ، ولأن إثبات الطفرة بين البطلان في نفسه وبأن كل كثير فلانما هو من آحاد ، وإذا لم يكن واحد موجودا بالعدل لم يكن كثيرا فإذا لم يكن جزء واحد لم تكن أجزاء بلا نهاية له ، والجزء الواحد لا ينقسم من حيث هو واحد ، وإذا أضيف إليه آحاد أمثاله لم يخل إما أن تكون الإضافة على سبيل الماسة ، أو على سبيل المداخلة ، أو على سبيل الاتصال . فإن كان على سبيل الاتصال ، حدث المتصل من مقادير منها محدودة فيطل الرأى ، وإن كان على سبيل المداخلة لم يحدث منها قدر وإن بلغت أضعافا لانهاية لها في الوجود ، وإن كان على سبيل الملاقة فكل واحد من الجزئين يقتضى وضعها مخصوصا ، ويجب أن يكون له في نفسه قدر جسمائى ، على ما نوضح من بعد ، فيكون جسما ، والجسم إذا قرن بأجسام أمثاله متناهية

(١-١٤) من ... متناهية : ساقطة من سا .

(٢) يزل : يزد . د .

(٥) فصل : فصل دب ؛ الفصل الرابع م .

(٧) المذهب : المذاهب م .

(٨) أوردناها : أوردناها م || ونقول : فنقول ط ، م || المذهب : المذاهب م .

(١٠) كثيرا : كثير د ، ط || فإذا : وإذا ط .

(١١) وإذا : فإذا ط .

(١٢) منها : ساقطة من م .

(١٥) قرن : اقترن ط .

العدة كان من تركيب ذلك جسم لاحالة، وله نسبة إلى الجسم غير المتناهي الأجزاء نسبة محدود إلى محدود وفي عظمه . فإذا زيد في الأجزاء على تلك النسبة بلغ المؤلف من الأجزاء المتناهية مبلغه، فكان جسما مساويا له من أجزاء متناهية العدد . فكل ذلك الجسم الأول هو من أجزاء متناهية العدد .

وأما مذهب القائلين بأن القسمة تنتهي إلى أجسام لاتنقسم بالتفريق للاتصال، فلما نؤمن الكلام في النظر في أمر هذه الأجسام، فإنهم ليسوا بمنعون كون الأجزاء التي إليها تنتهي القسمة ذات احتمال لأن يفرض لها أجزاء، إنما يمتنعون وقوع ذلك بالفعل، وعسانا يجوز ذلك أو لا يجوز فيتعلق بنوع آخر من النظر . إنما الموضع الأخص به النظر في الأسطوانات .

وأما مذهب المؤلفين للأجسام من غير الأجسام فيجب أن نوضح بطلانه، فنقول: إن هذه الأجزاء إذا اجتمعت فكان منها جسم، فلما أن مجتمع على سبيل تال فقط، أو على سبيل تمام، أو على سبيل تدخل، أو على سبيل اتصال. إذ الأشياء المجتمعة، إما أن يكون بينها بعد أو لا يكون، فإن لم يكن بينها بعد، فلما أن يكون تلاقيها بالأسر أو لا بالأسر فإن كان بالأسر، كانت مداخل على ما أوضحنا، وإن كان لا بالأسر، فلما أن يختص كل بشيء به يلقي الآخر، أو يكون ذلك الشيء مشتركا، فإن اختص فهو مماسة، وإن كان مشتركا فهو اتصال . وكل ذلك هذه الأجزاء إذا اجتمعت لم يخل اجتماعها من أحد هذه الوجوه، فإن اجتمعت على التالى فقط لم يحدث منها الأجسام المتصلة في الجسم وكلامنا فيها، وإذا اجتمعت على اتصال أو تمام فكل واحد منها ينقسم إلى مشغول وفارغ وممسوس وخال، على نحو ما شرحنا في الفصول السابقة. ويجب إن لم يتداخل، أن يكون إذ لقي واحد منها واحدا فجاء ثالث ملاق لأحدهما، أن يكون محجوبا عن ملاقيه الآخر بتوسط هذا الملاق، فيكون كل قد نال بالملاقاة من ذاته ما لم ينله الآخر، وهذا بين بنفسه، فيكون المتوسط منقسما . وإن كانت الملاقاة بالأسر كانت مداخل

(١٧-١) العدة ... مداخل : ساقطة من م .

(١) غير : الغير ب، د، ط || نسبة (الثانية) : نسبت م || محدود : محدودة م . || إلى محدود : ساقطة من م .

(٢) فكان : وكان د || مساويا : مساويا ط . (٣) فكذلك : وكذلك د || العدد : بالعدد ط، م .

(٤) مذهب : المذهب ط || في (الثانية) : إلى م .

(٨) بطلانه : ساقطة من م .

(٩) فكان : وكان د .

(١٠) بعد (الثانية) : ساقطة من د .

(١١) ما أوضحنا : ما أوضحناه ط || كل : + منها د .

(١٢) يلقي : + منها ط .

(١٣) اجتماعها : اجتماع م .

(١٤) وإذا : وإن ط، م || فكل : وكل د .

(١٥) نحو : ساقطة من ب، د .

(١٦) ملاقيه : ملاقا ط .

(١٧) كانت (الثانية) : وكانت ط، م .



فلايزداد باجتماعها قدر، فتكون كلما اجتمعت كالواحد الذى لا طول له ولا عرض ولا عمق، فإذا كانت هذه  
الأجزاء التى لم تتجزأ لا يجتمع اجتماعها يتألف به منها جسم فالجسم إذن غير منتقص إليها . فلإذن ليس تنهى  
قسمة الأجسام إلى أجزاء لا يمكن أن تنقسم نوعا من القسمة، وكذلك سائر المقادير، أهى السطوح والخطوط.  
وأى عاقل يرخص فى أن يقول: إن صفحة من أجزاء لا تتجزأ أضاءت عليها الشمس، أو عرض لها حال من جهة،  
فيجب أن تكون الجهة الأخرى بذلك الحال، أو تقول: إن الصفحة ليس لها فى نفسها وجهان، بل الضوء على  
ما هو وجه الصفحة والوجه الذى لا يلى الشمس هو ذلك الوجه بعينه، فإنه إذا أبصر هذا الوجه فقد أبصر ذلك إذ هذا  
وذلك واحد . وليس ههنا هذا وذاك، فيكون الواقف من جهة من الصفحة يرى الصفحة مضبوطة من الجهة الأخرى.  
وقد يجب من وجود الأجزاء الذى لا تتجزأ أن لا تكون دائرة ولا مثلث قائم الزاوية ولا كثير من الأشكال  
إذ الدائرة توجب أن يكون الطوق الخارج أكبر من طوق داخل يماسه، والمماس مساو للمماس والمساوى لا يكون أكبر  
والمثلث القائم الزاوية إذا كان ضلعا كل واحد عشرة عشرة كان وتر القائمة جلز مائتين، وهو إما محال لا يوجد  
ولما صحاح وكسر وأجزاء، وهى لا تنكسر .

لكنهم يقولون إن: البصر يخطئ فى أمر الدائرة والمثلث، وإنما هى أشكال مفترسة، ومع ذلك فإنهم لا يدفعون  
وجود المربع القائم الزاوية مثلا على هذه الصفة، ليركب من أربعة أجزاء لا تتجزأ، خط على الاستقامة ولتركب  
مثله خطوط ثلاثة غيره، ويوجد منها خط آب، ولنطبق به على خط ج د، وحتى لا يكون بينهما سعة شئ وكذلك  
هز بعد ج د وح ط بعد هز حتى يحدث سطح اط على ملههم . فمعلوم أنه ليس يسع بين هذه الأجزاء فى السطح  
جزء آخر البتة، فالأجزاء الأربعة التى هى الأول من خط آب والثانى من خط ج د والثالث من خط هز والرابع

- 
- (١٦-١) فلا يزداد ... الرابع : ساقطة من سا .
  - (١) كلها م || له : ساقطة من م || فإذا : فإن ط .
  - (٢) به : ساقطة من د || فالجسم : ساقطة من د .
  - (٣) سائر : سير د .
  - (٤) أضواء : أضواء ب ، د ، ط .
  - (٥) الصفحة : الصفحة ط .
  - (٦) الصفحة : الصفحة ط .
  - (٧) الصفحة ( الأولى ) : الصفحة ط || الصفحة ( الثانية ) : الصفحة د ؛ الصفحة ط .
  - (٨) إذ : إذا ط || المماس ( الثانية ) : المماس ط .
  - (٩) ضلعا : من ضلعيه م || كل واحد : ساقطة من د ، م .
  - (١٠) وأجزاء : أجزاء د || وهى : وهم ب ، م ، هـ د .
  - (١١) البصر : + قد ط || مفترسة : متفترسة د .
  - (١٢) القائم : القائمة ط || خط : خط ط .
  - (١٣) ويوجد : وليوجد ط ؛ ليوجد م || ولطبق : ولينطبق م || على : ساقطة من م || بينهما : بينهما .
  - (١٤) فالأجزاء : والأجزاء د

من خط ح ط وهو القطر لا يخلو إما أن تكون هذه الأجزاء يماس بعضها بعضا على سمت بين جزءاً وجزءاً فيكون خطاً مستقيماً مؤلفاً منها وهو القطر ويكون مساوياً للضلعين المتساويين، وهذا بعيد عن الجواز. فمعلوم بالمشاهدات أن القطر في مثل هذا أطول من الضلع، وإما أن تكون هذه الأجزاء متباينة فحيث إن تكون فيها فرج أو لا تكون، فإن كان بينها فرج لم تطبق الخطوط تطبيقاً لا فرج فيه وقد فعل ذلك، هذا خلف. وإن لم يكن بينها فرجة فيكون فيما بينها شيئاً لا محالة، إما جزء أو فوقه أو بعض جزء. فإن كان بعض جزء فقد قسم الجزء • وإن كان جزء بتمامه أو جزءان لزم دائماً أن يكون طول القطر إما أن لا يتقص عن الضلعين معاً، أو يتقص عن ضعف الضلعين بجزء واحد غير محسوس، وتقصان القطر عن ضعف الضلعين دائماً، فهو أمر محسوس وقدر كبير.

وأما ما يقولون : إن هذا الخط لا يكون مستقيماً، بل مضرساً على صورة هكذاه <sup>بسم الله</sup> -أخى أن يكون جزء وجزء آخر منحرف عنه إلى جهة، ثم جزء آخر في سمت الأول، ثم جزء منحرف عنه، كان كل منحرف ١٠ موضوع في الفصل المشترك بين المرتبتين في سمت واحد، فإنه يظهر فساد وبطلانه عن قريب، وذلك لأنه إما أن تكون المرتبتان في سمت واحد منها متماسين أو غير متماسين، فإن كانا متماسين وكل أجزاء مرتبة في سمت واحد متلاقية، بحيث يتصل منها خط مستقيم، فيكون من المرتبتين خطان مستقيمان، موضوع أحدهما بجانب الآخر، فلا تضريس. وإن كانا غير متماسين، فلا محالة أنه يكون بينهما جزء، فلا يكون مضرساً بل يتصل على الاستقامة، إنما يكون مضرساً لو كان بعض الجزء واقفاً فيما بينهما وبعضه خارجاً، والجزء لا يتبعض، بل إما أن يكون كله ١٥ بينهما، أو لاشئ منه بينهما وإذا كان كله بينهما فليس هناك زوال وتضريس البتة، بل يكون هناك وضع على الاستقامة، كما هو مقبول عندهم. إن من شأن الأجزاء أن ينتظم منها خط مستقيم، فإن جعلوا فيما بين المرتبتين على سمت واحد جزئين لاقى نظام السمت، بل عرضاً حتى يتضريس، فقد جعلوا من كل جزء شيئاً فيما بين

(١-١٨) من .... بين : ساقطة من سا .

(١) بعضا : ساقطة من د .

(٤) فرج (الأول) : فرجة ب ، د ، م || وقد : فقد ط . (هـ) بينها (الأول) : ملها ب || كان : ساقطة من م .

(٦) دائماً : + إمام .

(٧) ضعف : ساقطة من يخ || دائماً فهو أمر : دائماً فإنه أمر ط ، إنما هو أمر م .

(١٠) وجزء : جزء د .

(١٢) المرتبتان : المرتبان ب ، د || منها : ساقطة من د || متماسين (الثانية) : يتماسان ب ، د .

(١٢-١٣) منها : ..... واحد : ساقطة م .

(١٣) يتصل : يحصل ط || مستقيم : ساقطة من د .

(١٤) فلا تضريس : لا تضريس ط ، م .

(١٥) إنما يكون : إنما كان يكون ب ، د ، م || لا يتبعض : لا يتقص د .

(١٧) المرتبتين : المرتبان ب .

(١٨) نظام : ساقطة من م .

الجزئين وشيئا زائلا حتى يكون تقريـس، فجعلوا كل جزء متقـمما. وما يقولون في خط مستقيم يعمل، ثم يركب جزؤه الأول على نقطة آ، و يطبق على السطح، حتى يلقى الخط على نقطة ط، ومعلوم أن هذا ممكن. فبين إذن أنه يمكن أن ينظم بين الجزئين خط مستقيم، فيلزم من ذلك وجود جهة للجزء غير الجهات التي لهم. وإذا صح أنه يمكن أن يفرض بين الجزئين خط مستقيم على أي وضع كان الجزءان، فيمكننا أن نضع على جزئي آوط جزئين، ولا يكون بينهما شيء، وينظم بينهما خط، ونطبقه على خط القطر، فكيف يكون حال النقط التي تلو النقطة الأولى الموضوعة على نقطة آآ، تقع على النقطة الثانية من القطر، التي هي النقطة الثانية من خط ج د أو تقع في الفصل المشترك حتى يماس كلاهما محاذيا لفصل مشترك بينهما لا يتلاقيان عليه، أو تكون تلك الدرجة أصغر من أن تسعه، فيكون شيء أصغر من حجم ما لا يتجزأ، أو يكون يسعه، فيكون ما قلدهنا من الخاف. وإن وقع على نفسه، فقد انطبق الخط المستقيم على القطر، وما طابق المستقيم فهو مستقيم مساو له.

ومن العجيب ما يضطرون إليه في هذا الموضع من إمكان وقوع جزء على فصل مشترك بين جزئين، وهو بعينه يمكنه أن يتحرك قليلا حتى يلقى أحدهما وحده. فإن كان الذي يلقاه وهو يماس الأول والثاني هو الذي كان يلقاه بعينه وهو يماس الثاني وحده، فيكون عند التحي يماسا أيضا، هذا خلاف. وإن كان يأتي منه غير الذي لقي أولا، فيكون قد انقسم بمواضع اللقاء. ويلزمهم ما يهربون منه من أمر زيادات الجهات على الست الذي يظنون أنها واجبة أن تكون ستا، وليس ذلك بواجب البتة، إنما ذلك أمر قد تعورف في تسمية جهات الحيوان، فظن أن ذلك المتعارف بحسب التسمية حكم واجب في كل شيء، بل الحق أن بين كل جهتين متجاورتين جهة أخرى، وذلك إلى غير النهاية بالقوة.. وهذا أيضا مثل ما يظن بعضهم أن للجسم طولاً معيناً وعرضاً معيناً وعمقاً معيناً، وأن كل ذلك بالفعل فيكون لكل واحد منهما طرفان، فتكون الجهات ستا وليس غيرها. ونحن سنقول

(١-١٧) الجزئين .... سنقول : ساقطة من سآ.

(١) وشيئا : شيئا م.

(٢) فيبين : فيبين ط.

(٣) ينظم : ينظم ب، م || وإذا : وإذا ط.

(٤) الجزءان : ساقطة من د. (هـ) ولا يكون : لا يكون م || وينظم : وينظم ب، م.

|| خط : خطا ؛ خطام || النقط : النقطة ط || القطر : النقطة د، ط.

(٦) من .... الثانية : ساقطة من د || النقطة ( الثانية ) : نقطة د، ط.

(٧) في : حل د || مشترك : المشترك ط.

(٩) حل ( الأولى ) : عليه ب، د، م || حل القطر وما طابق المستقيم : ساقطة من م.

(١٠) ومن : من د || العجيب : العجيب ط.

(١٢) يماس : يماس د، ط، م.

(١٢-١٣) وإن كان ... اللقاء : ساقطة من د.

(١٣) من : من د.

(١٤) واجبة : واجب د.

(١٧) وأن كل : فإن كان ط.

في هذا عن قريب، بل يجب أن يعلم أن القول بكون الجهات سماء، أمر مشهور، متعارف، وليس بحق، ولا عايه برهان. ولكنهم يناقضون ما قلناه بمربعات تكون على هيئة هذه الأجزاء الأربعة، يؤلف منها مربع كبير، فتكون المربعات التي على القطر لامتلاكية بأطرافها التي هي المخطوط، ولا بينها شيء. وقد ضلوا في ذلك ضلالا بعيدا، وذلك لأنها متلاكية بالنقط، وطرف الطرف طرف يصلح به اللقاء، وغير متلاكية بالمخطوط، وبين تلك المخطوط أنصاف مربعات أخرى مملؤها، إذ المربعات تنقسم فتسد الفرج، ولا كلك الأجزاء، وبما يعلم يقينا لا نشك فيه. ولا اختلاف أن بين كل شيئين ذوى وضع سمت، حتى أنا إذا عملنا خطا مستقيما بينهما، فإنه عملاً ذلك السمت، إذ يقع في ذلك السمت. فإذا كان جسم كالشمس يتحرك حركات كثيرة، وقد جعل بإزائه جسم كالأرض أيضا، ونصب هنالك شيء نصبا قائما، وجميع ذلك صحيح جواز الوجود في العقول، ثم كانت الشمس مضيفة للأرض، وكان المنسوب يستمر على قدر سمت الشمس، فإذا زالت الشمس جزءا فلا يخاف إما أن يزول السمت الذي بين الشمس وبين طرف المنتصب عن طرف الظل أو يبقى، فإن بقي بقى لامحالة سمتا، والسمت على حكم خط مستقيم، فيكون ذلك الآخر المخرج على الاستقامة من الشمس إلى طرف المنتصب إلى الأرض أيضا خطا مستقيما كالخط الذي عليه علامة ب من خطى آ ب، فيكون خطان مستقيمان متباينان يجتمعان عند نقطة ويتحدان بعد ذلك خطا مستقيما حتى يكون ذلك الخط مستقيما مع كل واحد منهما، فيكون الجزء المشترك وهو الذي بين طرف المنتصب ونقطة على الأرض وهو مع كل واحد من السمتين المتصليين بين الشمس وبين طرف المتقياس خطا واحدا مستقيما. وهذا معاوم الاستحالة، ومع ذلك فقد جساوا جزءا واحدا وهو طرف المقياس توازيه الشمس من جهتين: إحداهما خارجة عن السمت الذي لهم، فإن لم يثبت السمت، بل زال، فزما أن يزول جزءا، أو أكثر من جزء، أو أقل من جزء، فإن زال جزءا فتكون حركة الشمس في السماء مساوية لحركة طرف السمت، ومسافتها

(١-١٩) في .... ومسافتها : ساقطة من سا .

(١) وليس : ليس ط، م . (٢) مربعات : بمربعات م.

(٣) القطر : لقطر ط.

(٤) بالنقط : بالنقطة د، ط || أنصاف : أيضا ب، د .

(٥) إذا : + نحن ط || إذ يقع : أو يقع ط .

(٦) ونصب : ساقطة من د .

(٧) هنالك : هنالك ب، د . || مضيفة : مضيتام .

(٨) الشمس (الأولى) : الثاني د .

(٩) من : حل د || بقى بقى : بقى م .

(١٠) الآخر : الأخير ط || حل الاستقامة من : ساقطة من د || إلى طرف ..... خطا : ساقطة من د.

(١١) فيكون : + الشمس د . || متباينان : ساقطة من ط .

(١٢) وهو : هو ط || توازيه : يوازها ط .

(١٣) الذي : التي ب، م || فإن : وإن م .

(١٤) أو أقل : وأقل د || من جزء (الثانية) : ساقطة من ب || جزءا : + أو أكثر ط، م .

متساويتان أو يكون طرف السميت قطع أكبر ، وجميع هذا ظاهر الإحالة ، وإن كان أقل من جزء فقد انقسم الجزء .

وكنلك إذا أوقفنا خطا مستقيما كالوتر ، على زاوية قائمة أحد ضلعيها أقصر ، فجبرنا طرف ذلك الخط ، وليكن جدعا ، أحد طرفيه على حائط والآخر على الأرض ، وارتفاع الحائط أقصر من البعد بين الأرض والزاوية ، فإذا جبرنا هذا الخط من الطرف الذى على الأرض جزءا ، فكان ينجز الطرف الآخر جزءا ، وجب من ذلك أن يكون ما يقطع من الجانبين سواء . وليس كذلك ، بل يكون القطع من الجانب الأقصر أكبر ، وليس ذلك مما يتبع تفككا أو يفرق الاتصال البتة ، وإلا لاختلف في المعمول من الحديد والألماس والمعمول من الخشب ، بل يستوى التقدير في الجميع . وإلا لو استأنفنا وضع خط مستقيم على الطرف الذى نزل إليه المجرور بقدر طول المجرور ، كان لا يقع إلا حيث وقع عليه المجرور ، وكنلك الأجزاء التى في طرف الطاحونة .

١٠ ويلزمهم ما حكيناه عن قوم أحوجوا هؤلاء إلى القول بالتضكك والمتضكك ، إما أن يكون تفككه بأن تزايل أجزاؤه بفرج تقع لها . فيجب أن ترداد مسافة الرحى عند الحركة ، أو بأن تزايل الأجزاء على نحو تبادل الأمانة ، حتى تبقى الحملة على حجمها ، فتكون العلامات تزول ، ولا تبقى الأجزاء التى في الرحى على الأوضاع التى كانت لبعضها عند بعض . هذا جواب من يقول بالتضكك وتحول السكونات الحركات البطيئة . وماذا نقول في فرس شليد العدو ، هل نشك في أن حركاته أكثر من سكناته ، ولو كانت السكونات أكثر لكان البطء أظهر واغتنور أوضح . وإن أنكروا هذا في الفرص ، لم يمكنهم أن ينكروه في السهم المرمى ، ومع ذلك فإن نسبة حركة عدو الفرس ١٥ أو ارماء السهم إلى سير الشمس ، ليست نسبة تقتضيها زيادة حركات العدو والارمء على السكونات ، وذلك لأنه

(١٦٥) متساويتان .... لأنه : ساقطة من م .

(١) قطع : يقطع ط ، م .

(٢) فبررنا : فحررنا ب ، د ، م

(٤) جدعا : جلعما م .

(٥) جبرنا : حررنا ب ، د ، م || فكان : وكان م .

(٦) أكبر : أقل ط ، م || وليس ( الثانية ) : فليس ط .

(٧) تفككا : التضكك ط || يفرق : يفرق ط || لاخطف : لاخطفت م || الخشب : خشب د ، م .

(٨) وإلا لو : لو ط || وضع : قطع م .

(٩) كان لا يقع إلا حيث وقع عليه المجرور : ما كان يقع حيث وقع عليه المجرور ب ، د ؛ وكان يقطع لامن حيث وقع عليه

المجرور م .

(١٠) بالتضكك : بالتضكك ط . || تزايل : تزايل ط

(١١) تقع : ساقطة من د || لها : لنام || تزايل : تزايل ط .

(١٢) هذا .... البطيئة : ساقطة من د ، م || بالتضكك : بالتضكك ط .

(١٤) هل : وهل ب ، م || السكونات : السكونات ط .

(١٥) وإن : فإن ط || عو : + وين د .

(١٦) أو ارمء : و ارمء د || نسبة : ساقطة من ط .

- لو كانت الحركات في الركض والارمء مساوية للسكنات وكانت الشمس ليس لها إلا الحركات فقط ، لكان ركض الفرس وارمء السهم نصف سبر الشمس . وليس الأمر كذلك ، بل لاقياس لهذا إلى ذلك. أما ركض الفرس فمعلوم بالمشاهدة ، وأما ارمء السهم فقد جربت في قوم يقفون على أبعاد مرامى سهام ، وكل واحد يرسل سهمه مع سقوط سهم صاحبه بالقرب منه ، فيعرف التفاوت في ذلك . ولو استقصى مستقصى هذه النسبة وجدها أقل من نسبة جزء من ألوف أجزاء منه ، فيجب من ذلك أن يكون الفرس أو السهم يسكن ألوف سكنات وتتحرك واحدة ، وكان يجب أن لا ترى حركته ولا تظهر لقلب السكون عليها ، وإن ظهر منها شيء كان قليلا يسيرا . والوجود بخلاف هذا ، فإن الحركة هي الظاهرة ، والسكون لا ظهور له البتة . وما يوضح هذا مانعنا من أن الثقيل كلما ازداد ثقلا كانت حركته إلى أسفل أسرع ، فإذا كان ثقيل ما يتحرك إلى أسفل تخالطه وقفات . فإن زدنا مقدار الجسم دائما نطلب زيادة الثقل ، بلغنا بئنا وقتا إلى حركة لا تخالطها سكون ، فإذا ضممنا إليها ضعف ذلك الجسم لزم أن يتحرك أسرع من غير تخال سكون يكون سببا للإبطاء ، وكذلك لو فرضنا جزءا واحدا يتحرك الحركة التي لا وقوف لها ثم اتصل به ثقل . ومن العجائب أنه إذا تحرك المتحرك في هواء راكد أو في خلاء مقرون به وهو مما لا مقاوم فيه ، ويكون مبدأ حركته ميلا فيه واعتمادا إلى جهة أن يبقى ذلك الاعتماد وذلك الميل في تلك المسافة بعينها ولا تبقى الحركة ، بل يحدث سكون يقع به البطء كأنه يعرض كمثل متعب ، فيميل بالاختيار إلى السكون ، ثم ما يثوب إليه النشاط . وكيف يحدث سبب يمنع ويبطل في هواء راكد أو خلاء ، وكيف يمكن أن يقال إن الميل والاعتماد يبطلان فيه ويتجددان . ومن الشناعات التي تازم الجزء ، أنا نعلم بقينا لانكش فيه أنه إذا تحرك متحرك من اليمين إلى اليسار ومتحرك آخر من اليسار إلى اليمين على خطين متوازيين مستقيمين ، لنها لا يزالان يتقاربان حتى يلتقيا متحاذيين ، ثم يتفارقان . فإذا فرضنا أربعة أجزاء لا تتجزأ وأربعة أخرى ، وركبنا من كل أربعة خطأ ، وكان أحد الخطين موضوعا بجانب الآخر ، كما فعلنا في المربع الذي أنشأناه من أجزاء لا تتجزأ :

(١-١٨) لو كانت .... لا تتجزأ : ساقطة من ما .

(١) لسكنات : السكنات د || ليس : ليست ط .

(٢) أبعاد : + من ط || سهام : السهام ط || وكل : فكل د .

(٤) فيرف : فرف ب ، م ؛ يرف د || مستقصى : المستقصى ط ، م .

(٦) وكان : فكان ط || عليها : عليها ط .

(٨) حركته : حركة م || فإن : فإذا ط ، م .

(١٠) يكون : ساقطة من م .

(١١) أو في : وفي م .

(١٢) لا مقاوم : لا مقاوم د || اعتمادا : أو اعتمادا د ، ط ، م .

(١٤) ما يثوب : ما يثور ط .

(١٥) أنا : فلانا ط .

(١٨) في المربع : بالمربع ط || أنشأناه : أنشأناه ب ، د ، ط .

وفرضنا على طرف أحد هـا الطرف الذى على اليمين جزء ، وعلى طرف الآخر الطرف الذى على اليسار جزء ،  
 وحركنا الجزئين حتى صار الجزء الذى على أحد الخطين وعلى طرفه الأيمن نافذا إلى طرفه الآخر ، والذى على  
 طرف الخط الآخر وعلى طرفه الأيسر نافذا إلى طرفه الآخر ، وتوهمنا أن حركتهما متساويتان فتحاذا وتفارقا ،  
 فلا يخلو أما أن يكون محاذيهما على النصف . أو بعد النصف فإن كان التحاذي إنما يقع إذا كان هذا على الثانى من  
 الطرف الذى يحرك عنه ، وذلك على الثانى من الطرف الذى يحرك عنه ، فبعد لم يتحاذا ، لأن محاذى الثانى من كل  
 واحد منهما هو الثالث من الآخر وما يوضع عليه ، فإن محاذيا بأن يكون كل واحد منهما على الثالث ، فهما فى  
 حال التحاذي متفارقان ، وإن محاذيا وأحد هـا على الثانى من خطه والآخر على الثالث من خطه ، فليست حركتهما  
 على السواء . وما يلزمهم لزوما يظهر لكل ذى عقل مانع له أنه إذا تقابل شيان لكل واحد منهما أن يتحرك إلى  
 الآخر حتى يلقاه ، ولا مانع له البتة عن لقاء الثانى خارجا ، فلهما أن يتحركا معا حتى يلتقيا فإذا اتفقا أمكن أن  
 يتمانعا ، وقبل ذلك لا تمنع بينهما . وهذا شئ بين نفسه ، فإذا توهمنا ثلاثة أجزاء على صف ، وعلى الطرفين جزاءان ،  
 لكل واحد منهما أن يتحرك حتى يلتقى الآخر ولا مانع ، فإن لهما جميعا أن يتحركا إلى أن يلتقيا ، بعد ما ليسا ملتقيين .  
 فلا يخلو التماؤهما إما أن يكون وكل واحد منهما مستقر على كمال الوسط وقد انتقل إليه بكامله فيكونان : هذا خاين  
 أم كل واحد قطع شيئا إلى أن اتفقا . فإن كان كذلك ، فقد انقسم الجزء والوسط والجزءان طرفا والجزءان المتحركان .  
 والعجب من قولهم على هذا إن هذا يستحيل فيه أن يتحركا معا لاستحالة الانقسام كأن أحدهما إذا سحرك والآخر  
 ساكن نفدت حركته . فإن كان الآخر يريد أن يتحرك يشعر بذلك فيقف ، أو يوقفه سبب وارد من الآخر إليه  
 يقسره أو يوقفه بملاقاة الآخر له وليس سبق الآخر إلى الملاقاة ، أولى من سبق هذا وليس معنى دلى المعامل أنه

(١٦-١) وفرضنا .... أنه : ساقطة من سا .

(١) على (الأول) : + ظهر م || الذى على اليمين ... الطرف : ساقطة من م || الآخر : + وهو ط || الذى : + ط .

(٢-١) جزما وحركنا .... وعلى : ساقطة من م .

(٢) والذى : والجزء الذى ط .

(٣) وعلى طرفه : وطرفه م || الآخر (الثانية) : ساقطة من د .

(٤) يقع : + على النصف ط || هذا : ساقطة من م .

(٥) الطرف .... من : ساقطة من د .

(٧) خطه (الأول والثانية) : خط ط .

(١٠) يتمانعا : لا يتمانعا ط .

(١١) فإن : ساقطة من د || ملتقيين : ملتقيين ط ، م .

(١٣) والجزءان (الثانية) : فالجزءان م .

(١٤) والآخر : فالآخر ط .

(١٦-١٤) والآخر .... بملاقاة : ساقطة من م .

(١٥) فإن : فإذا ط || إليه : + عليه ط .

(١٦) بملاقاة : بملاقاة ط .

إذا أريد تحريكها معا، لم يكن قصد أحدهما ليتحرك في نفسه حابسا لصاحبه عن أن يتحرك، إلى أن ياتقاه. فمن المحال أن يقال إن هذا يحتبس، بسبب أن الآخر يتم أن يتحرك، فكيف يكون ذلك سببا لما وقا لقوة الدافع من الجبس حتى يبقوا لا يطيعاه وليسا بمتأسين ولا ملتصقين بما تحتهما، ولا في أحدهما تأثير حابس من الآخر ولا من خارج حابس .

- وبالجملة يجب أن يحدث عد احتباسهما بعد الاستمرار حال غير التباين حتى يتمانعا، وتلك الحال ليست غير المصادمة ومن قنع بأن يقول إن امتناع القسمة يجسدهما ويجعلهما غير مطاوعين للتحريك والدفع ولو كان لأحدهما دافع ولم يكن للآخر دافع لا تدفع وأجاب بسبب. لكنه لما اتفق حضور مجيء دافع الآخر، صار لا هذا يجيب ولا ذاك، فليقع وأما العاقل فإنه يجعل ظهور استحالة هذا الاحتباس سببا لبطلان منع الانقسام، لا منع الانقسام سببا لهذا الاحتباس. وأنت إذا بسطت ما أوجزنا القول فيه وتأملت، أيقنت بطلان هذا المذهب أصلا. وإذا بطل هذا المذهب ومضاده معا. وجب أن يكون الحق مقابله بالنقيض، وهو أنه ليس للجسم الواحد جزء بالفعل، ١٠ وأنه ينقسم إلى غير النهاية بالقوة .

(١-١١) إذا .... بالقوة : سابقة من سا .

(١) لصاحبه : يصاحبه ط .

(٢) يجبس : المحتبس د؛ يجبس ط || فكيف : وكيف ط .

(٣) يطيعاه : يطيعا د، م || الآخر : الأجزاء ط .

(٧) لا تدفع : لا تدفع ط؛ سابقة من د . لا بسبب : سابقة من ط ، م || لما : إذا ط || مجيء : سابقة من د || الآخر : للآخر ط ، م .

(١٠) مقابله : مقابلهما طا .



في حل شكوك المبطلين في الجزء

فلنشرع الآن في حل شكوكهم، وفي تتميم مايليق بهذا الكلام من مناسبات المتحركات والحركات والأزمنة في هذا الاقسام غير المتناهي بالقوة، ومايتبع ذلك. أما قولهم إن كل قابل للتفريق ففيه تأليف، فهو الذي لما ظنوه حقاً بنواعليه، وليس هذا بمسلم. فإن عنوا بالتأليف أن يكون فيه جزاء ان متميزان بالفعل وبينهما ماسة وأن التفريق تبعيد أحدهما عن الآخر وإبطال الماسة، فهذا غير مسلم. ولو سلم، لكان لا يحتاج إلى أن يلتجئوا إلى التفريق حتى تم حجنتهم، بل كانت تكون صحيحة مع ثبات التأليف تأليفاً، إذ كان يجب أن يكون أجزاء حاصلة لتأليف فيها، لاستحالة وجود ما لا يتناهي من الأجزاء بالفعل، ووجوب واحد بالفعل حيث يكون كثيراً. وإن عنوا بالتأليف الاستعداد لأن يحدث كثرة فيها هو واحد لا كثرة فيه، فهذا مسلم. وهذا لا يجوز إزالته عن الجسم أو يعزل الجسم إذ لا سبيل إلى إبطال وحدة الواحد بالفعل إلا بإعدامه أصلاً أو تكثيره، فإذا لم يعدم بل كثر بقى وأحد حالهما حاله وجملة الوحدة لا ترفع عنه البتة إلا بإبطاله. وقد حسب بعضهم أن وجود الأجسام مختلفة في سرعة قبول التفريق، وعسر قبوله يوجب إثبات التأليف.

قال: وذلك ليس باختلاف جنس الأجسام أى نوعيتها، ولا باختلاف الفاعل، ولا لحدوث شئ، ولا لعدم شئ كان عندهم، ليست الأقسام إلا هذه، وعندهم أن الأجسام لا تختلف نوعيتها. فانسلم ذلك كله لهم، فلم يجب

(٢-١٥) فصل .... يجب : ساقطة من ما .

(٢) فصل : فصل ب ؛ الفصل الخامس م .

(٣) المبطلين : + المسخطين ط .

(٤) والحركات : ساقطة من م .

(٥) غير : الغير ب، د، ط || فهو : فهذا هو ط .

(٨) تكون : ساقطة من ط . || ثبات : إثبات ط || إذ : إذا م .

(٩) واحد : الواحد ط، م || وإن : فإن د، ط، م .

(١٠) فهذا : فهو ط || وهذا لا يجوز : ولا يجوز م . || الجسم (الثانية) : ساقطة من د .

(١١) أو تكثيره : وتكثيره د، م || واحد : + أن د، ط، م . (١٢) لا ترفع : لا يرتفع ط، م || وقد : قد د .

(١٤) وذلك : وبعض ذلك م || الفاعل : الفاعل ط || ولا لحدوث شئ : ساقطة من م .

(١٥) ليست .... وعندهم : ساقطة من د .

أن يكون للتأليف لاغير ، بل لم لا يكون هذان المعنيان وهما حسر القبول وسرعة القبول عرضين يعرضان للأجسام تختلف بها بعد الاتفاق المذكور، كالسواد والبياض وغير ذلك من الأعراض . فترى أن الأجسام إذا اختلفت بالسواد والبياض، احتاج ذلك إلى أن يكون اختلافها بعرض غير السواد والبياض هو التأليف إذ ليس للجنس والفاعل والحدث وعلم الشيء . وأما حديث الحجة المبنية على الإنصاف فلأنما كان يكون من ذلك شئ لوقلنا إن للجسم جزءا مالم يجزأ نصفاً أو ثلثاً أو ربعاً أو غير ذلك ، فكان يكون له أجزاء بلا نهاية . وبمن لا نوجب للجسم جزء البتة إلا أن يجزأ ، ولا يمكن أن يكون جسم قد جرى بأنصاف لا نهاية لها فلا يلزم ما قالوا .

وأكثر ما يقولون مهنا : ترى أنك إذا لم تشر ولم تعين إلى جزء جزء لا يكون ذلك مفرداً، وهذا مفرداً . ولا يلزم أن ذلك إنما صار ذلك، وهذا بالإشارة، فإذا لم تكن لم يكن لذلك ولا هذا، وإذا لم يكن لذلك ولا هذا، كيف يكون ذلك مفرداً وهذا مفرداً ، وعلى أن المسافة المقطوعة تقطع زمان مثلها متناهي الأطراف . تنقسم بلا نهاية في الإنصاف توها وفرضا ، ولا قسم له وجوداً وفعلاً .

فأما حديث الخردلة والجبل، فإنه لا أقسام لأحدهما مالم يقسم، وإذا قسمها معا حصصات أقسامها متساوية في العدد، وكل واحد من الأقسام التي للخزولة أصغر، ويذهب ذلك إلى غير النهاية، وإنما كان يكون اشتاعة لو كان الذهاب إلى غير النهاية فيها بمقادير متساوية . ومثال ذلك أن نضعف الجبل في التوهم وفي قدرة الله إلى غير النهاية، والخردلة أيضا فلا يكون من ذلك أضعاف الجبل متساوية في المقدار لأضعاف الخردلة لأجل أن التضعيف متساو بل، يكونان مختلفين في القدر، وإن تساويا من وجه في العدد. وما الذي يمنع أن تكون أشياء متساوية في العدد ليست متساوية في المقدار أفرادا ولا جملة ، بل يجوز أن يكون في الاحتمال أشياء تذهب إلى غير النهاية أكثر من أشياء ، كتضعيف العشرات مع تضعيف المئين . وأما تغشية آدم الأرض من أقسام الخردلة، فلنسلم لم وجود الجزء ، ومع ذلك فلنسلم أن الخردلة تنقسم أجزاؤها التي لا تنجزأ في صغرها بحيث يكون عدد الموجود

(١٨-١) أن ..... الموجود : ساقطة من سا .

(١) لم : ساقطة من د، م || وهما : وهو ب، د، ط، م || عرضين : عرضان د، م .

(٣) اختلفت : اختلف ط || هو : وهو د، ط، م

(٤) والحدث : والحدث ط || حديث : ساقطة من د، ط، م .

(٥) فكان : وكان د .

(٦) يجزأ : يجزأ ط || فلا يلزم : فيلزم م .

(٧) جزء جزء : جزء جزء ط، م || وهذا مفرداً : ساقطة من م .

(٨) فإذا : وإذا ط || لذلك (الأول) : إلا ذلك م || لذلك (الثانية) : ذلك ب، د .

(٩) وهذا مفرداً : ساقطة : من م || وعلى : على ط || تنقسم : ينقسم د، ط .

(١٢) فأما : وأما ط، م . || مالم يقسم : مالا يقسم ط || أقسامها : عدة أقسام د، ط، م .

(١٣) ذلك : ساقطة من ب، د .

(١٤) ذلك : هذا ب .

(١٥) القدر : المقدار ط .

(١٨) فلنسلم : لنسلم م .

منها في الخردلة يفتش الأرض كلها، لوبسطت عليها واحدة واحدة، فما كان يلدرينا أن هذا حق أو باطل. فمضى أن يكون في الخردلة من الأرض الأجزاء التي لا تتجزأ ما تبلغ كثرة أن تفتش بها صفحة الأرض. ومن عرف تقدير الجزء الذي لا يتجزأ حتى يعرف بذلك الجسم الذي هو أول جسم مركب منها يشتمل على العدد المحتاج إليه في تفتيش الأرض، بل لا يكون في أي شيء إذا قيل: إن أجزاء الخردلة تفتش الأرض شئ غير التعجب. وأما جزم القول بأن هذا ممتنع فأمر غير موثوق به. فالذي لا يكون بين الاستحالة مع فرض تنامي الانقسام، فكيف يبين باستحالته استحالة لاتناهي الانقسام.

على أنا لسنا نقول: إن الممكن من ذلك قد يخرج إلى الفعل، بل نسلم أنه يجوز أن ينتهي إلى أصغر يعجز عن تفرقة لبسطة على الأرض أو غيرها، ولا يعجز عن قسمته بالفرض والتوهم وبوجوده أخرى لا تؤدي إلى تفريقه وتقطيعه. وأما الحجة المأخوذة من الجوهر والعرض فإعلموا أنه لا نسلم لهم أن العرض من حقيقة أن يكون له ذات مساوية لذات الحل فاشية فيه مطابقة له، بل العرض ليس أكثر من وصف يكون للشئ ليس يقوم ذاته بأنه جزء منه، وعلى ما قلنا في مواضع أخرى. فربما يكن بحيث يشار أن ذاته فاشية في ذات الشئ الذي هو له عرض، كالإضافات كلها، والحركات، وكالكون الذي يقولون، فإن ذلك ليس كالبیان المتخشي في محله. فإن عني بالعرض ما يقولون من أنه ذات مساوية لذات ما هو فيه فاشية، فليست النقطة بعرض ولا جوهر، إذ ليس يجب أن يكون كل موجود إما مطابقا لذات ساريا فيها، وإما موجودا لائق موضوع، لأنه ليس أحدهما نقيض الآخر، ولابن الزوم للنقيض وإن عني بالعرض معنى للشئ يصبر به الشئ ذا صفة وليس جزءا من قوامه، فالتقطة عرض لأنها نهاية ما موجودة لا هو بها متناه وليست جزءا من وجوده. وكونها عرضا بطورها هزأها صفة بهذه الصفة، لأنها نهاية له، وليس غير هذا.

(١٧-١) منها ... هذا : ساقطة من ما .

(١) كلها : كله م || عليها : عليه ب، د || واحدة واحدة : واحدة ب .

(٢) صفحة : صفحة ب، د م ..

(٤) قيل : سلم ط، م .

(٥) ممتنع : يمتنع م || فكيف : ساقطة من د .

(٦) يبين : يبين م || لاتناهي : لا ينتهي د، ط، م .

(٧-٩) بل نسلم .... وتقطيعه : ساقطة من ب، د، م .

(٩) العرض : العرض م . (١٠) مساوية : متساوية ط .

(١١) وكل ما قلنا : كل ما قلناه ط .

(١٢) والحركات : والحركة ب، د، م .

(١٣) مساوية : مساو د، ط، م || فاشية : هي ب، م ساقطة من د || جوهر : بجوهر د، م .

(١٤) موجودا : موجود ط .

(١٥) من : في ط، م .

(١٦) ما : ساقطة من م || وكونها : وكوله ط، م .

(١٧) لجوهرها : بجوهره ط، م || صفة : صفات م ساقطة من ط .

وأما حديث تشبيه الانقسام بالتركيب، سواء كان تركيب الجسم في نفسه أو تركيبه مع غيره، فليس بصحيح. لأن الانقسام يحدث الأجزاء، والتركيب يحتاج إلى أجزاء حادثة حاصلة، ويستحيل أن توجد أجزاء حاصلة بلا نهاية حتى يركب منها .

وأما حديث المماسه وزواياها فقد مضى أصل في باب الزمان، إذا تذكرته كان الجواب مقتضيا منه . وبالحمله أن لا مماسه لا يحصل دفعة في آن .

وأما حديث الزاوية المذكورة فلها ليست غير منقسمة ، بل هي منقسمة . وهناك زوايا أصغر منها بالقوة بالنهاية . إنما قام البرهان على أنه لا تكون زاوية من خطين مستقيمين، حادة أصغر من تلك . وليس إذا قيل إنه ليس شئ بصفة كذا أصغر من كذا دل على أنه ليس شئ البتة أصغر منه . وكل من حصل علما بأصول الهندسة علم أن تلك الزاوية يقسم بالقسي قسمته إلى لا نهاية .

وأما حديث ما أورد من السطح والكرة ، فإنه لا يدري هل يمكن أن توجد كرة على سطح . بهذه الصفة في الوجود، أو هو في التوهم فقط على نحو ما تكون عليه العمليات . ولا يدري أنه إن كان في الوجود، فويل يصح تدرجه عليه أولا يصح، فربما استحال تدرجه عليه . وبعد هذا كله فليس يلزم أن تكون الكرة مماسة للسطح والخط في أي حال كان بالنقطة لا غير ، بل تكون في حال الثبات والسكون كذلك . فإذا تحركت ماست بالخط في زمان الحركة، ولم يكن البتة وقت بالفعل مماس فيه بالنقطة إلا في التوهم، إذ ذلك لا يتوهم إلا مع توهم الآن، والآن لا وجود له بالفعل .

وبالحمله فإن هذه المسألة لا تتحقق مسلمة ، لأن المسلم هو أن الكرة لا تاتي السطح في آن واحد إلا بنقطة، وليس يلزم من هذا أن تكون الحركة تنتقل من نقطة إلى نقطة مجاورة لها ومن آن إلى آن مجاور له، فإنه إن سلم هذا لم يمنع إلى ذكر الكرة والسطح، بل صح أن هناك نقطتا متلاقيتين ولا منها تأليف الخط، وآتات متجاورة ولا منها تأليف الزمان . فإذا كان المسلم هو أن الكرة تلاقى السطح في آن، وكان الخلاف في أن الحركات والأزمنة غير مركبة من أمور غير متجزئة ومن آتات كالتخلاف في المسافة، وكان إنما يلزم مجاور النقط لوصح بمجاور

(١-٢) وأما... تجاوز : ساقطة من سا .

(٢) أجزاء (الثانية) : أجزاء ذات ، + منها د || منها : منها ط .

(٤) وأما : فلما ب، د، م .

(٦) وأما : فلما ب، د .

(٨) شئ : ساقطة من م || بأصول : بأبواب ط .

(٩) لانهية : + له ط .

(١١) أر هو : إذ هو د، ط، م || التعليمات : الصائم ط .

(١٢) يصح : + قد ط .

(١٨) نقطا : نقطة ط || ولا منها : ولا منها ب، م، ولا منها ط .

(١٩) ولا منها : منها ط، م || فلذا : وإذا ط، م || وكان : فكان ط .

(٢٠) النقط ( الأولى والثانية ) : النقطة ط .

الآفات ، كان استعمال ذلك في إثبات تماثل النقط كالمصادرة على المطلوب الأول . فإنه لا يتم البيان إلا بأن يقال إنه في هذه الحال ملاق بنقطة ، وفي الحال الثانية ملاق بنقطة ، والحالات متجاورة والنقط متجاورة . فإن لم نقل هذا لم يتم الاحتجاج ، وأنت ستحقق هذا إذا علمت أنه ليس في أجزاء الحركة والسكون والمسافة ، ما هو أول جزء حركة أو جزء سكون أو جزء مسافة .

• وأما احتجاج ديمقراطيس فقد ضل فيه في تسليم مقدمة واحدة لنفسه ، وهي أن الجسم ينقسم كله ، لأن هذا يدل على معنيين : أحدهما أنه ينقسم بكليته معا ، والآخر أنه لا ينقسم قسمة إلا أدت إلى أجزاء هي أيضا تقبل القسمة ولا تنف . فأما الأول فليس ذلك بمسلم ، ولا نقيضه الصادق هو أن الجسم ينتهي في القسمة إلى ما لا ينقسم ، بل نقيضه . وإما أنه لا ينقسم كله بالفعل معا ، وهذا لا يمنع أن يكون ينقسم انقساماً بعد انقسام بلا نهاية . وليس أيضا إذا كان كل واحد من الانفصالات انفصالا ممكنا فالكل ممكن الوقوع ، كما أنه كل تضعيف عددي جائز على العدد وليس كل تضعيف عددي جائز أن يقع معا ، بل الحق أن كل قسمة أردتها ، وكل واحد واحد من أصناف قسمة ، هي بلا نهاية بالقوة ، يجوز أن تقع في الجسم . ولا يسلم أن الكل يقع البتة لأنه يحتاج أول شئ إلى أن يكون النين يوقعون القسمة لانهاية لهم بالفعل ، وهذا مستحيل .

وبالحيلة فإن هذا من جملة الخطأ الواقع لتشابه لفظي الكل ، وكل واحد . وسنباغ في إبطال وجود هذه الأجسام غير المتجزئة إذا شرعنا في الكلام الذي هو أشد تخصيصاً من هذا الكلام . وأما حجة مثبتي أجزاء بلا نهاية ، فأنت تقدر مما فهمت على حلها .

(١٥-١) الآفات ... حلها : ساقطة من سا .

(٢) هذه الحال : هذا الحال ب ، د ؛ هذه الحالة ط // الحال : الحالة ط // والنقط : بنقط ماد // والنقط مجاورة : ساقطة من ب //

نقل : يفد ط .

(٥) ضل : صار د // تسليم : تسليم د ، م // وهي : وهو ب ، د ، م .

(٧) فأما : وأما د ، ط .

(٨) لا يمنع : لا يمنع ط .

(١١) هي : ساقطة من م .

(١٣) لتشابه : بتشابه ط ، م // وسنبلغ : وسنبلغ م .

(١٤) غير : الغير ب ، د ، ط .

في مناسبات المسافات والحركات والأزمنة في هذا الشأن  
ويتبين أنه ليس شيء منها أول جزء

- فنعول الآن : إنه إذا كانت المسافة تنقسم إلى غير النهاية بالقوة، فكذلك يجب أن تنقسم الحركة التي بمعنى  
القطع معها إلى غير النهاية بالقوة . ولو كانت حركة لا تتجزأ لكانت مساقتها إما غير متجزئة وهذا محال ، أو  
متجزئة . ولو كانت متجزئة، لكانت من مبدئها إلى موقع القسمة أقل من مبدئها إلى منتهيها، ولأن أقل من غير  
المتجزئ، ومع ذلك لكانت تلك الحركة جزءا من الحركة التي استوفت المسافة . وإذا انقسمت الحركة انقسم  
إليزائها الزمان ، بل إنما تنقسم الحركة بسبب انقسام المسافة أو الزمان . ومن الموجود حركة سريعة وبطيئة، ومنها  
سنتين أن كل واحد من هذه ينقسم، فإن المسافة التي تقطعها حركة سريعة في زمان ما يلزم أن تكون البطيئة  
تقطع أقل منها فتقسم المسافة . والحركة السريعة تقطع ذلك الأقل في زمان أقل، فينقسم الزمان. والحركة تتبع  
المسافة والزمان في الانقسام كما علمت، لكن الحركة يعرض لها ضرب من الانقسام لا يطابقها الزمان ، وذلك  
هو انقسامها بانقسام المتحرك . ويشبه أن يكون هذا بغير الحركة المكانية أولى ، فإن أجزاء المتحرك الحركة  
المكانية لا يخلو إما أن تكون أجزاء حاصلة بالفعل ، أو أجزاء بالقوة . فإن كانت أجزاء حاصلة بالفعل فلا يخلو  
إما أن يكون اجتماعها على سبيل تماس أو اتصال . وكيف كانت، فإن كل واحد منها لا يفارق مكانه، لأنها إن  
كانت متصلة فلا مكان لها بالفعل، وإن كانت مماسة فلها مكان . لكنها تفارق من مكانها سطحها هو جزء . كان  
الكل، ولا تفارق مكان المحيط بها، فلا تفارق مكانها فلا تتحرك . وإن كانت الأجزاء بالقوة فبعد الحركة عنها

(٢-١٦) فصل .... منها : ساقطة من سا .

(٢) فصل : فصل د ب ؛ الفصل السادس م .

(٦) لا تتجزأ : + التي بمعنى القطع ط || أو : وإما ط .

(٨) جزءا .... انقسمت الحركة : ساقطة من م || استوفت : + بها ط .

(٩) أو الزمان : والزمان ط .

(١٠) سلتين : يتبين ط ، م || ما : ساقطة من ب ، د ، م .

(١١) فتقسم : فنقسم د ، م || والحركة السريعة : والسريعة ب ، م ؛ والسريع د || فنقسم : فنقسم د || تتبع : تبع م .

(١٢) المسافة : المسافة ط || علمت : علمت ب ، د || لا يطابقها : ولا يطابقها د ؛ لا يطابقه ط ، م . (١٣) الحركة : بالحركة ط .

(١٥) تماس : التماس ط .

أظهر ، فكيف تنسب إليها أجزاء حركة بالفعل. وأما في سائر الحركات فإن كان لها أجزاء بالفعل صح أن يقال إن جزء التغيير تغير الجزء ، وإن كان لها أجزاء بالقوة فلا حركة أيضا أجزاء بالقوة لو فصلت لكان يزاء كل جزء من التغيير تغير يخصه هو جزء تغير الكل، فإن من هذا التغيير الذي في هذا الجزء ومن ذلك التغيير الذي في ذلك الجزء ما يحصل مجموع تغير الكل، إذ تلك الحملة المختمة جملة تغير، وجملة التغيير تغير، وكل تغير فهو شيء، ولا شيء يحمل هذه التغيرات إلا الكل والأجزاء، وليس لجزء جزء، فهو للكل. ولما كان كل حركة وكل تغير فهو في زمان ينقسم إلى غير النهاية، فمحال أن يكون للحركة شيء هو أول ما يحركه المتحرك، وذلك لأنه إن كان حركة هي أول حركة، فإنها لا محالة في مسافة ، وتلك المسافة منقسمة بالقوة . وإذا قسمت كان أحد جزئها متضلعا والآخر متأخرا، فكان الحركة في الجزء الأول هو أول حركة، وقد جعل هذا أول حركة، هذا خلف، بل الأول في الحركة وفي التغيير إنما يفهم على أحد وجوه ثلاثة :

١٠ أحدهما الأول بمعنى الطرف هو الذي يوافق أول المسافة وطرفها . وأول الزمان المطابق لتلك الحركة وطرفه ، فهذا أول .

وأول معنى آخر ، وهو أنه إذا عرض للحركة تقسيم بالفعل أو بالفرض كان الجزء المتقدم أول أجزاء الحركة التي بالفعل ، وقد يظن أن للحركة أول على وجه آخر، وهو أنه قد يقال بعضهم إن هذه الأجسام وإن كانت تنقسم إلى ما لا نهاية له في القوة ، فليست تنقسم حافظة لصورها وهيئاتها غير هيئة الكم، فإن الجسم يبلغ حدا لا يصح لو انقسم بعده أن يكون ماء وهواء أو ناراً، قالوا : أو متحركاً أو مسافة ، فإذا كان للمسافة من حيث هي مسافة حد عندهم لاستعداد في الصفر، كان للحركة حد هو في الوجود أصغر الحركات، فلا توجد حركة مفردة أصغر منه، وإن كان قد يجوز أن يتوهم ما هو أصغر من ذلك وهو نصفها أو جزء منها، إذ كان ذلك يتجزأ في نفسه بالقوة، لكن ذلك التجزؤ لا يخرج إلى الفعل بته خروجاً على معنى الأفراد والفصل، وسنتكلم في هذا بعد، فإن كان كذلك فالمتحرك يكون له في حركته أول حركة وذلك في القوة ، وهو ما يساوي الحركة التي هي أصغر

(١-١٩) أظهر ..... أصغر : ساقطة من سا .

(٢) التغيير : التغيير ط .

(٣) يخصه : يخص ط || فإن : فإنه م || ومن : من د || التغيير : التغيير ب .

(٤) ما يحصل : يحصل د .

(٥) هذه : هذا ط || التغيرات : + عليه ط، م || بجزء جزء : جزء جزء ط || لكل : لكل د || كل حركة : الحركة م .

(٧) وإذا : فإذا ط || قسمت : انقسمت ط .

(٨) فكان : لكان ط || هو : هي ط .

(١٠) تلك : لذلك ط .

(١٢) للحركة : الحركة م .

(١٥) المسافة : المسافة م .

(١٦) هو : ساقطة من م .

(١٧) فصلها : نصفه ب || منها : منه ب .

(١٩) أول حركة : ساقطة من م || في القوة : بالقوة ط || الحركة : حركة ط، م .

الحركات، فأول الحركة بمعنى الطرف ليس بحركة، فلا يكون للشيء بمعنى ذلك الأول أول ما يحرك، وأما بالوجه الثاني فيكون له أول ما يحرك، لكن أوليته وضعية عرضية لاحقيقية.

- وأما الوجه الثالث، فهو وإن صح أن للحركة شيئاً هو أصغر حركة يمكن أن يوجد، فلنما يصح على أنها حركة بنفسها مفردة ابتداء بالفعل وانتهاء بالفعل، لأن تكون هي أول جملة حركة، ذلك الأول بعضها، وقد استمرت الحملة بعده. فإن هذا التبعض الذى كلامنا فيه هو بالفرض وتلك الوحدة غير المنقسمة للحركة ليست بحسب الفرض. بل بحسب الوجود، اللهم إلا أن يقول قائل إن قدر تلك الحركة مستحق في جملة كل حركة أن يفرض أولاً، إذ كان لاحركة أصغر منها في الوجود إلا بالفرض، فيقف الكلام إلى أن نوضح عن أمر هذا المذهب.

- وأما الأول في الحركة الذى يكون بتقسيمنا إياها موازياً لقسمة المسافة التى لا تقف عند حد في القسمة فإنه لا يكون مقدار ذو ابتداء وانتهاء غير منقسم إلى ما يصح أن يفرض أولاً، وكذلك ما يحاذى المقدار في ذلك فهو أيضاً لا يقف عند حد يكون له ابتداء وانتهاء ولا ينقسم هذا النمو من الانقسام. فإذا كان كذلك، كانت الحركة المتصلة لا يجوز أن يوجد فيها ما هو أصغر حركة على النحو الذى يوجد جزءاً في المتصل، وذلك أن الجزء في المتصل إنما يفرض بالفعل بتعيين الحدود على أحد الوجوه المذكورة. وليس لتعيين الحدود وقوف البتة في الاحتمال، إنما الوقوف عسى أن يكون للتفريق والتقطيع بالفعل، وحيث لا يكون متصلاً البتة، ويشبه أن يكون هذا التفريق والتقطيع يتناهى إلى حدود لا يمكن تفريقها وتقطيعها، وإن أكن فرض قسمة فيها بتعين الحدود فتجزئة المتصل الذى يقع لأعلى ووجه التفريق والتقطيع غير متناه البتة، وأصناف هذه التجزئة فيه متساوية ليس بعضها أولى من بعض فأصغر الحركات لا يعدم هذا النمو من التجزئة عسى أنه يعدم التجزئة بنحو آخر، أى لا يكون حركة خارجة إلى الفعل عند مبدأ وإلى منتهى يتم عنده بالفعل أصغر منها. وإذا كانت الصورة هذه

(١-١٨) الحركات ... هذه : ساقطة من س.

(٢) أول : ساقطة من م.

(٣) فهو : + أنه ط.

(٤) ابتداء : ما ب، ط، م.

(٥) كلامنا : كلامه ب || بالفرض : بالعرض د || غير : الغير ب، ط، م.

(٦) الفرض : العرض ب، د، م.

(٧) يفرض : يعرض م || إلا بالفرض : اللهم إلا بالفرض م || بالفرض : بالعرض ب، م. || من : غير م

(٨) وأما : فأما د، ط، م || الذى : التى ط.

(٩) فإنه : فأنه ط || أن يفرض أولاً : أو يفرض أول م.

(١٠) هذا : فهذا ب.

(١١) أن (الثانية) : لأن ط.

(١٢) حدود لا يمكن : حد ولا يمكن م || بتعين : بتعيين د، ط.

(١٣) عسى : فسى ط || أنه : أن ط || يعدم : + هذه ط || أى : ساقطة من د.

(١٤) مبدأ : المبدأ م.



فلا يكون للحركة أول جزء بهذا المعنى إلا الطرف ، إلا أن تكون حركات متتالية غير متصلة ومقدمها بهله  
الصفة .

وأما في المتصل فلا يوجد جزء أول بهذه الصفة ، لأنه لا توجد فيه حركة منفردة متقطعة بنفسها ، بل تكون أجزاء  
تلك الحركة متصلة بعضها ببعض . فلو كان في جملة تلك الحركة حركة هي أول ما يحركها الشيء ، وكانت بمعنى  
أنه جزء من المتصل لاجزاء في المتصل أصغر منه ، لم يكن يعرض لتلك الجزء من الحركة الانقسام الذي لا ييطل  
الاتصال الذي كلامنا فيه إذ فرضنا أن انقسام الحركة كلها إلى هذا الأول انقسام لم ييطل الاتصال . ولو كان  
هذا الجزء من الحركة لا يقبل هذا النوع من الانقسام ، لكان أول الحركة ليس فيه امتدادية ، فلم يكن على مسافة  
البتة ، فلم تكن حركة . وإذا كانت الحركة تنقسم الانقسام الحافظ للاتصال إلى غير النهاية ، فكل ما جماعته أولا  
بمعنى الجزء لا بمعنى الطرف ، فله أول آخر بالقوة . وكذلك السكون وكذلك الشيء الذي يسمى توقفا وهو يزيد  
الحركة في السرعة إن كانت طبيعية ، أو في البطون إن كانت غير طبيعية بل قسرية متجها بالوجهين إلى السكون .  
وكذلك الأمور العارضة مع الحركة ، كالفارقة والمقارنة والمجاورة والانكسار الذي هو افتراق ما بحركة . وأما  
الموافاة والمماسمة وما أشبه ذلك فلا زمان لها ، وتبقى الأولوية عنها هو على السبب المطابق ، وموضح أقول في ذلك  
بعد ، وأما أنه هل يجوز أن يكون ما لاجزاء له يتحرك إن كان له وجود ، فالوجود في كتب المشائين أن ذلك محال ،  
فإن ما لا يتجزأ لا يصبح أن يتحرك . والمعمول لهم في إيضاح ذلك هو أن كل متحرك فإنه متحرك أولا مثل نفسه ،  
وبعد ذلك أيضا مثل نفسه ، وكذلك هلم حتى تفتي المسافة . ولو كان ما لا يتجزأ يتحرك ، لكان تركيب المسافة من  
أجزاء لا يتجزأ ، ولكانت النقطة مسافة لأنها أول ما يفارق .

وهذا الكلام ليس يقنعني بوجه ، وذلك أن هذا الحكم ليس يتناول المتحرك بالذات دون المتحرك بالعرض ،

(١٧-١) فلا يكون ... الفرض : ساقطة من ما .

(١) ومقدمها : ومقدمها ط .

(٤) متصلة : متصلا ط ، م || تلك ..... جملة : ساقطة من م .

(٥) في المتصل : ساقطة من م .

(٦) لم ييطل الاتصال : لا يقبل ط .

(٧) لكان : فكان ط .

(٨) فكل : وكل د .

(١٠) كانت طبيعية : كان طبيعيا ط .

(١١) والمجاورة : والمجاورة م || ما بحركة : بالحركة ط || وأما : فأما ط ، م .

(١٢) لها : له ب ، د ، ط .

(١٣) وأما : فأما ط ، م || أنه : ساقطة من ب ، د ، م .

(١٤) ما لا يتجزأ لا يصبح أن يتحرك : ما يتحرك م . || متحرك ( الثانية ) : يتحرك ط ، م .

(١٥) كذلك هلم : كذلك د ، هلم ج را ط || ولو : فلو ط ، م .

(١٦) ولكانت : ولو كانت ب .

(١٧) الحكم : التحكم م .

- بل هو عام لكل ما يكون موضوعا أى وضع كان عندئذ ، ثم يفارقه مستمرا على شبه مسافة. فإن كان المستبدل للملاقة لا يعرض له هذا فلا يعرض للمستبدل للمكان وإن عرض للمستبدل للمكان عرض للمستبدل للملاقة. فإن كانت النقطة الموجودة بالفعل فى طرف جسم من الأجسام المتحركة ترسم بحركتها التى بالعرض خطا يكون قد استمرت عليه ملاقية له ، ولا يكون ذلك الخط مؤلفا من نقط ، ولا يقال إن تلك النقطة أول ملاقة لآت مثل ذاتها ، وأول مافارقت فارقت مثل ذاتها ولتلتها ملاقة أخرى مثل ذلك ، فكمالك حتى انتهى الخط : فكمالك لا يقال لها لو أنها كانت منفردة تتحرك بذاتها ، ولها مثلا مكان بذاتها ، إنها يجب أن تكون ترسم بالفعل مثل ذاتها شيئا بعد شيء على التالى ، بل ليس هذا بواجب. ولا للحركة أول حركة حتى يكون ذلك لاعماله قطعاً مما لا يتجزأ مثل ذاته ، بل تكون ملاقاتها كل آن يفرض شيئا مثل ذاته. والآتات لا تتشافع وبينها زمان دائماً على أو وضوحه فى جواب حركة الكرة على السطح ، فكلمنا فرضت ملاقية مثل ذاتها تكون قد قطعت ما لا يطابق ذاتها وهو الخط .
- هذه الحجة ليست واجبة تقنع ، فيشبه أن تكون الحجة التى تقنعنا هى أن كل متحرك بذاته ، وكل متغير ١٠ التغيرات الحسائية بذاته ، لا لأجل أنه متغير ، فله وضع بذاته ينحصره . فحينئذ لا يخلو إما أن يكون بحيث يفصل بين نهايات ما يحيط به ، ويكون لولقيته نقطة غير متجزئة مثله لم يستغرق ذاته لقاء بل أصاب منه جانباً أولاً يكون كذلك فإن كان على هذه الصفة فظاهر ذاته منقسمة ، وإن لم يكن على هذه الصفة كان بحيث اولاقته نقطة طابقت ذاته بأسرها ، وذاته لها وضع متميز ، وما طابق ذا وضع متميز صار له وضع متميز ، فيكون للنقطة وضع متميز منفصل عن وضع الخط فيكون الخط منتبها دون تلك النقطة بنقطة الكلام فيها هذا الكلام . وبالحجة نصير ١٥ كل نقطة ذات وضع متميز ، ولكل نقطة انفصال عن الخط والخط ، ينتهى دونها بنقطة أخرى ، فهذا حال

(١-١٦) بل .... حال : ساقطة من م .

(١) المستبدل : المستبدل .

(٢) المكان عرض للمستبدل : ساقطة من م .

(٤) ملاقية : ملاقاتها ط ، ملاقة م || له : ذلك م || إن : ساقطة من د || النقطة : النقطة د || لآت لآت : لآت م .

(٥) ولتلتها : وأتلتها د ، م ، أو تلك ط || ملاقة : بملاقة ط ، م || فكذلك ( الأول ) : فذلك ب ، د .

(٦) لها : ساقطة من ط ، م || تتحرك : وينتحرط ط .

(٧) بواجب : + حتى انتهى الخط ط .

(٨) ملاقاتها : ملاقاتها ط || لا تتشافع : لا يتشلف ط .

(٩) قد : ساقطة من ب ، ط .

(١٠) فهذه : وهذه م || متحرك : حركة م + يتحرك ط .

(١١) أنه : + ق ب ، د ، ط ، م .

(١٢) لقاء بل : لقائل ب ، د ، م ، || أصاب : أصابت ط || : هـ ط مته .

(١٣) كان : كانت ب ، د ، م || فظاهر .... هذه الصفة : ساقطة من م .

(١٤) لها : له ط || فيكون الخط : ساقطة من ط .

(١٦) والخط : ساقطة من م .

فواضح بين من هذا أن مالا يتجزأ لا ينفصل وضعه منفردا، وكل ما لم يكن كذلك لم يتحرك الحركات التي بذلتها في المكان، وكذلك حال الحركات الجسمانية الأخرى، ويلزم أن يكون كل متغير تغيرات الاستحالة الجسمانية والنمو متقسما . أما النمو فلذلك ظاهر فيه، لأنه ازدياد على أصل موجود، وأما الاستحالة فلأن تأثير الهيل في الجهة التي تلقاها المستحيل أقدم من تأثيره في الجهة التي لا تلقاه، فإن كان مشتلا عليه فتأثيره فيما يلي ظاهره أقدم من تأثيره فيما يلي غوره، إذ كان كل متغير متقسما، وإنما الكون والفساد هو الذي يكون غير متقسم .  
 وأما الذي يظن في بعض الاستحالات أنها تكون دفعة فلذلك لفوات الأمر الحسي لقصر زمانه . وأما الإضاءة دفعة فليس ذلك استحالة أولية في الأجسام، بل أمرا يباحق المطوح بأن يظهر . وأما الإشفاف من الهواء فمستحيل أن الهواء ليس يعرض له في الإشفاف شيء البتة بل العارض إنما هو في المرئي ، وإذا صار المرئي بحيث يجوز رؤيته بإشراق الضوء عليه، أمكن الهواء أداة إلى الجسم، فسمى شفا، ولهذا ما إذا كان الإنسان في كهف بعيد مظلم وكان بينه وبين المرئي هواء مظلم جدا وكان المرئي نيرا أشرق عاليا الضوء، لم تمنع ظلمة الهواء إدراكه . ١٠

(١-١٠) فواضح ..... إدركة : ساقط : من سا .

(١) منفردا : مفردا م || وكل : فكل م .

(٢) الجسمانية : الجسمانية م .

(٣) وأما : فأما ط .

(٤) تلقاها : تلقاه ب، د، م + من م || لا تلقاه : لا يلقاها ط || طيه : ساقط من ب، د، م .

(٦) الحسى : الحس ب، د، م || الإضاءة : الإضاءة م .

(٧) يظهر : + ينفى ط .

(٨) وإذا : فلذا ط، م .

(١٠) نيرا : منيرا ط .

في ابتداء الكلام في تناهي الأجسام ولا تنهيتها  
وذكر فنون الناس في ذلك

- ٥ فلينظر الآن أن معنى غير المتناهي كيف وجوده في الأجسام الطبيعية وأحوالها ، وأما النظري الآدور غير الطبيعية ، وأنها هل تكون غير متناهية في العدد أوى القوة أو غير ذلك ، فليس الكلام فيها لائقا بهذا الموضع ، ولا شئ من هذه البراهين يتناول تلك ، ويجب أن يكون كلامنا في الكميات ذوات الموضع ، وفي الأعداد التي هي ذوات الترتيب في الطبع أوى الموضع وينظر من أمرها أنها هل يكون فيها مالا نهاية له ، أو هذا محال . فأول ما يجب أن يبحث عنه هو المفهوم من قولنا : لانهية له ، وبعد ذلك فيجب أن ندل على الأسباب الداعية إلى إثبات مالا نهاية له على وجه ما ، ونذكر اختلاف القدماء في أمره ، ثم نذكر الحق فيما يجب أن نعتقد فيه ، ثم نطل الشكوك في أمره .

- فتقول : إن مالا نهاية له يقال على الحقيقة ، وقد يقال على المجاز ، فالذي يقال على الحقيقة فقد يقال على جهة السلب المطلق وقد يقال لاعلى جهة السلب المطلق ، والذي على جهة السلب المطلق فهو أن يكون الشئ مسلوبا عنه المعنى الذي تاحقه لانهية ، بأن يكون لاكم له ، مثل ما يقال إن النقطة لانهية لها . وهذا كما تقول إن الصوت لا يرى ، لأنه مسلوب عنه المعنى الذي يلحقه أن يرى وهو الآون ، إذ ليس الصوت ببلون ولا ذالون . وأما

(١) فصل : فصل ز ب ؛ الفصل السابع م .

(٥) الآن : ساقطة من ب ، سا || المتناهي : التناهي م .

(٦) غير : الغير ب ، د ، سا ، ط .

(٧) تلك : ذلك سا || وفى : فى سا .

(٨) وينظر من : وينظرها فى م || أو هذا : وهذا ط ، م .

(٩-١٠) وبعد ... له : ساقطة من د .

(١٠) فيه : منه سا .

(١٢) فالذى : والذى د ، سا ، ط .

(١٣) والذي .... المطلق : ساقطة من م || المطلق ( الثانية ) : ساقطة من د .

(١٤) لها : له سا ؛ إذ هي نهاية ط .

(١٥) إذ ليس : أو ليس سا .

- الذى يقال لاعلى جهة السلب ، فقد يقال للمقابلة التامى بالحقيقة ، وهو أن يكون الشيء من شأن طبيعته وماهية أن تكون له نهاية ، ثم ليست . وهذا يقال على وجهين : أحدهما على أنه من شأن نوعه وطبيعته أن تكون له نهاية ، لكنه ليس من شأنه بعينه أن يكون له ذلك ، مثل الخط غير المتامى لو كان ، فإنه ليس يجوز أن يكون خط واحد بالعدد موضوعا للتامى ولغير التامى . لكن طبيعة الخط قابلة لأن تكون متناهية ، عند من يضع خطأ غير متناه ، إنما الشك فى غير المتامى . فإن كان هذا الخط غير المتامى ليس من شأنه أن يكون هو بعينه وقتا آخر متناهيا ، وهذا المعنى من معنى غير المتامى هو الذى يريد أن يبحث عنه ، وهو الذى أى شئ أخذت منه ، وأى أمثال أخذت لذلك الشئ منه وجدت شيئا خارجا عنه ، والثانى أن يكون من شأنه أن تعرض له نهاية لكنها غير موجودة بالفعل ، مثل الدائرة فإنها لانهاية لها ، لست أعنى أن سطح الدائرة غير محدود بل هو المحيط ، بل إنما أعنى ، المحيط ، فإنه ليس منه نقطة بالفعل ينتهى عندها الخط ، بل هو متصل لا فصل فيه ، لكنه من شأنه أن تعرض فيه نقطة تكون تلك المنطقة حدا لها ، فإن فى الدائرة نقطة بالقوة على هذه الصفة كم شئت تخرج بالفعل بقطع أو فرض ، إذ لانه نقطة إلا وهى بهذه الصفة أعنى طرف خط ثم لا خط هناك بالفعل إلا المحيط .
- فهذه هى الوجوه التى يقال عليها لانهاية بالحقيقة . وأما الذى يقال بالهجاز ، فإنه يقال لما لا يقدر على أن ينتهى ويحد بالحركة ، كالطريق بين الأرض والسماء أنه لانهاية له ، وإن كان له نهاية . ويقال أيضا لما يعسر ذلك فيه وإن كان ممكنا شيئا للعسر بالمعلوم . فهذه وجوه مفهوم لانهاية ، وغرضنا أن نبحث عما لانهاية له من جهة أنه هل يكون من الأجسام أجسام هى بمقدارها أو بعددها بحيث أى شئ أخذت منها دائما وجدت شيئا خارجا عنه ، فإنه قد أوجب قوم وجود ذلك . والسبب فى ذلك أمور : من ذلك صدق قول القائل إن الأعداد تذهب فى الازدياد والتضعيف إلى ما لانهاية له ، أو أنها لانتهاى فى ذلك . فإذا كان كذلك ، فقد وجدنا معنى أنها لا تنهاى ، وكذلك للمقادير فى الانقسام . ومن ذلك ما يظن من أمر الزمان أنه يلزم أن لا يتناهى فيما مضى ولا يستقبل امتدادا لاتضعيفا فقط مبتدأ من متناه ، ولا قسمة فقط . قالوا : لأنه كلما انتهى الزمان إلى أول ماضى أو آخر مستقبل وجب أن يكون لماضيه قبل والمستقبله بعد ، وعلى ما أشرنا إليه قبل ، قالوا : وذلك كله زمان .

- (٢) يقال (الأول) : ساقطة من م || من : فى سا .  
 (٣) ليس ..... فإنه : ساقطة من د || غير : الغير ب ، د ، سا ، ط .  
 (٥) فإن : وإن ط || غير (الثانية) : الغير ب ، د ، سا ، ط || فإن .... المتناهى : ساقطة من سا || هو : ساقطة من سا .  
 (٦) معنى : ساقطة من ط || غير : الغير ط .  
 (٧) أمثال : مثال م || منه : ساقطة من سا .  
 (٨) موجودة : موجود سا .  
 (١٠) لها : له م || فى : ساقطة من سا || بالفعل : إلى الفعل ط .  
 (١١) إلا : ساقطة من سا || وهى : وهو ب ، د ، سا ، ط .  
 (١٤) شيئا : تشبيها ، سا ، ط || للعسر : للغير سا ؛ للسير ط || فهذه : وهذه م .  
 (١٥) دائما : ساقطة من ط || عنه : عنها ط .  
 (١٨) وكذلك : ولذلك سا || فيها مضى : لافيا مضى ط .  
 (٢٠) وحل : حل ط .

ومن ذلك أمر الكون والفساد الذى يظن به أنه أمر غير منقطع ، ومن هناك يظن أنه يجب أن يكون له مادة غير متناهية ، فبعض يجعلها جسما من الأجسام البسيطة نارا أو هواء أو ماء ، وبعض يجعلها جسما متوسطا بين جسيمين منها كمن يجعلها البخار المتوسط بين الماء والهواء ، وبالجملة يجعلها الجسم الذى يعتقد أنه يتكون من كل شئ ، ومنهم من يجعلها أجساما كثيرة بلا نهاية يجتمع منها جسم واحد يسميه خايطا ، ومنهم من يجعلها أجساما كثيرة بلا نهاية فى العدد ، لكنها ليست متلاقية ، بل منفصلة مثبتة فى خلاء غير متناه . فمن هؤلاء من يجعل صورها التى هى عندهم أشكالها بلا نهاية فى النوع ومنهم من يجعل لأنواع صورها عددا متناهيا ، وإنما الجأهم إلى هذا ظنهم أنه لا بد من ذلك ، فإنه يجب أن يكون للكون غير المتناهي مادة وافرة لا يقطع إمدادها . ومن هؤلاء من يجعل غير المتناهي مبدأ ، لأنه طبيعة غير المتناهي ، لا لأنه شئ عرض له أن لا يتناهي . ومن الوجود الذى تدعو قوما إلى توهم إثبات مالانهاية له ، ما يتخيل من أن كل متناه فيلحقه أن يكون تناهيه إلى شئ على نحو المشاهدات ، فيلحق من ذلك أن يكون كل جسم يتناهي إلى جسم ، وأن يذهب ارتكام الأجسام وانتضادها إلى غير النهاية . ومن هذه الوجوه مقتضى التوهم وحكمه . فإن التوهم لا يضع لشي من الأشياء حدا يتعين عليه ، بل دائما للوهم أن يتوهم أزيد منه .

فهذه الوجوه هى الوجوه الداعية إلى إثبات مالابتناهي .

(٢) يجعلها ... وبعض : ساقطة من سا .

(٣) منها : ساقطة من سا || يجعلها (الثانية) : يجعل م || أو ماء : ساقطة من م || وبعض : وبعضها سا ، ط .

(٤) يجتمع : يجمع ط .

(٥-٤) بلا نهاية : + له ط .

(٥) بل : ساقطة من م .

(٦) لأنواع : الأنواع ب ؛ لأنواع ط .

(٧) غير ( الأولى والثانية ) : الغير ب ، د ، سا ، ط || مادة ... المتناهي : ساقطة من سا || إمدادها : امتدادها سا ، ط ، م .

(٨) توهم : ساقطة من سا || من : || أمر د .

(١٠) ارتكام : ارتكاب ط ، م .

(١١) يمين : يصير م .

(١٣) الوجوه ( الأولى ) : ساقطة من م .

في انه لا يمكن ان يكون جسم او مقدار او عدد ذو ترتيب  
غير متناه وانه لا يمكن ان يكون جسم متحرك  
بكلية او جزئية غير متناه

فنقول أولا: إنه من المستحيل أن يكون مقدار أو عدد في معدودات لها ترتيب في الطبع أو في الوضع  
حاصلا موجودا بالفعل غير ذي نهاية، وذلك لأن كل مقدار غير متناه، وكل معدودات ذوات ترتيب في الطبع  
لانهائية لها، إما أن يكون ذهابها إلى مالا نهاية له بالفعل في جهاتها كلها أو في جهة واحدة فإن كانت في جهاتها  
كلها، فلنا أن نفرض حدا فيها، كنقطة في خط، أو خط في سطح، أو سطح في جسم، أو واحد في جملة عدد، ونجعله  
حدا، ونتكلم عليه من حيث نحده حدا، ونأخذ منه جزءا محدودا مثلا، كـ آ ج من آ ب غير المتناهي منه من جهة ب ١٠  
فلا يخلو إما أن يكون آ ب لو أطبق عليه مساو لـ ج ب أو حوذي أو اعتبرت مناسبة بينهما، أن يكون ذاهبا  
في مالا نهاية مذهب آ ب أو يقصر عن اب بمساو لـ آ ج فإن كان آ ب مطابقا لـ ج ب إلى غير النهاية، وج ب جزءا  
وبعض من آ ب، فالكل والعرض متطابقان، هذا خلاف. وإن كان يقصر ج ب من آ ب في جهة ب و، ينقص عنه  
فيج ب متناه وآ ب يفضل عليه بـ آ ج المتناهي فأب متناه، وقد كان غير متناه. فبين من هذا بيانا واضحا أن وجود  
ما يتناهي بالفعل في المقادير والأعداد المرتبة مستحيل. ولنبدأ في نمط آخر ونقول: إنه لا يجوز أن يكون جرم لانهائية له ١٥  
متحركا، وذلك أن الحركة لا تميل إلا على أحد وجهين: حركة يكون فيها استبدال مكان، وحركة لا يكون فيها استبدال  
مكان. فأما الحركة التي يكون فيها استبدال مكان، فذلك مما يستحيل على الجرم غير المتناهي، أما إن كان غير متناه من

(٢) فصل : فصل ح ب ، الفصل الثامن م .

(٤) متحرك : يتحرك ب ، د ، سا .

(٦) أولا : إذ لا بد في ( الثالثة ) : ساقطة من م .

(٨) ترتيب : الترتيب سا ، ط || كلها : ساقطة من ب ، د ، سا ، م .

(١٠) عليه : ساقطة من ب ، د ، سا ، م || حدا : ساقطة من د ، م || غير : الغير ب ، د ، سا ، ط || منه : ساقطة من م .

(١٢) مالا نهاية : + له م || مذهب : يذهب ط || بمساو : مساو م .

(١٤) آ ج : آ ج ط || وقد كان غير : وغير سا .

(١٥) ولنبدأ : ولنبتدى ب ، د ، سا ، م || ونقول : فنقول سا || لانهائية : مالا نهاية سا .

(١٦) عل : ساقطة من ط .

(١٧) غير : الغير ب ، د ، سا ، ط .

جميع الجهات فلائنه لا يخلو عنه مكان حتى يستبدله، وأما إن كان غير متناه من جهة دون جهة فربما، أنه يمكن أن يتصور عنه فراغ، ولكنه إذا انتقل إليه لم يخل إما أن يخل عن الجهة المقابلة لها، أولا يخل، فإن لم يخل فما انتقل، لكنه ربما ونما، وإن انتقل وأخل فالجهة غير المتناهية متناهية. وأيضا هذه الحركة لا يجوز أن تكون طبيعية ولا قسرية، أما أنها لا تكون طبيعية فلأن الطبيعي هو الذي يطلب أينما طبيعيا، وكل أين كما قد فرغنا عنه قبل حد، وكل حد فهو محدود، والمحدود لا ينتقل إليه مالا حد له ولا ينحاز إليه، وأما القسري فلأنه منبئين عن قريب أن ما لا يتناهي لا ينقصر، وأيضا فإن القسري يكون إلى خلاف الأمين الطبيعي، فإذا لم يكن طبيعي لم يكن قسري. وأيضا فإنه كيف يكون الجسم البسيط وما يجري مجراه متناهي من جهة وغير متناه من جهة، وطبيعته متشابهة. فلا يخلو إما أن يكون الحد القاطع له أمر تقتضيه طبيعته، أو يكون إنما عرض له قسر وأمر خارج عن الطبع قد أدركه. فإن كان مقتضى طبيعته، وطبيعته متشابهة بسيطة، فمن الواجب أن لا يختلف تأثيره عن طبيعته، حتى يتحدد منه جانب، ولا يتحدد منه جانب. وإن كان بالقسر فتكون طبيعة هذا الجسم توجب أن يكون غير متناه، فلما أن يكون قد عرض أن حدا حده وقاطعا قطعه فجعله متناهي، فيكون غير المتناهي منه موجودا، لكنه حد دونه وقطع عنه، فلا يكون متناهي إلى فضاء أو خلا، ولكن تناهيه إلى مقطع من جنسه وطبيعته، فلا يكون له أيضا مكان يتحرك إليه هذا النوع من الحركة، وإما أن يكون حدده من غير أن أبان منه أشياء، بل من جهة أنه جعل كنه كما ذاحد في جهة، دون جهة كما لعارض أن يعمل كنه الجسم المتناهي أقل عند التكاثر وأكثر عند التخلخل، فيكون حينئذ من شأن هذا الجسم أن يقبل تناهيا وغير تناه، وأن ذلك بتأثير مؤثر وذلك مما سنوضح بطلانه بعد، حيث نبين أن الجسم لا ينفصل هذا النحو عن مؤثر متناه أو غير متناه. وأما المركب فلا يجوز أن يكون غير متناه من جهة ومتناهي من جهة، فلما لو توهمنا كل واحد من أجزائه قد تحرك إلى جهة التناهي، لم يخل إما أن يحصل للكل انتقال من الجانب غير المتناهي، وذلك محال، وإما أن لا يكون له انتقال

(١) فلائنه : فإنه ط || يستبدله : يستبدل م || من : عن ط .

(٣) وأخل : ساقطة من م . || غير : الغير ب ، د ، سا ، ط .

(٤) هو الذي : ساقطة من سا || عنه : منه سا ، م .

(٥) والمحدود : فالمحدود ب ، سا ، ساقطة من م || ولا ينحاز : ولا يتجاوز سا ، ط .

(٧) وغير : غير م .

(٨) القاطع : المقاطع ط .

(٩) قد : ساقطة من سا .

(١٠) جانب ( الثانية ) : + آخر ط ، ساقطة من سا ، م || وإن : فإن سا .

(١١) غير : الغير ب ، د ، سا ، ط .

(١٢) حد : حدد ط .

(١٤) كنه : له ط || لعارض : بعارض سا .

(١٥) مؤثر : + متناه أو غير متناه ط .

(١٦) حيث : حين م || عن : من ط .

(١٧) غير : الغير ب ، د ، سا ، ط .



من هناك فتكون بعض الأجزاء قد تحركت دون بعض، وهذا خلاف ما فرض . فهذا إذا جعلت الحركة باستبدال المكان .

وأما الحركة الأخرى التي لا يستبدل بها المكان فهي المستديرة ، فلا يخلو إما أن تتم الدورة وإما أن لا تتم البتة . فإن تتم الدورة، عرض ما قلناه في باب الخلاء من استحالة الاستدارة في أمر غير متناه، وإن لم يتم الدورة، فلا يخلو إما أن يكون تتميم الدورة مستحيلا أو لا يكون، فإن لم يكن كان فرضه غير محال، ولا يلزم منه محال لكنه يلزم منه كما قلناه محال . وإن كان تتميم الدورة مستحيلا، فيكون الجزء منه مفروض أن يتحرك قوسا ولا يكون له أن يتحرك قوسا أخرى ، والمتحرك والمسافة إن كان والتموس والأحوال كلها متشابهة ، وهذا مستحيل أن يكون . فمن المستحيل أن يكون أمران متفقا الصورة لأمر واحد، أحدهما جائزا والآخر مستحيلا .

فبين من هذا أن الحركة المستديرة مما لا يعرض البتة للجسم غير المتناهي، وأيضا لا يعرض لجسم متناه في جسم غير متناه على نحو ما أوضحنا في باب الخلاء . وأما الذي يقال إنه لو كان يتحرك على الاستدارة، لكان له شكل مستدير، وكان نصفه قطريه كلاهما لانهاية له فتضاعف مالا نهاية له ، أو كان البعد بين الخط المتحرك المقروض خارجا عن المركز، والخط الساكن المتقل إليه أو عنه يصير غير متناه، ثم يلزم أن يقطع في زمان متناه، وذلك محال . فجميع ذلك مما لم أفهمه حتى أفهم حتى أو من بصحته . وذلك إنه لم يتبرهن لي في تعليمهم أن كل متحرك على الاستدارة يجب أن يكون له شكل مستدير ، ولم يتبرهن لي من تعليمهم أن مالا نهاية له في جهة لا ضعف له .

فإن بينوا هذا بإبانة أن مالا يتناهي لا يقبل الزيادة، وبينوا أنه لم لا يقبل الزيادة، ثم اشتغلوا بحديث الدائرة فقد تكلفوا شططا لا يلزمهم تكلفه . فإن إبانتهم أن ذلك لا يقبل الزيادة يكنهم وغير محوج لإبانهم إلى أن توسطوا أمر النصف والضعف فيه من جهة تنصيف القطر، وعسى أيضا أن لا يكون النصف إلا للحدود، وكذلك الضعف . وأما حديث البعد فإنه ليس يجب عندي أن ذلك البعد بين الخطين يصير البتة بلا نهاية، وكيف ويحيط به الخطان

- (١) تحركت : تد تحرك ط || خلاف : يخلاف د .
- (٢) لا تتم : + الدورة ط . (٤) البتة : ساقطة من د .
- (٥) مستحيلا : مستحيل ب ، مستحيلة سا || ولا يلزم : فلا يلزم ط ، م || منه : ساقطة من سا .
- (٦) مستحيلا : مستحيلة سا || بجزء : بجزء سا .
- (٧) أخرى : آخر ب ، د ، سا ط || والمسافة : + فيه ط .
- (٨) جائزا : جائز د ، ط ، م || مستحيلا : مستحيل ط ، م .
- (٩) غير : الغير ب ، د ، سا ، ط .
- (١١) وكان : لو كان ب ، سا ، م || الخط : ساقطة من سا .
- (١٢) أوت : وعت ط .
- (١٣) يتبرهن : يبرهن ط .
- (١٤) يتبرهن : يبرهن ط || من : في ط .
- (١٥) لم : ساقطة من م .
- (١٧) والنصف : بالنصف سا || المحدود : المحدود سا ، م . .
- (١٨) بين : من م .

- الخارجان، ولو صح ذلك لاستغنت عن ذكر قطع في زمان متناه، بل كنت أقم خطا عن قريب، وهو أنه غير متناه ويحده خطان، هذا خلاف. وأما أنه لم ليس يجب ذلك، فلأنه ليس إذا كان البعد دائما يزيد يجب أن يحصل هناك بعد غير متناه، بل يكون التزايد ذاهبا إلى غير النهاية، وكل زيادة فهي بمتناه على متناه، فكل بعد يكون متناهيا، وهذا كما نعرفه في أمر العدد أنه يقبل الزيادة إلى غير النهاية، ويكون كل عدد يحصل متناهيا، ولا يحصل عدد لانهاية له، لأنه لا يزيد عدد في النظام غير المتناهي على عدد قبله إلا بمتناه، فهذا ما عندى، وعسى أن يكون عند غيرى وجه محقق لبيان ذلك. فلان انتهى أحد أن يبين أنه لا بد من بعد غير متناه يقع، فليس طريق البيان ما يقولون، مالم يحصل فيه على وجهه. ولا يندر أن غيرنا يحصله، بل يجب أن يقولوا هكذا: لنفرض بعدا بين نقطتين من الخططين الذاهبين إلى غير النهاية متقابلتين، ونصل بينهما بخط يكون وتر الزاوية التقاطع، فلأن ذهاب الخططين في زيادة البعد هو إلى غير النهاية، فلذن الزيادات على ذلك البعد موجودة بغير النهاية، ويمكن أن توجد متساوية: لأن الزيادات التي توجد على ما تحت تجتمع بالفعل فيما هو فوق، مثلا إن زيادة الثاني على الأول موجودة للثالث مع زيادة أخرى، فيجب أن تكون الزيادات غير المتناهية موجودة بالفعل في بعد من الأبعاد وذلك لأن الزيادات بالفعل موجودة: وكل زيادة بالفعل موجودة، فهي توجد لواحد، فيلزم أن يكون بعد موجود فيه زيادات غير متناهية بالفعل متساوية، فيكون ذلك البعد زائدا على المتناهي الأول بما لا لانهاية له، فيكون بعدا غير متناه. لكنه إذا فصل على هذا الوجه كان الخطاف ظاهرا ليس يحتاج فيه إلى الحركة، وذلك لأن هذا غير المتناهي لا يمكن أن يوجد إلا بين الخططين، فيكون متناهيا وغير متناه، هذا محال. ونقول أيضا: إن ما يقال من أن أجزاء غير المتناهي يجب أن تسكن في كل موضع وتتحرك إلى كل موضع، لأن كل موضع

- 
- (١) قطع : + الحركة ط .  
(٢) لم : ساقطة من سا || يجب : + من سا .  
(٣) التزايد : الزايد ط ، التزايد م || فهي : فهو م .  
(٤) ولا يحصل : ولا يحصل ب ، د ، سا .  
(٥) لأنه : ساقطة من سا || غير : الغير ب ، د ، سا ، ط || قبله : مثله ط || بمتناه : متناه سا || وصى : فسى ط .  
(٦) عند : ساقطة من د .  
(٧-١٥) فلان انتهى ... محال : ساقطة من سا ، م .  
(٧) ولا يندر : ولا يقدر ب ، د .  
(٨) متقابلتين : متقابلين د ، ط .  
(٩) هو : في هذا ط .  
(١٠) متساوية : متسوية ط || لأن : ولأن ط .  
(١١) في : من ط .  
(١٢) المتناهي : + على د .  
(١٦) ما يقال : يقال م || أن ( الأول ) : ساقطة من ط || غير : الغير ب ، د ، سا ، ط || تسكن : لا تسكن ط || كل ( الأول ) : ساقطة من م .

له طبيعي ، فهذا أيضا مالم أتحققه ولم أفهمه فإنه ليس يجب إذا كان لشيء واحد مواضع ، كل واحد منها له بالطبع أن يلزمه أن يسكن عن كل واحد منها ، وأن يتحرك في كل واحد منها. فإن أمثال هذه المواضع أيها اتفق للجسم الحصول فيه من بين جملة المواضع الكلى له وقف بطبيعته ، ولم يهرب كمال جزء من أجزاء الهواء في جملة حيز الهواء ، وجزء من أجزاء الأرض في جملة حيز الأرض ، ولولا هذا لما كان سكون ولاحركة بالطبع ، فإن الحيز دائما يفضل على اشتغال الأجزاء ، فعسى أن يكون لهذا وجه بيان لم أفهمه . وأما أنه لا يكون لأجزاء ذلك الجسم حركة طبيعية ، فذلك صحيح لأنه لا يخلو إما أن يكون الجسم غير متناه في جميع الجهات ، فلا يكون موضع مطلوب لأجزائه بالحركة مخالفا لمبدأ الحركة ، وإن كان في جهة دون جهة حتى يكون الجزء يتحرك إذا كان خارجا عن الحد الذي في الجهة المحدودة ، فلا محالة أن الجزء يتحرك إلى مكان يطلبه بالطبع . ولكن الذي يطلبه الجزء يجب أن يكون هو بعينه الذي يطلبه الكل ، والكل لا يطلب مكانا بالطبع ، إذ لا مكان له مجانس ولا غير مجانس ، أعني بالمجانس أن يكون سطح شبيه بسطحه ، وغير المجانس أن يكون سطح غير شبيه بسطحه في طبيعته كما للهواء عندنا من سطح النار . فإذا كانت طبيعة الكل لا يطلب مكانا ولا يختص لها ولا يتعين ، فطبيعة الجزء أيضا لا يطلب مكانا ، لأن حيز الكل الذي له متشابه يسكن في أي موضع اتفق ، ولا حيز خارجا عن حيز الكل اللهم إلا أن يجعل الكل متناهيا في جهة . فيجب حينئذ أن يكون حيز الكل هو الذي يطلبه الجزء ، وهو الذي يسكن فيه الكل ، فترى أن هذا الحيز بعد أو محيط ، والبعد والقول بالبعد باطل ، ولا يحيط لغير المتناهي ، فعسى أن يكون الجزء يطلب الكل بحركته الطبيعية حتى يتصل به ، وأولاه على أقرب السموت وليس الحال في الأجسام الطبيعية هذا قد يتضح لك مما نعلمه إياك .

- (١) فهذا : فهم || مالم أتحققه ولم أفهمه : مالا أفهمه ولم أتحققه ط || شيء : الشيء م || مواضع : موضع م .
- (٢) أن ( الأولى ) : إذا ط || يسكن : لا يسكن سا ، ط ، م || عن : في ط .
- (٣) الموضع : المواضع ط .
- (٤) وجزء : أجزء ط || الحيز : الجزء د .
- (٥) مطلوبا لأجزائه : مطلوب الآخر م .
- (٦) فلا محالة : فلا مخالفة د .
- (٧) يجب : ويجب ط || بعينه : هو ط .
- (٨-١٠) مجانس ولا غير مجانس : لا مجانس ولا غير مجانس ب ، سا ؛ لا مجانس ولا غير مجانس ط ؛ لا مجانس ولا غير مجانس م .
- (١٠) أعني بالمجانس : ساقطة من م || سطح : ساقطة من د || شبيه ( الأولى ) : شبيها ط || وغير : وبغير م .
- (١١) لها : بها ط || ولا يتعين : ولا يتعلق ب ، د ، سا ، م || فطبيعة : وطبيعة ب ؛ طبيعة طائر
- (١٢) حيز : جزء د || موضع : حيز ط || ولا حيز : ولا جزء سا || عن حيز : من جزء د .
- (١٣) جهة : جهة م || حيز : جزء د || الجزء سا .
- (١٤) لغير : بغير سا .
- (١٥) قد : وقد ط || لك : ساقطة من سا .

فلذا الجزء لا يطلب مكانا بالطبع، وما لا يطلب مكانا بالطبع فهو لا يتحرك بالطبع، فإن الذى يظن أن الحركة بالطبع هو إلى غير المكان الطبيعى، بل إلى الكلية أو غير ذلك، أمر تبين لك بطلانه. فنعلم من هذا أن الأجسام التى لأجزائها حركات طبيعية إلى الجهات المحدودة العدد المشار إليها، كلها متناهية، فالجسم الذى فلك اكليته أظهر.

ونقول أيضا: إنه لا يجوز أن تكون الأجسام محدودة المقادير، غير محدودة العدد، فلأنها لا تغلو إما أن تكون

- متناهية أو تكون متباعدة مبنوثة في المكان. فإن كانت متباعدة، فلو توهمناها متناهية متلاقية صار حجم جملتها من جميع الجهات أصغر وأقرب إلى الوسط من حجم ما يحويها، فتكون متناهية الحجم وقاصرة عن الحجم الأول بمقدار ما قطعت من مقامها إلى التماس، فيكون الحجم الأول أيضا متناهيا، فيكون عدد الموجود منها في حجم متناه منها متناهيا، لأن الأجزاء الموجودة بالفعل في كل محدود محدود بالعدد.

- ومن هذا يعلم أنه لا يجوز أن تكون حركة ذاهبة إلى غير النهاية في الاستقامة، إذ قد علمت تنامي الأبعاد وسلف لك تنامي الجهات، وأنه يستحيل أن تكون الحركة إلى أسفل مثلا، والأسفل غير متحدد، وكذلك حال العلو. فإذا كان السفلى متحددا فمقابل له لا محالة متحدد، وكذلك إن كان العلو متحددا فمقابل له لا محالة متحدد، وإن لم يكن موجودا لم يكن مقابلا، فلم يكن للسفل مقابل، فلم يكن السفلى سفلا، لأن السفلى سفلى بالقياس إلى العلو. ومن الكلام المستحيل قول من جعل غير المتناهي من حيث هو غير متناه اسطقسا ومبدأ، ليس ذلك من حيث هو طبيعة أخرى كماء أو هواء، تلك الطبيعة يعرض لها أن لا تنتهي. والدليل على استحالة هذا القول إن هذا الذى هو غير متناه إما أن يكون منقسما أو غير منقسم، فإن كان غير منقسم فليس هو غير متناه من الجهة التى تذهب إليها، بل على سبيل السلب، كما يقال لل نقطة إنها غير متناهية. وليس إلى هذا يذهبون بل يريدونه غير متناه ليكون لنا أن نأخذ منه ما شئنا، وإن كان منقسما. وليس ينقسم إلى طبيعة أخرى، إذ ليست هناك طبيعة

(١) لا يطلب : يطلب م . || فإن : فلذا د .

(٢) التى : الذى د .

(٣) فالجسم : والجسم م .

(٥) متناه : عامة د ، ط || فى : ساقطة من س ، م || من : عن ط .

(٧) عدد : العدد س ، ط ، م || منها : ساقطة من م . (٩) محدود : حدود م .

(٩) النهاية : نهاية م || إذ قد : إذا م .

(١١-١٢) وإن لم : وإلا لم ب ، س ، ط ، م .

(١٢) لم : فلم س ، ط ، م .

(١٣) غير (الأولى) : الغير ب ، د ، س ، ط .

(١٤) كماء أو هواء : كناية أو هوائية ط ، كناية أو هوائية م .

(١٥) هو (الأولى) : ساقطة من س || إما : فلما ب ، د ، س || أو غير : أو يكون غير ب ، د ، س ، م .

(١٦) متناهية : متناه س .

(١٧) لنا : إما س || ليست : ليس ط ، م .

مالانهاية ، من حيث هو لانهائية ، يجب أن يكون كل جزء في طبع الكل ، وأن يكون الجزء الهابط المعلوم بالقسمة منه أيضا غير متناه ، وهذا محال .

فقد وضح مما قلنا إنه لا وجود لجسم غير متناه ، ولجسم متحرك بالطبع غير متناه ، ولجسم اسطعوى مؤثر متأثر غير متناه . وكذلك الأعداد لها ترتيب في الطبع غير متناهية بالفعل ، فبقي أن نتأمل بنحو آخر من وجود ما لا يتناهى في الأجسام أنه هل هو مما يصح أم لا ، وذلك حال نموها ، فنقول : قد ظن بعض المتقدمين إنه كما أن للجسم أن يعمن ذاهبا في الانقسام من غير أن يقتضى حدا في الأصغر لأصغر منه . كذلك له ذلك في جانب العظم . فإنه كما أن هذا الانقسام ليس يحصل بالفعل معا ، ولكن يحصل شيئا بعد شيء ، فلا ينتهى إلى حد لأصغر منه كذلك في العظم . قال : فإنه وإن استحال وجود عظم للجسم غير متناه بالفعل ، فليس يستحيل السلوك إليه ، كما الحال في تزايد الأعداد ، فلينظر في هذا المذهب ، ولينأمل كيف يصح وكيف لا يصح . فنقول : إنه يصح من وجه ، ولا يصح من وجه . أما الوجه الذى يصح منه هذا المذهب ، فلذلك لأنك في التوهم أن تقسم جدما متناهيا قسمة لا تقف ولك في التوهم أن لاتزال تأخذ جزءا من المقسوم وتضيفه إلى جزء آخر أو جسم آخر فيصير أكبر مما كان ، ثم تأخذ جزءا آخر من الباقي أصغر من الباقي وتضيفه إلى زيادة أولى ، فلا يزال يزداد ذلك زيادة ، كل ثال منها يكون أصغر من الأول ، ولا يبلغ الجسم المزيد عليه تلك الزيادات أو يساوى جملة الزيادات التى يحصل منه جميع الجسم المقسوم . وهذا الضرب من الزيادة لا يبلغ بالجسم كل عظم اتفق ، بل له حد لا ينتهى إليه البتة ، فضلا عن أن يزيد عليه . وأما الضرب من الزيادة التى من شأنها أن تنمى الجسم حتى توافى كل حد في العظم أو تزيد عليه فلذلك متعذر وليس على قياس الأصغر ، فإن القسمة لا تحتاج إلى شئ خارج عن الجسم . والنمو والتزايد يكون إما بمادة تنضم إلى الأصل ، وهذا يوجب أن تكون مواد للأجسام بلانهاية

(١) يجب : ويجب ط .

(٢) وهذا محال : وهذا غير محال د ؛ سابقة من سا .

(٤) وكذلك : ولذلك سا ، م || الأعداد : لا أعداد د ، م ؛ لأعداد سا || متناهية : متناه ط || بنحو آخر : بنحو جزء د ؛ نحو آخر سا ؛ بنحو آخر ط .

(٦) يقتضى : يبق د || لأصغر : لأصغر م || ذلك : سابقة من د ، سا .

(٧) العظم : + قال ط || حد : أحد م .

(٨) السلوك : الشكوك د ، سا .

(٩-١٠) فنقول ... ولا يصح : سابقة من م .

(١٠) أما : وأما ط || مت : به ط ، م || فذلك : بذلك سا .

(١١) وتضيفه : ويضيف سا .

(١٣) قال : ثلث ط ، م .

(١٤) مت : فيه ط ، م .

(١٥) تنمى : يتم م .

(١٦) في : من ط || العظم : الجسم سا || فذلك : بذلك سا || عل : سابقة من د .

(١٧) والتزايد : والتزايد ط || مواد للأجسام : مواد الأجسام ط ؛ موجود الأجسام م .

ولما يتخلخل وانبساط لا يقف. وهذا يستحيل ، لأنه يحتاج كل ممتخلخل أن يتخلخل في جزء غلاء أو ملاء ، وكل ذلك متناه كما قد علمت. والخلاء خاصة لا وجود له، ولأنه لا يجوز أن يكون حركة تقتضي جهة إلا ولها حد.

## [ الفصل التاسع ]

### ط - فصل

في تبين دخول مالا يتناهي في الوجود وغير دخوله فيه  
وفي نقض حجج من قال بوجود مالا يتناهي بالفعل

وإذ قد تبين هذا كله ، فبالحرى أن نعلم أن كيف يمكن أن يكون لما لا يتناهي في انقسام الجزء ، وفي تزايد العدد ، وفيما يجري مجرى ذلك وجود . فنقول : إن قولنا مالا نهاية له ، تارة يتناول الأمور التي توصف بملك وتارة يعني بها نفس حقيقة غير المتناهي . كما إذا قلنا : هو عشرون ذراعا ، فتارة نغني الخشبة التي هي عشرون ذراعا ، وتارة يعني به طبيعة هذه الكمية . وأيضا نقول لنفس هذه الطبيعة إنها لا تتناهي ونغني بملك إنها بحيث أي شيء منها أخذت ، وجدت منه موجودا من خارج من غير تكرير . ونقول ذلك ، ونغني به أنها لم تصل عند حد تقف عليه فتتناهي عنده . فإذا هي غير متناهية بعد ، أي غير واصلة إلى نهاية الموقف . فأما الأمور التي يقال لها إنها غير متناهية من الطبائع التي ذكرناها ، فنصحح أن نقول إنها موجودة في القوة لابلحمة ، بل كل واحد . فتكون الأمور التي لانهاية لعددها كل واحد واحد منها موجودا في القوة ، والكل بما هو كل غير موجود

(١) جزء : حيز ط ، م || أو ملاء : وملاء د .

(٤) فصل : فصل ط ب ؛ الفصل التاسع م .

(٦) وفي نقض : ونقض ط .

(٧) تبين : بين سا ، ط .

(٨) إن : ساقطة من د .

(٩) بها : به ط .

(١٠) به : ساقطة من د ، سا ، م .

(١١) نهاية : + هي ط || الموقف : المؤلف م .

(١٣) نقول : + لما م . || في القوة : بالقوة ط .

(١٣) واحد واحد : واحد ط ، م || منها : ساقطة من ط .

لأبالقوة ولا بالفعل ، إلا بالعرض من جهة أجزائه ، إن كان قد يقال مثل ذلك . وأما طبيعة لانهاية له نفسها فالمعنى الأول منه غير موجود لهذه الأشياء ، لأبالقوة ولا بالفعل ، وذلك لأنه إن كان موجودا فلما أن يكون عارضا لشيء آخر ، وقد بنا أنه لا يجوز أن يكون شيء عرض له أن يكون بلانهاية ، وإما أن يكون بنفسه طبيعة قائمة من حيث هو لانهاية هو الموجود بالفعل أو المبدأ أيضا ، على ما يراه قوم ، وقد أبطلناه . والمعنى الثاني موجود بالفعل دائما = فإن الانقسام دائما نجده بالفعل لم يتناه إلى حد واحد بعده في حدوث الوجود بالقوة فقد علمت أن مالا نهاية له كيف هو في القوة وكيف هو بالفعل ، وكيف هو لأبالقوة ولا بالفعل . فالمعنى منه بالفعل فغير خال من طبيعة ما بالقوة ، فإن معنى ذلك أنه لم يتناه إلى زءان طبيعة القوة ، بل طبيعة القوة محفوفة فيه دائما فيكون مالا نهاية له ثباته وحقيقته متعلقة بوجود ما بالقوة ، فهو متعلق بطبيعة المادة دون طبيعة الصورة التي هي الفعل ، والكل صورة أو ذو صورة ، فما لانهاية له ليس بكل وبعلم من هذه الأشياء التي بينهما ، إن مالا نهاية له له طبيعة عدمية ، وليس هو محيطا بكل شيء ، كما ظن بعضهم ، بل هو محاط بالصورة ، لأنه قوة الميولى .

فإن قال قائل : إن لانقسام غير المتناهي خاصة يلحق الكمىة وهى صورة ، فالجواب أن الانقسام يقال على وجهين : أحدهما لا فراق والانقطاع ، وهذا يلحق الكم لأجل المادة ، والآخر لانقسام ، بمعنى أن في طبيعة الشيء أن يفرض فيه شيء غير شيء ، ولا يزال كذلك ، وهذا يلحق المقدار لذاته ، والأول لا بد فيه من حركة والثانى لا يحتاج إلى الحركة ، والأول هو الانقسام الحقيقى ، وهو الذى يغير من حال الشيء ، وأما هذا الثانى فهو أمر وهو م ، والأول لا يقبله المقدار لذاته البتة ، لأن القابل يجب أن يبقى مع المقبول ، وذلك إذا عرض أبطل وجود المقدار الأول ، فإن المقدار الأول لم يكن إلا ذلك الاتصال المعين ، ليس شيئا فيه ذلك الاتصال المعين ، فإن المقدار كما علمته مرارا هو نفس الاتصال ، ليس الشيء المتصل باتصال فيه ، فإنه إذا عرض الاتصال المفكك أبطل المقدار الأول وأحدث مقدارين آخرين ، وإنما أحدث متصايين محدودين آخرين بالفعل بعد أن كانا بالقوة ، ولو كانا بالفعل لكان في متصل واحد متصلات بالفعل بلانهاية . ولا ينكر أن يكون الانقسام الذى تقبله المادة إنما تقبله

(٢) فالمعنى : بالمعنى سا .

(٥) نجده : ساقطة من م || بالقوة : ساقطة من سا ، ط ، م .

(٦) في القوة وكيف هو : ساقطة من د || في القوة : بالقوة سا ، ط ، القوة م .

(٧) خال : ذاك م .

(٨) ثباته : بثباته ط .

(٩) لما : ساقطة من سا . || ليس ... له : ساقطة من د .

(١١) الانقسام : الأقسام م || غير : الغير ب ، د ، سا ، ط .

(١٢) الانقسام : الأقسام م .

(١٣) شيء ( الثانية ) : ساقطة من م || من : ساقطة من د .

(١٧) علمته : علمت د ، سا || فإنه إذا : فإذا ب ، د ، سا .

(١٨) أحدث متصلين محدودين آخرين : حدث متصلان محدودان آخران سا ، ط ، م || كانا ( الثانية ) : كان م .

بسبب وجود الكم لها ، ويشبه أن يكون الناس يرون أن للهوى صورة تهيئها الانقسام الدائم المفرق وهو الجسمية ، وصورة أخرى تمنع من ذلك ، أو لا تثبت عليه إذا وقع . كما يقولون : إن الجسم إذا قسم دائما فإنه لا يبقى لحما ، بل تبطل اللحمية ، وتبقى الجسمية ، وهذا يجب أن ينظر فيه . ثم ليس إذا قلنا : إن الصورة الكمية تهيئ المادة للانقسام الذى يخص المادة ، وجب أن يكون ذلك الاستعداد للصورة . فليس ما يفعل فعلا يجب أن يكون فى نفسه بفعل ولا أيضا يجب أن تكون تلك الصورة باقية مع خروج مآتيه إلى الفعل ، فإن الحركة هى التى تقرب الجسم من السكون الطبيعى وتهيئه له ، ولا تبقى مع ذلك ، لأن فعلها هو التهيئة ، فيجب أن توجد مع التهيئة وكذلك فعل الكمية والتهيئة ، وأما القسمة فهى عن شئ آخر ، والثانى يقبله المقدار لذاته ، فقد علم نحو وجود ما لا يتناهى ، فالعدد يعرض له ذلك فى التضعيف ، ويتناهى من تلقاء الواحدة ، والمقدار يعرض له ذلك فى التنصيف والتقصان ، ويتناهى من قبل التضعيف إذ كان تنصيفه من حيث هو مقدار تضعيفا له من حيث هو عدد أوله هو واحد ، والواحد مبدأ عدد فإنه يبتدىئ من واحد ويصير اثنين ، والحركة يعرض لها الانقسام غير المتناهى بسبب المقدار الذى هى عليه ، وأما الزمان فإن استعداد الموهوم من القسمة فيه فلنما يعرض له من حيث هو مقدار ولذاته ، وأما المعين بالفعل فيعرض له بسبب الحركة . وفرق بين الواقع بالفعل وبين الموهوم والاستعداد ، فإن المقادير موضوعة بذاتها ، لأن يعرض لها القسمة الوهمية إلى غير نهاية ومستعدة لها . وأما خروج ذلك إلى الفعل فيكون بسبب شئ آخر . وحيث يقال : إن الزمان يعرض له ذلك بسبب الحركة فتعنى المعارض الذى يوقع بالفعل شيئا بعد شئ بلا نهاية ، وأما طبيعته الاستعداد فهو الزمان من حيث هو مقدار ، والحركة لانقيده ذلك ، بل يوجد الزمان وهو على نحو : من الوجود ١٥ .

- 
- (١) لها : له ط || ويشبه : فيشبه سا ، ط ، م || أن : ساقطة من د ، سا || الهوى : الهوى م || وهو : وهو م .  
(٢) وقع : + القسمة ط || الجسم : الجسم ب ، د .  
(٣) الصورة : صورة م || تهيئ : تهيئ سا .  
(٤) يفعل : يفعل ط .  
(٥) مآتيه : مآتيه له ب ، د ، د مآتيه له سا .  
(٦) له : ساقطة من م || فعلها : فعله سا || وكذلك : كذلك سا ، ط .  
(٦-٧) فيجب ... التهيئة : ساقطة من م .  
(٧) والتهيئة : التهيئة سا ، ط ، م || فهى : فهى ب ، د ، د م ساقطة من سا || والثانى ... لذاته : ساقطة من سا .  
(٨) ذلك : ساقطة من م || ويتناهى : وينهى م || قبل : تلقاء ط ، م .  
(٩) إذ : إذا سا || هو : ساقطة من ط . (١٠) فإنه : وإنه م .  
( ) والحركة : بالحركة سا ، بالحركة ط ، م || الانقسام : الانقسام سا || الغير : الغير ب ، د ، سا ، ط || هى : طيه : هو طقة م .  
( ) ولذاته : لذاته ط .  
(١١) الموهوم : الموهوم سا .  
(١٢) نهاية : النهاية ط .  
(١٤) ومستعدة لها : ساقطة من سا . || لها : له سا ، ط ، م .  
(١٥) الزمان : للزمان م .



يلزمه ذلك الاستعداد . وكذا أن الاماد مثلا إذا أوجد بالتمديد أو بعدل آخر عشرة ، فليس هو الذى يجعله زوجا ، بل يوجده ويلزم وجوده أن يكون هو زوجا . وأما الحركة من حيث هى قطع ، فإنها كما يعرض لها أن لا تنتهى فى القسمة ، كذلك يعرض لها أن لا تنتهى فى التضعيف والزيادة ، وإذ خاصية التناهى وعدم التناهى ليس إنما تلحق الحركة بسبب كمية لذاتها فتلحقها بسبب كمية أخرى ، وليس تلحقها بسبب كمية المسافة ، إذ المسافة متناهية ، فتلحقها إذن بسبب الكمية الأخرى التى هو الزمان .

فالحركة علة لوجود الزمان ، والزمان علة لكون الحركة متناهية المقدار أو غير متناهية ، والحرك علة لوجود الحركة ، فهو علة أولى لوجود الزمان ، وعلة لثبات الحركة التى هو كمال أول . فيتبع ثباته ازدياد امتداد كميته التى هى الزمان ، وليس علة بوجه الكون الزمان مستعدا لأن يمتد إلى مالا نهاية ، وعلة لكون الزمان امتدادا بلا نهاية حتى تصير الحركة بلا نهاية ، فإن ذلك للزمان لذاته ، كما كان فى الانقسام أيضا . لكن وجود هذا المعنى بالفعل للزمان ، فهو بسبب المحرك بوساطة الحركة ، كما كان وجود الانقسام له بالفعل بسبب شئ من خارج قاسم فالحركة سبب لوجود هذا العارض للزمان ، والزمان سبب لوجود هذا العارض للحركة ، لكن هذا بوجه وذلك بوجه . أما الحركة فهي علة بعد العلة المحركة لوجود هذا العارض للزمان بالحقيقة ، إذا كان المحرك لا يقطع الحركة ، بل يصلها . وأما الزمان فهو علة لكون الحركة ذات مقدار غير متناه ، فالزمان علة لتقدير الحركة ، فإذا عرض له أن لا يتناهى عروضها أوليا بل بإيجاب الحركة ذلك وإيجاده الزمان على ذلك ، عرض بوساطته أن قيل على الحركة ليس عروضها أوليا ، بل لأجل أن عارضه الذى هو الزمان كذلك ، فالحركة جعلت نفسها بالعرض كذلك ، أى جعلت عارضها كذلك ، ولأجل العارض يقال لها ذلك ، وذلك مما يكون كثيرا ، فإن كثيرا من الأشياء يوجد أمرا لذلك الأمر صفة أولية ، ويكون له من جهة ذلك تلك الصفة صفة ثانية ، وبالقصد الثانى ، وليست أولية ، فهذا ما نقوله فى تحقيق كيفية وجود غير المتناهى .

فأما الحجج المقولة فى إثباته فما قيل فيها من أمر التضعيف وأمر القسمة وأمر الكون والفساد والزمان وغير

- 
- (١) يصل : + شئ سا || عشرة : فيرد د .  
(٢) وأما : أما سا ، م || فإنها : وإنها سا .  
(٣) الحركة (الأول) : + والحركة علة لوجود الزمان ط || لثبات : أسباب سا || ثباته : ثباتها د || امتداد : ساقطة من م || كمية : كميتها د .  
(٤) بوجه : موجهة ط || مالا نهاية : لانهاية ب ، د سا ، م || وعلة ... بلا نهاية : ساقطة من م .  
(٥) إذا : إذ م .  
(٦) ذات : ذات ، سا ، م || لتقدير : تقدر ط .  
(٧) بإيجاب : فإيجاب سا || ذلك : ساقطة من م .  
(٨) أى : إذا ط ، أو م . (٩) يقال : فقال سا .  
(١٠) فهذا : وهذا ط .  
(١١) غير : الغير ب ، د ، سا ، ط . (١٢) فلما : وأما ط .

ذلك ، فمعلوم أنه لا يوجد المتناهي وجودا على غير النحو الذى نقوله . وأما ما قالوه من أمر أن كل متناه فلانه يتناهى إلى شئ آخر ، فإنه ليس بمسلم ، لأنه إذا اتفق أيضا أن كان شئ واحد متناهيا ونهايته عند شئ آخر فهو متناه وملاق ، ومن حيث هو متناه فله نهاية فقط ، ومعنى أنه متناه هو ذلك . وأما من حيث هو ملاق فنهايته عند شئ آخر ، فتكون نهايته عند شئ آخر أمرا تقتضيه الملاقة ، وأيس هو مقتضى تناهيه ، فإن مقتضى تناهيه هو أنه ذو نهاية فقط . وأما إن نهايته عند شئ آخر ، فهو معنى آخر أزيد من معناه ؛ فلو كان كل متناه يلزمه أن يكون ملاقيا لشيء من جنسه أو غير جنسه ، كان ربما يصح قولهم ، وكان كل جسم يتناهى إلى جسم . ولكن فليس يجب أن يكون كل متناه ملاقيا لجنسه ، حتى يلاقى الجسم لاحتاجة جسميا ، فأنت تعلم أن الحركة تنتهى إلى السكون وهو عدم فقط أو ضد . وأما حديث التوهم فليكن ذلك مسلما ، لكن لا يلزم من ذلك أن الموجودات لا تنتهى في الوجود ، بل إن الموجودات لا تنتهى في التوهم .

١٠

## [ الفصل العاشر ]

### ب- فصل

#### فى ان الاجسام متناهية من حيث النتائج والتاثر

ونقول إنه لا يجوز أن يكون جسم فاعل في جسم أو منفعل عن جسم فعلا وانفعالا زمانيا وهو غير متناه . أما لا يجوز أن يكون جسم فاعل في جسم كذلك ، لأن ذلك الجسم المنفعل لا يخلو إما أن يكون متناهيا أو يكون غير متناه ، فإن كان متناهيا ولا شك أن الفعل والانفعال يمرى بينهما الطبيعة كل واحد منهما ، لأنه متناه أو يكون غير متناه ١٥

(١) أمر : ساقطة من سا ، ط .

(٢) أن : ساقطة من سا .

(٣) فتكون ... آخر : ساقطة من د ، سا || أمرا : أمر ب ، د ، د .

(٤) أنه : أنها د .

(٥) يصح : صح ط ، م || فليس : ليس د ، سا ، ط ، م .

(٦) أو ضد : + فقط ط .

(٧) في الوجود ... لا تنتهى : ساقطة من م .

(٨) فصل : فصل ي ب ، الفصل العاشر م .

(٩) أو يكون غير : أو غير ط .

فإن كان انفعال المنفعل عن الفاعل لتابعيهما، فمن شأن جزء من أحدها المنى هو المنفعل أن ينفعل عن جزء من الآخر، فإذا فعل جزء من غير المنتهى في المنتهى أو في جزء منه في زمان، فتكون نسبة ذلك الزمان إلى الزمان الذى يفعل فيه بعينه غير المنتهى، كنسبة قوة غير المنتهى إلى قوة المنتهى. فإن الأجسام كلما كانت أعظم صارت قوتها أشد، وكانت أضعف وزمانها أقصر. فيجب من ذلك أن يكون فعل غير المنتهى لافى زمان، وقد فرض فى زمان. وإن كان ذلك المنفعل غير متناه، فإن نسبة انفعال جزء منه إلى انفعال الكل كنسبة الزمانين، فيجب أن يقع انفعال كل جزء منه لافى زمان، ويكون انفعال الجزء الأصغر من ذلك أسرع من انفعال الجزء الأكبر، إذ كان الأصغر مقتضيا للسرعة، فيكون شئ أسرع من الكائن لافى زمان. وأيضا إذا فرضنا للمنفعل جزءا فأنفعل لافى زمان، فلا يخلو إما أن يقع انفعال ما يليه مع انفعاله فيكون انفعال الجميع واقعا لافى زمان، وإما أن يقع بعده. فلنفرض جزءا آخر بعده فلا يخلو إما أن يكون ذلك الجزء انفعلا معه فيعرض ماقلنا، أو انفعلا بعده أيضا لافى زمان فتكون الآتات تلتالى، والحق يمنع هذا. وإذا قد عرفت هذا من جهة الفعل، فلك أن تعرف مقابل ذلك من جهة لانفعال، فمعلوم من هذا أن الاستقصات التى يفعل بعضها فى بعض فعلا زمانيا، وتكون كلما عظمت ازدادت قوة كلها متناهية .

وليس اقائل أن يقول : إن قوة الأجسام صورها والصور لا تشتد ولا تضعف، وذلك لأنها وإن كانت لا تشتد في جوهرها، فيشتد تأثيرها في الزيادة، أعنى أنه وإن كان لا يجوز أن تكون الصورة التى في هذه النار تشتد وتضعف، لافى هذه النار ولا فى مثلها، فإنها في ضعف النار تكون أقوى، وفي ضعف المدرة تكون أثقل. وليس هذا بمعنى زيادة الشدة في الجوهر، بل في زيادة الأثر. عى أن الصور تفعل بأعراض تشتد وتضعف مع تكثر السور وتضعفها تبعاً للمقدار، وهذا نوع من التزايد في الصور غير التزايد الكائن بالاشتداد، وأنت تعلم هذا بعد. ومن هذه الأشياء يعلم أنه لا يكون في جسم من الأجسام قوة عى التحريك القسرى أو الطبيعى غير

(١) انفعال : افعال م || طبيعتهما : بطبيعتهما ط .

(٢) غير : الغير ب ، د سا ، ط .

(٤) أفضل : الفعل م || غير : الغير ط .

(٥) وإن : فإن سا .

(٧) إذ : إذا سا ، م || الصغر : الصغير سا .

(٧-٨) فيكون ... زمان : ساقطة من سا .

(٩) جزء آخر : جزء الآخر ط || إما : ساقطة من سا ، م || ما قلنا : ما قلناه م || أو انفعلا : وانفعل ط .

(١٠) والحق : ونحن سا || وإذا : فإذا م .

(١١) التى : التى سا || بعض : ساقطة من سا . || وتكون كلما : وكلما سا .

(١٤) تكون : ساقطة من د .

(١٥) لافى : فى سا .

(١٦) بمعنى : المعنى سا ، معنى ط || وتضعف : + فى هذه النار سا .

(١٧) وتضعفها : وتضعفها ط || التزايد (الأول والثانية) : الزائد د ، سا ، م || فى : وفى سا .

متناهية الشدة كالليل الثقيل أو الخفيف ، فإن ذلك يوجب وقوع فعله لافى زمان ، ويستحيل أن تكون حركة لافى زمان ، وإنما يجب أن يقع لافى زمان ، لأنه كما اشتدت القوة قصرت المدة ، وإذا لم تنزه فى الاشتداد بلغت من الصغر مالا نهاية له .

- فيجب أن ينظر فى حال القوى وتناهيها ولاتناهيها ، وقبل ذلك نقول إن القوة يقع بينها وبين قوة أخرى تفاوت فى أمور : منها سرعة ما تفعله وبطؤه ، ومنها طول مدة استبقاء ما تفعله وقصرها ، ومنها كثرة عدة ما تفعله وقتها . مثال الأول أن أشد الراميين قوة فهو أسرعهما بالرمى لمسافة معينة قطعاً ، ومثال الثانى أن أشد الراميين قوة هو أطولهما زمان نفوذ الرمية فى الجو مع تساوى المعانى الأخرى ، ومثال الثالث أن أشد الراميين قوة هو أكثرهما قدرة على رمى بعد رمى . وإذا كان التفاوت يقع من هذه الوجوه ، فالترديد يقع على هذه الوجوه ، والأزيد يقع على هذه الوجوه . فالذهاب فى الزيادة إلى غير غاية يقع على هذه الوجوه . ولأن القوة فى نفسها لا كمية لها وإنما كميتهما بالعرض ، إما بالقياس إلى الشيء الذى فيه القوة ، وإما بالقياس إلى الشيء الذى عليه القوة . والشيء الذى فيه القوة يكون أبداً متناهيًا ، إذ الأجسام متناهية ، ولو كانت غير متناهية لكانت القوة تكون نسبتها غير متناهية ، فبقي أن تكون القوة إنما هى متناهية وغير متناهية بالقياس إلى كمية ما عليه القوة . فإذا كان ذلك الشيء جائزاً فيه أن يكون غير متناه على نحو الجواز الذى لغير المتناهي ، كانت القوة بالقياس إليه غير متناهية . فليست أنه هل يجب أن يكون لو كان جسم يقوى على أمر من الثلاثة ، وكان غير متناه ، أن تكون قوته أيضاً غير متناهية بالقياس إلى ذلك الأمر من الأمور الثلاثة ، فنقول إنه إن كان يجب أن يكون الجسم الأعظم أوفر قوة وأكثر فى الأمر المقيس إليه من الأمور الثلاثة ، فيجب إذا كان غير متناه أن تكون قوته غير متناهية . وأنت تعلم أن قوة جملة محركين وفاعلين اثنين أى فعل كان ، أكثر من قوة أحدهما ، فإن الجملة تقوى على ما يقوى عليه الواحد وعلى أمر خارج

(٢) لافى : فى سا || كلما : كماد || وإذا : فإذا سا ، ط ، م .

(٥) ما تفعله : ما يفعله ط ، م .

(٦-٥) وبطؤه ... عدة ما تفعله : ساقطة من سا .

(٦) وقتها : وقتها سا ، ط || الراميين : الرامية ط || قطعاً : ساقطة من م .

(٧) زمان : + ما د .

(٨) أكثرهما : أكثرها سا .

(٩) فالترديد : فالترديد د ، سا ، ط ، م .

(١٠) فالذهاب : والذهاب ط .

(١١) بالقياس ... وإما : ساقطة من سا || أبداً : ساقطة من سا .

(١٢) إذ : إذا سا .

(١٤) الجواز : الوجود بخ .

(١٥) من : + الأمور ط || وكان غير : وغير م || متناهية : متناه د .

(١٨) اثنين : + على ط .

عن ذلك لامحالة، إذ لها قوة خارجة عن قوة الواحد، فللك قوة الأعظم أكبر وأشد، فيجب أن يكون كلا صار أعظم صارت القوة أكثر وأزيد. والذي يذهب إلى غير نهاية في العظم، فكذلك قوته تزداد إلى غير نهاية في الأمر المقيس إليه القوة، ولو كان المقيس إليه القوة متناهيا، لكان لقوة جزء مامن الجسم نسبة إلى جزء ما. فإذا ضوعف من المنفعل جزء ومن الفاعل جزء، إلى أن يقضى المنفعل المتناهي ويحصل بإزائه من الجسم غير المتناهي جملة أجزاء متناهية، فكانت نسبة قوة الجزء الواحد من ذى القوة إلى قوى جميع تلك الأجزاء المتناهية كنسبة الجزء من المنفعل إلى جميع المنفعل، وذلك كمقوة الجزء من الجرم المفروض غير متناه إلى قوة جميع غير المتناهي، فتكون قوة جزء متناه من هذا الجسم القوى غير المتناهي مساوية لقوة الجسم كله الذى يفضل عليه بقوته الموجودة في الأجزاء غير المتناهية الخارجة عن ذلك الجسم، هذا خطأ. فالواجب أن يكون أزيد منه بحسب النسبة، بل ربما أوجب الاجتماع اشتداد قوة فوق الذى توجهه النسبة. فبين أنه لو كان جسم غير متناهي العظم لكان غير متناهي القوة بالقياس إلى المقوى عليه. ولما لم يميز أن يكون جسم غير متناه. لم يميز أن تكون قوة غير متناهية من هذا القبيل.

فلينظر هل يجوز أن توجد قوة غير متناهية لا في جسم غير متناه، ولينظر هل يمكن وجود قوة غير متناهية بالقياس إلى سرعة الفعل، فنقول: إن هذا لا يوجد، وإلا لكان فعلها في السرعة واقعا لافى زمان، وكل سرعة في زمان، لأن كل سرعة هي في قطع لمسافة أو نظير لمسافة، وكل ذلك في زمان. فلو كانت حركة لانهاية لها في السرعة، لكان زمان لانهاية له في القصر، وهذا محال كما يعلم. وبالحمل على أنما تعتبر السرعة في الأمور التي لها، في وجود زمان، وأما الأمور الواقعة في الآن، فلا يقال فيها سرعة ولا بطؤ. فإن قال قائل: إن القوة غير المتناهية تفعل

- 
- (١) لها : لها م .  
 (٢-١) صار أعظم : ساقطة من م  
 (٢) والذى : فالذى سا ، ط ، م . || نهاية ( الأولى ) : ذلك نهاية د ؛ النهاية ط || فكذلك : وكذلك سا || نهاية ( الثانية ) : النهاية ط .  
 (٣) ولو : فلو ط || ما ( الثانية ) : + من الذى عليه القوة غير متناهية ط .  
 (٤) غير : الغير ب ، د ، سا ، ط .  
 (٥) فكانت : لكانت د ؛ وكانت ط || جميع : + الجرم ط ، م .  
 (٦) غير ( الثانية ) : الغير ط .  
 (٧) القوى : ساقطة من ط ، م || غير : الغير ب ، د ، سا ، ط || مساوية : متساوية ط || بقوته : بقوة م .  
 (٨) غير : الغير ب ، د ، سا ، ط || الجسم : الجزء م .  
 (٩) الاجتماع : اجتماع د .  
 (١٠) جسم ... تكون : ساقطة من م .  
 (١٢) ولينظر ... متناهية : ساقطة من م . (١٣) بالقياس : وبالقياس م .  
 (١٤) لمسافة : المسافة م || نظير : نظير ط ، م .  
 (١٥) السرعة ( الأولى ) : ساقطة من سا .  
 (١٦) وأما : + أن م || قائل : القائل د || غير : الغير ب ، د ، سا ، ط .

في آن وسائر القوى. فتعمل في زمان، فلنضع القوة غير المتناهية على أن يكون فعلها لاسرعة فيه. فالحجاب عن ذلك إنما نعتبر في هذا الباب أمثال الحركات المكانية التي توجب قطع مسافة ما. وتختلف فيها في السرعة والبطء، ولا يمكن إلا في زمان، إذ لا يمكن قطع مسافة في آن وإلا لا تنقسم الآن بإزاء انقسام المسافة. وكذلك ما يجري مجرى الحركات المكانية مما يقع فيه سرعة وبطء، لضرورة حاجة وقوع ذلك إلى زمان. فإن كان شيء يحتمل أن يقع في آن وأن يقع في زمان، فليس كلامنا الآن فيه، بل كلامنا في الأمور التي تختلف بالسرعة والبطء ولا يخلو في وقوعها • عن زمان، فإنها كما تشتد قوتها بقصر زمانها، فإن كان منها شيء واقعاً عن قوة غير متناهية، كان إما في آن، وذلك محال. لأن المسافة وأمثالها لا تقطع في آن أو في زمان فيكون له نسبة ما إلى زمان فعل واقع من قوة متناهية، فيعود إلى أن تصير نسبة الزمان إلى الزمان كنسبة القوة إلى القوة، فتصير القوة التي لا تنهاى ماتقوى عليه نسبة إلى المتناهية التي يتناهى ماتقوى عليه، فإذا إن كانت قوة غير متناهية، فيكون ماتقوى عليه أحد الأمرين الآخرين، أعنى المدة والكثرة. فليظن هل يمكن أن يكون لهذه القوة التي لا تنهاى، ماتقوى عليه كثرة أو مدة وجود في ١٠ جسم، حتى يعرض لها انقسام بانقسام الجسم. لكن الكثرة إما كثرة متوالية من مبدأ محدود على ترتيب محدود يحاذي المدة، وإما كثرة مختلطة من أشياء مختلفة في ترتيب مختلفة. فيجب أن نترك الآن النظر في القوة على كثرة مختلطة غير متناهية، فلا كلام لنا فيها، ولنبحث عن قوة على كثرة متصلة وترتيب واحد محاذية للمدة.

فليظن هل يجوز أن يكون في الأجسام قوة على كثرة بهذه الصفة وعلى مدة غير متناهية فنقول : إن ذلك لا يمكن، لأن هذا الجسم لا محالة يتجزأ وتتجزأ معه القوة، وجزء هذه القوة لا يخلو إما أن يقوى على ما يقوى ١٥ عليه الكل في الكثرة والمدة من آن معين، فيكون المقوى عليه فيهما جميعاً في القوة شيئاً واحداً، فيكون لا فضل للكل على الجزء في المقوى عليه، وهذا محال. وإما أن يكون لا يقوى عليه، فحيث إن أن يقوى على شيء من جنسه، أو لا يقوى على شيء من جنسه البتة، ومحال أن لا يقوى على شيء من جنسه، فإن القوة تكون سارية في الجسم ذي

(١) غير : النيرب ، د ، سا ، ط || من : منب ، د ، سا ، ط .

(٢) ما : ساقطة من سا .

(٣-٤) ولا يمكن ... المكانية : ساقطة من د .

(٣) وكذلك : وكذلك د ، ط .

(٤-٥) مما يقع ... والبطء : ساقطة من د .

(٤) لضرورة : بضرورة د ، ط .

(٧) من : من ط ، م .

(٨) القوة ( الثالثة ) : لقوة د ، ط ، م

(٩) المتناهية : المتناهى ط .

(١٢) يحاذي : يتحاذى ط || في : وفي ط ، م || ترتيب : ترتيب ط .

(١٣) وترتيب : ومن ترتيب ط || محاذية : محاذ ط ، م .

(١٥) وتتجزأ : ساقطة من د . (١٦) من : في م .

(١٨) تكون : ساقطة من سا .

القوة ، فيكون للجزء قوة من جنس قوة الكل ، ومقوى عليه من ذلك الجنس الذى للكل ، فلا يخلو إما أن يكون  
مثلا المقوى عليه الذى بحر كانه شيئا واحدا ، أو يكون ما يقوى عليه الجزء أصغر من ذلك ، فإن كان شيئا واحدا ، وكان  
جميع ما فى القوة مما لانهاية له كثرة ومدة من آن معين يقوى عليه كل واحد منهما ، فهما سواء فى المقوى عليه ، وهذا محال .  
وإن كان ما يقوى الجزء على تحريكه أصغر ، والكل أيضا يقوى على ذلك الأصغر ، فلما أن يكون المقوى عليه فى  
الكثرة والمدة من آن معين فيهما سواء وذلك محال ، أو يكون الجزء أقل وأنقص . وإذا كان ما يقوى عليه للجزء  
أنقص ، لم يكن نقصانه فى اتصاله من الآن الذى فرضنا الاعتبار منه ، بل من الطرف الآخر . فإذا نقص عن غير المتناهي  
فى جهة كونه غير متناه ، زاد غير المتناهي عليه فى تلك الجهة ، وما زاد عليه شئ فى جهة فهو متناه فى تلك الجهة ، فيكون  
إذن الجزء المفروض متناهي القوة بالقياس إلى مدة الفعل . لكن جملة الجسم المتناهي تناسب الجزء المفروض . مناسبة  
محدودة ، والقوة التى فى الجملة تناسبها مناسبة محدودة ، وهذه المناسبة بالقياس إلى المقوى عليه ، فالمقوى عليه الذى  
للجملة يناسب المقوى عليه الذى للجزء مناسبة محدودة ، فزمان الجملة أيضا محدود ، وكذلك عدده . والكلام فى  
هذه التقديرات كالكلام فى التقديرات التى فرضناها فى قوام الملاء والخلاء ، وذلك لأننا لسنا نحتاج إلى اعتبار  
وجود هذه المناسبات بالفعل ، بل نقول إن ما تقدير مناسبتها يوجب هذا الحكم ، فهو متناه على التقديرات التى  
يفعلها المهندسون . وبالجملة ليس العائق فى ذلك من طبيعة الذرة ، ولكن من طبيعة الأمور التى ليست توحده ، فنحن  
نقول إن هذه القوة بحيث لو كانت الأمور توجد على نحو ما ، لكان طباعها توجب كذا وكذا ، ولو كانت قوة  
غير متناهية فى جسم متناه ، لما كانت تكون بحيث لو كانت الأمور توجد كذا لكان طباعها توجب كذا وكذا ،  
وذلك واجب لما أن تكون .

فبين من هذا أنه لا يجوز أن يكون فى جسم متناه قوة غير متناهية ، بالقياس إلى المدة والعدة المنتظمة المذكورة .  
وأما بالقياس إلى العدة المختلطة ، فعسى الأمر أن يشكل فيه ، ولا يمكن استعمال هذا البيان بعينه فيها ، وذلك لأنه

(١) ومقوى : ويقوى ط .

(٢) الذى : ساقطة من د .

(٣) والكل : فالكل ط .

(٤) أو يكون : إذ يكون م || للجزء : الجزء سا ، ط .

(٥) فإذا : وإذا ط || عن : من ط .

(٦) وما زاد ... : الجهة : ساقطة من م .

(٧) والقوة : فالقوة سا ، ط ، م .

(٨-٩) تناسبها ... الجملة : ساقطة من م .

(١٠) الذى : ساقطة من ط ، م .

(١١) ما تقدر : ما تقدر د ، م .

(١٢) القوة : بالقوة سا .

(١٣) أن يكون : ساقطة من م .

(١٤) متناهية : متناه م .

(١٥) ولا يمكن : فلا يمكن سا ، ط ، م

- لا يلزم أن تكون العدة المعلومه التي في المستقبل إذا كانت أنقص: من عدة أخرى أن تكون متناهية، فيجوز أن يكون في المستقبل أمور بلا نهاية، لكن بعضها أنقص من بعض، كحركات بلا نهاية هي أسرع، وحركات بلا نهاية هي أبطأ. فلان دورات الأسرع لا محالة أكثر من دورات الأبطأ، وكذلك العشرات غير المتناهية أكثر من الوحدات غير المتناهية وأقل من المئين والألوف غير المتناهية. فأما في الزمان المتصل من الآن، فلا يجوز أن يكون زمان معتبر من الآن أقل من غير المتناهي المبتدئ من الآن إلا متناهيًا. ولكنه إذا كان ما يقوى على كثرات مختلطة غير متناهية كل ترتيب منها فقد يقوى على ترتيب واحد منها، مبتدئًا من وحدة معينة وأن معين. فإذا كان الجسم لا يقوى على ترتيب واحد غير متناه. فكذلك لا يقوى على خلط من ترانيب مختلفة. وأما أنها لا تقوى على ترتيب غير متناه. فذلك بين بما قلناه. وأما إذا كان كل كثرة فيها غير منتظمة في ترتيب. أو تكون الكثرة جنسا واحدا لا ترتيب فيه، فلا يتبين لنا من هذا العلم امتناعه، فقد بان أنه يستحيل أن تكون للجسم قوة بلا نهاية في الشدة وفي المدة وفي العدة.
- فلان قال قائل: إن القوة التي في الفلك الأقرب إلينا تقوى على تحريك النار على الدور قسرا من غير انقطاع وهي جسمانية. فنقول أولا: إن تلك الحركة، كما ستعلمه في موضعه، حركة بالعرض لتحرك ما المتحرك بها فيه، ومع ذلك فهو عن السبب المحرك للفلك دائما بتوسط حركة الفلك. ونحن لانمنع أن تكون قوة غير متناهية تحرك جسما وتحرك بتوسطه شيئا آخر حركات غير متناهية، ولا تكون القوة غير المتناهية مستقرة في أحد الجسمين، إنما يمنع أن تكون قوة غير متناهية هي في جسم يحرك ذلك الجسم أو جسما آخر. فأما إن كانت لا في جسم، وتحرك جسما، ويحرك ذلك الجسم بسبب تحركه عن جسم آخر حركة غير متناهية، فذلك مما هو موجود وليس عليه كلام. فإنه لا مانع أن تكون قوة غير متناهية على الكون الذي يجوز لها، الذي هو برئ عن مخالطة

(١) العدة: لعدة م.

(٢) لكن: ولكن ط.

(٣) غير: الغير ب، د، سا، ط || أكثر: أقل م.

(٤) الوحدات: الواحد سا || غير (الأولى والثانية): الغير ب، د، سا، م || وأقل: وأكثر م || فأما: وأما سا،

ط، م.

(٥) الآن (الثانية): أن سا، ط، م.

(٩) متناه: متناهية ب، د، سا، ط + كل واحد ط || وأن: أو أن ط، م || فإذا: وإذا سا.

(٦-٥) على ترتيب... لا يقوى: ساقطة من م.

(٧) واحد: ساقطة من د || متناه... غير: ساقطة من د || ترانيب: الترتيب م.

(٨) بما: بما ط || فيها: منها ط، م || ترتيب: + واحد ط || أو تكون: تكون سا.

(٩) أن: ساقطة من م || الجسم: الجسم ط || وفي المدة وفي العدة: والمدة والعدة سا.

(١٢) الفلك: ساقطة من ط.

(١٣) متناهية: متناه م || غير (الثانية): الغير ب، د، سا، ط.

(١٤) هي: ساقطة من د || آخر: || + حركة غير متناهية ط.

(١٥) وتحرك جسما: ساقطة من م || جسما: ساقطة من د.

(١٦) على... هو: ساقطة من م || برئ: برية م.



الأجسام ، يحرك جسمها فتتحرك له أجسام كثيرة ملتصقة به ، ويتولد عنها نظام في أعداد متكونة لا تنقطع . إنما كلامنا في القوة غير المنتهية التي هي أصل ومبدأ لنظام الترتيب غير المنتهي مدة كان أو عدة في التكون أو حركة متصلة وكان بواسطة ، أو بغير واسطة ، فلما نحكم أن ذلك المبدأ لا يكون في جسم .

فإن قال قائل : إنه ليس من المستحيل أن يكون للجسم قوة على ما يلزم وجود ذلك الجسم ، ثم يكون ذلك الجسم مما من شأنه أن يبقى دائما فيصدر عنه ذلك التحريك أو ذلك العدد دائما . فالجواب عن هذا أن ذلك من المستحيل لما بيناه ، بل يلزم مما بيناه أن لا يكون لجسم من الأجسام قوة يفعل بها فيما يملسه دائما ، بل قوة كل جسم قوة يفعل بها فيما يماسه تحريكاً منقطعاً من تبعد وتقريب ، ولا جسم من الأجسام يمكن أن تكون فيه قوة تبقى دائما مع بقاء الجسم يكون فعلها واحدا مستمرا متشابها ، بل يجب أن تكون قوة الجسم قوة إنما يصدر عنها فعل تقتضي نفسه التناهي . وإن بقي الجسم دائما فيكون مثلاً دافعا أو جاذبا أو محيلا أو شيئا مما يجري هذا المجرى .

فإن قال قائل : إنا نشاهد الأرض لو بقيت دائما ولم يعرض لها عارض ، لكان يوجد عن قوتها سكون متصل في مكانه الطبيعي . فنقول : أما السكون فعلم فعل لافعل ، ومع ذلك فبقاء الأرض والأجرام القابلة للسكون والفساد دائما وبقاء قواها كذلك ، مما سنبين استحالة . ثم لقائل أن يقول : إنه يجوز أن تكون هذه القوة غير المنتهية إنما توجد لحملة لجسم ، فإذا قسم الجسم بطلت ، فلم يوجد من تلك القوة شيء للجزء ، فلم يقو الجزء على شيء مما يقوى عليه الكل ، لأن كل هذه القوة للكل ، كما يوجد من القوى في الأجسام المركبة بعد المزاج ، ولا تكون موجودة لشيء من الأركان التي امتزجت عنه ، وكما أن المحركين للسفينة فإن الواحد منهم لا يحركها البتة . فنقول : إن الأمر ليس على ما قلرت ، إذ القوة وإن كانت للجسم بحال اجتماع أجزائه وبحال مزاجه ، فإنها مع ذلك تكون سارية في جملة ، وإذا كانت قوة لبعض الحملة دون الكل . وإذا كانت سارية في جملة ، كان لبعضها بعض القوة . فيكون البسيط إذن في حال المزاج حاملا للقوة الحاصلة بعد المزاج السارية في الكل ، وإنما لا يجعلها في حال الانفراد . وليس يجب أن يكون فرضنا للجسم بعضا يلجئنا إلى أن نأخذ ذلك البعض بشرط

(١) ملصقة : للتمس ط ، م .

(٢) غير ( الأول والثانية ) : الغير ب ؛ ساقطة من د .

(٣) بل يلزم ما بيناه : ساقطة من م || أن لا يكون : ساقطة من سا || فيها : ساقطة من د .

(٤) يجب أن : ساقطة من م . (٥) التناهي : المنتهى ط ، م .

(٦) مكانه : مكانها ط ، م .

(٧-١٢) أما السكون ... .. لقائل : ساقطة من م .

(١٣) سنين : فبين سا . (١٤) غير : الغير ب ، د ، سا ، ط .

(١٥) كل : محل سا ، ط ؛ ساقطة من م || لكل : لكل سا ، ط .

(١٦) عنه : عنها ط .

(١٧) ما قدرت : ما قدرت سا ؛ ما قدرت ط || إذ : فإن سا ، ط ، م || إذ القوة : ساقطة من م || الجسم : ساقطة من ط .

(١٨) حال : ساقطة من م .

(١٩) يجب : الواجب سا || فرضنا : فرضا م .

قطعه وإبائه ، حتى يكون للقاتل أن يقول إن البعض المبين لا يحمل من القوة شيئا ، بل يكفينا أن نعين بعضا منه وهو بحاله فيتعرف حال ما يصدر عن ذلك البعض وعن القوة التي فيه وحدها التعرف المعروغ منه على سبيل التقدير. والمحركون للسفينة فإن الواحد منهم وإن لم يمكنه أن يحرك كل السفينة فيمكنه أن يحرك أصغر منها لآعالة ، ويلزم ما قلنا .

- ولقاتل أن يقول : فالمحرك غير المتأهي القوة غير الجسماني الذي يحرك جسمها لا يخلو إما أن يفيد حركة وإما أن يفيد قوة بها يتحرك ، فإن أفاد قوة فقد أفاد قوة غير متناهية للجسم ، فيلزم منها أن تنقسم ، ويعرض ما ذكرتم ، وإن أفاد حركة ، ولم يفد شوقا غريزيا وميلها ، فهو قسر ، وعندكم أن القسري لا يدوم . فالجواب أنه إن أفاده ميلا فإن الميل وإن كان مبدأ قريبا للحركة فليس مبدأ قريبا لها من حيث هي غير متناهية ، بل من حيث هي تلك الحركة . فالميل وحده ليس بحيث تصدر عنه الأفعال غير المتناهية ، بل عن تأثير من مستبقه على الدوم ويدوم به ، وهو في ذاته متناهى المقوى عليه إن كان له مقوى عليه وإن لم يفد ميلا ، فليس الحركة بقسرية أيضا كما حسبوا ، إذ القسرية هي التي تخالف الميل الطبيعي في الشيء ما كان ، فإذا لم يكن ميل لما أفيد من الحركة لم يكن بالقسر . فقد اتضح أنه من المستحيل أن تكون قوة الجسم هي التي يقتضى لذاتها أمورا بلا نهاية . ولقاتل أن يقول : إن البرهان الذي ادعيت إنما قام على قوة غير متناهية يحرك جسمها غريزيا خارجا عنها ولم يقم على قوة غير متناهية يحرك الجسم الذي هي فيه فإنه ليس لكم أن تقولوا : إن جميع القوة يحرك الشيء الأصغر الذي فرضنا أن بعض القوة يحركه ، لأن بعض القوة يحرك ما هو فيه وجميع القوة يحرك ما هو فيه ، وليس جميع القوة يحركها في وقت من الأوقات لما يحركه الجزء ، لأنه ليس فيه . وإذا كان كذلك ، لم يتسق الكلام إلى الخلف ، فيكون الجواب

(١) إن : ساقطة من م || المبين : المبين سا ، ط || من : ساقطة من د || بل : ساقطة من م || يكفينا : كلينا .

(٢) التي : التي ط || التعرف : بالتعرف د ؛ التعرف ط ؛ لتعرف م .

(٣) لم : ساقطة من م || منها : منها سا ، ط ، م .

(٤) ويلزم : ويلزمه ط .

(٥) غير ( الأولى والثانية ) : الغير ، ب ، د ، سا ، ط || التي : التي سا .

(٦) أفاد قوة : أفاده قوة سا ؛ أفاد القوة ط || قوة ( الثالثة ) : ساقطة من د || ويعرض : ويوجب طا ؛ فكلب م .

(٧) القسري : القسر سا || أنه : له م || أفاده : أفاد د ، سا . (٨) فإن الميل : فالميل سا .

(٩) غير : الغير ب ، د ، سا ، ط || الدوم : الدوام ط ، م || ويدوم : يدوم سا ، م .

(١٠) متناهى : متناه سا .

(١١) فإذا : وإذا ط .

(١٢) بالقسر : قسرا ط .

(١٣) إن : ساقطة من م .

(١٤-١٣) جسم : جسم ... يحرك : ساقطة من سا ، م

(١٤) هي : هو م || يحرك : + ما هو فيه وليس جميع القوة يحركها ط .

(١٥) فيه : فيها م .

عنه أن تتذكر ما اشترطناه من حديث اعتبار هذا على حسب قضية شريطية متصلة تقديرية، لا بحسب الوجود .  
 وإذا قد فتشنا عن هذا البحث حق التفتيش، وبيناه على غير الوجه السخيف الذي يذكره من يغرف في العلوم  
 وأخذ القوة غير المتناهية كأنها في نفسها غير متناه، ونخرج خلفاً بأنها يلزم أن تنصف أو تنصف أو تكون  
 لها نسبة أخرى، ولا يعلم أن القوة في نفسها لا متناهية ولا غير متناهية، بل معنى قوة غير متناهية أن مقابلها من  
 المقوى عليه غير متناه في القوة لا بالفعل، وأن غير المتناهي في القوة قد يعرض له ما يصير أكثر وأقل، وأن تكون  
 أشياء كثيرة كل واحد منها في طبقة غير متناهية، فيكون غير المتناهي مرتين وثلاثة وأربعة وأكثر من ذلك  
 ويكون ذلك من جنس واحد ومن أجناس مختلفة، فلا يستحيل تضعيف غير المتناهي في القوة فلا يستحيل تضعيف  
 القوة التي هي قوة على ما لا يستحيل، بل يجب أن يحام حول ما بيناه. فلاذبينا ذلك، فليظهر هل من الممكن أن تكون  
 حركات وأكوان متصلة بلانهاية، وهي وإن كانت بلانهاية فلها بداية زمانية هي طرف لم يكن قبله قبل .

### [ الفصل الحادى عشر ]

#### ك - فصل

فى انه ليس للحركة والزمان شىء يتقدم عليهما  
 الا ذات البارى تعالى وانهما لا اول لهما من ذاتهما

فليظهر أنه هل يمكن أن تبندى الحركة من وقت ما من الزمان لم يكن له قبل، أو الحركة إبداعية، وكل طرف  
 من الزمان وله قبل وأن ذات البارى تعالى هو قبل كل شىء . فنقول : إن كل معدوم فلانه قبل وجوده هو

(١) حديث : ساقطة من سا || تقديره م . (٢) وبيناه : بيناه ط .

(٣) غير : الغير ب ، د ، سا ، ط || أو تنصف : وتنصف م || تنصف أو تنصف : تنصف د .

(٤) لها : ساقطة من د || ولا غير متناهية : ساقطة من م .

(٥) طبقة : طبقة ط .

(٦) غير : الغير ب ، د ، سا ، ط .

(٧) حول : حوم سا ، ط || ما بيناه : ماقد بيناه سا || فإذا : وإذا قد سا ؛ وإذا ط .

(٨) وأكوان : وأنوان م || وهى : وهل ب ، د ، سا ، م .

(٩) فصل : فصل لك ب ؛ الفصل الخامس ط ، الفصل الحادى عشر م .

(١٠) عليهما : ساقطة من م م .

(١١) تعالى : ساقطة من سا || من ذاتهما : ساقطة من د .

(١٢) من (الأولى) : فى د ، ط || أو الحركة : أو الحركات ط ؛ أم الحركة م .

(١٣) تعالى : ساقطة من ب ، د ، سا ، م || هو (الثانية) : ساقطة من سا ، م .

- جائز الوجود، فجواز وجوده موجود قبل وجوده، فإنه لو لم يكن موجودا أنه جائز الوجود، كان معدوما أنه جائز الوجود، وكان ليس بجائز الوجود فكان ممنوع الوجود فجواز الوجود موجود قبل الوجود وجواز الوجود للوجود أمر محصل لا محالة، ليس هو نفس العلم. فكلم من معدوم غير جائز الوجود، فهو إما جوهر قائم بنفسه وإما أمر هو موجود في شيء، ولو كان أمرا قائما بنفسه لاني محل ولا في موضوع، امکان من حيث هو كذلك هو غير مضاف. لكنه من حيث هو جواز وجود هو مضاف إلى شيء، ومعقول بالقياس، فليس هو جوهر قائما بذاته بل عسى أن يكون إضافة ما عرضا ما لجوهر، ولا يجوز أن يكون جوهر له إضافة، لأن تلك الإضافة تكون نسبة إلى الشيء المفروض معدوما، ولا يمكن أن تكون تلك الإضافة نسبة مطلقة كيف اتفقت، بل نسبة معينة، ولا تتعين تلك النسبة إلا بأنها جواز فقط، فيكون إذن الجواز نفس الإضافة، لا جوهر يلزمه إضافة هي غير الجواز، ومجموعهما هو الجواز، وليس وجوده بالحقيقة فيما يجوز وجوده هو معدوم بعد، فإن الصفة الموجودة لا تعرض لمعدوم، ولا هو صفة للمبدأ الفاعل حتى تكون هي القدرة، فإن القدرة على الإيجاد أو جواز الإيجاد ليس هو جواز الوجود. ولذلك يصح أن يقول القائل: إن القدرة على الممتنع محال، وعلى ما ليس في نفسه جائز الوجود محال. وليس يكون ذلك هو قولنا: إن القدرة على ما ليس بجائز الإيجاد محال، أو جواز إيجاد ما ليس بجائز الإيجاد محال، فإن الأول من القوانين يؤدي مفهوم ما غير مفهوم القول الثاني، فإن قائل القول الأول يفيد معنى غير هذر، وقائل القول الثاني يفيد هذرا، أي إذا قال إن ما لا يجوز إيجاده لا يجوز إيجاده، فإن قوله قول هذر لا كقول من يقول: إن ما لا يجوز وجوده في نفسه لا يجوز إيجاده عن غيره، فإن هذا قول صحيح مستعمل في القياس مقبول. وكذلك فإن الناظرين ينظرون في الأمور هل هي جائزة الوجود، حتى يحكموا أنها جائز إيجاده، أو هل هي غير جائزة الوجود، حتى يحكموا أنها غير جائز إيجاده. ويستحيل أن ينظروا أنها هل هي جائز إيجاده

(١) لو : ساقطة من م .

(٢) الموجود : الموجود د ، م .

(٣-٤) وإما أمر ... بنفسه : ساقطة من سا .

(٤) ولو : فلو سا ، ط .

(٥) ومعقول : ومعقوله د || هو : ساقطة من ط .

(٦) يكون (الثانية) : + جواز الوجود سا ، ط ، م . (٦-٧) تكون ... الإنشائية : ساقطة من د .

(٧) ولا يمكن أن تكون : ولا تكون سا .

(١٠) الفاعل : الفاعل سا ، ط ، م || أو جواز : وجواز د .

(١١) الوجود : الإيجاد سا || محال : ساقطة من م .

(١٢) يكون : ساقطة من سا || هو : من سا .

(١٣) محال : محال سا ، ط || أو جواز : إذ جواز سا || مفهوم : معنى ما سا .

(١٤) إن : ساقطة من سا || قول هذر : هذا ط .

(١٥) من : من سا ، ط .

(١٦) وكذلك : ولذلك ط ، ساقطة من سا .

(١٧) جائزة : جائز د || ويستحيل ... لإيجاده : ساقطة من سا .

أو غير جائز لإيجادها ، ليعرفوا من ذلك على سبيل الإنتاج أنها جائز لإيجادها أو غير جائز لإيجادها ، فبقى أن يكون جواز الوجود وهو القوة على الوجود قائما في جوهر غير المحرك وغير قدرته ، والجوهر الذي فيه جواز وجود الحركة هو الذي من شأنه أن يتحرك . فظاهر من هذا أن الشيء لم يتحرك ، ومن شأنه أن يتحرك ، يسبق ابتداء حركته ، فإذا كان ذلك الشيء موجودا ولا يتحرك ، وجب أن لا تكون العلة المحركة أو الأحوال والشرائط التي لأجلها يصدر التحريك من المحرك في المتحرك موجودات ثم وجدت ، فيكون قد تغير حال قبل تلك الحركة . فلأن الحركة وكل ما لم يكن ثم كان ، فله علة توجب وجوده بعد عدمه ، ولولاها لم يكن عدمه ليس بأولى من وجوده ، ولا يتميز له أحد الأمرين لذاته ، فيجب أن يتميز لأمر . وذلك الأمر إن كان تميز ذلك الوجود عنه عن العدم ولا يتميزه سواء ، كان الأمر بحاله ، بل يجب أن يكون الأمر يترجع فيه تميز الوجود عن العدم . والترجع إما أن يكون ترجعا يوجب أو ترجعا لا يبلغ أن يوجب فيكون الكلام بحاله ، بل يجب لا محالة أن يوجب ، وعلى كل حال فيجب أن يكون سبب مرجع أو موجب قد حدث . والكلام في حدوثه ذلك الكلام بعينه ، فلما أن يكون لحدوثه أسباب ذات ترتيب بالطبع لانهائية لها موجودة معا ، أو موجودة على التوالي . فإن كانت موجودة معا فقد وجد الحال ، وإن كانت موجودة على التوالي فلما أن يكون كل واحد منها يقي زمانا أو تتالي الآتات ، فإن بقيت زمانا كانت حركة بعد حركة على التتابع لا تنقطع ، وكان قبل الحركة الأولى حركة وكانت الحركات قديمة وقد جعلنا لها مبدءا ، هذا خلف . وإن بقيت آتات فتتالت الآتات بلا توسط زمان ، وذلك أيضا محال ، فبين أنه إذا حدث في جسم أمر لم يكن ، فقد حصل لعله ذلك الأمر إلى الجسم نسبة لم تكن ، وتلك النسبة نسبة وجود بعد عدم لذات أو لحال ، إما حركة توجب قربا أو بعدا أو موازاة أو خلافا ، وإما حدوث قوة محركة لم تكن وإما إرادة حادثة . وكل ذلك فلحدوثه سبب الاتصال شيئا بعد شيء ، وذلك لا يمكن إلا بحركة تنظم الزمان شيئا بعد شيء ، وتحفظ الاتصال لا متنازع تتالي الآتات ، ولأنه إن لم تكن حركة تنقل أمرا إلى أمر وجب أن تقع

- (١) أو غير جائز لإيجادها : ساقطة من د .
- (٢) جواز (الأولى) : جائز سا || هل : حق م || المحرك : المتحرك سا .
- (٣) فظاهر : وظاهر د ، ط || يسبق : سبق سا || ابتداء : + وجود ط .
- (٤) أن : ساقطة من د ، سا || أو الأحوال : والأحوال ط .
- (٥) في المتحرك : ساقطة من د || الحركة : الحالة سا .
- (٦) ليس : ساقطة من م .
- (٧) له : ساقطة من ط || لأمر : لا به سا .
- (٨) ولا : أو لا سا || تميز : يميز د || فيه : ساقطة من سا || تميز : تميز ط ، م .
- (٩) يوجب أو ترجعا : ساقطة من م || فيكون : + ذلك ط || الكلام : + في حدوثه بعينه والكلام ط || هل : م م .
- (١٢) فلما : وإما د || منها : منها م .
- (١٣) وكانت : فكانت سا .
- (١٤) فبين : فبين ط .
- (١٥) نسبة : نسبة م || وجود : وجودية ط .
- (١٦) لم تكن : ساقطة من سا .

العلل والمعالوات معا . فإن السبب الحادث الموجب أو المرجح إن كان قار الوجود فإنه إما أن يكون بطبيعته يوجب ويرجح ، أو يكون لأمر يعرض له ، فإن كان ذلك لطبيعته تميز عنه وجود ماهو علة ، وإن كان لعارض فليس هو لذاته علة ، بل مع ذلك العارض . فيجب إن كانت قارة الوجود أن يجب معها المعلول بلا تأخر وإن كانت حادثة غير متجددة لزم بعينه الكلام الأول . فإذا كانت العلة والأحوال التي بها العلة عللا قارة الوجود حادثة أو غير حادثة ، لم يتم للحادث بها وحدها وجود . فإن القار إن كان دائما كان موجه لا يتأخر فيصير حادثا ، وإن كان حادثا كان لكونه علة علة أخرى . فيجب إذن أن تكون في العلة أو أحوال العلة علة غير قارة الوجود ، بل وجودها على التبدل وعلى النقل من أمور إلى أمور ، وليس هذا غير الحركة أو الزمان ، والزمان في نفسه لا يفعل فعلها . فالحركة تقرب وتبعد فتكون سببا وعلة بوجه ما إذ تقرب العلة ، فقد بان إنه إن كان كما فرضنا للحركة مبدأ بهذه الصفة كان قبلها حركة ، فلا يكون للحركة المطلقة مبدأ إلا الإبداع ، ولا قبلها شيء إلا ذات المبدع ، جل كبريائه ، قبلية بالذات لا بالزمان . وكيف يكون قبلها إلا ذات المبدع ، وقد منعنا أن يكون للزمان في نفسه أن أول متقدم عليه ، أو شيء أول إلا ذات البارئ المبدع . فلذلك لا يكون للحركة ابتداء زمني إلا على جهة الإبداع ، ولا شيء يتقدم عليها إلا ذات المبدع .

وليس لقائل أن يقول : إنكم قد جعلتم الحركة واجبة الوجود ، وواجب الوجود لا يحتاج إلى موجد ، فالجواب أن الواجب الوجود على نحوين : أحدهما واجب الوجود مطلقا ولذاته ، والآخر واجب الوجود بشرط وبغيره ، مثل كون الزوايا مساوية لقائمتين ، وذلك ليس واجبا مطلقا ، بل واجب إذا كان الشكل مثلثا وكذلك وجوب

- (١) الوجود : الزمان سا .
- (٢) أو يكون : أن يكون ط || الأمر : الأمر م || تميز : ثم ب ، د || علة : عليه ب ، د .
- (٣) تأخر : تأخير ط || وإن : وإذا سا ، ط ، وأما إذا م .
- (٤) غير متجددة : متجددة غير قارة بخ ، سا || الكلام : الزمان سا || والأحوال : أو الأحوال سا ، ط ، م ، د .
- (٥-٤) بها . ... الحادث : ساقطة من سا .
- (٥) فيصير : ساقطة من سا ، م .
- (٦) علة علة : علة سا || أو أحوال العلة : ساقطة من م .
- (٧) التبدل : التبدل سا || النقل : النقل ط || الحركة أو : ساقطة من سا .
- (٨) فالحركة : الحركة سا ، ط ، م || بوجه : لوجه د ، ط || إذ : أو د .
- (٩-١٠) حركة ... شيء : ساقطة من م .
- (١٠) جل كبريائه : ساقطة من ب ، د || جل ... قبلها : ساقطة من سا .
- (١١) شيء : ساقطة من ب ، د || أول : ساقطة من م || فذلك : وكذلك سا ، ولذلك ط ؛ فذلك م .
- (١٢) جهة : وجه م || ولا شيء يتقدم عليها : ساقطة من سا ، م || يتقدم : متقدم ط .
- (١٣) وواجب : والواجب م .
- (١٤) الواجب : واجب ط ، م || ولذاته : لذاته ط ؛ ساقطة من سا || والآخر : الآخر د ، م .
- (١٥) واجب : ساقطة من ط .

النهار مع طلوع الشمس فهو واجب بعلته، وليس وجوب النهار ولا طلوع الشمس واجبا لذاته . ونحن أوجبنا وجوب قدم الحركة إن فرض للحركة ابتداء لاعلى نحو الإبداع ، ذلك محال . فهذا بشرط ولم نوجب لها وجوب الوجود لذاته، وليس إذا جعل للشيء وجوب وجوده رسلا أو عند شرط ، فقد جعل له ذلك لذاته. فقولنا إنه يجب أن تكون حركة، لا يمنع أن يكون ذلك الوجوب عن مبدأ، ولا قولنا وأنه يجب أن تكون الحركة دائمة الفيضان عن محرك، لو قلناه، يوجب أن تكون تلك الحركة واجبة الوجود لذاتها، بل إذا قلنا لا يمكن أن لا تكون حركة، نكون كأننا نقول : لا يمكن أن لا يكون محرك حرك. فلما إذا قلنا : لا يمكن أن تكون حركة تحلث في الزمان إلا وقد كان في القبل المثلث الزمان حركة، نكون كأننا قلنا : لا يمكن أن يكون محرك حرك في الزمان إلا ويكون قد حرك قبله محرك هو أو غيره . فإن قال قائل : إن تجوزكم في قدرة الله تعالى أن تكون ، كأن يخلق قبل كل خلق خلقا، وقبل كل حركة حركة، كمن شاء تجوز منكم بأن يكون الله جائزا عليه إن كان يخلق خلقا قبل خلق، على وجه جعلكم الحركة لا بداية لها، وهذا يوجب أن تقولوا بوجود حركات بلانهاية في الماضي، فتكون الحركات التي إلى الطوفان أقل، والتي إلى زماننا أكثر. ولا شك في كون الأقل مما لانهاية له متناهيا، فيكون ما ليس له نهاية متناهيا. وأيضا فإن الحركة الأخيرة يكون وجودها موقوفا على وجود حركات بلانهاية وماتوقف وجوده على ما لا يتناهى لا يوجد. وأيضا فإنكم تكونون قد أوجدتم بالفعل ما لانهاية له في الحركات، إذ كل حركة منها فقد وجد بالفعل لا محالة . وأيضا فإنه إذا كانت كل حركة حادثة، فكل الحركات وجعلتها حادث، فبالجواب عن التشكك الأول أن تلك الحركات إذا فرضناها قد خلقها الله عز وجل، فلما إذا اعتبرت من الآن كان لا وجود

- (١) مع ... النهار : ساقطة من م || مع : ومع سا || بعلته : لعلته ط ، م .
- (٢) وجوب : وجود د ، سا ، ط ، م || بشرط : لشرط د .
- (٣) لذاته ( الأول ) : لذاتها م || له : ساقطة من م || فقولنا : وقولنا سا ، ط ، م .
- (٤) أن : أن لسا || عن : من ط || دائمة : دائم سا .
- (٥) الفيضان : والتقصان م || عن : غير د ، من ط || يوجب : لوجب ط .
- (٦) أن تكون : أن لا يكون سا .
- (٧) يكون : ساقطة من د .
- (٨) تجوزكم : تجوزكم د ، سا || تعالى : ساقطة من ب ، د ، سا ، م .
- (٩) كمن : كم سا ، ط ، م || تجوز منكم : تجوزكم م || كان : ساقطة من ط || قبل : + كان ط .
- (١٠) بلانهاية : لانهاية سا .
- (١١) والتي إلى : وإلى ط ، م || متناهيا : متناهية ط || له نهاية : ساقطة من م .
- (١٢) الحركة الأخيرة : ساقطة من سا .
- (١٣) ما لا يتناهى م : ما يتناهى م || لا يوجد : لا يوجد سا || وأيضا : أيضا ط || إذ كل : أو كل سا .
- (١٤) وجد : وجدت م || فكل : لوكل د || حادث : حادث ط .
- (١٥) التشكك : الشك سا ، ط ، التشكك م || إذا ( الأولى ) : إذ د || فرضناها : فرضنا د ، سا || عز وجل : ساقطة من سا ، م || اعتبرت : اعتبر ب ، د || من ساقطة من سا ، ط ، م .

- لها البتة بل معدومة . فإذا قيل لها إنها غير متناهية، فليس على أن لها كم حاصلًا غير متناه، بل على أن أي عدد للحركات توهمناه وجدنا قبله عدة كانت، وإذا هي معدومة فلا يخلو إما أن يجوز أن يقال في المعلومات إنها أكثر وأقل ومتناهية وغير متناهية، أو لا يجوز. فإن لم يميز فقد زال الاعتراض، وإن جوز فسيجوز ضرورة أن المعلومات بلا نهاية معا وأن بعضها أقل من بعض، كالمعلومات في المستقبل التي هي كسوفات القمر، فإنها أقل من دورات القمر، وعودات عدة أفلاك منها أقل من عودات فلك واحد. والتي من زمان الطوفان أكثر من التي من زماننا، ومع ذلك فهي غير متناهية. وههنا قوم يرون للمعلومات ذواتا حاصلة، متميزة بعضها عن بعض والصنف الواحد منها كالسواد والبياض غير متناهي العدد. وإن لم تقل في هذه المعلومات التي في المستقبل إن كل واحد منها كذا، بسبب أنها معدومة، فلا يقال في المعلومات التي في الماضي: إن كل واحد منها كذا وإن قيل في المستقبل: كل واحد ولم يوجب كلا ولا جملة فكل ذلك لنقل في الماضي، ولا يوجب جملة. وبالحري أن لا يقال: جملة مستقبلية، ولا جملة ماضية، فإن الجملة لا وجود لها البتة لافيا مضى ولا فيا مستقبل ولا هي أكثر ولا هي أقل، ولا هي متناهية ولا غير متناهية، لا التي بمعنى السلب، بل بمعنى كم ليس له نهاية. نعم الجملة الماضية والمستقبلية غير متناهية بمعنى السلب المطلق، كما يسلب عما لا وجود له البتة، وكما يسلب الوجود.

- ولا علم يقبل المعتذر يقول: إن الماضي دخل في الوجود فلذلك يستحيل أن لا يتناهي والمستقبل لم يدخل فإنه لا يسلم له أن الماضي دخل في الوجود، بل كل واحد من الماضي قد دخل في الوجود، وليس الحكم على كل واحد حكما على كلية الماضي. كما أنه قد يسلم فيه أن كل واحد من المستقبل يجوز أن يدخل في الوجود، وليس الحكم على كل واحد حكما على كلية تكون للمستقبل حتى تكون كلية المستقبل تدخل في الوجود، ويكون له كلية البتة، بل والمتناهيات التي دخل في الوجود كل واحد منها أو يدخل على أن الثاني يعقب عدم الأول لا يوجد لها جملة، لأن الجملة يفهم منها الاجتماع، وهذه لم يجمع في الوجود البتة، وإن كان كل واحد موجودا بانفراده

(١) بل : + هي سا ، ط ، م || أن : ساقطة من م .

(٢) توهمناه : توهمناه ط || عدة : غيره سا ، م .

(٣) وأقل : أو أقل ط ، م || فيجوز : فيجوز ط .

(٤) فلك : فكل سا || التي : الذي د .

(٥) من : في ط || يرون : + أن ط || للمعلومات : المعلومات ب || متميزة : متميزة ط ، م .

(٦-٩) كذا ... كل واحد : ساقطة من م .

(٩) في المستقبل : للمستقبل ب ، د || ولا جملة : وجملة سا ، ط ، م .

(١٠) ولا غير : ولا هي غير ط || لا التي : ليس التي ط ، م || التي : + ليس سا .

(١١-١٥) كلية ... حكما على : ساقطة من م .

(١٦) واحد : + يكون ط ، م || تكون : ساقطة من ط .

(١٧) البتة بل : الشريك سا || التي : ساقطة من د || لا يوجد : ولا يوجد م .

(١٨) البتة : ساقطة من م .



وقتا لا وجود للآخر فيه . نعم قد اجتمعت في وصف العقل لها بأنها كانت موجودة ، والاجتماع في الحمل وفي وصف العقل غير الاجتماع في الوجود ، مثل اجتماع كل إنسان في أنه حيوان ، ولا جملة لهم البتة .

وأما الاعتراض الثاني فلا يخلو إما أن نعني بالتوقف المذكور فيه أن يكون أمران معدومان في وقت ، وشرط وجود أحدهما في المستقبل أن يوجد المعدوم الثاني قبله ، حتى يكون موقوف الوجود عليه . فإن كان الأمر على هذا ، وكان أمرا في الماضي معدوما ، ومن شرط وجوده أن توجد أمور بغير نهاية في ترتيبها وكلها معدومة ،

فهبتدئ في الوجود من وقت ما يشرط ، استحال أن يوجد أمر موقوف الوجود على أمور غير متناهية لا موجود فيها . وأما أن يعنى به أنه ليس يوجد إلا وقد وجد قبله أمور ، واحدا قبل آخر لانهاية لها من غير أن يكون وقت كلها فيه معدومة ، فإن أرادوا هذا فهذا نفس المطلوب ، فلا يجوز أن تكون مقدمته قياس على إبطاله ، وأما ما بعد هذا الاعتراض ، فإنما جهلوا فيه الفرق بين كل واحد وبين الكل ، فإنه ليس إذا كان كل واحد من الأشياء بصفة ، يجب أن يكون الكل يتلك الصفة ، بل لا يجب أن يكون له كل حاصل ، ولو كان كذلك لكان الكل

جزءا ، إذ كل واحد جزء . ولا يرون أن الأمور التي في المستقبل كل واحد منها جائز الوجود ، والكل غير جائز الوجود ، فليس حقا ما قالوه : إنه إذا خرج كل واحد إلى الوجود بالفعل حاصلًا فالكل قد خرج ، ليس في غير المتناهي ، بل الأمر على ما قلناه : إنه لو كانت عشرة متناهية تنو إلى الوجود واحدا بعد بطلان الآخر ، فلا يشك

أن هذه العشرة يكون كل واحد منها موجودا بالفعل وقتا ، والكل غير موجود بالفعل البتة ، فإنه لا يكون لمثل هذا الكل من حيث هو كل وجود البتة . وقد يلزم هؤلاء الذين يمنعون أن يكون لذات الخالق هذا الاقتدار غير المتناهي ما أقوله ، وهو أنهم يجوزون لاحالة أن يكون قبل الحركة الأولى عدة حركات متناهية يوجد بها الموجد ، لكل واحد منها حال من غير البقاء ، والبقاء محصل ويوالى عليه من غير انقطاع ، وعددها عشرة مثلا . فلا يخلو إما أن يكون عندهم جائز مع جواز إيجاد أولها إلى إيجاد الحركة الموجودة الآن أن توجد عشرون حركة

(١) نعم : ساقطة من م .

(٢) بالتوقف : بالقول سا .

(٥) وكلها معدومة : وكلها معدوما ط ، وكل معدومة م .

(٦) من : ساقطة من د .

(٧) به : ساقطة من سا ، م .

(٨) فهنا : ساقطة من م ، + هـ || فلا يجوز : ولا يجوز ط .

(١٠) الكل : ساقطة من م .

(١١) أن : إلى سا || المستقبل : + أن سا .

(١٢) إذا ، إذ م || فالكل : والكل ب || ليس : فليس ب || غير : ساقطة من م .

(١٣) واحدا : والتعددا سا .

(١٥) يمنعون : لا يمنعون ب ، د .

(١٦) غير : الغير ب ، د ، سا ، ط . || يوجد بها : يوجد بها سا

(١٧) منها : منها د || ويوالى : ويوالى سا ، ط ، م .

(١٨) عشرون : عشرون ب ، د ، سا ، م .

عن التوالى المذكور، على أن بقاء كل واحد منها أو لابقاؤه عن نحو ما فرضناه لهذه العشرة، أولا يكون ذلك عندهم جائزا . فإن جوزوا لم يمتنع أن توجد تلك العشرة في أجسام وهذه العشرى في أجسام أخرى فتكون في مدة تلك العشرة وجدت هذه العشرى، وحال كل واحد في البقاء وغير البقاء كحال الآخر، وهذا محال. وإن لم يجوزوا، لزم أن يكون في حال العدم عدد لجواز وقوع الحركات وإيجادها مرتب ويلزم لامحالة أن يكون ذلك مما لا يتناهى، إذ لا حال هو حال أول جواز، فتكون موجودات بالفعل على طريقهم ليس لها نهاية في الماضى، وقد منعوا هذا . ويلزم أمور أخرى مما أئزمناه في باب الزمان أن تكون هناك تغييرات متتالية، وإلا لما كان وجود بعد وجود، وأن يكون الموضوع لها موجودا، إذ لا تغير إلا بموضوع، وأن يكون الموضوع ذات الأحد الحق عندهم، إذ لا شئ غيره، وهذا إلحاد، سبحانه وتعالى عما يقول الملحدون .

(١) أو لابقاؤه : ولا بقاءه د ، ط ، م .

(٢) تلك : هذه د .

(٣) العشرى : + فوجدت عشرى حركة تجتمع مع عشر حركات وحالها في السرعة والبطء واحد وطبيعتها ط .

(٤) حال : حالة ط || مرتب : يرتب د ؛ مرتبا ط || ويلزم : ويلزمه م .

(٥) منوا : + من سا || أئزمناه سا || تغييرات : تغييرات د ، سا ، ط ، م .

(٦) بموضوع : لموضوع د ، ط ؛ الموضوع م || يكون : يمكن م .

في تعقب ما يقال ان الأجسام الطبيعية تنخلع عند التصغير المفرط  
صورها بل لكل واحد منها حد لا تحفظ صورته في أقل منه  
وكذلك تعقب ما قيل ان من الحركات مالا العصر منه

٥

ومما يليق إلحاقه بهذه الفصول، النظر في حفظ الأجسام للصور خلال الانفعال ، وأنها هل تبقى لها مع  
انقسامها إلى غير النهاية، أي هل كما أن الأجسام لاتنأهي في الصغر انقساماً وتحفظ صورة الجسمية، كذلك تحفظ  
سائر الصور التي لها مثل المائية والهوائية وغير ذلك .

أما الصور التي لها بحسب المزاج فيشبه أن تكون ضرب من التحليل يردها إلى بسائطها العادمة للصورة  
المستفادة بالمزاج ، وإن كان قد يتوهم ضرب آخر لا يجب معه الرجوع إلى البسائط ، وذلك بأن تكون القسمة  
١٠ تتناول البسائط أيضاً ، لأن تحمل إليها .

لكن الأولى أن يجعل كلامنا في انقسام الصور البسيطة، فنقول : إن الظاهر من المذاهب المنسوبة إلى  
صدور المشائين ، أن هذه الأجسام تنتهي إلى أجزاء إذا جزئت بعد ذلك لم تكن الصورة فيها موجودة، حتى يكون  
عندهم أن للماء شيئاً هو أصغر صغير الماء، وكذلك للهواء، وكذلك لسائر العناصر. وإذا كان قولهم في البسائط

(٢) فصل : فصل ل ب ، الفصل السادس ط ؛ الفصل الثاني عشر م .

(٣) تعقب : تعقب ط || تنخلع : تنخلع د ؛ تنخلع م .

(٤) واحد : ساقطة من ب ، سا ، م || صورته : صورة د .

(٥) لا أقصر .. لأقصر سا || أقصر : أخت ب ، د .

(٦) الأجسام : الانقسام م || وتحفظ : تحفظ ط .

(٨) لها : التي : ساقطة من م || والهوائية : والترابية سا .

(٩) للصورة : للصور سا ، ط .

(١٠) إلى : ساقطة من ط .

(١١) لا أن : لأن م || تحمل : يحمل ط .

(١٢) من : في سا .

(١٣) إذا : ساقطة من م || فيها : ساقطة من || موجودة سا ، ط ، م .

(١٤) صغير : صغيراً ط ؛ صغر م || الماء : الماء ط ، م || للهواء : الهواء سا .

كذلك، فقولهم في المركبات التي ترى متشابهة الأجزاء كاللحم والعظم بذلك أحكم. وقد قالت جماعة منهم إنه إن لم يكن الأمر كذلك فجاز أن يكون من كل صغير منها ماهو أصغر دائما، وإذا كان يوز ذلك في الماء والهواء والنار والأرض وفي اللحم والعظم وغير ذلك، فسيجوز أن نأخذ أجزاء البسائط بأي حد كان فيكون منها ما يكون بالمزاج، كالأشياء التي تتكون عن الماء والهواء والنار والأرض، وما تكون بالتركيب، كالحيوانات التي تتكون من تركيب اللحم والعظم. فجاز أن تكون المتكونات الحيوانية والنباتية على أي قدر شئنا، فيكون من الممكن أن يحصل فيل في قدر البعوضة.

ولم أن يقولوا : ولا يلزم من مقابل هذا أن تكون بعوضة في قدر الفيل، إذ الامتزاج يقتضي صفه الأجزاء الأكبرها، فإن الأجزاء إذا كبرت وتلاقت وهي كبيرة لم تعمل من الامتزاج ما يفعله الصغير ولهذا ما كانت المعالجات التي تمزج، قد يعين على تكوينها حد من الدق، وكان كبر الأجزاء فيها يمنع أن تغلق قوى بعضها في بعض.

١٠

ولم أن يقولوا أو عسى قاتل منهم قال : إن هذا الإمكان لو كان صحيحا في تكون الحيوانات عن اسقطاسها، لم يكس إمكانا مطلقا، بل كان يجب أن يكون أكثر بالقياس إلى الموجود إمكانا أكثريا، وذلك لأن امتزاج الأقل قبل امتزاج الأكثر فإن الأكثر يحصل عن الأقل وكذلك القول في التركيب ووجود ما هو قبل أولى من وجود ما هو بعد، فتكون الامتزاجات عن أصغر الأجزاء أولى بالوجود، فكان يجب أن يكون وجود فيلة على قدر السنابير، فضلا عن قدر البعوض، أمرا لا يندر ندورا يلحق بالمنع. وعلى أنا كيف نسمى ما يكون على قدر البعوض فيلا، إلا باشتراك الاسم، فإن الأفعال القليلة لا تصدر عن هذا القدر.

١٥

فهذا ما يقولونه، ووجه ما يقولونه، وأما الحكم على هذا القول فيجب أن يكون مناعلي هذه الصفة، إما في

(١) أحكم : + وأجدر سا .

(٢) والأرض : ساقطة من د || فيجوز : فيجوز ط || ما يكون : + هو ط ؛ + ماهوم .

(٤) تتكون : تكون م .

(٥) فجاز : فجاز سا ، ط ، م .

(٨) الصغير : الصغير ط ، م .

(٩) المعالجات : المعجونات سا || تمزج : تمزج ط || قد : وقد سا ، ط || تكونها : تكونها سا ، ط || وكان : فكان م .

(١١) أوصى : وصى م .

(١٢) اسقطاسها : اسقطاسهم ط || إمكانا ... الموجود : ساقطة من د || الموجود : الوجود سا || إمكانا أكثرها : ساقطة

من سا .

(١٣) الأقل قبل امتزاج : ساقطة من م . (١٤-١٥) ماهو قبل أول من : جود : ساقطة من د .

(١٤) فكان : وكان وكان د ، ط .

(١٥) البعوض : البعوضة د ، ط .

(١٦) البعوض : البعوضة ط .

(١٧) فهلا : قدر ما سا || ووجه : وجهة ط .

منافضة انكسافورس، وفي قوله بالحليط : وإنه مؤلف من الأجرام المتشابهة الأجزاء، وأن تميز (هـ) على نحو ما يقتضى ضرباً من الاختلاط دون ضرب، يكون به شئٌ دون شئٍ، فهذا القول لازم لأحيص لانكسافورس عنه، فإنه ينسب التكون كله إلى الاختلاط والتميز، وإما على أصول التي للمثاليين فإن هذا غير لازم، وذلك لأنه لا يجوز على أصولهم أن امتزاج الأقل قبل امتزاج الأكثر، وذلك لأن الأقل إن عني به الأقل في العدد صحيح، ولم ينفعهم، لأن كلامهم في الأقل في المقدار، وليس يجب، إذا كان الأقل في العدد مزاجه قبل امتزاج الأكثر في العدد، أن يكون الأقل في المقدار امتزاجه قبل امتزاج الأكثر في المقدار، فإن وجود الأقل مقدارا في الأكثر مقدارا وجود بالقوة المطلقة، ووجود الأقل عددا في الأكثر عدداً وجود بالفعل. وإذا كان الأقل في المقدار معدوماً بعد بالفعل لم يجب له امتزاج بته : بل الأولى في المقدار أن يكون لأكثر في المقدار امتزاجه قبل امتزاج الأقل، إذ الأكثر محصور في المقدار محصل، وأما الأقل فغير محصور ولا محصل، فإن كل أقل من المقدار أقل بالقوة وأيضاً ليس واجبا على أصول المثاليين، أن يكون المزاج الحاصل عن أجزاء صغار إن حصل كافياً في حصول الصورة النوعية، فمضى أن يكون العظم شرطاً مع المزاج. وذلك لأن النفس الفاعلة بمحصولها مقارنة لجسم مانوعاً، إنما يستعملها الجسم تمام الاستعداد بعد أن يكون بحيث يصلح استعمالها لإيه آلة لأفعلها وحركاتها مثلاً. فإن الإنسان لن يتخلق إنساناً، إلا أن يكون بدنه بحيث يفي بالأفعال الإنسانية. ولا أقل من أن تكون له قوة وآلة يتمكن بها، إن لم يكن عائق من اتخاذ الكن وإحداثه، ويتمكن بها من إعداد الملابس ومائت ما لا بد للإنسان من وجوده له، وأن لا يكون بحيث تسفيه السوائى ونحوه أدنى الكيمايات التي تغلب عليه. فيشبه أن تكون النفس الإنسانية لا تحصل صورة إلا لبدن من شأن مثله، إن لم يعق عائق أن ينهض بالحركات الإنسانية، وإذا كان كذلك فالمزاج نفسه غير كاف حصوله في أن يحصل النوع الإنسانى، وعلى أن لحصول المزاج المستعمل لنوع ما مكاناً ومقدراً في مثله يحصل ويتولد، ومادة عن مثلها يتولد، وقوة نفسانية تفعل بآلات قوية على التحريك والتسكين. ولو كانت

(١) وأن : + لم د .

(٢) التي : ساقطة من سا || وذلك : + لا يجوز سا || لأنه : ساقطة من د || لا يجوز : لا يمتح ب .

(٣) لأن : ولأن سا .

(٤) فإن : وإن سا

(٥) وجود (الأول) : ووجود م .

(٦) بته : البته سا .

(٧) إذ : إذا م || محصور : محصور م .

(٨) بمحصولها : لحصولها د .

(٩) إياه : ساقطة من سا .

(١٠) لن يتخلق : أن يتخلق د ؛ لم يتخلق سا ؛ لا يمكن أن يخلق يخلق ط . || بحيث : يحدث ث سا .

(١١) لم : + يمكن د .

(١٢) نفسه : بنفسه ط ، م || في : ساقطة من م || يحصل : يحصل م || الإنسانى : الإنسانية م || وحل : حل ط || النوع : و

نوع سا || مكاناً ومعدناً : مظان مكان ومعدن سا ؛ مظان ومعدنام .

(١٣) بالآلات : بالآلات ط .

هذه المادة مع استعدادها المزاجي تزرع بسيرة ، لاتنفلت عن الكيفية الحاضرة دفعة ، ولم تحفظ صورتها المزاجية  
رغمها تبلغها الحركات الطبيعية إلى صورتها الكمالية ، بل مثل هذه المادة لاتتعلق بها قوة نفسانية مازجة .

- فبين أن هذا القياس إنما ينتفع به في الرد على انكسافورس لا غير . وأما نحن فنقول : إن الجسم  
يعمن في الانقسام على وجهين : أحدهما على سبيل الانفصال والانفكاك ، والثاني لا على سبيل الانفصال والانفكاك ،  
وقد علمت كلا الوجهين . فالذي يكون انقسامه لا على سبيل الانفصال والانفكاك وتباين الأجزاء ، بل العرض  
يختص ببعضه . أو إضافة ما يختص به ، مثل مماسة أو موازاة أو غير ذلك ، فليس يجب من ذلك أن يكون الجسم  
البسيط يبلغ به الانقسام إلى حد ، يكون في ذلك الحدة اقدا للصورة ، لأن تلك الصورة فاشية في جميعه مطابقة له ،  
ولو كان من أجزاء الجسم ما لا قسط له من صورته لصفره ، لكان بعد أمثال له في حكمه يقضى الجسم ، أو يبقى  
أصغر منه وأبعد من احتمال تلك الصورة ، وكان حينئذ هذا الجسم منتظما من أجزاء ، ليس ولا واحد منها على  
هذه الصورة ، وإنما تحصل هذه الصورة باجتماعها . والاجتماع بما هو اجتماع ، لا يفيد إلا العدد وخواصه وبما هو  
اجتماع أجسام لا تفيد زيادة على ما يفيد الاجتماع مطلقا ، إلا المقدار ولو احقه من الشكل والوضع . وليس شئ  
من ذلك نارية ولا أرضية حتى تكون غير موجودة في الأفراد ، وموجودة في الحملة للاجتماع ، ولا هو أيضا  
كالزجاج ، فإن ذلك عن مختلفات الطوائع . ومع ذلك فالزجاج أيضا فاش عندما يستقر فيما فيه يستقر وحكمه حكم  
الصورة البسيطة ، وهذا مما لا يحتاج في إيضاحه إلى كثير سعى .

- وإذا كان الأمر على هذه الصفة ، فواضح بين أن كل جزء من الماء ففيه مائية وأن الانقسام على هذا الوجه ،  
لا يجعل الجزء الصغير مخالفا للكل ، وأما الانقسام على النحو الآخر ، وهو على سبيل الانفصال والتباين ، فيشبه أن  
يكون الإفراط في الصغرى سببا لأن لا يحفظ الجسم صورته . فلن الأجسام كلما صغرت ، ازدادت استعدادا  
لأن يفعل فيها غير ما بسرعة ، وهذا شئ سيتضح لك .

فيشبه أن من الجسم إذا أفرط صغره وبابن كليته استحالة أن يبقى على صورته زمانا ، بل يستحيل من

(١) لاتنفلت : لاتنفلت د ، لاتنفل م || الكيفية : الكيفيات ط .

(٢) مازجة : خارجة ط .

(٣) الرد : المردم || فنقول : نقول م .

(٤) والانفكاك (الثانية) : ساقطة من ب ، د ، سا ، م . (٥) العرض : عرض د .

(٦) حد : وجه سا || في (الأول) : ساقطة من سا ، ط ، م || جميعه : جميعها ط .

(٨) بعد : يبعد سا || أمثال : أمثالا سا ، م . (٩) واحد : واحدا سا ، م .

(١٠) العدد : العدد سا .

(١١) حل : ساقطة من م || من الشكل : والشكل م .

(١٢) نارية : نارية سا || ولا أرضية : ولا أرضيا سا || للاجتماع : في الاجتماع ط .

(١٣) هذا الوجه : هذه الوجوه سا .

(١٤) الصغر : الصغير ط || يصير : تكون ط || استعدادا : استعدادها ط .

الأجسام المحيطة به إليها، ويتصل بها، فلا يكون بحيث يثبت على صورته إلى أن يمزج. فإن كان الأمر على هذا فيجب أن لا يحق ما يقال من أن أصغر جسم هو حافظ للصورة الأرضية، هو أكبر من أصغر جسم هو حافظ للصورة النارية، وذلك لأن أصغر ما يمكن أن يوجد نارا لا محالة هو قابل من الكون والفساد ما تقبله طبيعة النار، وعمى أن يكون هو أولى بذلك. وإذا كان كذلك، فمن شأنه أن يستحيل أرضا، وإذا كان من شأنه أن يستحيل أرضا، كانت الأرض التي استحال إليها أصغر من حجم النار المستحيلة، إذ النار إذا استحال أرضا صارت أصغر حجما، وهذا هو أصل المشائين، وهو الحق. اللهم إلا أن يقال إن تلك النار الصغيرة ليس من شأنها أن تستحيل بأرض مفردة، بل على نحو الاتصال بأن تصير حينئذ جزءا أرض، لا منفصلة بالعدد عنه، وجودا بالفعل دونه، بل كما تتصل قطرة من الماء بالماء الغمر، بحيث يذهب وجوده بالفعل قطرة مفردة، وإنما يكون منها زيادة في جملة الغمر، وتكون هي بحيث لنا أن نفرضها مفردة، ولا تكون كذلك بالانفصال والانفراد.

فإن قال هذا قائل: فقد أجهض في التحكم، وليس يجب لاهمالة أن تقع استحالته، حيث تصادف كلية الأرض، فإن كثيرا من أجزاء العناصر يستحيل إلى غيره، لافي نفس ذلك الحيز الذي يخص كله، وهو جزء كبير محسوس القدر، فكيف الصغير السريع الاستحالة. ومع ذلك فلا يجب أن يتصل لاهمالة، بل قد يجوز أن يستحيل إلى تلك الطبيعة وبقى مماسا.

فليُنظر الآن فيما يقال، من أن في الحركات حركة لا يمكن اتخاذ الأقل منها، فتكون فيها مسافة أيضا لأقل منها، وزمان كذلك، وأيضاً متحرك لا أصغر منه.

فنقول: أما امتناع وجود حركة لأقل منها، على أنها جزء من حركة متصلة، فأمر ظاهر مما سلف، وكذلك في المسافة والزمان. وأما على سبيل الانفصال والانفراد، فغير بعيد أن يظن بهذه الأشياء أنها تستحق التناهي في الصغير.

- (١) المحيطة : المحيط ط ، م || فلا يكون : ولا يكون سا ، ط ، م || يثبت : ينسب م || صورته : صورتها سا ، ط .
- (٢) وإذا (الأولى) : فإذا سا || وإذا (الثانية) : فإذا ط .
- (٣) أصغر : + حبا ط .
- (٤) من : ساقطة من ب ، د .
- (٥) أرض : الأرض ط || لا منفصلة : لا انفصلا سا ، ط ، م || عنه : عنها سا ، ط ، م .
- (٦) دونه : دونها سا ، ط ، م .
- (٧-٨) بحيث ... الغمر : ساقطة من م .
- (٩) هي : ساقطة من د ، ط .
- (١٠) قائل : ساقطة من د || تصادف : تصادفت ط .
- (١١) غيره : غير د || يخص : يخص د .
- (١٢) الأقل : أقل م .
- (١٣) كذلك : وكذلك ب .
- (١٤) أنها : إنما م .

وأما الأولى والحق ، فهو أن يكون حكم الحركة حكم المقدار في أن الصغر لا يخرج عن طبيعة المقدارية ، كما يخرج عندهم مثلا عن طبيعة النارية . فلما إذا فرضنا أصغر مسافة ، فنحن نعلم أنه في نفسه بحيث يمكن أن تعرض له قسمة بغير جهة التفكك ، فإنه يفرض فيه عدم مشترك لجزئه ، وإن متحركا إذا ابتداء يتحرك من ابتدائه ، فإنه لا محالة يوافي ذلك الحد المشترك ، وأنه لا يمنع أن يعرض له مانع ومسكن عند موافاته ذلك الحد ، إذ من شأنه السكون فتكون تلك أصغر من أصغر الحركات . وهذا أشد إمكانا من تفكك المقادير ، فإن المقادير لا يبعد أن تبلغ حدا يعجز المفكك عن تفكيكه ، نصغره وقوته ، لأن يقصيه الفاصل قسمته الفاصلة ، وإن كان في نفسه منقسما . لكنه لا يمنع ، إذا كان مسافة ، أن تلحقه القسمة المذكورة ، وأن تلحق عند حد القسمة علة مسكنة ، فليس أن يمنع ذلك فيه دون أن .

وقد بنى علينا من هذا الجنس بحث ، وهو أنه : هل كما في الحركات الطبيعية حركة لأسرع ، منها فكل ذلك فيها حركة لا أبدا منها ، وإن كان يمكن أن يكون في التوهم أبدا منها .

١٠

فنقول : إنه إن كان في الوجود في الحركات الطبيعية مثل هذا ، فهو حركة أصغر ما يمكن أن يحفظ صورته من أبدا الأجرام المستقيمة الحركة حركة .

(١) في أن : فان سا || طبيعة : طبيعة سا د ط ، طعه م .

(١) طبيعة : طبيعة سا ، م || فانا : وأما سا || أنه : أنها ب || نفسه : نفسها ب || تعرض : تعرض ب ، د .

(٢) التفكك : التفكك ط || فانه (الأول) : إنه سا || لجزئه : لجزئه ط || وإن : فإن م ، + كان ب ، د ، م .

(٤) ومسكن مسكن ط .

(٥) من أصغر : سابقة من م .

(٦) من : سابقة من ، سا م || لصغره : لصغر م .

|| لأن : أن د ، من أن سا || بقسمة : بقسمة د ، م .

(٧) لا يمنع : لا يمنع د || كان : كالقسط ط || تلحق : تلحق ط .

(٩) منها : سابقة من سا ، + في الوجود ط .

(١٠) حركة (الثانية) : جهة م || منها (الأول) : + في الوجود ط .

(١٢) حركة : سابقة من م .



في جهات الأقسام

- وإذ قد عرفنا حال ما يعرض للأجسام الطبيعية وقواها من التناهي وغير التناهي في الزيادة والنقصان، فحري بنا أن نتكلم في جهات الأجسام، وجهات حركاتها، إذ كانت الجهات من جملة اللواحق بسبب الكمية. فنقول:
- ٥ إنا إذا فرضنا بعدا، فلما أن نفرضه على الاستقامة، أو على جهة أخرى. فإن فرضناه على الاستقامة، واستحال ذهابه إلى غير التناهي، افترضت له نهايتان، وافترض له إليهما جهتان، إلى كل نهاية جهة. وإن كان مستديرا أو منحنيا، ففرض له قطع، كان للحد المشترك إلى كل واحد من القسمين جهة على هيئة. وأعني بالبعد كل امتداد، سواء كان يمكن أن يفرض فيه امتداد آخر، أو لا يمكن. أما الذي لا يمكن فهو الخط، وأما الذي يمكن فالسطح والجسم. ١٠ فلإن السطح له في انبساطه امتداد واحد، والجسم له في ثخنه امتداد واحد. والخط هو امتداد واحد بالقوة والفعل، وأما السطح فإنه يجوز أن يوجد هو بعينه، ويعتبر له امتدادان، مثلا إن كان مربعا، كان له امتداد من ضلع إلى مقابله، وامتداد آخر من الضلع الثالث إلى مقابله. والموضوع واحد بعينه، لكنه بحسب الإضافة إلى مبدأ عنه، يمتد إلى منتهى هو غيره، بحسب الإضافة إلى مبدأ غير ذلك المبدأ، يأخذ عنه إلى منتهى غير ذلك المنتهى.
- وبالحيلة كلما افترض امتداد، عرض منه أن تصاب له من حيث هو كذلك جهتان لا غير. والمشهور عند الجمهور، أو عند أهل الظاهر من النظر، أن للخط جهتين لا غير، وللسطح أربع جهات، وللجسم ست جهات. ١٥

- (٢) فصل : فصل م ب : الفصل السابع ط : الفصل الثالث عشر م .
- (٣) جهات : جهة م . (٤) قد : ساقطة من م || عرفنا : عرفنا ب ، د ، م || التناهي ( الثانية ) : التناهي م || والنقصان : وفي النقصان م ، م .
- (٥) بسبب : ساقطة من م || فنقول : نقول م . (٦) إنا : ساقطة من م .
- (٧) التناهي : النهاية د ، ط || له إليها : لما بينهما م ، ط : بينهما م .
- (٨) افترض : افترض د : افترض ط .
- (٩) آخر أو لا يمكن : آخر ولا يمكن د : أجزاء ولا يمكن م ، م || أما : وأما ط || فالسطح : فهو السطح ط .
- (١٠) والخط : فالخط م ، ط ، م .
- (١١) بعينه : بنفسه م || امتدادان : امتدادات م ، ط ، م || كان ( الثانية ) : لكان ط .
- (١٢) امتداد آخر : امتدادا كل م || بحسب : فحسب د .
- (١٣) بحسب : وبحسب ط .
- (١٤) كليا : كيام || افترض : فرض ط || تصاب : يضاف ط .

أما رأيهم في الخط فصحيح مطابق للموجود، وفي سائر ذلك نظر. وأما الذي للسطح بما هو سطح من النهايات، فإنه إن كان السطح مربعا، اعتبرت نهاياته الأولى التي هي الخطوط دون النقطة، فالأمر على ما ظن. فإن لم يكن مربعا أو كان مربعا ولم يعتبر ذلك، فإن جهاته أكثر من ذلك، فإنه إن كان مثلا مستويا، فلاحد أولى من غيره بأن يكون جهة، فيعرض للسطح المحاط به من حيث هو كذلك أن تكون له ست جهات، وإن كان أكثر من ذلك عرض أكثر من ذلك. وإن كان أيضا مربعا ولم تعتبر تنافيه إلى الخط المستقيم فقط، بل اعتبر له جميع أنواع التناهي حتى إلى الزاوية، كانت له جهات ثمان: أربع إلى الخطوط، وأربع إلى الزوايا، والدائرة فلاحدها له بالفعل إلا واحدة، وأما بالقوة فيعرض لها جهات لانهاية لها بالقوة، فلاحدها من المحيط ولا نقطة فيه من حيث هو دائرة فقط هو أولى بأن يلى جهة دون غيرها.

وإذ قد عرفت هذا في السطح فقد عرفت في الجسم، وعلمت أن الجهات الست كيف تكون في المكعب والمستطيل الشبيه بالمكعب وما يجري مجراها. وعرفت كيف لا يكون وأنه كيف تنقص جهات المخروط الذي يحيط به أربع سطوح مثلثات عن جهات المكعب وكيف الحال في الكرة.

وأما السبب في اشتجار هذه المقدمة، وهو أن لكل جسم ست جهات، فأمران: أحدهما رأى عامي، والآخر اعتبار خاصي. فالذي سببه رأى عامي، فهو أنه لما سبق إلى أوهام العامة أن الحيوان، وخصوصا الإنسان، يحيط به جنبان عليهما اليدان وظهر وبطن ورأس وقدم، وكان له يمين ويسار، أما اليمين فالجهة القوية منه في ابتداء الحركة، واليسار ما يقابله، وكان له فوق وأسفل، أما الفوق للإنسان فالجهة التي تلي رأسه، والسفل منه فالجهة التي تلي قدمه. وأما في سائر الحيوان ذوات الأربع، فالفوق منه الجهة التي تلي ظهره، والأسفل منه الذي يلى بطنه وقدمه، وكان له قدام وخلف، فالقدام هو الجهة التي إليها يتحرك بالطبع. وهناك خمسة الإبصار والخلف ما يقابله

- (١) أما : وأما ط || الموجود : الموجود ط || وأما : أما ، د || السطح : في السطح م .  
(٢) اعتبرت : واعتبرت سا ؛ فاعتبرت ط ؛ اعرف م . || نهاياته : نهايته د . || النهايات ط || النقطة : النقطة م .  
فإن : وإن سا .  
(٣) أو كان مربعا : ساقطة من م || خط : يحيط ط .  
(٤) فيعرض : ساقطة من م || وإن : فإن د . (٥) له : لها سا .  
(٦) والدائرة : وأما الدائرة ط || له : لها سا ، ط .  
(٧) بالقوة : لقوة د || لها : ساقطة من سا .  
(٨) جهة : الجهة سا ، ط ، م .  
(٩) وإذا قد : وإذا سا ؛ وإذا م .  
(١٠) والمستطيل : المستطيل سا || وعرفت : وقد عرفت ط || وأنه : فإنه م .  
(١٢) ست جهات فأمران : قائمتان سا .  
(١٣) فهو : وهو سا || أوها م : أذهان سا ؛ الأوهام ط .  
(١٤) وكان : فكان ، ط ، م . (١٥) وكان (الثانية) : فكان سا || منه : ساقطة من م .  
(١٦) تلي (الأول) : ساقطة من سا || قدمه : قدامه ط || الجهة : فالجهة ب || التي : التي سا || بطنه : بطنه سا .  
(١٧) التي : ساقطة من سا .

ولم يكن عندهم له جهة غير هذه، جعلوا طوله من رأسه إلى قدمه، وعرضه من يمينه إلى يساره، وعمقه من قدمه إلى خلفه. فكانه لما افترضت ههنا هذه النهايات أولاً، افترض بدها بحسبها هذه الأبعاد، إذ الأبعاد بالحقيقة لا تفترض إلا بافترض النهايات التي عنها رايها تمتد .

فلما كان هكذا، وقع في الأوهام أن الجهات ست، ولم يشعر بغيرها، لظن تكمن الأسماء لإلهذه، فوقفت الأوهام على مبلغ هذا العدد، وأعان على ذلك نوع من الاعتبار خاصي، وهو أن الأجسام يوجد فيها إمكان وقوع مقاطعات ثلاث على قوائم ولا يجوز غيرها، وتنتهي كل مقاطعة إلى طرفي الخط الذي عليه المقاطعة، فتكون ستة أطراف، فتكون ست جهات . لكن إنما تكون هذه المقاطعات ثلاثاً لا غير، إذا فرض امتداد واحد أصلاً، ووضع وضعا من غير أن يكون الطبع يوجبه، ورتبت عليه المقاطعات بقوائم. ولو فرض مكان ذلك الامتداد الأول غيره مما ليس موازياً له، لوقعت ثلاث مقاطعات أخرى على قوائم غير تلك بالعدد، ووقعت جهات غير تلك بالعدد . ثم مع ذلك فلا يجب أن تختلف نوعية الجهات في كل جسم، حتى يكون في كل جسم من حيث هو جسم جهة هي بعينها يمين وجهة هي بعينها يسار، إنما يجب ذلك في الحيوان، أعني بذلك تميز الجهات الست بعضها عن بعض تميزاً بالقوة والطبع والنوع . نعم يشبه أن يكون أكل جسم من التي تلبنا علو وسفل إما عارض وإما بالطبع، أما العارض فعلى ما يفتق من وضعه فيكون ما يلي الأرض منه هو الجهة السفلة وما يلي الفلك أو ما يقابل ما يلي الأرض إن لم يكن فوق ذلك الجسم فلك هو الفوق . لكن هذا عسى أن لا يوجد في الأرض وهي في موضعها الطبيعي، فيشبه أن لا تكون لها جهة إلا الفوق، إن عني بالجهة ما يلي نهاية الشيء، ونهاية الأرض سطح، وسطحها يلي السماء، فعسى أن يكون الاعتبار للجهات لا يقتضي النسبة إلى السطح، بل إلى كل طرف لبعد يفرض في الجسم . وإذا كان كذلك، كان للبعد المفروض في الأرض جهة عند مركز كرتها الذي هو مركز الكل وعليه

- (١) يكن : يمكن سا ، ط ، م إلى (الثانية) : وإلى د || قدمه : أقدمه ط .
- (٢) فكانه : وكأنه د ، م || ههنا : هنا سا || بالحقيقة : في الحقيقة سا .
- (٣) ست : الست سا .
- (٤) هذا : فهذا ط || هل : ساقطة من سا || خاصي : الخاصي ط ، م || عينا : عيه م .
- (٥) وتنتهي : وتنتهي سا || طرفي : طرف م || الذي : التي سا || عليه : عليها سا .
- (٦) ثلاثاً : ثلاثة ب ، د ، سا .
- (٧) ورتبت : فرتبت سا ، ثم رتبت ط ، فرتب م || الأول : + الواحد د ، سا ، م .
- (٨) قوائم : قوام م || تلك : ذلك سا .
- (٩) الجهات : بالجهات م || كل : كل م .
- (١٠) هي (الثانية) : وهي د ، ساقطة من م .
- (١١) نعم : ساقطة من م .
- (١٢) هو : بين سا .
- (١٣) إن : وإن سا .
- (١٤) لا يقتضي : لا يمل مضى سا || يفرض : الأرض سا ،
- (١٥) في (الأولى والثانية) : إلى سا . || كرتة : كرتها ب ، د .

الدور، وجهة عند سطحه وهما نهايتا البعدانافذ فيه، فيكون الأرض أيضا جهة سفلى وجهة علوى، وتكون جهة السفلى للأرض ليس وجوده لما يقاس إليه كوجود جهة العلوى، وذلك لأن جهة العلوى سطح وجود بالفعل، وجهة السفلى نقطة موهومة أو لا تكون أيضا كذلك، بل تكون جهة القوق وأيضا طرف البعد المتصل بالمركز فى السطح وهو نقطة ما. فإن كان كذلك فكيف تكون له جهتان بالفعل، بل تكونان بالقوة.

- لكننا قد جعلنا أحد أسباب انقسام المتصل المسامات والمحاذيات وهو انقسام بالفعل إذ يتعين المماس والمسامت والمحاذى بالمماس والمسامت والمحاذيات كما بالإشارة، فيكون إذن المركز والعارف الآخر مما يصير معين الوجود لمسامة البعد المقروض، لكن الشأن فى هذا البعد المقروض أنه كيف يفرض.

- فنقول : لا تعدم الأرض وجود أفق لها، لوجود قائم عليها. وجميع ذلك من أسباب فرض الأبعاد المداهة فيه، فكان الأرض لو انفردت أيضا ولم تكن لها نسبة إلى أجسام خارجة، لم يكن لها بالفعل فوق وأسفل بهذا الوجه، بل فوق فقط من جهة انتهائه إلى سطحه، بل هذا حق. فإنه لو لا السماء لم يكن لها علو ابته بوجه من الوجوه. ١٠
- فبئى الآن أن نحل ما يتشكك به على هذا، فيقال : لو توهمنا أن الأرض ليس لها إلا السماء، أفكان يكون لها علوى، والعلوى لا يكون علوى إلا بالقياس إلى السفلى، أو كان لها سفلى وقد فرضتم أن السفلى ليس بمتممين لإلآبتعين بعد وأن البعد لا يتعين لوجود السماء وحده، بل باعتبار قائم يجعل للأرض أفقا أو سببا آخر يجرى مجراه، فيلزم من هذا أنه يتعين العلوى لوجود السماء ولا يتعين، وهذا خلاف. فالجواب أن العلوى يعنى به شيان: أحدهما المقابل للسفلى والثانى الجهة التى تلى السماء. كما أن الخفيف يعنى به أمران: أحدهما الذى بالقياس إلى الثقيل، والآخر الذى يريد فى حركته ملاقاته سطح القللك. فأحد العلوين مقول بالقياس إلى السفلى، وكذلك أحد الخفيفين مقول بالقياس إلى الثقيل، والثانى مقول بنفسه، لا يحوج تعقله إلى اعتبار وجود مقابله، فإنه ليس يلزم لمن فرض جهة

(١) سطحه : سطحها ب، د || فيه : فيها ط || جهة : بجهة ط.

(٢) كوجود : لوجود ما.

(٣-٤) وهو نقطة ... المسامات : ساقطة من م.

(٥) إذ : + قد ط || والمسامت : المسامت ما.

(٦) والمسامة : ساقطة من م || والمحاذات : بالمحاذات ط.

(٧) فى : إلى ما || يفرض : يفترض ما.

(٨) فتقول : ليقول ط + إنه ما، ط، م.

(٩) الأرض : للأرض ط || إلى : التى ما.

(١٠) سطحه : لسطحه ما || بوجه : وجه م.

(١١) نحل : تنحل ط ؛ انحلم || ما يتشكك : ما أفكان : فكان ب ؛ وكان : ؛ أكان ط.

(١٢) لو كان : أفكان ب، د، ما، م.

(١٣) للأرض : الأرض ما، م || سببا : سبب ب، ما، م || فيلزم : فلزم م.

(١٤) كما : فكلا ما || إلى الثقيل : ساقطة من م || والآخر : والثانى ما.

(١٥) مقول : مقول ط || لمن : من م.

بالفعل تلى السماء أن يكون تعقل ذلك لأجل جهة لاتلى السماء . وكذلك لا يلزم من فرضنا شيئا يتحرك إلى ملاقاته سطح الفلك، أن يحكم أن شيئا آخر يتحرك إلى المركز . فلأرض بالقياس إلى السماء وحدها من غير اعتبار آخر جهة تلى السماء، فإن سميت هذا المعنى علوا فلها علو، وإن لم نسمه علوا وعنت بالعلو ما يقال بالقياس إلى السفلى، فليس للأرض من حيث هي مقيسة بالسماء بلا اعتبار آخر علو .

و نبتدئ من رأس، ونقول : إن الفوق والسفل بالطبع قد يوجدان للنبات والحيوان، فإن للنبات جهة أغصان وجهة أصول، وإحدهما بالطبع فوق والأخرى بالطبع أسفل، لكن يعرض أن يصير الفوق أسفل والأسفل فوقاً، ويكون الفوق مع ذلك حافظاً لمعنى أنه بالطبع فوق، وكذلك يكون السفلى حافظاً لمعنى أنه بالطبع سفلى، كما أن الماء وإن سخن فهو حافظ لمعنى أنه بالطبع بارد . وأما القدم والخلف، فليس إلا للحيوان كان ساكناً أو متحركاً، وللأجسام المتحركة غير الحيوان حين تكون متحركة، فإن الجهة التى إليها تتحرك هى قدامها والجهة المتروكة هى خلفها، لكننا إن غيرت حركتها تغير قدامها وخلفها . ولا كذلك للحيوان، لأن القدم الذى للحيوان ليس بحسب كل حركة، بل بحسب الحركة الإرادية التى إلى جهة أعضاء مخصوصة له مادام على النهج الطبيعى لا كالفهقرى، فإن ذلك غير طبيعى، بل متكلف . فالأجسام غير الحية تارة يوافق فوقها وسفلها قدامها وخلفها وذلك إذا تحركت إلى فوق أو إلى أسفل، وتارة يخالف فوقها وسفلها قدامها وخلفها، وذلك إذا لم تكن حركاتها إلى فوق أى نحو جهة الفلك أو أسفل أى نحو جهة الأرض، وإن تحركت عرضاً لم تدخل جهة فى جهة .

فحرى بنا الآن أن نبحث عن أحوال هذه الجهات فى الكرات المتحركة على أنفسها، بل فى الفلك، وهى ما قبل : إن الفلك فوقاً وسفلاً ويمينا ويساراً وقداماً وخلفاً، هو بالمعنى المقول للحيوانات الأخرى أو باشتراك الاسم، وأن هذه الجهات كيف تكون هناك . وقبل ذلك ينظر فى الجهات الطبيعية للمتركات الطبيعية على الاستقامة وأنها كيف تكون .

(١) لاتلى : تلى ط || وكذلك : ولذلك سا .

(٢) فلأرض : فالأرض سا، ط || وحدها : وحده سا، ط، م || غير : ساقطة من م || علو : سفل سا .

(٣) ونقول : فنقول ط || قد : فقد ط || للنبات : للنباتات ط .

(٤) وإحدهما : وأحدهما سا، ط || والأخرى : والأخرى د، سا، ط، الآخر م .

(٥) فوقاً : فوق ب، د، سا || وكذلك : فكذلك م . (٨) لمعنى : المعنى ط .

(٩) هى : هو ط || تغيرت : تغير د .

(١٠) وسفلها : أو سفلها د، ساقطة من ب، سا، م .

(١١) حركاتها : حركاتها ط .

(١٢) أى : إلى ب، سا || أى : على ط || وإن : فإن م .

(١٣) ما قبل : ما يقال م || ويمينا : يمينا د، م || هو : ساقطة من م .

في النظر في امزجيات الحركات الطبيعية وهي المستقيمة

- و بما يجب علينا بتحقيق القول فيه أمر جهات الحركات الطبيعية وأنها كيف تتحد . ونبدأ بمجريات الحركات المستقيمة ، فنقول : قد سلف من قولنا : إن الجهة لا محالة متعددة في البعد ، وتحددها لا يتجاوز أن يكون عند جسم أو عند لا جسم ، ومحال كما بينا أن يكون في الجلاء متحد للجهة ، فيجب أن يكون التحدد عند جسم . ولأن المتحرك على الاستقامة يخلف جهة ويقصد جهة فلا يتخلو إما أن يكون كل واحد من الجهتين يتحد بجسم على حدة ، أو تكون الجهتان تتحدان بجسم واحد . والتحد إما يكون تحدا متقابلا بجسم واحد ، إذا كان أحد الحدين في غاية القرب منه والآخر في غاية البعد منه . ولا تتحد غاية البعد من الجسم كما تتحد غاية القرب منه إلا بأن تكون على جهة إحاطة ومركز ، حتى يكون الجسم الواحد يوجب الحدين جميعا . ويجب أن يكون الجسم المتحد محيطا لا جسميا موضوعا كالمركز ، وذلك لأنه إن كان موضوعا كالمركز تتحد القرب منه ولم يتحد البعد ، بل المحيط هو الذي يتحد القرب منه والبعد عنه . وأما إذا كان التحدد بجسمين فلا يتخلو إما أن يكون أحدهما كالمحيط والآخر كالمركز ، وإما أن لا يكون كذلك . فإن كان أحدهما كالمحيط والآخر كالمركز ، كان المحيط كافيا في أن يجعل للبعد حدين ، وإن لم يكن الذي في المركز فيكون التحدد بالذي في المركز بالعرض .

فأما إذا كان التحدد بجسمين فنقول أولا : إنه لا يجب حينئذ أن يكون بعض سطح الجسم الواحد البسيط

(٢) فصل : الفصل الثامن ط : الفصل الرابع عشر م .

(٣) في النظر .... المستقيمة : في الجهات الطبيعية والحركات المستقيمة ب : في الجهات للحركات المستقيمة د .

(٤) وما : وماسا || تحقق : يتحقق م .

(٦) الجهة : الجهة ط .

(٧) فلا يتخلو د || واحد : واحدة م .

(٨) متقابلا : مقابل د .

(٩) ولا تتحد : + منه سا || البعد : قبله سا .

(١٠) جهة إحاطة : جملة إحاطة سا || ومركز : ومثله سا || ويجب : ويوجب سا .

(١١) متحد : يتحد ط .

(١٢) ولم يتحد .... منه : ساقطة من سا .

(١٣) إما (الأول) : ساقطة من ب ، د .

يستحق بطبيعته أن يكون التوجه إليه وإلى القرب منه، وبعضه الآخر ليس كذلك، وهو في نفسه سطح واحد متشابه من جسم واحد متشابه، نسبتته إلى ما هو خارج عنه نسبة واحدة متشابهة، بل يجب أن يكون حاله إلى ما هو خارج عنه من جميع الجهات سواء، ويجب أن يكون له بالطبع خارج من كل جهات ذلك السطح، ليس في جهة بعينها دون جهة، حتى تكون جهة منه تلي أمانة وأجساما تتحرك فيها إليه، وجهة نهاية ليس لها خارج لاختلاف ولا ملاء، بل يجب إما أن يكون لا خارج له البتة، أو يكون الخارج المتأولو الخلال إن كان محيطا به، وأن يكون بحيث يجوز أن يتوهم في كل مكان من الخارج الذي له جسم يتحرك إليه بالطبع الحركة المقربة منه، وهذا يوجب إحاطة متشابهة. فإذا كانت الحركة إلى كل واحد من هذين الجسمين تطلب الجهة التي هي قريبة، ويجب أن يكون لتوهمنا المتحرك واقعا من أحد الجسمين إلى الجهة التي لا تلي الجسم الآخر فيتحرك إلى قرب الجسم الأول، أن يكون إنما يتحرك إلى تلك الجهة بعينها لأن مقابله. لأنها تؤدي إلى الجسم الآخر، وهو محدد الجهة المتقابلة للجسم الأول، ويستحيل أن تكون الحركة إلى جهة إلا من مقابله.

فقد بان أن ما فرضناه من تحدد الجهتين بجسمين محال. وليس يجوز أن يقال إنه من جانب محدد جهة ومن جانب محدد أخرى وأن الجهتين متضادتان بالطبع، فإن كلاهما في الشيء من حيث هو مبدأ جهة واحدة بالنوع ومحددها. فإن كان المحدد محدد الجهة الواحدة بالنوع لكونها قريبا منه، فيجب أن يكون كل قرب منه هو جهة واحدة بالنوع، فيجب أن يكون ضدها كل بعد منه، فيعود إلى أن يكون ضدها محيطا. لأن البعد المقترن من سطح الجسم الأول إما أن يقتضي تحديدا بطبيعة ذلك الجسم الآخر أو لا يقتضي، فإن اقتضى تحديدا بطبيعة ذلك الجسم، فليس أنه يقتضيه قطعة من سطحه منه أولى من أن يقتضيه قطعة أخرى منه، بل يجب أن يقتضيه من كل جهة. فيكون البعد متحددا من كل جانب بجسم من ذلك الطبع. وإن لم يكن كذلك، كان المتحد يقع بأجسام كثيرة كيف اتفقت ويكون المتحد بكل واحد منها يقتضي جهة أخرى، ويكون القرب محدد جهة واحدة والبعد محدد جهات، ويكون مقابل الواحد بالعدد كثيرا بالنوع، وهذا كله محال. فإن كانت الأجسام

(٢) من جسم واحد متشابه : ساقطة من م || متشابهة : متساوية م .

(٣) من جميع الجهات : ساقطة من م || سواء : ساقطة من م || ويجب : لهيب م ، ط ، م .

(٤) إليه : البتة د ، م .

(٦) وإن : أي أن م ، ط ، م .

(٨) قرينة : قوة م || فيتحرك : فيحرك ب .

(١٢) ومحددها : ومحددها م .

(١٤) ضدها : ضد م ، ساقطة من ط .

(١٥) بطبيعة : لطبيعة، ط || الآخر : ساقطة من م .

(١٥-١٦) أو لا يقتضي ..... الجسم : ساقطة من م .

(١٦) بطبيعة : لطبيعة م ، ط || الجسم : الآخر ط ، ساقطة من م || من سطحه منه : في سطحه م || يجب : ساقطة من م .

(١٦-١٧) قطعة من ..... يجب أن يقتضيه : ساقطة من م .

(١٧) الطبع : بالطبع ط || كان : وكان م ، ط ، م .

(١٩) بالعدد : ساقطة من د || بالنوع : بالفرع م .

التي تفترض حوايه بذلك البعد وتفترض من جهات شئ، أيها كان بدل صاحبه حدد الجهة التي يحددها الآخر لو كان مكانه، بتحديد طرف بعد واصل بينه وبين الجسم الأول، وتكون متشابهة في أنها بالطبع يحدد البعد، لأن لها وضعاً ماهو في غاية البعد، ولم يكن فيها في هذه الجهة خلاف وكانت هذه الجهة يحددها البعد. وكانت الجهات التي ترسم بأوضاعها من الجسم الآخر جهات لا تختلف بالنوع، بل بالعدد. وكانت تلك الأجسام كجسم واحد محيط بالجسم الأول، فيكون حدوث الجهتين على سبيل مركز ومحيط.

وقد قلنا : إنه إذا كان على سبيل مركز ومحيط كفي المحيط في تحديد الجهتين جميعاً. وكان الجسم الموضوع في المركز داخلاً في الأمر بالعرض.

ونقول : إنه ليس يصلح أن يكون كل جسم محدد للجهة، وذلك لأن الجسم الذي من شأنه أن يتحرك بالطبع على الاستقامة لا يصلح أن يحدد الجهة، لأنه لا يخلو إما أن تقتضي طباعه الكون في تلك الجهة أو لا تقتضي، فإن لم تقتض، فكيف تتحدد به الجهة، وجائز أن لا يكون هو عندها. وإن اقتضى طباعه الكون في تلك الجهة، وكان مع ذلك جائزاً أن يعرض له أن لا يكون في تلك الجهة وهو بالطبع يطلبها، فإن كان في طبيعة ذلك الجسم إمكان أن يعرض له طلب تلك الجهة، فكان لا جزء لتلك الجسم إلا وفي طبيعته إمكان طلب تلك الجهة. ولكنه من المستحيل أن يوصف بأن فيه إمكان طلب تلك الجهة، إلا وتلك الجهة حاصلة، فيكون لا جزء لتلك الجسم إلا ويمكن في طباعه أن يعرض له أن لا يكون في تلك الجهة، وتكون تلك الجهة حاصلة في نفسها يطلبها كل جزء جزء منها. فإن لم يوجد هذا الممكن، فلأنما لا يوجد، لا لأمر في طباع جزء جزء من الجسم، إلى آخر أجزائه المعلودة بحسب عدد تلك التجزئة، بل بسبب من خلرج وهو فقدان ناقل عن وضعه الطبيعي، وإذا كان كذلك فالجهة غير متحددة الذات بهذا الجسم للذات هذا الجسم، بل متحددة بشئ آخر، وقد فرض بهذا الجسم، هذا خلف.

- (١) تفترض : تفترض سا || وتفترض سا || أيها : أيها ب، د، م || يحددها : يحددها سا .
- (٢) هذه : هذه سا، ط، م . (٤) ترسم : ترسم ط || الآخر : الأول سا، ط، م || وكانت : كانت م + تكون ط، م .
- (٦) كفى : كتاب || وكان : فكان سا، م .
- (٧) المركز : تلك الجهة سا .
- (٩) لا يصلح : فيصلح ط || يحدد : تتحدد ط || تلك : ساقطة من سا .
- (١٠) فإن : وإن سا، ط، م || وإن : فإن سا .
- (١٢) أن : ساقطة من م || فكان : وكان د || فكان .... الجهة : ساقطة من م || طبيعته : طبيعته سا || ولكنه : لكنه ط .
- (١٤) تلك : ساقطة من د .
- (١٥) جزء جزء : جزء ط، م || منها : منه د، ط، م || طباع : طباعه ط .
- (١٦) وهو فقدان : ساقطة من سا .
- (١٧) للذات هذا الجسم : ساقطة من م .



فقد بان أنه ليس يجوز أن يكون أى جسم اتفق محمدا للجهة المعينة وتبين من ذلك أيضا أن الجهة الواحدة بالنوع تتحدد بجسم واحد بالطبع، ليس من شأنه الزوال على الاستقامة البتة. فإن المحدد بالإحاطة لا يصلح أن يكون منتظما من أجسام شتى، فإنه ليس يجب أن يكون بعض تلك الأبعاد يستحق أن يوجد فيها جسم بعينه يلزمه، وبعض آخر يستحق جسما آخر مخالفا له بالطبع يلزمه، ولا يجوز أن يكون قد اتفق انقسام تلك الجهة المحيطة إلى أجسام مختلفة الأنواع اتفاقا من غير وجوب، وبقي كذلك.

وليس لك أن تقول مثل هذا إذا كان المحدد بالإحاطة جسما واحدا، فإن الجسم الواحد لأجزاء له بالفعل وإن عرض له تجزئة ما فبأسباب من خارج غير ثابتة. وأما ترتيب الأجسام المختلفة في النوع في إحاطة أبعد البعد عن الجسم المحاطة به فليس مما يطرا أو يزول، ولأن لكانت تلك الأجسام تحصل في تلك الإحاطة ويخرج عنها، ويكون تحدد الجهة حاصلًا قبلها.

١٠ فعلم من هذا أن المحدد بالإحاطة يجب أن يكون جسما واحدا لا يزول، اللهم إلا بالاستدارة. فإذا كان كذلك لم يكن في ضمنه جهات بالطبع، إلا التي تأخذ نحوه من المركز، أو التي تأخذ عنه نحو المركز، والواقى تعارضها فإن نهاياتها لا تختلف بالطبع، فلها تنهى إلى أجسام واحدة بأعيانها، ولا تتحدد أطرافها بمحدود مختلفة يكون بعضها غاية قرب وبعضها غاية بعد، على نحو ماوجب أن نقول به هذا. ونقول: إن غاية القرب من الجسم المحدد المطلوب قربه بالحركة، ليس يجب أن تكون غاية قرب من كل جزء منه، فإنه يستحيل أن يكون لتحرك واحد على بعد واحد كخط واحد وصول إلى كل جزء من المقرب إليه وأما غاية البعد فيجوز أن تكون غاية بعد من جميع الأجزاء إذا حصل عند المركز، وإذا انتهى خط من المحيط إلى المركز ثم عداه فإن الطرف الذي ابتداء منه هو في غاية القرب، والطرف الآخر ليس في غاية البعد، فإنه يلي المحيط، وإن كان لا يلي كله. فقد قلنا

(١) فقد : ساقطة من د || يجوز : ساقطة من ط || أى : كل سا || أيضا : ساقطة من سا .

(٢) واحد : ساقطة من سا || فإن : وإن ط ، م .

(٣) شتى : ساقطة من سا .

(٤) آخر ( الأول ) : الآخر سا || تلك : ذلك ط || المحيطة : المحيط د .

(٥) فبأسباب : فبأسباب د ، م ؛ + له ط || ترتيب : ترتيب سا || في النوع : النوع سا ، م ؛ بالنوع ط .

(٦) مما يطرا : مما يمكن أن يطرا ط || أو يزول : ويزول ب ، سا ، ط ، م || لكانت : كانت د ، سا || الأجسام : أجسام ط .

(٧) ويكون : فيكون سا || تتحدد : + تلك ط ، م || حاصلًا : حاصلًا سا .

(٨) إلا بالاستدارة : بالاستدارة م || بالاستدارة : باستدارة د ، سا || فإذا : وإذا سا ، ط ، م .

(٩) أو التي : أو التي سا .

(١٠) بالطبع : بالطبع سا ، بالطباع م || ولا : لسا .

(١١) ما يجب : ما يجب ط .

(١٢) كخط : خط سا || وصول : وصوله سا || المقرب : المقرب ب ، م || البعد : غاية : ساقطة من م .

(١٣) وإن : وإذا سا

إنه ليس شرط اقتراب من المحيط أن يكون قريبا من كله، بل من شيء منه، وإن كان غاية البعد من شيء آخر منه وذلك لأنه لا يقرب من شيء منه غاية القرب إلا صار على غاية البعد من مقابله بالوضع وليس بالطبع، فإن أجزاء المستدير لا مقابلة لها إلا بالعرض الوضعي الإضافي المسافي، فلانها وإن كانت من حيث المسافة غاية البعد فليس من حيث الطبع ومن حيث القرب والبعد الذي في الطبع بغاية البعد، بل لا بعد هناك من هذه الجهة، بل هناك اتفاق من حيث أنها تلي طبيعة واحدة وجسما واحدا .

- فهذا نعلم صورة الجهات التي تتحرك إليها الأجسام الطبيعية . فلتكلم الآن في جهات الأجسام المتحركة على الاستدارة . وأما المتحرك بالاستدارة فهو على قسمين : أحدهما المتحرك لأعلى مركز نفسه ، بل على مركز خارج فهذا يمكن أن تعين له جهة إليها يتحرك، وجهة عنها يتحرك، ويشبه أن يكون أحدهما قداما له والآخر خلفا . وأما جهة اليمين واليسار فيشبه أن يكون الجهة التي لو كان هذا حيوانا كان ذلك يمينا له أولى أن يسمى يمينا من مقابلها على التمشية، وإن كان لاشيء في طبيعة ذلك الجسم توجب أن تختار به الجهتان، كما يوجب جانبا الحيوان ذلك في الحيوان . وأما فوق هذا المتحرك المفروض وأسفله، فيشبه أن يكون ما يلي ناحية الأرض جهته السفلة، وما يقابلها جهته العالية فتعين ذلك له، لامن ذاته بعينه كما للحيوان، ولامن حركته بعينه كما للمتحركات الثقيلة والخفيفة، بل بالقياس إلى أجسام أخرى . وأما المتحرك بالاستدارة على مركز في داخله ويشتمل هو عليه، فيشبه أن لا يكون ما قبل فيه من أنه قد تحدد له جهات ست كما للحيوان أمرا على الجهة التي قبل، بل أول ما يتحدد فيه وعن ذاته قطبان ومنطقة، ولا يحتاج في تحدد القطبين والمنطقة إلى شيء غير جسميته وحركته التي على الصفة المذكورة . فإن كان محتويا على جسم آخر تحددت له جهة تلي ما يشتمل عليه، وجهة أخرى بخلافها، تحددنا ليس يحتاج في ذلك إلى أن يكون متحركا بالحركة التي له، بل وإن كان ساكنا كان له ذلك ، لكن إذا اعتبر حركته على ما يشتمل عليه منها ونوسب بين أجزائه أو نقط تفرض فيه، وبين أمثالها من المشتمل

(١) شرط : بشرط سا || من شيء (الأولى) : بجزء سا || آخر : آخر ط .

(٢) منه : ساقطة من ط || وليس : ليس ب، د، سا، م .

(٣) إلا : ساقطة من ط || كانت : كان سا .

(٤-٥) من هذه .... هناك : ساقطة من م .

(٧) وأما المتحرك بالاستدارة : ساقطة من م || عل (الثانية) : ساقطة من م .

(٩) أن : بأن ط .

(١٠) مقابلها : تقابلها م .

(١١) الحيوان : لحيوان م || وأسفله : وسفله ط || فيشبهه د || جهته : جهة سا .

(١٢) وما يقابلها : وما يقابلها م || جهته : ساقطة من د || فتعين : يعين سا، م || لامن : لأنه من ط .

(١٥) وعن : عن ط || في : ساقطة من م التي : + هي ط، م .

(١٦) فإن : وإن ط || تلي : بل سا، م .

(١٧) الحركة : بالحركة ط .

(١٨) نقط : نقطة ط .

عليه المتحرك حوله، فقد تتحدد له جهات أخرى . وذلك لأنه إذا فرضت في طول حركته لافي عرضها المي هي بين قطبيه ثلاث نقط ، وكانت الوسطى تنحو لإحداهما وتتباعده عن الأخرى، وتكون الجهة التي كان فيها الوسطى بالقياس إلى الأفق التي هذه النقطة طالعة عليها، هي جهة عنها ابتداء الحركة بالطبع، ومقابلها مقابل هذه الجهة، فتتحدد هناك جهة مشرق وجهة مغرب، وكذلك تتحدد هناك جهة تلي خط الزوال وجهة تلي ما تحت الأرض، فتكون الجهة التي تلي خط الزوال هي التي إليها الحركة الآخذة في الارتفاع، وتلك غايتها، لأنها تكون هناك أقرب ما يكون من المطلوع عليه، ثم تأخذ في مفارقتها قليلا قليلا والبعد عنه إلا أن تغرب عنه. والغاية التي إليها يتوجه المتحرك هو القدام. وما يقابله هو الخلف، فخط الزوال بالقياس إلى الحركة الشارقة الطالعة قدام، وما يقابله خلف. ولما كانت جهة المشرق الجهة التي عنها بدأ الحركة، فأولى ما يشبه بها من جهات الحيوان اليمين، فيكون المغرب هو اليسار وبني القطبان يحددان البعد الذي هو غير البعد المحدد بالقدام والخلف الذي هو أولى بأن يكون عمقا، وغير البعد المحدد باليمين واليسار الذي هو أولى أن يكون عرضا، فليس له إلا أن يكون بعد الطول. وأولى القطبين بأن يكون على جهة المقايسة علوا هو الجنوبي في الحركة الفلكية الأولى، والشمالي في الحركة الثانية، فإننا لو توهمنا إنسانا يتحرك على نفسه مستديرا، وتبعث حركته من يمينه، لكان يكون قدامه إلى وجهه وهو ما بين يمينه ويساره وذلك عند خط الزوال، وخلفه ما يلي ظهره. وإذا أطبقنا بين يمينه وجهة المشرق، وبين يساره وجهة المغرب وبين وجهه وجهة خط الزوال، انطبق رأسه مع القطب الجنوبي لا غير. ولو دار على نفسه مثل دور السماء، لكان الرأس يلزم الجنوبي والوجه يلزم وسط السماء، وحيث اليمين يلزم المشرق. إلا أن يكون أحد القطبين علوا والآخر سفلا، ليس لاختلاف البتة في أمر القطبين، بل بالمقايسة المصرفة إلى الحيوان، بعد أن تتحدد جهات الأمور أخرى فتختلف حال القطبين حينئذ بالقياس إلى تلك الجهات. وأما كون المشرق يمينا، فهو لأمر في الحركة مقبسة إلى

(٢-١) عليه ..... وتتبع : ساقطة من م - .

(٢) كان : كانت د .

(٣) التي : التي د، سا || النقطة : الصفة م || طالعة : طالما سا || عليا : عليه ط ، م .

(٤) وكذلك : ولذلك سا ، م .

(٥-٤) وجهة .... الزوال : ساقطة من م .

(٥) هي التي : + تل سا .

(٦) تغرب : يقرب ط .

(٧) هو ( الثانية ) : فهو د؛ ساقطة من ط || وما يقابله : ويقابله م .

(٨) بما : به ب، د، سا || من جهات : أن كون سا .

(١٠) أن ( الأولى ) : بأن م .

(١١) فإننا لو : فلر سا .

(١٢) وذلك عند : وعند ذلك م || وإذا : فإذا سا || أطبقنا : طبقناه د ؛ طبقناه ط .

(١٥) وحيث : حيث سا، م || انشرق : انشرق ط .

(١٦) لأمر : الأمور ط .

(١٧) فتختلف : فيلزم سا || وأما : فلأما ب، د .

الأفق وإن لم يكن حيوان يقايس به فإن جهة المشرق من كونها، جنبها تنبعث الحركة، وكذلك حال جهة وسط السماء لذاتها إليها الحركة . فإذا كانت حركته غير المشرق والمغرب ووسط السماء بالقياس إلى الأفق، ثم إذا تميزت هذه الحدود، لزم في القطبين أن يعرض لها تميز ما لا أمر يتعلق بالقطبين تعلقا أوليا، بل لنسبة تاحقه بسبب باعرض لغيرها من التميز هذا .

- وأما إن أخذت جزءا من الفلك متحركا واعتبرته بنفسه ، وجدت بين المشرق والمغرب طول المسافة ، وحصل لك ما بين القطبين عرضا لذلك الطول . فانظر إلى حال هذه الجهات كيف تختلف . أما القطبان فيحددان جهتين لذات الجسم وحركته، ولا يحددان بذاتيهما فوقا وأسفلا ، ولا يكون فيهما تضاد، إذ لا تضاد في طباع ما هي فيه، بل إنما يحددان فوقا وأسفلا بمقاييس وتبعية إلى حيوان . وأما المشرق والمغرب وكذلك وسط السماء فليسا يحددان جهتين لذات الجسم وحده ولذات مأخوذة مع حركته، بل بمقاييسه إلى الأفق ، ثم بعد المقاييس فإن نفس الحركة يوجب تمييز بعضها من بعض بالقياس إلى الأفق، إذ يوجب أن تكون متخالفة، فيكون بعضها عنه وبعضها إليه وبعضها منبعث الحركة وبعضها متجه الحركة، ولكل واحد مقابل . ولا يحتاج في ذلك إلى أن يراعى مقاييس ومحاذاة مع حيوان البتة، ومع ذلك يقع بينهما بنوع ما مضادة أو مقابلة . ومع هذا كله فإن اليمين واليسار تقع على جهات الحركة التي للفلك والتي للحيوان باشتراك الاسم أو باشتباكه وانفوق والسفل أولى بذلك . وأما القدام والخلف فيشبه أن يكون الجزء الطالع من الفلك قد يوجد له قدام بمعنى يعمه وغيره وذلك لأننا إن عطينا بالقدام نهاية ما يتحرك إليه الجزء الطالع مطلقا لم يكن للفلك قدام، فإنه ليس لحركته نهاية إليها تنقصد ، وإن عطينا نهاية ما يتحرك إليه الجزء الطالع وهو طالع على شيء، فذلك النهاية هي مسامته انتهى انتهى حدد الأفق فحدد الطلوع بتحديد الأفق . فإنه إذا طلع عليه لا يزال ينحو نحوه إلى أن يسامته في خط الزوال

- (١) الأفق : الحركة سا || حيوان : حيوانا د || يقايس : يقاس ط، م || من كونها : لذاتها سا ، ط ، م . م || من كونها ... وسط السماء : ساقطة من د .  
 (٢) تميزت : تميز ب، د، سا ، ط .  
 (٣) لها : لها سا ، ط || يتعلق : يتعلق ب، سا || للنسبة : كنسبة مام .  
 (٤) إن : إذا ط || واحبرته : أو احبرته د .  
 (٥) يحددان : فيحددان سا ، ط، م || لذات : لذلك سا || ولا يحددان : م || وأسفلا : أو سفلا د، وأسفل سا، م || ولا يكون : فلا يكون سا .  
 (٦) يحددان : يحددان سا ، ط || وأسفلا : أو سفلا د، وسفلا سا ، ط، وأسفل م || حيوان : الحيوان د، ط، م .  
 (٧-٨) وسط ... لذات : ساقطة من م .  
 (٩) بمقاييسه : ساقطة من م . (١٠) تميز : تميز ط، م || من : من سا ، ط .  
 (١١) وبعضها ( الثانية ) : ساقطة من د || وبعضها منبعث .... الحركة : متجه سا || ولا يحتاج : فلا يحتاج سا .  
 (١٢) ومحاذاة : محاذاة ط .  
 (١٣) وغيره : ساقطة من م .  
 (١٤) وإن : فإن ط، م || طالع : الطالع ط || هي : من سا .  
 (١٥) حدد : حدد ط .

ثم يعرض عنه إلى أن يغرب عنه مائلا إلى الأفق بعينه . فإن لم يكن محددًا للأفق، لم يكن أفق، فلم يكن طلوع عليه ، ولا كان خط زوال ، فلما كان محددًا تحددت هذه الجهات بالقياس إليه .  
 فهكذا يجب أن يتصور أمر هذه الجهات، ويعلم أن هذه الجهات الست تتحدد للأفق من حيث هو متحرك على الاستدارة . وأما جهة السطح التي تلى الأرض والتي تقابلها . فلذلك له من حيث هو جسم على شكله ووضعه، لامن حيث هو متحرك .

---

(١) يغرب : يقرب ط || مائلا إلى : في ذلك سا ، م؛ ذلك في ط || يكن أفق فلم : ساقطة من م .

(٢) عليه : ساقطة من م .

(٣) ويعلم ... الجهات : ساقطة من م .

(٤) لامن : من د || متحرك : + تمت المقالة الثالثة ط؛ تمت المقالة الثالثة من الفن الأول والحمد لله رب العالمين وصلاواته على سيدنا محمد وآله أجمعين .

## المقالة الرابعة

### في عراض هذه الأمور الطبيعية ومناسبات بعضها من بعض والأمور التي نأخذ مناسباتها وهي خمسة عشر فصلاً

الفصل الأول في الأغراض التي تشتمل عليها هذه المقالة .

الفصل الثاني في وحدة الحركة وكثرتها .

الفصل الثالث في الحركة الواحدة بالجنس والنوع .

الفصل الرابع في حد الشكوك الموردة على كون الحركة واحدة .

الفصل الخامس في مضامة الحركة ولا مضامتها .

الفصل السادس في تضاد الحركات وتقابلها .

الفصل السابع في تقابل الحركة والسكون .

الفصل الثامن في بيان حال الحركات في جواز أن يتصل بعضها ببعض اتصالاً موجوداً وامتناع ذلك فيها حتى يكون بينهما سكون لاعمالة .

الفصل التاسع في الحركة المتقدمة بالطبع وفي إيراد فصول الحركات على الجميع .

(٥) وهي : ساقطة من ب ، م || وهي .... فصلاً : ساقطة من د ، سا .

(٦-١٥) الفصل الأول ... على الجميع : ساقطة من ب ، د ، سا ، م .

- الفصل العاشر في كيفية كون الخبير طبيعيا للجسم وكذلك كون أشياء أخرى طبيعية له .
- الفصل الحادى عشر فى إثبات أن لكل جسم حيزا واحدا طبيعيا وكيفية وجود الحيز الكلية الجسم ولأجزائه وللبيسط والمركب .
- الفصل الثانى عشر فى إثبات أن لكل جسم طبيعى مبدأ حركة وضعية أو مكانية .
- الفصل الثالث عشر فى الحركة التى بالعرض .
- الفصل الرابع عشر فى الحركة القسرية وفى التى من تلقاء المتحرك .
- الفصل الخامس عشر فى أحوال العالى الحركة والمناسبات بين العالى الحركة والمتحركة .

---

في الأغراض التي تشتمل عليها هذه المقالة

---

- يجب أن نحقق في هذه المقالة أن الحركة كيف تكون واحدة، وكيف تكون كثيرة، وأن الحركة كيف تكون مضادة مطابقة لحركة أخرى تقايسها في السرعة والبطء، وكيف لا تكون، وكيف تكون الحركة مضادة لحركة أخرى: وكيف لا تكون، وأن الحركة هل تعرض لكل جسم أو لبعض الأجسام، وأن الحركة كيف تكون طبيعية، وأن المكان هل يكون طبيعيا وكيف يكونا طبيعيا، وهل لكل جسم مكان طبيعي، وأن الحركات كيف تكون غير طبيعية، وكم أقسام غير الطبيعية، وأن نجمع جميع فصول الحركة. وأن نعرف مناسبات ما بين أقوى الحركة والحركات .

---

(٢) فصل : فصل أب ، الفصل الأول م .

(٤) واحدة وكيف تكون : ساقطة من د .

(٥) وكيف لا تكون وكيف تكون : وكيف تكون د ، وكيف لا تكون سا .

(٦) حركة : كحركة سا || وكيف : فكيف ب .

(٧) الحركات : الحركة ط .

(٨) غير : الغير ب، د، سا، ط .

(٩) الحركة : والحركة م .



في وحدة الحركة وكثرتها

- الحركة تكون واحدة على وجوه : فلإنها إما أن تكون واحدة بالعدد وإما أن تكون واحدة بالنوع ، وإما أن تكون واحدة بالجنس ، إما بالجنس الأقرب ، وإما بالجنس الأبعد . فلنحقق الواحد بالعدد قبل غيره .
- فنعول : إن قوما من آل برمانيدس ومن شايهم من أصحاب أفلاطن منعوا كل المنع أن تكون الحركة توصف بالوحدة بل بالهوية ، وقالوا : كيف توصف الحركة بالهوية ولا يحصل منها شيء موجودا حاصلا ، وقالوا سائر ما قد فرغنا عنه فيما سلف من الشكوك في باب الحركة والزمان ، مثل قولهم : كيف توصف الحركة بالوحدة ، ولا حركة إلا منقسمة إلى ماض ومستقبل ، ولا حركة إلا ولها زمانان . وهيتو وحدة الحركة يشترطون أن يكون زمانها واحدا ، فكيف تكون الحركة واحدة ، وكل واحد فإنه تام فيما هو فيه واحد ، وكل تام فهو قار الوجود حاضر الأجزاء إن كانت له ، والحركة لا وجود قار لها مع أن لها أجزاء .
- ونحن فيما سلف قد بينا الحال في وجود الحركة بيانا لا يفتت معه إلى هذه الشكوك ، والآن فيحق علينا أن نبين الحال في وحدة الحركة ، ونبين أن الشبهة التي أوردوها منحلّة ، فنقول : قد بينا نحن أن الحركة تقال للكمال الأول الذي وصفناه ، وتقال لقطع المسافة . فالكمال الأول وحدته بوحدة الموضوع له مع وحدة زمان وجوده فيه ، التي هي اتصال ، وكسائر الصفات التي لا يكتفي في كونها واحدة بالشخص كون موضوعها واحدا فقط .
- فإن الموضوع الواحد إذا عرض فيه بياض ، ثم عدم ثم عرض فيه بياض ، لم يكن هذا البياض هو بعينه الأول بالشخص ، فتكون الحركة بالمعنى الذي أشرنا إليه واحدة ، إذا كان الموضوع واحدا بعينه في زمان واحد بعينه .

(٢) فصل : فصل ب ب ؛ الفصل الثاني م .

(٣) في وحدة الحركة وكثرتها : الحركة الواحدة بالعدد || وحدة : حده م .

(٥) إما بالجنس : ساقطة من ط .

(٦) أصحاب : آل ط .

(٨) فيما سلف : ساقطة من ب ، د ، ط ، م .

(٩) ولا حركة : فلا حركة سا || زمانان : زمان م . (١٠) فكيف : وكيف د ، سا ، ط ، م .

(١٣) التي : ساقطة من م .

(١٤) وحدته : وحدة م .

(١٧) إذا : إذا د ، وإذا ط .

ووحدة الزمان هي اتصاله، فكل حركة بهذه الصفة فهي واحدة بالشخص، وتكون لاهمالة في متحرك فيه واحد، مثل مسافة واحدة بالاتصال، ومثل بياض يتوجه إليه المتحرك بالاستحالة اتجاهها لا يقف عند حد زمانا، ومثل كم واحد، أو غير ذلك. وليس هذا المعنى بأولى أن يدخل شرطاً لوحدة الحركة من معنى الزمان. وإن كان لابد من ذكر معنى الزمان. وإن كان معنى الزمان يكفي ذكره، فذلك ليس لأنه يتضمن جميع الشروط التي بها تكون الحركة واحدة، بل لأنه يقتضي الشرط الباقي، وينتفي الذن منه إليه ويلتزمه، وأنت تعلم الفرق بين المتضمن والمقتضى الملتزم.

وأما الحركة التي هي بمعنى القطع، فهذا المعنى أولى بأن يكون شرطاً فيها، فالأمور التي يجب أن تكون واحدة حتى تكون الحركة واحدة، هي المتحرك، والمسافة وما يجري مجراها والزمان. فيجب أن يكون المتحرك واحداً، والمسافة أو مافيه الحركة واحداً، والزمان واحداً أي واحداً بالعدد في جميعه، فإن كثرة الحركة تتبع كثرة الأشياء التي تغيد الحركة كما ما ونمطاهن الانقسام. وهذه الأشياء هي هذه الثلاثة بالمتحرك، ومافيه، والزمان. ١٠ فإن تكثر المتحرك وكان الزمان واحداً بعينه، أو تكثر المتحرك وكانت المسافة واحدة بعينها: تكثرت الحركات. وإذا تكثر المتحرك والزمان واحد بعينه، لزم تكثر المسافات ومافيه الحركة بالعدد. وإذا تكثر المتحرك والمسافة واحدة، لزم تكثر الزمان، فإنه لا يتكثر المتحرك والمسافة واحدة، إلا وتكون المتحركات تعاقب على تلك المسافة، إذ لا يقطع جسمان معاً مسافة واحدة بعينها، كما لا يكونان في مكان واحد معاً، ولا يجوز أن يتكثر المتحرك في أزمنة كثيرة ومافيه واحد بالعدد البتة إلا في المسافات: فإنها يجوز أن تبتى بعد القطع واحدة بعينها. ١٥

وأما الكم والكيف وغير ذلك فلا يكون كيف واحد بعينه أو كم واحد بعينه بالعدد، يتحرك فيه متحركون عدة في زمان بعد زمان، لأن الكيفية التي لهذا المتحرك من حيث هي واحدة بالعدد لا يشاركه فيها المتحرك الآخر

- 
- (١) فكل : وكل ط || وتكون : فيكون ط .  
(٢) ومثل : فمثل ط || لا يقف : + فيه سا ، ط ، م .  
(٣) أو غير : وغير د .  
(٤) لابد من : + ذكره مع ط .  
(٥) ويلتزمه : ويلزمه د .  
(٦) الملتزم : المستلزم سا .  
(٧) أو مافيه : واحدة ومافيه ط || أي : ساقطة من ط .  
(٨) ومافيه والزمان : والزمان ومافيه م || والزمان : والحركة الزمان ط .  
(٩) وكانت المسافة : والمسافة م .  
(١٠) وكانت المسافة : والمسافة م .  
(١١) وكانت المسافة : والمسافة م .  
(١٢) المتحرك (الأولى) : + كان سا ، ط || واحد : واحدا ط .  
(١٣-١١) بعينها .... واحدة : ساقطة من م .  
(١٤) المتحرك : متحرك ط ، م .  
(١٥) لا يكونان : لا يكونان سا .  
(١٦-١٧) غير ذلك الكيفية : ساقطة من د .  
(١٨) يتحرك : يتحرك د ، ط || متحركون : متحرك م .  
(١٩) زمان (الأولى) : زمن سا || بعد زمان : ساقطة من م .  
|| لا يشاركه : ولا يشاركه ط || المتحرك (الثانية) : متحرك سا .

بوجه لا كالمسافة ، ونظن أنه يلزم هذا كله أن يكون المحرك واحدا بالعدد، وأن العدة إذا اجتمعت على تحريك شيء فإنما هي كشيء واحد، إذ تصير الحملة محركا واحدا، إذ ولا واحد منها يحرك وحده. لكنه إن أمكن، أن يكون شيء يحرك، وقبل أن ينقطع تحريكه، أو مع انقطاع تحريكه، تقع هناك مناسبة للجسم المتحرك مع محرك آخر، كما يتخلص حديد مثلا من تأثير مغناطيس أو توهمناء استحال إلى غير طبيعته دفعة، وحصل الحديد حيث ينجذب إلى مغناطيس آخر، ولم يكن بين تعطل الأول وابتداء تأثير الثاني زمان، واتصل الزمان والمسافة، فبالحرى أن يكون هذا المتحرك واحدا بحركة واحدة . وكذلك لو سخن ماء بنار تلحقه عقيب نار من غير وقوع فتور، حتى بلغ حدا من السخونة؛ فبالحرى أن لا تكون هذه الحركة متكررة، بل تكون واحدة إلا على جهة المقايضة . فإن الشيء المتحد بالاهمال قد يعرض له التكرر، على ما قلنا مرارا، تارة من جهة التفكيك والقطع بالفعل، وتارة من جهة المقايضات، فإن الزمان أيضا ينقسم بالفعل على هذه الجهة. وذلك إذا قيس بمبادئ أمور كائنة فيه، وغاياتها، فارتسم فيه بحسب ذلك آتات، فيكون في مسألتنا أيضا بفرض عند كل ورود محرك أن أول من زمانه يفرض في الزمان بالمقايضة، فيعرض من ذلك أن يتكرر الزمان، فيعرض من ذلك أن يتكرر الحركة، ولا تكون حينئذ الحركة واحدة الزمان من هذه الجهة، ومن حيث أن الزمان واحد في ذاته تكون الحركة واحدة في ذاتها . وهذا مثل ما يعرض لحركات الفلك بالقياس إلى الشروق والغروب، فينقسم الزمان وتنقسم الحركة بحسب ذلك انقساما لا يقطع الاتصال . ويشبه أن يكون كون الصوت المسموع من الوتر المنقور بنقرة واحدة، الباقي زمانا، الذي يسمى نغمة، هو من هذا القبيل، فإن هذه النغمة ستعلم في جزئيات الطبيعيات وشاهدة أحوالها أنها ليست تحدث عن وقع المضرب على الوتر، بل إنما تحدث من قرع الوتر المدفوع بالمضرب عن وصفه المنصرف، عند مفارقة المضرب إلى وضعه، انصرافا بقوة وحمية تفرع ما زحمة من الهواء فيصوت . ثم لا يزال مهتر كذلك، فيحدث

(٢) ولا : لا سا، م || يحرك : يتحرك سا .

(٣) يحرك : يتحرك سا || ينقطع : انقطع ب، د، سا، م || هناك : هناط || محرك : متحرك د، سا .

(٤) لو توهمناء : وتوهمناء سا .

(٥) فبالحرى : وبالحرى د .

(٦) لو سخن : إن سخن سا .

(٧) فبالحرى : وبالحرى سا .

(٨) وتارة : تارة د .

(٩) كائنة : كأنه د، كانت ط || وغاياتها : أو غاياتها ط .

(١٠) يفترض ( الأولى ) : يفترض سا || يفترض ( الثانية ) : يفترض ط .

(١١) أن يتكرر : أو يتكرر ط .

(١٢) أن : ساقطة من ب، د، سا، م || مثل : مثلا ط .

(١٤) كون : ساقطة من سا، ط، م .

(١٦) إنما : إنما ط، م || قرع : وقوع ط .

(١٧) حمية : زحمة ط .

قرع بعد قرع إلى أن يبدأ، أو تكون تلك القروع مستحفظة لصوت مسموع على الاتصال إن كان بالحقيقة متصلا كما يسمع ولم تكن القطوع من الصغر بحيث لا تحس .

- واعلم أن ننس الاشتراك في الآن الواحد لا توجب أن تكون الحركات متحدة، فإن آنا واحدا قد يكون منتهى نقلة ومبتدأ استحالة، كلاهما لجسم واحد، ولا تكون الحركتان واحدة. وأيضا فإن اشتراط مامنه أو ما إليه وحده غير كاف في وحدة الحركة، فإن مامنه قد يفارق إلى الذي إليه، بل إلى العدم من غير سلوك واسطة، وما إليه يواصل دفعة من غير سلوك واسطة، فلا تكون الحركتان واحدة بالنوع، فضلا عن العدد. وأيضا فإن اشتراطهما معا غير كاف في ذلك، لأن مامنه قد يفارق إلى ما إليه من متوسطات شئ. أما في المسافة فقد يقصد ما إليه مما منه على الاستقامة، وقد يقصد على تقويس وتحنية، ولا تكون الحركتان حركة واحدة، بالنوع فضلا عن العدد، وكذلك قد توجد من السواد إلى البياض من طريق الدكنة، وقد توجد من طريق الصفرة، ثم الحمراء، ثم القنطرة، وقد توجد من طريق القسطنطينية، ثم الخضرة. وإن اشترطا مع الشرائط المذكورة كان اشتراطهما فضلا، ١٠ فإن الطريق إذا جعل واحدا لم يكن إلا عن مبدأ واحد ومنتهى واحد. ويضمن ذلك هذا المعنى، فالحركة الواحدة بالعدد هي المتصلة في زمانها، ومسافتها واحدة، وموضوعها واحد. وأولى ذلك المستوية التي لا اختلاف فيها، وقل ما توجد في المكانية، فإن الطبيعية تشتد أخيرا والغريبة القسرية تغتر أخيرا. وأولى الحركات المتصلة بالوحدة هي التي على الاستقامة أو الاستدارة إن توهم للمتصلة على الزاوية رجوع. وأولى ذلك ما تم ولم ينقص، فإن من صفات الواحد أن يكون تاما، والنقص بعد الواحد. وأولى بأن يكون تاما ما ليس من شأنه أن يراد عليه بالاكتر. وهو ١٥

(١) تلك : ساقطة من م || إن : إزم .

(٢) الصغر : الصغير ط .

(٣) ومبتدأ : مبدأ ط || الحركتان : الحركات سا || أيضا : أيضا م || اشتراط : اشتراك طا .

(٤) الحركة : الحركات له سا، الحركات ط، م || فإن : وإن ط || من : ومن ط || سلوك : شكوك سا .

(٥) دفعة : + أيضا سا ، ط ، م || الحركتان : حركتان ط ، حركات م || فإن : ساقطة من ط .

(٦) اشتراطهما : اشتراكهما طا || يقصد : يفعل سا .

(٧) منه : فيه م || وتحنية : تحنية ط .

(٨) اشترطا : اشترط سا ، ط ، أشرط م || اشتراطهما : اشتراط م || فضلا : فضلا ب ، د .

(٩) ومنتهى : منتهى ب ، د .

(١٠) ولولى : وأول سا || فيها : فيه سا ، ط .

(١١) الطبيعية : الطبيعية سا ، ط || القسرية : القسرية سا || وأولى : وأول سا .

(١٢) أو الاستدارة : إذ الاستدارة سا .

(١٣) بأن يكون : ما يكون سا ، ط ، م .

الحركة المستديرة إذا تمت الدورة ، فلايزاد عليها بل تكرر ، ولا كذلك المستقيمة من حيث هي مستقيمة ، فإن المستقيمة إذا تمت فليس تمامها لأنها مستقيمة ، بل لأجل أن المسافة لم تبق كقطر العالم .

ويسقط من تحقق هذا قول من قال : إن الخط المستقيم أولى بالتام ، لأن له ابتداءً ووسطاً وانتهاءً ، ولا شيء من ذلك للدائرة . فإنه وإن كانت الدائرة تامة ، فليس يجب أن تكون الحركة عليها تامة ، لأن الحركة على المستقيمة تنتهي وتم ، وعلى المستديرة لا تنتهي ولا تتم . فأما أولاً فليس كل ما هو تام فهو ذو ابتداء وانتهاء ووسط ، بل الواحد في الحملة آتم من الكثرة التي لا يوجد هذا التثليث إلا فيها ، بل هذا نوع من التام . ولا يعتبر هذا التام إلا في ذي عدد . والدائرة وحدانية الصورة ، وإنما لا تقبل الزيادة لشيء ، غير أنها خط دائرة . والمستقيم إن لم يقبل فليس لأنه مستقيم ، بل لسبب آخر . وأما الحركة المستديرة فلإنها إذا تمت دورة ابتدأت من رأس فتكون كل دورة واحدة ، وكلامنا في دورة واحدة .

١٠ فهذا ما نقوله في الحركة الواحدة بالعدد ، ولنتكلم الآن في الحركة الواحدة بالجنس والنوع .

---

(١) يزداد : يزداد ط || بل : بلا ط .

(٢-١) من .... المستقيمة : ساقطة من م .

(٣) تحقق : تحقيق ط .

(٤) الدائرة : الدائرة م ؛ ساقطة من سا || فإنه : وإنه سا ، م || وإن : إن ط ، م .

(٥) ما هو : هو د .

(٦) وحدانية : وحدانيتها ط ، م || الصورة : للصورة ط ، م .

(٨) تمت : تمت ط .

(٩-١٠) وكلامنا .... الواحدة : ساقطة من م .

(١٠) فهذا : وهذا ط ، م || ولنتكلم : فلتكلم سا ، ط ، م .

### في الحركة الواحدة بالجنس والنوع

- ولما كانت الحركة مشاركة لساير الأعراض في الأحكام التي تتبع العرضية ، كان تكثرها وتوحيدها يشاكل  
تكثر الأعراض الأخرى وتوحيدها ، فكما أن البياض مثلا إنما يكون متكررا بالعدد ، إذا تكرر موضوعه أو زمانه ،  
فكذلك الحركة . وكما أن البياض لا يكون متكررا بالنوع أو متكررا بالجنس لنفس تكرر الموضوع بالنوع أو بالجنس ،  
بل يكون بياض الثلج وبياض القفص إذا لم يختلفا بمخالطة لون آخر واحدا بالنوع ، بل بياض الثلج والحجارة ،  
فكذلك نفس تكرر الموضوع بالنوع أو بالجنس يوجب تكرر الحركة بالنوع أو بالجنس . وذلك لأن تكرر  
الشيء بالنوع يتبع تكرر الفصول ، وإضافات الأعراض إلى موضوعاتها من جملة الأحكام العرضية للأعراض .  
فقد علمت أن العرضية لماهيات الأعراض إنما هي من المعاني العارضة اللازمة دون المقومة ، وإضافات الذوات  
العرضية إلى موضوعاتها المختلفة أمور عارضة لها لا مقومة إياها تقويم الفصول . وأما تكرر الأشخاص فليس  
متعلقا بالفصول الذاتية ، بل بالعوارض . وأما الأزمنة فلا تختلف من حيث هي أزمنة بالنوع البتة ، بل بالشخص  
إن كان لا بد ، لأنها أقسام متصل واحد . ومقارنة ما يختلف بالشخص دون النوع لا توجب البتة مخالفة فصلية  
منوعة . فعمى الحركة يختلف نوعها باختلاف الأمور التي تقوم ماهية الحركة ، وهي ماهى فيه ، وأيضا مامنه وماليه .  
فإذا اختلف نوع واحد من هذه اختلفت الحركة في النوع ، فإنه إذا اختلف مافيه ، وانفق مامنه وماليه ، اختلف  
نوع الحركة ، مثل أن تكون إحدى الحركتين من مبدأ إلى منتهى على الاستقامة ، والأخرى منه إليه على الاستدارة .

(٢) فصل : فصل ج ، الفصل الثالث م .

(٤) وتوحيدها : + ما ط .

(٧) إذا : أن سا || وكا ( الثانية ) : فكما ط .

(٨) نفس : ليس د || بالجنس ( الأولى ) : الجنس سا ، م || يوجب : لا يوجب م || وذلك : ساقطة من م .

(٩) إلى : التي ب . (١٠) فقد : وقد ط ، م || العارضة : العرضية م .

(١٣) أقسام : + زائدة د || فصلية : فصلية سا .

(١٤) نوعها : نوعيتها سا ، ط ١ ميتها م .

(١٥) اختلف ( الأولى ) : اختلفت د || اختلف ( الثانية ) : اختلفت م .

(١٦) إحدى : أحدا سا ، ط || حل : وعمل سا .

وكذلك إذا اتفق ما فيه واختلف مأمته وما إليه مثل الصاعد والهابط ، فيجب أنه إذا اختلف شيء من هذه في النوع في نفسه أو في شرائطه وأحواله داخلية في تعلق الحركة بها ، كانت الحركة واحدة في النوع ، فإن كانت كلها مكانية أو كلها كمية أو كمية ، كانت واحدة في الجنس الأعلى ، وإن اتفقت في جنس أسفل كما في اللونية ، كانت واحدة في الجنس الأسفل : لكنه قد يشكل الحال في أنه هل الحركة المكانية المستديرة تخالف المستقيمة في النوع أو تخالفها بعرض ، فإنه يشهد أن يظن أن الاستقامة والانحناء من الأمور التي تعرض للخط لامن الأمور التي هي فصول . ويسبق إلى النظر أن الخط الواحد يصلح أن يوضع للاستقامة والانحناء ، وإذا كان كذلك فكيف يكون نوع الخطوط المستقيمة مخالفا لنوع الخطوط المنحنية ، اللهم إلا أن يجعل تركيبها مع الاستقامة نوعا مع الانحناء نوعا آخر ، فيكون كل عرض من شأنه أن يقوم نوعا . وليس الأمر كذلك ، فإذا كان الخط المستقيم لا يخالف المستدير في النوع ، فكيف تكون الحركة على المستقيم تخالف الحركة على المستدير بالنوع لأجل اختلافها فيهما . وهذا الاعتبار في المستقيمة والمستديرة التي تكون مكانية ، لا المستديرة التي تكون وضعية ، على ما علمت .

ونقول : وكذلك يشكل الحال في أمر الصاعد والهابط . ويشبه أن يظن أن الصاعد لا يخالف الهابط بالنوع في المبدأ والمنتهى من حيث هما طرفان أبعد ، بل من حيث هما جهتان : إحداهما تلي علوا ، والأخرى سفلا . والحركة لا تتعلق بالمبدأ والمنتهى إلا من حيث هما طرفا مسافة ، وأما من حيث عرض أن كان أحد طرفي المسافة في جهة والآخر في جهة أخرى ، فذلك ليس مما تتعلق به الحركة . فإن الحركة تتم حركة إذا ابتدأت في هذا البعد من مبتدئه إلى منتهاه ، وأول يكن المبدأ بحيث يكون علوا وهو أن يلي السماء والمنتهى بحيث يكون سفلا وهو أن يلي الأرض . فإذا كان الأمر كذلك ، كان هذا من الأعراض اللازمة للحركة ، لامن الأمور الداخلية في ماهيتها ، فلم يكن الاختلاف به اختلافا في نوعها . وكذلك الاختلاف الذي بين الحركات في أن تكون طبيعية أو قسرية

(٣) أو كمية : أو كلها كمية ط || في الجنس : بالجنس ط .

(٤) الأسفل : ساقطة من د .

(٥) تخالفها : تخالفه ساء ط || أن يظن : ساقطة من ساء م .

(٧) لنوع : للنوع ط .

(٩) المستقيم (الثانية) : المستقيمة ط || عل : ساقطة من م || المستدير (الثانية) : المستديرة ساء ط || بالنوع : فالنوع ساء .

(١٠) اختلافها : اختلافه ساء .

(١٢) أن : ساقطة من م .

(١٣) من : ساقطة من م || إحداهما : أحدها د ساء ط || والأخرى : والآخر ساء ط م .

(١٤) هاترطا : هو طرف ب ، د ساء م || حيث : + هو ط .

(١٥) جهة : ساقطة من ب ، د ساء .

(١٦) مبتدئة : مبتدئة ط م .

(١٨) نوعها : نوعه ط م . || أو قسرية : وقسرية ساء .

فإنه أيضا اختلاف في أمور خارجة عن مادية الحركة وإن كان لازما. فهذه هي الشكوك التي يظن أنها تسبق إلى الدهن .

- وأما نحن فنقول : إن هذه الشكوك لا تعرض في غير النقلة، فإنه لا يعرض في مثل الحركات التي في الكيف : والحركات التي في الكم، وغير ذلك . فإن التسود معلوم من حاله عند كل أحد أنه يخالف للتبيض بالنوع ، لأجل مخالفة ما إليه ، وما عنه ، وإن كان الطريق كأنه واحد ومساووك في كل بالعكس من الآخر . وكذلك التصفر إلى التحوير إلى التسود ، يخالف للتخضر إلى التليبة إلى التسود في النوع ، وإن كان في حال المبدأ والمنتهى واحدا إنما يشكل هذا في أمر النقلة ، ويقضي أن لا تكون النقلة جنسا . بل تكون نوعا فقط ، ويكون النزول يخالف للصعود بأعراض تحت نوع واحد ، كما يخالف الكاتب الأمي . وإنه كما في الإنسان مأخوذ في حد الكاتب والأمي ، ومحمول عليهما ، وليس جنسا لهما ، بل موضوع ، كذلك النقلة محمولة على ذلك الوجه على النزول والصعود ، فكان أصل الموضوع في النزول هو حركة مستقيمة من مبدأ إلى منتهى ، ويتم بذلك كونه حركة . لكن عرض ١٥ لهذا المبدأ أن كان فوق ، فعرض للحركة أن صارت نزولا . وكذلك الحال في التشكل الأول مثلا إنه عرض أن كانت النقلة تارة في مستقيم وتارة في مستدير ، فإن الحركة ليست تتحقق حركة بما يعرض لها من طول ما تتحرك فيه كالسافة المستديرة ، وقصره كالمستقيمة ، حتى تختلف بملك ماهيتا حركتين اختلافًا منوعا .

- فهذه هي الظنون التي يمكن أن تظن في هذا الباب ، فيجب أن نخلصها ، ويلزمنا أولا أن نبين أن النقلة جنس وأن الأمر ليس على هذه الصورة . فنقول : إن الخط المستقيم بالحقيقة والمستدير ، لا يصح أن يستحيل أحدهما ١٥ إلى الآخر في الوجود وذلك لأن هوية الخط في الوجود أن يكون طرف السطح ، وهوية السطح أن يكون طرف الجسم ، فعلم يعرض للجسم زوال عن حياة لم يعرض للسطح ، فلم يعرض للخط البتة والجسم إذا كان يابس لم يقبل

(١) فإنه : لأنها سا ، ط || كان لازما : كانت لازمة سا ، ط ، كانت الأزمته م || فهذه : وهذه م .

(٢) وأما : أما سا ، ط ، م .

(٣-٤) الكيف : الكم .... الكم : الكيف ط .

(٥) ما إليه : + الحركة ط . || وكذلك : فكذلك ط ، م .

(٦) في ( الثانية ) : ساقطة من سا .

(٧) إنما : وإنما ط || يخالف : مخالفا ط ، م .

(١٠) فكان : وكان سا ، ط ، م . || هو : وهو ط || حركة ( الثانية ) : ساقطة من د .

(١١) التشكل : التشكك ب ، سا ، م ؛ التشكيك ط .

(١٢) في مستقيم : مستقيمة ط || في مستدير : مستديرة ط || تتحقق : ساقطة من سا .

(١٣) بملك : ساقطة من م .

(١٤) تظن : الظن د || ويلزمنا : أو يلزمنا ط .

(١٥) يستعمل : يستعمل م .

(١٦) هوية : هوية م .

(١٧) حياة : ميته سا ، م || لسطح : السطح م ط .



الثنائية، وإذا كان رطباً قبل الثنائية، بأن يكون اتصال الحديدية يتفرق، أو يكون اتصال الحديدية بمتد. والتعريف بالعكس، فإن تفرق اتصال الحديدية فقد انقسم الخط خطوطاً، وإن امتد فقد بطل أيضاً ذلك الخط بعينه وحدث خط آخر، فإن الخط الواحد لا يصير أطول مما هو بالمد. فإذا كان هذان الخطان، يستحيل انتقال طبيعة أحدهما إلى الآخر، ولا في الوهم أيضاً، فإن الوهم إن فعل ذلك مفرداً للخط عن السطح، جعل الخط ذا جهتين وجانبيين لافي امتداده فلم يأخذه طرف سطح، فإن ذا الجهتين سطح، لا طرف الذي هو خط فيه، فيكون الوهم قد أخذ غير الخط، بل أخذ جسمًا دقيقاً فتخيله خطأ. فالذي ظن أن الخط هو واحد بعينه موضوع للأمرين. فقد ظن باطلاً.

وأشخاص النوع الواحد من الأعراض، تختلف بموضوعاتها أو بأعراض تقارنها. وهذا على قسمين، وذلك لأنه إما أن لا تكون تلك الأعراض تلحقها الحوقاً أولياً مثل كتابة تجتمع مع موسيقى، وإما أن تلحقها الحوقاً أولياً كالبياض يجتمع مع السطح، ومفارقة الخط المستقيم للمستدير ليس لأجل كثرة الموضوع فقط، فإن هذه المفارقة موجودة بين مستقيمين وبين مستديرين، وليس لعرضين آخرين كيف اتفق. فإن الاستقامة والاستدارة تنال طبيعة الخط نيلاً أولياً، فلذلك إنما يمكن أن يكونا إما فصولاً وإما أعراضاً أولية. فإن كانت فصولاً فقد نوعت، وإن كانت أعراضاً أولية فالأعراض الأولية إن كانت لازمة لطبيعة المعروض له استوى فيه أشخاص النوع، وإن كانت تعرض في حال من غير لزوم، فتعرض لانفعال يلحق المادة لا يبعد توهم زواله عن المعروض له أولاً وجوده له، فلا يبعد توهم زوال العارض التابع له، فيجوز أن يكون المعروض له يوجد ولا يخالف الآخر بهذا العارض الأول التابع للانفعال وليس كذلك الحال في الخط المستقيم والمستدير، فإنه إن لم تكن المادة في كل واحد منهما على هذه الصفة التي بها صار خطأ مستقيماً أو مستديراً، لم يكن نفس ذلك الخط موجوداً، لأنه قد أثبت فيما تقدم أنه مع اليبوسة بعدم الاستقامة ويحدث الانحناء، بل يعلم الخط الذي كان مستقيماً يوجد خط آخر منحنى، ولو كان تغيرهما يعرض لكان الخط لا يعدم، فليس إذن الخلاف بينهما بعرض غير أولى أو بعرض

(١) بأن : فإن ط .

(٢) وحدث : وحدث م .

(٣) إل : + طبيعة ط .

(٥) يأخذه : يأخذ ط ، م || فإن : لأن ط || لا طرف : لا طرفه سا ، ط .

(٧) بموضوعاتها : موضوعاتها م .

(٨) لا تكون : تكون م || وإما أن : وأن ط .

(١١) أن يكونا : ساقطة من سا || وإما أعراضا : وأعراضا ط .

(١٢) له : ساقطة من سا || فيه : فيها سا ، م .

(١٣) المادة : المال م .

(١٤) له (الثالثة) : ساقطة من سا .

(١٥) بهذا : لهذا سا ؛ هذا م . (١٦) خطأ : خطأ ب ، د ، سا ، م .

(١٦-١٧) لأنه .... مستقيماً : ساقطة من ب ، سا ، م || قد ... أنه : ساقطة من د .

(١٧-١٨) ويوجد .... لا يعدم : ساقطة من ط .

(١٨) ولو : فلو د . || بعرض (الأولى والثانية) : لعرض ط .

أولى غير لازم . فإذا استقامة والاستدارة متعاندان تعاند الفصول أو لواحق الفصول اللازمة، التي يدل تعاندها على اختلاف الأشياء في النوع، ولأن الحركة في نوع السواد غير الحركة في نوع البياض، لاختلاف مافيه الحركة، فكذا المستقيمة والمستديرة .

- ويسقط من تصور هذا القانون قول من ظن أن في طبائع الأمور السماوية تضادا، لأن فيها تقبيلًا وتقديرًا، فإنه إن كان الموضوع الأول للتقريب والتقدير هو الجسم نفسه واجتماع في كرة واحدة فليسا بمتضادين، وإن كان موضوعهما سطحين متفرقين يمنع أن يقبل المقر منهما التقبيل والمقرب التقدير على ما أوضحناه . فليسا بمتضادين إذ ليس موضوعهما ذلك يقبلان تعاقبهما ولا موضوع آخر البتة، على ما بيناه . وأما التشكك المورّد من حال الصاعد والمابط فسنحققه بعد، وأما السرعة والبطء فلا تختلف بهما الحركات البتة اختلافًا بالنوع، وكيف وهما يعرضان لكل صنف من الحركات، وهما مما يقبل الأشد والأضعف، والفصل لا يقبلهما، بل تكون الحركة الواحدة بالاتصال تتدرج من سرعة إلى بطء، فهما من الأمور التي تكون للحركة بالإضافة إلى حركة لامن ١٠ الأمور التي يكون لها في ذاتها . وقد ظن أن السرعة إذا قبلت على المستقيمة والمستديرة كانت باشتراك الاسم، وليس كذلك، وإن كان النظر ربما أوجب أنه لا تصح المقايسة بينهما ولا المناسبة فيهما، كما لا تصح بين الخط والسطح مع قول المقدار عليهما بالتواطؤ. أما أنه ليس يقال باشتراك الاسم فلأن حد السرعة والبطء فيهما واحد، وهو أن السريع في كل واحد منهما هو الذي يقطع مقدارًا أطول في الزمان الواحد. وكما أن المستقيم مقدار، فكذا المستدير، وكما أن الأطول في المستقيم مافيه الميل بالقوة والزيادة، فكذا الأطول في المستدير والزمان ١٥ غير مختلف. فليس إذن هذا باشتراك الاسم، بل الحد يتناولها معًا . وإذ قد تكلمنا في وحدة الحركات، فحري بنا أن نحل الشكوك المقولة فيها .

(١) يدل : يدل د .

(٢) تعاندها : معاندها م || اخلاف : خلاف سا . (٤) طبائع الأمور : طباع أمور ط .

(٥) إن : إذا ؛ فإن ط || والتقدير : والتقدير د .

(٦) المقر : المقصر ط || منها : ساقطة من ما || التقبيل : التقبيل سا، ط || التقدير : التقدير د، سا، ط، م .

(٧) موضوعهما : موضوعهما ط || ما بيناه : ما بيناه ب، د، سا || التشكك : التشكك ط .

(٨) الصاعد والمابط : الصاعدة والمابط ط || فسحقه : + من سا، ط، م || والبطء : والنطق سا || وكيف : فكيف م .

(٩) فيها : فيها د .

(١١) بالاشتراك : بالاشتراك د .

(١٤) وهو : وهي ب، د، سا، ط. || أطول : الأطول م .

(١٥) فكذا ( الأولى ) : وكذلك ط .

(١٦) مما : ساقطة من م .

(١٧) المقولة فيها : ساقطة من سا .

في حل الشكوك الموردة على كون الحركة واحدة

- أما قول أولئك: إن لاهركة إلا وهي منقسمة إلى ماض ومستقبل، فهو قول غير صحيح. فلنك تعلم أن
٥. الحركة على النحو الذي نحققها نحن ليست مما ينقسم إلى ماض ومستقبل، بل هي دائماً بين ماض ومستقبل. وأما الحركة التي بمعنى القطع فإنها لا تحصل حركة وقطعا إلا في زمان ماض، ومع ذلك إن كانت الحركة تنقسم إلى ماض ومستقبل، فإنها تنقسم بالقوة فإنه إذا فرض في الزمان الذي يطابقها آن، عرض لها أن تنقسم، لأن يكون حاصلها بالفعل. وبالحملة فإنها إذا انقسمت، فلنما تنقسم بالعرض، ولأجل انقسام الزمان أو انقسام المسافة. وإنما الشرط في وحدة الحركة، هو أن لا يكون زمانها ومسافتها منقسمين بالفعل، لأن يكونا بحيث لا ينقسمان ولا بالقوة، بل ولا هذا شرط في وحدة الكميات، وكثير من الأشياء. وأما قولهم: إنها كيف تكون واحدة ولا تكون تامة، فأول ما يجابون به عن ذلك أن الواحد بمعنى التام غير الواحد الذي بمعنى الاتصال، فلا يجب أن لا يكون الشيء واحداً بمعنى، إذا لم يكن واحد بمعنى آخر. وأيضاً فإن الحركة التي شرحتنا حدها لا تنقسم، وهي محفوظة في المتحرك تامة ثابتة بعينها إلى أن تنسى. وأما الحركة بمعنى القطع إن استوفت البعد المستقيم فهي تامة وإن أتمت دائرة فهي تامة لا مزيد عليها، إذ كان التام ما ليس منه شيء خارجاً عنه وكان وجود الحركة بمعنى القطع، هو على أن القطع حصل فإذا كان ليس شيء منه إلا وقد حصل، ولم يبق خارجاً متظراً، فهو تام، وهو حيث لا واحد من
- ١٥

(٢) فصل : فصل دب ، الفصل الرابع م .

(٣) الموردة : المقولة سا || حل : في سا .

(٤) أما : وأما ط || لاهركة : الحركة سا || إلى : ساقطة من د || قول : ساقطة من ط .

(٥) نحن : ساقطة من ط || بل هي : هو سا .

(٥-٤) فهو ..... إلى ماض ومستقبل : ساقطة من د .

(٦) تنقسم : منقسمة ط .

(٧) فإنها : فلانما سا || آن : أند ، سا ، ط ، م || لا أن يكون : لا أن الآن يكون سا ، م ، أن لا يكون ط .

(٨) فلانما : فلانما ب ، د ، م || أو انقسام : وانقسام ط .

(١١) فلا يجب : ولا يجب ط ، م .

(١٢) شرحتنا : شرحتنا سا || وهي : وعن سا .

(١٤) لا مزيد : لا مزيد ب || إذ : إذا سا ، ط ، م || هو : وهو ب .

(١٥) خارجاً متظراً : خارج يتظر م

وجهين . وقد أجاب بعضهم عن هذا بأن حال : إن مثل الحركة في أنها قد تعدم منها أشياء ، وتكون الصورة مع عدم تلك الأشياء محفوظة ، هو مثل صورة البيت التي تستحفظ واحدة بعينها ، مع نقص لبنة لبنة ، وسد الخلل الواقع عند النقص بما يقوم مقامها ، فتكون الصورة واحدة بالعدد ، وإن استحفظت بمواد متعاقبة ، وكذلك صورة كل شخص من النبات والحيوان . وكذلك تبقى الملكات النفسانية محفوظة واحدة بعينها ، مع التحلل والاستبدال وتغير المزاج وإنما تبطل الانفعالات وتتجدد ، وكذلك صورة الظل تبقى واحدة بعينها في النهر الجاري المتغير المادة .

قال : لأن مبدأ الفيض وهو البارئ تعالى واحد ، والصورة وهو الفيض الصادر واحد ، بالقياس إلى صدورهما . فما دامت المادة في حد القبول ، ولو بالتعاقب ، كانت تلك الصورة هي بعينها مستحفظة .

وليس يعجبني أمثال هذه الأجوبة ، ولا يصح عندي أن يكون للكائنات الفاسدة صورة ثابتة لا تتحيل البتة ، اللهم إلا أن يقضى بنبات أجزاء وجدت في الكائنات من أول الكون ، محفوظة إلى وقت الفساد لا تفارق ولا تبطل ، وتكون مقارنة لصورة واحدة أو قوة واحدة ، تلك الصورة أو القوة تستحفظ التحلل الواقع في سائر تلك الأجزاء وتسد مسده بما تورده من البديل .

ونقول : إنه ليس يكفي في ثبات الفيض واحدا كون مبدئه المفيض واحدا ، فإن المبدأ المفيض الواحد إذا أقاض على أشياء كثيرة ، كان الفيض يتكرر بتكررها ، سواء كانت منكثرة حاصلة في زمان واحد ، أو كانت متعاقبة التكرر . فإنه يعلم يقينا أن الصورة القائمة في اللبنة الدائمة من التركيب ، والصورة الإضافية التي لها بعينها إلى اللبن الموجود ، ليست هي بعينها ما كان يقوم باللبن الأولى المستزعة ، ويعرض لها بعينها من الإضافة إذا كانت هذه الأحوال لا تنتقل من موادها ، بل تفسد أشخاصها بفساد أشخاص حواملها . فإذا كان كذلك لم تكن صورة اللبنة الآن هي بعينها التي كانت قبل ، بل تكون شبيهة بتلك ، تسد مسدها . فكما أنه لو لم يتدارك النوع بالالتئام

(١) وجهين : جهين ط .

(٢) نقص : نقص ب ، سا ، م .

(٣) النقص : النقص م .

(٤) محفوظة : ساقطة من سا .

(٥) الاستبدال : والاستبدال م || بعينها : بعينه سا ، ساقطة من د .

(٦) قال : وقال ط || وهو ( الثانية ) : وهي ط || واحد : واحدة ط .

(٨) الفاسدة : ساقطة من د || البتة : ساقطة من ب ، د ، سا ، م .

(١٠) أو قوة واحدة : ساقطة من م || واحدة ( الثانية ) : ساقطة من د || أو القوة : تلك القوة سا ، والقوة م || سائر : غير سا .

(١١) وقد : يعدم .

(١٢) فإن المبدأ المفيض الواحد : ساقطة من ط .

(١٣) كان : وكان م || يتكرر : يتكرر سا ، م || يتكررها : لتكررها ب ، د || أو كانت : وكانت د .

(١٤) الثانية : البتة سا ، م ، الثانية ط .

(١٥) هي : ساقطة من سا .

(١٧) بالالتئام : بالانضمام ط .

حتى يتقوس ، لكانت الصورة تبطل . ثم إن أخذ في إعادة لبنة لبنة على ذلك النظم بعينه ، تكون الصورة قد حدثت وتكون صورة أخرى بالنوع ، حتى لو لم يشاهد الانتقاص المستمر زمانا إلى أن يرد إلى العمارة ، امکان مشاهد الصورة الحادثة يظن أنها هي الصورة الأولى ، وإن كانت أخرى ، وكذلك إن لم يبدل العمارة إلى الانتقاص ، بل لم يزل المستمر يرم ، ظن أن الثانية هي الأولى من غير حدوث أمر .

• فهذا القول منهم غير صحيح البتة ، اللهم إلا أن يكون في جملة الأعراض عرض من شأنه أن ينتقل من موضوع إلى موضوع ، أو ينتقل إلى الموضوع بعد موضوع ، كما عسى أن يظن من أمر الضوء والظلمة . فإن المضي والمظلم إذا انتقلا ، انتقلا في ظاهر الأمر معه ، وإذا انتقل القابل وصكن المضي أو المظلم ، انتقلا في القابل . لكن يشبه أن لا يكون الضوء والظلمة أو الظل في الماء السائل ، واحدا بعينه بالشخص ، إذ كان الضوء الواقع هو صفة أو حال لقابل غير فاعل ، فإذا استحال القابل لم تبق صفته فإن استحال القابل مطلقا لم تبق الصفة والحال مطلقة ، وإذا استحال هذا القابل لم تبق هذه الصفة وهذه الحال ، وإذا لم تبق هذه الصفة وهذه الحال لم يكن الباقي ثابتا بالشخص ، بل يكون كل آن شخصا آخر من جملة نوع مستحفظ على الاتصال . وهذا كما يعرض للسبيل مع الساكن من أمر الموازاة والمحاذاة ، فإنه ليس إذا كان لا يزال يوجد في السائل جزء مواز بعد جزء أو محاذ ، يلزم من ذلك أن الموازاة التي في السائل تكون محفوظة بالشخص . كذلك ما يتبع الموازاة والمحاذاة من إضاءة وإظلام ، إلا أن الحس إذا شاهد في كل وقت ضوءا كالذي كان حسب ذلك شيئا واحدا بعينه وهذا ، كالحال في بيت مظلم متحرك الهواء . فإنا نعلم أن الهواء الذي فيه إذا تحرك ، تحرك فيه ظلمته فتكون الظلمة متحركة ومتقلبة بالعرض . لكن إذا كان إنما يعقبها مثلها ، لم يحس به . وكذلك لو كان بدل الظلمة حمرة ، وكان لا يحس بالحركة من جهة اللمس أو غيره ، فإن البصر لا يدل حيثئذ على حركة البتة ، ويحسب أن كل ما يلقاه من الحمرة كل وقت هي الأولى ويكون غيرها لأنها في جزء غير ، بل لو اتفق أن كان نهر غير مختلف الشطوط بارتفاع

(١) يتقوس : تقويس بخ ، سا || إعادة : إطلاء د .

(٢) الانتقاص : الانتقاض سا ، م .

(٣) الحادثة : ساقطة من ط || جعل : جعل سا ، جعل ط ، م || الانتقاص : الانتقاض سا ، م .

(٤) اللهم إلا : لا سا .

(٥) انتقلا انتقلا : انتقل انتقلا د ، سا ، انتقلا م || أو المظلم : والمظلم سا ، ط .

(٦) أو الظل : والظل ط ، أو لظل م .

(٧) أو حال : أو هو حال د || القابل : القابل م || غير : عن سا ، م .

(٨) يلزم : ويلزم ط .

(٩) وإظلام : أو إظلام ط ، م || حسب : ب أن م || وهنا : وهنا ط .

(١٠) تحرك : ساقطة من د ، م || فيه : وفيه سا ، في م .

(١١) لو كان : إذا سا .

(١٢) حركة : الحركة ط .

(١٣) غير : فيه ط || نهر : نهر ط || مختلف : مختلف م .

والحدار، وأسفله مستو متشابه مسطح أو مقبب، وفيه ماء يسيل، من غير أن تكون هناك حلة تموج من ربح أو اختلاف أجزاء قرار، أو غير ذلك، فإنك تحسب ذلك الماء ماء. واحدا بعينه راكدا ساكنا، إذ لا يمكنك أن تحس بفصول بين جزء عداك وجزء وصل إلى سمكك. وكذلك إذا لم يحس بفصول الاستحالة في الظلمة أو الضوء لاتصال الأمر، حسبت أن الظلمة والضوء هو ذلك بعينه. وأما التشكك الذي يقال في هذا، وهو أنه إن لم يكن واحدا فهو إذن كثير، ولا يجوز أن يكون كثيرا غير متناه يكون كثيرا متناها، فلا يخلو إما أن يكون كل واحد من ذلك الكثير لا يبقى إلا آنا وقد كان يرى موجودا على الاتصال، فتكون الآتات المتناهية يتألف منها زمان متصل واحد، وهذا محال. أو يكون كل واحد منها يبقى مانا مع سيلان الموضوع، هذا ما ينكرونه، فيجب أن نعرف حله من الأصول التي تحققها.

- وبعد هذا فقد تشكك في أمر الحركة النماوية بتشكك ينسب الشكوك التي ذكرناها، وإن كان متغيرا عنها بسيرا، فقبل إنها لا تخلو إما أن تكون واحدة أو تكون كثيرة، فإن كانت واحدة فكيف تكون واحدة وليست بتامة، فإننا نجد منها شيئا خارجا منها لم يحصل بعد وكل واحد تام، وإن كانت كثيرة فكيف نقول عددها وما أحادها. فنقول: أما الحركة بالمعنى الذي نقوله فهي واحدة باقية فيه أبدا متحرك، وأما الذي بمعنى القطع فيشبه أن تكون كل دورة حركة واحدة، إلا أن الدورات لا تتحدد إلا بالوضع.
- وإذ قد فرغنا من الكلام في وحدة الحركة، فبالحرى أن نتكلم في التقايس الذي يكون بين الحركات في سرعتها وبطؤها، وهو المعنى الذي يسمى مضام الحركات.

(٢) إذ لا يمكنك : ولا يمكنك ط.

(٣) بين : من ط || جزء : + جزء ط || أو الضوء : والضوء سا، ط، م.

(٥) يكون (الأول) : فيكون سا، ط، م || فلا يخلو : ولا يخلو ط، م.

(٧) أو يكون : أن يكون سا || ما ينكروه : مما ينكروه ط، م.

(٨) تحققها : تحققها د، سا، م، حققها ط. تشكك : شكك ط.

(٩) تشكك : شكك ط || بتشكك : بتشكك ط || متغيرا : متغيرا ط.

(١٠) قليل : فقد قيل سا || أو تكون كثيرة : أو كثيرة سا، ط، م.

(١٢) وما أحادها : وإما أحادها م || القى : القى م.

(١٣) واحدة : ساقطة من م || الدورات : الدوران د.

(١٥) مضام : مضام سا، ط، م.

في مطابقة الحركات ولا مطابقتها

- من عادة الناس أن يقولوا مرة في كل حركة تم في زمان أقصر، إنها أسرع. فيقولون: إن هذه الاستحالة كانت أسرع من هذه القلة، فيكون معنى الأسرع في هذا الموضع هو الذي ينتقل إلى الغاية في زمان أقصر، وأن يمتنعوا مرة أخرى عن أن يقولوا: إن حركة السلحفاة من مبدأ شبر إلى منتهاه في ربع ساعة، هي أسرع من حركة الفرس فرسخا في ساعة؛ بل يعدلون حركة السلحفاة بطيئة، وإن كانت تبلغ المقصد أو تنتهي إلى السكون في زمان أقصر؛ ويعدلون حركة الفرس سريعة، وإن كانت طويلة الزمان إلى المنتهى. فيجب أن يكون لهذه السرعة وهذا البطء معنى آخر غير الأول، وهو أن السريع هو الذي يقطع من المسافة أو مما يمرى مجرى المسافة ما هو أطول في زمان مثل، أو الذي يقطع المثل في زمان أقصر. فيجب إذا أردنا أن نقايس بين حركتين في السرعة والبطء، أن يكون ما فيه الحركة مراعى، فإن أمكن بين الشيئين النذيرين فيهما الحركة مقايسة بالزيادة والنقصان والاشتداد والضعف، أمكنت المقايسة بين الحركتين في السرعة والبطء، والمقايسة بين الشيئين في الزيادة والنقصان. والمساواة في الكمية هي على وجهين: أحدهما بالفعل، والآخر بالقوة، أما الذي بالفعل فإن يكون انطباق أحدهما ممكنا بالآخر، حتى ينطبق كله على كله، وينطبق الطرفان إن كانا طرفان على طرفين بالفعل، أو يفصل أحدهما على مطابق الآخر، فيكون في الأول مساواة، وفي الثاني تفاوت بزيادة ونقصان. والوجه الثاني الذي بالقوة وهو أن لا يكون المقداران بحيث يمكن أن يكون بينهما مطابقة وفصل، مثل مستقيم ومستدير ومثل مثلث ومربع. فظاهر أنه لا ينطبق المثلث على المربع هذا الانطباق، ولا المستقيم على المستدير، لكن قد يظن

(٢) فصل : فصله ب : الفصل الخامس م .

(٤) من : من د .

(٦) يقولوا إن : سابقة من سا || شبر : سير ، م .

(٧) وإن : فإن سا ، م .

(٩) هذه : هذه د || مما يمرى : مما يمرى ط .

(١٠) ما هو : ما هو ط || مثل : مثلا ط || أو الذي : والذي ط || أردنا : أردنا ط .

(١٢) في الكمية : الكمية سا الكمي ط ، م || هي : هو سا ، ط ، م || فإن : فإن ط .

(١٤) انطباق : إطباق ط ، م || وينطبق : فيطبق سا .

(١٥) والوجه : ولي الوجه ط .

(١٦) المقداران : المقدار د ، سا ، م .

أن هذا الانطباق فيهما بالقوة . أما المثلث فهو بحيث يمكن أن يقطع قطوعا يرد إلى نظام يكون منه مربع ، فحيث يمكن أن يركب ذلك المثلث على ذلك المربع ، فينطبق عليه فيساويه بالفعل ، أو يفضل عليه فيزيد عليه بالفعل ، وقبل ذلك لم يكن مساويا ولا زائدا بالحقيقة بالفعل الصريح . فمن هذا القبيل يقال : إن المثلث مساو للمربع ، وكذلك المستدير ، لو أمكن أن يعمل به ماغيره إلى الاستقامة لكان يكون بحيث يزيد على المستقيم ، أو ينقص عنه ، أو يساويه بالانطباق عليه . فإدام مستديرا فليس يمكن أن يعمل به هذا الانطباق ، بالفعل اللهم إلا بالقوة إن أمكن ذلك . والشئ إذا لم يكن منطبقا على غيره ، ونهاياته على نهاياته ، لم يكن مساويا له بالفعل ، وإذا لم يكن فيه مايساويه على الوجه الذي قبل ، وزيادة على مايساويه ، لم يكن زائدا عليه بالفعل ، ولا الآخر ناقصا عنه بالفعل .

وما سلف بيانه لك يحكم أن المستقيم ليس في قوته أن يتغير إلى أن ينطبق على المستدير وهو موجود بعينه ، فليس حكمه في هذا إذا رجعت إلى التحقيق حكم المثلث والمربع . فإن قال قائل : إنا نعلم يقينا أن القوس أعظم من الوتر ، والوتر أصغر منه ، فإذا وجد تفاوت في الصغر والكبر ، فبالحرى أن يكون هناك مساواة . وقد أجاب عن هذا بعض المحصلين فقال : قد يكون بين شيئين تناسب الزيادة والتقصان ، مع استحالة أن يقع بينهما مناسبة المساواة ، فإذا نعلم يقينا أن زاوية مستقيمة الخططين حادة ، هي أعظم من زاوية حادة عن قوس ومستقيم ، وأصغر من أخرى ، ويستحيل أن تكون من قبيل مستقيمة الخططين زاوية مستقيمة لشئ من قبيل الأخرى . وإنما قلنا إن الحادة المستقيمة الخططين أعظم من زاوية منهما ، لأن الزاوية القوسية توجد بالفعل في تلك وزيادة أخرى : وإنما كانت الأخرى أعظم من مستقيمة الخططين ، لأن مستقيمة الخططين توجد بالفعل فيها وزيادة . فهذا جواب ، ومع ذلك فكيف نسلم أن القوس أعظم بالفعل من الوتر ، وليس يمكن أن يوجد في القوس ما ينطبق عليه المستقيم

- (١) أما : وأما د || يقطع : ينقطع م || يرد : يعود ط .
- (٢) يركب : يتركب ط || فيساويه : أو يساويه ب ، د || فيزيد : ويزيد د ؛ فزيد ط || عليه : ساقطة من م .
- (٣) يمكن : + ذلك ط || بالفعل : وبالفعل ط .
- (٤) لكان : + أن ط .
- (٥) إلا : + أن ط .
- (٦) وزيادة : وزيادته د ؛ ساقطة من سا .
- (٧) فليس : وليس ط || لأن : وإن سا || إنا : فلنا ب ، د .
- (٨) منه : ساقطة من ب ، د .
- (٩) المحصلين : المحصلين م || فقال : وقال سا || قد : فقد ط .
- (١٠) أن : ساقطة من م || ومستقيم : مستقيم د ، م .
- (١١-١٢) حادة .... الخططين : ساقطة من سا .
- (١٣) الزاوية : ساقطة من د ، م || في تلك : ساقطة من ب .
- (١٤) لأن مستقيمة الخططين : ساقطة من م || بالفعل : ساقطة من ب ، د .
- (١٥) يوجد : يكون د .



انطباقاً مع انطباق النهايتين ، وكيف يكون بينهما مقايضة البتة بالقفل ، عسى أن يكون ذلك بالقوة ، أو عسى أن يكون ذلك التوهم بحيث أن المستدير لو أمكن استقامته لكان حيث لا يوجد فيه مثل وزيادة ، فيكون إذن اعتبار التفاوت والمساواة مرة بالقفل ومرة بالقوة المستندة إلى الوجود كالحال بين المثلث والمربع ، ومرة باعتبار بعيد وهو أن يكون الشيء بحيث لو كان يقبل التغير لصار إلى صفحة الزيادة لا غير أو النقصان لا غير أو المساواة لا غير . وهذا اعتبار بعيد ، فالحركات المقايضة المكائنية هي التي يكون ما يتحرك فيه متقايضا ، فإن كان المثل يقطع في زمان مثل ، فالسرعة متساوية ، وإن كان الأطول يقطع في زمان مثل أو المثل يقطع في زمان أطول ، فالحركات غير متساوية ، بل متفاوتة بالزيادة والنقصان ، فإن لم يكن ما يتحرك فيه متقايضا بالفعل ولا بالقوة ، فالحركات غير متقايضة بالفعل ولا بالقوة ، وتكون المستقيمة والمستديرة لا تقايس بينهما بالتحقيق إلا بالمقايضة المذكورة البعيدة جدا . وأما المقايضة للمعتبرة في الحركات الكيفية فمنها وجه قريب ، ومنها وجه بعيد ، فالوجه القريب هو أن يكون ما يتحرك فيه قابلاً لقياس المشابهة الحقيقية ، مثل سواد وسواد وحرارة وحرارة . فإذا كان متحرك ما قد ابتداء من كيفية شبيهة لكيفية أخرى ابتداء منها متحرك آخر ، ثم انتهى إلى شبيه ما انتهى إليه الآخر في زمان واحد ، وكان كل موقف متوهم يتوافقان فيه متشابهين لو وقفنا عليه فهو مساو له في السرعة ، وإن كان لم ينته إليه بعد . ولو وقفنا جميعاً في وسط الزمان ، كانت كيفيته أضعف ، وبقي زمان فهو أبطأ منه ، فيكون الآخر أسرع منه . فيجب أن يكون المتحرك فيه واحداً ، والمنتهى والمبدأ واحداً ، أي في النوع . وأما الوجه البعيد ، فأن يكون الاعتبار بالعدد ، حتى إن كان أحد المنتهى إليهما أو المبتدأ منهما طرفاً في التضاد ، والآخر ذلك الطرف الآخر لنظيره . أولاً إن كان دون الطرف وأقرب إلى الوسط ، كان الآخر من ذلك الجانب كذلك ، وعلى مثل ذلك القرب من الوسط . فيكون الاعتبار مثلاً ، أن هذا وهو يبيض ، أسرع من هذا وهو يسود أو مساو له ، حتى تكون نسبة مامنه ابتداء ، وما إليه

(٢) وزيادة : أو زيادة م .

(٣) المستندة : المستديرة م || إل : في د .

(٤) أو النقصان : والنقصان د .

(٥-٦) زمان مثل : الزمان القفل ط .

(٧) يمكن ما : ساقطة من م || متقايضا : متقايضة ط .

(٨) وتكون : فتكون سا || لا تقايس : لا تقاير ط .

(٩) المعتبرة : ساقطة من سا || فئتها : فئتها م .

(١٠) قد : ساقطة من سا .

(١١) لكيفية : بكيفية ط || ابتداء : ساقطة من ط .

(١٢) فهو : ساقطة من ط || وإن : فإن سا ، ط .

(١٣) زمان : زماناً م || فيكون : ويكون سا .

(١٤) واحداً ( الثانية ) : واحداً ط || أي في النوع : ساقطة من سا .

(١٥) أو المبتدأ : والمبتدأ سا ، م . || كان ( الثانية ) : فكان سا .

(١٦) مساو : مساوياً سا ، ط .

انتهاء ، وما كان فيه إلى البياض كنسبة نظر أهما من ذلك الجانب إلى السواد . وهذا وجه غير متحقق بحسب الأصول .

- وقد يعرض أن يكون شيان متقايسين على الإطلاق ، ولا يكونان متقايسين بالنسبة إلى شيء ، فلأن الكبير والصغير في الماء من حيث هو ماء ، غير الكبير والصغير في الهواء من حيث هو هواء ، لأن غاية الكبير في الماء ليس مثل غاية الكبير في الهواء ، وكذلك في الصغر . وإذا تخلخل الماء إلى كبير الهواء كان للحركة حد دون حد تخلخل الهواء إلى كبير النار . فإذا أخذت هذه الحركات في الكبير مطلقاً وفي الصغر مطلقاً كان ذلك متقايساً . وأما مقايسة الكبير الناري إلى الكبير الهوائي فليس بجائز ، فالتخلخل الهوائي وهو الحركة إلى الكبير لا يقاس بالتخلخل المائي ، ولا تكافئه بتكافئه . فلأن كبير هذا ليس من نوع كبير ذلك ، ولا صغره من نوع صغره ، بل المقايسة تجري بين تخلخل هوائين أو تخلخل مائين ، وكذلك حال الطيران والمشي . أما من حيث الحركة في مسافة مستقيمة ، فقد يصح التقايس ، وأما من حيث هذا طيران النسر وهذا طيران العصفور فضلاً عن المشي ، فلا يتقايس طيران نسري وطيران عصفوري ، بل الطيران النسري يقاس بالطيران النسري ، والعصفوري بالعصفوري وكذلك النحلي المسلي بالنحلي المسلي والنحلي العنبي بالنحلي العنبي . فيجب أن يراعى في هذا الباب معنى ما فيه الحركة ويراعى أخذه مطلقاً أو بشرط . ثم ينظر إلى الزمان ، فإن لم يختلف ذلك في النوع صح التقايس فيهما ، فربما كانت المقايسة للطبيعة النوع ، بل لطبيعة النوع مع عرض . فأما المتحرك فلا تأخذه شرطاً في هذا الباب ، إذ لا يغير اختلافه اختلاف الحركة ، اللهم إلا أن يكون مأخوذاً شرطاً في هيئة الحركة وفي ما فيه الحركة ، كالعصفور للطيران العصفوري ، فإن مسافة حركات العصفور في طيرانه غير مسافة حركات ما ليس بعصفور .

وقد يغلط في هذا الباب اشتراك الاسم واشتباؤه ، مثل أنه يظن أن هذا السكين يحد أسرع وأبطأ مما يحد هذا الصوت ، ولكن الحدة فيهما لمعنى مختلف . وكذلك يظن أن هذه العين الرملة قد صحت أسرع مما صحت

(١) انتهاء : انتهى ، ط ، م || نظراتها : نظيرتها ط || متحقق : محقق ط ، م .

(٢) متقايسين على .... ولا يكونان : ساقطة من د .

(٣) الكبير : الكبير ط || وإذا : فإذا ، ط || دون : ودون د || تخلخل : ( ثنائية ) : تخلخل ط .

(٤) متقايسا على : مقايسة م || مقايسة : المقايسة ط .

(٥) أما : وأما ط .

(٦) وطيران : طيران ط || يقاس : يقاس ط || بالعصفوري : ساقطة من م .

(٧) ما فيه : + من باب سا .

(٨) أو بشرط : وبشرط ط || فيهما : ساقطة من سا || فربما : ساقطة من ب ، د ، م || كانت : وكانت ب ، د ؛ وكان سا .

(٩) لطبيعة : بطبيعة سا || عرض : + حاط || فأما : وأما سا .

(١٠) العصفور : العصفوري ط || بعصفور : بعصفوري ط .

(١١) واشتباؤه : أو اشتباهه سا ، ط ؛ واشتباؤه م || هذا : هذه م || وأبطأ : وأبطأ ط ، م . ولكن : لكن سا .

(١٢) ولكن : لكن سا || لكني : يعني د ؛ معنى سا ، ط ، م .

هذه اليد المفلوجة، فإنه كما أن مزاج العين وفعله غير فعل اليد في النوع ، فكل ذلك سلامة فعله أو فساد فعله، غير الذي مامنهما اليد في النوع . فلا تكون الحركة فيهما من نوع واحد، اللهم إلا أن تعتبر الصحة مطلقاً، فلا تكون الحركتان واحدين في النوع ، بل في الجنس ، فقد علمنا أن ذلك التقابيل الجنسي ليس بالحقيقي ، وههنا مسألة ربما سأل عنها مسائل وقال : متحرك قطع مسافة، وكانت تلك المسافة تبتدى تستحيل مع ابتداء حركته، حتى انتهت الاستحالة إلى الحد الذي تقف عنده وتم لديه، فوقعت النقلة معها، فهل من الممكن أن يقال : إن هذه الاستحالة مساوية لهذه الحركة ؟ فالجواب أن ذلك خطأ، ولا يجوز أن يقال ، وذلك لأن المسافة مساوية للمستحيل، وأما الحركة فليست بمساوية للاستحالة إلا في الزمان فقط، ولا النقلة قطعت شيئاً مما قطعت الاستحالة. وذلك لأن الحركة قطعت مسافة، إذ كانت تغيراً من مبدئها إلى منتهائها، والاستحالة قطعت ما بين كيفيتين، إذ كانت تغيراً لا من حد مسافة إلى أخرى، بل من كيفية إلى أخرى، إذا المستحيل من حيث هو لم يخرج من حد مسافة إلى حد آخر، بل خرج من كيف إلى كيف، إلا أنه لم يزل يتجدد فيه كيف بعد كيف، لا على استقرار تجدد الشيء في عمله .

## [ الفصل السادس ]

### و - فصل

#### في تضاد الحركات وتقابلها

وإذ قلنا في تساوي الحركات وتفاوتها فأولى ما نتكلم فيه هو حال تضاد الحركات. فنقول : أما أولاً فإن الحركات المختلفة الأجناس مثل النقلة والاستحالة والتوقف قد تجتمع معاً، فإن امتنع بعضها عن الاجتماع مع

(١) المفلوجة : المفلوجة م || أو فساد : وفساد م.

(٢) مئبها : مئبها م، ط، م.

(٣) واحدتين : واحدة م || فقد : وقد م، ط، م || بالحقيق : بحقيق ط.

(٤) سأل : سأل د || تستحيل : فاستحيل ط.

(٥) لديه : لذاته د.

(٦) وذلك : ذلك ط.

(٧) بمساوية : مساوية م || إلا في ..... الاستحالة : سابقة من م || قطعت : تقطه م، ط.

(٨) بل : سابقة من م.

(٩) فصل : فصل وب ، الفصل السادس د.

(١٠) وإلا : وإلا م || في : سابقة من م || حال : سابقة من د .

بعض في وقت ما، فليس ذلك لأن طباعها من حيث هي نقلة واستحالة ونحو توجب ذلك، بل لأمر زائد وسبب من خارج . وأما الحركات الداخلة تحت جنس واحد، مثل التمدد والتضيض الواقعين في جنس الكيفية على النحو من الوقوع المذكور فلأنها قد تكون متضادة، فإن التمدد موافق للتضيض في الجنس، وبشاركه في الموضوع ولكنه مقابل له يستحيل اجتماعه معه وهو معنى وجودي، لذا أن التضيض معنى وجودي، وليس موافقاً بالقياس إلى الآخر، وبينهما من الخلاف أكثر مما بين أحدهما وبين التمدد وغيره، وهو غاية الخلاف . وهذه هي الأمور التي بها يصير الشيء ضد الشيء، فالتضيض ضد التمدد، كما أن البياض ضد السواد . وكذلك في مقولة الكم أيضاً، فإن النمو ضد الذبول، فإنه وإن كان لقاتل أن يقول: إن الصغير ليس بمضاد للكبير، بل هو مضاف له . وكان يجوز أن يبطل هذا بأن الصغير والكبير اللذين بحسب النوع يقالان على الإطلاق ليس بالقياس، فإن في النمو والذبول اعتبار آخر يعني عن أن يقال ذلك، لأن الحركة إلى الزيادة ليست إنما هي حركة إلى الزيادة، بالقياس إلى الحركة إلى النقصان، لذا أن الزيادة إنما هي زيادة بالقياس إلى النقصان، وعلى أن الزيادة والنقصان اللذين يتوجهان إليه محدودان في الطبع ليسا بالقياس، وسنجد الحال في النمو والذبول، لذا في التضيض والتمدّد، وكذلك الحال في التخلخل والتكاثف . وأما الحركات التي في الوضع فيشبه أن لا يكون فيها تضاد على نحو ما لا تضاد في الحركات المستديرة، وسنعلم هذا عن قريب . وأما الحركة المكانية، فإن الجنس المستدير منها غير مضاد للجنس المستقيم بوجه من الوجوه، وذلك لأن فصول الحركات المتضادة، مع الاتفاق في الجنس، يجب أن تكون متقاطعة متعاندة لاجتماع، وتكون منسوبة لاجتماع إلى أمر من الأمور التي تتعلق بها الحركة . والحركات ليس كونها متضادة هي أن متحركها متضادان، فإن الأضداد قد يعرض لها أن تتحرك حركة متفقة في النوع، فإن النار إذا عرض له حركة بالقصر إلى أسفل، وشاكل الحجر في ذلك، كان نوعا الحركتين لا يختلفان في ذاتيهما، إنما يختلفان بالقصر والطبع . والقصر والطبع لا يجعل الشيء مختلفا فإن الحرارة التي تحدث في جسم بالقصر، والتي تنور بالطبع متفقة الفعل، والسواد الذي يحدث بالقصر، والذي يحدث بالطبع، سواد يؤثر تأثيرا واحدا، إنما يختلف بأن هذا

(١) لأمر زائد : الأمر زائد د، م .

(٢) موافق : موافق ط || التضيض : التضيض ط .

(٣) مع : ساقطة من ط .

(٤) التمدد : السواد ط .

(٥) الصغر : الصغير ساء، ط، م || الكبير : الكبير ساء، ط، م .

(٦) اللذين : اللذين ساء، اللذين ساء ط، واللذين م || ليس : لا ط || في : ساقطة من ط .

(٧) إل ( الثانية ) : لا ط .

(٨-٩) حركة ..... إنما هي : ساقطة من ساء .

(١٠) إليه : إليها م .

(١١) قريب : قرب ط .

(١٢) هي : هم || متحركها : متحركها د || متضادان : متضاد ساء، ط، م . || النار : النار ساء، ط، م .

(١٣) عرض : عرضت م || ذاتيهما : ذاتيهما ط، م .

(١٤) غطلا : غطلا د || جسم : الجسم ط || تورد : تنور ب، د .

(١٥) بالقصر : للقصر د || ساقطة من م .

عرضي وهذا طبيعي ، وكذلك الأشكال الطبيعية والقسرية وغير ذلك . ولو كان تضاد الحركات أيضا إنما هو للقسر والطبع ، لما كانت حركتان قسريتان متضادتين ، ولا طبيعيتان متضادتين . فبين أنه ليس تصوير الحركة مضادة للحركة ، لنفس أن الحاملين للحركة متضادان ، وبمثل ذلك يعلم أيضا أن الحركة ليست تصوير مضادة للحركة لأجل أن المحركين متضادان ، ولا أيضا لأجل الزمان ، لأن الزمان لا تضاد طبعه ، ولو كانت تضادا لكان يكون التضاد في أمر يعرض للحركة ، لا لطبيعة الحركة ، فإن الزمان عارض للحركة ، ولا أيضا تكون الحركات متضادة ، لأجل أن الذي فيه الحركة مضاد للذي فيه حركة أخرى ، فإن الذي فيه الحركة يكون متفقا والحركات متضادة . فإن الطريق من البياض إلى السواد ومن الزيادة إلى النقصان ، هو بعينه الطريق من السواد إلى البياض ومن النقصان إلى الزيادة ، وبالجملة بين المتوسطات بأعيانها . كما أن المسافة في التزول هي المسافة في الصعود ، وبالجملة فإن هذه المتوسطات لأضدادها ، لأنها متوسطات . فكيف يكون هي التي لتضادها تصوير الحركات متضادة .

ولم يبق الآن إلا الأمور التي إليها وعنها ، فإنها إذا كانت متضادة كالسواد والبياض كانت الحركات متضادة ، ولا كيف اتفق ، فإن الحركة من السواد ليس بضد للحركة إلى السواد ، لأجل أنه حركة من السواد فقط ، بل لأجل ما يلزمه من أن تكون مع ذلك حركة إلى البياض ، كما يلزم كونها حركة إلى السواد من كونها حركة البياض ، فإن الانتقال من السواد لا يكون إلا إلى البياض ، والانتقال إلى السواد لا يكون إلا من البياض . فأما من الإشفاف وإلى الإشفاف ، فذلك ليس بحركة ، بل أمر يقع دفعة ، ولو كانت الحركة من السواد قد تتوجه لا إلى البياض ، لم تكن هاتان الحركتان متضادتين ، كما أنه يجوز أن يتحرك الشيء من اليمين لا إلى اليسار ، بل إلى فوق ، فالحركات المتضادة هي التي تتقابل أطرافها . وهذا يتصور على وجهين يرجعان إلى وجوه ثلاثة : أحدهما أن تكون أطرافها تتقابل بالتضاد الحقيقي في ذواتها ، مثل السواد والبياض ، ومثل أكبر حجم في طبيعة الشيء ، وأصغر حجم في طبيعة ذلك الشيء . والثاني أن تكون أطرافها لا تتقابل في ذواتها وفي ماهياتها ، بل تتقابل من جهتين : إحداهما بالقياس إلى الحركة

(١) حر : هي ب ، د ، سا ، ط .

(٢) ولا طبيعيتان : ولا طبيعتان د ، سا ، م || مضادة : مضادة ب ، د ، سا .

(٣) أيضا : ساقطة من سا ، م || للحركة : ساقطة من سا .

(٤) كانت : كان د ، سا ، ط ، م .

(٥) التي ، التي سا || فإن : وإن د || تضاد : متضادة د ، ط .

(٨) بين : هي سا ، ط ، م .

(١٠) ولم : فلم سا ، ط ، م .

(١١) للحركة : الحركة م || آله : أنها م .

(١٢) ما يلزمه : يلزمه د ما يلزمها م || مع : ساقطة من سا || حركة ( الثانية ) : + من سا ، ط ، || إلى السواد من كونها حركة :

ساقطة من م .

(١٣) إلى ( الأولى ) : من سا || فأما : + الانتقال ط .

(١٥) هاتان : فهاتان ط || فوق : الفرق ط .

(١٨) ماهياتها : مياتها د || إحداهما : أحدها سا .

- والثانية بالقياس إلى أمور خطرجة عن الحركة ، مثل أن طرفي المسافة المتصلة بين السماء والأرض هما مثلا نقطتان أو مكانان . وطباع النقطتين والمكانين لا تتضاد ولا تتقابل تقابل السواد والبياض ، بل يتقابل الأمر خارج ، وذلك الأمر إما غير متعلق بالنسبة إلى الحركة وإما متعلق بها . أما الخارج من النسبة إلى الحركة ، فبأن يكون أحد الطرفين في غاية القرب من الفلك ، والطرف الثاني في غاية البعد منه ، فيكون طرف منه لزمه إن كان علواً ، والآخر لزمه إن يكون سفلاً . وأما المتعلق بالنسبة إلى الحركة ، فمثل أن يكون أحد الطرفين عرض له أن يكون مبدأ الحركة الواحدة ، والآخر عرض له أنه منتهى لتلك الحركة . فقياس كل واحد منهما إلى الحركة مخالف ، ومقابل لقياس الآخر . فإنه وإن كان قياس كل واحد منهما إلى الحركة قياس المقابل بالإضافة ، إذ المبدأ مبدأ لدى المبدأ ، والمنتهى منتهى لدى المنتهى ، وكذلك بالعكس في الأمرين ، فليس مقابلة ما بين المبدأ والمنتهى هذه المقابلة ، فإن المبدأ لا يتقابل المنتهى بأنه مقول بالقياس إليه ، فإنه ليس يلزم أنه إذا كان للحركة مبدأ ما ، وجب أن يفهم من هذا بعينه أن لها منتهى ، عسى إن كان ولا بد فيعلم بدليل ووسط من خارج ، والأمر في المنتهى كذلك . والمضافان أيهما علم ، لزم العلم بالآخر ، فليس ابتداء المسافة متصور الماهية بالقياس إلى منتهائها ، ولا منتهائها متصور الماهية بالقياس مبتدأها ، فليس بينهما تقابل المضاف ، وبينهما لا محالة تقابل . أعني إذا كانا في المستقيمة ، إذ يستحيل أن يكون المبدأ والمنتهى مجتمعين في شيء ، وأحدهما بالقياس إليه مبتدأ ومنتهى ، اجتماعاً في زمان واحد ، وليس أحدهما معنى علمياً للآخر ، حتى يكون المنتهى عدم المبتدأ بالتضاد ، ولا وجه من وجوه التقابل إلا التقابل بالتضاد . وأما في غير المستقيم ، فلا يبعد أن يكون شيء واحد مبدأ أو منتهى للحركة التي ليست على الاستقامة ، فلا يكون في المبدأ والمنتهى هناك تضاد وتقابل ، وليس يقع الشك في أن القسم الأول يجعل الحركات متضادة ، وأما القسم الآخر ان فيشبه أن يقع هذا

- (١) هـ : وهما ب ، د .
- (٢) وطباع : وطباع ط ، م || السواد والبياض : البياض د .
- (٣) البعد : الأحد سا || والآخر : وآخر سا .
- (٤) أنه : فإنه د || لقياس : كالقياس ط + كل واحد منهما إلى ط .
- (٥) فإنه : وإنه سا || المقابل : + له ط ، م || بالإضافة إذ : ساقطة من م || مبدأ : ساقطة من م || لدى المبدأ : ساقطة من م .
- (٦) مقابلة : مقابل د .
- (٧) مقول : يقول م || لها : له : له سا ، ط ، م .
- (٨) فيعلم : فيعلم ط .
- (٩) مبتدأ : مبتدأ ط ، م .
- (١٠) المستقيمة : المستقيم سا .
- (١١) مبدأ : مبدأ ط ، م .
- (١٢) حتى : ساقطة من سا || المنتهى عدم المبدأ : المبدأ عدم المنتهى سا || بالتضاد ( الأول ) : إلا بالتضاد ؛ ساقطة من د ، ط ، م .
- (١٣) وجهه : الوجهه ب ، سا .
- (١٤) المبدأ : المبدأ ط .
- (١٥) وتقابل : أو تقابل سا ، ط ، م .

الشك فيهما ، وذلك لأن ذوات تلك الأطراف لا تتقابل لذاتها ، بل تتقابل بعارض عرض لها ، فإذا لم تكن متضادة حقيقية ، لم تجعل الحركات متضادة حقيقية .

فقول : إن هذه المقدمة باطلة ، فإنه ليس إذا كان الشيء متعلقا بشيء ، ويكون ذلك الشيء ليس يعرض له التضاد في جوهره ، بل لعرض يعرض له ، يجب أن يكون التضاد في المتعلق بذلك الشيء تضادا بالعرض . وذلك لأنه يجوز أن يكون هذا الذي هو عارض للمتعلى به ، أمرا داخلا في جوهر المتعلق فإن التحدد بالطرف أمر غير ذاتي للشمع ، وذاتي للشكل الذي من الشمع ، وهو مما يتعلق بالشمع ويتقوم به . وكذلك الجسم الحار والجسم البارد يتضادان بعرضيهما وفعلهما ، وهو الإسخان والتبريد الصادران عنهما لا يتضادان بالعرض ، بل بالحقيقة ، لأجل أن الحار والبارد وإن كانا عارضا بالقياس إلى الجسم ، فإنه ذاتي أو واجب الوجود ، حتى يكون الإسخان والتبريد متحققا . وعلى هذه الصورة ، فإن الحركة ليست تتعلق بطرف المسافة من حيث هو طرف فقط كيف كان ، حتى إذا عرض للطرفية عارض كان غير داخلا في تقويم الحركة ، أو لا يجب دخوله ، كلا بل إنما تتعلق الحركة بالطرف من حيث هو مبدأ ومنتهى ، فإن كل حركة بجوهريتها يتضمن التأخر والتقدم لأن الحركة جوهرها مفارقة وقصد . فجوهرية الحركة يتضمن المبدأ والمنتهى ، إما بالفعل وإما بالقوة القريبة من الفعل ، التي أشرنا إليها . فالأطراف التي للمسافة إنما تتعلق بها الحركة من حيث هو مبدأ ومنتهى ، وهي من حيث هي مبدأ ومنتهى متقابلة ، وهي من حيث هي متقابلة فهي مقومة للحركة ، وإن كانت ليست مقومة بذلك . فظاهر بين أن الحركة التي يتعين لها مبدأ ومنتهى متغايران بالفعل ، لا يجوز أن يؤدي أحدهما إلى الآخر ، بل يكون على النحو الذي وصفنا ، فهي لذاتها من ضد إلى ضد ، والضدان ذاتيان لهما ، وليسا ذاتيين للموضوع الذي هو الطرف .

(١) تتقابل : ساقطة من د || لها : له م .

(٢) حقيقة ( الأولى والثانية ) : حقيقة ط .

(٤) لعرض : العرض م || له : أنه د || يجب : فيجب ط ؛ ساقطة من م || أن يكون .... يجوز : ساقطة من د .

(٥) هذا : + الشيء ط || به : بذواتها سا || داخلا : ساقطة من سا .

(٦) من : في سا ، ط || ويتقوم : ويتقوم سا ، ط ، م || وكذلك : فكذلك سا .

(٧) الصادران : الصادر د ؛ الصادران م .

(٩) ليست : ليس ب ، د ، سا ، م . || طرف : طرفه سا ، طرفها ط ، م .

(١٠) للطرفية : لطرفها ط || أو لا يجب : إذ لا يجب ط .

(١١) هو ، + جسم د || بجوهريتها : جوهريتها سا ، فجوهريتها ط ، م .

(١٣) فالأطراف : فإن الأطراف ط .

(١٤) وهي : فهي ط || متقابلة : مقابلة ط || فهي : ساقطة من ط .

(١٥) يمين : يمين ط .

(١٦) ذاتيان : كالثانين ط || لها : له سا .

ولقائل أن يقول: كيف يكون المبدأ مضادا للمنتهى، ومبدأ الحركة ومنهاها قد يكونان في جسم واحد، والأضداد لا تجتمع في جسم واحد .

فيقال له: الأضداد قد تجتمع في جسم واحد، إذا كان الجسم ليس موضوعها الأول القريب، إنما لا تجتمع الأضداد معا في الموضوع الأول القريب، وموضوع المبدئية والمنتهاية ليس هو الجسم، بل هو الطرف، ولا يجتمع في طرف بالفعل أن يكون مبدأ حركة مستقيمة واحدة بالاتصال ومنهاها، وهذا كما قد يجتمع في جسم واحد • أشياء متقابلة . وإن كان بغير التضاد ، كجسم يوجد فيه خط محدب وخط مقعر ، وما أشبه ذلك .

والذي ظن أن الحركات المستقيمة ليست أولى بأن تتضاد، من أن تضادها المستديرة، إذ الطريق والمسافة في المتضادات المستقيمة واحدة، فقدسها سهوا عظيما، وكان يلزم أن يقول السواد والبياض ليسا بمتضادين، لأن موضوعهما واحد. ولو كان شرط التضاد أن لا يكون للضدين أمر مشترك، لما اجتمع الضدان في جنس واحد، ولما كان موضوعهما واحدا بالحقيقة، فإن التضاد هو اختلاف في طريق واحد على غاية ما يمكن ولا نشك أن ١٠ التسود ضد التبييض، والطريق بينهما هو الوسائط، وهو واحد، لكن السلوكين المتقابلين فيه هما على غاية الخلاف.

وإذ قد بينا هذه الأصول، فلنرجع إلى غرضنا من تبين أن الحركة المستديرة لا تضاد المستقيمة، فنقول إن كان بينهما تضاد، فلما أن يكون ذلك التضاد لأجل الاستدارة والاستقامة أو لا يكون، فإن كان لأجل الاستقامة والاستدارة كانت الاستقامة والاستدارة متضادتين، لأن الشيء الذي به الاختلاف بين الأضداد المتفقة في الجنس متضاد، لكن الاستدارة والاستقامة لما قيل ليس موضوعهما القريب واحدا، ولا شيء من الموضوعات ١٥ يجوز أن يستحيل من الاستدارة إلى الاستقامة إلا بفساده على ما قلنا، فليسا بضدين فليسا بسببي تضاد الحركات، بل ليس ما فيه الحركة هو السبب لتضاد الحركات، فإن لم يكن تضادهما لما فيه بقي أن يكون للأطراف، ولو كان مضادة المستديرة لغيرها يسبب الأطراف، لكانت الحركة الواحدة بعينها تضادها حركات لانهاية لها مختلفة، لأنه

(١) مضادا : مضادا سا، ط || يكونان : يكون سا .

(٢) فيقال ... واحد : ساقطة من سا || موضوعها : موضوعها ط .

(٣) المبدئية : المبدئية ط || والمنتهاية : والمنتهاية م || ولا يجتمع : فلا يجتمع ط .

(٤) تضادها : + من ط .

(٥) المتضادات : المتضادات ط || سها : ينتهي ط || يلزم : + أيضا سا ، ط ، م .

(٦) التضاد : التضاد سا، المتضادين ط .

(٧) ولا : لما ط || ولا نشك : ولا شك سا ، ط .

(٨) فيه ها : فيها ط .

(٩) تبين : تبين ط || فنقول : فنقول سا .

(١٠) قبل : + قبل سا .

(١١) فإن : وإذا ب ، وإذا د || تضادها : تضادها د ، ط ، م .

(١٢) مضادة : مضادة م .



يمكن أن يكون الخط المستقيم المعين المشار إليه الذى عليه هذه الحركة المستقيمة وترا لقسى غير متشابهة لانهية لها بالقوة، لكن ضد هذا الواحد واحد فقط، وهو الذى فى غاية البعد عنه، ويمكن أن يبين بهذا أيضا أن صورة الاستقامة والاستدارة لا تضاد تضادا جنسيا، لأنه إن كان مطلق الاستقامة مضادا لمطلق الاستدارة، كان أيضا هذا المستقيم يضاده هذا المستدير بعينه، إذ لا يجوز أن يكون هذا الواحد يقابله إلا واحد بعينه، لأن ما هو أبعد عن هذا الواحد فى طبيعة الخلاف فهو واحد، فإن لا أبعد فلا ضد . وهذا الشخص الملم يكن متكررا بالعدد، لم يجوز أن يكون ضده معنى عاميا متكررا، فيسقط بهذا قول من قال : إن هذه الحركات القوسية الكثيرة يجوز أن تكون مضادة للمستقيمة الواحدة .

قال وإن كان ضد الواحد واحدا ، فهذه الكثرة هى من حيث هى مستديرة كشيء واحد . فإن هذا القول خطأ، وذلك لأن ضد الواحد بالعموم واحد بالعموم، متكرر الشخص ليس ضد الواحد بالعموم واحدا بالشخص، فليس ضد جميع تلك المستديرات المتفقة فى معنى الاستدارة هذا المستقيم الواحد بالشخص، بل الأولى أن تكون المستديرات ليست كأشخاص من نوع واحد، بل كل واحد منها قوس من دائرة أخرى، انعطافها وانحدابها انعطاف وانحداب آخر . ولا يبعد أن تكون الدوائر المتفقة فى النوع هى التى تتكرر بالعدد ولا تختلف فى الواحد يداب ، فيكون لاجواز مطابقة فيما بينها بوجه من الوجوه .

ويمثل هذا ما يختلف المستقيم والمستدير، وإن اتفقا من حيث أنهما خطان ممتدان، فلا يبعد أن يختلف نوعا القوسين اللذين لا ينطبق أحدهما على الآخر، وإن اتفقا فى أنهما مستديران محدودان، فكيف تكون تلك القسى المختلفة كلها مضادة لشخص واحد . ويسقط أيضا سؤال من قال ليكن بين المستقيم والمستدير مضادة جنسية، وبين المستقيمين مضادة نوعية، بأن يقال : إنا لا نمنع أن يكون للشيء الواحد أعداد من جهات كانت جنسية أو كانت نوعية، وذلك لأن الشيء يضاد الشيء فى طبيعة ذاته، وقد يضاده فى أعراض وأحوال. ونحن لا نمنع أن

- 
- (١) وترأ لقسى : وتر القسى : متشابهة : متشابه ط.
  - (٢) لكن : ولكن ط، م || القسى : + هو سا || يبين : يبين ط .
  - (٣) يضاده : مضاد سا || يقابله : مقابلا سا : مقابله ط، م || واحد : لواء سا .
  - (٤) فيسقط : فسقط سا، ط || هذه : ساقطة من سا .
  - (٥) قال : وإنه سا، ط، فإنه م . || حيث هى : ساقطة من د || فإن هذا : فهنا ط، م .
  - (٦) واحد بالعموم : ساقطة من م || ليس : وليس سا : فليس ط .
  - (٧) بالشخص : + حيث ط || هذا : هو ط .
  - (٨) تكون : ساقطة من سا، ط، م || بل : + كان ط . || قوس : وتر وقوس سا .
  - (٩) تكون : + تلك ط .
  - (١٠) المستقيم : المستقيمة ب، د، ط || والمستدير : والمستديرة ب، د، ط || وإن : فإن سا .
  - (١١) ليكن : فليكن ط .
  - (١٢) لا نمنع : لا نمنع ط || أعداد : صفان ط .
  - (١٣) لو كانت نوعية : لو نوعية سا || القسى : القسى ط .

- يعرض للحركات المستديرة أن يكون لها أضداد من المستديرات ومن المستقيمات في معان تعرض لها، وإنما نمنع أن يكون لها ضد في ذاتها وما هيها . وهذا لما أن التوسط في الأخلاق يضاد التقصير والإفراط ، وقد يتضادان هما أيضا في أنفسهما ، ولكن تضادا لإفراط والتقصير تضاد حقيقي في الذات ، وهما المتباعدان غاية التباعد وأما تضاد التوسط والطرفين ، فليس لطبيعة التوسط والطرفين ، بل لأن التوسط فضيلة ، وذاتك مجتمعان في الرذيلة والفضيلة معنى لازم أو عارض لتلك الطبيعة المتوسطة ، وأيضا كون ذينك رذيلة معنى لازم لهما وعارض .
- وليس في الفضيلة والرذيلة دخول في ماهية هذه ، فيكون التضاد بين المتوسط والطرفين ، تضادا في عارض . والطرف يضاد الطرف بذاته وجوهره ، وتضاد الوسط لعارض . وأما أنه هل يكون للشيء ضد من جهة جنبه وضد من جهة نوعه فقد علمت في مواضع أخر ما في هذا ، وتحققت أن الضد بالحقيقة هو ضد ذات الشيء ونوعيته ، فلا يجوز أن تكون المستديرة تضاد المستقيمة تضادا جنسيا ، وتضاد المستقيمة المستقيمة تضادا نوعيا . ولا يجب أن يستعان في هذا بتضاد الحركة والسكون تضادا جنسيا ، ثم بتضاد الحركتين تضادا نوعيا ، فإن السكون معنى عديم ١٠
- لامضاد ، فقد انضح أن الحركة المستقيمة لا تضاد المستديرة .

- وكذلك يجب أن تعلم أن المستديرات التي على القسي لا تضاد ، لأنه يجوز أن تتفق في أطراف مشتركة قسي بلاحقة . فأما الحركة من طرف قوس إلى طرف آخر التي بالعكس ، والقوس واحدة بعينها ، فلا تكون مضادة لها أيضا ، تعلم ذلك إذا علمت أن الحركة المستديرة الوضعية ، الثامنة الدوران ، لأصلها بوجه ، لأنه لا طرف لها بالفعل ، وإذا فرض لها طرف يكون فيه خروج وضع معين إلى الفعل . بذلك الفرض اجتمع فيه إن كان مبدأ ١١
- ومنتهى ، إذا لم يكن المبدأ أو المنتهى ضددين لأجل المبدئية والمنتهاية ، بل لأجل أنهما - كما مر لك - مبدأ ومنتهى حركة ، ولا كيف اتفق ، بل لأجل أنهما مبدأ ومنتهى حركة بصفة لا يكون مبدؤها هو بعينه منتهاها في

(٣) والتقصير : والنقص د ، سا ، م || الذات : الفوات سا .

(٤) تضاد : لضاد ط || فليس : فليط م .

(٥) أو عارض : عارض م || كون : في كون ط || رذيلة : ورذيلة د || لها : لها ط || وعارض : أو عارض ط .

(٦) والطرف : فالطرف د ، سا .

(٧) الطرف : الطرفين د || يضاد الطرف .... للشيء : ساقطة من سا || الوسط : التوسط ط || لعارض : عارض ط ، م ||

جهة : كلية سا .

(٨) هو : ماهو ط ، م .

(٩) المستقيمة المستقيمة : المستقيمة د ، م || ولا يجب : لا يجب سا .

(١١) لامضاد : لا يضاد ط .

(١٢) يجب : ك ب ، سا يجب ك ط || عل : عند بع ، د ، م || أطراف : الأطراف سا .

(١٣) قوس : القوس ط || التي : والتي د ، ط || التي : التي سا .

(١٤) لا طرف : طرف م .

(١٥) يكون : فيكون ط || كان : كانت م .

(١٦) والمنتهاية : والمنتوية م .

(١٧) أنهما : كونها سا || بعينه : بعينها سا ، ط .

استمرارها ، حتى يصبح التعاند بين المبدأ والنهاية من جهة التلبس إلى الحركة . وذلك إنما ينطق حيث يكون المبدأ والمنتهى بحركة مستقيمة ، يكون الاستمرار فيها لا يجعل المبدأ منتهى ، ولا المنتهى مبدأ ، فذلك هو الذى لا يجتمع .

وإذا كان كذلك ، فقد عرفت أن الحركتين اللتين على القوس الواحدة لا تضادان ، لأن الحركة على تلك القوس لا يعترض لها من حيث هي حركة قوسية — أن يكون مبدؤها غير منتهى مغايرة ذاتية ، بل يعرض ذلك لقطع يعرض ووقوف يتفق ، ولولا ذلك لصح لها التوجه المستمر إلى المبدأ بعينه . وهي حركة متصلة واحدة لا رجوع فيها . والحركات المستديرة الوضعية ، وخصوصا ما يكون منها لجسم متشابه الأجزاء ، موضوع على جسم متشابه الأجزاء ، أو موضوع فى جسم متشابه الأجزاء ، أعنى المتشابه فى الطبيعة وفى وضع الأجزاء ، فلأنها حركات وإن تكثرت وتخالفت ، فلأنها تتكرر وتتخالف بالعدد . لأن كل حركة منها تمت . فلأنها ابتدئ من وضع إذا فرض بالفعل ونتهى إلى وضع إذا فرض بالفعل ، لا اختلاف بينهما إلا بالعدد ، ويكون له فى الوسط أوضاع إذا فرضت بالفعل لم تكن مخالفة لما قبلها إلا بالعدد . وكل حركة منها فإن مبتدأها المفروض ومنتهىها المفروض ، ووسطها المفروض ، لا تخالف حركة أخرى إلا بالعدد . فهى لا تخالفها إلا بالعدد ، ولا شئ إلا لا يتخالف إلا بالعدد بأضداد وإن كانت تستحيل أن تجتمع .

وأما الذى قيل من أنه كما أن المستديرة تخالف المستقيمة فى أنها لا طرف لها بالفعل ، فكذلك تخالفها فى أن نوع تضادها لا يتعلق بالأطراف . فيسقط بما عرفناه أنه لا رجة لتضاد الحركات ، إلا أن يكون بسبب النهايات والأطراف ، فإذا سقطت النهايات سقط وجه التضاد ، فلم يكن ضد . فقد علمت مما قلناه حال الحركة المستديرة .

وأما المستقيمت فقد عرفت أنها تضاد وكيف تضاد حيثل وأن النازل والصاعد يتضادان التضاد المذكور

(١) حيث : ساقطة من سا .

(٢) فذلك : فكذلك سا .

(٣) وإذا : فإذا م || الحركتين : ساقطة من سا ، م || اللتين : اللتين سا || القوس .... تلك : ساقطة من سا .

(٤) لا يعترض : لا يعترض ط || مغايرة : مغايرة د .

(٥) اقطع : اقطع ط || يعرض : يعرض م || ووقوف : ووقوف ط ، م || وهى : وهى ط .

(٦) الجسم : الجسم د .

(٧) المتشابه : المتشابه سا .

(٨) وإن : إن م || كل : ساقطة من د || فلأنها : فلأنها سا .

(٩) مخالفة : مخالفا ط || مبتدأها : مبتدأها ط .

(١٠) فهى لا تخالفها إلا بالعدد : ساقطة من سا .

(١١) لا طرف : لأطراف سا ، ط .

(١٢) عرفناه : + فى سا .

(١٣) النهايات : + والأطراف ط .

(١٤) وأما : فلما سا || تضاد (الأول) : تضاد سا ، ط || حيثل : ساقطة من به ، د ، م . || يتضادان : يتضاد ب ، د ، سا .

الذى للحركة بمسمى حركة مستقيمة، ويتضادان تضادا خارجا عن ذلك، وهو أن الطرفين قد يتضادان من طريق أنهما علو وسفل أيضا . فالحركة ذات الضد هي التى تأخذ أقرب مسافة من طرف بالفعل إلى طرف آخر بالفعل ، وضدها هو الذى يبتدىئ من منتهىها ذاهبا إلى مبدئها لآلى شئ آخر .

## [ الفصل السابع ]

### ز - فصل

#### فى تقابل الحركة والسكون

أما مقابلة ما بين الحركة والسكون، فأمر قد تحققته فيما سلف، وعلمت أن لكل جنس حركة سكونا يقابله. لكنه قد يجب علينا أن نعرف تقابل السكون للسكون، من حيث هو سكون وسكون، لآمن حيث هو طبيعى وقسرى، وغير ذلك من الفصول الخارجة عن جوهرهما .

- فنقول : إن السكون أيضا مما تقع فيه مقابلة ومضادة ما بسبب الأمور التى يتعلق بها السكون . وإذا تأملت ما اقتصصناه عليك فى باب تضاد الحركة ، فمن قريب تعلم أن المسكن والمتسكن لا تدخل لهما فى ذلك، ولا الزمان . وقد علمت أن السكون لا يتعلق بمبدأ ومنتهى مكانى، ولكن يتعلق بما فيه، فيشبه أن يكون تضاد ما فيه يجعل السكون متضادا ، وما فيه يتضاد على وجهين : تضادا يتعلق بكونه حيزا ووجهة ومكانا ، أو شيئا آخر مما

(١) هى : هو سا، ط || ويتضادان : ويتضاد ب؛ ويتضاد د. || تضادا : ساقطة من د.

(٢) آخر : ساقطة من ب، د، م .

(٣) هو : ساقطة من ب، د || مبدئها : مبداه ب، م .

(٥) فصل : فصل ز ب ؛ الفصل السابع م .

(٧) مقابلة : تقابل ب، د || لكل : الكل ط || يقابله : ما يقابله ط .

(٨) هو : هى م .

(٩) جوهرها : جوهرها ط .

(١٠) ما : إنما سا || ما بسبب : السبب ط || يتعلق : يتعين ط .

(١١) اقتصصناه : قصصناه سا || تضاد الحركة : التضاد الحركات ط || والمتسكن : والسكن د || لا تدخل : لا تدخل د ||

لها : له ط، م .

(١٢) وما فيه : وفيه م || تضادا : تضاد ط، سا || أو شيئا آخر : وأقيله آخر ب، د ؛ واسما آخرها م، م .

يجرى مجراه . وبالحملة تضادا يتعلق بمماهته وتضادا يتعلق بأمر أخرى، مثل أن يكون مكانا حارا ومكانا باردا .  
فأما هذا الجنس من التضاد وهو أمر غريب عن السكون، لا يغير من أمر السكون شيئا، حتى أنه لو كان جسم  
يسكن فيه الجسم سكونا متصلا، وكان يعرض أن يسخن أو يبرد أو يبيض أو يسود، لم يجب أن يصير السكون  
فيه وقتا مضادا للسكون فيه وقتا آخر بل يتصل السكون فيه واحدا بعينه . لأن هذا التضاد ليس في ذات مافيه  
الساكن أولا ، بل في شيء آخر .

وأما إذا كان التضاد في ذات مافيه، بأن كان مرة يسكن فوق ، فيكون الذى يسكن فيه فوق؛ ومرة يسكن  
أسفل، فيكون الذى يسكن فيه أسفل؛ فبالحرى أن يكون هذا السكون مضادا لذلك السكون، ويكون السكون في  
المكان الأعلى ضدًا للسكون في المكان الأسفل .

وقد بقي أن يعلم هل السكون الذى يقابل الحركة من فوق، هو السكون فوق، أو السكون أسفل . وقد قيل:  
١٠ إن السكون فوق ضد للحركة من فوق، لا للحركة إلى فوق، وذلك لأن السكون فوق قد يكون كمالاً للحركة  
إلى فوق، ومحال أن يكون الكمال الطبيعي مقابلا للشيء، وأن يكون الشيء يؤدي إلى مقابل وضد . فهذا ما يقال  
ولم أنا فلم يتضح لي أن الشيء لا يؤدي إلى مقابله، بمعنى أنه لا يعقبه مقابله، ولو كان كذلك لما جاز أن يؤدي الحركة  
إلى فقدانها. ومن ينكر أن الحركة بالطبع إلى فوق إنما هي حركة بالطبع إلى فوق، ليحصل منه سكون بالطبع.  
ولاشك أن هذه الحركة مؤدية إلى فقدان نفسها، ولم يتضح لي أن السكون فوق ذال للحركة، بمعنى أن الحركة  
تستكمل بذلك، بل إنما هو ذال للمتحرك . وأما الحركة فلأنها تفسد وتبطل به، وذلك ليس ذال للحركة، بل  
١٥ فساد الحركة إنما هو ذال للمتحرك يحصل للمتحرك بالحركة . وعندى أن كل سكون يعرض للمتحرك فهو  
مقابل لكل حركة تصح فيه لو كانت بدل السكون ، لأنه عدم لكل حركة تكون فيه إلى ذلك الموضع أو عن ذلك  
الموضع . فإن السكون ليس هو علم الحركة من حيث هي إلى جهة ما، وإلا لكان المتحرك إلى خلاف تلك

(١) تضادا : تضاد سا ، ط || وتضادا : تضاد د ، سا ، ط .

(٢) أو يبرد : يبرد ب ، د .

(٣) مضادا السكون فيه وقتاً : ساقطة من م || يحصل : ++ به سا .

(٤) كان ( الثانية ) : كانت د .

(٥) هذا : ساقطة من م .

(٦) هل : هذا سا || السكون ( الثانية ) : + إلى سا .

(٧) إنما : إنها سا .

(٨) ولا شك : فلا شك ط || إلى : إلى ط ، ساقطة من م .

(٩) به : ساقطة من م .

(١٠) يحصل للمتحرك : ساقطة من م .

(١١) كانت : + الحركة ط . || من : غير م

(١٢) هي : هو سا ، ط ، م .

الجهة ساكننا، بل السكون عدم الحركة التي في ذلك الجنس مطلقا. وكذلك الساكن في نوع أين أو كيف أو كم ، إذا حفظ مثلا أيننا واحدا فهو ساكن في ذلك الأين، وإذا حفظ كيفا واحدا فهو ساكن في ذلك الكيف، وإذا حفظ مقدارا واحدا فهو ساكن في ذلك المقدار، ويستحيل أن يكون الشيء يحفظ أيننا واحدا ثم يكون عادما لنقلة دون نقلة، وكذلك في الاستحالة وغيرها، وإن كان يجوز أن يكون عادما لنقلة وغير عادم لحركة في الوضع، مثلا مثل الفلك الذي يكون في ذلك آخر، فإنه من حيث الأين ساكن ومن حيث الوضع متحرك مطلقا. وكذلك الحال في الكيف، فإن الساكن بقياس التغير في الكيف هو الذي لا يتغير في الكيف، والساكن بقياس التغير في الكم هو الذي لا يتغير في الكم، لكنه إن نشط واحد أن يجعل لكل حركة من حيث هي بصفته سكونا يقابلها يكون عدم تلك الحركة من حيث هي تلك الحركة، لزمه أن يجعل المتحرك إلى فوق ساكننا عن الحركة إلى أسفل. فإن نشط أن يجعل السكون المقابل هو الذي يتوهم طارئا على الحركة فيعلمها، فمع أنه يرخص له في هذا النشاط من غير وجوب، إذ ليس كل عدم يتأخر، بل قد يتقدم، يلزمه أن يكون السكون في ناحية تحت هو الذي يطرأ على الحركة إلى أسفل، فإن نشط أن يجعل السكون المقابل هو الذي تطرأ عليه الحركة، حتى يكون كالاستعداد المتقدم والعدم المقارن للقوة، كان السكون فوق، مقابل الحركة من فوق، وأما اعتبار التقابل بالطبيعة والقسرية، فيشبه أن يكون السكون فوق لا يقابل الحركة إلى فوق، لأنهما طبيعتان، بل التي إلى أسفل. وعلى هذا القياس تورد سائر الفصول التي بها تتخالف الحركات .

(١) الجنس : الجسم سا || أو كيف : وكيف م .

(٢) ويستحيل : ويستحيل سا، ط، م .

(٣) دون .... عادما : ساقطة من د. || يكون : + الحق سا .

(٤) التغير : التمين د.

(٥) واحد : أحد سا || هي : هو سا، ط || يقابلها : يقابله ط .

(٦) عن : على سا .

(٧) فيعلمها : فيعلمه سا، ط،

(٨) وجوب : وجل سا .

(٩) إلى أسفل .... الحركة : ساقطة من سا || فإن : وإن ط، م .

(١٠) بالطبيعة : بالطبيعة د، سا .

(١١) طبيعتان : طبيعتان د.

في بيان حال الحركات في جواز أن يتصل بعضها ببعض  
الاتصال موجودا لو امتنع ذلك فيها حتى يكون بينها سكون لا معالة

قد عرفنا أن الحركة كيف تكون واحدة وكيف تنضم الحركات، وعرفنا أنها كيف تتقابل، فحرى بنا أن نعلم أن أي الحركات تتصل بأي الحركات، وأياها لا يتصل، بل يتشافع ويتنالى .  
فنقول : أما المختلفة الأجناس فلا شك أنها إذا تعاقبت على موضوع واحد، لم يكن على أنها حركة واحدة بالاتصال وأما المتفقة الأجناس كاستحالة واستحالة ونقله ونقله فخلق بنا أن نحقق الأمر في ذلك . فإنه مما يعظم فيه الشك، أنه هل تتصل حركة الحجر الصاعدة بحركته النازلة، والحركة على قوس بالحركة على وترها، وبالحملة هل تتصل الحركتان اللتان يفرض لكل واحدة منهما شيء عنه وإليه الحركة، فيكون لأحده غاية وللآخر مبدأ ، كنقطة هي طرف مسافة، أو كيفية هي نهاية حركة إليها أو مقدار، أو غير ذلك. فإن قوما جوزوا هذا الاتصال، وقومالم يجوزوا، وأوجبوا أن يكون بين أمثال هذه الحركات سكون. وللهجوزين حجج وللهانعين حجج ، فلنعدها، ولنكشف عنها، ثم لنورد ما عندنا . فمن حجج المجوزين قولهم : أرأيتم حجر رعى يرمى إلى فوق، أو ينزل إلى أسفل، ويعارضه في مسلكه حصاة صغيرة حتى تماسه، أنسكن تلك الحصاة أولا

- (٢) فصل : فصل ج ب ؛ الفصل الثامن م .  
(٤) اتصالا موجودا : الأمور فقط د || أو امتناع : وامتناع د، ساء ط، م || فيها : فيها ط || بينها : بينهما ط .  
(٥) عرفنا ( الأولى ) : عرفت د، عرفناك ط .  
(٦) وأياها : فإنها د || أما : أن د .  
(٧) أنها ( الأولى ) : ساقطة من ب، دل .  
(٨) نحقق : نتحقق د || في ذلك : فيه ط .  
(٩) الحجر : + أيضا ساء || بحركته : بحركة ب .  
(١٠) تتصل : ساقطة من م || الحركتان : الحركات ساء || اللتان : التي ساء || واحدة : واحدا ب، د، ساء م || منها : منها ساء  
|| وللآخر : وللآخر د .  
(١١) مبدأ : مهمل ساء || كنقطة : النقطة ساء || مسافة : المسافة ط .  
(١٠-١٢) هذا .... يجوزوا : ساقطة من م .  
(١٢) وقوما : وفي ساء || وأوجبوا : وأوجبوا م || وللهانعين : وللهانعين د، ساء ط، م ..  
(١٣) فلنعدها : ولننعدها ط .  
(١٤) يرمى : رمى م || أنسكن : أترى يسكن ط .

ثم تأمل في ضد حركتها أو تتصل الحركتان معا . فإن سكن وجب من ذلك أن تكون الرحي تحبسها حصاة صاعدة عن الحركة النازلة التي لها ، وهذا محال ، وإن اتصلت الحركتان فقد بطل مذهب من يمنع ذلك .

وقالوا أيضا : إن ذلك السكون من المحال أن يحصل من غير أن يكون له سبب بوجه من الوجوه ، ثم إن كان له سبب ، فلما أن يكون سببا عديميا أو يكون سببا وجوديا ، فإن كان سببه عديميا ، وهو عدم سبب التحريك فيجب أن لا يكون في ذلك الجسم المرمى إلى فوق مثلا مبدأ حركة إلى أسفل ، فينبغي أن لا يتحرك إلا أن يتغير جوهره ، وليس الأمر كذلك . وإن كان السبب وجوديا فهو شيء مانع عن الحركة إما قسري من خارج وإما طبعي ، أو لإرادى نفسانى من داخل ، وجميع ذلك ليس .

وقالوا أيضا : إنه لا يمنع أن يكون شيء يماس شيئا معينا في آن ، ويفارقه ولا يبقى مماسا له زمانا ، حتى يكون ساكنا فيه . فلا يصح ما هو عمدة احتجاج ثبتي السكون ، فإنهم يتعلقون بأنه لا يجوز أن يقع في آن واحد مماسة ثم مفارقة .

١٠

قالوا : وهذا مثل كرة مركبة على دولاب دائر ، فلما إذا فرض فوقها سطح بسيط بحيث يلقاه عند الصعود ، ثم يفارقه ، فلما تماس حينئذ ذلك السطح بنقطة ، ولا يبقى مماسة له بعد ذلك زمانا . وأما الماتعون عن ذلك فمن حججهم أن الشيء الواحد لا يجوز أن يكون مماسا بالفعل لغاية معينة ومباينا ، إلا في آئين ، وبين كل آئين زمان وذلك الزمان لا حركة فيه ، ففيه سكون .

وقالوا أيضا : لو كان اتصال الصاعد بالهابط شيئا واحدا ، لكانت الحركتان تحدث منهما حركة واحدة بالاتصال ، لأن وحدة الحركة هي الاتصال . فكان يجب أن تكون الحركتان المتضادتان حركة واحدة وهذه محال وقالوا أيضا لو جاز اتصال الحركة لكان يجب أن تكون غاية الصاعد المائل هابطا هي أن ينتهي في حركته مستمرا إلى ما عنه ابتداء ، فيكون مبدأ الحركة المستقيمة الهاربة عن حيز هو بعينه المقصود بملك الهرب .

١٥

وقالوا أيضا : إنه إذا كان الشيء يبيض فابيض وهو يتسود فمن حيث هو يتسود ففيه سواد ، ومن حيث هو كذلك ففيه قوة على البياض ، فيكون مع أنه أبيض فيه قوة على البياض وهذا محال .

٢٠

(٢) بطل : يبطل سا ، ط .

(٨) لا يمنع : لا يمنع ط ، م || ويفارقه : يفارقه م .

(٩) فيه : م م + هذا خلف ط .

(١١) قالوا : وقالوا سا || وهذا : وحل م || بسيط : ساقطة من سا .

(١٢) مماسة : مماسا سا .

(١٥) كان : جاز سا ، ط ، م .

(١٦) بالاتصال : بالاتصال د || فكان : وكان م .

(١٧) أيضا : + إنه ط ، م || هي : ساقطة من ط .

(١٩) إنه : ساقطة من سا || هو ، ما هو ط : ساقطة من م .

(٢٠) فيه : ففيه م : ساقطة من ط .



فهذه الأشياء وما يشابهها عمدة ما يحتاج به الفريفة ، وليس ولا واخذ منهما حسن الاحتجاج ، وإن كان المذهب الثاني هو الحق . لكنهم لم يتركوا لنا برهاناً أقاموه عليه ، بحيث نقنع به ، أولم يفهمونا فهمنا يتعرضون به لأن يقع على وجه يزيل الشكوك . فلهؤلاء القائلين بالسكون أن يتقصروا ما احتج به أولئك .

أما حديث الحصاة ، فإنها لا تخلو إما أن يكون الهواء المتدفع أمام الرحي يصرف الحصاة قبل أن تقع بينهما مماسة ، فحينئذ يكون ذلك السكون واقعا في الهواء قبل المماس ، وإما أن لا يكون بحيث يصرفه حتى يلقى حجر الرحي فحينئذ لا يستحيل ، وإن كان شديداً أن تتوقف الرحي لاستحالة اتصال الحركتين ، كما يقع مثل ذلك لاستحالة الخلاء . فإن الأمر الواجب وجوده لا يبعد أن يبطل ما من شأنه أن يبطل ، أو يمنع ما من شأنه أن يمنع ، ويكون القدر من الزمان الذي فيه الإبطال والمنع بحسب مناسبة الفعل والانفعال .

وأما الحجة الأخرى ، فيجوز أن يقولوا عليها : إن السبب فيه سبب علمي ، وهو علم حدوث الميل عن القوة المحركة . فإن هذه القوة المحركة إنما تتحرك بإحداث ميل ، وقد علم أنها إذا كانت في مكانها الطبيعي لم يكن لها هناك ميل إلى جهة البتة ، وتلك القوة موجودة ، فلذلك تجوز في الجهة الأخرى التي ترامت إليها بميل قاصر أن تكون تارة ممنوعة عن الميل الذي تحدثه بالطبع بمعارضة الميل القسري ، ويلزم من ذلك أن لا تتحرك ، وذلك كسخونة الماء الغريبة إذا كانت قوية بعد ، فإنها ممانعة عن أن تتبعث عن طبيعة الماء برده الطبيعي . فلما نعلم أن الميل الغريب يستولى على الميل الطبيعي ويعلمه ، ويمنع عنها الحركة الطبيعية ، فيجوز أن يكون عند انتهاء الحركة بقية من الميل الغريب ، بقدر ما يمنع القوة الطبيعية عن إحداث الميل الطبيعي ، ويكون أضيق من أن يقوى مع تلك الممانعة على التحريك في تلك الجهة ، بل يضعفك عن التحريك ، فلا يتحرك ، ولا يضعف عن ممانعة الطبيعة من إحداث الميل . فإن الميل الغريب يقوى على التحريك غالباً للقوة الطبيعية ، ولا تقوى الطبيعة تقوى على إحداث

(١) وما يشابهها : وما يشبهها ط ، وما يشبهها م ، ما يحتاج : ما يحتاج سا ، منها : منهم د ، ط : حسن : جنس سا .

(٢) نقنع : نقنع ب : به : ساقطة من م : أولم : إذ لم سا ، ولم ط . : يفهمونا : يفهمونا ط .

(٤) أمام : أمام .

(٩) الرحي ( الثانية ) : ساقطة من م .

(٧) ما من شأنه أن يبطل أو يمنع : ساقطة من م : أو يمنع : ويمنع سا . (٧-٨) أن يمنع : أن يمنع د ، سا ، م .

(٨) بحسب : ساقطة من سا .

(١٠) الحركة : ساقطة من د : تتحرك : تتحرك د .

(١١) فلذلك : فكذلك سا ، ط ، م : إليها : إليه سا : بميل : الميل ط .

(١٢) تحدثه : تحدثها سا ، ط ، م .

(١٣) كسخونة : بسخونة م : أن : ساقطة من د .

(١٤) ويمنع منها : وما يمنع سا ، ويمنع عنه ط ، م .

(١٥) بقية : له ب ، د : يقوى : يكون يقوى سا .

(١٦) تلك : ذلك م .

(١٧) إحداث الميل : + الطبيعي ط .

الميل الطبيعي إلى أن تبطل تلك البقية من الميل الغريب بنفسها أو يطلها سبب آخر . ومثل هذا قد يشاهد بين المتلاوتين أيضا ، إذا تنازعا في معان أخرى ، فيكون الامتناع عن الحركة نارة لهذا ، ونارة يكون الامتناع لسبب يوجب السكون زمانا ، بعده ينبعث الميل الطبيعي إذا وجد التحريك . فليس كل ميل كما حصل ميلا حصا معه حركة ، بل ربما كان أضعف من ذلك أو مشوبا بالمقابل ، شرب المتوسطات إلى أن يصفو . وهذا مثل الميل الذي يحصل في حمل يتنوله محركون تسعة ، فإذا انضم إليهم العاشر استقل ، فإن التسعة قد أوجبوا فيه ميلا . وأعلموا ميلا . إلا أن الحاجة لاثم بذلك الميل في الاستقلال ، بل تحتاج إلى زيادة . ويجوز أن يقال إن السبب فيه معنى وجردى ، وهو أمر عرضي أيضا ، وهو أن يكون المحرك يفيد قوة غريبة يتحرك بها الجسم ، وتوسطها يفيد قوة مسكنة ، وهو أمر كالمضاد للميل ، وصورة مضادته أنه أمر غريب ، به يحفظ الجسم مكان ما هو فيه ، كما بالميل يترك مكانه فيكون منه قسرى وطبيعى ، كما يكون من الميل قسرى وطبيعى .

- وأما الحجة الدلالية فقد قيل عليها إن الكرة الطبيعية لانقطة حقيقية لها وأنها تماس بسطح . وهذا لا يعجبني ، بل الجواب الأصوب أنه حيث تكون كرة حقيقية ، فلا تكون إلا محاطة بكرة ، أو لا يحيط لها ، كما في السماوات ولا يمكن معها هذا العمل . وحيث يمكن هذا العمل فلا تكون كرة حقيقية ، ولو كانت فربما استحال أن تماس دفعة وترول ، ووجب أن تقف وقفة ما لاستحالة ذلك ، ومع ذلك فلا يخلو إما أن يكون هناك بين الكرة والصفيفة خلا ، أو لا يكون ، ويستحيل أن يكون بين الكرة والصفيفة خلا ، فيجب أن يكون بينهما ملاء ، فإن كان بينهما ملاء كان سطح ذلك الملاء الملاقي يلاقى الصفيفة ، وهو بسيط مسطح ، وسطح آخر يلاقى تقييب الكرة . ولم يجز أن يكون في وجهه نقطة غريبة من جسم آخر ، فإن النقطة لا يتعين لها في السطح البسيط وضع متميز ، غير أن يكون من ذلك البسيط . وإذا كان كذلك لم تقع تماس بين الكرة وبين الصفيفة بالنقطة ، وفرضت تماس ، وذلك محال .

- (١) من : عن ط || الغريب : أر تبطل سا ، ط ، م || ومثل هذا : وهذا سا .  
(٢) المتلاوتين : المتلاوتين يخ ، ط ، المقاومين سا ، المتقاربين م . || من .... الامتناع : ساقطة من م || لسبب : سبب سا ، م .  
(٣) يوجب : وجوب سا ، ط ، م || بعده : بعد ط .  
(٤) ما : ساقطة من م .  
(٥) عرضي : عرضي ب ، د .  
(٦) كالمضاد : كالمضاد م || وصورة : وصورته م || أنه : ساقطة من م || يترك : ترك ط .  
(٧) وأنها : فلها د + إنما ط || بطح : سطح سا .  
(٨) محاطة : محاطا سا ، ط ، مخالطة م || لها : له سا ، ط .  
(٩) ووجب : ووجبت سا || فلا يخلو : لا يخلو د ، سا ، م .  
(١٠) والصفيفة ( الأولى ) : والصفيفة ط || والصفيفة ( الثانية ) : والصفيفة د ، ط .  
(١١) الصفيفة : الصفيفة ط .  
(١٢) لا يتعين : لا يتغير م || السطح : ساقطة من د ، سا || البسيط : ساقطة م .  
(١٣) البسيط : ساقطة من سا || تقع : تكن سا || الصفيفة : الصفيفة ط .

على أن هذا تعليق لأحكام طبيعية بأوهام رياضية وهو غير صواب ، فإن ذلك مع أنه خروج عن الصناعة فليس يلزم منه . المراد على ما بيناه إلا أن يوجب منه اتصال الحركتين المذكورتين في الوهم ، ونحن لا نمنع اتصال الحركتين المذكورتين في الوهم ، إنما نمنع ذلك في الأمور الطبيعية الخارجة عن الأوهام .

٥ ثم لأولئك أن يعودوا وينقضوا حجج هؤلاء ، أما الأولى فلأنها سوفسطائية ، وذلك لأنه إما أن يعنى بالآن الذى يكون فيه مابينا طرف الزمان الذى يكون فيه مابينا ، فيكون طرف زمان المابينة التى هى الحركة ، فيكون ذلك بعينه الآن الذى كان فيه مماسا ، فلا يمتنع أن يكون طرف زمان الحركة شيئا ليس فيه حركة ، بل فيه أمر مخالف للحركة ، وأن يكون طرف زمان المابينة هو نفس آن الماسة ، وليس فيه مابينة . وإن عنى به أن يصلق فيه القول إن الشيء مابين ، فحق أن بينهما زمانا ، لكنه الزمان الذى يحرك فيه من الماسة إلى ذلك البعد ، وليس ذلك الزمان زمان السكون ، خصوصا ومن منزههم أن الحركة والمابينة وما يجرى ذلك المجرى ، ليس له أول ما يكون حركة ومابينة .

١٥ وكذلك إن تركوا لفظة المابينة ، وأوردوا بلحا لاماسة ، فإنه يجوز أن يكون في طرف الزمان الذى في كله لاماسة ، مماسة . وقد سلف منا بيان يتعلق به تحقق هذا المكان ، فلنستغن به . وعلى أن جميع ذلك ينتقض إذا كان المتحرك فيه أعنى المسافة قد عرض فيه فصول بالفعل بأن صار بعضه أسود وبعضه أبيض ، أو كان أجزاء منضودة على التماس ، فكان هناك حلول بالفعل . لكنه ليس يبعد أن يقال إنه إذا عرض ذلك ، وجب أن يقع عند الفصول بالفعل وقفات ، وتكون الحركة أبطلأ منها لو لم تكن .

وأظن أن بعضهم قال : أما المقطوع فكنذلك ، وأما ماتكون النهايات فيه بالعرض ، كما بين السواد والبياض ، فإن الشيء لا يكون بالقياس إلى المتحرك ذا حلول ، بل بالقياس إلى تلك الكيفيات ، وهو بالقياس إلى ذلك متصل ، كأنه لا يبيض فيه ولا اسود .

وهذا ليس يعجبني ، فإنه لم يكن المانع الذى أوردوه أمرا بالقياس إلى شيء ، بل كان لوجود أمر بالفعل

(١) بأوهام : بأوضاع سا .

(٢) يلزم : يلزمه د || ما بيناه : ماطته سا || اتصال : اتصاله سا || ونحن : لكن نحن سا .

(٤) يعودوا : يقولوا سا || وينقضوا : وينقضوا ط || فلأنها : فلأنها ط .

(٩) خصوصا : وخصوصا سا ، ط ، م || ومن : من سا || ذلك المجرى : المجرى ذلك سا .

(١١) لفظة : اللفظ م || وأوردوا : أوردوا م || كله : كل م .

(١٢) لاماسة ماسة : لاماسة د ، م || تحقق : تحقق ط .

(١٣) عرض : عرض م .

(١٥) لو لم : أولم ط .

(١٦) المقطوع : المقطوع ب ، د || بالعرض : بالعرض ط .

(١٧) وهو بالقياس : ساقطة من م .

(١٩) لوردوه : أوردوه م .

يوصل إليه وينفصل منه. وههنا ذلك الحكم موجود لاشك فيه، فههنا حد بالفعل بين السواد والبياض، ومسلم أنه إذا لم يكن ذلك لم يكن حد بالفعل البتة إلا طرف المسافة لإعالي الإطلاق وهو آخره، وإما من حيث هو مسافة فهو آخره وغير آخره أيضاً، أعنى من حيث يقف عليه المتحرك وإن لم ينته إلى طرف المسافة من حيث هو بعد. وأما الحجة الثانية فلأقولك أن يقولوا إن الحركة الواحدة ليست تكون واحدة على أى نمط من الاتصال افق، كما أن الخط الواحد ليس يكون واحداً على أى نمط من الاتصال اتفق، بل الاتصال الموحد للمقادير وما يشبهها وهو الاتصال المعلوم فيه الفصل المشترك بالفعل. وأما الاتصال الذى يكون بمعنى الاشتراك فى طرف، فذلك لا يجعل الخطوط والحركات وغير ذلك شيئاً واحداً، الوحدة التى لا كثرة فيها بالفعل، بل عسى أن تكون بالقوة، وإلا فالمثلث يحيط به خط واحد بالحقيقة.

- وقد فرغنا نحن سالفاً عن تحقيق وجوه ما يقال عليه الاتصال، وعرفت أن الاتصال منه موحد، ومنه مفرق، فلانكون إذن هاتان الحركتان حركة واحدة بالاتصال الموحد، بل حركتان اثنتان بينهما الاتصال المفرق. فإن ١٥ هذا الاتصال هو اتصال شئ بشئ، بطرف وجود بالفعل مشترك بينهما، ومالم يكن اثنية بالفعل، لم يكن هذا الاتصال بالفعل، بل هذا الاتصال يكون مثل خطين ملتصقين على زاوية ذات نقطة بالفعل. فهذا الاتصال إذن ليس هو الاتصال الموحد، بل الاتصال المفرق، وحكم هذا الاتصال كاتصال السواد والبياض. وبهذا يعلم أيضاً الغلط فى الحجة التى يتلوها، وأنه إنما كان يكون الغاية هى بعينها المبدأ، لو كان اتصال موحد لا مفرق. والأشياء المتفرقة والمتالية قد يجوز أن يكون منها غايات بعد غايات.

وأما الحجة الأخيرة فهى سخيفة، وذلك أنه عندما صار أبيض لا يقال إنه يتسود، بل ذلك بعده فى زمان، طرفه هو ذلك الآن الذى هو فيه أبيض. ومع ذلك فلا يتسود احتجاجهم إذا قال قائل: إن هذا الأبيض بالفعل هو بالقوة أبيض آخر أيضاً، لأنه فى قوته أن يحل فيه بياض آخر غير هذا البياض، وقد تظلهما زمان

(١) يوصل : موصل ب، د || وينفصل : ومنفصل ب، د || لاشك : ولا شك ط .

(٢) الأطراف : الأطراف د، م.

(٣) أيضاً أعنى من : يعنى سا || من : ساقطة من ط، م || وإن : وإنه ب .

(٤) ليست : ليس ط || الاتصال : + كيف ط .

(٥) يكون : + خط سا || الاتصال (الثانية) : + الموجود ط .

(٦) يشبهها : أشبهها سا . (٨) تكون : ساقطة من ب، د سا، م .

(٩) من : فى ط .

(١٠) بالاتصال : باتصال د.

(١١) هو اتصال : ساقطة من م || مالم : فإلم سا || اثنية : اثنية سا، انته م .

(١٢) فهذا : وهذا سا، م || الاتصال (الثانية) : اتصال ط .

(١٣) كاتصال : ساقطة من م .

(١٤) والمتالية : المتالية د، سا، ط، م .

(١٥) آخر : أحمر د || .

يفصل بينهما ، فيكون بالقياس إلى هذا البياض الموجود لا قوة له عليه ، وبالقياس إلى بياض ينتظر له قوة عليه .

وإذ قد أوضحنا حجج هؤلاء، فبالحرى أن نعرف نحن الحجة التي لأجلها تمسكنا بأحد المذهبين . فنقول :  
 إن كل حركة بالحقيقة فهي تصدر عن ميل بحقه اندفاع الشيء القائم أمام المتحرك أو احتياجه إلى قوة يمانه بها. وهذا الميل في نفسه معنى من الأمور به يوصل إلى حدود الحركات، وذلك بأبعاد من شيء تلزمه مدافعة لما في وجه الحركة، وتقرّب من شيء . ومحال أن يكون الواصل إلى حدها واصلا بلا علة . وجودة موصلة، ومحال أن تكون هذه العلة غير التي أزلت عن المستقر الأول، وهذه العلة تكون لها قياس إلى ما يزيل ويدافع، وبذلك القياس يسمى ميلا ، فإن هذا الشيء من حيث هو . واصل لا يسمى ميلا، وإن كان الموضوع واحدا، وهذا الشيء الذي يسمى ميلا قد يكون موجودا في آن واحد . وإنما الحركة هي التي عسى أن يحتاج في وجودها إلى اتصال زمان ، والميل مالم يقصر ولم يقع أولم يفسد، فإن الحركة التي يجب عنه تكون موجودة . وإذا فسد الميل لم يكن فسادا هو نفس وجود ميل آخر، بل ذلك معنى آخر ربما قارنه . فإذا حدثت حركتان فعن مياين وإذا وجد ميل آخر إلى جهة أخرى فليس يكون هو هذا الموصل نفسه، فيكون هو بعينه علة للتحصيل والامفارقة معا ، بل يحدث لامحالة ميل آخر له أول حدوث، وهو في ذلك الأول موجود، إذ ليس وجوده متعلقا بزمان ليس كالحركة والسكون اللذين ليس لهما أول حدوث، إذ لا يوجدان على وجه متا إلا في زمان وإلا بعد زمان، إذ هي مقتضية لأين لم يكن الجسم قبله فيه ، ولا يكون بعده فيه، فيقتضي تعلما وتأخرا زمانيا، بل هو كالألحركة التي تكون في كل آن . نكذلك الآن الذي قد يحدث طرف الحركة يجوز أن يكون هو بعينه حدا للألحركة، حتى يكون لألحركة موجودا في آن، هو طرف حركة مستمرة الوجود بعده، فلا يحتاج بين الحركة وبين الألحركة إلى آن وآن، بل يكفي آن واحد ولا يعرض محال، لأن ذلك الآن لا تكون فيه الحركة والسكون معا، بل واحد منهما . وأما

(٢) عليه : حل البياض سا .

(٣) وإذ : فلذا ط .

(٤) فهي : + التي م .

(٥) بما : به سا، م || به : له ط .

(٦) موصلة : ساقطة من د .

(١٠) أولم : ولم د .

(١٢) نفسه : بعينه ط .

(١٤) اللذين : الذي ب، د، سا || ليس : ساقطة من د .

(١٥) الجسم : الجسم ط || كالألحركة : كالألحركة ب، د، ط؛ حل حركة سا .

(١٦) فكل ذلك : فذلك سا، م || للألحركة : الحركة ط .

(١٧) لألحركة : الألحركة م || موجودا : موجودة ط || حركة : حركة ط || مستمرة : مستمر سا، م؛ ومستمر ط .

(١٨) ولا يعرض : لا يعرض ط || متاهل : مقابل سا .

الآن الذى فيه أول وجود الميل الثانى، فليس هو الآن الذى فيه آخر وجود الميل الأول، إذ هو آخر وجود الميل الأول الذى بينا أنه يكون فيه موجودا عندما يكون موصلا . فإن كان يوجد موصلا زمانا، فقد صح السكون وإن كان لا يوجد موصلا إلا آنا، فليس ذلك الآن آخر، إلا أن يكون ماضى له آخر . موجودا فيه، إذ ماضى له آخر هو موصل، والموصل لا يكون موصلا وهو غير حاصل، وإنما لم يكن الآن واحدا، لأن الشيء لا يكون فى طبيعته ما يوجب الحصول وما يوجب اللاحصول معا، فتكون طباعه تقتضى أن يكون فيه اقتضاء بالفعل وأن لا يكون اقتضاء بالفعل . فلذا أن آخر الميل الأول غير أن أول الميل الثانى .

ولا تصح إلى من يقول إن الميادين مجتمعان، فكيف يمكن أن يكون شيء فيه بالفعل مدافعة سمة أولزومها، وفيه بالفعل التنحي عنها، فلا يظن أن الحجر المرمى إلى فوق فيه ميل إلى أسفل البتة، بل مبدأ من شأنه أن يحدث ذلك الميل إذا زال العائق، وقد يغلب كما أن فى الماء قوة ومبدأ يحدث البرد فى جوهر الماء إذا زال عائق، وقد يغلب كما تعلم .

١٠

فقد بان أن الآتين متباينان، وبين كل آتين زمان، والأشبه أن يكون الموصل يبق موصلا زمانا، لكننا أختلناه موصلا آنا ليكون أقرب من الموجب لعدم السكون، فقد انحلت الشبه، وتول أنت بنفسك بناء حجج المعلم الأول على هذا الأصل .

(٢) الأول : ساقطة من م || أنه ، أن ط .

(٣) أن : ساقطة من سا ، ط ، م .

(٤) الآنان : الآنات سا ، م .

(٥) طبيعة : طبيعة م .

(٦) لا يكون : + فيه م || أن آخر : آخر أن سا ، ط ، م || أن أول : أول أن ، ط ، م سا || الميل : ميل ط .

(٩) العائق : عائق سا ، ط ، م . || وقد ... عائق : ساقطة من د || وقد : قد ط . (١٠) كا : وكا ط .

(١١) لكننا : لكننا سا ، ط .

(١٢) السكون : السكون سا .

### في الحركة المتقدمة بالطبع وفي ايراد فصول الحركات على سبيل الجمع

وإذا قد بلغ الكلام بنا هذا المبلغ ، فبالحرى أن نختم القول في الحركات ، بأن نعرف أى الحركات أولى بالتقدم . فنقول : أما أولا ، فإن الحركة المكانية أو الوضعية أقدم الحركات ، وذلك لأن النمل لا يخلو عن كل حركة مكانية مع الحركة الكمية ، ولا يخلو من وارد على النامى متحرك إليه وفيه ، والمكانية والوضعية تخلو عنه . والتخلل والتكاثف لا يخلو عن استحالة ، والاستحالة لا توجد إلا بعد وجود حركة مكانية أو وضعية ، إذ كانت الاستحالة الواحدة لا توجد دائمة ، إذ هي بين الأضداد ويكون لها لا محالة علة ، لم تكن من قبل علة بالفعل ، ثم صارت علة . فلا يخلو إما أن تكون تلك العلة واصلة إلى المعلول أو لا تكون ، فإن لم تكن واصلة فوصلت ، حتى أحالت ، فقد حصلت حركة نقلية أو وضعية ، وإن كانت واصلة ، ولكن ليست بفعل ، فهو إذن يحتاج إلى استحالة في إرادتها ، أو غير ذلك حتى تفعل . والكلام في تلك الاستحالة ثابت ، وإن كان لا يحتاج إلى وصول ولا إلى استحالة ، وهو موجود ، والموضوع موجود ، وليس بفعل ، فليس بمحيل أصلا ، فالكلام في الاستحالة ثابت .

على أن كلامنا في الاستحالات الجسمانية عن علل جسمانية ، وهي إنما تفعل بعد ما لم تفعل بالقرب بعد البعد . والكلام في الحركات النقلية المنتهية المستقيمة هذا الكلام ، فإنها لا تكون متصلة بغير نهاية ، فيحتاج أن تتقدمها حركات حتى توجد . وأما الوضعية والنقلية المستديرة إن كانت موجودة ، فليس الأمر فيها على هذه الصورة ،

(١) فصل طب : الفصل التاسع م .

(٥) أو الوضعية : والوضعية سا ، م || أقدم : تقدم سا .

(٦) الحركة : حركة سا || وفيه : ومنه ط || والمكانية : المكانية م .

(٧) استحالة : الاستحالة ط || والاستحالة : بالاستحالة ط .

(٨) بين : من سا . || لها : لها د : ساقطة من ط .

(٩) العلة : العلة ط .

(١١) إرادتها : إرادتها سا ، م || في : ساقطة من م .

(١٢) وهو : فهو م || فليس : ساقطة من د .

(١٤) إنما : + لم سا .

(١٥) فيحتاج : + إلى ط .

بل يكفي لها محرك واحد ثابت، ويصلح أن تكون أصناف ما يحدث من المناسبات المختلفة بين ذلك المتحرك وبين الأجسام الأخرى، أسبابا لانبعاث حركات واستحالات أخرى .

فبين من هذا أن أقدم الحركات ما كان على الاستدارة، فلأنها أقدم الحركات المكانية والوضعية، وهذا الصنف من الحركات أقدم من سائر الحركات الأخرى بالشرف أيضا، لأنه لا يوجد إلا بعد استكمال الجوهر جوهرًا بالفعل، ولا يخرج عن جوهرية بوجه من الوجوه، ولا يزال أمرا له في ذاته، بل يزال نسبة له إلى أمر من خارج، ويخص المستديرة بأنها تامة لا تقبل الزيادة، ولا يجب فيها الاشتداد والضعف، كما يجب في الطبيعة أن تشتد أخيرا في السرعة، والقسرية أن تشتد، كما يقال وسطا، ولا شك أنها تضعف أخيرا. والجزم الذي له الحركة المستديرة بالطبع هو أقدم الأجرام، وبه تتحدد جهات الحركات الطبيعية للأجرام الأخرى .

وإذ قد استوفينا تحقيق هذه المعاني، فبالحرى أن نجمع الفصول التي للحركات، ونقول : أولا كل ما ينسب إليه صفة فلما أن يقال تلك الصفة التي له بذاته، بأن تكون الصفة موجودة فيه كله، مثل ما يقال أن الثلج أبيض. ١٠ وإما أن لا تكون بالحقيقة موجودة في كله، ولكنها بالحقيقة في جزئه، مثل ما يقال إن الإنسان يرى وإن العين سوداء. وإما أن يقال بالعرض على الإطلاق بأن لا تكون فيه، بل في شيء يقارنه، كما يقال إن البهاء يكتب وكما يقال للبياض إنه ينتقل عندما ينتقل الأبيض. فالمتحرك والمحرك إما أن يقال له ذلك لذاته مطلقا أو للجزء، كما يقال فلان يكتب وإنما تكتب يده أو فلان يتحرك وإنما تتحرك يده. وإما أن يقال بالعرض مطلقا كما يقال للماكن في السفينة أنه يتحرك. فمنه ما ليس من شأنه البتة أن يوصف بذلك، كالبياض إذا قيل إنه يتحرك، ومنه ما شأنه ذلك، كالسهمار المسمر في السفينة. وكذلك المحرك قد يكون بالعرض وغير مطلق، على ما قيل في أبواب سلفت. والحركة إذا كانت في ذات الشيء فقد تنبعث عن طبيعته، لا من خارج ولا بإرادة ولا قصد، كتحريك الحجر. وقد تنبعث عنه بالإرادة، وقد تكون بسبب قسري من خارج كصعود الحجر. والطبيعي والإرادي

(١) أصناف : أصناف ط .

(٢-٤) الحركات المكانية ... أقدم : ساقطة من سا .

(٤) بالشرف : وبالشرف سا، ط، م .

(٥) ولا يخرج : فلا يخرج م || يزال : يزال ط || نسبة : نسبة ط || من : ساقطة من سا .

(٦) ويخص : ويخص ط || الطبيعة : + من سا، ط، م .

(٧) أخيرا : آخر د، سا .

(٨) تتحدد : يتحدد ط .

(٩) وإذا : وإذا سا || أولا : + أن ط .

(١٠) التي : ساقطة من د، سا، ط، م .

(١١) لا تكون : يكون م .

(١٦) ذلك : كذلك سا || وغير : أو غير ط، م || في : حل سا .

(١٧) سلفت : سبقت ط || فقد : وقد ط || ولا قصد : ولا يقصد سا .

(١٨) بسبب : ساقطة من د .



يشتريكان دائماً في أن يطلق عليهما لفظة الحركة الكائنة من تلقاء المتحرك، وذلك لأنها ليست من خارج، وربما قيل ذلك خاصة للذي يكون بإرادة . والحركة الطبيعية والقسرية قد تكون في غير المكانية والوضعية، فإن ههنا استحالة طبيعية ، كصحة من يصح بالبحران الطبيعي، وتبرد الماء الحار إذا استحال بطبيعة إلى البارد، واستحالة قسرية كاستحالة الماء إلى الحر ، وههناكون طبيعي، مثل تكوين الجنين من المني والنبات من البذور؛ وكون قسري، مثل إحداث النار بالقدح؛ وفساد طبيعي مثل الموت الهرمي؛ وفساد قسري، كالموت عن القتل، والموت عن السم. وههنا زيادة في مقدار الجسم طبيعة، كنمو الصبي؛ وأخرى قسرية كالنمو الذي يستجاب بالأدوية المسمنة . وههنا ذبول طبيعي كما في الهرم ، وذبول قسري كما بالأمراض .

ويجب أن يعلم أن قولنا حركة طبيعية ليس يعنى به أن الحركة تصدر البتة عن الطبيعة، والطبيعة بحالها التي لها، فإن الطبيعة ذات ثابتة قارة، وما يصدر عنها لذاتها فهو أيضاً ثابت قار قائم موجود مع وجود الطبيعة، والحركة التي هي الحركة القطعية تعدم دائماً وتتجدد بلا استقرار، والحركة التي حققناها الاحالة فإنها تقتضى ترك شيء، والطبيعة إذا اقتضت لذاتها ترك شيء فتقتضى لاعمالة ترك شيء خارج عن الطبيعة. وإذا كان كذلك فما لم يعرض أمر خارج عن الطبيعة، لم يعرض قصد ترك لها بالطبع. فإذا كانت الحركة الطبيعية، لا تصدر عن الطبيعة إلا وقد عرضت حال غير طبيعية؛ ولا تكون حال غير طبيعية، إلا وبإزائها حال طبيعية، إذ كانت هذه غير تلك، فتلك طبيعية، فتكون غير الطبيعية تترك تركاً متوجهاً إلى الطبيعة. فكل حركة طبيعية إذا لم تق، فهي تنهى إلى غاية طبيعية، ويستحيل إذا حصلت تلك الغاية أن يتحرك المتحرك بالحركة الطبيعية، لأن الحركة ترك ما وهرب . والغاية الطبيعية ليست متروكة ولا مهروبا عنها بالطبع، فكل حركة طبيعية إذن فهي لأجل طلب سكون، إما في أين أو في كيف، أو في كم، أو في وضع، فكل حركة لا تسكن، فليست بطبيعية، فالحركة المستديرة المتصلة إذن لا تكون

- (١) لفظة : لفظ ط || الكائنة : المكانية سا، م || وذلك : في ذلك م .
- (٢) خاصة : خاصا سا || بإرادة : بالإرادة ط .
- (٣) بالبحران : بالبحر مكان سا .
- (٤) الحر : الجزء د؛ الحرى ط || وههنا : وهنا ط || من المني : ساقطة من سا .
- (٥) المسمنة : المسمنة د .
- (٦) بحالها : ساقطة من سا .
- (٧) لها : ساقطة من د || قائم : ساقطة من سا .
- (٨) القطعية : ساقطة من م .
- (٩) وإذا : فإذا سا، ط، م .
- (١٠) فلاذن : فإن ط .
- (١١) ولا تكون حال ... تلك طيبة : ساقطة من ب . || إذ : إذا سا .
- (١٢) متوجها : + به ط || الطبيعة : الطبيعة سا، ط، م .
- (١٣) وهرب : + ما ط .
- (١٤) لكل : وكل د، ط || سكون : السكون ط .

- طبيعية ، وكيف تكون وليس شئ من الأوضاع والأيون التي تخرض مهر وباعنه بالطبع بتلك الحركة إلا وهو بعينه مقصود إليه بالطبع بتلك الحركة ، ومحال أن تهرب الطبيعة بالطبع عن أمور تؤمها بالطبع فالحركات المستديرة تكون إما من أسباب من خارج ، وإما عن قوة غير الطبع ، بل عن قوة إرادية . وقد يجوز أن لا يختلف ما يكون عن القوة الإرادية ، إذا لم تختلف النواعي والموانع والغايات والأغراض ، فلم تتجدد الإرادات وكانت الواحدة منها ملو غا بها المراد في الحركة ، ولا يمنع كون الحركة المستديرة للجسم بسيط أن يكون ذلك الجسم ذا نفس على ما يشكك به بعضهم قائلًا : إن المشائين يوحون أن لا تكون النفس إلا للجسم المركب ، ثم يقولون لحركة مستديرة بسيطة هي صادرة عن نفس وأنها لجرم بسيط . وذلك لأن المشائين لم يمنعوا أن يكون في البسائط كلها متففس ، بل إنما منعوا أن يكون ذلك الجسم من البسائط الأسطقسية الموضوعة للتركيب . فإن هذه البسائط مالم تتركب ولم تعتدل ولم تسقط غلبات التضاد لم يقبل الحياة ، فإن كان جسم بسيط لا ضد له في طبعه ، فهو أقبل للحياة .
- ويجب أن يعرف ههنا أن الطبيعي على كم أوجه يقال ، بحسب ما ينتفع به في الموضع الذي نحن فيه ، ثم نتم الكلام في الحركة الطبيعية ، فنقول : إن الطبيعي قد يقال بالقياس إلى الشئ الذي له الأمر الطبيعي وحده ، وقد يقال بالقياس إليه وحده ، بل بالقياس إلى طباع الكل بالشركة ، مثال هذا القسم هو أن كون الأرض غير حقيقية التلوير ، وانكشافها عن الماء ليس طبيعيا ، بالقياس إلى طبيعة الأرض نفسها . فإن طبيعة كل بسيط لا تقتضي اختلافا فيه ، بل تقتضي التشابه ، فيجب أن يكون الشكل الطبيعي البسيط كرياً . ولكن الأمر الذي تقتضيه طبيعة الأرض من استعدادها وفعلها معا إذا قرن به طبيعة الكل ، كان وجود هذا الشكل له طبيعيا ، أي أمر يجب عن طباعه وطباع الكل ، وما عليه مجرى الأمر الجزئي في الكل ، على ما سنوضح هذا في موضعه . وكذلك تصرف

(١) تكون : ساقطة من سا + ط + طبيعية ط || تفرض : تفرض سا ، ط ، || عت : منها م .

(٢) الحركة : الحالة سا || أمور تؤمها : أمر تؤمها ط ، م .

(٣) من (الثانية) : ساقطة من ب || عن (الأولى) : من سا .

(٤) والأغراض : والإرادات سا || وكانت : ساقطة من م .

(٥) منها : عت سا || بها : به سا || أن : بل سا .

(٦) ما يشكك : مثل سا ، م || الجسم : الجسم ط || حركة : بحركة ط .

(٧) متففس : تنفس نفس ط .

(٨) منعوا : يمنعون ط + م || تتركب : يركب ط .

(٩) لم : ولم ط || طبعه : طبيعته د ، ط .

(١٠) الموضع : الوضع د .

(١١) الشئ : شئ د .

(١٢) كون : تكون م .

(١٣) نفسها : ساقطة من م .

(١٤) البسيط : البسيط ط + م .

(١٥) أي : أو ط || عن : من سا .

(١٦) الجزئي : الجزئي د || وكذلك : فكذلك ط .

الغذاء بحسب تدبير القوة الغذائية، هو لنفس الغذاء غير طبيعي، ولكن إذا قيس إلى الطبيعة المشتركة لكل كان طبيعياً. وأما الطبيعي الخاص بالشئ، فهو أن يكون صادراً عن قوة طبيعية فيه رحده، ونعني بالقوة الطبيعية ههنا كل قوة من ذات الشئ تحرك لا بالإرادة، كانت طبيعية صرفة، أو كانت كنفس النبات، فيكون أحد قسمي هذا الباب على نحو تحرك الحجر إلى أسفل، وهو الذي يكون لاعتن إرادة، ولا أيضاً مختلف الجهة، والثاني على نحو تحرك النامي إلى نموه، فإن ذلك ليس بإرادة، ولكنه مختلف الجهة وقد تكون حركة بإرادة غير مختلفة الجهة ولا تسمى طبيعية إلا باشتراك الاسم كالحركة الأولى. فالحركة الطبيعية بحسب هذا الموضع هي التي تكون عن قوة في الجسم نفسه تتوجه إلى الغاية التي لطبيعة ذلك الجسم، وعلى الوجه الذي تقتضيه طبيعة ذلك الجسم إذا لم يكن عائق، مثل تكون يد الإنسان ذات خمس أصابع في مدة مثلها يتكون، وعلى نحو من التوجه لا غير زايغ عن الحدود الواجبة، فإنه قد تكون حركة عن الطبيعة، ولكن لا إلى غاية طبيعية، مثل تكون الإصبع الزائدة والسن الشاغية، وقد تكون حركة لاعتن الطبيعة، ولكن إلى الغاية الطبيعية، كما يرمى حجر إلى أسفل على خط مستقيم، رمياً لا تنصدر مثل الحركة التي فيه عن الطبيعة التي في الحجر وحدها. وقد يتفق أن يكون من المبدأ إلى الغاية ولكن معوقاً، مثل أن تكون حركته أبطأ من الواجب أو ذات كيفية غير موافقة للاستمرار إلى الغاية. فهذه قد يقال لها طبيعية.

ولكن الحقيقي هو ما قلناه أولاً، وقد تكون الحركة طبيعية لا بالقياس إلى الطبيعة، الخاصة بالشئ، بل بالقياس إلى أمور من خارج. فلأن الاحتراق طبيعي للكبريت عند ملاقة النار، والانجذاب طبيعي للحديد عند مقاربة المغناطيس.

- 
- (٢) وأما : + هو ط || فيه : - ه ط .  
 (٣) كانت : وكانت ط || صرفة : صرفاً ب، د، سا || كنفس : لنفس د .  
 (٤) نحو : سائلة من سا .  
 (٥) حركة : الحركة ط || غير : وغير سا، م .  
 (٦) لطيفة : + في د || الوجه : وجه ط .  
 (٨) يد : بدن م || زايغ : ذاتغ ط .  
 (٩) تكون : تتكون ط، م || ولكن : لكن م || الإصبع : الأصابع ط .  
 (١٠) الشاغية : الشناعة ط || كما : كن سا، ط، م || حجر : حجراً سا، ط، م .  
 (١١) الحجر : الحركة سا . (١٢) حركة : حركة ط .  
 (١٤) ما قلناه : ما قلنا ب، د، سا، م .

في كيفية كون الغير طبيعيا للجسم وكذلك كون انشيه اخرى طبيعية

- فقول : إن كل جسم ، فسنبين أنه يقتضى حيزا بخصه ، والمقتضى لذلك صورته التي بها يتجوهر أو صورة الغالب فيه ، وقد يقتضى كما أو كيفا أو وضعاً أو غير ذلك . فإن كان الحيز الذي يقتضيه موقوفاً عليه لا يفارق له تمكن له حركة طبيعية ناقلة إلى الحيز ، وكذلك إن كان كيفية هذه الصفة أو كمية ، فإن كان حيزه حيزاً يمكن أن يفارقه ، بأن يزال عنه قسراً فإنه يكون له عود بالطبع إن لم يمنع قسراً ، أو كان لم يزال عن حيزه ، بل كان أول حلوله في غير حيزه ، فإنه بالطبع ، ينتقل إليه إن لم يمنع قسراً . فإن كانت كيفية ما يجوز أن يسلب بالقسر ككيفية الماء ، أعني برودته فإنه إذا زال القاسر ، توجه إليها الشيء بالطبع ، فاستحال الماء المسخن مثلاً بارداً . وإن كانت كميته مما يجوز أن يسلب بقسر مثلاً كما يخلخل الهواء بالقسر ، حتى يصير أعظم ، أو يضغط بالقسر ، حتى يصير أصغر ، على ما أخبرنا عنه في باب الخلاء ، فإنه إذا زال القاسر انتقل الجوهر إلى حجمه ، أو كانت كميته مما لا يحصل له في أول وجوده ، بل يكون أول وجوده وجوداً غير مستكمل وإنما يستكمل بالاستعداد ، فإنه يتحرك إلى كماله في حجمه بالغذاء طبعاً ، أو كان وضع أجزائه وضعاً مقسوراً كما يحثى الخشب المستقيم بالقسر ، فإنه إذا خلى سبيله من غير كسر أو رضح ، رجع بحركته إلى الوضع الأول .
- لكنه قد يشكل في الحيز ، مما لا يشكل في أمر غيره ، فإن الجسم المتحرك في جهة متعرض له أمور : من ذلك

(٢) فصل : فصل ي ب الفصل العاشر ط ، م .

(٣) له : ساقطة من سا .

(٥) فإن : وإن م .

(٦) وكذلك : ولذلك د || كان : كانت سا ، ط ، م || كيفية : كيفية م || كميته : كميته م .

(٧) يمنع : يمنع سا ، ط ، م || أو كان : وكان ط || بل كان كان : + أول د .

(٨) يمنع : يمنع د || قسراً : ساقطة من م .

(٩) أعني : + به ط || القاسر : القياس سا .

(١٠) يخلخل : يخلخل سا ، ط .

(١١) يكون : كون ب .

(١٢) يحثى : يحثى ط .

(١٣) بحركته : بحركة د .

(١٤) جهة : وجه م .

أنه متحرك إلى تلك الجهة ، ومن ذلك أنه متحرك إلى مكان ما ، ومن ذلك أنه متحرك إلى حيث كليته . فيشبه الأمر ويشكل فلاندرى أنه إلى أى واحد من هذه الأشياء يتحرك. ولو كان الماء يطلب الجهة ، والنهاية في نزوله إلى أسفل ، لما وقف دون حد وقوف الأرض ، ولما طفا على الأرض ولما رسب في الأرض. وكذلك حال الهواء ، لو توهم جزء منه مقسورا إلى حيز النار ، فوجد ينتقل من حيز النار إلى حيز نفسه :

٥ وستعلم أنه لا يكون لحيز واحد جسمان بالطبع ، حتى يكون لك أن تقول : إن الأرض والماء يطلبان جهة واحدة وحيزا واحدا ، لكن الأرض أغلب وأسبق ، وكذلك الهواء والنار يطلبان جهة واحدة وحيزا واحدا ، لكن الأرض أغلب وأسبق ، ولو كان الهواء يطلب ما تطلب النار لكنه يعجز عن مساوقتها إليه. لكننا إذا وضعنا أيدينا على شطر من الهواء ، أحسنا باندفاعه إلى فوق ، كما إذا حبسناه في إناء تحت الماء . ولو كان يطلب المتحرك المكان فقط ، والمكان هو سطح الجسم الذي يحويه ، والطبيعي هو سطح الجسم الذي يحويه بالطبع ، لكان الماء يقف في الهواء حيث كان لأنه في سطح الجسم الطبيعي الذي يحويه ، ولكانت النار المتصاعدة تطلب أن يشتمل عليها مكان هو سطح فلك . وهذا الطلب محال ، لأنه إنما تماس طائفة من سطح الفلك من جهة ، ولو كان يطلب الكلية لكان الحجر المرسل من رأس البشر يلتصق بشفيرها ، ولا يذهب غورا ، فإن الاتصال بالكل هناك أقرب مسافة ولكان الحجر يصعد ، لو توهمنا إن كليته زال عن موضعه . فكان حينئذ لا يخلو إما أن يكون بالطبع ، يميز جهة دون جهة ، وهذا محال ، أو يكون قد انفصل عن الكلية انفعالا آخر من جهة أخرى ، فتكون حركته إلى الكلية ليس عن طباعه ، ولكن تجذب الكلية إياه . وقد فرضنا حركته طبيعية ، وعلى أنه يستحيل أن يفعل الشيء في شبيه فعله وأثرا بالطبع ، من حيث هو شبيه إلا بالعرض ، ولكانت الأرض الصغيرة كالمندرة أسرع الانجذابا من الكبيرة . فالذي يجب أن يعتقد في هذا ، هو أن الحركة الطبيعية تطلب الحيز الطبيعي وتهرب من غير الطبيعي ، لا مطلقا ولكن مع ترتيب من أجزاء الكل مخصوص ، ووضع مخصوص من الجسم الفاعل للجهات . فإن الجهة عينها غير

- (١) تلك ..... إلى : ساقطة من م || فيشبهه : فوشه ط .
- (٢) وقوف : وقوف م || ولما طفا على الأرض : ساقطة من ما .
- (٣) لو توهم : وتوهم م || حيز ( الأولى ) : حيز د || فوجد : فوجد م .
- (٤) ما تطلب : ساقطة من م || مساوقتها : مساوقتها م || إليه : إليها ط .
- (٥) حبسناه : أحسنا ما .
- (٦) الجسم ( الثانية ) : + الطبيعي ط ، م . || لكان : فكان م .
- (٧) يشتمل : يشمل ط .
- (٨) فلك : ذلك ط ، الفلك م .
- (٩) البشر : + بل د || بشفيرها : بشفيرها ط || ولا يذهب : فلا يلعب ط .
- (١٠) فكان : وكان د .
- (١١) دون جهة : ساقطة من م .
- (١٢) شبيهه : شبيهه ب ، د ، ط .
- (١٣) فإن : وإن م || منها : عنه د ، عليها ط .

- مقصودة إلا لأجل كون هذا المعنى فيها، وإن الكلية التي لكل بسيط ليست مقصورة في الحركة الطبيعية التي لأجرائها بلانها، ولكنها موضوعة حيث المقصود، بل المقصود ما ذكرناه. فالطلب يتوجه إلى هذه الغاية المحققة فقط، ولا يصح إلى غيرها. وأما الحرب فيصح من مقابلاتها أنها اتفق، فإنه إذا كان المكان غير طبيعي، وإن كان الترتيب طبيعياً حرب منه الهواء المنتشف المحصور في آجرة مرفوعة في الهواء، فإن الآجرة تنشف الماء من أسفل لشدة حرب الهواء عن محيط غريب، واستحالة وقوع الخلاء، ووجوب تلازم الصفائح، فيخلفه الماء في مسام الآجرة متصلاً فيها، لحرب الهواء عنها، وإن كان الترتيب في البعد والقرب قريباً من الواجب، وكهرب الماء من الهواء، وإن كان المكان طبيعياً، وليس الترتيب حاصلًا. وبالحري أن نعرف هل الحرب هو الذي يحركه أو الطلب. لكنه لو كان الأمر ليس إلا الحرب ولا طلب، لم تتعين جهة إليها الحرب دون الطلب، وحال الماء مثلاً في أن طبيعته تحدث ميلاً في جوهره، وذلك الميل يحدث ميلاً واندفاعاً فيما يلاقيه، لولا أنه أحدثه في نفسه لم يحدث الميل عنه في غيره، كحال الماء في أنه إنما تفعل صورته الطبيعية التبريد في غيره مما يفيض عنها من برد في جسمها التي هي فيه، ولم يفيض ذلك أولاً فيها لم يبرد غيره، وإن بقيت الصورة. وإذا استعاد حرارة غريبة، فعل ضد فعله فأحرق، وكذلك إذا اشتدت سخونته، عرض فيه العرض الذي توجه به صورة النارية، فيفعل فعل النار من الإحراق والصعود فأحرق وصعد. فلا يوجب ذلك أن يكون في هذا الجسم قوتان يتضاد مقتضاهما، إحداها تلك الصورة، والأخرى هذا العارض، وذلك لأن تلك الصورة لا تقتضي الحركة والإحراق اقتضاء أولياً، بل بوساطة عارض، وهو الذي بطل، وحصل ضده الذي هذا الفعل يصدر عنه صلحاً أولياً. فإن الصورة أيضاً إنما هي مبدأ للحركة إلى فوق، بوساطة عارض يشبه أن يكون بالقياس إليها ملكة وقتية، وهو الميل.

ولا يجب أن نظن، أن ذلك ليس لأجل العارض، بل لما يخالط الماء مثلاً من ناريات. تلك الناريات تنفخ وتنفارق وتصلد، ويبقى الماء بارداً. ولو كان كذلك لكان يجب إذا طبخنا الماء والدهن أن يتصلد الدهن أولاً،

(٢) ولكنها موضوعة: ولكنه موضوع سا، ط.

(٣) إلى: ساقطة من سا || أجا: ساقطة من د.

(٤) منه: عنه سا، ط، م؛ + ميل سا، ط، م || آجرة: جرة م || الآجرة: الجرة م.

(٥) لشدة: الشدة ط || فيخلفه: فيخلفه سا.

(٦) الآجرة: الجرة سا، م || حرب: الحسب ط.

(٧) وليس: إذ ليس سا، ط، م.

(٨) أو الطلب: أم الطلب م || كان: + الأمر ط.

(٩) مما: بما سا.

(١١) يبرد: يرد || وإذا: فإذا ط.

(١٢) فعله: فعله د؛ ساقطة من م || وكذلك: ولذلك سا، ط، م. || فيفعل فعل: يفعل د؛ ففعل فعل سا.

(١٣) يتضاد: يتضادان في ط.

(١٦) بوساطة: لوساطة م || يكون: ساقطة من د.

(١٨) وتنفارق: تنفارق سا || ويبقى: فبقى سا، ط، م. || أن يتصلد الدهن: ساقطة من د.

لأنه أقبل لطبيعة النار ولخالطها والاستحالة إليها. وعلى أنه من المعجز أن تكون بعض الأجسام المقصورة تتحرك إلى خلاف الطبيعة لخالط غالب، وبعضها لنفس تأكد هذه الاستحالة، كما في البخار المائي، فإنه لو كان للنارية للزوم ماقلناه. وأنت تعلم أنه لا علة ولا سبب لامتناع النارية من التخلص عن الماء، حتى يحتاج إلى أن يستصحب الماء، اللهم إلا أن يكون الماء صار بحيث يتحرك نحو حركتها موافقة لها، لكنه بالحري أن يبرهن على أن لكل جسم حيزا مخصوصا.

## [ الفصل الحادى عشر ]

### ك - فصل

فى البات أن لكل جسم حيزا واحدا طبيعيا وكيفية وجود الحيز  
لكليسة جسم ولاجزائه وللبيسيط والمركب

١٠ نقول : إن كل معنى، وكل صفة للجسم، لا بد لتلك الجسم من أن يكون له، فإن له منه شيئا طبيعيا. وهذا مثل الحيز، فإنه لا جسم إلا ويلحقه أن يكون له حيز إما مكان، وإما وضع ترتيب. ومثل الشكل، فإن كل جسم متناه، وكل متناه فله شكل ضرورة، وإن كل جسم فله كيفية ما أوصورة غير الجسمية لامحالة، لأنه لا يخلو إما أن يسهل قبوله للتأثير والتشكيل، أو يعسر، أو لا يقبل. وكل هذا شئ غير الجسمية.

١٥ وقد يمكن أن نبين ملازمة الجسم لكيفيات أخرى فنقول: إن هذه الأشياء وما يجرى مجراها، لا بد أن يكون للجسم منها شئ طبيعى ضرورى، وذلك لأن الواقع بالقهر والقسر عارض بسبب يعرض من خارج. وجوهر

(١) أنه : أن سا || المقصورة : المقصورة ط.

(٢) لو كان : لون د.

(٤) موافقة : موافقا سا .

(٧) فصل : فصل آب ، الفصل الحادى عشر ط ، م .

(٨) جسم : الجسم ط . (٩) والمركب : والمركب سا ، ط ، م .

(١٠) نقول : فنقول ط.

(١١) ترتيب : وترتيب ط .

(١٤) لا بد : + من سا .

الشيء قد يمكن أن يعقل . ولا تعرض له الأسباب التي لوجوده منها بد، إلا ما كان منها لازما لطباعه . وليس واجبا ضرورة أن يكون الجسم لا يعقل، إلا ويلحقه فعل قاسر فيه . فإذا كان كذلك، فطبيعة الجسم قد يمكن أن يفرض موجودا، وهو على ماهو عليه في نفسه، وليس بقصره قاسر . وإذا فرض كذلك بقى وطباعه، وإذا بقى كذلك ولم يكن بد من أن يكون له أين وشكل، وكل ذلك لا يخلو إما أن يكون له من طباعه أو من سبب خارج .

- لكننا قد فرضنا أنه لا سبب من خارج، فبقى أنه من طباعه، والذي من طباعه يوجد له، مادامت طبيعة موجودة .  
 ولم يقصر، فإن كانت طبيعته بحيث تقبل القصر، أمكن أن يزول ذلك عنه بالقصر، وإن كانت طبيعته بحيث لا تقبل القصر لم يزل ذلك عنه بالقصر .

فإن قال قائل : إنه يجوز أن يكون كل قاسر يرد فإنه يعطى شكلا ومكانا، ثم يبقى ذلك، فلا يزول إلا بقاسر آخر يرد فلا يخلو دائما عن قاسر على التعاقب، كما لا يخلو عن الأعراض بالتعاقب . وليس يلزم من ذلك أن يكون واحد منها ذاتيا لا تفارقه .

١٠

فنقول : إن الجسم تعرض له الأعراض التي ليست بلازمة على وجهين : أعراض تلحقه في ذاته، وأعراض تلزمه من مجاوراته . مثل كونه فوق وتحت ومماسا ومحاذيا ، والأعراض التي تلزمه لمجاوراته لا تكون ضرورية له باعتبار ذاته . والأعراض الأخرى فإنه لا يجب أن يخلو منها، بل يجوز أن يكون فيه علمها فقط، ولو كانت مما يستحيل خلوها عنه، بحيث لا يقوم إلا بوجود شيء منها فيه، لكانت صورا لأعراضا، بل الأعراض هي التي تعرض بعد تجوهر الشيء بحيث يجوز أن يوجد الشيء، وكل واحد منها معدوم، فيمكن فرض تجوهر الجسم دون شيء البتة منها . وأما المجاورات والمماسات وما يجرى مجرى ذلك، فليس تلزم الجسم لطبيعته، بل لوجوده مع جسم آخر . فليس إذن يجب لاحالة أن يكون الجسم لذاته، حاملا بالفعل لحال مما لا يقوم ماهيته، ولا يلزم ما يقوم ماهيته، فقد انحل التشكك .

١٥

(١) يمكن أن يعقل : يكون أن الفعل د || له : + من م .

(٢) قاسر : بالقصر ط .

(٣) وهو على ماهو : وهي على ماهي سا || وإذا : فإذا ط .

(٤) كذلك : ذلك سا || سبب : + من ط ، م .

(٥) لكننا : لكنه ب ، د ، م || قد : ساقطة من م || فبقى : فبقى م || أنه : أن يكون له سا ، ط ، م .

(٦) فإن : وإن سا ، ط .

(٨) ثم : ساقطة من د .

(٩) يرد : ساقطة من ط || من : ساقطة من ب ، د .

(١١) ليست : ليس ط ، م || أعراض تلحقه : ساقطة من د || وأعراض : أو أعراض ط .

(١٢) تلزمه : تلزم د ؛ تلحقه ط ، م || مجاوراته : بمجاورته ط .

(١٣) يخلو : لا يخلو د ، ط .

(١٥) منها : فيها ط ، م .

(١٧) مالا : مالا سا || ولا يلزم : ويلزم سا .

(١٨) التشكك : التشكك ط .



وحال القواسر حال هذه الأعراض، لأن القواسر لا تقوم ماهيته، ولا تلزم ما يقوم ماهيته . فإن القاسر هو الذى يرد من خارج، فيفيد حالا لولاه لما كان لذلك الجسم تلك الحال . وليس شئ من هذه واجبا أن يكون من الماهية أو لازما للماهية، فتوهم الجسم ولا قاسر يقصره، ليس ممتنعا بالقياس الى طبيعة الجسم ، وتوهم الجسم غير ذى أين يخصه أو حيز ممتنع بالقياس الى طبيعة الجسم .. فلهذا تلزمه في طبيعته التى له أن يكون له حيز، ذلك الذى لولا القاسر الذى يجوز أن لا يكون، لكان له . وكذلك الشكل والكيف وغير ذلك، وكذلك وضع الأجزاء إن كان له أجزاء بالفعل . فكل جسم ، فله حيز طبيعى ، فإن كان ذا مكان كان حيزه مكانا .

ولقائل أن يقول : إن الأرض جرم بسيط وتتضمن طبيعته اليبس الذى فيه ، فلا يخلو إما أن يقتضى له شكلا أو لا يقتضى ، فإن اقتضى له شكلا فيجب أن يقتضى شكلا مستديرا لبساطته ، فحينئذ إما أن يكون اليبس يساعد مقتضى طبيعته، فيجب أن تكون الأرض إذا سلب جزء منها الشكل المستدير بأن يشكل شكلا آخر، أن يعود بطبيعته فيستدير. وليس الموجود كذلك، وإن كان اليبس يمنع ذلك، ويحول بين طبيعة ذلك الجزء ومقتضاه واليبس صادر عن طبيعته ، فيجب أن تكون طبيعة واحدة تقتضى معنيين متماثلين، وليس هذا بجائز . فنقول إن اليبس إنما يفيض عنه ليحفظ ما تقتضيه طبيعته من الشكل الطبيعى حفظا قويا جدا، فإذا حفظ شكله، لزم من ذلك أن يحفظ في كل جزء ما توجهه طبيعته إيجابا أولا من انبساط الذاهب إلى شكله. فإذا لم شئ من شكله بقصر القاسر ، لم يكن للباقي منه حس وشعور بما حدث ، بل كان عليه أن يستحفظ ما أوجبه الطبيعة. وإن عادت الطبيعة فأوجبت انبساطا آخر كانت الطبيعة هي المناقضة لموجبها الأول، فكان حينئذ مقتضى الطبيعة بهذه الحال، ضد مقتضاها الأول، ومخالفا لمقتضى اليبس الذى تقتضيه الطبيعة. ولا يبعد أن تكون الطبيعة تقتضى في حال عارض، أمرا مناقضا ومقابلا لما تقتضيه في حال كونه سالما . فليس إذن المقتضيان متضادين متباينين صادرين عن قوة واحدة بحال واحدة حتى يكون محالا ، بل أحدهما يصدر عن القوة وهي على حالها

(٤-٢) تلك ..... الجسم : ساقطة من م .

(٤) يكون : ساقطة من م .

(٦) فكل : وكل د .

(٧) جرم : جسم م || اليبس : ليس ط .

(٨) شكلا (الثالث) : ساقطة من م . (٩) شكلا : شكلا م ؛ ساقطة من م .

(١١) متماثلين : ساقطة من م .

(١٢) يفيض : يقتضى سا .

(١٣) انبساط : انبساطه م .

(١٤) الباقي : الباقي ط ؛ شعور ب ، د ، م || ما : لما سا .

(١٥) وإن : فإن سا || فكان : وكان ط .

(١٦) بهذه : فهذه ب ؛ بهذا ط .

(١٧) المتضادان : مقتضيان م . (١٨) متضادين متباينين : بمضادين متباينين ط ، سا ؛ متضادان متباينين م || حالها : حالها ط ، م .

(١٨) حالها : حالها ط ، م .

الطبيعية ، والآخر يصدر عنها وهي بحال غير طبيعية . وذلك مثل السكون يعرض عن الطبيعة إذا كانت على حال طبيعية ثم تعرض عنها الحركة إذا كانت بحال غير طبيعية . وأما الجزء من عنصر غير الأرض ، إذا استحال إلى الأرض ، فاستحال أول استحالته إلى شكل غير كرى ، فذلك لموانع من خارج ، ولاختلاف الأجزاء في التكون أرضا ، اختلافا في التصلب والتأخر والمهورات .

- وإذ قد أوضحنا غرضنا هذا ، فبالحرى أن نبين أن المكان الطبيعي كيف يكون للجسم ، وكيف يكون للبيسط منه والمركب . ونقول : إنه يخلق بنا أن نعرف أنه هل يجوز أن يكون جسم من الأجسام له مكانان طبيعيان أو مكان واحد وله جسمان يسكنانه بالطبع ، وأن نعرف حال الأجسام البسيطة التي لها أجزاء متبايزة ولكل واحد منها مكان آخر بالعدد يخصه لاحتالة ، فيكون لكل واحد منها مكان طبيعي غير الذي للآخر ، أنه كيف يصير مكان هذا غير مكان ذلك ، ويختص به دون الآخر ، وكيف تشبه تلك الأمانة إلى المكان الذي لكل . وأن نعرف حال الجسم المركب في إنية الطبيعي ، فإن له مكانا طبيعيا لاحتالة ، فإذ ذلك المكان . فإنه إن كان مكان جزوا واحد ، كانت الأجزاء الأخرى في غير مكانها .

- فنقول : إنه لا يجوز أن يكون لجسم واحد مكانان طبيعيان ، إلا على جهة أن في جملة مكان الكل أحيازا بالقوة ، أيها وقع فيه بسبب مخصص كان طبيعيا له ، كاللدرة ، فإن أقرب حيز من حيز الأرض يليها هو طبيعي لها ، والأبعد لو حصل فيه لكان يصير أيضا أقرب وكان طبيعيا لها . فأما مكانان يتباينان ، فليس يمكن ذلك ، فإن مقتضى الواحد بالشخص من حيث هو واحد بالشخص . وأما بالمتخصص ، ومقتضى الكل المتشابه الأجزاء ١٥ جملة مقتضى جميع الأجزاء ، والأجسام المتشابهة الطبايع لا يستحيل عليها الاتصال لطبيعتها ، بل إن استحال فلانما يستحيل لعرض يعرض ، وهي في طبيعتها بحيث يجوز عليها أن لو كانت متصلة . وإذا لا يستحيل اتصالها فكيف يستحيل تمامها ، ولو اتصلت وتماست لم يعرض شيء مستحيل ، وإذا اتصلت وتماست كانت الجملة ، وهي تطلب المكان الطبيعي من حيث هي طبيعة واحدة هي جملة هذه الطبايع ، بل هذه الجملة من الطبايع . فيجب أن تطلب

(١) والآخر : والأخرى ب ، د ، سا || يعرض : يحدث سا .

(٢) حال : حالة ط ؛ ساقطة من د || الجزء : جزء ب ، د ؛ الجنس سا .

(٣) كرى : جزى سا ؛ كروى ط || ولاختلاف : لاختلف ط . (٢-٤) في التكون أرضا اختلافا : ساقطة من م .

(٦) يخلق : يخلو م || أنه : ساقطة من ط .

(٧) يسكنانه : يسلبانه سا || الأجسام : ساقطة من م .

(٨) منها ( الثانية ) : ساقطة من م || أنه : ساقطة من ط .

(٩) تشبه : تشبه ط || إلى المكان : للمكان سا .

(١٤) وكان : فكان ب || فأما : وأما سا ، ط ، م || يتباينان : متباينان سا ، ط ، م .

(١٦) والأجسام : والأجزاء سا .

(١٧) لعرض : يعرض ط || متصلة : + واحدة ط || اتصالها : اتصالا م .

(١٨) تماستها : تماستها ط || وتماست : أو تماست ط || تطلب : تطلب م .

(١٩) هي ( الأولى ) : ساقطة من م || طبيعة : طبيعة د || هي ( الثانية ) : وهي م || الطبايع : الطبايع د || فيجب : يجب ط .

جملة من الحيز ، هي حيز هذه الجملة ، بل هذا الحيز لهذه الجملة كأنه جملة تجتمع من أحياز واحد واحد . فإذن الأجسام المتشابهة الطابع ، فإن أحيازها كأنها أجزاء حيز واحد ، ويكون الجسم معين من تلك الجملة حيز يتعين له من تلك الجملة لعل تلك العلة . أما وجوده فيه أولاً عندما حدث وهو موافق له في الطبع ، فوجب لزومه ، وأما اختصاصه بالقرب ، فإن النار إنما تتحرك إلى فوق إلى جزء من حيز كلية النار بعينه ، لأنه هو أقرب إليه .

ولسائل أن يسأل إنا لو توهمنا النار في مركز الفلك ، لا ميل لجزء منها إلى جهة ، فإذا كان يعرض لها في طبعها ، أسكون بالطبع وذلك محال ، أو حركة إلى جهة ولا مخصص لجهة .

فنعول : كان يعرض لها سكون ، ولكن بالقسر ، لأنها كانت تقتضي أن تفرج عن فرجة في واسطتها تنبسط عنها إلى الجهات بالسواء ، إلى أن يلقى كل جزء من المنبسط ما هو أقرب إليه من المكان الطبيعي . لكن المهم المحيط وغير ذلك كان حينئذ لا يمكنها من أن تداخلها نافذة من النفوذ ، إذ هذا النفوذ لا يتأق بالخرق ، لأن الخرق يكون من جهة دون جهة ، وهذا انبساط في كل جهة ، فتكون ساكنة بالقسر . وأيضاً فإن الخلاء مما لا يجوز أن يحدث في الوسط عند الخرق ، وهذا القسر قسر عارض عن الطبع ، وهو عجيب جداً ، فإن الطبع يقتضي أمراً صار غير ممكن لعارض عارض ، فأدى ذلك إلى حكم غريب . ونحن لا ندرى استحالة هذا العارض ، ولا نمنعها لأننا لم ندر بعد استحالة المعروض في الموضوع مقدماً ولا نمنعها ، ولكن إذا جاز المقدم جاز التالي ، فإن امتنع التالي امتنع المقدم . فقد ظهر أنه كيف يكون للجسم الواحد مكان واحد بالطبع ، أو حيز واحد بالطبع ، وأنه كيف نسبة حيز الكل إلى حيز الأجزاء بعضها إلى بعض ، وهذا للبسائط . وأما للمركبات ، فإن تركيبها لا يخلو إما أن يكون عن بسيطين ، أو عن أكثر من بسيطين ، فإن كان عن بسيطين ، فلما أن يكونا متساويين ، القوة أو أحدهما أغلب ، فإن كانا متساويين في القوة ، ولم يتفق أن كان وضع أحدهما بجهة الآخر تفرقاً ، ولم يمتسبها ، إلا بقسر جامع وإن تواجعت حركتهما وبُعد كل من مكانه كبعد الآخر تقاوما ، وقسر كل واحد الآخر توقفاً إلا أن يطرأ

(٢) الجملة : الجهة سا .

(٣) الجملة : الجهة سا || لعل تلك العلة : ساقطة من سا || تلك العلة : ساقطة من د .

(٤) حيز : ساقطة من سا .

(٦) أو حركة : أم حركة م . (٧) سكون : السكون ط ، م .

(٩) تداخلها : + العقلة ط || نافذة : نافذة د ، سا ، ط .

(١١) الخرق : الخرق د ، م || عارض : خارج سا .

(١٢) لعارض : العارض سا . (١٣) لم ندر : لا ندرى ط || ولا نمنعها : ساقطة من سا || فإن : وإن سا ، ط ، م .

(١٥) وهذا : وهذه ط || للمركبات : المركبات سا ، م .

(١٦) عن ( الثانية ) : ساقطة من سا ، م .

(١٧) في القوة : بالقوة ط || الأخر : الأخرى ب ، د .

(١٨) وإن : فإن ط || حركتهما : حركتهما د ، سا ، ط ، م || كل : + واحد سا ، ط || مكانه : فكان ط || تقاوما : تقاربام ||

واحد : + منها ط .

على أحدهما معين ، أو يكونا في الحد المشترك بين الحيزين فيجوز أن تتفا فيه بالطبع ، وإن غلب قوة أحدهما والقصر على المراج حاصل ، كان المكان الطبيعي مكان الغالب ، وإن كان أكثر من بسيطين وفيهما غالب فالحيز للغالب ، وإن تساوت غلب البسيطان الاذان جهتهما واحدة بالقياس إلى الموضع الذي فيه التركيب وحصل المركب في أقرب الحيزين من حيز وقوع التركيب ولم يتجاوزه . إذ الجلب عنه إلى الجانبين سواء ، والإمساك فيه عن البسيط الذي يطلب ذلك الحيز لا يبطله تخالف الجانبين . وعنى أن لا يصح امتزاج من الأجسام البسيطة يتلزم به ، إلا وهماك غالب يجمع ويقتصر الأجزاء الأخرى ، مانعا إياها عن الحركة إلى أحيائها الخاصة ، أو تكون الأجزاء قد تصغرت تصغرا لا يمكنها أن يفعل في الأجسام التي بينها وبين كليتها خرقا ، أو يكون قوة قاسرة على الاجتماع غير قوى تلك الهياكل .

فلنبن الآن أن لكل جسم طبيعي مبدأ حركة طبيعية ، حتى يكون لكل جسم حركة طبيعية وأنه على نوع واحد فقط .

١٠

## [ الفصل الثاني عشر ]

### ل - فصل

#### في اثبات أن لكل جسم طبيعي مبدأ حركة وضعية أو مكانية

نقول : إن كل جسم لا يخلو إما أن يكون قابلا للنقل عن موضعه الذي هو فيه بالقصر ، أو غير قابل . فإن كان قابلا للنقل عن موضعه الذي هو فيه ، فلما أن يكون له في جوهره ميل إلى حيز ، أو لا يكون له ميل إليه ١٥ البتة . لكن كل جسم فله مكان طبيعي ، أو حيز طبيعي تقتضى طبيعته الكون فيه ، وإنما خالف سائر الأجسام في

(١) وإن : فإن د ، سا .

(٢) المراج : المزاج د ؛ المرج سا ، ط ؛ المزج م || كان : + عن ط ، م || وفيها : وفيها م .

(٣) الموضع : الموضوع ط .

(٩) الآن : سابقة من د .

(١٢) فصل : فصل ب ؛ الفصل الثاني عشر ط ، م .

(١٤) كل : لكل م .

(١٦) البتة : سابقة من د || كل : لكل ط .

ذلك لا يجسميته ، بل لأن فيمبدأ أوقوة معدة نحو ذلك المكان . فإن كانت تلك القوة مقتضية لذلك المكان ، وجبر ميته  
غير ممتنة بما هي جبرية عن الانتقال والحركة ، فلا مضادة فيه لقوته ، ولا تقتضى قوته تقتضى حيزا آخر . لأنه  
لا يجوز أن يكون في جسم واحد غير مختلف الأجزاء قوتان متضادان وتقتضيان فعلين متانين ، إذ القوى كوتها  
قوى بحسب فعلها ، وإذا تمانعت أفعالها ، تمانعت طبائعها ، فاستحالت أن تكون معالجسم . فإن الجسم الذى فيه قوة ما ، هو أن  
فيه مبدأ فعل ما يصدر لا محالة إن لم يكن عائق ، وإن لم يكن الجسم بحيث يصدر عنه ذلك الفعل ، إن لم يمنع مانع  
من خارج ، فليس فيه تلك القوة ، وإذا كان فيه قوتان متضادان ، صح صدور فعلين متضادين ، وهذا محال .  
فإذن من المحال أن يكون في جسم بسيط مفرد ، أو في غالب جسم مركب ، قوتان : واحدة تقتضى مكانا  
والأخرى تمنع عنه . ثم الجسم قابل للحركة من مقتضى الحركة ، فيلزم أن الجسم إذا قسر على مفارقة مكانه  
الطبيعى ، أن يتحرك إلى مكانه الطبيعى ، عندما يفارق انقاسره من خارج . وما يبين هذا أن كل جسم ليس فيه مبدأ  
ميل ما ، فإن نقله عما هو عليه من أين أو وضع يقع لافى زمان ، وذلك محال ، بل يجب أن يكون كل جسم يقبل  
تحريكاً وإمالة طارئة ، ففيه مبدأ ميل طبيعى في نفس ما يقبله ، كان أيناً أو وضعا .

ولنعين الكلام على التحريك المكاني على سبيل إيضاح المقصود فيما هو أظهر ، وإن كان المكاني والوضعي  
في مذهب البيان واحداً . إن الأجسام الموجودة ذوات الميل ، كالثقيلة ، والخفيفة . أما الثقيلة فما يميل إلى أسفل ، وأما الخفيفة  
فما يميل إلى فوق . فإنها كلما ازدادت ميلاً كان قبولها للتحريك الانتقال أبطأ ، فإن نقل الحجر العظيم الشديد  
النقل أوجره ، ليس كتنقل الحجر الصغير القليل النقل وبجره ، وزج الهواء القليل في الماء ، ليس كزج الهواء  
الكثير . وأما ما يمتري الأجسام الصغيرة مثل الخردلة ومثل التينة ونحافة الخشب ، من أنها لا تنقل عند الرمي  
في الهواء نفوذ الثقيل ، فليس السبب فيه أن الانتقال أقبيل للرمي والبحر ، بل لأن بعض هذه لصغرها لا يقبل من  
الدافع قوة محركة لها ولما يلها يبلغ من شدتها أنها يقدر بها على خرق الهواء ومع ذلك فيكون سريع الاستحالة

(١) بجسميته : لجسميته سا ، بجسميه ط . || فإن : فإذا سا || وجبر ميته : وجبرية ط .

(٢) جبرية : جزء منه د || فلا مضادة : ولا مضادة سا || لا تقتضى : مقتضى سا .

(٣) تضادان : متضادان ط || وتقتضيان : أو تقتضيان سا ، ط ، م .

(٤) فاستحالت : فاستحال د ، م || لجسم : لجسم ط .

(٥) يصدر : + عنه ط || وإن : فإن سا .

(٦) وإذا : فإذا سا ، ط ، م || كان : كانت سا ، ط .

(٧) مفرد : منفرد م .

(٨-٩) أن ... الطبيعى : ساقطة من سا .

(٩) هذا : + أيضا أن يتبين سا ، ط ، م .

(١٢) حل : أولافى سا ، ط ، || المكاني : + لولام || فيما : بجام .

(١٣) واحداً : + فنقول ط || إن : لأن د .

(١٤) فما : فما ط .

(١٥) وجره : أو جره ط ، م .

- إلى البطلان من السبب الذي يعرف في موضعه ، وهو السبب الذي يبطل القوى المستفادة العرضية من القوى المحركة . كما أن الشرية تطفأ من السبب الذي يبطل الحرارة المستفادة قبل النار الكثيرة ، وبعضها يكون متخلخل لا يقهر على خرق الهواء ، بل يداخله الهواء الذي ينفذ فيه ، ويكون سببا لإبطال قوته المستفادة . فإذ لمستعلم أن مقاومة المنفذ فيه ، هو البطل لقوة الحركة ، وهذا كالنار المتخلخل ، والماء المتخلخل ، فإنه أقبل للاستحالة . ولو كان السبب في قبول الرمي الأنفذ هو الكبر وزيادة الثقل ، لكان كلما ازداد المرمى ثقلا وكبرا ، كان أقبل للرمى .
- والأمر بخلاف ذلك ، بل إذا اعتبر الثقل والخفة ، ولم تعتبر أسباب أخرى ، كان الأقل مقدارا أقبل لتحريك القسرى وأسرع حركة ، فتكون نسبة مسافات التحركات بالقسرى ولها ميل طبيعي ، ونسبة أزمنتها ، على نسب الميل إلى الميل . لكن النسبة في المسافات بعكس النسبة في الأزمنة . أما في المسافات فيكون الأشد ميلا أطول مسافة ، وأما في الزمان فيكون ذلك أقصر زمانا . وإذا لم يكن ميل أصلا ، وتحرك المقصور في زمان ، وللملك الزمان نسبة إلى زمان حركة ذى الميل بالقسرى ، وتكون على نسبة ميل ، لو وجد إلى ميل ذى ميل المتحرك بالقسرى ، فيكون قبول مالا ميل فيه أصلا للقسرى كقبول ذى ميل مالا لو وجد ، فيكون الذى لا مانع له على نسبة وذى مانع مالا لو وجد ويعرض ، مثل ما قلنا في باب الخلاء من الخلف ، وعلى ذلك الوجه بعينه .

- ومما يبين ذلك ، أن المقصور على الحركة المستقيمة أو المستديرة يختلف عليه تأثير الأقوى والأضعف ، وإذا اختلف ذلك ، فظاهر أن القوى مطاوع ، والضعيف معاوق . وليست المعاوقة للجسم بما هو جسم ، بل بمعنى فيه يطلب البقاء على حاله من المكان أو الوضع ، وهذا هو المبدأ الذى نحن في بيانه . وكل جسم ينتقل بالقسرى فيه مبدأ ميل مالا ، أما الانتقال المكافئ فقد بيناه ، وأما الانتقال القسرى الوضعى فلأن ذلك الجسم إن كان قابلا للنقل عن مكانه فقد ظهر ، وإن كان غير قابل فله لا محالة قوة بها يثبت في مكانه وتلزمه وتختص به وهى غير جسمية . فنقول : إن هذا الجسم فيه مبدأ حركة أيضا ، وسنبين إذا اعتبر قريبا مما اعتبر به أمر الجسم القابل للنقل عن موضعه ، وذلك لأن له وضعا مالا بالعدد فيما يحويه ، أو حول ما هو يشتمل عليه أو في ذلك وحول هذا . فلا

(٢) الشرية : القسرى سا .

(٤) لقوة الحركة : لقوة الحركة ط || والماء المتخلخل : ساقطة من سا .

(٥) قبول : قول د || الرمي : المرمى ط || الأنفذ : الأهدب ، د ؛ الأكبر سا || كلما : كاط || الرمي : المرمى ط .

(٦) الأقل : الأول سا .

(٧) فتكون : وتكون سا || مسافات : مساواة ط .

(١١) وفى : فى م || ما : ساقطة من م .

(١٢-١٤) وإذا ... والضعيف : ساقطة من م .

(١٤) ذلك : ساقطة من سا .

(١٥) أو الوضع : والوضع سا .

(١٧) وهى : وهو ط .

(١٨) وسلبين : ويستبين ط ، م . || اعتبر قريبا : ساقطة من د .

(١٩) يشتمل مشتمل م + هو ط .

مخلو إما أن يكون ذلك له عن علة له في ذاته وعن صورته الطبيعية، أو عن علة خارجة عن الطبيعة . ومحال أن تقتضي ذلك ذاته ، فإن الأجزاء التي تفرض فيه والجهات المختلفة التي تكون له، والأجزاء التي تفرض فيها بماسه، ليس شيء منها أولى بشئ منها، أعني أنه ليس جزء يكون منه في جهة، أولى بماسة جزء بعينه إذ الجميع غير مختلف فيه . فطبيعة الجسم ليس تقتضي ذلك الوضع بعينه، إذ التشابهات لا يستحق بعضها بطبعه شيئاً من التشابهات بعينه دون بعض، بل يكون جميع ذلك جائزاً لكل واحد منها. وليس هذا كما يكون لأجزاء الأجسام القابلة للتخرب، فإن كل جزء يفرض فيه تجلده متخصصاً بما يخص به ، لأن أول وجوده وقع هناك، وأولاه أقرب المواضع من موضع وجد فيه أو نقل إليه خارجاً عن حيزه الطبيعي، إما لوجود يكون الأول فيه أو وقوع الانتقال بقسر إليه، فيكون اختصاص كل جزء بما هو فيه لا بالطبع المبرد ولا بالقسر، بل للطبع المقتدر بمعنى مخصص . وأما الذي لا يقبل مفارقة مكانه ، فليس حكمه هذا الحكم ، ولا يجري عليه ذلك التأويل .

١٠ فإذا كان كذلك، لا يكون جزء من أجزاء ذلك الجسم متخصصاً بما يخص به بالطبع مفرداً، بل ولا بالطبع مقارناً لحالة قسرية أوجها سبب . ولو كان هناك أيضاً شوب من سبب قاسر ومقتض من طبعه أمراً اقتضاء أسباب تخصص أجزاء الإسطقسات بأحيازها، لكان في طبعه أن لا يكون متخصصاً به، لو لم يكن ذلك السبب أو كان ثم زال، فيكون في طبعه على كل حال وكيف تغير الأقسام جواز أن تكون على تلك المحاذاة والماسة. وأن لا تكون، ففي طبعه أن يقبل نقلاً في الوضع . وقد بينا أن كل قابل نقل عن أمر متأين أو وضع ففيه مبدأ حركة وميل طبيعي ، فيجب أيضاً أن يكون في هذا الجسم مبدأ ميل في الوضع .

واعلم أن المقصود فيما وضع بما شرحناه من البيان، والمكشوف به عنه هو أن كل جسم تطراً عليه إمالة، لم يكن مبدؤها فيه بالطبع، بل تصدر عن سبب خارج، أو نفس موصلة تحرك بحسب القصد وتحلث ميلاً لم يكن

(١) له (الثانية) : ساقطة من سا || ومن : أو من ط || الطبيعة : الطبيعة م .

(٢) والجهات : الجهات م . (٣) بشئ : لشيء ط .

(٤) فطبيعة : بطبيعة م || إذ : أو ط || بطبعه : بطبيعته م || شيئاً : أشياء ط .

(٥) لأجزاء : الأجزاء ط .

(٦) فيه : ساقطة من م || به : ساقطة من سا + إ ما ط || وقع : موقع م .

(٧) أو نقل إليه : ساقطة من ب، د، ط، م || وقسوع : لوقسوع سا .

(٨) الطبع : بالطبع ط، م || المقتدر : المقتدر د .

(٩) مخصص : + له ط .

(١٠) ولا بالطبع : بالطبع سا .

(١١) ومقتض : أو مقتض سا .

(١٢) تخصص : تخصص سا || لكان : ولكان سا .

(١٣) أو كان ثم زال : أوزوال ب؛ أوزال د، سا، م || تصير : تصرفت ب، د، م؛ تصرفت سا || المحاذاة : المجازات د .

(١٤) الوضع : الموضع ط، م .

(١٥) أيضاً : ساقطة من د .

(١٦) بما : بما ط || هو : ساقطة من م .

في الجسم. فليس يصح أن يتحرك الجسم عن ذلك، إلا وفيه ميل متقدم، فإن الكلام في التحريك مبتدأ الواقع بقصد النفس، كالكلام في ميله الواقع لسبب من خارج، فإنك ترى نفس الحيوان يختلف تحريكه لبدنه والقوة واحدة بحسب ما في بدنه من الميل الثقيل الزائد والناقص، ونجد للزائد مقاومة ما، فنجد الكلام قائما. ثم في هذا مباحث يجب أن يرجع فيها إلى الواحق فنجد ما يمتنعك فيها إن كنت في الإسهاب أرغب.

- فقد بان أن كل جسم طبيعي ففيه مبدأ حركة وأن الجسم الذي لا يفارق مكانه الطبيعي ففيه مبدأ حركة وضعية مستديرة. ونقول إنه لا يجوز أن يكون في جسم واحد مبدأ حركة مستقيمة، ومبدأ حركة مستديرة، حتى يكون إذا كان في موضعه الطبيعي تحرك في الوضع، وإذا كان في غير موضعه الطبيعي تحرك إليه على الاستقامة، لأنه عندما يتحرك إلى مكانه بعينه بالاستقامة لا يخلو إما أن يكون فيه مبدأ ميل إلى حركة مستديرة، أو لا يكون، فإن لم يكن، فإذا حصل في مكانه الطبيعي ولم يحدث هذا الميل، وجب من ذلك أن لا يكون فيه مبدأ حركة مستديرة، لافي مكانه ولا خارجا عن مكانه، وإن حدث فيه هذا الميل، كان هذا الميل ليس غريزيا له تابعا لخواصه، بل أمر يحدث له في مكانه الطبيعي، ولا تكون العلة فيه إلا ماسة لمكانه الطبيعي على وضع ما، أو حصوله في حيز طبيعي على وضع ما، وتلك الماسة، وذلك الحصول لا يجب ميلا عن حال إلى مثلها، بل لا يوجب هربا عن ذاته إلى مثل ذاته فليس إذن موجب ذلك الميل موافاة الحيز سواء كان أحدث الإيجاب إيجابا بلا توسط طبيعة، أو أحدثه إيجابا بتوسط طبيعة، إذا حصل جسمها في حيز طبيعي صدر عنها حيثن هذا الميل، فإن البحث في ذلك كله واحد والكلام واحد. ولا أيضا لك أن تقول: إن النفس المحركة تأخذ هناك في التحريك والإمالة أخذ مبتدأ بعد ما لم يكن، بحلول القصد والإرادة بعد ما لم يكن. فقد منع هذا أيضا، وتبين أنه غير ممكن أن يقع مثله إلا وهناك مبدأ ميل في الطبع، فيجب أن يكون ذلك الميل لازما، وإن كان عن نفس فيكون لزومه عن إرادة طبيعية دالة، مادام ذلك الجسم موجودا. ولا يلزم على هذا حال المستقيم من أنه تارة يتحرك وتارة يسكن، يتحرك في غير

(١) في التحريك: بالتحريك سا || المبتدأ: المبدأ ب.

(٢) تحريكه: تحريكها م.

(٤) فيها (الثانية): منها سا، ط.

(٥) بأن: + لك واتضح سا || لا يفارق: يفارق م.

(٧) موضعه (الثانية): مكانه ب، سا.

(٩) من: ساقطة من م.

(١٠) لافي: ولا في ط.

(١١) ما: ساقطة من د، ط، م.

(١٣) موجب: يوجب ب، م.

(١٤) حصل: ساقطة من م || عنها: عنه ط.

(١٥) والإمالة: أو الإمالة سا.

(١٦) وتبين: وبين د، سا، م.

(١٧) نفس فيكون لزومه: نفس لزومه ب، نفس له سا، نفس لزومه لزوما ط، نفس لزوم م.

(١٨) حل: ساقطة من م.



مكانه ويسكن في مكانه، وكلاهما طبيعي له . فكلما كان ربما جاز أن يكون هذا الجسم مستقيم حركته في غير مكانه، وتستدير حركته في مكانه، ويكونان كلاهما طبيعيين في اختلاف الحالين . وإنما لا تلزم هذه، لأن الحركة المستقيمة ليست طبيعية على الإطلاق على ما شرحناه، بل الطبيعي هو الأين الذي تقتضيه طبيعة الشيء إذا لم يكن عائقاً، فإذا فارق اقتضت هذه الطبيعة الرد إليه وإلى موضع معين منه ، ويكون المبدأ فيهما واحداً .

وأما الحركة المستديرة، فإن المبدأ الذي أثبتنا أنه يوجبها بالطبع، يوجبها كيف كان ودائماً، إن كانت طبيعية على الإطلاق، وإن كانت ليست بطبيعة مطلقة، بل هي كالمستقيمة التي تقتضيه الطبيعة عند عارضها، كذلك ذلك عند فقدان الوضع الطبيعي، فيجب أن تقف عند وجدانه . وكان يجب أن يكون الطبيعي هو وضع ما بعينه إلا أنه ليس كذلك، فإنه ليس كما أن أيناً أولى بالجسم من أين، كذلك من الوضع الذي له في الأين التشابه وضع أولى به من وضع . فبين أن هذا الميل لا يكون حادثاً عند الوصول إلى المكان الطبيعي، بل إن كان فيكون على القسم الآخر، وهو أنه يكون معه دائماً . فإذا كان في الجسم مبدأ حركته مستقيمة، وجب أن تهوز مفارقة هذا الجسم لمكانه الطبيعي، حتى يتحرك عن غير الطبيعي إليه بالاستقامة، وأن يكون في جسم واحد بسيط إذا كان في غير مكانه الطبيعي ميلان : ميل إلى الاستقامة ، وميل عنه إلى الاستدارة . فيكون في جوهر واحد أمور متقابلة وموحدة معاً، وليست بما يجري مجرى متقابلات تخرج حتى يكون بينها وسط، فإن الوسائط أمور كأنها تخرج من الطرفين . وإنما تخرج القوى امتزاجاً يؤدي إلى الوسط، إذا كان من شأن كل واحد منها أن يقبل الأقل والأكثر قبولاً لا يصرف إلى الجهة الأخرى، فيكون الحاصل ليست قوتين، بل قوة واحدة هي أضعف وأنقص من الطرفين .

ولكن الاستقامة والاستدارة لا يتقبلان الاشتداد والتقص، بأن تأخذ الاستقامة قليلاً قليلاً إلى الاستدارة

- (١) ويسكن في مكانه : ساقطة من م .
- (٢) وتستدير حركته في مكانه : ساقطة من د || لا تلزم : يلزم م || هذه : هذا س .
- (٣) طبيعة : طبيعة ب || شرحناه : شرحنا س، ط، م .
- (٤) الرد : بالرد م || المبدأ : المبدأ م .
- (٥) أثبتنا : أثبتناه ط .
- (٦) ذلك : + المارض ط .
- (٧) هو : وهو م
- (٨) كذلك ( الثانية ) : كذلك س، ط، م || الأين : أمر س، م، أمر الأين ط .
- (٩) تهوز : جوز س .
- (١٠) إليه : إليه د .
- (١١) كأنها : فكأنها س .
- (١٢) تخرج من : مزج من س، م || مزج من ط || إذا : إذ م || واحد : + واحد ط .
- (١٣) هي : وهي ب، د .
- (١٤) والتقص : والتقص م .

أو الاستدارة قليلا قليلا إلى الاستقامة. وهو في زمان ذلك الإخلال والوجود في المتوسط لافي مستقيم ولا في منحني بل المستقيم إن أمكنه أن يفارق الاستقامة ويصير بعقبه مستديرا ، كان مفارقه الاستقامة دفعة ، ومواصلته الاستدارة دفعة ، من غير أن يقال قد فارق الاستقامة وهو ذا قد استدار قليلا وهو بمن فيه ، أو فارق الاستدارة إلى الاستقامة كذلك .

- و أما الانحناء الموجود في المقطوع ، فليس سبيلا من الاستقامة والاستدارة يؤدي إلى أحدهما . فإذا كانت الاستقامة والاستدارة لا تقبلان الأشد والأضعف فكذلك لا تقبلهما القوتان عليهما . فلا تحدث قوة متوسطة بين المقيم وبين المدبر ، فلا يكون أيضا هذا الاجتماع على سبيل الامتزاج فيظهر أنه لا يكون في جسم واحد مبدأ حركة مستقيمة ومبدأ حركة مستديرة معا ، ويجتمع من هذا وما قبله أن الجسم المحدد للجهات فيه مبدأ حركة مستديرة ، وليس فيه مبدأ حركة مستقيمة ، لأن هذين المبدئين لا يجتمعان ، ولأن ذلك الجسم قد بان أمره أنه لا يصح على كليته ولا على أجزائه مفارقة موضعه الطبيعي . وأما الأجسام الموضوعة فيه ، ففيها مبادئ حركات مستقيمة عنه وإليه ، فتكون حيث يكون بجهة في الطبع ثلاثة أصناف من الحركات : واحدة حول وسط ، وأخرى عن الوسط ، وثالثة إلى الوسط .

وإذا قد بالغنا في تعريف حال الحركة الطبيعية ، فحقيق بنا أن نتعرف حال الحركة غير الطبيعية . وأما إذا اعتبرت الجهات بالعرض والوضع فتريد الحركات على هذا العدة ، ولكن لا تكون طبيعية .

(١) أو الاستدارة : والاستدارة د ، ط || أو الاستدارة قليلا قليلا : ساقطة من م .

(٢) ويصير .... الاستقامة : ساقطة من م || دفعة : ساقطة من سا .

(٥) والاستدارة : + ولا استدارة سا ، + ولا الاشتداد ط || فلذا إذا ب .

(٦) فكذلك : وكذلك ط .

(٧) المقيم ، المدبر ط || وبين المدبر : والمدبر ط .

(١٠) لا يصلح : لا يصلح ط .

(١١) وإليه : : وآنة ط . || وأخرى : والأخرى سا ، أخرى م

(١٢) وثالثة : وثالثها ط ، م

(١٣) حال : ساقطة من م . || غير : الغير ب ، د ، سا ، ط .

(١٤) بالعرض : بالعرض سا ، ط ، م || العدة : العدة ط .

في الحركة التي بالعرض

- نقول : إن الحركة غير الطبيعية، منها ما يقال بالذات ، ومنها ما يقال بالعرض . أما التي بالعرض فهو أن يكون الشيء لم يلحقه في نفسه مفارقة أين أول أو وضع أول أو كيف أو كم، بل هو مقارن لشيء آخر مقارنة لازمة، فإذا تبدل لذلك الشيء حال ينسب إليه كانت له بالعرض. أما في الأين والوضع فهو على وجهين، على ما علمت، فإنه إما أن يكون ما قبل إنه متحرك بالعرض، هو في نفسه في مكان وذو وضع وقابل للحركة، إلا أنه لم يفارق مكانه ووضعه، بل الشيء الذي هو محمول فيه قد فارق مكانه. وهذا ملازم له، فيلزم أن يقع له لأجل حركة ما هو فيه حصول في جهة تقع إليها إشارة غير الجهة التي كان يقع عليه الإشارة فيها أو يقع له وضع آخر بالقياس إلى الجهات ، وأما أن لا يكون من شأنه أن يكون له أين ووضع، ومن شأنه أن يتحرك، مثال الذي يعرض له ما يعرض للمنتقل، ومن مفارقة أين ووضع، وهو من شأنه أن يتحرك، إما في الأين كالمنقول في الصندوق وهو ساكن فيه حافظ لمكانه والقاعد في السفينة والسفينة تنقله. وإما في الوضع. فلنا إذا توهمنا كرة في كرة، وقد ألصقت بها بمسامير أو بغراء أو بالطبع أو بغير ذلك، فحركت الكرة الخارجة حتى تغير نسبة أجزائها إلى أجزاء المحيط بها تغيراً هو حقيقة الحركة في الوضع. فإن الكرة الداخلة الملصقة قد يعرض لها متابعة لها في أن كل جزء منها يلزم جزأ ينتقل فينتقل، ولكن بالعرض، إذ لا تنتقل نسبة ما بين أجزاء الكرة الداخلة وأجزاء

(٢) فصل : فصل ح ب؛ الفصل الثالث عشر ط، م.

(٤) نقول : فنقول ط || غير : الغير ب، د، سا، ط || التي : التي سا، ط، م .

(٥) أين : ساقطة من م.

(٦) ينسب : فنسب م.

(٩) إشارة : الإشارة ط || غير : عن م || عليه : عليها ط || فيها : منها سا، م؛ ساقطة من ط.

(١٠) ووضع : أو وضع ط || ومن : ولا من ط .

(١١) ومن : من د، سا، ط، م || ووضع : أو وضع ط || وهو : ساقطة من م .

(١٢) والقاعد في السفينة : ساقطة من ط || تنقله : منتقلة ط || وإما : أمام || الوضع : الموضوع د.

(١٣) بها : به سا .

(١٤) الملصقة : الملصقة سا، ط || قد : به ط، م؛ ساقطة من سا .

(١٤) لها : له سا، م || فينتقل : فيقل سا، ساقطة من ط || ولكن : + ذلك ط || لا تنتقل : تنقل بـ || أجزاء : جزء ط .

المحيط بها كما تنتقل نسبة أجزاء الكرة المحيطة مع أجزاء مكانها، فإن كان اعتبار الوضع إنما هو بحسب القياس إلى أجزاء المحيط الموضوع فيه، أو المحيط به الموضوع عليه، وبالمحطة إلى أجزاء ما يماس ذا الوضع مماسة محيط كما لكرة في كرة، أو مماسة محاط كما للفلك الأعلى بالقياس إلى ما يماسه في داخله، فلا تكون الكرة الداخلة قد تبدل وضعها، وإن كان الوضع ليس باعتبار المماسات، بل باعتبار الموازيات والمخازيات في الجهات، فتكون الداخلة قد تبدل أيضا وضعها بالذات، فإن الأجزاء منها قد استبدلت المخازيات مع استبدال المحيط تلك، بل الأولى أن يكون قد تبدل الوضع الذي له بحسب الكل بالذات ولم يتبدل الوضع الذي بالقياس إلى ما يحويه .  
والوضع وضعان : وضع بحسب الكل ووضع بحسب شئ . ومن هذا القبيل ما نعتقد من حركة الهواء العالى مع حركة فلك القمر، فإن تلك الحركة ليست كما يظن عن قسر وذلك لأن هذا القسر إن كان من جنس تحريك المتحرك لما يلاقه ويدفعه .

- ١٠ وإذا كانت كرة على كرة، فإنها إذا تحركت ولم تثبت بشئ مما تحتها، بل زحفت على بسيط غير مقاوم في وجه حركتها، حتى يلزم أن يندفع القائم في وجهها باندفاعها، فلا مانع من أن تكون الداخلة منها، وتحرك الخارجة عليها، ماضية على سطحها من غير انفلاق . فالسبب إذن في تلك الحركة أن كل جزء تفرسه من النار قد تعين له جزء من الفلك، كالمكان، وهو بالطبع يتحرك إلى المكان الطبيعي له، ويسكن عنده لازما لإياه ملتصقا به التصاقا طبيعيا، يوجب من لزومه إياه، وإن زال ما يوجهه الإلصاق بالغراء والمسامير . فإذا تحرك المكان لزمه وتبعه ما هو بالطبع متمكن فيه حافظ لما يلاقه منه، فتكون حركة الجو العالى بالقياس إلى الفلك، حركة بالعرض ١٥ في الوضع ولو كان الماء وهو في الهواء مصيبا للترتيب الطبيعي الذي بيناه قبل مع إصابته الموضع الطبيعي، أعنى السطح المحيط الطبيعي، حتى لم يبق فيه أرجحنان وميل، ولا تختلف أجزاء ما يقوم عليه من الأرض، لكان تتبع حركة الهواء في أى الجهات يحرك . لكن الماء ليس مصيبا في أكثر الأمر المكان الطبيعي على الوجه الذي هو

- (١) المحيط : المحطة ط .  
(٢) أو المحيط : أو المحاط د، ساء م، والمحاط ط || إلى (الثانية) : ساقطة من د || محيط : محبة م .  
(٣) أو : ساقطة من م .  
(٤) وإن : فإن ط || الجهات : الجهة ط .  
(٥) مع استبدال : ساقطة من م || تلك : ذلك ساء ط، م .  
(١٠) تثبت : تثبت ط || بسيط : بسيط ساء ط، م .  
(١١) حركتها : حركته ساء ط، م || حتى : حتى ط || أن يتدفع : فيتدفع ساء م || وجهها : وجهه ساء ط، م || باندفاعها : باندفاعه ساء م، م || مانتدفعه ط .  
(١٢) جزء : جسم ط .  
(١٤) وإن : فإن ساء || والمسامير : أو المسامير ط .  
(١٥) متمكن : تمكن ط .  
(١٦) للترتيب : مع الترتيب ساء في الترتيب ط || الموضع : الموضوع م .  
(١٧) الطبيعي : ساقطة من د || فيه : فيها ساء ط || لكان : لكالت ساء ط .

طبيعى ، بل فى أكثر الأمر له انضغاط بعد إلى السفلى ، واختلاف فى بعض أجزائه من تحت ، فإذا تبع الحركة الهوائية تبعها أجزاؤه العالية فى كثير من الأمر على سبيل التمدد . وأما الساقلة فيعرض لها السبب المقول ، فيعرض من ذلك كالتميز ، والجو العالى يصيب المكان الطبيعى على الوجه الطبيعى ، فيحق عليه لزومه والالتصاق به . على أن الهواء قد عرض له أيضا بسبب الجبال والرياح أمر أوجب تميزا ما فى أجزائه .

فهذا بيان حال الحركة بالعرض . فيسقط من هذا تشنيع ما أورده بعضهم ، فقال : إن كانت الحركة التى للنار قسرية ، وهى حركة دائمة ، فقد وجد قسر دائم ، وهذا خلاف لرأيكم . وإن كانت هذه الحركة طبيعية ولجسمها حركة أخرى بالطبع كالسمو ، فيكون لجسم بسيط حركتان طبيعيتان ، وقد منع من ذلك . فهذا مثال ما يكون المتحرك بالعرض ، من شأنه أن يتحرك بالذات . وأما مثال المتحرك بالعرض ، الذى ليس من شأنه أن يتحرك ، فهو أن يكون هذا المقارن ليس لمقارنته مقارنة جسم لجسم ، بل مقارنة شيء من الأشياء الموجودة فى الجسم صورة فى هيولاه أو عرضا فى الجسم ، فتصير له بسبب الجسم جهة تختص بها الإشارة الواقعة إلى ذاته ، وتصير له أجزاء كأجزاء الجسم تختص بأن تلى ما يليه الجسم من الأجسام المقارنة له ، فتصير له كالأين لأين الجسم ، وكالوضع لوضع الجسم . فإذا حصل للجسم مكان آخر ، تبدلت الجهة المصابة بالإشارة ، وإذا حصل له وضع آخر ، تبدلت حال جزء ما ، إذ صار لتلك الأمر كالأجزاء ، فقبل إنه قد انتقل فى الأين أو فى الوضع ، وإن كانت النفس صورة قائمة فى مادة البدن . فإذا عرض للبدن الحركة بالعرض لحقت النفس بالعرض ، وكذلك سائر التغيرات التى تعرض لتلك الجزء الذى تقوم فيه النفس وحده ، وإن كان من النفس ما ليس بمقارنته بأن يكون منطبعا فى البدن الذى فيه ، فإنه لا يتحرك ولا بالعرض .

وقد سئل أنه لم كانت النفس يقال لها : إنها تتحرك بالعرض فى الأين ، ولا يقال لها : تسود بالعرض فى اسوداد البدن .

(١) بل : ساقلة من سا || له : به سا ، ط ، م || انضغاط : انضغاطا سا || فإذا : وإذا سا ، ط ، م .

(٢) يصيب : مصيب سا ، م || فيحق : تلحق ط .

(٣) بسبب : لسبب ط || أمر : به ط || تميزا : تميزا ب .

(٤) حال : ساقلة من م || فيسقط : فسقط ط || ما أورده : أورده سا .

(٥) وإن كانت : فإن كان ط . (٦) كالسمو : كالنمو ط .

(٧) لمقارنته : مقارنته م .

(٨) بسبب : سبب د ، سا ، ط .

(٩) وإذا : أو إذا م .

(١٠) إذ : إذا د ، م .

(١١) تقوم : تقوم ط || كان : ساقلة من م .

(١٢) بأن يكون : ساقلة من د .

(١٣) فى الأين : ساقلة من ط || لها : بها ط .

ونحن نجيب فنقول: إنه إن كان التحقيق يوجب أنه إذا صح إطلاق ذلك على النفس بالعرض، صح إطلاق هذا، وذلك إذا كان السواد في العضو الأول الذي فيه النفس بعينه، وإن كان أحد الأمرين أوقع في العادة. ولكن ظهور نقلة ما فيه النفس إن كانت منطبعة به، أكثر من ظهور سائر استحالاته، وذلك لأن الناس يحكمون بأن الجسم إذا زال عن إصابة إشارة مّا، زال مامعه، فصار إليه إشارة أخرى تخصه، ولو كان الشيء غير محسوس. وأما السواد، فإنه إذا حصل في الجسم واستقر فيه، لم يلتفتوا إلى حصوله في شيء آخر، ومقارنته له، إذا كان ذلك الشيء غير محسوس. كأنهم يوجبون الحصول في الحيز لكل موجود كان، محسوساً أو غير محسوس. ولا يوجبون التسود إلا لقابله، ولقلبة إيجاب التحيز عندهم لكل شيء مالا يؤمنون بموجود لا إشارة إليه.

فهذا هو السبب الذي اختلف به الأمران عند الجمهور، ولأنه سبب غير واجب، فمقتضاه غير واجب.

وإذا قد علمت الحال في الآين والوضع، فالحكم بمثلها في سائر الأبواب. فإنه يقال إن الشيء مثلاً تسود

- بالعرض، إذا كان الموضوع للسواد ليس هو، بل جسم آخر يقارنه أو يخالطه، أو جسم هو عرض فيه، أو جسم هو بعينه في الموضوع، وليس هو بعينه بالاعتبار كقولنا: إن البناء أسود، فإن السواد ليس موضوعه الأول جوهرًا مع البنائية، بل الجوهر مع البنائية عرض له، إن كان هذا الجوهر القابل للسواد. وقد يقال للجوهر إذا كان ليس موضوعاً أولاً للأسود، بل موضوعه الأول شيء فيه لا كجزء، وهو السطح. فإن السواد يعتد أن عمله الأول هو السطح ولأجل السطح، يوجد للجسم. وإذا قلنا في الحركة التي بالعرض، فلنقل على الحركة غير الطبيعية التي بالذات، وهي الحركة التي بالقسر، ثم نقول في الحركة التي من تلقائها.

١٥

(١) يوجب : موجب م.

(٢) وذلك : ذلك م || كان : ساقطة من ط.

(٤) مامعه : م م. (٤-٥) محسوس وأما : ساقطة من م.

(٥) واستقر : فاستقر ط || إلى : في سا، ط || في : إلى سا، ط.

(٧) إيجاب : الإيجاب ط || مالا يؤمنون : يؤمنون م.

(٨) فهذا : وهذا م || مقتضاه : مقتضاه سا، م.

(٩) وإذا قد : وإذا ب، د، وإذا م || بمثلها : بمثلها ط.

(١٠) أخسر : ساقطة من م.

(١١) هو هو : هو م || بالاعتبار : في الاعتبار ط || كقولنا : كقول القائل ط، م.

(١٢) الأول : ساقطة من ب، د، سا، م. || السواد : للتسود ط || الجوهر : الجوهر ط.

(١٣) السطح : كالسطح ط. (١٤) عمله : موضوعه بخ، سا، ط || هو : من سا || الجسم : الجسم سا || ظهر : الظاهر ب،

د، سا، ط.

في الحركة القسرية وفي التي من تلقاء المتحرك

- وأما الحركة غير الطبيعية، ولكنها مع ذلك موجودة في ذات الموصوف بها، فمنها بالقسر، ومنها ما يكون من تلقائه . ولتكم الآن في التي بالقسر ، فنقول : إن الحركة التي بالقسر هي التي يحركها خارج عن المتحرك بها وليس مقتضى طبعه . وهذا إما أن يكون خارجا عن الطبع فقط، مثل تحريك الحجر جرا على وجه الأرض، وإما أن يكون مضادا للذي بالطبع، كتحرير الحجر إلى فوق، وكتسخين الماء. وقد تكون حركات خارجة عن الطبع في الكم كما علمت، مثل زيادة العظم الكائن بالأورام وبالسمن المحتلب بالدواء والذبول الذي يكون بسبب الأمراض . وأما الذبول الذي للسفن فهو من جهة طبيعي ومن جهة ليس بطبيعي . فهو طبيعي بالقياس إلى طبيعة الكل، فإنه أمر تجري عليه طبيعة الكل ويجب ، وليس طبيعيا بالقياس إلى طبيعة ذلك البدن، بل هو لعجز تلك الطبيعة واستيلاء الغاصب عليها . ويشبه أن تكون الصحة التي بالبحران باستحالة طبيعية، والتي تكون لأعلى تلك الجهة باستحالة غير طبيعية . وكذلك الموت الأجل طبيعي من وجه ، والمرضى والمقتلى غير طبيعي البتة والحركات المكانية القسرية، فقد تكون بالجذب وقد تكون بالدفع . وأما الحمل فهو بالحركة العرضية أشبه، والتلويز القسري مركب من جذب ودفع، والدرجة ربما كانت عن شينين خارجين، وربما كانت عن ميل طبيعي ، مع دفع أو جذب قسري . وأما الذي يكون مع مفارقة المتحرك ، مثل المرمى والمدحرج، فإن لأهل

- (٢) فصل : فصل ب ، الفصل الرابع عشر ط ، م .  
 (٤) وأما : فأما ب ، د ، ط ، م || غير : الغير ب ، د ، ط ، م || فيها : فيه ب ، د ، ط ، م + ما يكون ب ، د ، ط ، م || ومنها : ومنه ب ، د ، ط ، م .  
 (٥) الآن : أولا ب ، د ، ط ، م || فنقول ب ، د ، ط ، م .  
 (٨) الكم : الحكم م || وبالسمن : أو بالسمن م || بالدواء : ساقطة من ب ، د ، ط ، م .  
 (٩) وأما : فأما ب ، د ، ط ، م || طبيعي : لا طبيعي م || بالقياس : القياس م .  
 (١٠) فإنه : وإنه ب ، د ، ط ، م || ويجب : ويجب ط .  
 (١١) واستيلاء : أو استيلاء ط .  
 (١٢) الحمل : الحمل ب ، د ، ط ، م || العرضية : العرضية ب ، د ، ط ، م .  
 (١٤) كانت : كان ب ، د ، ط ، م .  
 (١٥) قسري : ساقطة من م .

العلم فيه اختلافا على مذاهب . فمنهم من يرى أن السبب فيه رجوع لهواء المدفوع فيه إلى خالف المرمى والانتظام هناك انتظاما بضغط ما أمامه . ومنهم من يقول : إن المدافع يبلغ الهواء والمرمى جميعا ، لكن الهواء أقبل للدفع ، فيندفع أسرع ، فيجلب معه الموضوع فيه . ومنهم من يرى أن السبب في ذلك قوة يستغيد بها المتحرك من المحرك تثبت فيه مدة إلى أن تبطلها مصاصات تحصل عليه مما يماسه وينحرف به ، فكلما ضعف بذلك ، قوى عليه الميل الطبيعي والمصاصة فأبطلت القوة ، فمضى المرمى نحو جهة ميله الطبيعي .

قال أصحاب القول بتحريك الهواء : وليس يعظم أن تكون حركة الهواء تبلغ من القوة ما يحمل الحجارة والأجسام العظيمة ، فإن الصوت العظيم بما ذك أنفا من الجبل ، وهنا جبال إذا صبح منها اعظم أركانها ، والرعذ يهد الأبنية المشيدة ، ويقلب قلى الجبال ، ويغاق الصخور الهيم . ومن الناس من يفتح القلاع المبنية في القلل بتكثير البوقات والإلحاح عليها .

- وكيف يمكننا أن نقول : إن الهواء الراجع إلى خالف التأم انتظاما بضغط ما قدمه إلى قدام ، وما سبب ١٠ حركته إلى قدام عند الالتئام ، حتى يدفع ماورائه . وكيف يمكننا أن نقول : إن المحرك أعار المتحرك قوة ، وذلك لأنها لا تخلو من أن تكون إحدى القوى التي هي الطبيعية والنفسانية والعرضية ؛ وليست طبيعية ولا نفسانية ولا عرضية ، لأن القوة المحركة إلى فوق زعمتم أنها في جوهر النار بمعنى الصورة ، وإذا كانت في الحجر كانت عرضا فكيف تكون طبيعة واحدة عرضا وصورة . ولو كان المحرك أفاد قوة ، لكان أقوى فعلها في ابتداء وجودها وكان يجب أن تأخذ في الانسلاخ والموجود هو أن أقوى فعلها في الوسط من الحركة . أما إن كانت علة هذه ١٥ الحركة حمل الهواء للمرمى ، فقد توجد لذلك علة ، وهو أن الهواء يتألف بالحركة ، ويزداد سرعة وانخراقا لما ينفذ فيه من الهواء الناقل للمرمى ، ولا يوجد هذه العلة هناك .

وقد قال قوم بالتولد ، وقالوا : لأن من طبع الحركة أن تتولد بعدها حركة ، ومن طبع الاعتماد أن يتولد بعده اعتماد . ولم يمتنعوا أن تكون الحركة تعلم ، ثم يتبعها سكون ثم يتولد عن الاعتماد بعد ذلك حركة .

(١) فمنهم : منهم ما .

(٢) انتظاما : + بقوة ب ، د ، ط ، م .

(٤) تبطلها : يبطله ساء ط || تحصل تبطل د || فكلما : وكلما ط .

(٦) قال : وقال ساء || بتحريك : بتحريك ط || ما يحمل : ما يحمل ط .

(٧) أنفا : أيضا ب || الحطم : انهدم بخ ، انحطط ط ، م .

(٨) يد : يهدم د ، ط || يفتح : يفتح ط .

(١٠) وكيف : فكيف م || خلف : خلف ط .

(١١) إلى قدام : ساقطة من د .

(١٢) القوى : القوتين م .

(١٣) الحركة : المتحركة ساء || في ( الأولى ) : ساقطة من ساء || الصورة : المبرور ساء ، الصور م || وإذا : إذا ط .

(١٥) وكان : ثم كان ساء ، ط ، م || فعلها : فعله ساء ، ط ، م || من الحركة : ساقطة من ب ، د || أما : وأما ساء ، ط ، م .

(١٦) حمل : حملت ساء || ويزداد : فيزداد ساء || لما : فالله ساء .



وهذا أشنع ما يقال، فإن المتولد لامحالة شيء حادث بعد مالم يكن، ولكل حادث بعد مالم يكن محدث هو علة للحلوث، وتلك العلة إن كانت علة بأن توجد وجب أن توجد الحركة الأولى مع الثانية، وإن كانت بأن تقدم وجب أن تكون دائما علة للحركة. وإن كان السبب مع ذلك بقاء الاعتماد فلم تجوزون سكونا يلحق ومبدأ الحركة موجود على ما ينبغي بالفعل، وليس هناك مانع عن الحركة في المتحرك ولا في المسافة. وإن كان الاعتماد أيضا يعدم فالكلام فيه كالكلام في الحركة.

لكننا إذا حققنا الأمر وجدنا أصح المذاهب مذهب من يرى أن المتحرك يستفيد ميلا من المحرك، والميل هو ما يحس بالحس إذا حاول أن يسكن الطبيعي بالقسر أو القسري بالقسر الآخر فيحس هناك من القوة على المدافعة التي تقبل شدة ونقصا، فمرة تكون أشد ومرة تكون أنقص مما لا يشك في وجوده في الجسم وإن كان الجسم ساكنا بما قسر. ومذهب من يرى أيضا أن الهواء يتدفع فيدفع مذهب غير سديد وكيف يكون سديدا ١٠ والكلام في الهواء كالكلام في المرمى. وذلك لأن هذا الهواء المدفوع إما أن يبقى متحركا مع سكون المحرك أولا يبقى، فإن لم يبق فكيف ينفذ ناقلا، وإن بقي فالكلام فيه ثابت. فإن كان أسرع حركة فيجب أن يكون نفوذه في الحائط أشد من نفوذ السهم، فإن السهم إنما ينفذ عندهم بقوة منفذة، هي من حركة الهواء الذي هو أسرع، والهواء يحبس ويورد عن الأمور القائمة في وجهه، فلم لا يحبس السهم ويرد. فإن كان السبب فيه أن الذي يلي فصل السهم يحبس، والذي يلي فوقه يكون بعد على قوته، فقد وجب أن يكون السهم أسبق من الهواء. ١٥ وجعلوا الهواء أسبق، فإن كان السهم أسبق، فيجب أن لا يكون للهواء الذي يلي السهم من قوة الاندفاع ما ينفذ السهم المنبوع بالحائط، لولا دفعه من خلاف. فإن نفوذ السهم في الحائط لا يجوز أن يقال: إنه كنفوذه في الهواء، فإن الهواء يحمله ويدفعه عندهم باندفاعه، وإن كان ذلك من جذب السهم ما خلفه جذبا يعود به دفعا لجاذبه، فيكون المجلوب أشد انجذابا من الجاذب الملائم له. وهذه الشدة إن كانت قوة

(١) هو : وهو ب .

(٢) فلم : فلا ط .

(٤) في : عن سا، ط، م .

(٨) مما لا يشك : مالا يشك د، سا، ط، م || وإن : فإن د .

(٩) قسر : قسره د || أيضا : ساقطة من م .

(١٠) المحرك : المتحرك سا .

(١١) فإن : وإن سا، م .

(١٢) هي : هو ب، د، سا، م .

(١٣) عن : على سا || لا يحبس : لا يحبس د، ط . || أن : إذ د .

(١٤) يحبس : يحبس ط .

(١٥) فإن كان السهم : ساقطة من سا .

(١٦) خلف : خارج سا، م .

(١٧) فإن المساواة : ساقطة من د .

(١٨) لجاذبه : يجاذبه م .

ومبلا ، فقد حصل القول بذلك، وإن كانت متابعة فقط فتزول مع زوال سببها ، فإن بقيت ، فيكون السبب القوة والميل : وما بال الأشياء التي يتفق حصولها مع في هذا الهواء الصيق بالسهم ترسب ولا يحملها الهواء، فإن الهواء إنما يمنع الثقال المحمولة فيه عن الرسوب شديدة، بصير بها مقاوما لحرق النقل، والرياح إذا هبت على أغصان الشجر هشتها ، مع أنها لا تحمل سبها لو وضع فيها . فهذا الهواء الذي يتقل الحجر الكبير بالحري أن يكون اختباره بقرب الأجسام الصغار مما يوجب كسرها .

وهؤلاء يظنون أنهم إذا قالوا : إن الهواء يتحرك أسرع ، فتحدث حركات متشافة في أجزاء الهواء قلما ، والسهم موضوع فيها ، أنهم قالوا شيئا . وليس كذلك ، وذلك لأنه لا يخلو إما أن تحدث هذه الحركة في أجزاء الهواء قلما شيئا بعد شيء ، فيكون المتحرك منها يتحرك بعد هدوء المحرك ، فقد انتفضت الدعوى ، وإن كانت حركتها معا ، فلما أن تكون معا والمحرك الأول يتحرك معها ، أو هو واقف ، فإن كانت مع حركة المحرك الأول فيجب أن يقف السهم بعده ، وإن كان بعد حركته فقد بقي الشك ، وهو أن هناك حركة وسببا به تستمر الحركة ، فلما هو غير المحرك الأول .

وأما حديث ازدياد المحرك القسري قوة عند الواسطة، فليس يفرض في ذلك فرض القوة، ولا تنفع فيه حركة الهواء ، وذلك لأن الإشكال فيه قائم . وذلك لأن للمشكك الأول أن يقول : إن هذا الهواء ما باله إنما في أوسط زمان الحركة أسرع ، فإنه إن كان ذلك لاستفادته بالحركة تداخل أكثر، فهو أولى بأن لا يفعل عنه المنقول فيه لأنه بصير أكبر حجما وأضعف قواما . والأكثر حجما والأضعف قواما، فإنه يكون عن تحريك واحد بعينه أبطأ حركة مما ليس كذلك . وإن كان التداخل المعتبر إنما هو للهواء المنفذ فيه لا للنافذ، فلم كانت هذه المحاكة في الوسط أقوى من التحليل والتلطيف عن المحاكة التي في الابتداء . نعم لو دامت المحاكة على شيء واحد يلقى إما الحاك وإما المحكوك لكان لذلك معنى . أما الحاك فكالمشتب، فإنه على طول المزاولة بصير أسخن فيكون

(١) كانت : كان ط || زوال : ساقطة من م || فإن : وإن سا .

(٢) الصيق : الصيق سا ، م || بالسهم : السهم سا ، م ؛ مثل السهم ط .

(٣) بصير : وبصير م .

(٤) الشجر : الشجرة ط || فيها : ساقطة من د .

(٥) إذا : ساقطة من د || متشافة : متشافة ط .

(٦) المحرك : المتحرك م || فقد : وقد سا ، ط ، م || انتفضت : انتفض ب ، د ، سا ، ط .

(٧) كانت : كان ب ، د ، سا ، ط || حركتها : حركتها م || فلما أن تكون معا : ساقطة من سا || أو هو : هو سا .

(٨) فلما : بماط ؛ قائم م || الأول : + فيجب أن يقف السهم سا .

(٩) للمشكك : للمشكك ط ؛ للمشكك م || أن : ساقطة من ط .

(١٠) أوسط : وأوسط ب .

(١١) والأضعف : الأضعف سا ، م .

(١٢) والتلطيف : التلطيف د ، سا ، م .

(١٣) لذلك : ذلك ب ؛ في ذلك د ؛ كذلك سا ؛ كذلك كذلك م || الحاك : حاك سا ؛ المحال م || فإنه : + كان سا ، ط .

على التلطيف أقوى، وأما المحكوك، فلأن دوام الحلك عليه يكون مما يزيد تأثيره بعد تأثير. وههنا لا الحلك ولا المحكوك واحد، بل عندهم وعلى قياس قولهم يجب أن يتحرك كسلسلة مدفوعة قلما، ويكون كل جزء يفرضه حاكما بعينه المحكوك بعينه، وعسى أن يكون وجه إعطاء هذه العلة لهذه التريده في الباب المنسوب إلى أقوة أوضح. فعسى أن الحلك إذا تكرر على المرمى أكثر، يسخن أكثر، فلا يزال يتسخن بالحلك أكثر، وأقوة الاستفادة تضعف. إلا أن التلطيف المستفاد بالتسخن يكون متداركا أو موفيا على المعنى الذي يفوت بالضعف، مادام في القوة ثبات ما، فإذا ترادف الصك على القوة واسترخت ضعف أيضا الحلك، وبلغ مبلغا لا يقى به إدارك تأثير الصك.

على أنا لا نعمل في ذلك على هذه العلة كل التحويل، وإن كان قد يجوز أن يكون ذلك من إحدى معنيات العلل المزبودة في الوسط، فقد اتضح أن الحركة القسرية كيف هي، وعلى كم قسم هي، وأن كل حركة فن قوة تكون في المحرك، بها يندفع، إما قسرية، وإما عرضية، وإما طبيعية.

فلتتكم على الحركة التي يقال إنها من تلقاء المتحرك، فقد وقع في أمرها بين أهل النظر تخالف وتشاح، ما كان من حق هذا المعنى أن يقع من التفتيش عنه والمناقشة فيه ما وقع بين طبقات أهل النظر. فإن معول ذلك على الاسم، فقد جعله بعضهم لمعنى، وبعضهم لمعنى آخر، ولكل منهم أن يجعل ما يجعله، وليس لأحد منهم أن يشاح فيه غيره، فمنهم من جعل المتحرك من تلقائه ما لموضوعه أن يتحرك بطبعه حركة غير تلك الحركة، مع ذلك ليس عن سبب من خارج. فعلى وضع هؤلاء، يدخل النبات في جملة المتحرك من تلقائه، ويخرج الفلك من أن يكون متحركا من تلقائه، وهم مع ذلك يمنعون أن يخرج الفلك من ذلك. ومنهم من شرط أن يكون له مع ذلك أن لا يتحرك. فإن أخذ هذا مطلقا لم يكن الفلك أيضا داخل في المتحرك من تلقائه، وإن زيد عليه وله أن لا يتحرك إذا شاء من غير زيادة شرط أن من شأنه أن يشأ دخل فيه الفلك، وليس إذا كان لا يشاء أمرا البتة أو لا يجوز

(١) التلطيف : التطفد || دوام : دوام ط.

(٢) المحكوك : المحكوك ب || المحكوك بعينه : ساقطة من م || المنسوب : المقرب م.

(٣) يتسخن : يسخن ط.

(٤) الاستفادة ... التلطيف : ساقطة من م

(٥) التلطيف : التطفد سا || أو موفيا : وموفيا سا.

(٦) واسترخت : واسترخت ط.

(٧) فن : ساقطة من م.

(٨) المحرك : المتحرك ط، م.

(٩) وقع : ساقطة من م || وتشاح : وتشاجر ط.

(١٠) ما يجعله : ما جعله سا، ط، م || لأحد : منهم : بينهم ط || يشاح : يشاجر ط.

(١١) ويخرج : ويخرج سا.

(١٢) شاء : أمر البتة ط || أو لا يجوز : ولا يجوز ب.

أن يشأ ، يلزم من ذلك أن مقتضاه لا يكون لو شاء ، ومنهم من لم يشترط إلا أن تكون الحركة صادرة عن الإرادة . وأنت غير مجبر على اختيار أى الاستعمالات شئت ، فإنه ليس إلا مشاجرة في التسمية فقط .

## [ الفصل الخامس عشر ]

### س - فصل

#### في أحوال العمل المحركة والمناسبات بين العمل المحركة والمتحركة

وإذ قد استوفينا القول بحسب غرضنا في الحركات والمتحركات ، فحري بنا أن نتكلم على أحوال المحركين . فنقول : إن المحرك منه ماهو محرك بالذات ، ومنه ماهو محرك بالعرض . والمحرك بالعرض ، فقد فصلنا أمره في الأقاويل الماضية ، وبيننا أنه على كم وجه يكون ، وأنه قد يكون الشيء محركا لذاته بالعرض ، وقد يكون محركا لغيره بالعرض ، وقد يكون محركا بالطبع ، وقد يكون محركا بالقسر .

- وأما المحرك بالذات ، فمنه ما يكون بواسطة ، مثل النجار بواسطة القدوم ، ومنه ما يكون بغير واسطة . والذي بواسطة ، فربما كانت الواسطة واحدة ، وربما كانت كثيرة . وما كان من الوسائط ليس محركا من تلقائه ، بل إنما يحرك لأجل أن ما قبله يحركه : فإن كان متصلا بالمحرك ، كاليد بالإنسان ، سمي أداة ، وإن كان مجاينا سمي آلة ، وربما لم يميز بين اللفظين في الاستعمال . وما كان من الوسائط ينبعث من نفسه إلى الحركة ، ومع ذلك فله مبدأ لتحريك آخر لأنه واسطة ، فالأولى أن يكون محركه مع أنه محرك غاية مثل المحبوب ، أو ضد الغاية مثل المخوف المهرب عنه . والمحركات منها ما يحرك بأن يتحرك ، ومنها ما يحرك لا بأن يتحرك . والمحرك بأن يتحرك يحرك بالماسية ،

(٢) غير : ليس ما || فقط : البتة ط .

(٤) فصل : فصل ب ؛ الفصل الخامس عشر م .

(٧) والمحرك : وأما المحرك ط || والمحرك بالعرض : ساقطة من م .

(٩) لغيره : لغير د || محركا بالقسر : بالقسر م ، ط ، م .

(١١) ليس : لم يكن ط .

(١٢) سى : يسى ط .

(١٢) يميز : يميز م .

(١٣) محرك : ساقطة من م || مثل .... الغاية : ساقطة من م .

ويتم فعله بالسكون منه، ويكون أيضا من حيث يتحرك بالقوة. ولاستحالة وجود أجسام بلا نهاية، يستحيل أن تكون متحركات معا بلا نهاية، فيستحيل أن يكون كل محرك متحركاً، فينتهي الأمر إلى محرك لا يتحرك وإلى أول محرك متحرك، إذ لا دور في التحريك والتحرك والعلة والمعلولة، إذ الدور يوجب أن يكون الشيء مبدأً لأمر، ذلك الأمر مبدأ له، فيكون أسبق من الأسبق بذاته. وأول محرك متحرك، إما أن يكون مبدأً حركته فيه، فيكون متحركاً بذاته، أو يكون مبايناً له وليس فيه. لكن في كل جسم مبدأ حركة كما قلنا، فإن كان المباين يحرك التحريك الموافق لما يقتضيه مبدأ حركة الجسم، لم يخل إما أن تكون تلك الحركة تصدر عنهما جميعاً بالشركة، ومع ذلك فإن المبدأ الذي في الجسم له أن يحرك وحده، وإما أن لا يكون للمبدأ الذي في الجسم أن يحرك وحده، فإن لم يكن لتلك المبدأ أن يحرك وحده، فليس مبدأ حركة في الجسم، وقد قيل ذلك، هذا خلف. وأنت تعلم أن كل جسم فيه مبدأ حركة، قد برهنا ذلك فإن كان لمبدأ الحركة أن يحرك وحده، لم يكن المباين محركاً على أنه مزاو للحركة، بل محرك على أحد الوجوه، إما بأنه يعطى الجسم ذلك المبدأ الذي به يتحرك، فيحرك الجسم بذلك المبدأ أو يعطيه قوة أخرى تعاضده على ذلك التحريك ويزيد فيه، أو يكون محركاً لأنه غاية ومثال أو مؤتم وإما للأمرين جميعاً. هذا إن كان محرك المباين من نوع محرك مبدأ حركة الجسم كالمشارك له، فإن كان المباين يحرك خلاف التحريك الموافق، فهو قاصر إما جسم أو غير جسم.

وقد قال قوم: إن محرك النار إلى فوق هو جاعل المادة نارا، فإذا جعله نارا جعله تام الاستعداد لتلك الحركة، بعد أن كان بقوة بعيدة، فيحرك إلى فوق. لكن الإصرار على هذا غير جميل، وذلك لأن المبدأ الذي يعطى النار تمام الاستعداد لتلك الحركة، فقد يعطيه المبدأ الذي به يتحرك، وهو كما علمت القوة التي بها يتحرك، وهذا إن كان الاستعداد التام يوجب بنفسه الخروج إلى العقل، فيكون بنفسه مبدأ للحركة ومحركاً.

فإننا لسنا نفهم من المحرك إلا الأمر الذي هو مبدأ الحركة على هذا النحو، فيجب أن يكون واهب الصورة

(١) ويتم: ويتم م || يتحرك: + هو ط، م.

(٢) محرك: متحرك د.

(٣) يوجب: أوجب ما الشيء: ساقطة من م || لأمر: للأمر د.

(٤) الأمر: ساقطة من م.

(٥) فإن: .... وحده: ساقطة من ما.

(٦) مبدأ: مبدأ ط || حركة: حركة ما.

(٧) يحرك وحده: يتحرك م || أنه: + مبدأ ط.

(٨) فيحرك: فيتحرك ط || أو يعطيه: ويعطيه ما.

(٩) ويزيد: فزيد ط.

(١٠) حركة: حركة ط || فإن: وإن ما، ط، م || كان: + المحرك ط.

(١١) فإذا: وإذا ب، د، || جعله: جعلها ط، م || تام: تامة ط، م.

(١٢) فيحرك: فيتحرك ط.

(١٣) وهذا إن: وإن ب د.

- التي بها يتحرك جسم متحرك بالصورة، والصورة محركة بذاتها بلا واسطة. ولا يجب من ذلك أن تكون الصورة محركة لذاتها، لأنها تحرك كلا ومادة ذا صورة مجسمة. وذلك لأن الكل ليس هو أحد الأجزاء، فهو يحرك الجسم الذي هو الكل بالذات، ويحرك ذاته لأجل تلك الحركة بالعرض، لأنه ليس مما يتحرك بالذات، ولو كان مما يتحرك بالذات لما كان انتقال الكل وهو جزء منه يوجب انتقاله عن موضعه الطبيعي، وهو غير مفارق لما جاوره من الكل، بل كان كما علمت متحركا بالعرض، وقد يكون الشيء متحركا لنفسه بالعرض. ولأن ههنا حركة دائمة، مادامت السماء قد ظهر أمرها، فههنا محرك أو غير متناهي القوة، فليس بجسم ولا في جسم.

- فينبغي الآن أن نذكر المناسبات التي بين المحركات والمتحركات، لنضع محركا ومتحركا ومسافة وزمانا ولنمتحن المحرك على أنه مبدأ لحركة طبيعية، وعلى أنه مبدأ جلب، وعلى أنه مبدأ دفع، وعلى أنه حائل، ولنتأمل ما يلزم من أصناف المناسبات، ولنضع محركا حرك متحركا في المسافة زمانا، ولنتأمل هل نصف المحرك يحرك في المتحرك بعينه في المسافة زمانا نصف ذلك أو أقل أو أكثر، فنقول: إنه لا يلزم أن يحركه شيئا، فإنه يجوز أن يكون المستقل بتحريك ذلك المتحرك عن حاله إنما هو مجموع قوة المحرك، فإذا انتصفت كان لها أن تحدث أعدادا ولم يجب أن تحرك لاهالة، مثل السفينة التي تجرها مائة نفس في يوم واحد فرسخين، فلا يلزم أن يقدر الخمسون لاهالة، على نقلها شيئا. ولهذا ليس إذا حدث صوت عن صرة جاورس، يلزم أن يحدث عن كل جاورسة صوت لا يسمع، وإذا حدث عن مائة قطرة نفرة في الصخرة، يلزم أن تكون كل قطرة تفعل شيئا لا يحس، بل عسى أن يكون لكل قطرة إعداد ما في إبطال صلابه، فإذا تم الإعداد فلي آخر من النقر، وأن يستمر على ذلك المهاج حتى يحدث قعر مجسوس.

على أن ههنا من المحركات ما إذا تصف لم يبق له قوته كالحيوان. وهذا الإعداد في الحركات المبلية هو إبطال الميل المستقر فيها قليلا قليلا، حتى يخل عليها ميل غريب تعجز عن تحقيقه القوة المبلية التي فيه، فإن فرضنا التنصيف في المتحرك، فالمشهور هو أن المحرك يحرك نصف المتحرك في ضعف المسافة في ذلك الزمان، وفي

- (٢) ذا : ذات سا، ط، || هو : ساقطة من سا .  
 (٨) مبدأ لحركة : مبدأ الحركة د، م || ولتأمل : ولتأمل ط .  
 (١٠) يحركه : يحرك د || المستقل : المستقبل ط .  
 (١١) المحرك : المتحرك م .  
 (١٢) تجرها : تحملها ب، د، سا، م .  
 (١٣) جاورس : جاورسة : الدرة الحمراء (الصين) .  
 (١٤) الصخرة : الصخر ب || يلزم : يلزمه ب، د، سا، ط .  
 (١٥) لا يحس : يحس م || قطرة : نفرة سا || في إبطال : بإبطال ب، د، سا، م || صلابه : صلابته ط .  
 (١٦) قعر : قعر ط، فغير م .  
 (١٧) قوته : قوة ط || فيها : فيه ط (١٨) قليلا قليلا : قليلا د، م .  
 (١٩) فرضنا : فرضت سا، ط || المتحرك : المحرك ط || المسافة ... وفي : ساقطة من م .

المسافة في نصف ذلك الزمان . وأما المحقق فغيره اعتبر ذلك فيما يورده . أما في المحرك الطبيعي ، فإنه لا يصح أن يبقى المحرك بحاله والمتحرك به قد ينصف ، وذلك لأن القوة الطبيعية يعرض لها أن تنقسم بانقسام ما هي فيه ، فإذا انتصف المتحرك لم تتمكن كلية المحرك أن تحركه ، بل النصف الموجود منه فيه ، إلا على سبيل التخمين والتقدير . وأما الحامل فيجوز أن تكون قوة الحامل لاثني بأن تقطع بضعف المسافة التي حمل فيها ما حمل ولو كان فارغا ، فكيف يلزم ومعه نصف الثقل . وإن كان الحامل يحمل بحركة طبيعية ، فإنه عند وجود نهايته الطبيعية لا يتعداه بالحمول ، ولا تنصف له مسافته الطبيعية التي بين الجهتين الطبيعيةين ، اللهم إلا أن يقع الابتداء من الوسط ، فحينئذ إن كان المحمول عليه له ميل غير ميله ، أحدث فيه بطء . إلا أن ذلك لا يحفظ هذه النسبة لأن حركة الطبيعيات لا تنفق من الابتداء إلى المنتهى ، بل كلما أمعن ازداد سرعة ، فلا تنفق حاله في النصفين ، كان فارغا أو حاملا . وأما الدافع اللازم فحكمه حكم الحامل ، وأما الدافع الرامي فربما عرض أنه يفعل في الأثقل أشد مما يفعله في الأخف فيفعل في الضعف أشد مما يفعله في النصف ، فلا تبقى تلك النسبة . على أن المرمى لا تشابه السرعة والبطء في حدوده ، بل المتأخر منه أبطأ ، ويقال : إن الوسط منه أقوى ، فلا تكون هذه النسبة محفوظة . وكذلك الجاذب فلن الجاذب قد يكون على صورة الحامل الجار ، وقد يكون جاذبا بالقوة ، وللقوة القافضة عن الجاذب حد إليه ينتهي تأثيره في المنجذب البعيد منه ، فما خرج عن ذلك لا يلزم أن يؤثر فيه . فلا يلزم أن يكون كل ما جعلنا المتحرك أصغر جاذبه من مكان أبعد المحرك في نصف الزمان ، فإن المشهور أنه يحرك ذلك المتحرك بعينه في نصف المسافة . وليس يجب فإنه ليس يلزم أن يتساوى المقطوع في نصف زمان المرمى لافي القسرى ولا في الطبيعي ، لما علمت من اختلاف الحركة في السرعة والبطء . وأما المحرك في نصف المسافة فالمشهور على قياس ما قيل ، والحق ما صبر عنه .

وأما اعتبار نصف المحرك بنصف المتحرك ، فالمشهور حفظ النسبة ، لكن يجوز أن لا ينصف المحرك حانظا لقوته ، ويجوز أن يكون أبطأ من تحريك الكل للكل ، فإن اجتماع القوة وتزيدها قد يستتبع من الحمية ما هو أزيد نسبة إلى حمية الجزء من نسبة العظم إلى العظم .

- 
- (١) فغيره : فغير د .
  - (٢) ما هي : ما هو سا .
  - (٣) تمكن : يمكن د ، ط || المحرك : المتحرك ط || الوجود : الموجود د .
  - (٤) وإن : فإن م .
  - (٥) غير ميله : ساقطة من د .
  - (٦) فلا تنفق : ولا تنفق م .
  - (٧) فيه : + المحرك ط
  - (٨) المحرك : والمحرك ط || الزمان : + فإن ط .
  - (٩) المرمى : الرمي ط || القسرى : القسر ط .
  - (١٠) ما صبر : ما تخبر سا ، ط ، م .
  - (١١) المحرك : المتحرك ب || ينصف : + ينصف ط ، م .
  - (١٢) الحمية : الجهة د .

وأما نصف المحرك في نصف الزمان ، فالشهور حفظ النسبة ، والأولى أن لا تحفظ على ما علمت .  
وأما نصف المحرك في نصف المسافة ، فذلك أيضا على قياس ما علمت ، وأنت تعلم التضمينات من التنصيفات .  
على أن ههنا مذهبا حكيمناه للشعرات ، هو أن التنصيف يؤدي بالمحرك إلى أن لا يحرك ، وبلتحرك إلى أن لا يتحرك ، وقد يقع اعتبار هذه المناسبات بين المحرك والحركة والمتحرك والمسافة والزمان من حيث هي متناهية وغير متناهية ، إذ أي هذه إذا تناهى تناهى الآخر ، لأن جزءا من المتناهي منه يكون بإزاء متناه من الآخر . وأمثال ذلك الجزاء يجب أن يفنى ما أخذ غير متناه ، بإزاء فناء المتناهي . فإنه إن بقي لم تكن بينهما مطابقة ، فلم تكن الحركة غير المتناهية في زمان متناه أو في مسافة متناهية ، أولم يكن زمان غير متناه مع مسافة متناهية ، بل كان متناه مع متناه ، وخلا فصل ما ليس بمتناه عن المطابقة ، وإذا لم يفضل ، بل فنى غير المتناهي مع المتناهي على ما أوجبه المفروض ، كان غير المتناهي متناهيا .

(١) نصف المحرك في : ساقطة من ب || على ما : لما ، م ؛ كما ط .

(٢) لك : ذلك م || بالمحرك : بالمتحرك م .

(٤) والمتحرك : ساقطة من د ، م .

(٦) يجب : ساقطة من م .

(٧) غير : الغير ب ، د ، سا ، ط || أو في ... .. متناه : ساقطة من سا ، م . (أ) غير : الغير ب ، د ، سا ، ط .

(٩) المفروض : المفروض د ، م || غير : الغير ب ، د ، سا ، ط || متناهيا : + تم كتاب السباع الطيبي من كتاب الشفاء والحمد لله وحده وصل الله على محمد وآله الطاهرين وسلامه ب ؛ + تم كتاب السباع الطيبي من كتاب الشفاء والحمد لله حق حقه والصلوة على محمد وآله د + وافته أحلم آخر الفتن الأول من الطيبيات وافته الموقم ؛ + هذا آخر كتاب السباع الطيبي ويملوه كتاب السباع والعالم ط + آخر كتاب السباع الطيبي وده الحمد والمنة والفضل والطول وصلواته على سيدنا محمد النبي وعلى آله وأصحابه وعترته الطاهرين م .



تم بحمد الله



vue de la quantité et de la qualité, précise les notions d'opposition, ressemblance, séquence, de continuité, de fini et d'infini et rejette la théorie de l'atomisme.

Dans le quatrième traité, il revient au problème du mouvement et des corps, examinant l'unité du mouvement, le mouvement naturel et le mouvement violent et montre que le corps n'existe pas sans l'espace.

Le livre de la *Physique* a joué un grand rôle chez les penseurs musulmans qu'ils ont connu, pour la première fois par l'intermédiaire des syriaques comme le titre de l'ouvrage le laisse entendre : l'appellation syriaque est en effet *Shem'a keyana* devenu en arabe *al-Sama' al-tabi'i*

Les Arabes ne se sont pas contentés de la traduction du syriaque mais ils ont tenu à se procurer l'original grec. De grands traducteurs ont participé à sa traduction, à leur tête Hunayn ibn Ishaq. Le texte même d'Aristote ne leur a pas suffi : ils ont eu recours aux commentateurs, en particulier Alexandre d'Aphrodise, Porphyre, Thémistius et Jean Philopon. Les traducteurs s'en occupèrent avant que les philosophes musulmans entreprirent de le faire; au premier rang, il faut mentionner Abu Bishr Matta Ibn Yusuf. Le livre demeura la base de l'étude de la *Physique* en Islam; seuls les partisans de l'atomisme se sont éloignés de sa doctrine.

Au terme de ce long itinéraire, je me dois de souligner la patience de celui qui a assuré l'édition de ce livre ; il a été des nôtres dès le début de notre entreprise. Il a eu, tout au long de notre travail, un rôle digne d'être mentionné. Souhaitons que l'occasion lui soit donnée de contribuer à sa réédition.

IBRAHIM MADKOUR

## P R É F A C É

Nous sommes finalement parvenus au terme de notre entreprise. Nous avons commencé, il y a près d'un tiers de siècle, en publiant en 1952, le premier volume du *Shifā'*. Nous avons poursuivi notre route avec intérêt et beaucoup d'ardeur. Souvent les multiples préoccupations de la vie quotidienne et la surcharge de travail dans les imprimeries ont retardé quelque peu la marche de notre travail.

Mais, grâce à Dieu, nous sommes maintenant à même de faire paraître le livre de la *d'al-Sama' al-Tabi'i* le vingt-deuxième de la Collection, celui qui achève fa si longue et si intéressante Somme philosophique d'Avicenne. Des professeurs distingués et des spécialistes de l'édition ont contribué à la réalisation de l'entreprise. Nous sommes heureux de leur rendre hommage ici. A ceux qui sont encore parmi nous, nous souhaitons longue vie et un travail fécond. Et pour ceux qui ont été rappelés à Dieu, nous prions pour qu'ils reçoivent ample récompense et qu'ils bénéficient de sa grande miséricorde.

Le livre de la Physique est une des parties importantes de la physique du *Shifā'*. Peut-être représente-t-il, avec le Traité de l'Âme, et le Livre des animaux la section la plus précieuse de la grande oeuvre d'Avicenne. Il a eu le souci d'y introduire ordre et classification, des mises au point, des clarifications et des commentaires. Il s'y montre, certes, aristotélicien mais c'est un aristotélésien indépendant, sachant utiliser la science d'Aristote sans s'en faire l'esclave. Il a ajouté à sa doctrine quand il a estimé que cela était nécessaire. Et peut-être est-il, dans son aristotélisme, le plus indépendant des disciples du grand maître comme Alexandre d'Aphrodise ou, parmi les partisans de l'Ecole d'Alexandrie, Thémistius.

Le deuxième traité a pour objet le mouvement. Avicenne compare le consacré aux causes et principes. Il y analyse longuement la matière et la forme et la nature des différentes causes. Il ne manque pas de discuter les arguments de ceux qui ont erré dans leur conception de la chance et du hasard.

Le deuxième traité a pour objet le mouvement. Avicenne compare le mouvement et le repos, il lie le mouvement au lieu et au temps et réfute les partisans du vide. Dans le troisième traité, il examine les corps du point de

	Page
Chapitre onzième : Il n'y a à être antérieur au mouvement et au temps que l'essence divine .. .. .	232
Chapitre douzième : Opinion de ceux qui affirment que les corps réduits à une extrême petitesse perdent leur forme .. .. .	240
Chapitre treizième : Directions des divisions .. .. .	246
Chapitre quatorzième : Les directions des mouvements naturels ..	251

#### Quatrième Traité :

##### Des accidents et relations de ces naturalia

##### Quinze chapitres

Chapitre premier : Les buts que se propose ce traité .. .. .	261
Chapitre deuxième : Unité et multiplicité du mouvement .. ..	262
Chapitre troisième : Le mouvement un selon le genre et selon l'espèce	
Chapitre quatrième : Solutions des objections contre les mouvement «un»	272
Chapitre cinquième : De l'adjonction et de la non adjonction des mouvement .. .. .	276
Chapitre sixième : Contrariété des mouvements et leur opposition	280
Chapitre septième : Opposition de mouvement et du repos ..	289
Chapitre huitième : Etat des mouvements qui se rencontrent ..	292
Chapitre neuvième : Du mouvement naturellement antérieur ..	300
Chapitre dixième : Comment l'espace est-il naturel au corps ..	305
Chapitre onzième : Le corps n'a qu'un espace naturel .. .. .	308
Chapitre douzième : Tout corps naturel est principe d'un mouvement	313
Chapitre treizième : Le mouvement per accidens .. .. .	320
Chapitre quatorzième : Du mouvement violent .. .. .	324
Chapitre quinzième : Etats des causes motrices et rapports entre les causes motrices et les mobiles .. ..	329



## TABLE DES MATIERES

### La Première Section de la Physique dans al-Sama'al - tabii

Page

#### Comprend quatre traités

Préface du Dr. Ibrahim Madkour .....

#### Premier Traité :

Des causes et principes de la Physique :  
quinze chapitre

Premier chapitre : Description de la méthode à suivre pour arriver à la connaissance de la physique .. .. .	7
Deuxième chapitre : Nombre des principes de la physique .. .. .	13
Troisième chapitre : Comment ces principes sont communs .. .. .	21
Quatrième chapitre : Idées de Parménide et de Mélissius .. .. .	27
Cinquième chapitre : Définition de la nature .. .. .	29
Sixième chapitre : Rapport de la nature à la matière, la forme et le mouvement .. .. .	34
Septième chapitre : Mots dérivés de la nature .. .. .	41
Neuvième chapitre : Description de la cause la plus importante .. .. .	46
Dixième chapitre : Description de chacune des quatre causes .. .. .	48
Onzième chapitre : Relations des causes .. .. .	53
Douzième chapitre : Division des états des causes .. .. .	60
Treizième chapitre : De la chance et du hasard .. .. .	67
Quinzième chapitre : Les recherches concernant les causes .. .. .	76

#### Deuxième Traité :

Du mouvement et ce qui s'y rattache : treize chapitres

Chapitre premier : Du mouvement .. .. .	79
---	----





**IBN SĪNĀ**

**AL-SHĪFĀ'**  
**(AL-TABĪ'ĪYYĀT)**  
**1- Al-Samā' Al-TabĪ'**

**Texte établi**

**Par**

**SAID ZAYED**

**Préface et révision**

**par le**

**Dr IBRAHIM MADKOUR**

**A l'occasion du Millénaire d'Avicenne**



**L'Organisation Egyptienne Générale du Livre**  
**Le Caire 1983**



مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الإيداع بدار الكتب ١٩٨٢/٢٢٣٠

---

ISBN ٦ - ١٨٢ - ٠١ - ٩٧٧ -



IBN SĪNĀ

# AL-SHIFĀ'

MATHÉMATIQUES

4. - ASTRONOMIE

Révisé et préfacé par

*Ibrahim Madkour*

Etabli Par

*Mohammad Madwar*

*Imam Ibrahim Ahmad*



L'Organisation Égyptienne Générale du Livre

1980